مصادر الحديث ومراجعه

دراسة وتعريف

تأليف

سيد عبد الماجد الغوري

الجزء الثاني

دار ابن كثير

دمشق بيروت

مصادر الحديث ومراجعه

الجزء الثاني

الطبعة الأولى
1431 هـ - 2010 م

دار ابن كثير
للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق - سوريا - ص.ب : 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450
الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2458541
بيروت - لبنان - ص.ب : 113/6318
برج أبي حيدر - خلف دبوس الأصلي - بناء الحديقة
تلفاكس : 817857 01 – جوال : 204459 03
www.ibn-katheer.com
info@ibn-katheer.com

الموضوع: علوم الحديث
العنوان: مصادر الحديث و مراجعه 2\1
التأليف: سيد عبد الماجد الغوري

الورق: أبيض
ألوان الطباعة: لون واحد
عدد الصفحات: 1488
القياس: 17×24
التجليد: فني
الوزن: 1650 غ

التنفيذ الطباعي :
مطبعة الريان - بيروت
التجليد :
مؤسسة فؤاد البعينو للتجليد -بيروت

ISBN: 978-9953-520-56-8

مصادر الحديث ومراجعه

دراسة وتعريف

تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

الجزء الثاني
قسم الدراية

دار ابن كثير
دمشق - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني

مصادر دراية الحديث

١ ـ شروح الحديث .

٢ ـ مصادر أحاديث الأحكام .

٣ ـ مصادر سبب ورود الحديث .

٤ ـ مصادر غريب الحديث .

٥ ـ مصادر إعراب الحديث .

٦ ـ مصادر مختلف الحديث ومشكله .

٧ ـ مصادر ناسخ الحديث ومنسوخه .

٨ ـ كتب علل الحديث .

٩ ـ كتب علم مصطلح الحديث .

١٠ ـ مصادر معرفة قواعد المحدِّثين .

١١ ـ مؤلَّفات في علوم الحديث على الطريقة المنهجية .

١٢ ـ معاجم في المصطلحات الحديثية .

١٣ ـ كتب مفردة في علمٍ من علوم الحديث .

١٤ ـ كتب علم الجرح والتعديل .

١٥ ـ كتب علم علل الحدِيث .
١٦ ـ مصادر علم الرجال .
١٧ ـ مصادر معرفة الصحابة .
١٨ ـ مصادر معرفة المخضرمين .
١٩ ـ مصادر معرفة التابعين وأتباعهم .
٢٠ ـ مصادر معرفة الرواة الوحدان .
٢١ ـ مصادر معرفة الرواة المختلطين .
٢٢ ـ مصادر معرفة الرواة المدلِّسين .
٢٣ ـ مصادر معرفة تواريخ الرواة .
٢٤ ـ مصادر معرفة طبقات المحدِّثين .
٢٥ ـ مصادر معرفة الإخوة والأخوات .
٢٦ ـ مصادر معرفة رواية المدبَّج والأقران .
٢٧ ـ مصادر معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر .
٢٨ ـ مصادر معرفة رواية الآباء عن الأبناء .
٢٩ ـ مصادر معرفة رواية الأبناء عن الآباء .
٣٠ ـ مصادر معرفة السابق واللاحق .
٣١ ـ مصادر معرفة المبهمات .
٣٢ ـ مصادر معرفة الأسماء المفردة من الرواة .
٣٣ ـ مصادر معرفة أسماء وكنى الرواة والمحدِّثين .
٣٤ ـ مصارد معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة .
٣٥ ـ مصادر معرفة ألقاب الرواة والمحدثين .

١٥ ـ كتب علم علل الحدِيث .
١٦ ـ مصادر علم الرجال .
١٧ ـ مصادر معرفة الصحابة .
١٨ ـ مصادر معرفة المخضرمين .
١٩ ـ مصادر معرفة التابعين وأتباعهم .
٢٠ ـ مصادر معرفة الرواة الوحدان .
٢١ ـ مصادر معرفة الرواة المختلطين .
٢٢ ـ مصادر معرفة الرواة المدلِّسين .
٢٣ ـ مصادر معرفة تواريخ الرواة .
٢٤ ـ مصادر معرفة طبقات المحدِّثين .
٢٥ ـ مصادر معرفة الإخوة والأخوات .
٢٦ ـ مصادر معرفة رواية المدبَّج والأقران .
٢٧ ـ مصادر معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر .
٢٨ ـ مصادر معرفة رواية الآباء عن الأبناء .
٢٩ ـ مصادر معرفة رواية الأبناء عن الآباء .
٣٠ ـ مصادر معرفة السابق واللاحق .
٣١ ـ مصادر معرفة المبهمات .
٣٢ ـ مصادر معرفة الأسماء المفردة من الرواة .
٣٣ ـ مصادر معرفة أسماء وكنى الرواة والمحدِّثين .
٣٤ ـ مصارد معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة .
٣٥ ـ مصادر معرفة ألقاب الرواة والمحدثين .

٣٦ ـ مصادر معرفة أنساب الرُّواة والمحدثين.

٣٧ ـ مصادر معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم.

٣٨ ـ مصادر معرفة المنسوبين إلى خلاف الظاهر.

٣٩ ـ مصادر معرفة الموالي من الرواة والمحدثين.

٤٠ ـ مصادر معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.

٤١ ـ مصادر معرفة المؤتلف والمختلف.

٤٢ ـ مصادر معرفة المتفق والمفترق.

٤٣ ـ مصادر معرفة المتشابه.

٤٤ ـ مصادر معرفة المتشابه المقلوب.

٤٥ ـ مصادر معرفة الثقات.

٤٦ ـ مصادر معرفة الضعفاء.

٤٧ ـ مصادر معرفة الثقات والضعفاء.

٤٨ ـ مصادر رجال كتب الحديث المخصوصة.

٤٩ ـ كتب السؤالات في الجرح والتعديل.

٥٠ ـ مصادر الجرح والتعديل المخصصة بمكان معين.

٥١ ـ الكتب المؤلفة في حجية الحديث والدفاع عنه.

٥٢ ـ مراجع معرفة الكتب المخطوطة والمطبوعة في الحديث وعلومه.

١ـ شــــروح الحديث

لقد اهتمَّ العلماءُ بشرح الحديث النبويّ في فترةٍ مُبكِّرةٍ تعود للقرن الرابع الهجري، فشرحوا غريبَ ألفاظه، وبيَّنوا معانيه، وتكلَّموا علىٰ أسانيده مِن حيث الصِّناعة الحديثية، وبيَّنوا ما يُستنبطَ منه من أحكامٍ وما يُستفاد منه، ومنهم من التزم شرحَ أحاديث كتابٍ معيَّنٍ من مشاهير كُتب الحديث كـ«صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، ومنهم من ألَّف كتابَه استقلالاً لشرح الحديث دُون التقيُّد بكتابٍ معيَّنٍ كما فعل البَغَوِيُّ في «شرح السُنَّة»، ومنهم من شَرَح غريبَ ألفاظ الحديث فقط، وأطلقوا علىٰ كتابهم «غريب الحديث»، كما فعل أبو عبيد بن سلاَّم في «غريب الحديث والآثار».

أما أشهر الشروح التي التزمتْ بكتابٍ معيَّنٍ. فنذكر منها ما يلي:

(١) شروح صحيح البخاري:

١ ـ **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**: لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطَّابي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

بسبب عدم تصريح المؤلِّف بأنه سَمَّى كتابه باسمٍ معيَّنٍ جعله عنواناً له، فإنه وقع اختلافٌ كثيرٌ في تحديد عنوان الكتاب، واختلفت أيضاً عناوين نُسخ الكتاب الخطية، فمنها ما هو باسم: «الإعلام بشرح ما أشكل في البخاري على الأفهام»، ومنها ما هو باسم: «إعلام المحدِّث»، لكن المطبوع اليوم هو باسم «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري».

«الأعلام» بفتح الهمزة في اللُّغة جمعُ: (عَلَم)، له عدة إطلاقاتٍ أقربها إلى الدلالة على عنوان الكتاب هو قولهم: العَلَمُ شيءٌ ينصب في الفلوات يهتدي به الضَّالَّة...، ويقال لما يُبنى في جواد الطريق من المنازل يستدلُّ بها على

الطريق: أعلام[1]، فيُفهم من هذا أنَّ المراد بالأعلام: الأمور البارزة التي تحتاج لتفسير حسب رأي الإمام الخطابي ـ من كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري. سواءٌ ما يتعلَّق منها بالدِّراية أو الرواية فكأنه بذلك قد يَسَّر سلوكَ الطريق لمن أراد فهم الجامع الصحيح.

وهذا يفيد أنه لم يقصد شرحَ «صحيح البخاري» كاملاً، بل قصد شرحَ ما كان مُحتاجاً إلى بيان وتوضيح فقط.

شَرْطُ المؤلِّفُ في شرحه هو الحرصُ على الاختصار، ويتمثَّل ذلك فيما يلي:

١ ـ أن ما سبق شرحه من الأحاديث في كتاب «معالم السنن»[2] فإنه لا يُعيده كاملاً لئلا يهجّن الكتاب بالتكرار. ولكن بإيجاز، وقد يُضيف إليه ما تيسَّر من فوائد لم تذكر هناك، أما ما لم يشرحه في كتاب «معالم السنن» فإنه يُوفيه حقَّه من الشرح والبيان.

٢ ـ اشترط في شرحه للألفاظ الغريبة الاقتصار على القدر الذي تقع به الكفاية في معارف أهل الحديث؛ لئلا يطول الكتاب، وأحال على الكتب المؤلَّفة في غريب الحديث.

٣ ـ وممّا يَدُلُّ على حرصه على الإيجاز وعدم الإطالة في الشرح ذكره لذلك في عِدّة مواضع عند شرحه لبعض الأحاديث ومنها قوله: «فالقدر الذي ذكرناه هاهنا كافٍ على شرط ما أنشيء له هذا الكتاب ـ إن شاء الله»[3].

وقوله: «والكلامُ في هذا يطول، والذي ذكرناه منه يكفي المفهم المُوفق»[4].

عدد الأحاديث المشروحة في أعلام الحديث:

كما سَبَقَ تحدَّثنا ليعلم القارئ: أن الخطابي لم يشرح من كتاب «الجامع

(١) لسان العرب: (٢/ ٨٧١) مادة علم.
(٢) هو شرحه لـ: «سنن أبي داود» سيأتي تعريفه في «شروح سنن أبي داود».
(٣) انظر: (١/ ١٤٥).
(٤) (١/ ٧٢١)، وانظر: (٢/ ١٢٧٨) و(٣/ ١٥٠٣).

الصحيح» للبخاري سِوى ربعه تقريباً. فلقد بلغ عددُ الأحاديث التي شرحها ثمانية وثلاثين ومئتين وألف حديث (١٢٣٨).

هذا ومن المعلوم أنَّ أحاديث «صحيح البخاري» تربو على أربعة آلاف حديث ـ بحذف المكرَّر ـ على خلاف في تحديد العدد بَسَطَه الإمام الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»[(١)].

يُعَدّ هذا الشرح أول شروح «صحيح البخاري» التي وصلت إلينا؛ إذ لم تذكر المراجع[(٢)] التي اهتمت بصحيح البخاري والعناية به ـ شرحاً أو اختصاراً أو تعقيباً ـ ونحوها شرحاً وَصل إلينا قبل شرح الخطابي له، وتلك مزيَّةٌ وَمَنْقَبَةٌ للإمام الخطَّابي حيث يُعتبر أول من حَمَلَ رايةَ شرح أصح كتب السنة، وما ذكره في مقدمة شرحه يَدُلُّ على أنه أول شارحٍ «لصحيح البخاري»، إذ ذكر حاجة الناس لشرحه وما انتشر بينهم من الجهل والبدع، فرأى من واجبه القيام بذلك لِمَا فيه من واجب النصيحة للمسلمين فلو أنَّ أحداً سَبَقه لشرح صحيح البخاري لأحال عليه، أو أشار إليه أو لذكر كتابه وأَبَان عما فيه من قصور ونحوه، وأنه سيقوم بسد خَلَلِه، أو غير ذلك، لكن لما لم يذكر ترجَّح ـ والله أعلم ـ أسبقيته إلى شرح «صحيح البخاري»، وجَزم الأستاذ فؤاد سزكين[(٣)] بأوليَّة الخطابي في شرح البخاري.

لما كان الكتابُ المتصدّى لشرحه هو «صحيح البخاري» فإنَّ الخطَّابي قد سَلَك نفسَ ترتيب الصحيح في الكتب والأبواب والأحاديث، باعتباره الكتاب المشروح، ولم يخرج عن ذلك إلا في أحيانٍ قليلةٍ ـ كما سيأتي ذكره.

ومن المعلوم: أنَّ «صحيح البخاري» كتابٌ جامعٌ لعددٍ من أبواب ا لعلم وليس مقتصراً على الأبواب الفقهية فقط. وقد أشار الخطابي لهذا في مقدمة الكتاب، فقال:

«وغرض صاحب هذا الكتاب ـ يعني: «صحيح البخاري» ـ إنما هو ذكرُ

---

(١) هدي الساري: ص: ٤٦٥.

(٢) انظر مثلاً: «مقدمة إرشاد الساري» (١/ ٤١). و«كشف الظنون» (١/ ٥٤٥) و«تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٣٩ و٤٢٨).

(٣) تاريخ التراث العربي: (١/ ٢٢٦).

ما صَحَّ عن رسول الله ﷺ من حديث في جليلٍ من العلم أو دقيقٍ، ولذلك أدخل فيه كلَّ حديثٍ صَحَّ عنه في تفسير القرآن، وذكر التوحيد والصفات، ودلائل النُّبوَّة، ومبدأ الوحي وشأن البعث، وأيام رسول الله ﷺ وحروبه ومغازيه وأخبار القيامة، والحشر والحساب والشفاعة، وصفة الجنَّة والنَّار، وما وَرَدَ منها في ذكر القرون الماضية، وما جاء من الأخبار في المواعظ والزُّهد، والرِّقاق إلى ما أودعه بعد من الأحاديث في الفقه، والأحكام، والسُّنن، والآداب، ومحاسن الأخلاق، وسائر ما يدخل في معناها من أمور الدين، فأصبح هذا الكتابُ كنزاً للدين، وركازاً للعلوم[1].

ومما يَدُلُّ على أغلبية اقتفاء الخطابي لترتيب البخاري وإشارته لعدم مخالفته قوله في آخر شرحه: «ووجدت صاحب الكتاب لم يرتِّب ما وضع فيه من الأحاديث ترتيب الكتب المصنَّفة في أبواب الفقه والعلم، فيضمّ كل نوع منه إلى لفقه[2] ويضعه في بابه، ولا يخلطه بغيره كما فعله أبو داود في كتابه ـ فوقع كلا منا في تفسيرها على حسب ذلك اتباعاً لمذهبه وحفظاً لرسمه[3].

وقوله أيضاً عند شرحه لحديث مالك بن صعصعة: قال: «قال النبي ﷺ بينما أنا عند البيت بين النائم واليقظان فأتيت بطست من ذهبٍ... وذكر حديث المعراج[4].

«وقد وقع أطراف من هذا الحديث في مواضعَ من هذا الكتاب على حسب ترتيب مصنِّفه، وذكرت معانيها في مواضعها... إلخ.

ومع اقتفاء الخطابي فيما شرحه لترتيب البخاري في صحيحه، وتكرّر إشارته

---

(١) ١/١٠٢.

(٢) لفقه: مشتقة من لفق الثوب لفقا أي: ضم إحدى الشقتين إلى الأخرى وخالطهما، فلعل المؤلف شبه ضم أنواع الحديث مع بعضها بضم شقتي الثوب. (المعجم الوسيط: لفق).

(٣) ٤/٢٣٥٨.

(٤) ٢/١٤٧٩، والحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع منها في كتاب بدء الخلق، باب ما ذكر الملائكة، برقم: (٢٠٧٦)، وذكر طرفاً منه في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله عز وجل ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ الآية برقم: (٣٣٩٣)، ومسلم في الإيمان باب الإسراء برسول الله ﷺ، رقم: (١٦٤).

إلى مراعاة ذلك إلا أنه أحياناً يقدِّم بعض الأحاديث على غيرها، أو يجعلها في غير بابها لما رآه من مناسبةٍ في جمع تلك الأحاديث في موضعٍ واحدٍ، من أمثلة ذلك أنه في كتاب بدء الوحي، بعد شرحه لحديث الحارث بن هشام ـ رضي الله عنه ـ أنه سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: كيف يأتيك الوحيُ؟ فقال رسول الله ﷺ أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس[(١)]. . . الحديث.

قال الخطَّابي[(٢)]: وقد روى أبو عبد الله فيما يُشبه هذا حديثاً في كتاب المناسك كتبناه هاهنا؛ إذ كان مُشاكلاً لهذا الحديث.

ثم ذكر الحديث[(٣)].

قال الخطابي[(٤)]: هذا شبيه في المعنى لما تقدَّم ذكره في الحديث الأول من صعوبة الأمر عليه في تلقى الوحي عند وروده وضعف القوة البشرية عن احتماله. . . إلخ.

وذكر أمثلة أخرى.

١ ـ مُميزات هذا الشرح:

١ ـ يُعتَبر هذا الكتابُ أول شرح لكتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري، وفي هذا منقبةٌ ومزيَّةٌ له حيث إنه لما تتابع الشارحون لصحيح البخاري بعده توافروا على شرح الخطابي، فاستفادوا منه كثيراً، ونقلوا عنه.

٢ ـ يشكل «أعلام الحديث» مع «معالم السُّنَن» ـ سيأتي تعريفه في شروح «سنن أبي داود» ـ مجموعاً هامّاً في شرح عددٍ كبيرٍ من أحاديث السنة النبوية بتفسير غريبها، وذكر ما استنبط من أحكام وآداب ونحو ذلك مما يتعلَّق بعناصر شرحه.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي. باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، برقم (٢). وفي بدء الخلق باب ذكر الملائكة، برقم: (٣٢١٥). ومسلم في الفضائل. باب عرق النبي ﷺ في البرد حين يأتيه الوحي، برقم: (٢٣٣٣).

(٢) ١/ ١٢٢.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: غسل الخلوق ثلاث مرات من الثياب، برقم: (١٥٣٦). ومسلم في كتاب: الحج، باب: ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، برقم (١١٨).

(٤) ١/ ١٢٤.

٣ ـ اشتمالُه على عددٍ من آراء وترجيحات المؤلِّف التي تُعتبر تقويماً وغربلةً لآراء من سبقوه.

٤ ـ أنه ليس مقصوراً على شرح الأحاديث المتعلِّقة بأبواب الفقه والآداب ـ كما في «معالم السنن» ـ بل اشتمل على شرح أحاديث من مختلف أبواب العلم تبعاً لما ذكره البخاري من أبوابٍ متعدِّدةٍ في تفسير القرآن، وذكرِ التوحيد والصفات، والمغازي، والمناقب، والفِتَن، والطب، ونحوها.

فتبيَّن منها معرفة آرائه في تلك الأبواب، وأقواله في شرحها.

٥ ـ تميز الكتابُ بوضوح منهج الخطَّابي فيه، حيث سار على ما التزم به في مقدمة الكتاب.

٦ ـ وتميَّز بإيجاز عبارة الخطَّابي فيه، فجاء مختصراً وافياً بالمطلوب دُون إطالةٍ.

كما وصفه القَسْطَلاني: «بأنه شرحٌ لطيفٌ، فيه نكتٌ لطيفةٌ، ولطائفُ شريفةٌ»[(١)].

٧ ـ أنه يُعتبر مرجعاً هاماً في معرفة أسماء شيوخ الخَّطابي حيث صَرَّح فيه بأسماء كثيرة منهم ممن لم نقف على رواية للخطابي عنه إلا في هذا الكتاب.

٨ ـ عُنِيَ فيه كثيراً ـ كعادته ـ بإصلاح غلط المحدِّثين.

٩ ـ حوى كميةً وافرةً من الأبيات الشعرية، والرجز وأمثال العرب وأقوال أئمة اللغة وفصحائها، ومن ابتغى التوسُّعَ في هذا.

١٠ ـ تضمَّن شرحه عدداً من الفوائد العلمية التي تَدُلُّ على سعة اطلاعه ومعرفته وإلمامه بما في عصره عُموماً ومنها:

أ ـ فيما يتعلَّق باللغات ذكر بعضَ الألفاظ الفارسية[(٢)] والرومية[(٣)] واليمانية[(٤)].

---

(١) إرشاد الساري: (١/ ٤١).

(٢) انظر: ص: ٦٣٩ وص: ٥٤٥.

(٣) انظر: ص: ١٣٦٣.

(٤) انظر: ص: ٩٩٤ و١٧٦٨.

ب ـ وفيما يتعلَّق بالطِّبِّ فلقد ذكر كثيراً من الفوائد الطبية عند شرحه لأحاديث من كتاب الطب[1]. ولا غَرْوَ في ذلك، فالخطابي له مؤلَّفٌ مستقلٌّ في الطب كما ذكر ذلك في «أعلام الحديث»[2].

جـ ـ وحرص على الرَّدّ على المتكلِّمين بأسلوبٍ كلاميٍّ يدفع شبههم وبلسانهم الذي يُحاجّون به[3].

د ـ وفيما يتعلَّق بالأنساب قال: «والأنساب على وجوه: نسبٍ ولاديٍّ، ونسبٍ بلاديٍّ، ونسبٍ من جهة الدين اعتقاديٍّ، ونسبٍ صناعيٍّ، فيقال في نسب الولادي: سُلميٌّ، وأسديٌّ، وفي البلادي: كوفيٌّ، ومصريٌّ، وإلى الأديان والمذاهب: سُنِّيٌّ، وقَدَرِيٌّ، وفي ملل الكفر: يهوديٌّ، ونصرانيٌّ، وإلى الصناعات والمهن: صيدلانيٌّ، وصيرفيٌّ»[4].

طُبعُ هذا الشرح بعناية الدكتور يوسف الكَتّاني دون تحقيق، وسَمَّاه: «أعلام السُّنن». واكتفى بطبعه ونشره على نُسخةٍ وحيدة عَثَر عليها بالخزانة العامة بالمغرب، ضمن كتب مكتبة تامكروت، واعتبر نفسه أول من ينشر الكتاب على الناس، ويُقدِّمه للباحثين غير مسبوق إليه. وأعلن التزامه بتحقيق الكتاب مستقبلاً. ثم طُبع بعنوان «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» في مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام ١٤٠٩ هـ، في أربع مجلَّدات[5].

٢ ـ **شرح صحيح البخاري**: للعلامة أبي الحسن، علي بن خلف بن بطَّال البكري القرطبي (المتوفى سنة ٤٤٩ هـ).

وهو مِن أقدم الشروح التي وصلتنا لـ: «صحيح البخاري» بعد شرح الخطَّابي

---

(١) انظر مثلاً: ص: ٨٠١ و ٢١٠٧ و ٢١١٠ و ٢١٢٢ و ٢١٢٤ و ١٨٠٠.
(٢) ٢١٠٧.
(٣) انظر مثلاً: ص: ٧٢٠ و ١٥١٢ ـ ١٥١٤.
(٤) ص: ١٧٥٩.
(٥) من «الإمام الخطَّابي.....» للدكتور عبد الله الباتلي، ص: ٢٢٩ ـ ٢٥٤ بتصرُّفٍ واختصارٍ.

له. أمّا منهجه فيه فهو أنه لا يشرح كلَّ كتب الصحيح فضلاً عن أبوابه، وهناك كتبٌ لم يذكرها، كـ: بدء الخلق، والتفسير، والفضائل، ومناقب الصحابة، والمغازي. وهو يذكر اسمَ الباب ثم يسرد الأحاديث التي وردت بحذف الإسناد والاقتصار على الصحابي فقط، وأحياناً يذكر مَن روى عن الصحابيّ. يختصر المتون عند سردها، فأحياناً يكون اختصاره من أوّلها، وأحياناً يذكر الحديثَ بالمعنى. يدمِّج بعضَ الأبواب ببعضٍ، فيذكر الحديثَ، ثم يقول: «وترجم له ببابٍ كذا» ثم لا يذكر البابَ. يشرح الغريبَ من الألفاظ. ينقل المذاهب الفقهية المتعلقة بأحاديث الباب، ويهتم بنقل المذهب المالكي. لم يتعرَّض لمناسبة الأحاديث لتراجم الكتاب إلا في النادر. يُترجم أحياناً لبعض الأبواب، ويُعرض عن ذكر أحاديثها وشرحها، ثم يقول: ليس فيه فقه، أو لا فقه في هذا الباب.

طبع بتحقيق الأستاذ أبي تميم ياسر بن إبراهيم، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٠ هـ، في عشرة مجلَّدات.

٣ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح**: لجمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك النحوي، المعروف بابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٥٥٣): «وهو شرح لمشكل إعرابه».

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، في دار العروبة، بالقاهرة، عام ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م.

٤ ـ **التَّلخيص شرح البخاري**: للإمام أبي زكريا محي الدين، يحيى بن شرف النَّوَوي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

وهو مِن أواخر مؤلَّفاته التي حالت دُون إتمامها منيَّتُه، والذي كانت تطمح إلى إتمامه رغبتُه، كما تفيده كثرةُ إحالاته، غير أنَّ الله لم يرد له ذلك، فعاجلته المنيَّةُ بعد أن شرع في هذا العمل المبارك، وقد كتب فيه على باب بدء الوحي وكتاب الإيمان، بشرحٍ مفيدٍ بين الإيجاز والإطناب، نال إعجابَ العلماء.

وقد أفصح النَّوَوِيُّ عن بيان منهجه في هذا الكتاب، فقال: «ها أنا أشرع في جمع كتابٍ في شرحه متوسِّط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات

المُخِلَّات، ولا من المبسوطات المُمِلَّات، ولولا ضعف الهِمَم، وقلة الرَّاغبين في المبسوطات؛ لبلغت به ما يزيد على مئة من المجلَّدات، مع اجتناب التكرير والزيادات العاطلات، بل ذلك لكثرة فوائده، وعظم عوائده الخفيات والبارزات، قال: لكنني أقتصرُ على المتوسِّط، وأحرص على ترك الإطالات، وأوثر الاختصارَ في كثيرٍ من الحالات، قال: فأذكر إن شاء الله تعالى جُمَلاً من علومه الزَّاهرات، من أحكام الأصول والفروع، والآدابِ، والإشاراتِ الزّهديات، وبيانِ نفائس من أصول القواعد الشَّرعيات، وإيضاحِ معاني الألفاظ اللُّغوية، وأسماءِ الرِّجال، وضبطِ المشكلات، وبيان أسماء ذوي الكُنَى، وأسماءِ ذوي الآباء والمُبْهَمات، والتَّنبيه على لطيفةٍ من حال بعض الرُّواة، وغيرِهم من المذكورين في بعض الأوقات، واستخراج لطائف من خَفِيَّات علم الحديث في المتون والأسانيد المستفادات، وضبطِ جُمَلٍ من الأسماء المؤتلفات والمختلفات، والجمعِ بين الأحاديث الَّتي تختلف ظاهراً، ويظنُّ من لا يحقِّق الحديثَ والفقهَ كونها من المتعارضات، وأُنبِّه على ما في الحديث من المسائل العمليات، فأقول: في هذا الحديث من المسائل كذا وكذا بالعبارات المهذَّبات، وأحرصُ في كلٍّ ذلك على الإيجاز وإيضاح العبارات، وإذا تكرَّر الحديث أو الاسم، أو اللَّفظة من اللّغة ونحوها؛ بسطت مقصوده في أول مواضعه، فإن وصلت الموضع الآخر، ذكرت أنّه تقدّم شرحُه في الباب الفلاني من الأبواب السَّابقات، قال: وقد أعيد الكلام في بعضه، لارتباط كلام أو غيره من المقاصد الصَّالحات، وأقدِّم في أول الكتاب جُمَلاً من المقدِّمات، ممَّا يُرجى الانتفاع به، ويحتاج إليه طالبو التَّحقيقات».

طُبع في مصر مذيّلةً بـ: «إرشاد الساري وعون الباري» على تلك الأحاديث التي شرحها النووي، وصُوّر أخيراً في بيروت من غير تاريخ في (٢٨٠) صفحة.

٤ ـ **الكواكب الدُّراري في شرح صحيح البخاري**: لمحمد بن يوسف بن علي البغدادي، المعروف بشمس الكِرْماني (المتوفى سنة ٧٨٦ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٦): «وهو شرحٌ وسطٌ مشهورٌ بالقول، جامعٌ لفرائد الفوائد، وسَمَّاه: (الكواكب الدراري)» وقال الحافظُ ابن حجر في «الدُّرر الكامِنة» (٤/ ٣١٠): «وهو شرحٌ مفيدٌ على أوهامٍ فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذه إلا مِنَ الصُّحُف».

ولِوَلَدِه تقي الدين يحيىٰ (المتوفىٰ سنة ٨٣٣ هـ) شرحٌ سمّاه: «مجمع البحرين» استمدّ فيه مِن شرح أبيه.

طُبع «الكواكب» في المطابع المصرية في القاهرة، عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣١ م، وطُبع في المطابع البهيّة بمصر، عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م.

٥ ـ شرح ابن كثير لـ «صحيح البخاري»: للحافظ أبي الفداء، عماد الدين، إسماعيل بن عمر بن كثير الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

شرَحَ الحافظُ ابن كثير «صحيحَ البخاري» في هذا الكتاب ولم يُكمله، وقد أشار إليه مراراً في كُتبه، فقال في «البداية والنهاية» (١١/ ٢٤) في أثناء ترجَمة الإمام محمد بن إسماعيل البخاري: «صاحب الصحيح، وقد ذكرنا له ترجمةً حافلةً في أول شرحنا لصحيحه».

وفي هذا الشرح يذكر ابنُ كثير طرقَ الحديث واختلاف الرُّواة فيه، وغير ذلك من الأبحاث. وقد أحال إليه في «البداية والنهاية» (٣/ ٣) عند الكلام عن حديث بدء الوحي، فقال: «وتكلّمنا عليه مُطوّلاً في أول شرح البخاري في كتاب بدء الوحي إسناداً ومتناً، ولله الحمد والمنة».

وقد ذكره ابن العماد في «شذرات الذهب» (٦/ ٢٣١)، والدَّرَاوْرِديُّ في «طبقات المفسِّرين» (١/ ١١١)، كما ذكره الحافظُ ابن حجر في «الدُّرر الكامنة» (١/ ٣٩٩) فقال: «وشرح في شرح البخاري». وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٩).

٦ ـ شرح صحيح البخاري: للإمام ناصر الدين علي بن محمد بن المنير الإسكندراني.

وهو شرحٌ كبيرٌ في نحو عشر مجلَّدات، وله حواشٍ على شرح ابن بَطَّال، وله أيضاً كلامٌ على التراجم سمَّاه: «المتواري على تراجم البخاري».

ذكره المباركفوري في مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص: ١٦٨).

٧ ـ شرح صحيح البخاري: للحافظ علاء الدين مُغْلَطاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

٨ ـ **التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**: لمحمد بن عبد الله بن بهادر المصري الشافعي، المعروف ببدر الزَّرْكَشي (المتوفىٰ سنة ٧٩٤ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٩): «وهو شرحٌ مختصرٌ في مجلَّدٍ، قصد إيضاحَ غريبه، وإعرابَ غامضه، وضَبْطَ نَسَبٍ أو اسْمٍ يُخشىٰ فيه التصحيف، مُنْتَخِباً من الأقوال أصحّها، ومِن المعاني أوضحها، مع إيجاز العبارة».

طُبع بالمطبعة المصرية بالقاهرة، عام ١٣٠٥ هـ ـ ١٨٨٧ م، في ست مجلَّدات.

٩ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للحافظ زين الدين، أبي الفرج عبد الرحمن، المعروف بـ: «ابن رجب الحنبلي» (المتوفىٰ سنة ٧٩٥ هـ).

ذكرت المراجعُ التي ترجمت لابن رجب أنه شَرَع في شرح للبخاري سَمَّاه «فتح الباري»، قال صاحبُ «الدارس في تاريخ المدارس»: و«شرع في شرحٍ للبخاري سَمَّاه: «فتح الباري في شرح البخاري»، ونقل فيه كثيراً من كلام المتقدِّمين[1]». وقال ابن فهد المَكّي: «له شرحٌ على صحيح البخاري لم يكمل، وصل فيه إلى كتاب الجنائز»[2].

منهج ابن رجب في كتابه فتح الباري:

١ ـ يذكر ترجمةَ الباب، ثم يعقِّب عليها بتعليقٍ ضافٍ، يتناول ما في الترجمة من القضايا الفقهية، ويذكر آراءَ العلماء فيها، وكأنه بهذا التعليق يمهِّد للحديث، بمدخلٍ مناسبٍ.

٢ ـ يأتي بعد هذا المدخل ذكر الحديث بإسناده ومتنه كما هو في البخاري.

٣ ـ يخرِّج حديث الباب تخريجاً واسعاً، في الغالب، يستقصي الحديث من جميع رواياته وطُرقه، وكثيراً ما يذكرنا هذا التخريج بصنيعه في شرح الترمذي، وإلى جانب التخريج يتكلَّم عن القضايا الحديثية في الحديث وطُرقه، كرفع توهُّم الانقطاع، وإثبات التصريح بالسَّماع إذا كان الراوي مدلِّساً، كما يتكلَّم في الرجال تعديلاً وجرحاً.

(١) الدرس في تاريخ المدارس: (٢/ ٧٧).

(٢) لحظ الألحاظ: ص: ١٨١.

٤ ـ يتناول فقهَ الحديث، ويفصل قضاياه، ويذكر أقوالَ العلماء وأدلتهم ويُناقِش، ويرجِّح، كل ذلك باستيعابٍ وإطالة غير مخلين، فيجد الباحث نفسه، وهو يستعرض هذه المسائل مستغرقاً مع كتابٍ موسوعيٍّ في الفقه المقارن. فقد تناول قضاء الصلاة الفائتة عمداً بما يزيد على ست لوحات مخطوطة. ويمتاز منهجه هذا بالأدب الجمّ، والحرص على نسبة كل قول إلى قائله، والإفاضة في ذكر أدلة كل قول، وهو وإن كان يركِّز على المذهب الحنبلي، إلا أنه قد يعدل عن هذا المذهب إلى غيره تبعاً للدليل القويّ.

ولقد عَبَّر صاحبُ «الدارس في تاريخ المدارس» عن شمول هذا الكتاب على آراء الكثيرين من الفقهاء بقوله: «ونقل فيه كثيراً من كلام المتقدِّمين»(١).

وإذا كان الدّليل حديثاً؛ فإنه يتناول طُرُقَه بنفس الاستقصاء الذي أشرنا إليه سابقاً، ويضاف إلى ذلك بحث مستفيض في التعديل والتجريح والتصحيح والتضعيف وذكر العلل، ويعتمد في ذلك على كتاب «عِلَل الدَّارقطني» إلى جانب مجموعة كبيرة من مصادر علوم الحديث الأصلية.

مقارنة بين كتاب ابن رجب، وكتاب ابن حجر:

صَنَّف ابن رجب «فتح الباري بشرح البخاري» وَصنَّف ابن حجر كتاباً في نفس الموضوع والعنوان، ومما لا ريبَ فيه أنَّ ابن رجب هو من طبقة شيوخ ابن حجر، ومن المؤكّد أنَّ كتابه متقدّمٌ على كتاب ابن حجر.

وكنت أتوقَّعُ أن يكون ابنُ حجر قد اعتمد على شرح ابن رجب، وبحثت في كتابي ابن حجر: «المعجم المفهرس»، و«المجمع المؤسَّس»، وهما كتابان ذكر في أحدهما شيوخه وفي الآخر الكتب التي وصلت إليه، فلم أجد ذكراً لابن رجب ولا لكتابه «فتح الباري».

ولجأتُ إلى كتاب ابن حجر «فتح الباري» أبحث فيه عن استمداد مصنَّفه من ابن رجب فلم أجد ابن حجر يُشير إلى شيءٍ من ذلك، ولم أجد ذكراً لكتاب ابن رجب بالرغم من أن كثيراً من المسائل تعرَّض لها ابن حجر بكلام قريب جداً من كلام ابن رجب، إلا أن ابن حجر يُوجِز ويختصر بالنسبة لكتاب ابن رجب.

---

(١) الدارس في تاريخ المدارس: (٢/ ٧٧).

ومن الفُروق الرئيسية فيهما بالإضافة إلى ما ذكرت من الاختصار والتطويل:

١ ـ أنَّ ابن حجر يذكر الترجَمةَ مع أحاديث الباب، ثم يبدأ بالشرح، بينما رأينا ابن رجب يذكر الترجمةَ ثم يعقِّب عليها بكلامٍ يطول أحياناً ثم يأتي بحديث الباب.

٢ ـ التخريج عند ابن حجر مادةٌ فرعيةٌ يأتي بها عرضاً، وعند ابن رجب مادةٌ أساسيةٌ يطيل فيها غالباً.

٣ ـ بينما يُوجز ابنُ حجر في عرض الآراء الفقهية ويُبرز رأيَ الشافعية غالباً، فإننا نجد ابن رجب في المقابل يفصل الآراء الفقهية ويُبرز رأيَ الحنابلة غالباً.

٤ ـ يجمل ابن حجر الأحكام المستمدَّة من الحديث في مكانٍ واحدٍ وغالباً ما يكون آخر الحديث، بينما نجد ابن رجب ينثر هذه الأحكام في الباب كله[1].

تُوجد في دور المخطوطات نسختان من هذا الكتاب.

النسخة الأولى: في دار الكتاب المصرية تحت رقم (٣٨٩) حديث تيمور، تبدأ من أول كتاب الصلاة، وتنتهي بكتاب الكسوف، وفيها خروم من البداية.

النسخة الثانية: نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق وهي في مجلَّدين:

الأول: تحت رقم: الكواكب الدراري ٣٧٧ (ق٥٠ ـ ٢٥٠) يبدأ من كتاب الصلاة وينتهي بباب السمر في الفقه والخير بعد العشاء.

الثاني: من حيث انتهى الأول إلى باب الإشارة في الصلاة، وهو تحت رقم الكواكب الدراري ٥٧٤ (ق١ ـ ٢٦٨).

١٠ ـ **شرح صحيح البخاري**: للحافظ سراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن، المعروف بـ: «ابن المُلَقِّن» (المتوفى سنة ٨٠٤) هـ.

وهو شرحٌ كبيرٌ في نحو عشرين مجلَّداً، أوله: «﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾: أحمد الله سبحانه وتعالى على توالي إنعامه...». قدَّم فيه مقدمةً مهمةً، وذكر أنه حصر المقصودَ في عشرة أقسامٍ في كل حديثٍ، وسمَّاه: «شواهد التوضيح».

---

(١) انظر: مقدمة ودراسة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، لتحقيقه لـ: «شرح علل الترمذي» لابن رجب، (ص: ٢٨٥ ـ ٢٨٩)، طبع مكتبة الرشد بالرياض.

قال الحافظ السَّخاوي: «اعتمد فيه على شرح» شيخه مغلطائي والقطب، وزاد فيه قليلاً». قال الحافظ ابن حجر: «وهو في أوائله أقعد منه في أواخره، بل هو من نصف الباقي قليل الجدوى».

ذكره المباركفوري في مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص: ١٦٩).

وقد حقَّقه لفيفٌ من الطلاب في جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة كرسائل الدكتوراه، بإشراف الدكتو وصي الله بن محمد عباس.

١١ ـ **اللَّامع الصبيح شرح الجامع الصحيح**: للعلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي (المتوفى سنة ٨٣١ هـ).

وهو شرحٌ حسنٌ في أربعة أجزاء، أوله: «الحمد لله المرشد إلى الجامع الصحيح». ذكر فيه أنه جمع بين شرح الكرماني باقتصارٍ، وبين «التنقيح» للزركشي بإيضاحٍ وتنبيهٍ.

ذكره المباركفوري في مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص: ١٧٠).

١٢ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسْقلاني المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

يستهلُّ هذا الشرحُ العظيمُ لـ: «صحيح البخاري» بِمقدِّمةٍ قيِّمةٍ بعنوان: «هدي الساري مقدمة فتح الباري».

وهو كتابٌ فذٌّ لا نظيرَ له، ولا غِنى لباحثٍ عنه، تكلَّم فيه الحافظُ بكلامٍ لم يسبق إليه، وساقَ فيه فصولاً قيّمةً فيها مباحثُ لا يمكن أن نظفر في غيرها بها، وهو له مفخرةٌ، زاد «شرحه للبخاري» جلالاً وجمالاً.

قد بَيَّن الحافظُ غرضَه من وضعِ هذه المقدمة بين يدي شرحه للبخاري في كتابه«فتح الباري»؛ فقال: «. . . وأقدِّم بين يدي ذلك كله مقدمةً في تبيين قواعده، وتزيين فرائده، جامعةً وجيزةً، دون الإسهاب، وفوق القصور، سهلة المأخذ، تفتح المستغلق، وتذلِّل الصعاب، وتشرح الصدور، وينحصر القول فيها ـ إن شاء الله تعالى ـ في عشرة فصول:

الأول: في بيان السبب الباعث له على تصنيف هذا الكتاب.

الثاني: في بيان موضوعه، والكشف عن مَغْزَاه فيه، والكلام على تحقيق شروطه، وتقرير كونه من أصَحّ الكتب المصنَّفة في الحديث النبوي. ويلتحق به

الكلامُ على تراجمه البديعة المثال، والمنيعة المنال، التي انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه، واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائه.

الثالث: في بيان الحكمة في تقطيعه للحديث واختصاره، وفائدة إعادته للحديث وتكراره.

الرابع: في بيان السَّبب في إيراده الأحاديثَ المعلَّقة، والآثارَ الموقوفة، مع أنها تباين أصل موضوع الكتاب. وألحقت في سياق الأحاديث المرفوعة المعلَّقة، والإشارة لمن وصلها على سبيل الاختصار.

الخامس: في ضبط الغريب الواقع في متونه، مرتّباً له على حروف المعجم، بألخص عبارةٍ، وأخلص إشارةٍ، لتسهل مراجعته، ويخفّ تكراره.

السادس: في ضبط الأسماء المشكلة التي فيه، وكذا الكُنَى والأنساب، وهي على قسمين: الأول: المُؤتَلِفَة والمُختلِفَة الواقعة فيه، حيث تدخل تحت ضابطٍ كُلِّيٍّ، لتسهل مراجعتها ويخفّ تكرارها، وما عدا ذلك فيذكر في الأصل. والثاني: المفردات من ذلك.

السابع: في تعريف شيوخه الذين أهمل نسبهم إذا كانوا يكثر اشتراكهم كـ: «محمد»، لا من يقل اشتراكه كـ: «مسدَّد»، وفيه الكلام على جميع ما فيه من مُهْمَلٍ ومُبْهَمٍ على سياق الكتاب مختصراً.

الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظُ عصره أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، وغيره من النقاد، والجواب عنها حديثاً حديثاً، وإيضاح أنه ليس فيها ما يُخِلُّ بشرطه الذي حقَّقناه.

التاسع: في سياق أسماء جميع مَن طُعِنَ فيه مِن رجاله على ترتيب الحروف، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل، والاعتذار عن المصنِّف في التخريج لبعضهم ممن يقوى جانب القدح فيه؛ إما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه، وإما لكونه أخرج ما وافقه مَنْ هو أقوى منه، وإما لغير ذلك من الأسباب.

العاشر: في سياق فهرست كتابه المذكور باباً باباً، وعِدَّة ما في كل بابٍ من الحديث، ومنه تظهر عِدَّةُ أحاديثه بالمكرَّر، أوردته تبعاً لشيخ الإسلام أبي زكريا النَّووي ـ رضي الله عنه ـ تبرُّكاً به!! ثم أضفت إليه مناسبة ذلك مما استفدته من شيخ

الإسلام أبي حفص البُلْقَيني، رضي الله عنه، ثم أردفتُه بسياق أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم كتابه، مرتِّباً له على حروف المعجم، وعدّ ما لكل واحدٍ منهم عنده من الحديث؛ ومنها يظهر تحرير ما اشتمل عليه كتابه من غير تكريرٍ.

ثم ختمتُ هذه المقدمةَ بترجمةٍ كاشفةٍ عن خصائصه ومناقبه، جامعة لمآثره ومناقبه، ليكون ذكرُه واسطةَ عقدِ نظامها، وسرة مِسْكِ ختامها».

تقع هذه المقدِّمة في مجلَّدٍ ضخمٍ قرابة (٥٠٠) صفحة كبيرة.

لقد اعتنى الحافظُ ابن حجر بـ: «صحيح البخاري» ما لم يَعْتَنِ بغيره من الكتب، وما لم يعتنِ به عالمٌ آخر بصحيح البخاري، أو بغيره من كتب الإسلام.

ويُعتبر الحافظُ أبرَزَ من كَشَف عن حقائق «صحيح البخاري»، وأفنى حياتَه، وكرَّس جهودَه لخدمة هذا الكتاب الجليل؛ فصبَّ صيِّبَ علمه الغزير ـ بمختلف مجالاته وفنونه وتفرُّعاته ـ في شرحه العظيم «فتح الباري»، الذي مَكَث فيه رُبُعَ قرن من الزمان.

وكان شروعه في تصنيف «الفتح» سنة (٨١٧ هـ) على طريق الإملاء، ثم صار يكتب بخطّه شيئاً فشيئاً، فيكتب الكُرَّاسةَ، ثم يكتب جماعةٌ من الأئمة المعتبرين، ويعارض بالأصل مع المباحثة في يوم من الأسبوع، وذلك بقراءة العلاّمة ابن خضر، فصار السِّفْرُ لا يكمل منه شيءٌ إلا وقد قُوْبِلَ وحُرِّر، إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة (٨٤٢ هـ)، سِوى ما ألحقه فيه بعد ذلك، فلم ينته إلاَّ قُبيل وفاته.

والحافظُ في «الفتح» مع «الصحيح»: قد أحاطَ بأحاديثه وأطرافها واختلاف ألفاظها، وكيف يكمل اللفظُ اللفظَ الآخر، ويُجيب عن إشكالاتٍ واردةٍ على «الصحيح» في أسانيده ورجاله، ويُبيِّن منهجَ البخاري في «صحيحه» من حيثُ سَوق الأسانيد، وآراءه الفقهية واللُّغوية، ويتكلَّم على المعلَّقات، وما وصله البخاري في نفس «الصحيح» مما لم يُوصِله فيه، ويتصدَّى لوَصْل تلك المعلَّقات. ويتكلَّم عن اختلاف نُسَخ الصحيح، واختلاف رُوَاته في بعض الألفاظ، والتصحيفات، ومُبْهَمات الإسناد، والدفاع عن رجاله. ويتكلَّم على المتابعات في الحديث من وصلها، وما كانت صورته معلَّقاً أثناء الحديث وهو موصولٌ، وما قد يقع من وَهْمٍ لرجال «الصحيح»، ويُبيِّن منهجَ البخاري في سَوْق أقوال الصحابة والتابعين،

وتفسير غريب القرآن، ويُبيِّن ما كان مِنْ مُرْسَلات الصحابة، ويَنُصّ على ثلاثيات البخاري. ويُجيب عن سبب تكرار الحديث، ودقة نظر البخاري في هذا، ومناسبات تراجمه، مع الرَّدّ على المتعقِّبين ممن خفيت عليهم المناسبةُ، ويتكلَّم على ترتيبها وبراعة البخاري في ذلك، وترتيب أحاديث الباب الواحد. هذا فيما يتعلَّق «بالصحيح» ومتنه ورجاله.

أمَّا من حيث الشرح ومنهجه وطريقته وأسلوبه: فهو يشرح الحديث بأسلوبٍ بديعٍ، ويردّ أوهامَ شُرَّاح «البخاري»، أوما له تعلُّقٌ به كأصحاب الأطراف، والجمع بين الصحيحين، ورجال الصحيح، ونحو ذلك.

ويُبَيِّن خفايا علم الرجال، ورواياتهم في الصحيح، ويضبط الأسماءَ المشكلة بالحروف، ويُبَيِّن درجاتهم من حيث الجرح والتعديل، ووفياتهم، ونحوها. ويتكلَّم على تفسير التراجم بكلامٍ دقيقٍ عميقٍ، واستيعابٍ وتحقيقٍ، واستنباطٍ للأحكامِ منها، وإذا كانت لفظ حديث بيَّنه. ويوفِّق بين روايات الصحح التي تبدو متعارضةً، أو ما يبدو متعارضاً بين حديث البخاري وغيره من كتب السنة.

ويبحث في الخلافيات الفقهية، ويستدلُّ للرأي الراجح، ويُبَيِّن المرجوحَ دونما تمحُّلٍ ولا تعصُّبٍ. وله استنباطاتٌ فقهيةٌ بارعةٌ، وبحوثٌ قيمةٌ نادرةٌ، مع التفريع على المسألة الفقهية إنْ لزم الأمرُ. ويطرح أسئلةً واردةً على النّصّ، ويُجيب عنها بالحُجَّة والبرهان. ويشرح ويتمسَّك بنصِّ الحديث، ويرفض ما لم يقم عليه الدليلُ، كما يأبى ردَّ الأحاديث الصحيحة، ويستشهد لرأيه بالأحاديث الأخرى، وقد نصَّ على أنَّ الحديث أَوْلى ما يُشرح بالحديث. وأظهر خلال ذلك براعةَ المحدِّث، ولم يكن ذلك للتكثُّرِ وحشد الروايات كما زعم البعضُ!

ومن براعته إكمالُ ألفاظ حديث «الصحيح» مما في الكتب الأخرى، ويشرح الحديثَ بالمكان اللاَّئق به، ويُشير في كل بابٍ إلى وجه إيراد الحديث فيه، ويشرح ما له تعلُّقٌ بذلك الباب، ويُحيل إذا سبق شرحُه أو سيأتي. وله تعقُّباتٌ حديثيةٌ فَذّةٌ، ويتكلَّم على نُكَت الحديث وفوائده الكثيرة، التي تَنُمُّ عن ذِهْنٍ وقَّادٍ، وفتحٍ ربَّانيٍّ. كما يتكلَّم على مبهمات الحديث في المتن والإسناد وعلى إشكالاتٍ واردةٍ على الحديث، ولا يخلو كتابُه من كلام في «علوم الحديث»، والمصطلحات لغةً وشرعاً وعلى أصول الفقه.

وهو خلال ذلك يحكم على الحديث صحةً وضعفاً، مع أنه نَبَّه في «مقدمته» أنَّ ما سكت عنه فلا ينزل عن مرتبة الحسن.

ويتكلَّم على اللُّغَوِيّات بأسلوبٍ سهلٍ واضحٍ، وإذا كثر الخلافُ في اللفظة الواحدة؛ استوعب الآراءَ، وردَّ المرجوحَ، ونصر الراجحَ، واختاره وأيَّده بالدليل الساطع. واستشهد خلال شرحه بالشعر المناسب، ونقل عن أئمة الشعر وفحوله.

وأطاب القولَ في تفسير الآيات الكريمات، وأسباب النزول، وإعجاز القرآن. ووجوه القراءات بكلامٍ بليغٍ مختصرٍ، شاملٍ شافٍ، جَمَعه من الأمهات، ونقله عن أئمة اللغة والتفسير والقراءات، وردف ذلك بما في بحره الخضم من رواياتٍ وآثار؛ فأعطى التفسيرَ بعداً آخر، لدعم الرأي بالحديث والأثر ورأي الصحابة. وله فوائدُ قيمةٌ في التفسير والقراءات، وبحوثٌ ووقفاتٌ في علوم القرآن، وكيف نزل من اللّوح المحفوظ إلى السَّماء الدنيا، ثم نزوله منجماً، ومتى ابتدأ النزول، ولماذا نزل على مدى ثلاث وعشرين سنة وكيفية جمعه، ونزوله على سبعة أحرف، وله في هذا باعٌ طويلٌ، واطِّلاعٌ عجيبٌ، فمن جملة ما قرأه في القراءات كتابٌ في ثلاثين مجلَّداً.

ويتكلَّم على الأماكن بأسلوبٍ دقيقٍ، ويردُّ على أخطاء وأوهامٍ من كتبٍ في هذا المجال.

ويُبَيِّن من له صحبةٌ من الرواة ممن ليس كذلك، أو في صحبته شكٌّ.

وله خلال الشرح تنبيهاتٌ وتكميلاتٌ فَذّةٌ بارعةٌ، وهي بمثابة تكميلٍ لمعنى الحديث، أو التنبيه على ما وَقَع من رواته من اختصارٍ ونحوه، أو رَفْعِ حديثٍ ووَقْفِه، أو بيانٍ لحكمة ترتيب أحاديث الباب، أو ما وقع في لفظ الحديث من زيادةٍ في الكتب الأخرى، أو تغييرٍ للفظ الحديث في كتب الفقه، أو توهيم أصحاب الأطراف، أو التنبيهِ على غرائب الصحيح، أو طريقة البخاري في سوق حديثه عالياً أو نازلاً، أو تداخل التراجم، أو وجود لفظ «باب» عند راوٍ أو عدمه، أو الإجابة عن إشكالاتٍ واردةٍ على الصحيح، أو التنبيه على اختلاف الرواة في كون الحديث من مسند صحابيٍّ مُعيَّنٍ، أو آخر غيره، أو تنبيهاتٍ لُغَويةٍ، وغير ذلك.

كذلك له بحوثٌ تاريخيةٌ، وتحقيقاتٌ في الأنساب، والسيرة، مع فوائدَ فريدةٍ، ونُكَتٍ قيمةٍ، وحِكَمٍ التقطها وضمَّنها كتابه الفَذّ.

كما ينقل خلاصاتٍ في علم الطِّبّ عن أئمة هذا الفَنّ، ومن تكلَّم فيه، ويسوقه بعبارةٍ جامعةٍ مفيدةٍ. وزيَّن كتابَه بباقةٍ من الزُّهْديات والرَّقائق، والترغيب والترهيب، بأسلوب العالم الناقد، والمحدِّث العبقري.

ويتكلَّم على الفِرَق الضَّالّة والمبتدعة والمنحرفة، ويسوق آراءَ أئمة هذا الشأن، وينتصر لعقيدة أهل السُّنّة والجماعة.

وقد كثرت موارده، وتنوَّعت حتى شملت كلَّ لونٍ من ألوان المعرفة، وازدحم كتابُه بأسماء العلماء الذين نقل عنهم، على اختلاف طبقاتهم والعلوم التي مهروا فيها، وكذلك بالكتب الكثيرة جداً، التي بعضها طُبع وبعضُها الآخر أصبح في خبرِ كان[1].

طُبع «فتح الباري» في بولاق بمصر، عام ١٣٠٠ هـ ـ ١٨٨٢ م: وطُبع بتحقيق الأستاذ فؤاد عبد الباقي، والأستاذ مُحِبّ الدين الخطيب، في المكتبة السَّلفية بالقاهرة، عام ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م، في ثلاثة عشر مجلَّداً، وصوَّرته دارُ المعرفة ببيروت، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

١٣ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: للإمام محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، المشهور ببدر الدين العَيْنِي الحنفي (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

وهو أجلّ كتب العيني وأشهرها بل هو من أجلّ شروح «صحيح البخاري» بعد شرح الحافظ ابن حجر.

قَدَّم العينيُّ لكتابه بمقدِّمةٍ عن أهمية السنة وأهمية «صحيح البخاري»، وذكر فيها أنه «شرح معاني الآثار» و«سنن أبي داود» ثم بيّن سبب تأليفه لهذا الشرح فقال:

ـ أن يعلم أنَّ في الزوايا خبايا، وأنَّ العلم من مناهج الله عزَّ وجل ومن أفضل العطايا.

ـ إظهار ما منحني الله من فضله الغزير، وإقداره إيَّاي على أخذ شيءٍ من علمه الكثير، والشكر مما يزيد النعمة، ومن الشكر إظهار العلم للأمة.

---

(١) انظر: «الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث» للأستاذ عبد الستار الشيخ، ص: ٤٩١ ـ ٦٠١.

ـ كثرة دعاء بعض الأصحاب بالتصدِّي لشرح هذا الكتاب، على أني قد أملتهم بسوف ولعل ولم يُجد ذلك بما قلّ وَدلَّ.

ثم قال: «ونزلت في رُبع هذا الكتاب، لأظهر ما فيه من الأمور الصعاب، وأُبيِّن ما فيه من المُعضِلات، وأوُضِّح ما فيه من المشكلات، وأورد فيه من سائر الفنون بالبيان ما صعب منه على الأقران، بحيث إنَّ الناظر فيه بالإنصاف، المتجنب عن جانب الاعتساف إن أراد ما يتعلَّق بالمنقول؛ ظفر بآماله، وإن أراد ما يتعلَّق بالمعقول؛ فاز بكماله، وما طلب من الكمالات يلقاه، وما ظفر من النوادر والنكات يرضاه».

إلى أن يقول: «ثم إني قدحت أفكاري بزناد الذكاء، حتى أورت أنواراً انكشفت بها مستورات هذا الكتاب، وتصدَّيتُ لتجليته على منصة التحقيق، حتى كشفت عن وجهه النقاب، واجتهدتُ بالسهر الطويل في الليالي الطويلة، حتى ميَّزتُ من الكلام ما هي الصحيحة من العليلة، وخضتُ في بحار التدقيق سائلاً من الله الإجابة والتوفيق، حتى ظفرتُ بدُرَرٍ استخرجتُها من الأصداف، وبجواهرٍ أخرجتُها من الغلاف، حتى أضاء بها ما أبهم من معانيه على أكثر الطلاب، وتحلَّى بها ما كان عاطلاً من شروح هذا الكتاب، فجاء بحمد الله وتوفيقه فوق ما في الخواطر. فائقاً على سائر الشروح بكثرة الفوائد والنوادر، مترجماً بكتاب (عمدة القاري في شرح البخاري)، ومأمولي من الناظر فيه أن ينظر بالإنصاف، ويترك جانب الطعن والاعتساف، فإن رأى حسناً؛ يشكر سعي زائره، ويعترف بفضل عاثره، أو خللاً يصلحه أداءً لحقّ الأخوة في الدين، فإن الإنسان غير معصوم عن زلل مبين:

فإنْ تَجد عيباً فَسُدَّ الخللا فجلَّ مَنْ لا عيب فيه وعلا

فالمنصف لا يشتغل بالبحث عن عيبٍ مفضحٍ، والمتعسِّف لا يعترف بالحق الموضح».

ثم ذكر سنده في هذا الكتاب إلى الإمام البخاري، ثم ذكر فوائد تتعلَّق بالصحيح أوصلها إلى عشرة فوائد، التاسعة منها: في ضبط الأسماء المكررة المختلفة في الصحيحين، وهي موجودة بنصها في مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم مع اختلافٍ يسيرٍ في الترتيب وزيادةٍ شرحٍ وتعقيبٍ، دون أن يذكر العينيُّ عمن نقلها. واتبع ذلك بمقدمة تنبىء عن مبادىء العلم وموضوعاته ومسائله.

ثم شرع في شرح الصحيح، ولم يستمرَّ فيه على منهجٍ واحدٍ فقد أطال كثيراً في الأجزاء الأربعة الأولى عن بقية أجزاء الكتاب. وطريقته في الشرح أن يبدأ بشرح ترجمة الباب فيعرفه ثم يذكر وجهَ المناسبة بين الباب الذي قبله والباب الذي يليه ثم يشرح الترجمة. ثم يُورد الحديثَ ويشرع في شرحه واضعاً عناوين أمام كل موضوع فيذكر مثلاً:

بيانُ تعلُّقِ الحديث بالترجمة، بيان رجاله، بيان ضبط الرجال، بيان الأنساب، بيان فوائد تتعلَّق بالرجال، بيان لطائف إسناده، بيان نوع الحديث، بيان تعدُّد الحديث في الصحيح، بيان من أخرجه غيره، بيان اختلاف لفظه، بيان اللغة، بيان الإعراب، بيان الصرف، بيان المعاني، بيان البيان، بيان البديع، الأسئلة والأجوبة، بيان استنباط الأحكام، فوائد تتعلَّق بالحديث.

وقد يُنقص من هذه العناوين لعدم الحاجة إلى ذكرها في بعض المواضع، كما يدخل عدة عناوين في عنوانٍ واحدٍ.

هذا منهجُه في الأجزاء الأربعة الأولى، أما بعد ذلك فإنه أوقف هذه التفاصيل، واختلَّ الترتيب والتبويب المشار إليهما، واقتصر على عناوين: مطابقة الحديث للترجمة، وذكر رجاله، وذكر لطائف إسناده، ومَن أخرجه غيره، وذكر معناه، وذكر ما يُستفاد منه. ذكر ذلك في شرح كلّ حديثٍ إلى الجزء الحادي عشر، حيث انقطع هذا الترتيبُ فتارةً يُورد هذه العناوينَ وتارةً لا يُوردها إلى الجزء السابع عشر، حيث لم ترد فيه العناوين سِوى مَرَّتين لعنوان واحد وهو ذكر معناه، لكنه يذكر ما يتعلَّق بالشرح سنداً ومتناً دون عناوين وبعده إلى نهاية الكتاب يتكلَّم عن مطابقة الحديث للترجمة ومواضعه في البخاري ومن أخرجه غيره، والكلام على رجاله ثم يشرحه دون ذكره عناوين، كل ذلك مع بسط القول في ترجمة الباب من أول الكتاب إلى آخره، والاقتصار حيث تدعو الحاجة إليه.

ويُكثر في إيراد الاعتراضات والرَّدّ عليها ودفع الاستشكالات بقوله: فإن قيل، وقلت، حتى يقرِّر أخيراً ما يذهب إليه.

كما فيه تعقُّباتٌ على بعض الشراح لصحيح البخاري قبله، وفيه مباحثُ نفيسةٌ في موضوعات مختلفةٍ وخاصةٍ في أحاديث الأحكام والتي تتعلَّق بالخلاف بين المذاهب.

وبما أن العينيَّ حنفيُّ المذهب فإنه كغيره من شُرَّاح السنن انتصر لمذهبه ورَدَّ قول من ضَعَّف أبا حنيفة كالدارقطني فإنه قال عنه: ضعيفٌ، فَرَدَّ عليه العيني قائلاً[1]: «لو تأدَّب الدارقطنيُّ واستحيا لما تلَّفظ بهذه اللفظة في حقِّ أبي حنيفة، فإنه إمامٌ طبق علمه الشرق والغرب، ولما سُئل ابن معين عنه فقال: إنه ثقةٌ مأمونٌ، ما سمعتُ أحداً ضعفه، هذا شعبةُ بن الحجَّاج يكتب إليه أن يحدِّث، وشعبة شعبة، وقال أيضاً: كان أبو حنيفة ثقةٌ من أهل الدين والصِّدق ولم يتهم بالكذب وكان مأموناً على دين الله تعالى صدوقاً في الحديث. وأثنى عليه جماعةٌ من الأئمة الكبار مثل عبد الله بن المبارك، ويعد من أصحابه، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وحمَّاد بن زيد، وعبد الرزَّاق، ووكيع وكان يفتي برأيه والأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون، وقد ظهر لك من هذا تحامُلِ الدَّارقطني عليه وتعصُّبه الفاسد، وليس له مقدارٌ بالنسبة إلى هؤلاء حتى يتكلَّم في إمامٍ متقدِّمٍ على هؤلاء في الدين والتقوى والعلم، وبتضعيفه إياه يستحق هو التضعيف، أفلا يرضى بسكوت أصحابه عنه، وقد روى في سُننه أحاديثَ سقيمةً ومعلولةً ومنكرةً وغريبةً وموضوعةً، ولقد روى أحاديثَ ضعيفةً في كتاب الجهر بالبسملة، واحتجَّ بها مع علمه بذلك، حتى أنَّ بعضهم استحلفه على ذلك فقال: ليس فيه حديثٌ صحيحٌ، ولقد صدق القائل:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه ... فالقوم أعداء له وخصوم

طُبع «عمدة القاري» في الآستانه، عام ١٣٠٨ هـ ـ ١٨٩٠ م في أحد عشر مجلَّداً، وصدرت له بعد ذلك طبعات كثيرة.

١٤ ـ **التوشيح على الجامع الصحيح**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو بمثابة تعليقٍ لطيفٍ على صحيح البخاري؛ إذ ضبط فيه السُّيوطيُّ ألفاظَ الحديث، وفسَّر الغريبَ، وبيَّن اختلافات الروايات التي وردت فيه، مع تسمية المُبْهَم، وإعراب المشكل إلى غير ذلك، ولم يفته من الشرح إلا الاستنباط.

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون (١/ ٥٥٣): «وهو تعليقٌ لطيفٌ قريبٌ من «تنقيح» الزركشي (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ)».

---

(١) انظر العمدة: (٦/ ١٢).

طُبع بتحقيق الأستاذ علاء الدين إبراهيم الأزهري، بدار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م، في خمس مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الأستاذ رضوان، في دار الرشد بالرياض، عام ١٤١٩ هـ.

وللسيوطي أيضاً: «التوشيح على الجامع الصحيح» ولم يتمّ. وكتب أبو الحسن علي بن سليمان الدِّمْنَتِي البُوْجُمْعَوي المغربي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ) حاشيةً على التوشيح سَمَّاها: «روح التوشيح».

١٥ ـ **إرشاد السَّاري إلى شرح صحيح البُخاري**: للشهاب أحمد بن محمد الخطيب القَسْطَلاَّني (المتوفى سنة ٩٢٣ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٢): «وهو شرحٌ كبيرٌ ممزوجٌ في نحو عشرة أسفارٍ كبارٍ. . . قال فيه بعد مدح الفنِّ والكتاب ـ صحيح البخاري ـ : طالما خَطَر لي أن أُعلِّق عليه شرحاً أَمْزُجُه فيه مَزْجاً أُمَيِّزُ فيه الأصلَ من الشرح بالحُمرة ليكون كاشفاً بعضَ أسراره، مُدْرِكاً باللمحة، مُوضِّحاً مُشْكِلَه، مُقَيِّداً مُهْمَلَه، وافياً بتغليق تعليقه، كافياً في إرشاد الساري إلى طريق تحقيقه، فشمَّرتُ ذَيْلَ العَزْم، وأتيتُ بيوت التصنيف من أبوابها، وأطلقتُ لسان القلم بعبارات صريحة لَخَّصْتُها من كلام الكُبَراء».

طُبع هذا الشرحُ قديماً في بولاق بمصر، عام ١٢٧٦ هـ ـ ١٨٥٩ م في عشر مجلَّداتٍ، بهامش «صحيح مسلم»، ثم توالت طبعاتُه.

١٦ ـ **فيض الباري على صحيح البخاري**: لمحدِّث العصر العلاَّمة محمد أنورشاه الكشميري (المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ).

اعتنى العلاّمةُ الكشميري بـ: «صحيح البخاري» درساً وإملاءً وخوضاً وإمعاناً مالم يعتن بما عداه: فطالعه قبل الشروع في تدريسه ثلاث عشرة مرَّة من أوله إلى آخره مطالعةَ بحثٍ وفحصٍ وتحقيقٍ، وطالَعَ شروحَه المطبوعةَ من ديار الهند والحجاز، وكان «العُمدةُ» و«الفتح» كأنهما صفحةٌ بين عينيه، ثم وُفِّق لتدريسه ما يربو على عشرين مرةً دراسةَ إمعانٍ وتدقيقٍ، حتى أجهد في التدريس أن يأتي بتحقيقاتٍ رصينةٍ وأبحاثٍ متينةٍ، وكان أكبر عنايته بإفصاح ما لم يذكره الشارحون.

وكان كثيرٌ من الطَّلَبة في كلّ عامٍ يضبطون ما يلقيه العلاّمةُ ويحتطب كلٌّ بحبله حسب مقدرته، فقام من بينهم الشيخُ بدر عالم المِيْرَتهي، الّذي قرأ عليه أو سمع نحو خمس مرَّاتٍ، ووُفِّق للاستفادة منه ما لم يتيسَّر لأحدٍ غيره من أفاضل تلامذته وأصحابه، فرتَّبَ ما ضَبَطه وجَمَع ما سَمِعه وحَاوَلَ أن يحرِّر ويصوِّر، فوُفِّق في كثيرٍ من المواضع إلىٰ ذلك، وحازَ قصبَ السَّبق من بين أصحاب العلاّمة في أداء ما وَصَلَ إليه علمُه وفهمُه، ولم يقصر في التحرير والإيضاح حسب مقدرته والاعتناء بإحساسيات العلاّمة الناضجة بعد طول التدرُّب والتفكير، واستمرأ له أخلاف فكره وأنضىٰ فيما عداها من أماليه الّتي ضَبَطَها أصحابه وتلامذته.

ونال هذا الشرحُ قبولاً عاماً بين الأوساط الدينية والعلمية في الهند وخارجها، ولا يزال عمدةً ومرجعاً لأساتذة وطلبة هٰذا الفنِّ الشريف.

طُبعَ هٰذا الكتابُ في أربع مجلَّدات ضخمةٍ في «المجلس العلمي» في دابهيل ـ الهند، وفي «جمعية العلماء» في جوها نسبرج (إفريقية الجنوبية)، .

١٧ ـ لامع الدُّراري على جامع البخاري: للشيخ محمد زكريا بن محمد يحيى الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

وهو مجموعةٌ من الإفادات الثمينة والتحقيقات النادرة للشيخ رشيد أحمد الكَنْكُوهي (المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ)، في أثناء تدريس «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، قَيَّدها تلميذُه النجيب الوفي الشيخ محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٣٣٤ هـ)، وهو عُصارة دراسات الشيخ ولباب تأمُّلاته، وعكوفه الطويل على علم الحديث دراسةً وتدريساً.

وقد نَقَّحها وتناولها الشيخ محمد زكريا بالشرح والإيضاح والكشف والإبانة، وضَمَّ إليها ما فتح الله به عليه من نكتٍ بديعةٍ وإشاراتٍ لطيفةٍ، وتحقيقاتٍ نادرةٍ، وتطبيقاتٍ فائقةٍ، وسَمَّاه: «لامع الدراري على جامع البخاري» وأَلَّف على الكتاب مقدّمةً ضافيةً، ذكر فيها أولاً التعريف بالشيخ رشيد أحمد الكنكوهي وطريقة تدريسه للكتب الستة وإجازاته لطلبة الحديث، ثم بَيَّن سببَ تأليفه هذا الكتاب.

ثم قَسَّم المقدِّمة إلى أربعة فصول: أما الفصل الأول؛ فخَصَّصه لدراسة حياة الإمام البخاري من نواحٍ شتَّى بكل إتقانٍ وانصافٍ، وأبرز الجوانب المُهِمَّةَ من حياته، ومن ذلك قوله في بيان مذهبه الفقهي بعد ذكر آراء العلماء فيه: «كذلك

الإمام البخاري المعروف أنه شافعيٌّ ولذا عَدُّوه في الشافعية، والأَوْجه عندي أنه مجتهدٌ مستقلٌّ كما يظهر من إمعان النظر في «الصحيح»، فإن إيراداته على الشافعية ليست بأقلَّ من إيراداته على فروع الحنفية، إلا أنه إذا أورد على الحنفية يشدِّد الكلام لعوارض معلوماته[١]».

وعندما تعرَّض الشيخُ لذكر شيوخ البخاري قال بعد ذكر شيوخه من الحنفية: أكثر ثلاثيات البخاري من شيوخه الحنفية[٢].

وأمَّا في الفصل الثاني؛ فتناول فيه التعريفَ بكتابه «الصحيح»، فذكر اسمه والباعث على تأليفه وثناء العلماء عليه وشروطه وخصائصه ومنهجه في الأبواب والكتب، والأحاديث المكرَّرة، ومكانة الصحيح بين كتب الحديث، وكتب الحديث التي أُلِّفت قبل البخاري، وغيرها من الأمور المهمة.

ثم تحدَّث عن أنواع كتب الحديث والتعريف بكل نوعٍ منها، وعن رواة البخاري والأحاديث المنتقدة في البخاري والجواب عنها.

وأما الفصل الثالث: فجَعَله دراسةً عن تراجم «صحيح البخاري» والتي بلغت مئة وواحداً وثلاثين كتاباً حسب إحصائية المؤلف[٣].

من أجل هذا كلِّه أصبحت هذه المقدّمةُ موسوعةً عن الإمام البخاري وكتابه «الصحيح» وتستحق أن تكون كتاباً كما قال العلامة أبو الحسن الندوي: لقد أصبحت هذه المقدِّمةُ كتاباً مستقلاً مفيداً يستحق أن يُنشَر بمفرده، فقد أصبحت مقدمة ضافية في علوم الحديث، ودائرة معارف فيما يتصل بالإمام البخاري وسيرته وأخباره ودقائق حياته وجلائلها، ومنهجه في التأليف، وما التزمه من التزاماتٍ وشروطٍ في وضع الكتاب، وبما تلقته هذه الأمة من اعتناء وقبول[٤].

وعندما توجَّه الشيخُ إلى شرح «صحيح البخاري» جعل إفاداتِ الإمام الكنكوهي أصلاً ومتناً، ثم علَّق واستدرك عليها، ولم يتطرَّق الكنكوهي في إفاداته

---

(١) مقدمة لامع الدراري: ص: ٥٩.
(٢) مقدمة لامع الدراري: ص: ٦٢.
(٣) مقدمة لامع الدراري: ص: ٥ و٤٧٠.
(٤) مقدمة لامع الدراري: ص: ٢.

إلى الخلافات المذهبية والتعريف بالرواة وبيان غريب الحديث وغيرها، إنما تطرَّق إلى شرح الأبواب والأحاديث من حيث المراد والمفهوم، من ذلك قول البخاري: باب إدخال البعير في المسجد لعِلَّةٍ . قال الكنكوهي: يعني ذلك أنهم ينهون عنه لما فيه من احتمال تلويث المسجد، فإذا احتيج إلى إدخال شيء من الدَّواب فيه أو حصل الأمن من بوله وروثه لكونه مدرباً فلا بأس[1] .

وعلَّق عليه الشيخ الكاندهلوي بقوله: أشار الشيخُ بذلك إلى أنَّ لفظ العلة في الترجمة معناه الحاجة، قال الحافظ[2]: قوله: للعلة أي: الحاجة، وفهم بعضُهم أن المراد بالعلة الضعف. وقال العيني[3]: قوله: للعلة أي: للحاجة، وهي أعَمُّ من أن تكون للضعف وغيره.

ومن ذلك قوله في شرح ألفاظ الحديث: «فَاطَّهروا» قال الكنكوهي: والصيغة لما فيها من المبالغة لا تصدق إلا على الغُسل[4].

وعَلَّق عليه الشيخُ الكاندهلوي بقوله: قال العيني[5]: (فاطهروا) أي: اغسلوا أبدانكم على وجه المبالغة».

وقال الحافظ[6]: قَدَّم الآية التي في سورة المائدة على الآية التي في سورة النساء لدقيقة، وهي أن لفظ الآية التي في المائدة «فاطهروا» فيه إجمال، ولفظ التي في النساء فيه تصريح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور، فدَلَّ على أن المراد بقوله تعالى: ﴿فاطهروا﴾ هو: فاغتسلوا.

أكثر ما اعتنى به الشيخُ الكنكوهي في إفادته هو شرح تراجم البخاري وبيان المقصود منها، من ذلك قوله في «باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء»: لا يُقدِّم الرفع على التكبير ولا يؤخِّره عنه، ودلالة الرواية عليه لكون الرفع في الرواية قد وقع طرفاً للافتتاح أو جزءاً له. وأياً ما كان؛ فالاتصال ثابت.

---

(١) لامع الدراري: (١/ ٤٩).
(٢) فتح الباري: (١/ ٥٥٨).
(٣) عمدة القاري: (٢/ ٥١٩).
(٤) لامع الدراري: (٢/ ٢٠٧).
(٥) عمدة القاري: (٣/ ٣).
(٦) فتح الباري: (١/ ٣٦٠).

وأما الشيخُ الكاندهلوي[1] فشرح هذه الترجمةَ بقوله: الأوجه عندي: أنَّ الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى مسألتين خلافتين شهيرتين، الأولى: ربع اليدين عند افتتاح الصَّلاة، أشار إليها بالجزء الأول، هذا الرفع فيه اختلافٌ معروفٌ وإن كان مجمعاً عليه عند الجمهور حتى حُكي عليه الإجماع.

ثم شرح الكاندهلويُّ الجزء الثاني من الترجمة وهو «الافتتاح سواء» بقوله: قال الحافظ[2]: يرفع يديه إذا افتتح الصَّلاة، وفي رواية شعيب الآتية بعد باب: «يرفع يديه حين يُكبِّر» فهذا دليل المقارنة.

نستنتج من هذا كله: أن الشيخ الكاندهلوي أكمل علومَ الكنكوهي وفَسَّرها واستدرك عليها، ولذلك أصبحت تعليقاتُ الشيخ الكاندهلوي خمسة أضعاف إفادات الكنكوهي، أودع فيها الفوائدَ الحديثيةَ والفقهيةَ والنُّكَتَ اللطيفةَ.

قال العلامة محمد يوسف البَنُّوْرِي في تقديم «لامع الدُّراري»: إنما (اللاَّمع) مختصٌ بحَلّ مشكلات (البخاري) وما يتعلَّق بأحاديثه في غير الخلافيات الفقهية، وجاء البحثُ عنها نادراً، نعم! استدرك هذا صاحب التعليقات إكمالاً لفوائدها، وشفاء لغليل الرواد الذين اقتصرت أنظارهم على اللاَّمع، فإذاً (اللامع) بتعليقاته اللامعة، وأبحاثه الساطعة أصبح شرحاً وافياً بالمقصود من كل جهة في الباب[3].

وقد طُبع الكتاب في ثلاثة مجلدات كبار من القطع الكبير طباعة حجرية بالهند، ثم أعيدت طباعته في باكستان في عشرة مجلدات من القطع المتوسط. وسوف تطبعه المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، مع متن صحيح البخاري، في ستة عشر مجلداً.

١٨ ـ الأبواب والتراجم للبخاري: للكاندهلوي أيضاً:

يحتوي هذا الكتاب على بحثٍ وافٍ لكل ما يتصل بالأبواب والتراجم

---

(١) لامع الدراري: (٢/ ٢٥٤).

(٢) فتح الباري: (٢/ ٢١٨).

(٣) انظر: «مجلة الأحمدية»، العدد السابع، المحرم، عام ١٤٢٢ هـ، مقال الدكتور ولي الدين الندوي، بعنوان: «الإمام المحدث محمد زكريا الكاندهلوي» ص: (١٤٥ ـ ١٤٨).

للبخاري، كان المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ ذكر في كتابه كُلّ ما جاء من أصول الإمام المحدِّث الشيخ ولي الله الدهلوي والقواعد الكلية للتطبيق بين الأبواب والتراجم، وأبواب لا ترجمةَ لها، وكذلك كلَّ ما جاء في رسالة العلامة محمود حسن الدِّيُوْبَنْدِي، وكلّ ما وجد من فوائد في دروس الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي والمحدِّث الجليل أحمد السَّهَارنفوري، وما وجد من أصول وقواعد في كلام شراح البخاري، فاستوعبها وزاد عليها مما كان خاطره أبا عذرته، ولم يسبق إليه، حتى بلغ عددُ هذه الأصول والقواعد الكلية سبعين أصلاً وقاعدة.

قال العلامة أبو الحسن النَّدوي في مقدمته للكتاب: «ذكر المؤلِّف سبعين أصلاً لفهم أسرار المؤلّف وأغراضه في وضع هذه التراجم، والوصول إلى مراده وغايته والتطبيق بينهما، وقد استقصى هذه الأصول من الكتب المؤلَّفة في هذا الموضوع قديماً وحديثاً ومن شروح البخاري، وضَمَّ إليها أصولاً جديدةً ألهمه الله إياها بطول ممارسته لهذا الفن».

وقال العلامة المحدِّث الشيخ يوسف البَنُّوري: «إن دَيْن شرح البخاري على رقاب الأمة، كما قاله ابن خلدون، وادَّعى السَّخاوي قضاءه بتأليف «فتح الباري». قال الشيخ محمود حسن الديوبندي المعروف بشيخ الهند: إن دَيْن شرح التراجم كان باقياً على رقاب الأمة لم يقضه أحد إلى اليوم، ولكن أقول الآن: إن هذه السعادة الأزلية كانت مقضية بأن يقوم الشيخ محمد زكريا ويقضي هذا الدين، قُضي بخدمته لشرح الأبواب والتراجم إن شاء الله.

ويشمل هذا الكتاب على مقدمة وأربع فوائد، ذكر المؤلِّف في المقدمة سبب اختيار الموضوع، وبَيَّن في الفائدة الأولى مؤلفات العلماء في الأبواب والتراجم، وفي الفائدة الثانية أصول التراجم التي ذكرها شراح الحديث والعلماء في كتبهم بالإجمال.

وذكر في الفائدة الثالثة تفاصيل الأصول المذكورة في كلام علماء الحديث، أو كان من تحقيقاته، ورَكَّز الكلام على الأصول التي ذكرها الإمامُ ولي الله الدِّهْلَوي والمحدِّثُ محمود حسن في كتابيهما، ثم ذكر كلام هذين الشيخين مسلسلاً مع فوائد جديدة، وزاد على كتابيهما من كلام علماء الحديث، وما أفاده مشايخ الحديث في الهند عدة أصول، وبلغت هذه الأصول سبعين أصلاً، وأتى لكل أصل

بأمثلة على إثباته، وقال في الآخر: هذا آخر ما اكتفيت به من الأصول المفصلة رعاية لعدد السبعين المرعية في كثير من الأحاديث وإلا فدقائق استنباط البخاري كثيرة غير ما تقدم.

ومن ذلك قوله: الأول من الأصول: أنه يترجم بحديثٍ مرفوعٍ ليس على شرطه ويذكر في الباب حديثاً شاهداً له على شرطه، وهذا أصلٌ مطردٌ كثير الوقوع في صحيحه، مَثَّل له الحافظُ ابن حجر بعدة أبواب منها «باب الأمراء من قريش»[1] و«باب إثنان فما فوقهما جماعة»[2].

أضاف الشيخُ الكاندهلوي على مثال الحافظ بقوله: قلت: ومن أمثلته أيضاً باب «سترة الإمام سترة لمن خلفه»[3] حديث للأوسط: ضعيف ذكر له البخاري شاهداً.

ومن ذلك قوله: الثاني، أي: من الأصول: أنه يُترجِم بمسألةٍ استنبطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو إيمائه. وأشار الحافظ ابن حجر في «الفتح» في آخر باب فضل صلاة الفجر في جماعة إلى هذا الأصل.

ثم ذكر الشيخ عدة أبواب تنطبق عليها هذه الأصول.

طُبع هذا الكتاب في المطبعة البهوية بسهارنفور (الهند). عام ١٣٩١ هـ في ثلاث مجلَّدات. وطُبع في مكتبة دار العلوم لندوة العلماء بلكنؤ (الهند) عام ١٣٩٤ هـ في ثلاث مجلَّدات.

(٢) شروح «صحيح مسلم»:

١ ـ **المُعلم بفوائد مُسلم**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن علي بن عمر المازَرِي (المتوفى سنة ٣٥٦ هـ).

يُعَدُّ هذا الكتاب من أول شروح «صحيح مسلم»: لأنه لم يسبقه سابقٌ إلى

---

(١) قال الحافظ: لما لم يكن شيئاً منها على شرط المصنف في الصحيح اقتصر على الترجمة وأورد الذي صح على شرطه مما يؤدي معناه في الجملة، «فتح الباري» (١٣/ ١١٤) وتبعه القسطلاني، انظر: «إرشاد الساري» (٢/ ٣٣٨).

(٢) قال الحافظ: هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة. (فتح الباري ٢/ ٢٤٢).

(٣) قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه سويد بن عبد العزيز ضعيف. (مجمع الزوائد ٢/ ٢٦٢).

شرحه، وإنما شرحه بعضُ معاصريه مثل شرح أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (المتوفىٰ سنة ٥٢٩ هـ) وهو شرحٌ قد اقتصر فيه على الغريب، وسَمَّاه: «المُفهم في شرح غريب صحيح مسلم».

وشرح قِوَام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني (المتوفىٰ سنة ٥٣٥ هـ)، وشرحه هذا أكمل به شرح ابنه الذي تُوفي في حياته فإنه شرع في شرح الصحيحين البخاري، ومسلم فاخترمته المنية سنة (٥٢٦ هـ) فأتمّهما والده قِوام السنة[١].

ويبدو أنَّ هذين الشرحين يفوقهما «المعلم»، لأن الشرح الأول اقتصر فيه على الغريب. والشرح الثاني ألَّفه قوامُ السنة وهو في آخر العمر، ثم إنه تكملةٌ لشرح ابنه الصغير السِّن، ثم إنهما لم يكتب لهما البقاء كما كتب لشرح المازري.

لم يُؤلِّفه صاحبه، وإنما أخذ عن دروسه فهو من إملائه. تلقَّاه عنه بعض تلاميذه، فما أمكن له ان ينقله باللفظ تلقَّاه عنه بلفظه وما لم يمكن أخَذَه بالمعنى. وإنما يتأتّى للناقل أن ينقل باللفظ في البعض أو المعنى في الكثير؛ لأن الشيخ كان يتمهَّل في إلقائه، ولولا ذلك لم يتمكّن من التدوين بالصورة المذكورة.

وجاء هذا في أوله: «هذا كتابٌ قصد فيه إلى تعليق ما جرى في مجالس الفقيه الجليل أبي عبد الله محمد بن علي المازري ـ رضي الله عنه ـ حين القراءة عليه لكتاب مسلم ـ رحمه الله ـ في شهر رمضان من سنة تسع وتسعين وأربعمئة، منقولاً ذلك بعضه بحكاية لفظ الفقيه الإمام أيّده الله، وأكثره بمعناه»[٢].

وهذه الحصة رغم طولها فإنا إذا نظرنا في الكتاب؛ نراه مشحوناً بالفوائد المتنوِّعة المختلفة الدَّالَّة على سَعة وتمكُّنِ صاحبها من ناصية الكثير من العلوم.

وأفادنا ابن الأبّار: أنَّ المازري لم يقصد تأليفه، وشرح لنا ابنُ الأبّار كيفية تأليف المعلم ونصه: ولقي أيضاً أبا عبد الله المازري بالمهدية، وحكى عنه: أنه

---

(١) شذرات الذهب: (٤/ ١٠٠).

(٢) الغنية: ص: ١٣٣.

سمعه يقول وقد جرى ذكر كتابه: «المعلم بفوائد صحيح مسلم: إني لم أقصد تأليفه وإنما كان السبب فيه: عَرض عليَّ الأصحابُ ما أمليتُه عليهم فنظرتُ فيه وهذَّبته. فهذا كان سببُ جمعه»، أو كلاماً معناه هذا[1] في ترجمة عبيد الله بن عبد الله... ابن عيشون الذي تلقى عن المازري بالمهدية.

طريقةُ هذا الكتاب طريقةٌ مبتكرةٌ حيث إنَّ صاحبه رَكَّز فيها بحوثَه على الاستنتاج والاستنباط مقدّماً ذلك على غيره، وله في ذلك أغراضٌ متعدِّدةٌ خدم بها الكتابَ خدمةً جُلَّى لم يسبقه إليها سابقٌ، ولذا حظي بهذه العناية دون غيره من الكتب.

وهو لم يلتزم في شرحه للأحاديث الترتيبَ الموجودَ في «صحيح مسلم»، بل يشرح بعضَ الأحاديث، ثم يرجع إلى شرح أحاديث أخرى متقدِّمة عليها.

تجمَّعت مصادرُ المعلم في الاستنباط من الحديث في ذكاء صاحبه النادر وعلمه الجمّ، فإنه يُعَدّ من أول الذين فتحوا بابَ الاستنباط من السنة النبوية؛ لأن من تقدَّمه انصرفت عنايتهم إما للسند، وإما لغريب الحديث، وهما اللذان اعتمد فيهما المصادر المتقدمة.

ولما كانت تحريراته إنما هي من استخراجه بفكره الثاقب دعا ذلك تعجَّب ابن دقيق العيد من الإمام المازري كيف لم يدَّعِ الاجتهاد، وهو قد وَصَل إلى درجته وبلغ في أقواله مبلغ الأئمة المجتهدين.

وإذا اطَّلع المُطَّلِعَ على هذا الكتاب يحكم بما حكم به ابن دقيق العيد من أنه وصل إلى تلك الدرجة؛ لما أتى به في المعلم من تحريراتٍ وأنظارٍ لا تصدر إلا عمن بلغ مبلغ الاجتهاد.

ثم إنه في علم الفقه من أفذاذه ولهذ اعتمد عليه خليلٌ في مختصره الذي بناه على ما به الفتوى، فمصدره علم الفقه من كنزه الذي لا ينفد، ولهذا حين يذكر الفقهيات يذكرها لا لكونها من مصادر بل لأنها مما يتناوله استنباطه ونظره.

وهو في فقهه غير مقتصر على المذهب المالكي الذي هو من فحول رجاله

---

(١) التكملة: (٢/٩٣٦).

الذين يُؤخَذ بأقوالهم وما يبدونه؛ إذ ترى من فقه ما يتناول كلَّ الأئمة مقارناً الفقه المالكي مبيناً تبريزه.

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النَّيفر، في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في ثلاث مجلَّدات.

٢ ـ إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم: للقاضي عياض اليَحْصُبي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ).

إنَّ أهمية هذا الكتاب ـ كما قصد صاحبه له ـ ترجع أولاً إلى كونه استكمالاً لما بدأه الإمام المازري في كتابه «المُعلِم»؛ حيث إنَّ كتاب المُعلِم ـ على نفاسته، وجودة موضوعه ـ لم يكن تأليفاً استجمع له مؤلِّفه؛ وإنما هو تعليقُ ما ضبطه الطلبة من مجالسه. وأنه أول كتاب يتناول شرح الصحيح لمسلم بالتحرير والتقييم، والشرح والتهذيب، كما سَبَق في تعريفه آنفاً.

وقد أوفى القاضي عياض على هذه الغاية، وأربى بكثيرٍ كثير، مما يجعل من الكتاب مرجعاً في خدمة «صحيح مسلم»، لم ينافس من المتقدمين، ولن يستطيع أحد بلوغ شأوه أو الاقتراب منه في المتأخِّرين؛ وذلك لما تضمَّنه من الفوائد البالغة بعد هذه الفائدة، التي لو لم يأت بغيرها؛ لكفته في تقدمة أمره على كثيرٍ من المراجع الحديثية التي اشتهر ذكرها وذاع صيتها.

منهج القاضي عياض في كتابه «الإكمال»:

ـ يفصِّل كثيراً مما أجمله الإمام المازري من مذاهب العلماء في النص.

ـ الأصل في عمله أن يأتي كلامه بعد كلام الإمام، إلا أنه كان أحياناً يفسِّر ما جاء في الحديث أولاً، ثم ينقل كلام الإمام، وهذا إذا كان التفسير قليلاً.

ـ ما تركه الإمامُ من أجزاء في الحديث بغير تعليقٍ أو شرحٍ فإن القاضى يبدأ به.

ـ يترك الكلامَ على الحديث إذ لم يكن عنده ما يُضيفه إلى كلام الإمام.

ـ حيث يسوق شاهداً لمعنى فإنه يتولَّى غالباً بيان المراد من بقيته.

ـ يرجِّح بين الروايتين الصحيحتين بمقتضى السياق اللغوي.

ـ يستفيد من النسخ المغايرة لنسخة مسلم المعتمدة لديه؛ لبيان سبب الحديث وكشف عباراته.

ـ في تحقيقه لدقائق المسائل، فإنه لا يكتفي فيها ببيان نظره فيها، بل يعرضها على أهل التحقيق من شيوخه، ولهذا كثيراً ما نراه يردِّد أنَّ هذا مستفاد من متقني شيوخنا.

ـ إذا كثر الاختلافُ في أصل الاشتقاق للمصطلح الشرعي استعان على تصويب ما يختار بسير القدامى، ومطالعة الآثار القريبة المعنى بها مع استقراء كلام العرب وأشعارها فيه، وذلك مثل ما جاء في كلمة الصلاة، حيث يقول: «كلام العرب وأشعارها أنَّ الصلاة كانت عندهم معلومةٌ على هيئتها عندنا، من أفعالٍ وأقوالٍ، ودعاءٍ، وخضوعٍ وسجودٍ، وركوعٍ. وقد تنصَّر كثيرٌ منهم وتهوَّد وتمجَّس، وتقرَّبوا بالصلوات والعبادات، وجاوروا أهل الديانات، وداخلوا أهل المِلَل، ووفد أشرافهم على ملوكهم، وألفت قريش رحلة الشتاء والصيف إلى بلادهم، وثابر كثيرٌ منهم على بقايا عندهم من دين إبراهيم، وعرفوا السجود والركوع والصوم والحجّ والعمرة والاعتكاف، وحجّوا كلَّ عامٍ واعتمروا، وحضوا على الصدقة، وصاموا عاشوراء، ومن طالع أخبارَهم ودرس أشعارهم علم ذلك منهم ضرورة، فجاء الشرع بهذه العبادات وهي عندهم معلومةٌ مفهومٌ المراد منها...».

وذلك ليصل إلى أنه متى أعطيت هذا الألفاظ من البحث حقّها؛ وجدت عند المخاطبين بها لأول ورودها من أهل الشريعة معروفة المعنى على ما جاءت به من أفعال مخصوصة وعبارات مقررة، إلا ما غير الشرع فيها من بدع الجاهلية، أو نسخ من شرائع من تقدم من الكتابية».

ـ يميل كثيراً إلى الاختصار في عرض المسائل الفقهية المتصلة بالحديث.

ـ مراعاة الدقة في وصف حالة التحمل، وذلك مثل قوله: «كذا وجدته بخط شيخنا الشهيد متقناً في تاريخ البخاري».

ـ إذا نقل عن أحد من الأئمة قولاً في مسألة ـ المعنى فيه محتمل لغيره ـ أورد المعاني المحتملة بصيغة غير ملزمةٍ، كقوله في قول مالك: لا يؤخذ الحديثُ عن صاحب هوى يدعو إلى هواه. قال: «فانظر اشتراطه الدعاء، هل هو ترخيصٌ في الأخذ عنه إذا لم يدع؟ أو أن البدعة سببٌ لتهمته أن يدعو الناس إلى هواه؟ أي: لا تأخذوا عن ذي بدعة، فإنه ممن يدعو إلى هواه، أو أن هواه يحمله أن يدعوا إلى هواه فتهمته لذلك؟ وهذا هو المعروف من مذهبه».

ـ أنه شديدُ العناية ببنية الكلمة وسلامة معناها؛ لذلك نراه يرجع كثيراً إلى أهل اللغة أولاً في بيان معاني الألفاظ.

وهو يسترسل كثيراً في شرحه لمفردات الحديث بإيراد الشواهد لها من كتاب الله تعالى وأمثالها من الحديث النبوي.

ويعرض ما للفظة من رواياتٍ لغويةٍ متعدِّدةٍ، ثم يقيم تلك الروايات بردِّها أولاً إلى الأصول اللُّغوية والقواعد النحوية.

ـ يعزو القولَ إلى قائله، سواء في السَّند أو المتن.

ـ شديدُ العناية بضبط المختلف فيه من رجال السند.

ـ يلزم دائماً الاعتدالَ عند تناول القضايا العلمية إذا كانت بعيدة عن المباحث المذهبية، وما عدا ذلك فهو شديدُ الميل للانتصاف لمذهب مالكٍ، وإن انتقد عليه أحياناً وانتصر لغيره، حيث يقول: «واضطرب مذهبنا على هذه الأقوال».

ـ إذا عرض له ما يستوجب التصحيح في السند؛ عجَّل بالتنبيه عليه قبل الفراغ من الحديث في المتن.

ـ لا يمنعه إجلالُه للإمام المازري من أن يعقب ويستدرك عليه ويصحِّح له ما وقع في كلامه من أوهام وأخطاء.

ـ حيث يقدِّم «المعلم» الحديث عن السند في الشرح والبيان، فإن «الإكمال» يؤخِّره.

ـ حرصَ على ترتيب مسائل «المعلم» وفق ترتيب الصحيح لمسلم، فتراه يقول حين يجد الإمام قدَّم حديثاً في التعرُّض له عن غيره: «وليس هذا بموضعه».

ـ يعمد إلى إسناد المعاني المستنبطة إلى أول قائل لها، مثل قوله: «وحكى لنا بعض شيوخنا عن القاضي أبي الوليد الوقشي، وكان أكثر اعتناءً بأمثال هذه الألفاظ المشكلة . . . إلخ».

مزايا كتاب «المعلم»:

ـ توارد «المعلم» و«الإكمال» على تصحيح ما وقع في بعض النسخ وروايات

مسلم في الصحيح، فالنسخةُ التي اعتمد عليها الإمامُ المازري غير النسخة التي اعتمد عليها القاضي.

ففي الحديث الذي أخرجه مسلمٌ في تفسير صفة المسح حيث جاء إسناده: روى اللَّيْثُ بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن ابن هُرْمُز عن عمير مولى ابن عبَّاس: أنه سمعه يقول: «أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يَسَار مولى ميمونة حتى دخلنا على أبي الجَهْم..».

قال المازري: كذا وقع عند الجلودي والكَسائي وابن ماهان، وهو خطأٌ، والمحفوظ: «أقبلتُ أنا وعبد الله بن يسار. وهكذا رواه البخاري عن ابن بُكَير عن اللَّيث، وذكره مسلمٌ هنا مقطوعاً.

قال القاضي: «روايتنا من طريق السَّمرقندي عن الفارسي عن الجلودي فيما حدَّثنا به أبو بحر عن عبد الله بن يَسَار، على ما ذكر، وكذلك قاله النسائي وأبو داود وغيرهما من الحفاظ»[1].

وبهذا التعدُّدِ في نسخ الصحيح يبرأ صاحبه مما وقع في الصحيح من أخطاءٍ وأوهامٍ[2].

ـ أنه و«الإكمال» كشفا عن الزيادات التي ثبتت في بعض النسخ لمسلم، كقول المازري: «بوب على هذا الحديث في بعض نسخ مسلم. ووافقه القاضي على ذلك، مما يعد إضافةً للصحيح»[3].

ثم انفرد «المعلم» بما يلي:

ـ النقل عن مصادر غير ميسور الرجوع إليها الآن، وذلك غير المصادر التي انفرد بها صاحبُ «الإكمال» وذلك مثل كتاب «المطرز في اليواقيت»[4].

ـ يتتبَّع ميلادَ كثيرٍ من أقوال مالكٍ في الحديث والمسألة من قبل أن تكون مذهباً، ويشير إلى وقت ميلادها، مما يمثل ثروة في تقييم المذهب.

---

(١) شجرة النور الزكية: ص: ١٢٧، ترجمة: ٣٧١.

(٢) المعلم: إكمال، لوحة ٧٧/ أ.

(٣) إكمال: لوحة: ٣٣/ب، لوحة ٢٧/ أ.

(٤) إكمال: لوحة ٨٠/ أ.

وذلك كقوله في مسألة المسح على الخُفَّين: «اختلف قول مالك في المسح على الخفين، فرُوِيَ عنه فيه قولة شاذة: أنه لا يمسح في سفر ولا حضر، ورُوِيَ عنه: أنه يمسح فيهما، ورُوِيَ عنه المسح في السفر خاصةً، فأما القول بأنه لا يمسح جملةً فإن المالكية لا يعرِّجون عليه، ولا يكاد كثيرٌ منهم يعرفه، وأظن أن صفة ما روى فيه عن مالك أنه قال: لا أمسح، فإن كانت الرواية هكذا فقد يتأوَّل على أنه إنما اختار ذلك في خاصة نفسه، لا أنه ينكر جواز ذلك، وإن كان لفظ الرواية تقتضي إنكار جواز المسح؛ فإنه يكون وجهه التمسك بالآية، وتقديمها على أحاديث المسح، وقد أشار مالكٌ فيما رُوِيَ عنه إلى ذلك، فقال: «إنما هي أحاديث وكتاب الله أحق أن يتبع»[1].

ـ يبيِّن أحياناً أسباب الخلاف بين المذاهب في بعض المسائل الفقهية المستندة على الحديث، كقوله في هذه المسألة: «وأما وجه القول بالتفرقة بين الحضر والسفر في المسح؛ فلأن أكثر الأحاديث إنما وردت في السفر؛ لأن السفر محل الرخص، وقد خص بالقصر والفطر والتنفل على الدابة وشبه ذلك»[2].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور يحيى إسماعيل في دار الوفاء بالرياض عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م.

٣ ـ المُفهِم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم: لأبي العباس، أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري، المعروف بابن المزَيِّن المالكي القرطُبي (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

منهج القرطبي في «تلخيص صحيح مسلم» يظهر بالفقرات التالية:

ـ اختصارُ الأسانيد من جميع الأحاديث والرِّوايات والاكتفاء بذكر الصَّحابي، وأحياناً التابعي الذي روى عنه.

ـ حذفُ المكرَّر من الأحاديث، وذكرها في موضع واحد حسب موضوعِها.

ترجمة الأبواب بعناوين وافيةٍ ودقيقةٍ.

---

(١) المعلم وإكمال، لوحة ٦١/أ.

(٢) انظر: مقدمة المحقق للكتاب: ص: ٣٥ ـ ٣٩.

وكان قصدُه بذلك تقريبَ «صحيح مسلم» لمن أراد حفظَه، وتيسيرَه لمن أراد التفقُّه فيه، مع ملاحظة تقاصُرِ الهِمَم في زمانه. ومن الإنصاف أن نذكرَ ميزتَين لهذا التلخيص تجعله وافياً ومحيطاً بما حَوَاه الأصلُ من معارف، ومحقِّقاً لغرض مؤلِّفه، وهما:

الأولى: اختياره للحديث وفق أَتَمِّ الرِّوايات وأكملها، ثم إيرادُ بعض الرِّوايات إنْ كان فيها زيادةٌ في المعنى.

الثانية: اتِّباعُه لترتيب كتاب مسلم، ولم يُخالف إلا في نقل بعض الأحاديث من أماكنها، وإيرادها في المكان الأكثر ملاءمةً مع موضوعها، ونقل كتاب الجهاد من مكانه في الصحيح، ووضعه بعد الحَجّ، إظهاراً لأهميته، واقتناعاً بما يعتبره بعضُ العلماء من أنَّ الجهاد في سبيل الله هو الرُّكن السَّادس من أركان الإسلام بعد الشَّهادتين والعبادات الأربع.

وفي «المفهم» رأى المؤلِّفُ أن يكمل إفادَة الطالبين للتلخيص، بشرح غريبِهِ، والتنبيه على نُكَتٍ من إعرابه، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه، وإيضاح مشكلاته.

وقد وَفَّى بهذا كلِّه وزادَ عليه، ونستطيع من خلال «المفهم» أن نسجِّل حولَ منهجه وأسلوبه الملاحظاتِ التالية:

- بالنسبة للألفاظ الغريبة، يبدأ المؤلِّفُ، ثم يستعرض أقوالَ علماء اللغة في شرحها، ويُشير إلى الأرجح منها، ولكنه يُورِدُ بعضَ الألفاظ من «صحيح مسلم»، ويقول: جاء في «الأمّ». وفي بعض الأحيان تدخلُ عليه بعض الألفاظ من «صحيح البخاري» أو من غيره من الكتب دُون أن يُشير إلى ذلك، ولعلَّ سببَ ذلك الاستقصاءِ أو توارد حفظِه أثناء التأليف.

- الأحكامُ الفقهية المستنبطة من الأحاديث ظاهرةٌ في الشرح، وطرائق الفقهاء في الاستدلال والاستنباط واضحةٌ، مع البدء والتركيز على مذهب الإمام مالك أوّلاً.

- تأويل المختلف، وحلُّ المُشكِل، في بعض الأحاديث.

- يختم كثيراً من الأحاديث، وأحياناً فقرات الحديث الواحد باستنباط توجيهات وإرشاداتٍ مفيدةٍ جِدّاً.

ـ تَرِدُ أبوابٌ في «التلخيص» لم يتعرَّض المؤلفُ إلى شرحِ شيءٍ منها في «المفهم» لأنه لم يَجْد فيها إشكالاً يحتاج إلى الشرح.

ـ يمتاز أسلوبُ القرطبي بالرَّشَاقة وحُسن السَّبْك، مع البُعْد عن التقعر أو التكلُّف، وترد الجُمَلُ المتقابلةُ أو المسجوعةُ في كلامه، ولكن من غير تكلُّفٍ ظاهرٍ.

ـ يُعَدُّ كتابُ «المفهم» ـ تجوُّزاً ـ شرحاً واضحاً، ذا أهميةٍ بالغةٍ لصحيح الإمام مسلم، فهو حلقةُ وصلٍ لا بُدَّ منها بين المازريِّ والقاضي عياض من جهةٍ، وبين من جاء بعد أبي العباس القُرطبي كالأبِّي والسنوسي.

ذلك أنَّ المازري شَرَح «صحيحَ مسلم» بكتابه «المُعْلِم» شرحاً مختصراً، أكمله القاضي عياض بأوسع منه. ووَصَفَهُ العلماء بأنه عمدةٌ في بابه، ويحتوي على عباراتٍ غامضةٍ مستغلَقةٍ في المعنى كما أشار إلى ذلك الأُبِّيُّ نقلاً عن شيخه ابن عرفة[1]. وجاء الإمامُ القرطبي، واستفاد من سابقَيْه، وأدلى بالجديد بعبارةٍ مفهومةٍ سلسةٍ من باب ما يُوصف بالسهل الممتنع.

وقد اتَّسَمَ القرطبيُّ في هذا الشرح برحابة الصَّدْر، وسَعَة الأُفق الفكري، فلم يتعصَّبْ لمذهبِ المالكي، لكنه عارَضَ بشِدَّة أهلَ البِدَع والأباطيل، وبيَّن بُعْدَهم عن الشريعةَ وغلوَّهم فيما يذهبون إليه[2].

طُبع بتحقيق الأستاذ الحسيني أبو فرحة، في دار الكتاب المصري بالقاهرة، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، في ثلاث مجلّدات. ثم طُبع بتحقيق لفيفٍ من المحقِّقين، في دار ابن كثير بدمشق، عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م، في سبع مجلَّدات.

٤ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغَلَط وحمايتُه من الإسقاط والسَّقط: لأبي عمرو، عثمان بن عمرو الشَّهْرَزُوْرِيّ الكُردي، المعروف بـ: «ابن الصَّلاح» (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكر ابنُ الصَّلاح في مقدمة هذا الكتاب الأسبابَ التي من أجلها صنَّف هذا

---

(١) إكمال إكمال المعلم: (١/ ٤٧).

(٢) انظر: مقدمة التحقيق لطبعة دار ابن كثير، ص: ١٤ ـ ١٨.

الكتابَ، ويُفهَم منها أنَّ أحد تلاميذه الذين كانوا يقرؤون عليه كتابَ الصحيح لمسلم بن الحجَّاج سأله أن يُبَيِّن له ويُقَيِّد ما يكثر فيه لطلاب العلم من الاخلال والغلط والاسقاط والسقط في «صحيح مسلم». ويبدو أنَّ هذا السؤال وجد في نفس ابن الصلاح الموافقة التامة. فأجاب طلبه.

ولما كان السائلُ أراد من شيخه أنْ يُبَيِّن له ويُقَيِّد ما يكثر فيه لطلاب الحديث من الإخلال والغلط والإسقاط والسقط في «صحيح مسلم» لذا فقد سَمَّى ابن الصلاح كتابه بـ: «صيانة صحيح مسلم من الإخْلال والغَلَط وحمايَتُه من الإسقاطِ والسَّقَط».

بَيَّن ابنُ الصَّلاح منهجَه في كتابه هذا في مقدّمة الكتاب، فهو يريد أن يصون «صحيح مسلم» من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسقط، ولم يقتصر على ضبط الألفاظ والأسماء، بل تجاوز هذا الأمرُ فجعل من مصنّفه هذا شرحاً لـ: «صحيح مسلم»، محاولاً كشف معانيه، بل لقد تطرَّق إلى فوائد شملت «صحيح البخاري».

قال رحمه الله: وليس مقصوراً على ضبط الألفاظ، بل هو إن شاء الله تبارك وتعالى كاشفٌ لمعاني كثيرٍ مما اغتاص على الفهوم في القديم والحديث، وشامل النفع لـ: «صحيح البخاري» وغيره من كتب الحديث.

ابتدأ كتابَه بعد المقدمة بترجَمةٍ طيبةٍ للإمام مسلم ذاكراً فضله وعمله، شيوخه وتلاميذه، ورحلاته العلمية، ومؤلَّفاته، وأقوال العلماء وثناؤهم، عليه ووفاته، ثم تطرَّق إلى كتاب مسلم وبيان حاله وفضله وشرطه، وتكلَّم في هذا الفصل عن «صحيح البخاري» وعقد مقارنة بينه وبين «صحيح مسلم» ونقل أقوال العلماء حول هذا الأمر.

ثم تكلَّم عن «صحيح مسلم»، ورجاله الذين انتقدهم الحُفَّاظُ، وعن الأحاديث التي اختلفت الحفاظ في صحتها.

ثم تكلَّم في الفصل الثالث عن المعلَّقات في «صحيح مسلم»، والبخاري، وذكر أقوال العلماء النقاد، وبين الرأي الراجح.

وفي الفصل الرابع ذكر أقوال العلماء فيمن حلف بطلاق امرأةٍ.

وفي الفصل الخامس تحدَّث عن «المخرَّجات على صحيح مسلم» وفوائد هذه المستخرجات وأهميتها.

وفي الفصل السادس تحدَّث عن تقسيم الأخبار في «صحيح مسلم»، وأجاب عن هذا الأمر.

وفي الفصل السابع تحدَّث عن «إلزامات الدَّارقُطْني» للإمام البخاري ومسلم، وذكر أمثلة من تلك الإلزامات على الصحيحين، وأجاب عن هذا الأمر بعد أن نقل أقوال الأئمة النقاد.

وفي الفصل الثامن تكلَّم عن الرواة الذين عابهم الحفاظ في «صحيح مسلم» وذكر أقوال العلماء في هذا المجال. وأجاب عما أُثير حول هذا الموضوع.

وفي الفصل التاسع تحدَّث عن عدد أحاديثه، ومذهب مسلم في تفريقه بين: حدَّثنا، وأخبرنا، ومميزات كتاب مسلم من اعتنائه بضبط الألفاظ وغير ذلك.

وفي الفصل العاشر تحدث عن روايات «صحيح مسلم» واختلافها، وعَرَّف برواة الصحيح، ثم شرع في شرح أحاديث الكتاب.

ولقد أجاد ابن الصلاح في شرحه، فهو نموذجٌ طيِّبٌ للشرح الحديثي، فتراه يذكر الحديثَ ثم يشرح أقوالَ العلماء فيه، ويتطرَّق إلى ضبط ألفاظه، ثم معاني المفردات اللُّغَوية، ولا تفوته الفوائدُ الحديثيةُ أوالفقهيةُ أو العقديةُ التي يمكن أن يستفيد منها القارىء، ثم يتطرَّق إلى الأسانيد، فيضبط أسماءَ الرواة، ويذكر أقوالَ العلماء فيهم، واختلاف الروايات. . . . وأسلوبُه هذا يكاد يقارب أسلوبَ القاضي عياض في «إكمال المُعْلم»، غير أنه يطول الشرح أحياناً في المسائل التي يرى أن القاضي عياض قد اختصر فيها، أو أنه يرى أن عليه أن يطيل لأمور يقتضيها البحث العلمي، أو أنه يختصر في المسائل التي أطال فيها القاضي عياض.

وتبدو قوةُ شخصية ابن الصلاح العلمية عندما يَرُدُّ على القاضي عياض أو الإمام المازري، أو على أبي عَليّ الغسَّانيّ، أو غيرهم من أهل هذا الشأن، وعندما نقرأ رأيه نراه الرأي السَّديد والقول المقبول الأمر الذي جعل الحُفَّاظ من المُحدِّثين أمثال الإمام النَّووي، أو ابن حجر، أو العَيني، أو ابن رجب الحنبلي يقتبسون هذه الآراءَ ويتبعونها، ولا عجب في هذا، فابنُ الصلاح عالمٌ فذٌ مرموقٌ، ولقد سار على

منهجه هذا وقلّده فيه الإمامُ النَّووي في شرح مسلم، حتى لقد اقتبس معظم كتاب ابن الصلاح هذا، وفي فقراتٍ كثيرةٍ نرى أنَّ الإمام النووي لا يزيد شيئاً على كلام ابن الصلاح، بل يكتفي بالقول: هذا آخر كلام الشيخ ابن الصلاح، حتى قال ابن قاضي شُهْبَة في طبقاته: «وشرح قطعة من صحيح مسلم اعتمدها النووي في شرحه وعند فراغها قل عمله»(١).

طُبع بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٤ هـ.

٥ ـ **المِنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج**: للإمام أبي زكريا محيي الدين، يحيىٰ بن شرف النَّووي الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

ما عرف الناسُ شرحاً لكتابٍ في الحديث أتقن وأوفى وأبرع ـ مع اختصار ـ من كتاب شرح «صحيح مسلم» للنوَّوي، فإنه لم يدع لقارئه مهما يبلغ علمه سؤالاً في سِرِّه أو في علنه إلا ووجد جوابه فيه، من بحث السَّند إذا كان فيه ما يبحث، ومن اللغة وما يتعلَّق بها، ومن تسميةٍ لما يجهل اسمه، ومن شرح المعنى، ومما يستنبط من الحديث، ومن قال بظاهر الحديث ومن خالف وما حجته، مع فوائد كثيرة وعلوم غزيرة لا تُستقصى.

أمّا منهجه فيه، فقد عَبَّر عنه بقوله: «وأمَّا صحيح مسلم ـ رحمه الله ـ فقد استخرتُ الله تعالى الكريم الرؤوف الرحيم في جمع كتابٍ في شرحه متوسِّط، بين المختصرات، والمبسوطات، لا من المختصرات المُخِلَّات، ولا من المطوَّلات المُمِلَّات.

قال: ولولا ضعف الهِمَم، وقِلّة الراغبين، وخوف عدم انتشار الكتاب، لقلَّة الطَّالبين للمطوَّلات؛ لبسطتُه، فبلغت به ما يزيد على مئة من المجلَّدات، من غير تكرارٍ ولا زياداتٍ عاطلاتٍ، بل ذلك لكثرة فوائده، وعظم عوائده الخفيَّات والبارزات، وقال: وهو جديرٌ بذلك؛ فإنّه كلامُ أفصحِ المخلوقات ﷺ صلواتٍ دائماتٍ.

---

(١) طبقات الشافعية: (٢/١٤٦).

قال: لكنّي أقتصرُ على التوسُّط، وأحرص على ترك الإطالات، وأُوثر الاختصار في كثيرٍ من الحالات. فأذكر فيه ـ إنْ شاء الله ـ جُمَلاً من علومه الزَّاهرات، من أحكام الأصول والفروع، والآداب، والإشارات الزُّهديات، وبيان نفائس من أصول القواعد الشَّرعيات، وإيضاح معاني الألفاظ اللُّغوية، وأسماءِ الرِّجال، وضبطِ المُشكِلات، وبيانِ أسماء ذوي الكُنَى وأسماء آباء الأبناء، والمُبْهَمات، والتَّنبيهِ على لطيفةٍ من حال بعض الرّواة، وغيرِهم من المذكورين في بعض الأوقات، واستخراجِ لطائف من خَفِيَّات علم الحديث من المتون والأسانيد المستفادات، وضبطِ جُمَلٍ من الأسماء المؤتلفات والمختلفات، والجمع بين الأحاديث التي تختلف ظاهراً ويَظُنُّ من لا يحقّق صناعتي الحديث والفقه وأصوله كونها متعارضاتٍ، وأنبّه على ما يحضرني في الحال في الحديث من المسائل العمليات، وأُشير إلى الأدلة في كلّ ذلك إشاراتٍ، إلاَّ في مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات. وأحرص في جميع ذلك على الإيجار وإيضاح العبارات».

ثم قال: «وحيثُ أنقل شيئاً من أسماء الرّجال واللّغة وضبط المشكل والأحكام، والمعاني وغيرها من المنقولات، فإن كان مشهوراً لا أُضيفه إلى قائله، إلاَّ أن أذهل عنه في بعض المواطن لطُول الكلام، أو كونه ممّا تقدَّم بيانُه في الأبواب الماضيات».

قال: «وإذا تكرَّر الحديثُ أو الاسمُ أو اللفظةُ من اللغة ونحوها، بسطتُ المقصودَ منه في أول مواضعه، وإذا مررتُ على الموضع الآخر، ذكرتُ أنّه تقدَّم شرحُه وبيانه في الباب الفلاني من الأبواب السابقات». قال: «وقد أقتصرُ على بيان تقدُّمه من غير إضافةٍ، أو أُعيد الكلامَ فيه لبُعْد الموضع الأول، أو ارتباط كلامٍ أو نحوه، أو غيره ذلك من المصالح المطلوبات، وأقدِّم في أول الكتاب جُمَلاً من المقدِّمات ممّا يعظم النفع به إن شاء الله تعالى، ويحتاج إليه طالبو التَّحقيقات».

قال: «وأرتِّبُ ذلك في فصولٍ متتابعاتٍ، ليكون أسهل في مطالعته وأبعد من السَّآمات».

ثم قال: «وأنا مستمدُّ المعونة والصِّيانة واللُّطف والرِّعاية من الله الكريم ربّ الأرضين والسَّمٰوات، مبتهلاً إليه سبحانه وتعالى أن يوفِّقني ووالديَّ ومشايخي

وسائر أقاربي وأحبائي ومن أحسن إلينا بحسن النِّيات، وأن ييسِّر لنا الطاعات، وأن يهدينا لها دائماً في ازدياد حتى الممات».

طُبع هذا الشرحُ في المطبعة المصرية بالقاهرة عام ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٨ م، في ثماني مجلّدات، مع «صحيح مسلم». واختصره الشمسُ محمد بن يوسف القونوي (المتوفى سنة ٧٨٨ هـ).

٦ ـ **إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن خَلْفه الأُبِيّ المالكي التُّونسي (المتوفى سنة ٨٢٧ هـ أو ٨٢٨ هـ).

اعتنى فيه بشرح «صحيح مسلم» فجَمَع فيه شروحه الأربعة:

ـ المُعلم للمازري.

ـ إكْمال المُعلم للقاضي عياض.

ـ المُفهم للقرطبي.

ـ شرح النَّووي لمسلم.

مع زياداتٍ مكملةٍ، والتنبيه على المواضع المشكلة من كلام هؤلاء، والتزم النقل بالمعنى دون اللفظ، لكنه لم يستوعب كلامَ صاحب المعلم، وبالأخص فيما يخص اللغة فإنه يحذف الشواهد.

وقد طُبع لأول مرةً مع شرح السَّنوسي الآتي الكلام عليه في سبعة أجزاء على نفقة السلطان عبد الحفيظ ملك المغرب الأقصى في مطبعة السَّعادة بمصر، عام ١٣٢٨ هـ ـ ١٩١٠ م، في سبع مجلَّدات.

٧ ـ **مُكَمِّل إكْمال الإكمال**: للعلاّمة أبي عبد الله محمد بن محمد السّنوسي الحسني (المتوفى سنة ٨٩٢ هـ).

وقد ذكر خطته في مقدمة الكتاب: «. . . وكان من أَحسن شروحه (أي: صحيح مسلم) فيما علمتُ وأجمعها شرح الشيخ العلامة أبي عبد الله الأبي، رحمه الله تعالى، ورضي عنه، أردت أن أتعلّق بأذيال القوم . . . فاختصرتُ في هذا التقييد المبارك معظم ما في هذا الشرح الجامع من الفوائد، وضممت إليه كثيراً ممَّا أغفله مما هو كالضروري لا كالزائد، وأكملته أيضاً بشرح الخطبة . . .».

وسمَّاه بـ: «مكمّل الإكمال» وهو مقدّمةٌ مضافةٌ لما قام به الأُبي.

فكان هذان الشرحان من أتم الإفادات على «صحيح مسلم» كما أنهما يبديان الطريقة المغربية في شرح الحديث النبوي.

٨ ـ **الدِّيباج على صحيح مسلم ابن الحجّاج**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر الشافعي السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وهو حاشية على «صحيح مسلم»، ابتدأها السيوطيُّ بذكر مقدمةٍ قصيرةٍ بَيّن فيها منهجه باختصارٍ، فقال: «فلمّا مَنَّ الله تعالى ـ وله الفضل ـ بإكمال ما قصدته من التعليق على صحيح الإمام البخاري ـ رضي الله عنه ـ المسمَّى بـ: (التوشيح) وجّهتُ الوجهة إلى تعليق مثله على صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحَجاج ـ رضي الله عنه ـ المسمَّى بـ: (الديباج)، وهو لطيفٌ مختصرٌ، ناسخٌ على منوال ذلك التعليق، وإن كان لهو على هذا الصحيح مبتكرٌ يشتمل على ما يحتاج إليه القارىء والمستمع من: ضبطِ ألفاظٍ، وبيانِ اختلاف رواياتٍ على قِلّتها، وزيادةٍ في خبرٍ لم ترد له طريقةٌ، وتسميةِ مُبْهَمٍ، وإعرابِ مشكلٍ، وجمعِ بين مختلفٍ، وإيضاحِ مُبْهَمٍ بحيث لا يفوته من الشرح إلا الاستنباط».

طُبع في المطبعة الوهبية بالقاهرة، عام ١٢٩٩ هـ. وطُبع بتحقيق الدكتور بديع السيّد اللحَّام، بإدارة نشر علوم القرآن في كراتشي، عام ١٤١٢ هـ، في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق أبي إسحاق الحُوَيْنِي، بِدار ابن عفّان في الخُبَر بالسعودية، عام ١٤١٦ هـ، في سِتّ مجلَّدات. وقد كَتب عليه محمدُ بن محمد بن علي البُجُمْعَوِي الدِّمْنَتِي حاشيةً سمَّاها: «وَشْيُ الديباج».

٩ ـ **فتح الملهم في شرح صحيح مسلم**: للعلامة المحقِّق، المحدِّث الفقيه: الشيخ شَبِّيْر أحمد العُثماني الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفى سنة ١٣٦٩ هـ).

شَرَح فيه المؤلِّف ـ رحمه الله تعالى ـ «صحيح مسلم» شرحاً حافلاً، جَمَع فيه أبحاثاً نادرةً، وفوائدَ مبتكرةً، وتكلَّم على كل حديثٍ بما يشرح معانيه، ويبيِّن دقائقه، ويوضِّح أقوال علماء الأمة فيه، ويرجِّح ما رجح فيها عنده ثم يأتي في أكثر المواضع برأيٍ وجيهٍ عنده، أو من عند مشايخه وأساتذته، يقول الشيخ محمد زاهد الكوثري مشيداً به في رسالةٍ له كتبها إلى العلامة العثماني ـ رحمه الله ـ:

«أبديتم بشرح (صحيح مسلم) هذا عن علمٍ غزيرٍ، وفضلٍ فيَّاضٍ، في هدوءٍ تامٍّ، وسكينةٍ كاملةٍ في كل أخذٍ وردٍّ، كما هو شأنُ أرباب القلوب من السَّلَف الصالح، فأشكركم باسم العِلم على عملكم النافع هذا. . . ونظرة عجلى على الكتاب أظهرت لي عن كنزٍ ثمينٍ، وكم كان سُروري عظيماً من تلك المقدمة النفيسة في مصطلح الحديث وفي شرح مقدمة (صحيح مسلم)؛ فإنها مما لم أره مسطراً في موضعٍ واحدٍ بهذا الجمع، وهذا التحقيق، وطريقتكم البديعة في شرح الكتاب مما يخضعُ لبالغ استقامته كبار أهل العلم سلفاً وخلفاً، فماذا يكون قول مثلي من المتطفلين على العلم سوى الإكبار والإجلال!! . . .».

ثم كتب ـ رحمه الله تعالى ـ في مجلة «الإسلام» الغرَّاء المصرية مقالةً عن علم الحديث، خاصة على شروح صحيح مسلم، فقال فيها عن كتاب «فتح الملهم» بعد ذكر شروح كثيرة من العلماء البارعين من السلف والخلف:

«. . . وهانحن أولاء قد ظفرنا بضالتنا المنشودة ببُروز «فتح الملهم في شرح صحيح مسلم» بثوبه القشيب، وحلله المستملحة، في عداد المطبوعات الهندية، وقد صدر إلى الآن مجلَّدان ضخمان منه، عدد صفحات كل مجلَّدٍ منهما خمسمئة صفحة، وعدد أسطر كل صفحة خمسة وثلاثون سطراً. .

وقد اغتبطنا جدّ الاغتباط بهذا الشرح الضخم الفخم، صورةً ومعنًى؛ حيث وجدناه قد شفى وكفى من كل ناحيةٍ، وقد ملأ بالمعنى الصحيح ذلك الفراغ الذي كنا أشرنا إليه، فيجد الباحثُ مقدمةً كبيرةً في أوله، تجمع شتات علم أصول الحديث بتحقيقٍ باهرٍ، يصل آراء المحدِّثين النقلة في هذا الصدد بما قَرَّره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب، غير مقتصرٍ على فريقٍ دون فريقٍ، فهذه المقدِّمةُ البديعةُ تكفي المُطالعَ مؤنَةَ البحث في مصادر لا نهايةَ لها، وبعد المقدمة البالغة مئة صفحة يلقى الباحثُ شرح مقدمة (صحيح مسلم) شرحاً ينشرح له صدر الفاحص، حيث لم يدع الجِهبِذُ موضعَ إشكال منها أصلاً، بل أبانَ ما لها وما عليها بكل إنصافٍ، ثم شرح الأحاديث في الأبواب بغاية من الاتزان؛ فلم يترك بحثاً فقهياً من غير تمحيصه، بل سَرَد أدلةَ المذاهب في المسائل، وقارن بينها، وقَوَّى القويَّ، ووَهَّن الواهيَ بكل نصفةٍ، وكذلك لم يهمل الشارح المفضال أمراً يتعلَّق بالحديث في الأبواب كلها، بل وفاه حقَّه من التحقيق والتوضيح؛ فاستوفى في ضبطَ

الأسماء، وشرح الغريب، والكلام على الرجال، وتحقيق مواضع أورد عليها بعض أئمة هذا الشأن وجوهاً من النقد من حيث الصناعة، غير مستسيغ اتخاذ قول من قال: «كل من أخرج له الشيخان فقد قفز القنطرة»: ذريعة للتقليد الأعمى.

وكم ردَّ في شرحه هذا على صنوف أهل الزيغ، وله نزاهةٌ بالغةٌ في ردوده على المخالفين من أهل الفقه والحديث، وكم أثار في ثنايا الأحاديث المشروحة فوائدَ شاردةً، وحقائقَ لا ينتبه إليها إلا أفذاذ الرجال وأرباب القلوب، ولا عجبَ أن يكون هذا الشرح كما وصفناه، وفوق ما وصفنا عند المطالع المنصف...».

وقال إمامُ العصر العلاَّمة أنور شاه الكشميري ـ رحمه الله ـ فيما كتبه بالفارسية:

«من مزايا هذا الكتاب العظيم:

ـ شرح مشكلات الحديث مما يتعلَّق بذات الله سبحانه، وصفاته، وأفعاله، والحقائق الأخرى الغامضة.

ـ نقلُ عمدة أقوال العلماء ونخبتها في كل بابٍ.

ـ تفهيمُ الغوامض وتسهيلها بالأمثلة والنظائر، بحيث يتقرَّب إلى الفهم.

ـ نقلُ مذاهب الأئمة من كتبها المعتمدة.

ـ خدمةُ مذهب الحنفية في المسائل المختلف فيها بكل حيطةٍ ونصفةٍ.

ـ نقلُ نكات السلوك والإحسان، وأسرار الشرع من كتاب «الفتوحات المكية» للشيخ الأكبر، وكتاب «حجة الله البالغة» للإمام ولي الله الدِّهلوي.

ـ دفعُ شبهات المتنوِّرين بتقليد أوروبة والمستشرقين.

ـ جمعُ الأحاديث من المصادر والكتب المختلفة تحت بابٍ واحدٍ.

ـ الجمعُ بين الأحاديث المتعارضة والتوفيق بينها.

ـ الرجوعُ إلى المصادر الأصلية في كلِّ ما نقل. وغير ذلك من المزايا».

هذا، وللأسف الشديد: أنَّ العلامة العثماني ـ رحمه الله ـ لم يُتَحْ له أن يكمل هذا الكتاب، واخترمته المنية دون بلوغ الأمنية، ولو كمّل هذا الكتاب؛ لكان له شأنٌ.

وقد قام بإكماله المحدِّثُ الفقيه المفتي الشيخ محمد تقي العثماني، وشمَّر عن ساق الجد، وأخذ يكمل هذا الكتاب مما انتهى إليه العلامة العثماني ـ رحمه الله ـ من كتاب الرضاعِ، وأتى بمباحث بديعةٍ دقيقةٍ؛ وفوائد مبتكرةٍ، في بيانٍ بليغٍ، وأسلوبٍ سهلٍ جذابٍ[1].

أبان الشيخ محمد تقي العثماني منهجَه في تكملة هذا الشرح في مقدمتها، يقول حفظه الله تعالى:

«وأمَّا أسلوبُ هذه التكملة، فقد أشار عليَّ غيرُ واحدٍ من الأحباب على أن أتبع فيها أسلوبَ شيخنا العلامة شبير أحمد العثماني ـ رحمه الله تعالى ـ في حصته من الشرح، ولكنني لم ألتزم ذلك لوجوه:

الأول: أنَّ الثريَّ لا يطمع أن يبلغ الثريَّا، والضالع لا يدرك شأوَ الضليع، ولا سبيلَ لمثلي أن يحوز تلك العلوم والمواهب التي اختار بها الله مؤلف (فتح الملهم)، ولعمري! إنه طلاَّعُ غاياتٍ، وصاحبُ آياتٍ، فما كان لمثلي أن يقوم مقامه، أو يسدَّ مسده.

والثاني: أنَّ التكلُّف في اتِّباع أسلوب مؤلّف آخر ربما يخرج الكتاب عن سيره الطبيعي، ويجعله بالمحاكاة أشبه منه بالاتباع، وإن مثل هذا التكلف المصنوع لا يليق بشرح حديثٍ.

والثالث: أنَّ معظم ما ألَّفه شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في المجلَّدات الثلاثة الأولى، يتعلَّق بالعقائد والعبادات، وأما الأبواب التي شرعت في شرحها: جُلَّها من المعاملات والأخلاق، والسّير، وغيرها، ولكلٍّ من الأبواب مقتضياتٌ خاصّةٌ، ولا يمكن أن يتبع في جميعها أسلوبٌ واحدٌ.

فمن هذه الوجوه لم ألتزم توحيدَ الأسلوب من كل ناحيةٍ، ولكني اجتهدتُ أن لا يكون بين الحصتين من الكتاب بونٌ بائنٌ، والتزمت في هذه التكملة بأمورٍ:

ـ قد وضعتُ الأرقام على كل رواية، ليسهل الإحالة عليها.

---

(١) انظر مقدمة الشيخ نور البشر في المجلد الأول.

ـ التزمتُ بتخريج كل حديث تحت أول طريق من ذلك الحديث، وقد وقع هذا الالتزامُ في تخريج الحديث من الصحاح الستة مستوعباً، ومن غيرها أيضاً في بعض الأحيان، وآثرتُ الإحالة على أبواب كل كتابٍ، دون الإحالة على الصفحات؛ لأنها تتغيَّر بتغير الطباعة دائماً.

ـ واعتمدتُ في تخريجي هذا على «تحفة الأشراف» للمِزّي، و«جامع الأصول» لابن الأثير، وحاشيته لعبد القادر أرناؤوط، و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ»، و«الجامع الصغير» للسُّيوطي، و«الفتح الكبير» للنَّبهاني، و«ذخائر المواريث» للنَّابُلسي، وغيرها من الكتب، وقد راجعتُ في معظم المواضع أصلَ الكتاب الذي أحيل عليه، ولكن لم ألتزم ذلك في بعض المواضع عند ثقتي بصحة الإحالة، وهناك أحاديث لم أفز بتخريجها في المصادر المذكورة، فقمتُ بتخريجها بنفسي.

ـ التزمتُ في أكثر المواضع بضبط أسماء الرجال والأماكن، من المصادر الموثوق بها عند العلماء المحققين، كـ: «الخلاصة» للخَزْرجي، و«التقريب» للحافظ، و«المغني» للكُجْرَاتي، و«الأنساب» للسَّمْعَاني، ولم أبال في كثير من المواضع بإعادة الضَّبط عند تكرار الأسماء في الحديث، إلا فيما عرف ضبطه بما يستغني عن بيان.

ـ ذكرتُ تراجم الرجال المُوجَزة في كثير من المواضع، وسيجد القارىء الكريم في آخر الكتاب ـ إن شاء الله ـ فهرساً جامعاً للأعلام المترجم لهم في الكتاب.

ـ قد أتيتُ في بداية كل كتاب بمقالةٍ تحدِّث عن أصول ذلك الكتاب، وتاريخه وأسراره، مقارنة في أكثر الأوقات بالديانات والنظريات الأخرى.

ـ اجتهدتُ في شرح كل حديثٍ أن آتي بزيادات توضِّح معنى الحديث، أو تفصل قصته من الطُّرق التي لم يخرِّجها الإمامُ مسلم ـ رحمه الله ـ وأخرجها غيره.

ـ اجتهدتُ في كل مسألةٍ فقهيةٍ أن آتي بمذاهب الفقهاء من كُتبها المعتمدة، وأشرح كلَّ مذهبٍ بتفصيلٍ يوضِّح مراده، فكثيراً ما يقع الخطأ في فهم مراد هذه المذاهب لإيجازٍ مُخِلٍّ في البيان، فآثرتُ التفصيل والإيضاح، ليكون القارىء فيها على بصيرةٍ.

ـ ذكرتُ دلائلَ كلِّ فقيهٍ من الكتاب والسنة، وتكلَّمْت عليها متناً وإسناداً، بضبط يسهل تناوله للطالبين، ثم أتيتُ بالدلائل للمذهب الراجح سالكاً مسلكَ الإنصاف، مجتنباً عن التكلُّف والتعسُّفِ في الانتصار لمذهبٍ مخصوصٍ.

ولا شكَّ أني حنفيٌّ في المذهب الفقهي، وأتيتُ بدلائل هذا المذهب بكل بصيرةٍ، والحمد لله، ولكنني لا أنسى كلمةً لحضرة والدي رحمه الله، قد نفعني الله بها كثيراً، فإنه قال مرةً، وهو مخاطبٌ جماعةً من الطلاب: «لا بأسَ بأن تكونوا حنفيةً في مذهبكم الفقهي، ولكن إياكم وأن تتكلَّفوا بجعل الحديث النبوي حنفياً».

وكانت هذه الكلمة النافعة رائدي في مباحث أحاديث الأحكام من هذا الكتاب.

ـ ولقد حَدَثتْ في عصرنا الحاضر مسائلُ وأبحاثٌ لا يُوجَد لها ذكرٌ في كتب المتقدِّمين، فإنها مسائلُ جديدةٌ لم تكن متصوّرةً قبل هذا العصر، فالتزمتُ بأن آتي بها وبأحكامها الشرعية في مواقعها المناسبة، إمّا بتصريحٍ من فقهاء عصرنا، أو باستنباط من الكتاب والسنة، وكلام الفقهاء المتقدمين، مثل أحكام بيع الحقوق، والأوراق النقدية، ومبادلة العملات، وغيرها.

ـ لقدْ أُثيرت في عصرنا الحاضر أبحاث كانت مفروغاً منها عند المتقدِّمين، ولكنها أُثيرت اليوم بدلائلَ جديدةٍ من قبل بعض المستغربين، مثل مسألة الاسترقاق في الإسلام، ومسألة إباحة الطلاق، ومسألة الملكية الشخصية، ومسألة ربا البنوك، وأمثالها، فالتزمتُ ببيان هذه المسائل، وتحقيق الحقّ في ذلك، وتفنيد ما يثار حولها من شبه، وقطع منشأ الشبهات فيها، وسيجد القارىء الكريم في أمثال هذه المباحث ما يطمئنُّ إليه القلبُ، وينشرح به الصدر إن شاء الله تعالى»[1].

طُبع هذا الشرحُ مع الأصل والتكملة في مكتبة دار العلوم كراتشي بكراتشي (باكستان)، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م، ثم صدرت له طبعةٌ أنيقةٌ في عشر مجلَّدات، عن دار القلم بدمشق، عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

---

(١) انظر مقدمة التكملة.

(٣) شروح سنن أبي داود:

١ ـ معالم السُّنن: للإمام حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخَطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

يُعتبر هذا الكتابُ من الشروح المُهِمّة في كتب السنة النبوية؛ إذ هو مِن أوائل كتب الشروح التي اعتنت بـ: «سنن أبي داود» بل قد يكون أولها؛ إذ لم أجد من ذكر لـ: «سنن أبي داود» ـ شرحاً قبله.

أذكر فيما يلي أهمَّ مميزات هذا الشرح:

ـ يُعتبر هذا الكتاب مرجعاً هامَّاً في شرح أحاديث «سنن أبي داود»، ومعرفة ما اشتمل عليه أكثرها من أحكامٍ وآدابٍ، إضافةً لتفسير غريبها، وإصلاح غلطها، ونحو ذلك.

ـ لما كان «معالم السُّنن» هو أوّلُ شرحٍ وَصَل إلينا من شروح «سنن أبي داود» ففي ذلك منقبة ومزيّة له من حيثُ السَّبق لغيره.. ثم توافر العلماء بعده للاستفادة منه في شروحهم.

ـ حَوى هذا الشرحُ مادةً علميةً تمثَّلت في آرائه وتعقُّباته المتعلقة بالحديث والفقه واللغة العربية.

ـ وهو يُعتبر مرجعاً هامّاً في معرفة حُكم الخطَّابي على كثيرٍ من الأحاديث وبيان درجتها ولا سِيّما وأنَّ كتاب أبي داود الذي هو موضوع الشرح لم يُبيِّن مؤلِّفه كلَّ حديثٍ فيه.

ـ كما هو يُعتبر مرجعاً هامّاً في معرفة حُكم الخطَّابي على كثيرٍ من الرجال، ومعرفة رأيه فيهم جرحاً وتعديلاً مع نقله أحياناً لأقوال غيره من الأئمة.

ـ اشتمل على الكثير من آراء الخطَّابي على ما التزم في مقدمة الكتاب.

ـ تميَّز بإيجاز عبارة الخطابي فيه فجاء كلامه مختصراً اختصاراً وافياً دُون خللٍ بالمطلوب.

ـ لما كان «سنن أبي داود» يتميَّز باشتماله على أحاديث الأحكام، والكلام عليها، وذكر المسائل الفقهية المتعلقة بها؛ تضمَّن عدداً من الآداب الشرعية التي يحسُن الاهتمام بها.

وتضمَّن شرحه عدداً من الفوائد اللغوية والعلمية.

طُبع هذا الكتاب أولاً في المطبعة العلمية بحلب بعناية الشيخ محمد راغب الطباخ الحلبي؛ ويُعتبر هو أول من أخرج هذا الشرح، وكان طبعه في الفترة من عام ١٣٥١ هـ إلى ١٣٥٣ هـ. حيث خرج في أربعة أجزاء يقع كل منها في ثلاثمئةٍ وخمسين صفحة تقريباً وجُعلت في مجلَّدين، ثم صُوِّرت هذه الطبعة في المكتبة العلمية، في لبنان عام ١٤٠١ هـ.

ثم طُبع الكتاب في القاهرة عام ١٣٦٧ هـ بتحقيق كل من الشيخين: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، رحمهما الله. وطُبع مع غيره في مطبعة السُنّة النبوية بالقاهرة عام ١٣٦٩ هـ في مجموعٍ اشتمل على مختصر «سنن أبي داود» للإمام الحافظ المُنذِري وقد جُعل في أعلى كلِّ صفحةٍ من الكتاب، ثم يليه «معالم السنن» للخطَّابي، وتبدأ دائماً بعبارة: قال الشيخ، ثم تهذيب الإمام ابن قَيِّم الجُوزية لسنن أبي داود. ويقع هذا المجموعُ في ثمانية مجلَّدات.

٢ ـ تهذيب سُنن أبي داود: لمحمد بن أبي بكر الدمشقي، المعروف بابن قيِّم الجوزية (المتوفىٰ سنة ٧٥١ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥): «ولابن القيّم شرحُ مختصر السنن المذكورة، ذكر فيه أنَّ الحافظ المُنْذِري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ) قد أحسن في اختصاره، وقال: فهذَّبته نحو ما هَذَّب هو به الأصل، وزدتُ عليه من الكلام علىٰ عِللٍ سَكَت عنها أو لم يُكملها، وتصحيح الأحاديث، والكلام علىٰ مُتونٍ مُشْكِلَةٍ لم يُفْتَح مُقْفَلها، وبسط الكلام علىٰ مواضع لعلَّ الناظِر لا يجدها في كتابٍ سِواه».

طُبع بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالىٰ، مع «**معالم السنن**» للخطّابي المتقدّم.

٣ ـ العِدُّ المورود في حواشي سنن أبي داود: للحافظ عبد العظيم القوي المنذري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

ذكره فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٣٦).

٤ ـ **شرح سنن أبي داود**: لقطب الدين أبي بكر بن أحمد بن دعين اليمني الشافعي (المتوفى سنة ٧٥٢ هـ).

شرحها في أربع مجلَّدات كبار في آخر عمره، وماتَ عنه؛ وهو مسوَّدة.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥).

٥ ـ **شرح سنن أبي داود**: للحافظ مُغْلَطَاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ). لم يُكمله.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤).

٦ ـ **عُجالة العالم من كتاب المعالم**: للحافظ شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم المَقْدسي (المتوفى سنة ٧٦٥ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤).

٧ ـ **انتحاء السُّنن واقتفاء السُّنن**: للمقدسي أيضاً.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤).

٨ ـ **شرح سنن أبي داود**: للحافظ سراج الدين، عمر بن رَسْلاَن بن نصير البُلْيقي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٥ هـ).

هو مخطوطٌ في المكتبة المحمودية بالمدينة المنوَّرة، (انظر «تاريخ التراث العربي» (١/ ١/ ٢٩٣).

٩ ـ **شرح سنن أبي داود**: للحافظ ولي الدين بن عبد الرحيم العراقي، المعروف بـ: «أبي زُرْعَة» العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

وأطال في شرحه جدّاً كما ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤).

١٠ ـ **شرح سنن أبي داود**: لشهاب الدين أحمد بن حسين بن رَسْلان الشافعي الرَّملي (المتوفىٰ سنة ٨٤٤ هـ).

ومخطوطته موجودةٌ في تركيا كما في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤).

وصورة لها محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بالرياض رقم (٥٨٦٣ ـ ٥٨٦٤ ـ ٥٨٦٥) هي نسخةٌ كاملةٌ، وله نسخة مخطوطة بمكتبة مظاهر العلوم، سهارنفور بالهند، وصورةٌ لها في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة تحت رقم (١٥٩٣ ـ ١٥٩٤ ـ ١٥٩٥) من أول الطهارة إلى باب في الخرص، وله نسخةٌ مخطوطة في مكتبة المحمودية بالمدينة المنوَّرة من أول الكتاب إلى آخر المناسك فقط.

١١ ـ **شرح سنن أبي داود**: للحافظ محمود بن أحمد العَيْني الحنفي (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

هذا الشرحُ هو ثاني كتب شرح الحديث للعيني، وهو ناقصٌ، يبدأ الجزء الأول من أوله بحديث النهي عن استقبال القبلة ببول أو غائط.

وأول الجزء الثاني: باب من رأى القراءة إذا لم يجهر الإمام. وآخره: باب في الشح، وهو ناقصُ الأخير.

أمَّا منهجُه في هذا الشرح فهو على النحو التالي:

رمز بحرف «ص» قبل كتابة الحديث دلالةً على أنه من كلام المصنف ورمز بحرف «ش» لشرحه.

يبدأ أولاً بشرح ترجَمة الباب وقد يطول في شرحها كما في شرحه لبابٍ كيف التكشف عند الحاجة؛ حيث توسَّع في شرح «كيف» وإعرابها، وقد يسلك مسلكَ الاختصار وهو الغالب على شرحه لتراجم أبواب الكتاب.

ثم يُترجِم لرُواة الحديث راوياً راوياً ترجَمةً مقتصرةً على اسمه ونسبه وعمن روى ومن روى عنه ومن أخرج له من أصحاب السُّنن مع بيان مرتبته في التجريح والتعديل.

وإذا ترجم للصَّحابي؛ فإنه يذكر عدَد مروياته من الأحاديث وعددَ ما اتَّفق الشيخان على إخراجها وما انفرد به أحدهما عن الآخر، ثم يشرع في شرح ألفاظ الحديث، وقد يستدلُّ على شرحه بروايات أخرى تُقوِّي ما ذهب إليه، ويضبط ألفاظَ الحديث بالأحرف وكذلك أسماء الرواة. ثم يذكر ما يُستفاد من الحديث. ثم يذكر من أخرج الحديث غير أبي داود.

أمَّا طبيعة هذا الشرح فيغلب عليها التوسُّعُ وخاصةً إذا كان الحديثُ يتعلَّق بالأحكام الشرعية، فإنه يذكر الاعتراضات ويجيب عليها بما يقوِّي مذهبَه الحنفي، وهذا ظاهرٌ في جميع شرحه لأحاديث الأحكام.

وإذا كان الحديثُ قد سَبَق شرحه أو سيأتي التفصيلُ فيه؛ فإنه يقتصر في شرحه على ترجَمة الرواة وتخريج الحديث، وبيان غريبه إنْ وُجد. أما البلاغة والإعراب فحظُّهما قليلٌ في هذا الشرح بخلاف عادته في شرحه لمعاني الآثار ولصحيح البخاري.

توجد من هذا الكتاب نسخةٌ، بخط المؤلِّف في دار الكتب المصرية، رقم: (٢٨٦) حديث، وأخرى برقم (١٩٦٩٧) منسوخة عن الأولى.

وقد طُبع الكتاب في مكتبة الرشد بالرياض، في سبع مجلَّدات مع الفهارس.

١٢ ـ **مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وله مخطوطاتٌ كثيرةٌ ذكرها فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٣٦).

١٣ ـ **درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود**: لعليّ بن سليمان الدمنتي البُجُمْعَوِي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ).

وهو مطبوعٌ بالقاهرة عام ١٢٩٨ هـ، اختصره من كتاب السيوطي.

١٤ ـ **فتح الودود على سنن أبي داود**: لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السِّندي (المتوفى سنة ١١٣٨ هـ)،

وهو شرح لطيفٌ بالقول، ذكره فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٣٦).

١٥ ـ **التعليق المحمود على سنن أبي داود**: للشيخ فخر الحسن الكَنكَوهي (المتوفى سنة ١٣١٥ هـ).

طُبع بالهند.

١٦ ـ **الهدي المحمود في ترجمة سنن أبي داود**: للمولوي وحيد الزمان اللكنوي (المتوفى سنة ١٣٣٨ هـ).

١٧ ـ أنوار المحمود على سنن أبي داود: للشيخ أبي العتيق عبد الهادي النَّجيب آبادي.

والكتاب التقاطٌ من الشيخ محمود الحسن الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ)، وأمالي العلاَّمة محمد أنور الكشميري، وضَمَّ إليها فوائد اقتبسها من «بذل المجهود»، ومن درس العلاَّمة شبير أحمد العثماني (المتوفى سنة ١٣٦٩ هـ) لكتاب «صحيح مسلم»، وفيه أخطاء كثيرة.

وقد طُبع هذا الكتاب في مجلَّدين في الهند، وباكستان.

١٨ ـ غاية المقصود في حلِّ سنن أبي داوود: للشيخ أبي الطَّيِّب، محمد شمس الحق العظيم آبادي (المتوفى سنة ١٣٢٩ هـ).

هذا شرحٌ طويلٌ على «السنن»، يقول المؤلِّفُ عن سبب تأليف الكتاب: «إنَّ السُّنن للإمام الحافظ شيخ الإسلام والمسلمين أبي داود السِّجستاني كتابٌ دقيقٌ صعبٌ على الطالبين حل مُغْلَقاته، وكان السَّلَفُ ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ قد كتبوا عليه شروحاً وحواشي ما بين مطَولٍ ومختصرٍ، لكن ما يُوجَد الآن عند عامة الناس من شروحه ما يحلُّ الرموزَ ويفتح الغموزَ. فأردتُ أن أشرحه شرحاً كاملاً على جميع أحاديثه، يحلّ رموزَه ويفتح كنوزَه، ويوضِّح ما خَفِيَ على الراغبين. وبالغتُ في إيضاح الكتاب وتوجيهه رجاءَ أن أندرج في سلك من قال رسول الله ﷺ: «نَضَّر الله امرأً سمع مقالتي، فوعاها، فأدَّاها كما سمعها»، واخترتُ نسخة اللُّؤلؤي؛ لأنها كانت مشهورةً في ديارنا ومروَّجةً في عصرنا. وسمّيتُ هذا الشرح المبارك بـ «غاية المقصود في حلِّ سنن أبي داود».

والأسف: أنَّ هذا الكتاب لم يتمّ، وقد تتَّبعتُ من خلال «عون المعبود» إحالات المؤلِّف على شرحه الكبير «غاية المقصود»، فوجدتُ آخر إحالةٍ عليه في الجزء الثالث من «عون المعبود» في «باب الدعاء للميّت إذا وُضع في قبره»، وذلك في الجزء الحادي والعشرين من تجزئة الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) لكتاب السُّنن:

يمتاز هذا الشرحُ من بين شروح الحديث بميّزاتٍ وخصائصَ، نذكر بعضها فيما يلي:

ـ كتب المؤلِّف في أول هذا الجزء ـ المطبوع ـ من الشرح مقدمةً نفيسة لا نظيرَ لها ذكر فيها فوائدَ تتعلَّق بسنن أبي داود، وقسَّمها المؤلِّفُ إلى «لوامع»، وهاك بيانها.

اللمعة الأولى: في ذكر السنن لأبي داود وفضائله.

اللمعة الثانية: في ترجمة الإمام الحافظ أبي داود السِّجستاني.

اللمعة الثالثة: في نُسَخ السّنن واختلافها.

اللمعة الرابعة: في ذكر من اعتنى بشرحه أو تعليقه أو تلخيصه.

اللمعة الخامسة: في ترجمة الشيخين الأكبرين [المحدث الكبير السيد نذير حسين الدِّهْلَوى (المتوفى سنة ١٣٢٠ هـ) والمحدِّث الكبير القاضي حسين بن محسن اليَمَاني الخَزْرَجي (المتوفى سنة ١٣٢٧ هـ)] اللذين أخذتُ عنهما هذا السُّنَنَ وسائر كتب الحديث والتفسير.

اللمعة السادسة: في إسنادِ هذا الكتاب من الفقير الحقير [أي المحدِّث العظيم آبادى] إلى المؤلف العلامة الإمام [أبي داود].

هذه المقدمة القيمة تستغرق ثماني عشرة صفحةً على القطع الطويل من أول الكتاب. ولو طُبعت ثانياً بعد التحقيق؛ لكانت رسالةً مستقلةً.

وإني رأيتُ بعضَ الشروح الأخرى فوجدتُ أنه لم يكتب أحدٌ في أول كتابه أكثر مما كتب المؤلِّفُ في هذه المقدمة، بل بعضهم التقطوا منها ولم يزيدوا أيةَ فائدةٍ أخرى عليها.

والمؤلف سلك فيها مسلكَ التفصيل، ولم يقتصر على ذكر بعض الأمور فقط، بل جمع فوائدَ شَتّى من بطون الكتب والصَّحائف، وكثيراً ما عزا القولَ إلى قائله ليسهل الرجوع إلى كتابه عند التحقيق.

ـ بسط القولَ في شرح الأحاديث، وذكر المسائل الفقهية المستنبطة منها، مع الاعتناء التامّ بحلِّ مشكلات الحديث وشرح غريبه، بحيث يتَّضح معنى الحديث تماماً.

ـ ذكر اختلاف المجتهدين وأقوالهم في مسائل الخلاف، مع بيان الحُجَج

والبراهين لكلٍّ واحدٍ منهم؛ وتعيين القول الراجح عند المؤلِّف. وأطنب الكلامَ في الرَّدّ على التأويلات التي يذكرها المخالفون.

ـ ترجم لكل راوٍ في أول موضعٍ جاء فيه ذكرُه، مع بيان اسمه، وكنيته، ونسبه، ولقبه، وضَبَط كلَّ واحدٍ منها بالحروف، وذكر أقوالَ الجرح والتعديل من الكتب المعتمد عليها في هذا الفَنّ.

ـ قد يكون في إسناد الحديث أو متنه اضطرابٌ، فيوضِّحه المؤلِّفُ ويشرح مرادَ الإمام أبي داود بقوله.

ـ اعتنى بتخريج كلِّ حديثٍ من السنن في آخر شرحه للحديث، مع بيان الصحيح والضعيف منه، ليكون القارىء على بصيرة.

ـ ذكر المؤلِّفُ وجوهَ التوفيق بين الروايات التي تبدو باديَ الرأي مختلفةً أو متباينةً.

ـ أخذ في كثيرٍ من المواضع على الأخطاء التي صَدَرت من شُرَّاح «السنن» وغيره من كتب الحديث، وذكر ما هو الصَّوابُ.

ـ وقد تجرَّد المؤلِّفُ تماماً عن التعصب الطائفي، فرجح من الأقوال والآراء ما استبان له صوابُه، واعتضده الدليلُ.

ـ يسوق المؤلِّفُ في شرحه جملةً من الروايات التي تتعلَّق بالباب، مع ذكر من خرَّجه من الأئمة، وبيان درجات الصحة والضعف، ليكون القارىءُ على بصيرةٍ تامّةٍ.

وبالجملة فقد جاء هذا الشرحُ مشتملاً على فوائدَ شتَّى من حلِّ مشكلٍ، وتفسيرِ غريبٍ، وما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه، وما يتعلَّق بعلوم الحديث، وضبط أسماء الرواة وترجمتهم، وآراء الأئمة في أمهات المسائل المتَّفق عليها والمختلف فيها، وأدلة كلِّ واحدٍ منهم. . . إلى غير ذلك من الفوائد.

وقد اعتمد المؤلِّفُ في كلِّ ذلك على تآليف المحقِّقين ـ المطبوعة منها والمخطوطة ـ واستفاد منها في جميع المواضع أيما استفادة. وربما يذكر تحقيقَه في مسئلةٍ ما، وفوائد سمعها من شيوخه مثل المحدِّث السيد نذير حسين الدِّهْلَوي، والمحدِّث القاضي حسين بن محسن اليَماني الأنصاري، والمحدِّث القاضي بشير الدين القَنُّوجي وغيرهم، فيصرِّح بأسمائهم ويدعو لهم.

ومن دأبه أنه لا يترك أيَّ بحثٍ إلا يوفي حقَّه من العناية به، ولا يَمُرّ عليه مَرّاً سريعاً، بل يخوض فيه حتى ينتهي البحثُ إلى التمام[1].

والأسف: أنَّ هذا الكتاب لم يتمَّ، وقد وَصَلَ فيه المؤلِّف إلى شرح «باب الدعاء للميِّت إذا وُضع في قبره».

طُبع منه الجزءُ الأول فقط في مطبع الأنصاري بدهلي (الهند)، بدون تاريخ عام الطباعة، ثم طُبع عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

١٧ ـ **عَوْن المعبود شرح سُنَن أبي داود**: للشيخ محمد أشرف العظيم آبادي (المتوفى سنة ١٣٢٦ هـ). وهو تلخيص «غاية المقصود» ويظهر أن الشيخ محمد أشرف لخَّصه بإشراف الشيخ شمس الحق العظيم آبادي.

يقول المؤلف في أوَّله: «والمقصود من هذه الحاشية المباركة» الوقوفُ على معنى أحاديث الكتاب فقط من غير بحثٍ لترجيح الأحاديث بعضها على بعضٍ إلا على سبيل الإيجاز والاختصار، ومن غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه الاستيعاب، إلا في بعض المواضع التي دعت إليها الحاجةُ».

فظهر: أنَّ المولِّف سَلَك في هذا الشرح مسلكَ الاختصار، ولم يبحث فيه عن جميع جوانب الحديث متناً وإسناداً وفقهاً واستنباطاً، ومع ذلك تجد فيه كثيراً من الأبحاث، حقَّق فيها المؤلِّفُ كلَّ التحقيق، وسَرَد فيها جميعَ الأدلة مع الكلام على كلِّ واحدٍ منها. (وكان موقع هذه المباحث شرحه الكبير، الذي تحدَّثنا عنه آنفاً).

وطريقةُ المؤلّف في هذا الشرح أنه ينقل أولاً بعضَ العبارات والألفاظ من السُّنن، ثم يتكلَّم عليها. فإن كان لفظاً غريباً بيَّن معناه، وإنْ جاء في الإسناد راوٍ ترجمَه ونقل أقوالَ العلماء في توثيقه أو تضعيفه، وإن اسْتُنْبِطَتْ من الحديث مسألةٌ ذكرها، وذكر الاختلافَ فيها مع دلائل كلّ واحدٍ من الأئمة مختصراً.

وقد اعتنى بتخريج أحاديث السُّنن، فلا تجد شرحَ حديثٍ إلا ذكر في نهايته

---

(١) انظر: «حياة الشيخ شمس الحقّ وأعماله» تأليف الأستاذ محمد عزير شمس، (ص: ١٩٧ ـ ٢١٠)، طبع الجامعة السلفية (الهند).

قولَ المنذري في تخريجه، أو قول غيره، أو قوله في بعض الأحيان. وذلك ليعلم هل الحديثُ موجودٌ في الكتب الأخرى أم لا؟

والمؤلِّفُ لا يكتفي بشرح معنى الحديث فقط، بل يَرُدّ أحياناً على النظريات الباطلة الجديدة التي شاعت في هذا العصر، وتأثَّر الناسُ منها كثيراً، فضَلّوا عن الطريق السَّوِيّ. فمثلاً ذكر بعد شرح حديث نزول عيسى عليه السلام قُرب الساعة الفرقَةَ القاديانية، والنيجريةَ وما بينهما من العلاقة، وتاريخهما، وعقائدهما، وجهود العلماء ضِدَّهما.

هذا اللَّونُ من البحث لا يكاد يُوجَد في كتب شروح الحديث الأخرى إلا قليلاً، فيظهر منه قيمةُ هذه التعليقات التي كتبها المحدِّث العظيم آبادى.

طُبع في دلهي بالهند عام ١٣٢٣ هـ في أربع مجلّدات. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السلفية، في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م في ثلاثة عشر مجلَّداً.

١٩ ـ بذل المجهود في حَلّ سنن أبي داود: للشيخ خليل بن أحمد السَّهَارَنْفُوري (المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ).

وهو شرحٌ فقهيٌّ حديثيٌّ مُوسَّعٌ يشهد بجهده العلمي الكبير الموفَّق، وهو لَيْسَ شرحاً وافياً لِسُنَنِ أبي داود فحسب، بل إنه سفرٌ ضخمٌ يحتوي علىٰ بحوثٍ قيمةٍ في علم الحديث وشرحِ كلام النبوَّة، ورُواةِ الحديث ومكانتهم وتراجمهم في ضوء أَقْوَال الأئمة.

التزم المؤلِّفُ بعضَ التزامات في هٰذا الشرح، منها: أنه اهتمَّ بأقوال الإمام أبي داود، صاحب الكتاب وكلامه في الرواة.

ومنها: أنه اهتم بتنقيح نسخ السنن المختلفة المنتشرة.

ومنها: الاهتمام البالغ بتخريج التعليقات والفحص عنها في كتب أخرىٰ.

ومنها: تطبيق الروايات بالترجمة، وقد ظهرت في ذلك دِقَّةُ فهمه وطُول تأمُّله.

ومنها: أنه حكم فيما اختلف فيه الشُّرَّاحَ بما شرح الله صدره.

يمتاز هٰذا الشرحُ بأنه كُتب علىٰ نهج المشتغلين بالحديث والباحثين فيه وكبار

الشُّرَّاح الّذين تلقَّت الأمةُ شروحَهم بقبولٍ عامٍّ، وانتفع بها طلبةُ العلم في كلِّ عصرٍ، واشتمل على بحوثٍ قيمةٍ في أسماء الرجال وأصول الحديث، وعارض الحُجَّة بالحُجَّة، وكان كلامه في أكثر الأحيان محذوراً في صناعة الحديث ومتعلِّقاتها من الفنون.

وقد عَلَّق عليه المحدِّثُ الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (المتوفىٰ سنة ١٤٠٢ هـ).

والذي أضافَ بعد ذلك التعليقات وهي مستفادة من الكتب التي لم تُطْبَع في حياة الشيخ أو لم يتسَّن الوصول إليها. فجاءت هذه الاستدراكات والتعليقات من نواحٍ شَتّى.

طُبع في المطبع النامي بالهند، ومعه «تعليقات الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي»، وأعيد طبعه بمطبع ندوة العلماء بالهند. وطُبع بدار اللّواء في الرياض. وطُبع أخيراً بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م في أربعة عشر مجلداً.

٢٠ ـ المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود: للشيخ محمود خطّاب السُّبْكي المصري (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ).

وَصَل فيه إلىٰ باب الهدي في كتاب الحجّ، ثم توفِّي، فأكمله ابنُه أمين السُّبكي في أربعة أجزاء تالية، شرح فيه «سنن أبي داود» شرحاً واضحاً غايةَ الإيضاح، مفصحاً عن معانيه كُلَّ الإفصاح، وقد عُني فيه بذكر تراجم رجال الحديث، وشرحِ ألفاظِه، وبيانِ معناه، وما يُستفاد منه من الأحكام والفوائد، مبيِّناً أَوْجُهَ الخِلاف وأدلَّتِه إنْ كان، ثم ذكر مَن أخرج الحديث غير أبي داود سواء أكان من الأئمة السِّتّة أم غيرهم، وأبانَ حالَه من صِحَّةٍ أو حُسْنٍ أو غيرِهما، سَلَك في كلِّ ذلك سبيل الإنصاف، وتنكّب طريق الاعتساف.

وبدأ الشارحُ كتابَه هذا، بمقدِّمةٍ تشمل على نبذةٍ من مصطلح الحديث، وعلى ترجمة أبي داود وتلاميذه، وبيان النُّسَخ المروية عنه، وسوق أسانيد روايته (أي الشارح) هذه السُّنَنَ عن المصنِّف.

طُبع في مطبعة الاستقامة بالقاهرة، عام ١٣٥١ هـ ـ ١٣٥٣ هـ، وصوَّرته دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٢١ ـ **الدر المنضود شرح سنن أبي داود**: للشيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ).

شرحها في عشرين مجلَّداً، وهو لا يزال مخطوطاً[١].

٢٢ ـ **زبدة المقصود في حلِّ ما قال أبو داود**: للشيخ محمد طاهر الرحيمي. اعتنى فيه بشرح أقوال أبي داود[٢].

٢٣ ـ **تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود**: للدكتور علي بن إبراهيم بن مسعود عجين.

اعتنى فيه بشرح أقوال أبي داود وتخريجِ الروايات والأحاديث التي أشار إليها أبو داود.

طُبع في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٣ هـ.

(٤) شروح جامع الترمذي:

١ ـ **عارضة الأَحْوَذي في شرح سنن الترمذي**: للقاضي أبي بكر، محمد بن عبد الله الإشبيلي المالكي، المعروف بابن العربي (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ).

وهو شرحٌ يجمع بين الاستنباطات الفقهية على المذهب المالكي مقارناً بسائر المذاهب، والصِّناعة الحديثية يهتمّ المؤلِّفُ فيه بشرح أقوال الترمذي الفقهية أو التعليق عليها أكثر من عنايته بتلك الجوانب النقدية الفريدة التي صَدَّر بها شرحَه كتابَ الترمذي.

طُبع في كانبُور بالهند، عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م ضِمن: (مجموعة شروحي أربع ترمذي). وطُبع مستقلاً في القاهرة في المطبعة المصرية، عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣١ م في ست مجلَّدات. وطُبع بتصحيح الشيخ هشام بخاري بدار إحياء التراث العربي في بيروت، عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م.

---

(١) انظر: «تشنيف الأسماع» ص: ١١.

(٢) انظر: «العناقيد الغالية».

٢ ـ **شرح جامع الترمذي**: للإمام الحسين بن مسعود بن مودود البغويّ (المتوفى سنة ٥١٠).

توجد قطعةٌ منه في الجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة في قسم مخطوطات المكتبة المحمودية، رقم (٣٥).

٣ ـ **النَّفح الشَّذي شرح جامع الترمذي**: لأبي الفتح، محمد بن محمد بن محمد اليَعْمُري الشافعي، المعروف بابن سيّد الناس (المتوفى سنة ٧٣٤ هـ).

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٢): «وصل به إلى باب ما جاء أنَّ الأرض كلّها مسجدٌ إلاّ المقبرة والحمّام. ولو اقتصر فيه على فَنّ الحديث؛ لكان تماماً، ثم كَمَّله الحافظُ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي».

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد معبد عبد الكريم، بدار العاصمة، في الرياض، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في مجلَّدين.

٤ ـ **شرح الترمذي**: للحافظ ابن رجب الحنبلي (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ).

ذكرت المراجع التي ترجمت للحافظ ابن رجب: أنَّ له شرحاً للترمذي، أتمَّه في عشرين مجلّداً، ولقد حاولتُ العثورَ عليه فلم أجد منه إلا قطعة من كتاب اللباس لا تزيد على عشر ورقات، وذلك علاوة على «شرح العِلل» الذي هو الجزء الأخير من «جامع الترمذي»، وبعد بحث طويل عن هذا الكتاب رجعتُ إلى قول صاحب «كشف الظنون» (١/ ٥٥٩) الذي يقول: «شرح الترمذي في عشرين مجلّداً إلا أنه احترق في الفتنة». ويؤكِّد هذا أنَّ القطعة الباقية حملت في الورقة الأولى منها عبارة: (ملك يوسف بن عبد الهادي وهي بخطِّ ابن رجب نفسه)، فلو كان عند يوسف بن عبد الهادي جميع هذا الكتاب لما وجدنا ذكر الملكية والاسم على أول هذه الصفحات.

ولقد وجدتُ من خلال استعراض هذه القطعة الباقية من شرح الترمذي: أنَّ منهج ابن رجب يتلخَّص بما يلي:

ـ يذكر ابنُ رجب البابَ كما هو عند الترمذي.

ـ ثم يخرِّج أحاديثَ الباب من كلِّ الطُّرق والكتب.

ـ يتكلَّم على هذه الطُّرق جرحاً وتعديلاً، ويكشف عما فيها من مسائلَ مشكلةٍ، كرفع الإبهام في الأسماء، ويتكلَّم عن العِلَل.

ـ يفصل ما أجمله الترمذيُّ بقوله: وفي الباب عن عليٍّ، وابنِ عمر، وأبي هريرة، ومعاوية، ويذكر حديثَ كلِّ واحدٍ من هؤلاء، ويفصل الطُّرُقَ، ويذكر ما فيها من عِلَلٍ أو جرحٍ.

ـ يُضيف إلى ما ذكره الترمذيُّ بقوله: وفي الباب عن عليٍّ، وابن عمر، وأبي هريرة، فيقول: وفي الباب ـ أيضاً ـ ما لم يذكره الترمذي عن عمر، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وجابر، وبُرَيْدَة، وأبي ثَعْلَبة الخشني، وابن مسعود، وابن عبَّاس، ورجل من الصحابة.

ـ يفصل ابنُ رجب هذه الاستدراكات التي استدرك بها على الترمذي: فيقول: وأمَّا حديث عمر: فمن طريق حمَّاد بن سلمة (أنا) عمَّار بن أبي عمار: أن عمر بن الخطَّاب قال. وهكذا يفعل بكلِّ صحابيٍّ ذكر أنَّ له شيئاً في هذا الصدد، ويتكلَّم على ما في هذه الروايات من عِلَلٍ أو جرحٍ.

ـ ثم يختم كلامَه بذكر أقوال الفقهاء، ويفصل في فقه الحديث.

هذا المنهجُ يستخدمه ابن رجب في كشف مصطلحات الترمذي عندما يقول: حديثٌ حَسَنٌ أو حَسَنٌ صحيحٌ، أو غريبٌ، وذلك لاطِّلاعه الواسع على طُرق الحديث ورواياته(١).

٥ ـ **شرح سنن الترمذي**: للحافظ زَيْن الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

وهو غير «تكملة النفح الشذي» لابنِ سيّد الناس المتقدِّم، قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٢): «وله تكملةُ شرح جامع الترمذي لابن سيّد الناس» سيأتي.

---

(١) انظر: دراسة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد لـ: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٢٧٨ ـ ٢٧٩).

٥ ـ تكملة النفح الشّذي: للحافظ العراقي أيضاً.

ذكره الحافظُ ابن فهد في ذيله على «تذكرة الحفاظ»، فقال: وهو يعدِّدُ مصنفات العراقي: «ومما لم يُكمل تكملةَ شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس وهي من «باب ما جاء: أنَّ الأرضَ كلَّها مسجد إلا المقبرة والحمام» [حديث(٣١٧)] إلى قوله في أثناء كتابِ البرّ والصلة: «باب ما جاء في الستر على المسلمين» [حديث (١٩٣٠)]. . . ، ثلاثة عشر مجلَّداً، خرَّج من ذلك إلى أثناء كتاب الصيام قريباً من ستةِ مجلّدات، قرأ عليه ابنه شيخُنا الحافظُ أبو زُرْعَة من ذلك بحثاً وتدبراً بحضرةِ جماعةٍ نحواً من خمسة مجلَّداتٍ، انتهاؤها في أثناءِ باب ما جاءَ في الصوم بالشهادة [حديث (٦٩١)].

قال الشمس ابن طُولون: «ويظهر من الجزء الأخير: أنَّ العراقيَّ مات قبل أن يكمل التكملة»[(١)].

وقال الأستاذ فؤاد سِزْكين: «والمرجَّح أنه ـ يعني الحافظَ العراقي ـ أَلَّفَ شرحين:

أولهما: تكملة لشرح ابن سيد الناس، وذكر أنّ في الاسكوريال (١٧٢) ورقة منه، وفي دار الكتب (٢٥٠) ورقة.

وثانيهما: في عِدَّةِ مجلَّداتٍ، بعنوان «شرح سنن الترمذي».

وأشار إلى وجودِ المجلدِ السابع في مكتبة فيض الله بتركيا، وأشارَ إلى مجلَّدٍ آخر[(٢)].

٦ ـ شرح جامع الترمذي: لسراج الدّين عمر بن رسلان بن نصير المصريّ الكنانيّ العسقلاني، أبي حفص البُلْقِيني (المتوفى سنة ٨٠٥ هـ).

قال الحافظُ ابن فهد: «والذي وُجِدَ من مؤلَّفاته: «قطعةٌ على البخاري» بلغ فيها إلى أثناء كتاب الإيمان، أطال النَّفَسَ فيه جداً، جاء في نحو مجلَّد؛ فلو قُدّر

---

(١) «ذيل التذكرة» للحسيني: ص: ١٧.

(٢) تاريخ التراث العربي: لسزكين: ص: ٣٩٥.

إكماله؛ لبلغ مئتي مجلَّد، لكنّه لا يسلم من تكريرٍ، وشرحان على الترمذي أحدهما: صناعة، والآخر فقه»[1].

قال السَّخاوي: «ولم يكمل من مصنَّفاتِهِ إلاّ القليل؛ لأنَّه كان يشرعُ في الشيء فلسعة علمه يطول عليه الأمرُ، حتى إنَّه كتبَ من «شرح البُخاريّ» على نحو عشرين حديثاً مجلَّدين».

ولم أقف على شيءٍ من شرحيه على كتاب الترمذي.

٧ ـ **شرح زوائد الترمذي على الثلاثة**: للحافظ سراج الدين عمر بن عليّ بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

قال ابن فهد: «بلغت مصنَّفاتُه في الحديث والفقه قريباً من ثلاثمئة مؤلَّفٍ منها: «شرح البُخاريّ» في عشرين مجلَّداً، وهو في أوّله أقْعدُ منه في آخره»[2]، قال السّخاوي: و«شرح زوائد مسلم على البُخاريّ» في أربعة أجزاء، «وزوائد أبي داود على الصَّحيحين»، و«زوائد الترمذي على الثلاثة»، كتبَ منه قطعةً صالحة، و«زوائد النسائي عليها» كتبَ منه جزءاً، و«زوائد ابن ماجه على الخمسة» في ثلاثة مجلَّدات»[3].

قال ابن فهد: «سمع منها الأئمةُ والفضلاء، وكان كثير الكتبِ جدّاً فاحترق غالبها قبل موته»[4].

لم أعرف عن كتب ابن الملقِّن هذه شئياً.

٨ ـ **قُوت المغتذي على جامع الترمذي**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيُّوطي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع في كانبور بالهند، عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م. وطُبع في القاهرة، عام

---

(١) لحظ الألحاظ (ص: ٢١٦ و٣٧٠)، وقصد بالصناعة: علم الحديث رواية ودراية.
(٢) المصدر السابق: ص: ٢١٦.
(٣) المصدر السابق: ص: ١٩٩.
(٤) لحظ الألحاظ: ٢١٦ ـ ٣٧٠.

١٢٩٨ هـ ـ ١٨٨٠ م. وقد اختصره علي بن سليمان الدمنتي البوجمعوي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ) في «نفع قوت المغتذي».

٩ ـ شرح جامع الترمذي: للشيخ سراج أحمد السَّرْهِندي (المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ).

طُبع عام ١٢٩٩ هـ في كانبور بالهند.

١٠ ـ **شرح جامع الترمذي**: للمحدِّث محمد بن الطيّب السّندي، ثم المدني (المتوفى سنة ١٣٦٣ هـ).

يُوجد منه قطعةٌ في مخطوطات الجامعة الإسلامية «مخطوطات مكتبة عارف حكمت»، ولم يتسنّ لي الاطّلاعُ عليها.

١١ ـ **العَرفُ الشذي على جامع الترمذي**: للشيخ محمد أنور شاه الكَشْمِيري (المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ)

طُبع على الحجر في الهند، عام ١٢٤٤ هـ.

١٢ ـ **الطيبُ الشذي شرح الترمذي**: تأليف الشيخ إشفاق الرحمٰن الكانْدهْلَوي (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ).

طُبع في دلهي عام ١٩٣٤ م.

١٣ ـ **الكوكبُ الدرّيّ شرحُ جامع الترمذي**: للمحدّث الشيخ رشيد أحمد الكَنْكُوهي الهندي (المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ).

طُبع في الهند.

١٤ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للمحدِّث الشيخ محمد عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المُبَارَكْفُوْري (المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ).

بدأ المؤلِّفُ هذا الشرح بمقدِّمة قيمةٍ، قَسَّمَها إلى بابين: الباب الأول في مباحث علوم الحديث أَوْدَعَها فصولاً قيمةً نافعةً عن ماهية علم الحديث، وتعريف المحدِّث والحافظ والمُسْنِد، وفضيلة أَهْل الحديث وتَدْوينه وحجيَّته ووجوب العمل به، وعُلمائه وشيوخ علم الحديث في الهند وطبقات كُتُب الحديث وأَنْواع الكتب المصنفة في الحديث من الجوامع والمسانيد والسُّنَن والمُسْتَدْرَكَات والمُسْتَخرَجات والمُسَلْسَلات والمعاجم والأَمالي والأَجْزاء والأَرْبعينَات.

وخَصَّصَ فصلاً للكلام على الصحاح السِّتة ومُؤلِّفيها كما ذَكَرَ غيرها من الكتب الصحاح، وحَقَّق نسبة الكتب المعزوة إلى الأئمة الأربعة، وتَنَاوَلَ في فصلٍ خاصٍّ كتبَ الحديث التي أَلَّفَها علماء الحنفية، وتَنَاوَلَ بالذكر الكتب المصنَّفة في الفنون المختلفة من علم الحديث.

وفي الباب الثاني تَحدَّثَ عن الترمذي وكتابه: فَذَكَرَ مَنْزِلَته في فنِّ الحديث ومعرفة رجاله، وفضائل جامع الترمذي ومَزَاياه ودَرَجته في الكتب الستة، والشروح الَّتي كُتبتْ عليه، وذَكَرَ أسلوب الترمذي، وشَرَحَ ما ظَنّ من أَلْفَاظه التي يعددها أنه يكون من الصعب إدراكه لبعض الناس، وتَرْجَمَ لفقهاء المحدِّثين وأئمة الجرح والتعديل وعلماء التفسير واللغة الّذين وَرَدَ ذكرهم في كتاب الإمام الترمذي، وعَمِلَ فهرساً جامعاً لكل راوٍ من رُوَاتِه.

وهو شرحٌ نفيسٌ يَدُلُّ على غزارة علم المؤلِّف وسعة اطِّلاعه في علم الحديث روايةً ودرايةً، تَتَجَلَّى فيه براعتُه النادرة في حلِّ المشاكل سواء كانت في الإسناد أَوْ في المَتن، ومهارته في استِخْرَاجِ الدقائق الخفية، واستنباطه للأحكام الفقهية، وقدرتُه الفائقة في نقاش المذاهب والآراء المختلفة، قد التزم المؤلِّفُ في شرحه عدَّة أمورٍ نُشيْرُ إليها على سبيل المثال:

ـ حَاوَلَ تعريفَ كلِّ راوٍ من رواة «جامع الترمذي» وبيان مكانته ودرجته من حيث القبول أوالرَّد.

ـ خَرَّجَ الأحاديث التي رواها الترمذي وأوردها في أبوابٍ جامعةٍ، أعني ذكر أسماء من وَافَقَ الترمذي من المحدِّثين في تخريج أحاديثه وإيرادها في مؤلَّفاتهم وكتبهم، وبذل غاية جهده في حلِّ المشكلات في الإسناد والمتن.

ـ ذكر في توضيح الأحاديث وحَلِّها وشَرْحِها الأقوال المعتبرة، والمباحث المعتمدة، عند فقهاء المحدِّثين والسَّلَف الصالح، واحترز عن ذكر الأقوال المحتملة غير المرضية.

ـ قَامَ بتخريج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقوله: «وفي الباب عن فلان» وأَضَافَ من عنده أحاديث لم يُشر إليها الترمذي، كما أَشَارَ إلى الأحاديث الموجودة في الباب إذا كان الترمذي سَكَتَ عنها.

ـ أَوْسَعَ في بيان الاختلاف وذكر أَقْوالَ غَيْر واحدٍ من العلماء مِمَّنْ لم يذكرهم الترمذيُّ في بيان مذاهب العلماء إلاّ عِدَّة من الفقهاء وبعضهم.

ـ ذكر دلائلَ جميع مذاهب الفقهاء وأَقوالهم التي سَكَتَ الترمذيُّ عن بيانها.

ـ اعْتَنَى بذكر الراجح والمَرْجُوح في الحُكم على الحديث أَوْ في أَقْوال الفقهاء إذا كَانَ الترمذي سَكَتَ عن ذلك.

ولكن يُؤخَذ عليه: أنَّه لَمْ يَلْتَزم هذا المنهج إلى آخر الكتاب، فهو في أول الكتاب نشيطٌ يوفي كلِّ ميزة حقها ويستوعبها بحثاً ودراسةً، ولكن يَبْدو: أنَّ نشاطه فتر حينما تقدَّم، فبينما كان يذكر كلَّ من أَخْرَجَ حديث الترمذي من الأئمة الخمسة وغيرهم، ويذكر الفروق الواقعة في رواياتهم، ويعتني بذكر مخرِّجي أحاديث الباب وذكر ألفاظهم في أوَّل تأليفه، بدأ يكتفي بذكر الشيخين فقط في الموضعين إذا كانا أخرجا الحديث، ولا يهتم بذكر الراجح من المرجوح، ولا يقوم بدراسة الحديث بل يقبل قول الترمذي.

إلى غير ذلك من أمور راعاها الشارح في الشرح لا تخفى على قارئه من الأفاضل بإمعان.

طُبع في الهند في أربع مجلَّدات كبار، وأعيد طبعه بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الرحمن محمد عثمان، في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، عام ١٣٩٦٣ م، في اثني عشر مجلَّداً.

١٥ ـ **شرح جامع الترمذي**: للشيخ عبد القادر بن إسماعيل الحسني القادري.

تُوجد منه نسخةٌ في دار الكتب المصرية.

١٦ ـ شرح الشيخ أحمد محمد شاكر (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ) على جامع الترمذي:

وقد شرح ـ رحمه الله تعالى ـ في مجلَّدين (٦١٦) حديثاً فقط، وشرحُه مفيدٌ جدّاً يَدُلُّ على باعٍ طويلٍ في علم التخريج والنقد، وإن لا يخلو من ملاحظاتٍ ومؤاخذاتٍ.

١٧ ـ **معارف السُّنن**: للمحدِّث الشيخ محمد يوسف بن السيِّد محمد زكريا الحسيني البَنّوري (المتوفى سنة ١٣٩٧ هـ).

وهو من أوسع شرحٍ لمذاهب الأئمة المتبوعين من مصادرها الموثوقة ببيان

تعامل الأمة، وأوثق مصادر لأدلَّة الإمام أبي حنيفة في الخلافيات بين الأئمة، وأكمَلُ شرحٍ لـ: «جامع الترمذي» من جهة استيفاء المباحث حديثاً وفقهاً وأصولاً وما إلى ذلك من مُهِمّاتٍ علميةٍ لحلِّ المشكلات وتوضيح المغلقات بعبارةٍ بديعةٍ وأسلوبٍ رائعٍ، وأجمَعُ شرحٍ لأقوال إمام العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميري في شرح الحديث في أماليه ومؤلَّفاته ومذكِّراته المخطوطة ورسائله المطبوعة، وأشملُ كتابٍ يحتوي على فوائد من شَتَّى العُلوم ونفائس الأبحاث روايةً ودرايةً، فقهاً وحديثاً، غريبةً وبلاغةً. وأبدَعُ تأليفٍ جمع بين جمال التعبير وحُسن الترتيب، ومتانة البحث، ورزانة البيان، واستقصاء كلِّ بابٍ من غرر النقول.

وقد بَلَغ هذا الشرحُ إلى آخر أبواب الحجّ، وكان المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ يريد إتمامه، ولكن المنية حالت دُون إرادته.

طُبع في أيج ايم سعيد كمبني بكراتشي (باكستان)، عام ١٤١٣ هـ، في سِتِّ مجلَّدات.

٢٠ ـ الكوكب الدري على جامع الترمذي: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

وهو مجموع إفادات وأمالي المحدِّث رشيد أحمد الكَنْكُوهي، وهو بالمذكِّرات أشبَهُ منه بشرحٍ ضافٍ وافٍ لـ: «جامع الترمذي»، وعلى وجازته وقِلَّة حجمِه وعدم استيفائِه شرح الكتاب من أوَّله إلى أخره، ويشتمل على فوائد كثيرةٍ لا يعرف قيمتهَا إلا من اشتغل بتدريس الجامع طويلاً، وعرف مواضعَ الدِّقّةِ والغُموضِ التي لا يرتاح فيها المدرِّسُ الحاذقُ، والطالبُ الذّكيُّ إلى ما جاء في عامة الشروح والتعليقات، ويتوق فيها ويتطلَّع إلى ما يحلّ العُقدة، ويروي الغلّة بكلام فصلٍ لا فضولَ فيه ولا تقصيرَ، هذا إضافةً إلى فوائد في اللغة وغريب الحديث وعلم الرجال والأصول ومقاصد الشريعة، وفيه بعضُ النُّكَت التي يُعين عليها صفاء النفس وإشراق القلب والحُبّ، والقول السديد في ترجيح بعض الوجوه على بعضٍ، وتعيين معنى من المعاني بالذوق والممارسة، وجواب للإيراد على المذهب الحنفي.

وقد عَلَّق على هذا الكتاب الشيخ محمد زكريا، وأضاف إلى صلب الكتاب

ما جاء من فوائد في شروح للكتب الأخرى كـ: «بذل المجهود» و«لامع الدُّراري» وغيرهما، وسَمَّاه: «الكوكب الدري على جامع الترمذي». وقد جاءت تعليقات الكاندهلوي شاملة لعدة جوانب.

وقد طُبع هذا الكتاب في الهند، والمدينة المنوَّرة في سِتّ مجلَّدات.

(٥) شروح «سُنَن النَّسائي»:

لم يَلْقَ «سُنَنُ النَّسائي» العنايةَ الكافيةَ، كمعظم كُتب السُّنَّة، ومع ذلك فقد ذكرتْ لنا المصادرُ عدداً من الشروح لهذا الكتاب، ولكن أكثرها مفقودٌ، وأمَّا ما وَصَلَنا؛ فهي شروحٌ مختصرةٌ، أذكرها فيما يلي:

١ ـ **شرح سُنَن النَّسائي**: لأبي الحسن، علي بن عبد الله بن خلف، ابن النِّعمة، الأنصاري الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٥٦٧ هـ).

نَصَّ عليه الضَّبِيُّ في «بغية الملتمس» (ص: ٤١١).

٢ ـ **شرح سنن النَّسائي**: لأبي العبَّاس، أحمد بن الوليد بن رشيد (المتوفى سنة ٥٦٣ هـ).

٣ ـ **شرح سُنن النَّسائي**: للشيخ سراج الدين ابن المُلَقِّن (المتوفي سنة ٨٠٤ هـ).

وهو عبارةٌ عن شرحٍ لزوائد «سنن النَّسائي» على الأربعة (البخاري ومسلم، وأبي داود، والترمذي).

٤ ـ **زُهر الرُّبَى على المُجْتَبَىٰ**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو شرحٌ لطيفٌ موجزٌ، وهو إلى التعليق أقربُ منه إلى الشرح، وقد عنى فيه بضبط أسماء الرواة، وشرح الألفاظ والغريب، وذكر نُكَتاً من الحكم والأحكام والآداب، التي اشتملت عليها الأحاديثُ، وكثيراً ما ينقل فيه عمن سبقه من العلماء، ولا سِيّما الحافظ ابن حجر، وهو على وجازته مفيدٌ، ويُعتبر من أحسن الشروح المعروفة لـ: «سنن النسائي».

قال السيوطي: هي علىٰ نمطِ ما علَّقْتُه علىٰ الصحيحين وغيرهما مِن السُّنن؛ إذْ

له مُنذُ صُنِّفَ أكثر من ستمئة سنة ولم يشتهر عليه من شرحٍ ولا تعليقٍ. وفرغ من تأليفه في ربيع الأول سنة ٩٠٤ هـ».

قلتُ: وَهَم السيوطي بظنّه، فقد وُضع عليه قبله شروحٌ، كما ذكرناها آنفاً.

٥ ـ **عزف زهر الرُّبىٰ**: لعلي بن سليمان الدِّمناتي البُوجمعوي المغربي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٦ هـ).

طُبع مع حاشية لمحمد عبد الهادي السِّندي (المتوفىٰ سنة ١٣١٨ هـ).

٦ ـ **حاشية السِّنْدِي علىٰ المجتبىٰ**: لأبي الحسن، محمد عبد الهادي السِّندي الهندي (المتوفىٰ سنة ١١٣٨ هـ).

ذكر في مقدمته: «فهذا تعليقٌ لطيفٌ على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي، يقتصر على حلِّ ما يحتاج إليه القارئ، والمدِّرسُ من ضبط اللغة، وإيضاح الغريب والإعراب. .» وهو أوفى من شرح السيوطي، وله فيه آراءٌ رقيقةٌ.

طُبع بدلهي في الهند، عام ١٢٨١ هـ ـ ١٨٦٤ م، ومعه «زهر الرُبَىٰ» للسيوطي. وطُبع بالمطبعة الميمنية في القاهرة، عام ١٣١٢ هـ ـ ١٨٩٤ م في مجلَّدين، وطُبع بالمكتبة التجارية الكبرىٰ، في القاهرة، عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م، في ثماني مجلَّدات.

٧ ـ **شروق أنوار المِنَن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السُّنَن الصغرى النَّسائية**: للشيخ محمد المختار بن محمد بن أحمد مزيد الجكني الشَّنْقِيْطي (المتوفى سنة ١٤٠٥ هـ).

شرع المؤلِّفُ في شرح هذا الكتاب على الطريقة التالية:

بدأ بالآية التي ابتدأ بها المصنِّفُ، وهي آية الوضوء، وشرحها شرحاً وافياً، ثم شرح الأحاديث على ترتيب المؤلِّف بصورةٍ كالآتي:

وهي أنه بدأ بالرجال فترجم لكلِّ واحدٍ منهم، وذكر بعضَ رواته ومشايخه، واعتمد في ذلك على «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، ولكنه لا يتقيَّد بلفظه، ولا يستوفي كلامه، ولا يخرج عنه إلا في النادر، واكتفى بالتنبيه على هذا في

المقدِّمة عن العزو له في كل ترجَمةٍ، ثم بعد ذكر تراجم الرجال ذَكَر من أخرج الحديثَ غير المصنِّف، واكتفى في العزو بأصل الحديث، ولم يَعْتَنِ ببيان الاختلاف في الألفاظ في الغالب إلا عند الحاجة وتوقف الفائدة على ذلك كالزيادة المفيدة أو النقصان في المتن، وكذا الاختلاف في إسناد الحديث بأن يكون من طريقٍ واحدٍ أو طرقٍ متعدِّدةٍ، إنما اعتنى بذلك المؤلِّفُ عند الحاجة إليه، ثم يتكلَّم على لغته وإعرابه ومعناه بعنوانٍ لكل ذلك، ثم على فقهه وما يستفاد منه ومناقشة الأدلة عند الخلاف بصورةٍ مختصرةٍ غير مُخِلَّةٍ، وقد رَقَّم أحاديث الكتاب بالتسلسل وجَعَل الإحالةَ على ما تقدَّم سواءٌ أكان من التراجم أو غيرها بأرقام الحديث دون أرقام الصحائف.

وقد بَلَغ الشرح إلى كتاب الغسل والتيمم، وبعده لم أطلع عليه.

طُبع في مطبعة المدني بالقاهرة، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م، في ثلاث مجلَّدات.

٨ ـ التعليقات السَّلَفية على سنن النَّسائي: لأبي الطيب محمد عطاء الله حنيف الفُوجاني (المتوفى سنة ١٤٠٩ هـ).

جَمَع فيه المؤلِّفُ التعليقات والهوامش والحواشي التي كُتبت على «سنن النَّسائي» سابقاً، ثم أضاف إليها تعليقاتٍ مفيدةً على المواضع التي تركها المتقدِّمون من حلِّ بعض الكلمات، وشرحِ المُجْمَل والمعنى المراد منها، وتراجم بعضِ الرجال المُبْهَمين والضعفاء، والكلام على درجة لبعض الأحاديث الضعيفة.

طُبع بتحقيق الشيخ أبي الأشبال أحمد شاغف، وأحمد مجتبى السَّلَفي، في المكتبة السلفية بلاهور (لاهور)، عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م، في خمس مجلَّدات.

٩ ـ الفيض السَّمائي على سنن النسائي: للشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

وهو مجموعُ إفادات أفادها الشيخُ رشيد أحمد الكنكوهي، وقد زاد عليها المحدِّثُ محمد زكريا، ولكنه ترك بياضاً في كثير من المواضع فأكملها الشيخُ محمد عاقل وهو من أرشد تلاميذ الشيخ، فجاء الكتابُ في أحسن صورةٍ من التحقيق والتعليق، وهذا إشارة إلى خصائصه:

- يذكر اختلافَ نُسخ الكتاب وأحياناً يرجِّح بعضَها على بعضٍ.

- اعتنى ببيان مطابقة الأحاديث لترجمة الباب.

- حَقَّق بعض رجال الإسناد حيث كانت الحاجة ماسَّةً إليه، لأجل اختلاف الروايات أو لأجل اختلاف الناسخين.

- اعتنى بحلِّ العبارت الغامضة والمشكلة في الكتاب، وكثير منها لم يتعرَّض لها السنديُّ، والسيوطيُّ.

- أحياناً يذكر مذاهب الأئمة الأربعة مع بيان أدلتهم.

طُبع هذا الشرحُ في الهند، وباكستان مرّات.

(٦) شروح «سنن ابن ماجه»:

١ - شرح سنن ابن ماجه: للمحدِّث علي بن عبد الله بن النِّعْمَة الأنصاري البَلَنْسِيّ (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (٢/ ٢٧).

٢ - شرح سنن ابن ماجه: للعلاَّمة موفَّق الدين، أبي محمد، عبد اللطيف البغدادي الشافعي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

شَرَح «سُنَن ابن ماجه» بشرحٍ كبيرٍ، ومنه ومِن سننه استخرج تلميذُه الحافظ زَكِيُّ الدين البِرزْالي (المتوفى سنة ٦٣٦ هـ)، كتاب «الأربعين الطبية».

جاء في أوله: يقول كاتبه محمد بن يوسف البِرزْالي: «لما خرجتُ من مكَّة شَرَّفها الله وَقْفَةَ الأربعاء قصدتُ الشَّام بسبب «سنن ابن ماجه»، فلقيتُ الشيخَ أبا محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي أبقاه الله، فأُعْلِمتُ أنها روايته، فسألْتُه أن أقرأها عليه، فأنعمَ، وشرعتُ في قراءتها، فلَّما وصلتُ أبواب الطِّبِّ؛ سألته أن يُوضِح لي مُشكِلَها، ويُبيِّن لي ما تضمَّنته من المعاني الشريفة، والحِكَم الغامضة المنيفة، فأنعم وتفضَّل وأصابَ في شرحها وذكر فيه من غرائب الحديث، ما لم يذكره في «شرحه» الكبير في غريب الحديث، فوافَقَ ذلك أن جاءت أربعين حديثاً، فاستأذنتُه في إفرادها بأسانيدها إلى النبي ﷺ، وأن أذكر بعد الأحاديث شَرْحها، فأذن لي في روايتها عنه كذلك، فخرَّجتُها».

وقال في آخره: «انتَهَتْ الأربعون حديثاً من «سنن ابن ماجه» وشرحها للشيخ أبي محمد عبد اللطيف البغدادي، من «شرحه» الكبير على «السنن»، جَرَّده منها بإذنه تلميذه محمد بن يوسف البِرْزالي، رحم الله الجميع ورضي عنهم نفعننا بهم آمين».

طُبع هذا الشرح أولاً بالمغرب، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت في بيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٣ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: لقاضي القُضَاة سعد الدين، أبي محمد، سعود بن أحمد العِراقي ثم المصري الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٧١١ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (٢/ ٢٧).

٤ ـ **الإعلام بسُنَّته عليه السلام**: للحافظ علاء الدين، مُغْلَطاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤): «وشرح قطعةً منها في خمس مجلَّدات» وقال السَّخاوي في «الضوء اللاّمع» (٦/ ١٠٠): «وقفتُ منه بخطّه علىٰ أربع مجلَّدات». وقال سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ١/ ٢٨٧): «غير كامل».

وهو مخطوطٌ في القاهرة (٢٧٥) حديث، في ثلاث مجلَّدات، نسخة عن الأصل، وفي بنكيبور (٥/ ١/ ١٢٨)، برقم: (٢٢١)، في مجلَّدين، في (١٨٩) ق، مؤرَّخٌ ٧٣٩ هـ، عليها تعليقاتُ بخطّ المؤلِّف، وفي مكتبة قَوَلَة التابعة لدار الكتب المصرية (١/ ١٢٢)، وفيض الله، برقم: (٣٦٢) في مجلَّدين، في (٢١٩) ق، مؤرَّخٌ ٧٣٧ هـ، بخطّ المؤلِّف.

٥ ـ **ما تَمَسّ إليه الحاجة علىٰ سُنن ابن ماجه**: لسراج الدين عمر بن علي ابن الملقِّن المصري الفقيه الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٤ هـ).

شرح فيه زوائدَ ابن ماجه علىٰ الكتب الخمسة: الصحيحين، وسنن أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي.

ذكره الحافظُ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٢/ ٣١٩) وقال السَّخاوي في «الضوء اللاَّمع» (٦/ ١٠٠): «في ثلاث مجلَّدات، قال في خطبته: أنه لم يَرَ مَن

كتب عليه شيئاً، وأنه بيَّن من وَافَقه من بين الأئمة السِتَّة، وضَبَط المشكل في الأسماء والكُنَىٰ وما يُحتاج إليه من الغريب والغرائب، ممّا يُوافِق الباقين» قال السَّخاوي: «سبقه للكتابة علىٰ ابن ماجه شيخه مُغُلَطاي، وقفتُ منه بخطّه علىٰ أربع مجلّدات» وهو مخطوطٌ.

٦ ـ **الدِّيباجة في شرح سُنن ابن ماجه**: لمحمد بن موسىٰ بن عيسى بن علي الكمال، أبي البقاء الدَّميري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٨ هـ).

قال في مقدِّمته: «ولا بُدَّ للحديثيِّ من معرفة ما تَمَسُّ إليه الحاجة من الكتب السِّتّة التي فَتَح الله بها من علم السُّنّة رِتاجَه، وألبس كُلاًّ من مصنّفيها حُلَّة الإكرام وتاجَه، وكلُّها مشروحةٌ سِوى كتاب أبي عبد الله محمد بن يزيد ماجَهْ، فهو كما قال القاضي ابن العربي قد خُلِّفَتْ من معرفتِه النساجة، ونورُ مصباح فهمه مفتقرٌ إلى زجاجة، فاستخرتُ اللهَ تعالى وكتبتُ عليه: «الديباجة».

وهي إن شاء الله تعالى شافيةٌ لِمَا في الصدور من كلماته، كافيةٌ لمعاني أحاديثه وتفسير آياته، وافيةٌ ببيان أحكامِه وطُرُقِ رواياتِه، حذوتُ فيه حذوَ «شرح مسلم» لشيخ الإسلام النَّووي، مع بيان الصحيح والحسن والضعيف والقويّ، والله أسأل أن يُعينَ على إكماله وأن يجعله خالصاً لوجهه بمنِّه وإفضاله».

قال الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٣/ ٣٤١): «وكان شرع في شرح ابن ماجه فماتَ عنه مُسَوَّدة، وقد بَيَّضَ بعضه علىٰ ما فيه مِن إعواز». وقال التقي الفاسي في ترجمته في «العقد الثمين» (٢/ ٣٧٣): «وهو في خمس مجلَّدات علىٰ ما وجدتُ بخطّه».

وهو ما زال مخطوطاً، منها نسخةٌ في خزَانة محمَّد آباد، في طُوْنَكْ بالهند، تحت رقم (٣٣٢).

٧ ـ **مصباح الزُّجاجة في زوائد ابن ماجه**: لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ).

قال المحدِّث أبو الحسن السِّنْدي في مقدِّمة «تعليقه المشهور على «سنن ابن ماجه»: «إن ما انفرد به (أي: ابن ماجه) يكون ضعيفاً، وليس بكُلّيٍّ، لكنّ الغالب كذلك، ولقد ألَّف الحافظُ الحُجَّة، العلاَّمة: أحمد بن أبي بكر البُوْصِيري ـ رحمه الله تعالى ـ في زوائده تأليفاً نَبَّه على غالبها».

طُبع بتحقيق محمد المنتقى الكشناوي، بدار العربية في بيروت، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م، في أربع مجلَّدات. وطُبع بتحقيق موسى محمد علي، وعزّت علي عطية، بدار الكتب الإسلامية في القاهرة، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، في ثلاث مجلَّدات.

٨ ـ **تعليق على سنن ابن ماجه**: للحافظ إبراهيم بن محمد بن خليل البرهان الطَّرَابُلُسِي، المعروف بـ: «سبط ابن العجمي الحلبي» (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

وقد كتب تعليقاً لطيفاً على «سنن ابن ماجه»، ذكره الشيخ عبد الرشيد النُّعماني ـ رحمه الله تعالى ـ في: «الإمام ابن ماجه وكتابه السُّنَن» (ص: ٢٦٠).

٩ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: للشيخ محمد بن رَجَب بن عبد العال بن موسى بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم، شمس الدين الزُّبَيْرِي.

شَرَح فيه «سنن ابن ماجه» ونَقَل عن شرحه الشيخ أبو الحسن السِّنْدي في مواضع من شرحه على ابن ماجه.

١٠ ـ **مصباح الزُّجاجة على سُنن ابن ماجه**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن ابن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع في دلهي بالهند عام ١٢٨٢ هـ ـ ١٨٦٥ م. على هامش «السنن». واختصره علي سليمان الدِّمناتي البوجمعوي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ) في «نور المصباح».

١١ ـ **ما تدعو إليه الحاجةُ على سنن ابن ماجه**: للشيخ شمس الدين، أبي الرضا محمد بن حسن الزَّبيدي الشَّافعي (لم أعثر على تاريخ وفاته).

قال الأستاذ فؤاد سيزْكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٨١): «كتب حوالي سنة ٩١٣ هـ ـ ١٥٠٧ م».

وهو مخطوطٌ في دار الكتب المصرية (القاهرة) حديث: ٢٤٤٢، المجلَّد الثالث، (٣٦٠) ورقة، ٩١٣ هـ بخطّ المؤلِّف.

١٢ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: للمحدِّث أبي الحسن، نورالدين محمد بن عبد الهادي السِّنْدِي الحنفي (المتوفى سنة ١١٣٨ هـ).

وهو شرحٌ لطيفٌ بالقول، قال في مقدِّمته: «وتعليقُنا هذا ـ إن شاء الله ـ يقتصر

على حلِّ ما يحتاج إليه القارئ والمدرِّسُ، من ضَبْطِ اللَّفظ، وإيضاحِ الغريب والإعراب».

طُبع في مصر مِراراً.

١٣ ـ **إنجاح الحاجة**: للمحدِّث الشيخ عبد الغني الدِّهْلَوِي بن الشيخ أبي سعيد المجدِّدي (المتوفى سنة ١٢٩٦ هـ).

وهو شرحٌ مختصرٌ.

طُبع في دِهْلي (الهند) على هوامش «سنن ابن ماجه» ذكره الشيخ صِدِّيق حسن خانْ القَنُّوْجي في «الحِطَّه بذكر الصِّحاح السِّتَّة».

١٤ ـ **نور مصباح الزُّجاجة على سنن ابن ماجه**: للشيخ علي بن سليمان الدِّمْنَتِي المالكي المغربي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ).

اختصر فيه شرحَ السُّيوطي على «سنن ابن ماجه».

طُبع في المطبعة الوهبية بمصر، عام ١٢٩٩ هـ.

١٥ ـ **حاشية على «سنن ابن ماجه»**: للمحدِّث الشيخ فخر الحسن بن عبد الرحمن بن حبيب الله الكَنْكُوْهِي (المتوفى سنة ١٣١٥ هـ).

وهي حاشيةٌ نفيسةٌ طويلةٌ، جمعها من «إنجاح الحاجة» للشيخ عبد الغني، و«مصباح الزجاجة» للسُّيوطي، وأضاف إليها أشياءَ مفيدة.

طُبعت في هامش «سنن ابن ماجه» مراراً في الهند وباكستان.

١٦ ـ **مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه**: للشيخ محمد العَلَوي الحَيْدَرْآبادي (المتوفى سنة ١٣٦٦ هـ).

وهو عبارةُ عن حاشيةٍ، أولها: الحمد لله الذي شَرَح صدورَ أهل الإسلام بالهُدى. . . . إلخ، وقال المؤلِّفُ في خاتمتها: «وقد فرغ من تسويد هذا الشرح العبدُ المحتَقَر المفتقِر إلى كرم ربه الغني الباري، محمد بن عبد الله المعروف بجِيْوَن بن نور الدين الفنجابي، غفر الله ذنوبهم. . .، وذلك عاشر الجمادى الأولى، سنة اثنتي عشرة وثلاثمئة بعد الألف من الهجرة بعد صلاة الجمعة، وشَرَع

فيه أيضاً بعد صلاة الجمعة في جمادى الأولى سنة تسع وثلاثمئة وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها ألوف من الصلاة وآلاف من التحية».

طُبع في «أصحّ المطابع» بلكنو (الهند).

١٧ ـ إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه: للشيخ صَفاء الضوِّي أحمد العَدَوي.

اجتهد فيه المؤلِّفُ في شرح أحاديث السنن وبيان غريبها، وفوائدها ولطائفها، معتمداً في ذلك على أقوال الشُّرَّاح القُدامى والمُحْدَثين من أئمة الحديث والفقه، ونَسَب كلَّ قولٍ إلى قائله.

وهو مِن أحسن الكتب التي تناولت شروحَ الحديث من حيثُ جودة السّبك، واستيفاء الحُجَّة، ووضوح البيان، مع الذَّبّ عن دين الله وشريعته ببراهين تجلو الحقيقة، وتقطع دابر المشكِّكين.

طُبع في مكتبة دار اليقين بالبحرين، عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م، في أربع مجلَّدات ضخمة.

(٧) شروح «الموطأ» للإمام مالك:

١ ـ التمهيد لِما في الموطأ مِن المعاني والأسانيد: للحافظ يوسف بن عبد الله ابن عبد البَرّ النَّمْري القُرطبي المالكي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

وهو كتابٌ فريدٌ في بابه، موسوعةٌ شاملةٌ في الفقه والحديث، ونموذجٌ فذٌّ في أسلوبه ومنهجه، رَتَّبه المؤلِّفُ بطريقة الإسناد على أسماء شيوخ الإمام مالك، الذين روى عنهم ما في «الموطأ» من الأحاديث، وذكر ماله عن كلّ شيخ، مرتّباً على حروف المعجم، فبدأ بمَن اسمه: «إبراهيم» ثم «إسماعيل»، و«إسحاق»، ثم «أيوب». . . . إلخ، وخَتَم بمن اسمه: «يحيىٰ»، و«يونس»، و«يعقوب»، وأخيراً بالكُنى ثم البلاغات.

وقد اقتصر فيه على ما وَرَد عن الرَّسول عليه السلام من الحديث متصلاً، أو منقطعاً، أو موقوفاً، أو مُرْسَلاً، دُون ما في «الموطأ من الآراء، والآثار؛ لأن هاته أفردها بكتابٍ آخر سَمَّاه «الاستذكار، لمذاهب علماء الأمصار، فيما نظمه (الموطأ)

من معاني الرأي والآثار»، وقد قضى في تأليف كتاب «التمهيد» أكثر من ثلاثين سنة، كما يُفيده قوله:

سميرُ فُؤادي من ثلاثين حِجَّةً ... وصاقلُ ذِهْني والمُفْرِجُ عن هَمِّي
بسطتُ لهم فيه كلامَ نَبِيِّهم ... لِمَا في معانيه من الفِقْهِ والعِلْمِ
وفيه من الآداب ما يُهتدي به ... إلى البِرّ والتقوى، وينقي عن الظلم

وهذا لعمر الحَقّ وصفٌ كاشفٌ لكتاب: «التمهيد»، مبيِّنٌ لا يحتاج إلى مزيدٍ.

وقد قال ابن حَزْم: لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أَصْلاً، فكيف أحسن منه».

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى أحمد العلوي وآخرين بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرّباط المغرب عام ١٣٨٧ ـ ١٤٠٦ هـ، واختصره المؤلِّف في «تجريد التمهيد» أو «التقصِّي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك».

٢ ـ الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطّأ من معاني الرأي والآثار وشَرْحُ ذلك كلِّه بالإيجاز والاختصار: لابن عبد البَر أيضاً.

أفرد فيه ابنُ عبد البَرّ القولَ بالشرح، والتحليل، واستدلال الأراء، والآثار التي وردت في «الموطأ»، كما أنه اقتصر في كتابه «التمهيد» على ما وَرَدَ عن الرسول الله ﷺ من الحديث متصلاً، أو منقطعاً، أو موقوفاً، أو مُرْسَلاً، دُون ما في «الموطأ» من الآراء والآثار.

طُبع منه جزآن بتحقيق علي النَّجدي ناصف، بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م وطُبع كاملاً بتحقيق عبد المعطي أمين قَلْعَجي بدار قتيبة في حلب، ودار الوعي في القاهرة عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م في ثمانٍ وعشرين مجلَّداً.

٣ ـ المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة مالك بن أنس: لأبي الوليد، سليمان بن خَلَف بن سعد الباجي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٤ هـ).

وقد ألَّف الباجي من قبل كتاباً في شرح الموطأ سَمَّاه: «الاستيفاء»، والذي جاء في غاية الإسهاب، الأمر الذي لا يسمح باستيعابه لعامة الناس، فانتقى الباجي من مجموع «الاستيفاء» مُوجَزاً لطيفاً مبسَّطاً سَمَّاه: «المنتقى» نظراً لانتفائه مادته من

كتابه السابق، وكان غرضُه من ذلك توضيحَ الفقه المالكي المستنبَط من الحديث الوارد في «الموطأ».

عَمَد فيه الباجي إلى إغفال الأسانيد التي جاء بها في «الاستيفاء»، وإغفال ما احْتَجَّ به المخالفون من مسائلَ ودلالاتٍ؛ وذلك حرصاً منه على الطابع الموجز لهذا الكتاب.

أمّا منهجه في هذا الكتاب فهو يرتكز على الأسس التاليةِ:

ـ إيرادُ الحديث بسنده كما وَرَد في «الموطأ».

ـ توضيحُ المسائل الأصولية التي يعتمد عليها في شرح الحديث إذا اقتضت المسألةُ التي يعالجها وجود مثل هذه المسائل الأصولية.

ـ إيرادُ القاعدة الفقهية المستنبطة من الحديث المذكور.

ـ أقوالُ علماء المذهب في الحديث وفي الفقه المستنبط منه.

وكان في كلِّ ما يُورده لا يتشبَّثُ برأيٍ خاصٍّ به، وإنما يعرض القضايا من وجهة نظر المذهب، ولو تعدَّدت وجهات النظر حولها.

طُبع في مطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٣٣١ هـ ـ ١٩١٢ م في سبع مجلَّدات، وصُوِّر بدار الكتاب العربي ببيروت.

٤ ـ **القَبَس في شرح موطّأ مالِك بن أنس**: لأبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد المالكي ابن العربي (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ).

لم يتعمَّد ابن العربي ـ رحمه الله تعالى ـ أن يأتي في هذا الكتاب بكلِّ ما في «الموطأ» من أحاديث وآثار، بل اقتبس منها ما كان يراه جامعاً في الباب، ورَتَّب شرحَه هذا بترتيبٍ لم يسبق إليه حسناً وتنسيقاً، فقد قَسَّمه إلى عناوينَ قصيرةٍ وفقراتٍ تُوضح المقصودَ وتُبرزه، فكان يقول: إلحاق، كشف وإيضاح، تفصيل، غائلة وإيضاح، تأصيل، تقرير، نكتة بديعة، حقيقة، فقه، تتميم... إلى غير ذلك.

حقَّقه الأستاذ محمد ولد عبد الكريم، كرسالة دكتوراه، في جامعة أم القرىٰ بمكَّة المكرمة، عام ١٤٠٦ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ أبي أيمن نصر الأزهري،

وعلاء إبراهيم الأزهري، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٨٨ م، في أربع مجلَّدات.

٥ ـ **المسالك في شروح موطأ مالك**: للإمام محمد بن عبد الله بن أحمد العربي المعافري (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ).

وهو شرحٌ جيّدٌ لـ: «الموطأ»، ومنهجُ الشارح فيه: أنه ضمَّن هذا الشرحَ آراءً كثيرةً في الفقه، والأصول، والحديث، والكلام، واللغة، وهي في كثير من المواضع غير معزوة إلى أحد ممن تقدَّمه. يبدأ الكلامَ على الإسناد، فإن جاء الحديث منقطعاً وصله من طريق مالكٍ، أو من غير طريقه، معتمداً في ذلك على نقل الأئمة وما رواه الثقات. تكلَّم على الناسخ والمنسوخ من الحديث. شرح ما استعجم من الكلمات والألفاظ شرحاً موجزاً. اختصر الكلامَ في بعض الأبواب والمسائل اختصاراً اكتفى فيه بإشارات خاطفة غير وافية المراد لقضايا كان للشرّاح فيها كلامٌ مسهبٌ. اعتنى في بعض المواطن بأحوال الرواة وأنسابهم. كما نبَّه في أحيان كثيرة على اختلاف نُسخ الموطأ.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن حسين السليماني، والسيدة عائشة بنت الحسين السليماني، في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٢٨ هـ. في سبع مجلَّدات.

٦ ـ **كشف المُغَطّى في شرح الموطا**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو شرحٌ موسَّعٌ على «الموطأ»، ويذكر السيوطي في مقدمة كتابه «تنوير الحوالك شرح على موطأ الإمام مالك» بأنه لخَّصه من شرحه الأكبر الذي جمع فأوعى، وعمد إلى الجَفَلَى حين دعا.

٧ ـ **تنوير الحوالك شرح على موطّأ مالك**: للسيوطي أيضاً.

وهو مختصرٌ من شرحه السابق، وقد بَيَّن في خطبة الكتاب بأنه: «تعليقٌ لطيفٌ على موطأ الإمام مالك بن أنس، رضي الله عنه، على نمط ما علّقتُه على (صحيح البخاري) المُسَمّى بالتوضيح، وما علّقتُه على (صحيح مسلم) المُسَمّى بالديباج، وأوسع منهما قليلاً، لخّصتُه من شرحي الأكبر».

وقدَّم السيوطي بين يدي هذا الشرح بمقدِّمةٍ اشتملت على سبع فوائد تضَّمنت التعريفَ بكتاب «الموطأ»، وموقف العلماء منه، وما اشتمل عليه من فوائد،

وخصائص، خَتَمها بالفائدة السابعة حيث ضمنها ذكر الأعمال العلمية، والجهود التي بذلها العلماء نحو «الموطأ» شرحاً وتعليقاً ودراسةً لرجاله وأسانيده.

طُبع في دار إحياء التراث العربي بالقاهرة عام ١٣٤٣ هـ ومعه: «إسعاف المُبَطأ برجال الموطّأ» للسيوطي أيضاً. وظهرت له طبعاتٌ أخرىٰ كثيرةٌ.

٨ ـ **فتح المغطّى شرح كتاب الموطا**: للإمام المحدِّث علي بن سلطان محمد الهروي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو شرحٌ لطيفٌ مختصرٌ لـ «الموطأ» برواية الإمام محمد بن الحسن الشَّيباني (المتوفى سنة ١٨٩ هـ)، لم يتعرض فيه الشارحُ للكلام على المسائل الفقهية وأحوال الرواة، إنما اكتفى فقط بحلّ بعض مشكلات الموطأ، وهو مفيدٌ للقراء المبتدئين له.

طُبع الجزء الأول منه بتحقيق الأستاذ محمد مفيض الرحمن بن أحمد حسين الشَّاتْغَامي، في البشرى ببلشرز بكراتشي (باكستان) عام ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م في (٣١٥) صفحة.

٩ ـ **أنوار الكواكب أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك، أو شرح الزَرقاني**: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزَّرقاني (المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ).

دَرَس الزَّرقاني في هذا الشرح دراسةً جيدةً لـ: «الموطأ»، وشرح مُبْهَماتِه وألفاظَه وغريبَه، وبيَّن أحكامَه، ودَقَّق ألفاظَه بعد أن قارَنَ نُسَخَه، واحتجَّ بالأحاديث الصحيحة الواردة عن رسول الله ﷺ من كُتب السُّنّة، وبالآيات القرآنية. وقد استفاد من جميع شروحات «الموطأ» الّتي سبقه بها غيره من العلماء، كـ: «التمهيد» لابن عبد البَرّ، و«المنتقى» للباجي، فنَقَل أقوالَهم، وعمد إلى ترجيح بعضها، فأصبح شرحُه لـ: «الموطأ» كالدُّرَر المنظومة، كثير الجواهر، وغزير الفوائد، وقد جَعَله وسطاً لا بالقصير المُخِلّ، ولا بالطويل المُمِلّ، وبَيَّن ذلك كلَّه في مقدِّمة الكتاب، التي ترجم فيها للإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ وذكر فيها رُواةَ «الموطأ» مبيِّناً أهميةَ الكتاب.

طُبع في المطبعة الخيرية في القاهرة عام ١٣١٠ هـ ـ ١٨٩٢ م في أربع مجلَّدات، وبهامشه «صحيح سنن المصطفىٰ ﷺ» لأبي داود السِّجستاني. وطُبع

بمكتبة الكليات الأزهرية عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في أربع مجلَّدات. وطُبع بمطبع مصطفىٰ محمد في القاهرة عام ١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٦ م في أربع مجلَّدات. وتصوّره دار المعرفة في بيروت. وطُبع بتحقيق إبراهيم عطوة عوض في مطبعة مصطفىٰ الحلبي بالقاهرة، عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م في خمس مجلَّدات.

١٠ ـ **المُسَوَّىٰ شرح الموطأ**: للإمام أحمد بن عبد الرحيم، المعروف بوليِّ الله الدِّهْلوي (المتوفىٰ سنة ١١٧٦ هـ).

طُبع في المطبعة السلفية بمكَّة المكرَّمة، عام ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤ م. وطُبع في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في مجلَّدين.

١١ ـ **دليلُ السَّالك إلىٰ موطأ مالك**: لمحمَّد حبيب الله بن مايَأْبَىٰ الجكني الشِّنقيطي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٣ هـ).

وهو عبارةٌ عن منظومةٍ شعريةٍ ضِمن مجموعة (ثلاث رسائل علمية).

نشرها محمدُ علي حسين بدار إحياء الكتب العربية عام ١٣٤٠ هـ. وله شرحٌ للمؤلّف سَمَّاه: «إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك» طُبع في مطبعة الاستقامة بالقاهرة، عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥ م في (٢١٦) صفحة.

١٢ ـ **التعليق الممجَّد علىٰ موطأ الإمام محمد (برواية محمد الشَّيباني)**: للإمام أبي الحسنات عبد الحي اللَّكْنَوي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ).

إعْتَنَى الإمامُ اللَّكْنَوي بأُمورٍ كثيرةٍ في شرح هذا الكتاب الجليل، وقد ذكر هذه الأمورَ بإيجازٍ.

فقال في مقدِّمته: «وقد جَنحتُ في هذا التعليق إلى أمورٍ يحسنها أرباب الشعور:

أحدها: أَني لم أُبالِ بتكرار بعض المطالب المفيدة في المواضع المتفرِّقة ظَنّاً مني أنَّ الإعادة لا تَخْلو عن الإفادة، مع أَني كُلَّما أَعَدتُ أمراً ذكرتُه لم أجعله خالياً عن أَمْرٍ مفيدٍ زِدتُه.

وثانيها: أَنِّي الْتَزَمْتُ بذكرِ مذاهب الأَئمة المختلفة مع الإشارة إلى دلائلها بقدر

الضرورة، وترجيح بعضٍ على بعضٍ، ولعمري إنها طريقةٌ حسنةٌ قَلَّ من يسلكها في زماننا.

ثالثها: أَنِّي أَسْنَدْتُ البلاغات والأحاديث المُرْسَلة، وشيدت الموقوفة بالمرفوعة.

رابعها: أَنِّي أَكْثَرْتُ مِن ذِكر مذاهب الصحابة والتابعين ومَن بعدهم من الأئمة المجتهدين والمعتبرين.

خامسها: أني ذكرتُ تراجم الرواة وأحوالهم وما يتعلَّق بتوثيقهم وتضعيفهم من دون عصبيةٍ مذهبيةٍ وحميةٍ جاهليةٍ، وربما تجد تكراراً لا يخلو عن الإفادة، فإنَّ الإعادة لا تخلو عن ذكر اختلافٍ أو زيادةٍ.

سادسها: أنِّي قد وَجَدْتُ نُسَخَ (الموطأ) مختلفةً كثيرةَ الاختلاف، فَذَكرتُ اختلافَها، وبَيَّنْتُ غير الصحيح منها مِن دونِ اعتسافٍ.

وسابعها: أَنِّي نَبَّهْتُ على السَّهْوِ والزَّلاَّت الّتي صَدَرَتْ من القاري في (شرحه) في شرح المقصود أو تنفيذ الرواة خوفاً مِن أن ينظره أَحدٌ ممَّنْ لَيْسَ له حَظٌّ في هذه الفنون، فيَقَعُ في الخطأ وسيِّىء الظنون، لا تحقيراً لشأنه وكشفاً لنسيانه، فإني من بحار علمه مغترفٌ وبفضله معترفٌ».

وقَدْ نَالَ هذا الكتابُ التقديرَ والتبجيلَ مُنْذ صَدَرَ، واسْتَفَادَ منه كثيرٌ من العلماء وأَشَادُوا به، قَالَ الشيخُ محمد الشَّاذلي النَّيْفَر ـ في تحقيقه وتعليقه على موطأ الإمام مالك برواية ابن زياد ـ يُثني على شرح هذا الكتاب: «هذا الشرح مِن أَحْفَل الشروح، مَشْحُونٌ بعيون المسائل، قَدَّم فيه مقدمةً أَوْدَع فيها فوائدَ عديدةً».

طُبع في الهند مرَّاتٍ، وأخيراً صدرت له طبعةٌ محقَّقةٌ بعناية الدكتور تقي الدين الندوي، عن دار القلم بدمشق عام ١٤١٢ هـ في ثلاث مجلَّداتٍ.

١٣ ـ أوجز المسالك إلى موطأ مالك: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

يُعَدّ هذا الكتابُ من أوسع الشروح لـ: «الموطأ»، وقد استوفى فيه الشارحُ بيان المذاهب الأربعة وما عداها من المسائل الخلافية. أعجب العلماء وأهل الصناعة بسعة علم المؤلِّف وصفاء ذِهْنِه ورحابةِ صدرِه في ذكر الدلائل والحُجَج، وتحرِّيه

للصحة والدِّقّة في نقل المذاهب وفهمه العميق. إنه يستوفي شرحَ أَسماء الرِّجال وبيان المذاهب الأربعة، وما عداها في المسائل الخلافية من كتبٍ موثوقةٍ عند أهلها، وقد اهتمَّ الشيخُ في شرح الحديث بذكر أقوال مشايخه وأعيان المحدِّثين في الهند، واهْتَمَّ أيضاً بعِدَّة أُمورٍ في شرحه، وهي كما يلي:

منها: أَنَّه ما أَخَذَ من كلام المشايخ إلا عزاه إلى قائله غالباً لكثرة ما أخذَ عنهما، فكان هذا التعليقُ هو ملخصهما، وما ذكره من الكلام على رجال السند أخذه من تهذيب الحافظ ابن حجر وتقريبه وتعجيله، ورجال «جامع الأصول» فلم يعزه إليها غالباً روماً للاختصار، وما كان من غيرها عزاه إلى قائله.

ومنها: أنه ذكر ترجمةَ كلِّ راوٍ في أول موضعٍ وقع في الكتاب.

ومنها: أنَّ ما ذكره المصنِّفُ من المراسيل والتعاليق بَيَّن اتصاله فيما وجده.

ومنها: أَنه لم يألُ جهداً في مراجعة الكتب المالكية أصلاً لمذهبهم.

ومنها: أَنه ذَكَر دلائلَ الحنفية إجمالاً في أكثر المواضع لشِدَّة احتياج طَلَبة ديارِ الهند إليها، فإن أكثرهم حنفية، وصرف العنان عن دلائل الأئمة الأخر رَوْماً للاختصار.

يقول المحدِّثُ الكبير الشيخ محمد يوسف البَنُّوري ـ رحمه الله ـ في تصدير هذا الكتاب عن مزايا شرحه وأمهات خصائصه:

الأول: إنه شرحٌ ممزوجٌ مع متن الحديث ولفظ السند، فيشرحه شرحاً حرفياً، فيسهل على الناظر تعاطيه قوادمه وخوافيه.

الثاني: إنه يُنَبِّه على سائر الألفاظ الواردة في الأُمهات السِّتّ من رواية الحديث؛ لكي يقف الناظرُ على شرحه بوضوحٍ وجلاءٍ، ويتسنَّى له ترجيح بعضهم على بعضٍ من غير خفاءٍ.

الثالث: إنه يستوفي شرحَ أسماء الرجال بكلامٍ مُوجَزٍ مُنقَّحٍ مع جرحٍ وتعديلٍ إيقاظاً للناظر على درجة الحديث.

الرابع: إنه يستوفي بيانَ المذاهب الأربعة في المسائل الخلافية من كتبٍ موثوقةٍ عند أهلها، بل يستقصي الأقوالَ والروايات المختلفة المروية في كتب

المذاهب عن الأئمة، لا سِيَّما في مذهب الإمام مالك؛ لكي يطمئنَّ كلُّ من انْتَسَبَ إلى أحدٍ من الأئمة المتبوعين على بصيرةٍ.

الخامس: ويذكر أَدِلَّةَ المذاهب تارةً بالاستقصاء وتارةً بالتلخيص حسب ما اقتضاه المقامُ.

السادس: إنه يعتمد على شرح الحديث على جهابذة شَارِحي «الموطأ» كالقاضي أبي الوليد الباجي، والقاضي عياض وأَمثالهما، وتارةً ينتقي من كلام المتأخِّرين من الشارحين.

السابع: إنه أوفى شرحٍ للموطأ حديثاً وفقهاً ولغةً بقولٍ وسطٍ في الباب من غير إخلالٍ وإطنابٍ.

الثامن: إنه يذكر في شرح الحديث بعد استيفاء أَقوال الشارحين ما تلقَّاه من أعلام عصره، كالشيخ المحدِّث خليل أحمد السَّهَارَنْفُوري (صاحب «بذل المجهود في شرح سنن أبي داود»)، وفقيه عصرِه الشيخ المحدِّث رشيد أحمد الكَنْكُوهي، وصاحبه الشيخ محمد يحيى الكَانْدَهْلَوي (والد المؤلِّف)، وذلك في معتركٍ صعبٍ يتجلَّى فيه نبوغ هؤلاء الأعلام وما يذكره من أَعيان الهند المحقِّقين كالشَّاه ولي الله الدِّهْلَوي في شرحه باللغة الفارسية «المُصَفَّى» وفيه نفائس، والإمام عبد الحيِّ اللَّكْنَوي في «السِّعاية»، والمحدِّث السَّنْبَلي في شرح «مسند الإمام أبي حنيفة»، والمحدِّث النِّيْمَوِي في «آثار السُّنَن».

التاسع: إنه اعْتَنَى بِغُرَر النقول من كتب القدماءِ والمتأَخّرين من المحدِّثين من كتبٍ لم تُطْبَع عند تأليفه.

العاشر: إنه استوفى الشرحَ من بدئه إلى الختام بأسلوبٍ واضحٍ غير مُعَقَّدٍ بعبارةٍ فصيحةٍ سهلةٍ، وبخُطَّةٍ متوسّطةٍ بين الإيجاز والإطناب، فتشابه طرفاه وكان كالحلقة المفرغة لا يدرى أَيْن طرفاها.

هذه من أُمَّهات خصائص هذا الشرح لم أَذْرِ استيفاء محاسنها ولا استقصاء دفائنها من معادنها، وفيها أَبحاثٌ يقتنع بها كلُّ بحَّاثةٍ وتنكشف بها أمام كلِّ باحثٍ المُخَدَّرات المحتجبة».

وقد طُبع هذا الكتاب في المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، عام

١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، ثم صدرت له طبعة أنيقة بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، عن دار القلم بدمشق، في ثمانية عشر مجلَّداً.

(٨) شروح «مسند أحمد»:

١ ـ الكواكب الدُّراري في ترتيب مسند أحمد على أبواب البخاري: لعلي ابن حسين بن عُرْوَة الحنبلي (المتوفى سنة ٨٣٧ هـ).

وهو كتابٌ قيّمٌ كبيرٌ، يقع في (١٢٠) جزءاً، مخطوطٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق. ويُعَدّ من نوادر الكنوز العلمية التي تركها لنا السَّلَف.

٢ ـ نفثات صدر المُكْمَد وقرّة عين الأَرْمَد لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد: لمحمّد بن أحمد بن سالم الحنبلي السَّفاريني (المتوفى سنة ١١٨٨).

وهو كتابٌ عظيمُ الفائدة للعلماء وطُلاّب العلم على السَّواء، وقد مكث مؤلِّفُه بُرهةً من الزمن في شرح هذه الثلاثيات، ذكر فيه المؤلِّفُ ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: في ترجَمة الإمام أحمد، وقد ترجمه ترجمةً واسعةً، ربما كان فيها بعضَ المبالغات الغريبة.

والمقصد الثاني: في ترجمة مخرِّج أكثر الثلاثيات من المسند، وهو الإمامُ المحدِّث محب الدِّين إسماعيل بن عمر بن أبي بكر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦١٣ هـ).

والمقصد الثالث: في ترجَمة الحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد الصَّالحي، مخرِّج بعض الثلاثيات (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

وخاتمة في بيان الحديث الثلاثي؛ وهو أنه ما كان بين ا لمخرِّج للحديث وبين النبيِّ ﷺ ثلاثة رواة، صحابيٌّ وتابعيٌّ وتابعُ تابعيٍّ، وحينئذ يجتمع في الإسناد من أفراد الثلاثة قرون المفضَّلة في الأخبار الواردة من النبيّ ﷺ في فضل هذه القرون الثلاثة.

ويتحدَّث المؤلِّفُ في شرحه لهذه الثلاثيات عن الصِّيغ التي يستعملها المحدِّثون، كقولهم: «حَدَّثنا»، و«أخبرنا»، و«سمعتُ». ويذكر أقوالَ العلماء فيها، ويُترجِم لرجال الإسناد بدءاً من تابع التابعي، ثم التابعيِّ، ثم الصحابي، وينقل

ما قاله العلماء والأئمة في تراجمهم لهؤلاء الرجال، وينقل أيضاً عن كتاب «الآداب الشرعية الكبرى» للعلامة محمد بن مفلح المقدسي الصالحي (المتوفى سنة ٧٦٣ هـ).

ويذكر أيضاً في شرحه هذا أصولَ مذهب الإمام أحمد، ويشرح الحديثَ شرحاً واسعاً، ويترجم للأئمة، ويذكر ما في الحديث من استنباطات العلماء والفوائد والتنبيهات والفروع، وينقل كثيراً من الفوائد عن العلماء المتقدِّمين والمتأخِّرين، وينقل في شرح الكلمات اللُّغَوية عن الأئمة المشهورين.

ويأتي في شرحه بالأحاديث النبوية الكثيرة التي في الصحيحين وكتب السُّنَن المشهورة وغيرها، وينقل هذه الأحاديث عن العلماء في شروحهم، كالحافظ ابن حجر والإمام النَّووي وغيرهما من العلماء المشهورين.

وينقل أحياناً بعض الأحاديث ويعزوها للصحيحين، والحديث في أحدهما، أو ليس عندهما.

كما نقل عن كتب الحديث الأخرى، وينقل أحاديث المتن كما جاءت في «مسند الإمام أحمد».

فذكر الأحاديثَ الثلاثة التي جاءت في (مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب)، و(مسند جابر بن عبد الله)، و(مسند أنس بن مالك)، وقد استغرقت هذه المسانيد الثلاثة في شرحها: المجلَّد الأول وقسماً كبيراً من المجلد الثاني.

ومسانيد من بقي من الصحابة في المجلَّد الثاني، وهو أكبر من الأول، وأحاديث هؤلاء الصحابة قليلة، كـ: (مسند سهل بن سعد الساعدي)، و(مسند أبي الطفيل عامر بن واثلة)، وغيرهما كما هو في الفهرس[(١)].

طُبع هذا الشرح بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط وآخرين، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م، في مجلَّدين.

٣ - بلوغ الأماني من الفتح الربَّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني: للشيخ أحمد بن عبد الرحمٰن المصري البَنَّا السَّاعاتي (المتوفى سنة ١٣٧١هـ).

---

(١) انظر: مقدمة محقق للكتاب.

شرح فيه ترتيبَه لمسند الإمام أحمد على الأبواب المُسَمَّى «الفتح الربَّاني»، شرح فيه بعضَ ما يحتاج إلى الشرح والبيان، وخرَّج أحاديثه، وأشار إلى زوائد ابنه عبد الله. وجعله في سبعة أقسامٍ تاليةٍ:

القسم الأول: قسم التوحيد وأصول الدين.

القسم الثاني: قسم الفقه، وجعل فيه أربعة أنواع:

النوع الأول: العبادات.

النوع الثاني: المعاملات.

النوع الثالث: الأقضية، والأحكام.

النوع الرابع: الأحوال الشخصية، والعادات.

القسم الثالث: تفسير القرآن.

القسم الرابع: الترغيب.

القسم الخامس: الترهيب.

القسم السادس: التاريخ من أول الخليقة إلى ظهور الدولة العباسية.

القسم السابع: أحوال الآخرة وما يتقدَّم ذلك من الفِتَن.

والكتاب مفيّدٌ جداً، سَهَّل المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ بهذا الترتيب الرجوع إلى المسند حسب الموضوعات إلى جانب ما فيه من فوائدَ علميةٍ جليلةٍ.

طُبع مع «الفتح الرّباني» في دار الشهاب بالقاهرة عام ١٣٥٣ ـ ١٣٥٨ هـ في اثني عشر مجلَّداً.

(٩) شروح «معاني الآثار» للطَّحَاوي:

شرح «معاني الآثار» للطحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) كتابٌ يشتمل على الأحاديث المتعارضة التي كانت من أسباب اختلاف العلماء في الأحكام الفقهية، وهو مرتَّبٌ على أبواب الفقه، وطريقةُ الطحاوي في كتابه هذا: أنه يبدأ بعرض الآثار التي يذهب إليها مُخالِفُه ثم يتبعها بالآثار المعارضة التي يراها هي أولى بالإتباع ويرجِّحها، ثم يصرِّح بأن هذا هو مذهبُ أبي حنيفة أو أحد أصحابه، أما غير

الأحناف فقلما يصرِّح بإسمهم وإنما شأنه أن يقول: فذهب قومٌ إلى هذه الآثار، أو: خالفهم في ذلك آخرون.

ولذا يُعتبر هذا الشرحُ مرجعاً مهماً في فقه الحديث وخاصةً لدى الحنفية، ومن أجل ذلك اهتمَّ به علماؤهم، وألّفوا حوله كتباً كثيرة ما بين شروح، ومختصرات، وتراجم لرجاله.

وإليك أشهر شروح «معاني الآثار»:

١ ـ **تصحيح معاني الآثار**: لمحمد بن محمد الباهلي (المتوفى سنة ٣١٤ هـ).

ذكره فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (٢/ ٨٧).

٢ ـ **الحاوي في بيان آثار الطحاوي**: لعبد القادر القرشي (المتوفى سنة ٧٧٥ هـ).

وهو مخطوطٌ بدار الكتب المصرية رقم (١٩٥) حديث.

٣ ـ **مباني الأخبار في شرح معاني الآثار**: للحافظ بدر الدين العيني (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

ألَّف العينيُّ في شرحه كتاباً سمَّاه «مباني الأخبار» ثم اختصره باسم: «نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار»، وأفرد رجالَه في مجلَّدٍ بخطِّه، كما ذكر السَّخاوي في ترجمته[1].

ابتدأ العينيُّ شرحَه بعد مقدِّمةٍ بسيطةٍ ذكر فيها اسمَ الكتاب بإيراد مقدمة الطحاوي «لشرح معاني الآثار» في نحو نصف الصفحة، ثم شرع في شرحها فشرحِ البسملةَ والحمدلةَ فذكر الأدّلةَ على الإبتداء بهما وأفاضَ في ذلك، ثم شرح كلمةَ الشيخ في نحو ورقةٍ، ثم شرح لفظَ السنةِ والحديثِ والرسولِ والنبيِّ والفرق بينهما ومعنى الصَّلاة على رسول الله ﷺ.

ثم ابتدأ في شرح الأبواب فيشرح ترجمةَ الباب وعلاقةَ الباب بالذي قبله وسبب تأخيره عنه وعندما يسوق الأصلَ يقول: قال أحمد رحمه الله : ويذكر الحديث، وفي الشرح يقول: قال محمود عفى الله عنه: .

---

(١) انظر: «الضوء اللامع»: (١٠/ ١٣٤).

ثم يقسِّم الكلامَ في الحديث على أنواعٍ وتالية:

النوع الأول: في رجاله.

النوع الثاني: في بيان مَن أخرجه.

النوع الثالث: في حُكم الحديث من حيث الصِّحة والضَّعف.

والنوع الرابع: في لغات الحديث.

النوع الخامس: في إعراب الحديث.

النوع السادس: في استنباط الأحكام منه.

النوع السابع: في وجه ذكر الحديث بعد الذي قبله.

وقد يقتصر على ثلاثة أو أربعة أنواع من التي سبقت لتشابهها بالأحاديث التي مَرَّتْ.

يعتني العينيُّ في هذا الكتاب: بضبط الأسماء والألفاظ فيضبطها بالحروف. ويترجم للراوي وإذا تكرَّر اسمه يقول قد تكرر ذكره. ويخرِّج الحديثَ من الكتب الستة وغيرها.

ويذكر أحاديثَ أخرى في الباب لم يذكرها الطحاويُّ، فيقول: «وفي الباب كذا وكذا». ويتوسَّعُ كثيراً في أحكام الحديث وبيان آراءَ الصحابة والتابعين وبقية الفقهاء مع الأدلة والردود عليها ثم تقرير مذهب أبي حنيفة ناقلاً عن أمهات كتب الفقه والحديث.

وكثيراً ما يستعمل لفظ: «قيل». . . و«قلت»، في إزالة ما يشكل من السند أو المتن.

ويُبَيِّن المراد بقول الطحاوي: «وقال قومٌ» أو «ذَهب آخرون» ونحو ذلك، فيسمِّيهم بأسمائهم إن كانوا من الصحابة، والتابعين، أو أصحاب المذاهب.

قد يؤجِّل الكلام على شرح الحديث للاستقصاء في موضعه.

وإذا تكرَّر معنى الحديث أكثر من مرَّةٍ فإنه يقتصر في ذلك على بيان أحوال رجاله.

يُعتبر هذا الشرحُ من الموسوعات التي أُلِّفت في ذلك العصر فإنه لا يقل أهمية

عن موسوعات شروح البخاري، فإن العيني قد أطال النفس في تخريجه وشرحه وبيان رجاله.

تُوجَد منه نسخة ناقصةٌ بخطِّ المؤلف في ستة أجزاء بدار الكتب المصرية، رقم (٤٩٢) حديث، ونسخة أخرى في خمسة أجزاء مصوّرة عن استانبول ورقمها (٢٩٨٨٨ب)، وعدد أجزاء الكتاب كاملاً كما ذكر العيني في خاتمة كتابه أحد عشر جزءاً.

٤ ـ **نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار**: للعيني أيضاً.

هو منتخبٌ من الكتاب السابق كما هو واضحٌ من عنوانه؛ لذلك يشبهه كثيراً في المنهج إلا أنَّ فيه زيادات طفيفة لبعض الشروح وحواش على هامشه بقلم العيني، ولا يتميَّز هذا المختصرُ عن الأصل إلا بالرمز، فقد رمز فيه بحرف «ص» للأصل وحرف «ش» للشرح. ويشترك مع «مباني الآخبار» في حُسن الترتيب وتقسيم الشرح إلى أنواعٍ، وظهور الصنعة الحديثية فيه بوضوحٍ.

والقارىء لهذا الكتاب بمفرده دُون اطِّلاعٍ على «مباني الأخبار» لا يَشُكُّ في أنه شرحٌ قائمٌ بذاته وأنه ليس مختصراً من أيِّ كتابٍ سابقٍ، وذلك لطوله رغم اختصاره، فـ: «مباني الأخبار» أحد عشر جزءاً و«النخب» ثمانية أجزاء فهو إذاً في حجم ثلاثة أرباع الأصل تقريباً.

توجد نسخةً من مخطوطة هذا الكتاب في دار الكتب المصرية، برقم (٥٢٦) حديث، وهي تقع في ثمانية أجزاء.

(١٠) شروح «سُنن الدَّارقُطِنيّ»:

١ ـ **التعليق المُغني على سُنَن الدَّارقطني**: للشيخ أبي الطيّب، محمد شمس الحق العظيم آبادي الهندي (المتوفى سنة ١٣٢٩ هـ). وقد اهتمَّ فيه المؤلِّفُ بتخريج الأحاديث ونقدِها مع بيان العِلَل في الأسانيد، وذكر الرواة المجروحين والثقات جميعهما. واعتمد في جميع المواضع على الكتب المعتمد عليها في الجرح والتعديل وأسماء الرجال وطبقات الرواة والتاريخ والسير.

أمَّا شرحُ الأحاديث فسلَكَ فيه مسلكَ الاختصار، ونقل غالباً من «فتح الباري»

لابن حجر. وأرشد القارىءَ لمزيد التفصيل إلى مطالعة كتب الشروح. وربما يذكر في أثناء الكلام على معنى بعض الأحاديث بعض مؤلَّفاته ـ مثل «غاية المقصود شرح سنن أبي داود»، و «الأقوال الصحيحة في أحكام النسيكة» ـ ليرجع الباحثُ إليها ويستفيد منها.

ومن عادته أنه يضبط الأسماءَ أو الألفاظَ المُشْكِلةَ، فمثلاً جاء في إسناد حديث اسم «الحسين بن عبد الرحمن الجرجرائي» فشكل النسبة ثم ضَبَطها وقال في الهامش: «بجيمين مفتوحين ورائين مهملتين، الأولى ساكنةٌ والثانية ممدودةٌ، نسبة لجرجرايا، بلدة بين بغداد وواسط».

وطريقته في التعليق أنه يكتب أولاً بعضَ العبارات من السُّنن مبتدئاً بلفظ: «قوله»، ثم يشرحها، ويبحث عن الرواة المذكورين في الاسناد. وهكذا ينتهي إلى آخر السنن.

وقد يذكر جرحَ الدارقطني على الرواة، فينقل أقوالَ العلماء الآخرين فيهم جرحاً وتعديلاً، ويحب التفصيلَ فيها ليتضح الأمرُ، ويتبيَّن السببُ، ويكون الجرحُ مفسَّراً بعد أن كان مُجْمَلاً.

وهكذا تكلَّم على جميع الرواة الذين لم يتكلَّم عليهم الدارقطني؛ ليعلم كلُّ واحدٍ مرتبةَ الأحاديث صحةً وضعفاً، ويستدلَّ بالتي تَصْلُح للاحتجاج ويترك التي هي ساقطةٌ عن الاعتبار.

هذا، ولا يخفى أنَّ جميع ميزات هذه التعليقات لا يَطَّلع عليها إلا مَن له عنايةٌ خاصَّةٌ بكتب السنة، وهو يريد أن يطالع «السُّنَنَ» للدارقطني بهذه التعليقات. والحقيقةُ أنه لا يستغني عنها من يريد دراسةَ السُّنَن، ويجب أن يميِّز بين الصِّحاح والضِّعاف منها. ولذلك نرى أنَّ جميع المحدِّثين في هذا العصر اعتنوا بمطالعتها واستفادوا منها أيما استفادة، وإنهم لم يجدوا سِواها شرحاً على «سنن الدارقطني» أو تعليقاً عليها.

طُبع مع «السنن» في مطبعة الأنصار، بدلهي في الهند عام ١٣٠٩ هـ ـ ١٨٩١ م في مجلَّدين، وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم يماني المدني في شركة الطباعة الفنية المتحدة بالمدينة المنوَّرة، عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م، في أربع مجلَّدات.

(١١) شروح «مصابيح السُّنة»:

١ ـ **شرح مصابيح السُّنَّة**: لأبي مسعود، الحسين بن مسعود البَغَوي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٥١٥ هـ).

جمع في هـٰذا الكتاب ما تفرَّق من الحديث المحتجّ به في الصِّحاح والسُّنن والمسانيد والمعاجم والأجزاء، وقد اختار أحاديثَه من جميع أبواب العلم، فجاء كتابه جامعاً لما يتعلَّق بالعقائد وأصول الدين، والعلم والعبادات، والمعاملات، ودلائل النبوَّة والوحي، والسِّيَر والمغازي والمناقب، وأشراط الساعة والبعث والحساب. . . والرَّقائق وغير هـٰذا ممّا له صلةٌ بمحاسن الأخلاق والسُّنن والآداب، ليكون مرجعاً شاملاً لِمَا يحتاجه المسلمُ في دينهِ عقيدةً وشريعةً وعبادةً وأخلاقاً. . . وتجد إلىٰ جانب الحديث الصحيح الحسن، وقد يذكر بعضَ الضعيف ليبيِّن معنىٰ مُجْمَل في حديثٍ صحيحٍ، أو إذا لم يكن لديه في الباب ما يُغني عن الضعيف من الصِّحاح والحِسَان، أو يذكرها في الشواهد والمتابعات.

رَتَّب كتابه على أبواب العلم، وذكر ما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه واجتهادات الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة المجتهدين في أمَّهات المسائل المتَّفق عليها والمختلف فيها، وكثيراً ما يذكر أدِّلةَ العلماء فيها ويرجِّح بعض الأقوال علىٰ بعض إن اقتضىٰ المقام الترجيح، ولم يفته أن يفسِّر بعضَ غريب الحديث ويضبط أسماء الرواة وأنسابهم، ويترجم لبعضهم، وقد اعتمد في هـٰذا علىٰ تواليف من سبقه وكثيراً ما يعزو إليهم، فيخرج كتابه للناس مستوفياً ما أراده.

طُبع الكتاب بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، والأستاذ زهير الشَّاويش، في المكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٣٩١ هـ.

٢ ـ **كشف المناهج والتناقيح في شرح أحاديث المصابيح**: لصدر الدين أبي عبد الله محمد شرف الدين بن إبراهيم المناوي السلمي الشافعي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

عَيَّن فيه رواةَ الأحاديث من الصحابة، وذكر مخارج الأحاديث فذكر البخاريَّ مثلاً، وحَدَّد الكتابَ الذي وُجد الحديثُ فيه داخل «صحيح البخاري» ككتاب الجهاد، وعَلَّق على بعض الأحاديث تعليقاتٍ حديثيَّةً وفقهيةً على المذهب الشافعي تَدُلُّ على تمكُّنٍ في العلم.

وله نسخة خطية محفوظة بمكتبة برلين، وهي عبارة عن الجزء الثاني فقط، وتبدأ من كتاب الإمارة والقضاء، ويرجع تاريخ نسخها لسنة سبع وتسعين وسبعمئة، وتجد الكلام عليها في ص (٦٦) من هذه المقدّمة.

١٢ـ شروح «رياض الصالحين»:

١ ـ **دليل الفالحين لطُرُق رياض الصَّالحين**: للشيخ محمد علي بن محمد بن إبراهيم بن علان الصِّدّيقي الشافعي المَكِّي (المتوفى سنة ١٠٥٧ هـ).

شرح المؤلِّفُ فيه بالاعتماد على القرآن الكريم والسنة النبوية وما وَرَدَ عن الصحابة والسَّلَف، وما نُقل عن اللُّغويين، وترجم للرواة وضبط أسماءَهم، وغير ذلك مما يسهل على المطالع الاستفادة والاستيعاب.

طُبع في ثمانية أجزاء متوسطة بالقاهرة، أشرف على طبع وتحقيق الجزء الأول منه الشيخُ محمد حامد الفقي. وأشرف على تصحيح الأجزاء السادس والسابع والثامن والتعليق عليها محمود حسن ربيع المدرس بالأزهر.

٢ ـ **منهل الواردين شرح رياض الصالحين**: للدكتور صبحي الصَّالح (المتوفى سنة ١٤٠٧ هـ).

اقتصر المؤلِّفُ فيه على شرح الغريب بعباراتٍ واضحةٍ بسيطةٍ، ولم يَعْنِ نفسه بتحرير المباحث العلمية والإتيان بالفوائد الحديثيّة، فهو بمثابة تعليقٍ لطيفٍ لما تدعو إليه الحاجة في نظره.

طُبع في دار العلم للملايين ببيروت، عام ١٣٩٠ هـ، في مجلَّدين.

٣ ـ **قطوف من رياض السُّنة**: للدكتور صالح أحمد رضا.

قام فيه المؤلِّف بدراسة بعضِ أحاديث الكتاب دراسةً علميَّةً مرضيةً، ووضَّح العنوان بقوله: دراسة تحليليَّة لأحاديث مختارة من كتاب رياض الصالحين، وبينَ يديَّ من هذا الكتاب القسم الأول، وكان منهجُه فيه أن يذكر توطئة لكلِّ حديثٍ بما يسهِّل الدُّخولَ عليه، ثم يذكر النَّصَّ ويتبع ذلك بتعريف الصحابي راوي الحديث، ثم بيانِ مفردات الحديث وما فيه من وجوه الإعراب والبلاغة، ثم يشرح الحديثَ شرحاً تفصيلياً، ثم يُرشد الطَّالبَ إلى مكان وجود الحديث مشروحاً إذا أراد المزيدَ،

كما كان يُعنى بتخريج الأحاديث تخريجاً جيداً، جاعلاً ذلك في هامش الصفحة.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٤١٠ هـ في (٣٩٨) صفحة.

٤ ـ **شرح رياض الصالحين**: للدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم.

عمل عليه المؤلِّفُ شرحاً نافعاً مفيداً، وهو من أحسن شروحه الحديثة، حيث إنه يشرح غريبَ الحديث، ثم يُوضِّح المعنى، ثم يذكر المستفادات الحديثة بطريقة تربويَّة مفيدة.

طُبع في مطبعة الكيلاني بالقاهرة، عام ١٣٩٠ هـ، في مجلَّدين.

٥ ـ **نزهة المتقين شرح رياض الصالحين**: للأساتذة: الدكتور مصطفى سعيد الخن، والدكتور مصطفى البغا، والأستاذ محيي الدين مستو، والأستاذ علي الشربجي، والأستاذ محمد أمين لطفي.

قاموا بشرح الكتاب مراعين الأمور الآتية:

أولاً: خرَّجوا الآيات الكريمة التي أوردها الإمامُ النَّووي في أول كلِّ بابٍ، وشرحوا مفرداتها اللغوية.

ثانياً: ذكروا عَقِبَ كلِّ حديثٍ المرجعَ والمصدرَ من الكتاب والباب من كتب السنة التي ورد فيها الحديثُ.

ثالثاً: أفردوا شرحَ المفردات اللُّغَوية لكل حديثٍ وأعقبوه بعد تخريج الحديث مباشرةً، وأعربوا أحياناً بعض الكلمات التي يحتاج إليها الدارسُ لتوضيح المعنى المراد، وقد يذكرون أسماءَ الأشخاص المُبْهَمين في متن الحديث.

رابعاً: جمعوا الفوائدَ التي تضمَّنها الحديثُ وربطوها بواقع الحياة، وبيَّنوا الأحكامَ المستنبطةَ منه بأسلوبٍ سهلٍ، ليقف القارىء على فوائد الحديث، والحضّ على التأسِّي والقدوة بما جاء فيه من فضائلَ وإرشاداتٍ وتوجيهاتٍ، والتحذيرِ مما نهى عنه الرسولُ الله ﷺ.

جعلوا لكلّ حديثٍ رقمين: الأول في الأعلى يُشير إلى رقمه المتسلسل في الباب الذي ورد فيه، والثاني في الأسفل وهو رقمه المتسلسل في الكتاب، وذلك تسهيلاً للرجوع إليه أو الإحالة عليه.

سادساً: قد يتكرَّر الحديثُ الواحد في عِدَّة أبوابٍ فأشاروا في المرَّة الثانية إلى الباب الذي سَبَق وُرودُه فيه مع رقمه؛ ليرجع القارىء إليه في معرفة تخريجه وشرحه، وإذا اقتضى الأمرُ أحياناً إلى ذكر بعض الفوائد أضافوها عقب الحديث.

سابعاً: وتتميماً للفائدة فقد جمعوا تراجم الرواة وجعلوه قسماً مستقلاً في آخر الكتاب مرتَّبةً حسب حروف المعجم.

ثامناً: وضعوا في آخر الكتاب فهرساً لأوائل الأحاديث، لتسهيل الرجوع إلى الحديث في موضعه من الكتاب.

وقد طُبع هذا الكتابُ في مؤسسة الرسالة ببيروت، في مجلَّدين. وصدرت له طبعاتٌ عديدةٌ.

(١٣) شروح «مشكاة المصابيح»:

١ ـ **مِرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: للمُلاَّ علي بن سلطان بن محمد القاري الحنفي (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو من الشروح المتأخّرة التي تناولت كتابَ «المشكاة» كلمةً كلمةً، وفقرةً فقرةً، بالتعليق والشرح اللُّغوي والفقهي والحديثي، جمع فيه مؤلِّفُه أقوالَ العلماء والشُّرَّاح السابقين عليه.

طُبع عام ١٣٠٩ هـ في القاهرة.

٢ ـ **زجاجة المصابيح شرح مشكاة المصابيح**: للشيخ أبي الحسنات عبد الله الشاه الحَيْدَرآبادي (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ).

وهو شرحٌ نفيسٌ للمشكاة في تأييد المذهب الحنفي.

طُبع في حيدرآباد (الدَّكن) في خمس مجلدات.

٣ ـ **التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح**: للشيخ محمد إدريس الكَانْدَهْلوي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ).

وهو من الشروح المتأخّرة الحافلة بالشروح الفقهية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة، وقد غلبت هذه الناحيةُ في الكتاب على غيرها من التعليق على الأحاديث صحةً وحسناً وضعفاً، وعلى أسانيد وتخريجاتها.

طُبع في مطبعة الاعتدال بدمشق عام ١٣٥٤ هـ في أربع مجلَّدات.

(١٤) شروح «بلوغ المرام»:

١ ـ **البدر التَّمام شرح بلوغ المرام**: للقاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد بن سعيد بن عيسى المغربي اليمني الصنعاني الزَّيدي (المتوفَّى سنة ١١١٩ هـ).

وهو شرحٌ واسعٌ حافلٌ، لم يقتصر على شرح الحديث ودلالاته، بل توسَّع بذكر فصولٍ وقضايا لا تتعلَّق بدلالة الحديث الظاهرة ولا الاستنباطية، إنما استطرد بذكرها لمناسبة الحديث المشروح أو الباب عامةً، ومن ذلك صنيعه أواخر الحجِّ فقد عقد سبعة فصول عن المدينة وآداب دخولها والخروج منها والمكث فيها والأماكن ذات المآثر فيها وغير ذلك، وكلها استطرداتٌ ـ إلا قليلاً ـ لا علاقةَ لها بشرح الأحاديث أو الاستنباط منها(١).

٢ ـ **سُبل السَّلام شرحِ بلوغ المرام من أدلة الأحكام**: للعلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير الكَحْلاني، ثم الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ١١٨٢ هـ).

هو شرحٌ متوسّطٌ اختصر فيه كتابَ «البدر التمام» السابق، وأضاف إليه فوائدَ كما صَرَّح في مقدمته، لكن يُؤخَذ عليه أمورٌ، نذكر منها ما يأتي:

ـ إغفالُ تحقيق نصوص الأحاديث التي يشرحها أو يستشهد بها في أثناء الشرح، حتى تجد نصَّ الحديث لا يوافق أيَّ مرجعٍ عزاه إليه.

ـ إغفالُ التأصيل الذي تقوم عليه دراسةُ الحديث الإسنادية إلا مواضع قليلة في أول الكتاب وفي أثنائه.

ـ التقصيرُ في بيان رأي أئمة العلم المعتمدين في فقه الحديث والاستدلال به. لكنه عُنِي بآراء علماء الزيدية، ولا سِيّما الهادوية.

ـ الخلل فيما أورد من مذاهب العلماء، مما يُشَوِّش القارئَ ويُشَكِّكه في معلوماته الفقهية، أو يعطيه معلوماتٍ خاطئةً عن المذاهب، ولهذا كله ضرره العلمي والعملي.

---

(١) انظر: مقدمة «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام».

ـ إغفالُ الرجوع إلى المصادر، مما قد يؤدِّي إلى الغموض والإبهام، كما في حديث أمِّ سلمة في صلاته ﷺ ركعتين بعد العصر (رقم: ١٧١)، انتقد الصنعانيُّ الحافظَ ابن حجر؛ لأنه ضَعَّف الحديثَ في «فتح الباري» ولم يُبَيِّن وجهَ ضعفِه، ثم سكت عنه في «بلوغ المرام»، والعجيبُ أنَّ الصنعاني نفسه لم يعرض للمسألة بشيء أيضاً؛ لأنه لم يرجع إلى المصادر الأصلية، إلا قليلاً، وربما وجد عليه مؤاخذة في الأخذ منها.

طُبع في المكتبة التجارية بالقاهرة، عام ١٣٦٩ هـ، في أربع مجلَّدات، وله طبعات أخرى.

٣ ـ شرح الشيخ محمد عابد السندي الأنصاري الحنفي.

لم أعثر عليه، ذكره الشيخ نور الدين عِتْر في مقدمة كتابه: «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام».

٤ ـ فتح العلاّم شرح بلوغ المرام: لأبي الخير، نور الحسن بن صِدِّيق بن حسن خان القَنُّوجي (المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ).

طُبع في المطبعة البولاقية في مصر.

٥ ـ مسك الختام شرح بلوغ المرام: لصدّيق بن حسن خان القَنّوجي (المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ). باللغة الفارسية.

٦ ـ نيل المرام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: لفضيلة العلامة شيخ الحرم المَكِّي السيد علوي المالكي (المتوفى سنة ١٣٩١ هـ).

وهو شرحٌ أُعِدَّ لطلاب المدارس الشرعية باختصارٍ يُناسِبهم.

٧ ـ إعلام الأنام شرح بلوغ المرام في أحاديث الأحكام: لأستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به.

وهو مِن أنفس شروح «بلوغ المرام»، يقول المؤلِّفُ عن منهجه فيه:

وقد قصدنا في عملنا هذا أن نتناول جوانبَ الحديث كلَّها، مع مراعاة الإيجاز فيها، واتبعنا خطواتٍ وافيةً في دراستها، وهي:

ـ إثباتُ نصوص الأحاديث المشروحة التي اختارها الحافظُ ابن حجر حسبما

أثبتت في مصادرها، مراعين عند مخالفة متن «بلوغ المرام» إيراد أقرب لفظٍ منها. ويرجع سببُ المخالفة إما إلى اعتماد الحافظ على رواية للمرجع غير روايتنا، التي وصلت إلينا، أو سهو الناسخ.

ـ إثباتُ نصوص الأحاديث التي نستشهد بها في شرح «بلوغ المرام» حسبما هي في مصادرها، غير مقلّدين ما في الشروح، ولا سِيّما «سبل السلام»، فقد وقع فيه مغايراتٌ كثيرةٌ في الأحاديث التي يوردها.

ـ وضعُ عناوينَ فرعيةٍ في جوانب الأسطر تَدُلُّ على موضوع الأحاديث المُدْرَجة تحتها.

ـ مراعاةُ الدِّقَّةِ في ترقيم الأحاديث حسب طريقة المحدِّثين باحتساب الحديث عن كل صحابيٍّ حديثاً، وقد أخطأ مرقِّموا الأحاديث في ذلك، وعدلنا ترتيبَ بعض الأحاديث بما يناسب جمعَ الموضوع الواحد إلى بعضه، كما في نواقض الوضوء.

ـ تخريجُ الأحاديث التي في المتن والشرح تخريجاً تفصيلياً من المصادر الأصلية التي تروي الأحاديثَ بسندها، وبيان موضعها بدِقَّةٍ.

ـ إكمالُ تخريج أحاديث «بلوغ المرام» من الكتب الستة، حين يقتصر الحافظُ ابن حجر على بعضها، وأضفتُ إليه ما يُحتاج إليه من غيرها بين مُعقَّفَين.

ـ استعْمَلْتُ مصطلحاتِ الحافظ ابن حجر في التخريج، مثل: (السبعة)، (السِّتَّة) (متَّفق عليه).

ـ دراسةُ الحديث من حيث القبول أو الرَّدّ سنداً ومتناً، لبيان درجته من هذه الجهة، وذلك يستدعي تطبيقَ قواعد «منهج النقد» عند المحدِّثين، وهذه مزيةٌ لعملنا، تربط أصولَ الحديث النظرية بالتطبيق العملي.

ـ اقتصرتُ في ترجمة الأعلام في المتن والشرح من الصحابة وغيرهم على ما يحتاج القارىء إليه لدراسة الحديث؛ لأن ذلك مع كونه علماً آخر، فإنه يمكن الوقوفُ عليه في أيِّ كتابٍ من كتب الرجال، مثل كتاب: «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر، وكتاب «تقريب التهذيب» له أيضاً، وغيرهما كثيرٌ.

ـ دراسةُ مفردات الحديث وجملة من الجوانب اللُّغوية؛ وذلك بشرح المفردات، والإعراب مفردات وجُمَلاً، وما في الحديث من البلاغة السَّنية، مراعياً الاقتصارَ في ذلك على ما يحتاج إليه، والإعراض عما لا يحتاج إليه.

ـ شرحُ المعنى المتحصل من الدراسة السابقة للحديث، عندما يحتاج إلى ذلك.

ـ بيان الأحكام والفوائد التي يَدُلُّ عليها الحديثُ، مع بيان كيفية دلالة الحديث على الحُكم أو الفائدة. وذلك مقصدٌ جليلٌ من مقاصد دراسة القرآن والحديث، يتعلَّم القارىء به طريقةَ الفقه، وتنمو به ملكةُ التفقُّهِ عنده.

ـ بينّتُ مواقفَ أئمة العلم المعتمدين من الحديث وما يفيده من حُكمٍ أو فائدةٍ، وكيفيةِ فهمهم له، والدليل الذي جعلهم يفهمون فهماً آخر.

ـ عُنِيتُ بالعزو إلى المراجع بدِقَّةٍ سواء في ذلك مراجع الحديث أو مراجع معارفه، أو مراجع الفقه، وراعيتُ الاحتياطَ في العزو إلى المذاهب، معتنياً بالمفتى به في كلِّ مذهبٍ، غير متعرّضٍ لغير الأربعة إلا عند الحاجة.

ـ أوردتُ نصوصاً من كلام المحدثِّين أو نصوصَ رواياتهم ودراساتهم للحديث سنداً ومتناً، لإفادة القارىء التدرُّب على فهم كلامهم وأسلوبهم، ليَحِلّ الكتابُ محلَّ المرجع القديم الذي يُحْرَصُ عليه في التعليم الجامعي، أو يطمح إليه أهل العلم، والراغبون فيه لتوثيق الصلة بأئمتنا السابقين[1].

طُبع هذا الكتاب في أربع مجلَّدات على نفقة المؤلِّف مجلَّدةً إثر مجلَّدةٍ في فتراتٍ متقطّعةٍ.

* * *

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

٢ ـ مَصادِرُ أحاديث الأحكام

يُراد بها تلك الكتب التي تشتمل على أحاديث التشريع (الفقه) بأبوابه، وقد بلغت عند الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» (١٥٠٠) حديثاً مما يُحْتَجُّ به، جمعها من كتب الحديث المعتبرة، وجمع منها الحافظ عبد الغني المقدسي في «عمدة الأحكام» (٥٠٠) حديثاً متفقاً عليه عند الشيخين البخاري ومسلم. وكان السابقون الذين يدونون الحديث بأسانيدهم في المصنفات من صدور الرجال يفردون الأحاديث المختصة بالتشريع، ويسمونها «السنن»، ومنهم أبو داود السِّجستاني وأبو عيسى الترمذي... لكن بعد القرن الخامس قام المتأخِّرون بجمعها من المصادر وأطلقوا عليها «أحاديث الأحكام»، ومن أشهر كتب أحاديث الأحكام:

١ ـ **السُّنَن الصِّحاح المأثورة أو الصحيح المنتقى**: للإمام الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن السَّكَن (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

وهو كتابٌ محذوفُ الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضَمَّنه ما صَحَّ عنده من السنن المأثورة، ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٨).

٢ ـ **كتاب أبي القاسم الزَّيدوني**: (لم أعثر على تاريخ وفاته).

ذكره أبو محمد عبد الحقّ في مقدِّمة «الأحكام الوسطى» (١/ ٦٨ ـ ٨٠) وانتقده في أمور:

ـ أنه ذكر أحاديثَ غَثَّها وسمينَها وصحيحَها وسقيمَها فأخرجها بجملتها، ولم يتكلَّم في شيءٍ من عِلَلها إلا في الشيء اليسير والنادر القليل.

ـ أنه ترك أحاديثَ في الأحكام لم يُخرجها؛ إذ لم تكن في تلك الكتب التي أخرج حديثها.

ـ أنه عمد إلى الحديث فأخرجه من كتبٍ كثيرةٍ وترجم عليه بأسماءٍ عديدةٍ، ولم يذكر إلا لفظاً و احداً، ولم يُبيِّن لفظَ مَن هو، ولا انفرد به، وقلَّما يجيء بالحديث الواحدَ، ولا يُبيِّن لفظَ من هو، ولا من انفرد به، وقلَّما يجيء الحديث الواحد في كتبٍ كثيرةٍ إلا باختلافٍ في لفظٍ أو معنى أو زيادةٍ أو نقصانٍ، ولم يُبيِّن هو شيئاً من ذلك إلا في النَّزر القليل أو في الحديث من مئة أو أكثر.

ـ أنه لم يشتهر بالصِّحة من الكتب التي أخرج أبو القاسم ـ رحمه الله ـ حديثها إلا كتابا الإمامين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجَّاج ـ رحمة الله عليهما ـ وسائرها لم يعرف بالصحة، ولا اشتهر بها، وإن كان فيها من الصحيح ما لم يجئ في الكتابين، كما أنَّ فيها من السقيم ما يحتاج إلى الكلام فيه، والتنبيه عليه والتمييز له، وإلا كان قارئه والعامل به يسير في ظلماء ويخبط في عشواء.

٣ ـ **المنتخب المنتقى**: للإمام الحافظ أبي جعفر أحمد بن أبي مروان عبد الملك بن محمد الأنصاري الإشبيلي (المتوفى سنة ٥٤٩ هـ).

جمع فيه مفترقَ الصحيح من الحديث الواقع في المصنَّفات والمسندات، وطريقُه هذا حذا حَذْوَ أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن في كتابه الأحكام؛ إذ كان ملازماً له مستفيداً منه. وعليه بنى عبد الحق أحكامه.

٤ ـ **الأحكام الكبرى: أو الأحكام الشرعية الكبرى من حديث رسول الله ﷺ**: لأبي محمد عبد الحقّ بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي، المعروف بـ: «ابن الخراط» (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

فقد امتاز هذا الكتابُ عن كثيرٍ منها بعدة مميزات منها:

ـ أنه كتابٌ جامعٌ في الحديث، لم يقتصر على أحاديث الأحكام الفقهية فقط، وأكثر هذه الكتب يقتصر على أحاديث الأحكام الفقهية فقط، وبعضها يزيد باباً جامعاً في الأدب ونحوه في آخر الأبواب.

ـ سياقه الأحاديث بإسنادها من الكتب المخرَّج منها، وهذه الميزةُ يشاركه فيها «الأحكام الكبرى» لعبد الغني المقدسي، «والإمام» لابن دقيق في غالب الأحيان، و«الأحكام الكبرى» لابن كثير في غالب الظَّنّ.

ـ أنه مع كبر حجمه كتابٌ منتقى نظيفُ الأسانيد، ويتكلَّم مؤلِّفُه على كثيرٍ من الأحاديث الضِّعَاف، بخلاف بعض الكتب الكبيرة الأخرى، التي لا يتكلَّم مؤلِّفوها على ضعف الأحاديث.

ـ قلة أوهام مؤلِّفه في العَزْو، ولعلَّ ذلك يرجع لعدم اعتماده وسائط في النقل من الكتب غالباً، مع تحريه فيما ينقل ويعزو.

ـ أنه يُحافظ على لفظ الكتاب الذي ينقل منه محافظةً دقيقةً.

جَعَل عبدُ الحقّ كتابَه جامعاً في الحديث، فلم يكتف بأحاديث الأحكام الفقهية، بل أضاف إليها أحاديث الإيمان والعِلم والطِّبّ والأدب والزُّهد والرقائق والأذكار، والفِتَن وأشراط السَّاعة والتفسير وغيرها، وقد أفصح ـ رحمه الله ـ عن ذلك في مقدمة «الأحكام الوسطى» (١/ ٦٥) فقال: «أما بعد ـ وفَّقنا الله وإيّاك ـ فإني جمعتُ في هذا الكتاب مفترقاً من حديث رسول الله ﷺ في لوازم الشرع وأحكامه، وحلاله، وحرامه، وفي ضروبٍ من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك من الآداب والرقائق والحِكَم والمواعظ، وفنوناً من الأدعية والأذكار، وجُمَلاً في الفِتَن والأشراط، وأحاديث في معانٍ أخر، مع نُبَذٍ من التفسير، مما يكسب حافظه العلم الكثير، والعامل به الحظّ الخطير، والملك الكبير».

انتقى عبدُ الحق لكتابه من الأحاديث النبوية ألوفاً، انتقاها انتقاءَ فقيهٍ محقِّقٍ وعالمٍ مدقِّق، وحافظٍ متقنٍ «أحسن فيه ما شاء، وأبدع فوق ما أراد، وأربى على الغاية وزاد، ودَلَّ منه على حفظ وإتقان، وعلم وفهم، واطلاع واتساع»[(١)] ـ من كتب الأئمة المشهورين، والحُفّاظ المصنِّفين، سرج الدين، وهداة المسلمين، وكان أكثر اعتماده على الصحيحين، واعتماده على «صحيح مسلم» أكثر من اعتماده على «صحيح البخاري»، كما قال في مقدمة «أحكامه الوسطى» (١/ ٧٠): «وعلى كتاب مسلم في الصحيح عولتُ، ومنه أكثر ما نقلتُ». ثم على باقي الكتب الستة ـ الموطأ، وسنن أبي داود، وسنن النَّسائي، وجامع الترمذي ـ وأضاف إلى ذلك أحاديث من كتب أخر، مثل كتب: البَزَّار والطَّحاوي و الدَّارقطني وابن أبي شيبة والطَّيَالِسي وعبد بن حميد وابن عبد البَرّ وابن حَزْم وغيرهم.

---

(١) من كلام ابن القطان في مقدمة «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٧).

رَتَّب المؤلِّفُ كتابه على الموضوعات، فقَسَّم هذا الأحاديث إلى كتبٍ، بدأ بكتاب الإيمان ثم العِلم ثم الطَّهارة ثم الصَّلاة، إلى أن ختم بكتاب الفتن وأشراط الساعة.

قسم بعد ذلك كلَّ كتابٍ إلى أبوابٍ، تَقِلُّ هذه الأبواب وتكثر على حسب قِلَّة الأحاديث وكثرتها في كلِّ كتابٍ، وكذلك يختلف حجم الأبواب باختلاف المادة الحديثية والمتوفِّرة لكلِّ بابٍ.

أجاد المؤلِّفُ تبويبَ كتابه وأحسن تصنيفه، فتراجمه بديعةُ المثال منيعةُ المنال، فنقل أكثرَ تراجم الأبواب من تراجم أبواب «صحيح البخاري». وجمع بين فقه البخاري وحُسن سياق مسلمٍ للحديث، وربما استفاد في أبواب أُخر من الصحيح بالمعنى، وكذلك استفاد المؤلِّفُ من أبواب «سنن النَّسائي» أيضاً، واستفاد من تبويب غيره أيضاً لكن بدرجةٍ أقلّ، هذا الذي جعل الكتاب يمتاز بدقة التبويب وحُسن العرض والترتيب.

بعد أنَّ يبوِّب عبد الحقّ البابَ المناسبَ للحديث ينقل الحديثَ بتمامه من الأصل الذي خرَّجه منه، يبدأ بكتابة اسم صاحب الكتاب، فيقول مثلاً: «مسلم» يعني أنَّ هذا الحديث خَرَّجه الإمامُ مسلم في صحيحه، ثم يسوق الحديثَ سنداً ومتناً، محافظاً على ألفاظ الكتاب المخرَّج منه.

ذكر المؤلِّفُ بعض الأحاديث بإسناده هو، وغالبها بإسناده إلى ابن حزم. ثم ينقل كلامَ صاحب الأصل المخرَّج منه على الحديث، فينقل كلامَ البخاري في ذكر المتابعات ونحوها، وينقل كلام أبي داود والنَّسائي والتِّرمذي والبَزَّار والطَّحَاوي والدَّارَقطني وابن عبد البَرّ على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً وعلى رواته تعديلا وتجريحاً، ونحو هذا.

طُبع الكتاب بتحقيق الأستاذ أبي عبد الله حسين بن عكاشة، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م في ثلاث مجلَّدات. وحَقَّقه الأستاذ مهيب صالح عبد الرحمٰن كرسالة دكتوراه من كلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في الرياض، بإشراف الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة، رحمه الله تعالىٰ.

وقد وضع عليها الحافظ أبو الحسن علي بن محمد المعروف بـ: «ابن القطَّان»

(المتوفى سنة ٦٢٨ هـ) كتابه المُسَمَّىٰ «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»، وقال الحافظ الذهبي: «وهو يَدُلُّ علىٰ حِفظه وقوة فهمه لكنه تعنَّت في أحوال الرجال، فما أنصف، بحيث إنه أخذ يليِّن هشام بن عروة ونحوه» وقد تعقَّب كتاب «بيان الوهم والإيهام» تلميذُه ابنُ المَوَّاق في كتابٍ سَمَّاه «كتاب المآخذ الحفال السامية عن مأخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تتميم وإكمال»، فتولَّىٰ تكميلَ تخريجه مع زيادات وتتمات وكَتْبَ ما تركه المؤلف بياضاً أبو عبد الله محمد بن عمر السبتي الفهري المالكي في ست مجلدات.

٥ ـ **كتاب الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ**: لعبد الحق الإشبيلي أيضاً.

ذَكَرها الذهبي في ترجَمة عبد الحق في كتابيه «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٩٩) قال: «وسارت بأحكامه الصغرى والوسطى الركبان، وله أحكام» كبرى. وذكرها أيضاً في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٥٤).

وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٠): «وذكر جمال الدين في (المنهل الصافي) أنَّ له الأحكام الوسطى في مجلَّدٍ كبيرٍ، والصغرى أيضاً تتضمَّن ألفَ حديثٍ وخمسة عشر حديثاً».

وهو الصحيحُ فإنَّ أحاديث الوسطى تقرب من خمسة آلاف حديث والصغرى كما ذكرها.

وقال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٩): «ولعبد الحقّ أيضاً (الأحكام الوسطى) في مجلَّدين كما في (شفاء الأسقام) وهي مشهورةُ اليوم بالكبرى، ذكر في خطبتها: أنَّ سكوته عن الحديث دليلٌ على صحته فيما نعلم».

قد وهم الكتَّاني، فإن ما ذكره ينطبق على «الأحكام الوسطى»، كما أنَّ «الكبرى» تقع في خمس مجلَّدات.

وذكر العابد الفاسي، في «فهرس مخطوطات» خزانة القرويين: قال: «كتب عليها أنها (الأحكام الكبرى) للإمام عبد الحق وقد تَبين بعد البحث والتتبُّع أنَّ للإمام المذكور موضوعات ثلاثة في الأحكام: الكبرى وهي التي يذكرها ابنُ القَطّان والمؤلِّف نفسه يُحيل عليها ويُسَمِّيها بالكتاب الكبير الذي يذكر فيه الأحاديثَ

بأسانيدها ولم يشتهر هذا الكتاب، فإذاً لا يُعرف عند الناس إلا بالأحكام الكبرى، ويعنون بها الوسطى التي كتب عليها ابنُ القَطّان. ثم عنده الأحكام الصغرى المتقدمة برقم ٢١٨، أمَّا هذه فهي الوسطى. وقد ذكر ابن القَطَّان في شرحها أنَّ لعبد الحق كتابه الكبير الذي يذكر الأحاديثَ بأسانيده ومنه اختصر كتابه هذا، وهذه النسخةُ واقعةٌ في جزأين، والثاني بآخره بترٌ ولا يتصل نهائياً بالجزء الذي قبله لفوات أوائل الجهاد. قال: وبقراءة الخطبة ومقدِّمته يتبيَّنُ الفرق العظيم بين (الأحكام الصغرى) وهذه الأحكام التي تُعرف عند الناس بالكبرى، وليست كذلك بل هي مختصرةٌ من كتابه الكبير فالجدير أن تُسَمّى بـ: (الأحكام الوسطى).

إن ما ذكر السيد العابد من أوصافٍ ينطبق على (الأحكام الوسطى) وإن كنا لم يتيسَّر لنا الاطلاع عليها.

و(الوسطى) هي مختصرةٌ من الكبرى وهي محذوفةُ الأسانيد، وهي التي وَضَع عليها الحافظُ أبو الحسن المعروف بابن القَطَّان (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ) كتابه المُسَمّى «ببيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام».

يذكر المؤلِّفُ في مقدّمته منهجه الذي سلكه في هذا الكتاب فيقول:

«أما بعد وَفَّقنا الله وإياك، فإني جمعتُ في هذا الكتاب مفترقاً من حديث رسول الله ﷺ في لوازم الشَّرع وأحكامه، وحلاله وحرامه، وفي ضروبٍ من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك من الآداب والرَّقائق والحِكَم والمواعظ، وفنوناً من الأدعية والأذكار، وجُمَلاً في الفِتَن والأشراط، وأحاديث في معانٍ أُخَر مع نُبَذٍ من التفسير، مما يكسب حافظه العلم الكثير، والعامل به الحظّ الخطير، والملك الكبير.

ونقلتُها من كتب الأئمة المشهورين، والجُلّة السَّابقين، سُرُج الدين، وهداة المسليمن: أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحَجَّاج القُشَيري النَّيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، وأبو عبد الرحمن بن شُعيب النَّسائي، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة التِّرمذي.

وأضفتُ إلى ذلك أحاديثَ من كتبٍ أخر، أذكرها عند ذكر الحديث منها، أو

أذكر أصحابها أو المشهور برواية ذلك الحديث الذي أخرج، مثل أن أقول: ومن مُسْنَد أبي بكر بن أبي شيبة، أو: ذكر ابن أبي شيبة، أو: روى وكيعُ بن الجَرَّاح، أو فلانٌ، وإذا ذكرتُ الحديث لمسلمٍ أو لغيره عن صاحبٍ، ثم أقول: وعنه، أو: وعن فلان، وأذكر ذلك الصاحبَ أو صاحباً آخر، فإنما كل ذلك لمسلمٍ، أو من الكتاب الذي أذكر أولاً، حتى أُسَمِّي غيره، وربما تخلَّلها كلامٌ في رجلٍ أو في شيءٍ.

وإذا قلتُ: وفي روايةٍ أخرى، أو: وفي طريقٍ آخر، ولا أذكر الصاحب، فإنه من ذلك الكتاب، وإن كانت الزيادةُ عن صاحبٍ آخر ذكرتُ الصاحبَ وذكرت النبي ﷺ وعن ذلك الصاحب، عن النبيِّ عليه السلام.

وإذا ذكرتُ الحديثَ لمسلم أو لسِواه، ثم أقول: زاد البخاريُّ كذا وكذا، أو زاد فلان كذا وكذا، أو قال كذا وكذا ولم أذكر الصاحبَ ولا النبيَّ ﷺ، فإنه عن ذلك الصاحب عن النبي ﷺ، وإن كانت الزيادةُ عن صاحبٍ آخر، ذكرتُ الصاحبَ وذكرتُ النبيَّ ﷺ، وربما ذكرتُ الزيادةَ، وقلت: خَرَّجها من حديث فلانٍ، ولم أذكر النبيَّ عليه السلام، ولكنها عن النبيِّ ﷺ، وإن كان حديثاً كاملاً ذكرتُ الصاحبَ، وذكرتُ النبيَّ عليه السلام، وإن كانت الزيادةُ أو الحديث الكامل بإسنادٍ معتلٍّ ذكرتُ عِلَّتَه، ونَبَّهْتُ عليها، بحسب ما اتَّفق من التطويل أو الاختصار، وإن لم تكن فيه عِلَّةٌ كان سُكوتي عنه دليلاً على صحته.

هذا فيما أعلم، ولم أتعرَّض لإخراج الحديث المُعْتَلّ كلِّه، وإنما أخرجتُ منه يسيراً مما عُمل به، أو بأكثره عند بعض الناس، واعتمد عليه وفزع عند الحاجة إليه.

وقد أخرجتُ في هذا الكتاب أحاديثَ قليلةً من كتابٍ، وتركتها في كتابٍ أشهر من الكتاب الذي أخرجتُها منه ثم نَبَّهْتُ على كونها في ذلك الكتاب المشهور، وإنما فعلتُ ذلك لزيادةٍ في الحديث، أو لبيانه أو لكماله وحُسن سياقه، أو لقُوَّة سند في ذلك الحديث على غيره، ومنها ما فعلتُه نسياناً ونَبَّهْتُ على الكُلّ، وقد يكون حديثاً بإسناد صحيح، وله إسنادٌ آخر أنزَلُ منه في الصحة، لكن يكون لفظُ الإسناد النازل أحسن مساقاً أو أبين، فآخذه لما فيه من البيان وحُسن المساق، إذ المعنى واحدٌ، وإذ هو صحيحٌ من أجل الإسناد الآخر، أو يكون حديثٌ تعضده آيةٌ ظاهرةُ البيان من كتاب الله تعالى، فإنه وإن كان معتّلاً أكتبه؛ لأن معه ما يقويه ويذهب علته، وهذا النوع المعتذر عنه في هذا المجموع قليلٌ.

وجعلتُ هذا الكتابَ مختصرَ الإسناد، ليسهل حفظه ويقرب تناوله، وتتيسَّر فائدته إلاّ أحاديث يسيرة ذكرتُ سندَها أو بعضه ليتبيَّن الراوي المُتَكَلَّم فيه؛ لأنه ربما كان الراوي لا يُعرَف إلاّ حتى يُذكَر عمَّن روى، ومَن روى عنه، وربما فعلتُ ذلك لقُرب السند، وربما يكون مما تقدَّم ذكره والكلام عليه في موضعٍ آخر ولغير ذلك، وربما ذكرتُ من الإسناد رجلاً مشهوراً يدور الحديث عليه، ويعرف به كما تقدَّم، وعلى كتاب مسلمٍ في الصحيح عولت ومنه أكثر ما نقلت».

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ حمدي السَّلفي والأستاذ صبحي السَّامَرَّائي، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م، في ثلاث مجلَّدات.

٦ ـ **الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة**: لعبد الحق الإشبيلي أيضاً.

يهتمُّ فيه المؤلف اهتماماً كبيراً باختيار الأحاديث، وانتقاء الرِّوايات، وما بيَّنه في مقدمة أحكامه من طريقته في عرض الأحاديث، وهي طريقةٌ فريدةٌ ساهمت في اختصار الكتاب، وجودة تصنيفه، وتحتاج إلى شِدَّة انتباهٍ، ودِقَّةِ مراعاةٍ، ومن ثم أدَّتْ أيضاً إلى قليلٍ من الأوهام، تعقَّبها ابن القطان ورَدَّها إلى صوابها. وهاك تفصيل هذه الطريقة:

ـ هو يعمد إلى الحديث، فيُخرجه من الكتاب الأشهر غالباً، ويذكره بلفظٍ واحدٍ، وهو يكتب أولاً صاحب الكتاب الذي أخرج من طريقه الحديث، مع ذكر صحابيه، ثم يسرد المتن، فيقول مثلاً: مسلم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال. .

ـ فإذا أراد أن يذكر بعده حديثاً آخر لمسلمٍ، عن أبي هريرة، قال: وعنه، عن النبي ﷺ، قال: . . . .

ـ وإذا كان الحديثُ لمسلمٍ، من رواية صحابيٍّ آخر، قال مثلاً: وعن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

ـ وإذا قال: في روايةٍ أخرى، أو في طريقٍ آخر، ولم يذكر الصاحبَ، فإنه من ذلك الكتاب الذي ذكره قبله، وعن نفس الصاحب.

ـ وإذا أردف الحديث بزيادة من نفس الكتاب، لكن عن صاحب آخر، ذكر ذلك الصاحب، وذكر النبيَّ.

ـ وإذا كانت الزيادةُ عن نفس الصحابي، لكن من كتابٍ آخر، ذكر مصنِّف ذلك الكتاب فقط، كأن يقول مثلاً: وقال أبو داود: ثم يسوق الزيادة، أو زاد أبو داود، أو عند أبي داود، ونحو ذلك.

ـ وأحياناً يذكر الزيادةَ ثم يقول: خرَّجها من حديث فلانٍ، ولا يذكر النبيَّ ﷺ، ولكنها مرفوعةٌ إليه ﷺ، ومن نفس الكتاب السابق. كأن يسوق حديثاً لمسلم عن أبي هريرة، ثم يردفه بقوله: قال أبو داود في هذا الحديث فيسوق الزيادة، ويقول بعدها: خرَّجها من حديث ابن عباس مثلاً.

ـ وفي أحايين قليلةٍ جداً يذكر الروايةَ التي فيها الزيادة كاملةً، فيذكر صاحب الكتاب، والصحابي، والنبي ﷺ.

ـ وربما تخلَّل ذلك كلامٌ في رجلٍ، أو شرحِ غريبٍ، أو نحو ذلك، وراعى مع ذلك أسلوبه في العطف السابق.

ـ وفي أحايين نادرةٍ جداً، يذكر الحديثَ بإسناده المتصل إلى رسول الله ﷺ، وأحياناً أخرى لا يذكر ويُحيل إلى ذكر الإسناد في أحكامه الكبرى.

ـ وفي أحايين أخرى نادرةً أيضاً يذكر الحديثَ بإسناد المصنِّف ـ الذي أخرجَ الحديثَ من طريقه ـ إلى رسول الله ﷺ.

ـ وكثيراً ما يذكر الأحاديثَ بقطعٍ من أسانيدها ليبيِّن الراويَ المُتكلَّم فيه، أو ليتبرأ من عهدته بإبراز إسناده، أو غيرَ ذلك، والأغلب الكثير أن يذكر الإسنادَ قبل المتن، وقد يعكس قليلاً.

ـ وقد أكثر من النقل من «صحيح مسلم»، وأشار إلى ذلك في مقدمة أحكامه الوسطى بقوله: «وعلى كتاب مسلم في الصحيح عوّلتُ، ومنه أكثر ما نقلتُ».

وقد قَسَّم أحكامَه إلى كتب، والكتب إلى أبوابٍ: صُنْع كثير من مصنِّفي كتب الحديث.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذة أُمّ محمد بنت أحمد الهليس، في مكتبة ابن تيمية بالقاهرة عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٧ ـ **عمدة الأحكام عن سيد الأنام**: لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المَقْدِسي الحنبلي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

عَمَد المؤلِّفُ في هذا الكتاب إلى حذف أسانيد الأحاديث، واقتصر على إثبات اسم الصحابي الراوي للحديث، وأثبت إلى جانب الصحابة الرواة أسماءَ عددٍ قليلٍ من التابعين الذين وَرَد ذكرهم في أسانيد عددٍ من الأحاديث استكمالاً للفائدة، ثم رَتَّب الكتابَ على أبواب الفقه، وضَمَّنه كلَّ ما يحتاج إلى معرفته المسلمُ فيما يتّصل بالعبادات والمعاملات. وقد اجتهد المؤلِّفُ في إيراد الأحاديث التي اتَّفق على إخراجها البخاريُّ ومسلمٌ، وقد وُفِّق في مبتغاه أعظمَ توفيقٍ، على أنَّ في الكتاب عدداً قليلاً من الأحاديث مما انفرد به أحدُ الشيخين عن الآخر، وعلى الغالب يُورد المؤلِّفُ عقب الحديث روايةً أخرى له، وفي بعض المواطن أكثر من رواية معوِّلاً في إيراد تلك الروايات على «صحيح مسلم»، إلاَّ القليل منها فهي للبخاري[1].

طُبع قديماً بتحقيق الشيخ محمد رشيد رضا في مصر. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ محمود الأرناؤوط في دار المأمون بدمشق عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٣١٨) صفحة باسم: «عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ».

٨ ـ الأحكام الكبرىٰ: لعبد الغني أيضاً.

كذا سَمَّاه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٤٨)، وقال: «مجلَّد». وذكره ابن رجب في ذيل «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٩) فقال: «(كتاب الأحكام)» على أبواب الفقه، ستة أجزاء»، وفيه يذكر عبد الغني الأحاديثَ من الأصول بأسانيدها.

توجد منه نسخة خطية في جامعة ليدن في (٨٤) ورقة.

٩ ـ دلاَئِلُ الأحْكَام من أحَادِيثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلام: لأبي المحاسِن، بهاء الدين بن رافع بن شَدَّاد (المتوفى سنة ٦٣٢ هـ).

وهو من أجلِّ كتب السُّنّة التي وصلت إلينا من تراث السَّلَف ترتيباً وتنسيقاً وتوثيقاً وإحكاماً، وإحاطةً بجوانب الفقه الإسلامي المبني على الأحاديث النبوية التي أحسن المصنِّفُ انتقاء أحاديثه من كتب الصحاح المعتمدة، ومن مرويّاتِ أهْلِ العدالة والضَّبط من نَقَلَةِ العِلْمِ المشهود لهم بالإمامة.

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب.

قال المصنف في مقدِّمته موضّحاً منهجَه فيه: «لمَّا رأيتُ الأحاديث عن النبيِّ ﷺ هي أدلَّةُ غالب الأحكام وأصولها التي تجري بمعرفتها على نظام، وأنَّ الفقهاء قد شحنوا بها كتبهم وتصانيفهم ولم ينبِّهوا على الصحيح منها والحسن والغريب، ولم يُشيروا إلى أيِّ كتابٍ تضمَّنها، ولم يشرحوا غريبَها، ولا نَبَّه أكثرهم على وجه الدليل منها، رأيتُ أن أجمع كتاباً يجمع بين التنبيه على الحديث في أيِّ كتابٍ ذكر، ومن اتَّفق على نقله من أئمَّة الحديث المشهورين، وأنبِّهُ على أنَّهُ صحيحٌ أو حسنٌ أو غريبٌ، وأُنَبِّهُ على اختلاف العلماء من الصحَّابة فمَن بعدهم من المجتهدين في أخذ الأحكام منه، ورأيتُ أن أضعه على أبواب الفقه لتسهل على المتعلِّم مطالعته وحلُّ الإشكال منه».

وقد برع المصنِّفُ ابن شدَّاد في معرفة أحكام الحوادث نَصّاً على مذهب الإمام الشافعي، معتمداً على الأحاديث النبوية الواردة مستدلاً على الأحكام، وكتابُه مِنْ أجلِّ الكتب الجامعة للأحاديث الصحية لاشتماله على شرح هذه الأحاديث.

وقد نَهَج فيه المصنِّفُ على أن يأتي في الباب بما فيه من الأحاديث، ثم يشرح ما في هذه الأحاديث من غريب الألفاظ التي كان يراها تحتاج، إلى تفسير ثم يتكلَّم عن فقه الحديث مع ذكر أَوْجُهِ خلاف بعض الأئمة فيه إن وُجدت. وغريب الألفاظ تأخذ حيِّزاً كبيراً في هذا الكتاب، نجدها في كل فصل، وفي كل حديث.

وأمَّا منهجه في إيراده الأحاديث والاستدلال بها، فهو يتّضح من سبرغور الكتاب أنَّ للمصنِّف منهجاً في ترتيب الكتاب، وتبويبه، وتفصيله، وذكر الأحاديث التي اعتمدها أئمّةُ السَّلَف، والاستدلال بها، وحلّ مشكلها، وتفسير غريبها، وبيان أحكامها وما يترتَّب عليها من الفقه، ومذاهب علماء الأقطار، وفقهاء الأمصار.

هذه الأحاديث يروبها المصنِّفُ من طريقٍ، أو طريقين، أو عِدَّةِ طُرُقٍ، بعضها قراءةً وبعضها سماعاً، وأقلُّها إجازةً، وهذا أوضحه في دستور سماعاته.

وقد تميَّز كتابُه بحُسن التبويب والترتيب، وجمال التفصيل والتنسيق، حتى جاءَ سهلاً ميَّسراً، يكفي القارىء عن الرجوع إلى ما سواه من كتب الحديث، ويغنيه عن مراجعة كتب اللغة والفقه والتاريخ التي كان لزاماً عليه أن يرجع إليها لو لم يقدِّم له المصنِّفُ هذا الشرحَ المُوْجَزَ الجليل.

وهو يسرد أَصَحَّ ما وَرَد في أحاديث الفصل. ويذكر من أخرجه، كقوله: أخرجه الشيخان، وأبو داود، أو: أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي. وقد لا يذكر من أخرجه.

ويضبط ألفاظَه الغريبة، كأن يقول: «من غلول» بضم الغين المعجمة، ولام مضمومة، وواو، ولام. ويشرح غريبَه، وغالباً ما يذكر مصادره في شرح الغريب، كأن يعزو للهروي، أو للجوهري، وما إلى ذلك.

ويذكر بعد الحديث ما قاله أئمة الحديث فيه (تصحيحاً)، كقوله: ذكره البخاري في «صحيحه»، وكقول التِّرمذي: هذا الحديث أَصَحُّ ما في هذا الباب، أو قول البخاري: هو أَصَحُّ شيءٍ في هذا الباب.

وهو لا يذكر فيه أسانيدَ الأحاديث، إلا الصحابي حذراً من الإطالة، واعتماداً على ما يذكره عقب الحديث ممَّن أخرجه من أصحاب الصحاح والسُّنن، فإذا ذكر الحديث الذي رواه الصحابي، ذكر مَن رُوِيَ عنه مثل ذلك من الصحابة، ومن ذهب إليه من التابعين والفقهاء[1].

طُبع بتحقيق الدكتور محمد شيخاني والدكتور زياد الدين الأيوبي في دار قتيبة بدمشق عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م في أربع مجلَّدات.

١٠ ـ **الأحكام الكبرىٰ**: لمجد الدين عبد السَّلام بن عبد الله بن تيمية الحَرَّاني (المتوفى سنة ٦٥٢ هـ).

قال عنه الحافظُ ابنُ رجب الحنبلي: «في عِدة مجلَّدات، و (المنتقىٰ من أحاديث الأحكام) وهو الكتاب المشهور انتقاه من (الأحكام الكبرىٰ)، يقال: إنَّ القاضي بهاء الدين ابن شَدَّاد هو الذي طلب منه ذلك بحلب»[2].

١١ ـ **المنتقىٰ من أخبار المصطفىٰ ﷺ في الأحكامِ**: لمجد الدين، عبد السَّلام بن عبد الله بن تيمية الحرَّاني (المتوفى سنة ٦٥٢ هـ).

---

(١) مقدمة التحقيق للكتاب.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٢٥٢).

قال الشوكاني: «مما لم يَنْسِجْ على بديع مِنْوَالِه ولا قَرَّرَ على شَكْلِه ومِثالِه من الأَئمةِ الأعلام»[1]، وهو كتابٌ جليلٌ حافلٌ كما يَدُلّ عليه اسمُه أَبْلغ دلالة، يبلغ عددُ أحاديثه خمسة آلاف وتسعة وعشرين حديثاً، وهو مختصر من «الأحكام الكبرىٰ» كما يذكر الحافظُ ابن رجب. وقال ابن المُلَقِّن في «البدر المنير» (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١): «وهو كاسمه، وما أحسنه، لولا إطلاقُه في كثيرٍ من الأحاديث العزو إلى كتب الأئمة دون التحسين والتضعيف، يقول مثلاً: رواه أحمد، رواه الدارقطني، رواه أبو داود، ويكون الحديث ضعيفاً، وأشَدّ من ذلك: كون الحديث في جامع الترمذي مبيناً ضعفه، فيعزيه إليه من غير بيان ضعفه».

وقد طُبع بالهند عدة طبعات، وفي المكتبة التجارية الكبرىٰ بمصر، بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقِي، عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣١ م، في مجلدين بعنوان: «المنتقى من أخبار المصطفىٰ ﷺ». وطُبع بتحقيق الدكتور محيي الدين ديب مِستْو، في دار الكلم الطيب بدمشق، عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م، في مجلَّدين. وقد اعتنىٰ بشرحه كثير من العلماء، فشرحه العلامة محمد بن أحمد بن عبد الهادي الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ)، ولكنه لم يتمه. وشرحه أبو العباس أحمد بن المحسن القاضي، ابن قاضي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ) ولم يتمه أيضاً. وشرحه القاضي محمد بن علي الشَّوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ) وسَمَّىٰ شرحَه: «نيلُ الأوطار شرح منتقىٰ الأخبار» سيأتي تعريفُه.

١٢ ـ الإمام في بيان أدلَّة الأحكام: للعز بن عبد السلام (المتوفى سنة ٦٦٠ هـ).

وهو كتابٌ حافلٌ ضخمٌ في الموضوع.

وقد قام بتحقيقه الدكتور علي محمد الشريف، في أبها ـ السعودية، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ رضوان مختار بن غريبة، بدار البشائر في بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

١٣ ـ الخُلاصة في أحاديث الأحكام: للإمام أبي زكريا يحيىٰ بن شرف النَّووي الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة «نيل الأوطار».

وقد ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٧١٧) باسم: «خلاصة الأحكام في مُهِمات السُّنن وقواعد الإسلام» وينقل عنه الإمامُ الزيلعي في «نصب الراية». جمع فيه النَّووي: أحاديثَ الأحكام وانتقاها فأودعها فيه، واعتمد منها الصحيحَ والحسنَ، وأفرد فصلاً للحديث الضعيف في آخر كلِّ بابٍ تنبيهاً على ضَعْفه.

يُعتبر هذا الكتابُ من أهمِّ كتبِ النَّووي الحديثية التي تُبرز الجانبَ الحديثيَّ عنده لتضمّنه فَنَّي الحديث روايةً ودرايةً، إذ قد جَمَع فيه جُلَّ الأحاديث التي اعتمدها الفقهاء في استنباط الأحكام العملية، فبَيَّن الصحيحَ منها والضعيفَ، وتكلَّم على كثيرٍ من الرُّواة جرحاً وتعديلاً بما يُناسِب حالَهم من الحفظ والعدالة.

حَقَّقه الأستاذ محمد بن منصور العمران، وعبد الرحمـٰن صالح الزميع، كرسائل ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين إسماعيل الجمل، في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م، في مجلَّدين.

١٤ ـ غاية الإحكام لأحاديث الأحكام: أو الأحكام الكبرى: للحافظ أبي العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد مُحِبّ الدين الطَّبَري (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ).

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٧٨): «وعمل (الأحكام الكبرى) في ست مجلّدات، تعب عليه، وأتى فيه بكل مليحة». وقال ابن كثير في «طبقات الفقهاء الشافعية» (٢/ ٩٣٩) في ترجمة المحب الطبري: «مصنف الأحكام المبسوطة، أجاد فيه وأفاد، وأكثر وأطنب، وجمع الصحيحَ والحسنَ، ولكن ربما أورد الأحاديثَ الضعيفةَ، ولا ينبّه على ضعفها». وقال السُّبكي في الطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ١٩): و«صنَّف التصانيف الجيدة، منها في الحديث «الأحكام» الكتاب المشهور المبسوط، دَلَّ على فضل كبير»، وقال ابن المُلَقِّن في البدر المنير (١/ ٢٨٢) في كلامه على كتب الأحكام: «وأحكام الحافظ محب الدين الطبري ـ نزيل مكة، شرفها الله تعالى ـ وهو أبسطها وأطولها»، وقال الناجي في «عجالة الإملاء» (ص: ٤٧): «ومن وقف على ما في (الأحكام) للمحب الطبري من الأوهام في العزو المتكرّر إلى الصحيحين أو أحدهما وغيره رأى غاية العجب».

يُوجَد أجزاء منه مفرَّقة في مكتبات العالم.

١٥ ـ **الأحكام الوسطى**: للمحب الطَّبري أيضاً.

ذكره ابن تغري بردي في «المنهل الصافي» (١/ ٣٤٧).

١٦ ـ **الأحكام الصغرى**: لمحب الطبري أيضاً.

قال ابن تغري بردي في «المنهل الصافي» (١/ ٣٤٧): «الأحكام الصغرى يتضمَّن ألفَ حديث وخمسة عشر حديثاً».

١٧ ـ **المحرَّر للملك المظفر**: لمحب الطبري أيضاً.

قال ابن تغري بردي: «جمع فيه أحكام الصحيحين».

١٨ ـ **العمدة**: لمحب الطبري أيضاً.

وهو مختصر كتاب «المحرر للملك المظفر» قاله ابن تغري بردي.

١٩ ـ **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**: للإمام الحافظ تقي الدين بن دقيق العيد (المتوفى سنة ٧٠٢ هـ).

شرح فيه كتابَ «العمدة» للإمام المقدسي شرحاً وافياً.

وقد طُبع هذا الكتاب مراراً، وطُبع أخيراً طبعة جيدة في جزأين بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي ومراجعة الشيخ أحمد شاكر، عام ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٣ م بمصر. وللعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني كتاب (العدة) حاشية على إحكام الأحكام لابن دقيق العيد. طُبع في أربع مجلدات بتحقيق على بن محمد الهندي في مصر.

٢٠ ـ **الإلمام في معرفة أحاديث الأحكام**: لتقي الدين بن دقيق العيد أيضاً.

قال حاجي خليفة: «جمع فيه متون الأحاديث المتعلِّقة بالأحكام مجرَّدة عن الأسانيد، ثم شرحه وبرع فيه وسماه: «الإمام»، قيل: إنه لم يؤلَّف في هٰذا النوع أعظم منه، لما فيه من الاستنباطات والفوائد، لكنه لم يكلمه، وذكر البقاعي في حاشية الألفية: أنه أكمله، ثم لم يُوجَد بعد موته منه إلا القليل، ولو بقي؛ لأغنىٰ الناس عن تطلُّب كثيرٍ من الشروح.

وممن شرح «الإلمام» شمس الدين محمد بن ناصر الدين محمد الدِّمشقي (المتوفى سنة ٨٤٢ هـ). ولخصه قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي (المتوفى سنة ٧٣٥ هـ)، وسَمَّاه: «الاهتمام بتلخيص كتاب الإلمام». وشمس الدين أيضاً وسَمَّاه: «الاهتمام بتلخيص كتاب الإلمام». وشمس الدين محمد بن أحمد، الشهير بابن قُدَامة المَقْدِسي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ) لخَّصه أيضاً وسَمَّاه «المحرَّر». ولخَّص «الإلمام» أيضاً علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى سنة ٧٣١ هـ)»[١].

وقد طُبع كتاب «الإلمام» بتحقيق الشيخ محمد سعيد المولوي في دمشق في مجلَّدٍ واحدٍ.

٢١ ـ الإمام شرح الإلمام: لابن دقيق العيد أيضاً.

شرح فيه كتابَ «الإلمام» ولابن دقيق العيد أيضاً كتابُ (الإلمام بأحاديث الأحكام)، شرط فيه ألا يُورِد إلا حديثَ مَنْ وثَّقَه إمامٌ من مزكِّي رواة الأخبار (وكان صحيحاً على طريقة أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النظار، فإنَّ لكلٍّ منهم مغزى قصده وسلكه، وطريقاً أعرض عنه وتركه، وفي كل خير)، جمع فيه (١٤٧١) حديثاً، رَتَّبها على أبواب الفقه وعزا الأحاديث إلى مخرجيها.

طُبع بتعليق الأستاذ محمد سعيد مولوي في مجلد وسط، عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م.

٢٢ ـ الإلمام بأحاديث الأحكام: لابن دقيق العيد أيضاً.

وهو كتابٌ صغيرٌ مختصرٌ من «الإمام»، بيَّن المؤلِّفُ شرطه فيه فقال في مقدمته: «وشرطي فيه أن لا أورد إلا حديثَ مَن وَثَّقه إمامٌ من مُزَكِّي رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النظار، فإن لكلٍّ منهم مغزى قصده وسلكه، وطريقاً أعرض عنه وتركه، وفي كلٍّ خيرٌ».

وهو مطبوع عدة طبعات.

---

(١) كشف الظنون: (١/١٥٨).

٢٣ ـ **الإعلام بأحاديث الأحكام**: لشيخ الإسلام، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (المتوفى سنة ٧٣٣ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، وهو مطبوعٌ.

٢٤ ـ **الاهتمام بتلخيص الإلمام**: للحافظ قطب الدين أبي علي، عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي (المتوفى سنة ٧٣٥ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، اختصره من كتاب «الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد، فحَرَّره، قاله ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٢/٣٩٨) والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص: ٥٢٣).

والكتاب مطبوعٌ في مجلَّدٍ.

٢٥ ـ **المصباح**: للإمام شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم الحَمَوي، المعروف بابن البارزي (المتوفى سنة ٧٣٨ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ في أحاديث الأحكام، في الحِسَان والصِّحاح، اختصره من «المصابيح»، وجعله على مسائل التنبيه، تيسيراً على الطلاب.

وهو مخطوطٌ، ومنه نسخة خطية في دار الكتب المصرية في (٧٩) ورقة.

٢٦ ـ **المطلع على جملة من الأحاديث النبوية على تبويب المقنع**: للإمام الفقيه زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمود بن عبيدان (المتوفى سنة ٧٣٤ هـ).

وهو كتابٌ مختصر ذكره الذهبي في «المعجم المختص بالمحدِّثين» وغيره، وهو مخطوطٌ، يُوجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية في (١٤٠) ورقة.

٢٧ ـ **الإحكام لأحاديث الإلمام**: للأمير العلامة علاء الدين علي بن بَلْبَان الفارسي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ من كتاب «الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد، منه نسخة خطية في التكية الإخلاصية في حلب.

٢٨ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: للعلامة الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزَّيلعي الْحَنَفِي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

خَرَّج فيه أحاديثَ كتاب «الهداية» في الفقه الْحَنَفِي، وهو كتابٌ جليلٌ، مطبوعٌ في أربع مجلّدات.

٢٩ ـ المحرَّر في أحاديث الأحكام: لابن عبد الهادي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد، الشهير بابن قُدامَة المَقْدسي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

قال حاجي خليفة: «لخَّصه من (الإلمام) لابن دقيق العيد»[١]. جمع فيه (١٣٠٧) حديثٍ في الأحكام، ورَتَّبها على الموضوعات، أولها كتابُ الطهارة وآخرها كتابُ الطِّبِّ، اختارها من أمّهات مصادر الحديث: مسند أحمد، والكتب الستة، ومن صحيحي ابن خزيمة، وابن حِبّان، ومستدرك الحاكم، والسُّنن الكبرى للبيهقي، وموطأ مالك، ومصنَّف عبد الرزاق وابن أبي شيبة، ومسانيد أبي يعلى الموصلي والطَّيالسي وأبي عَوَانة وغيرها من المصنَّفات، ويعزو ما أخرجه إلى مصادره وإذا كان في الصحيحين أو أحدهما وفي غيرهما اكتفى بالصحيحين، وقلَّما يذكر معهما أو مع أحدهما غيرهما إلا إذا وجدت عِلَّةٌ أو نحوها. كما يذكر المصادرَ الأخرى حسب درجتها، حَرَّر فيه ألفاظَ الأحاديث، وذكر بعض من صَحَّح الأحاديثَ أو ضَعَّفها من الأئمة، وما وَرَد في بعض الرواة من جرحٍ أو تعديلٍ عن جهابذة علماء الجرح والتعديل.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الله بن محسن التركي في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م في مجلَّدٍ، ووزعت كمية من الكتاب على نفقة أحد المحسنين. وطُبع بتصحيح محمد بن أحمد بن علي الزيني المالكي، بمطابع مصطفى محمد في مكَّة المكَّرمة، عام ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ يوسف المرعشلي وآخرين بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٣٠ ـ الأحكام الكبرى: لابن عبد الهادي أيضاً.

وهو كتابٌ كبيرٌ مبسوطٌ، ذكره ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢/ ١١٨٢) فقال: «وقد بسطنا الكلامَ على الأحاديث الواردة في جمع التقديم في

---

(١) كشف الظنون: (١/ ١٥٨).

كتاب الأحكام الكبير، والله أعلم». وذكره ابنُ رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٣٧) فقال: (الأحكام الكبرى) المرتَّبة على أحكام الحافظ الضياء، كمل منها سبع مجلَّدات.

وهو مفقودٌ.

٣١ ـ **الأحكام الكبرى**: للإمام المفتي بهاء الدين محمد بن علي بن سعيد الأنصاري، ابن إمام المشهد (المتوفى سنة ٧٥٢ هـ).

قال الذهبيُّ في «المعجم المختص» (ص: ٢٤٥): «ألَّف أحكاماً كبيراً. وقال ابن رافع: «جمع مجلَّدات على التمييز للبارزي، وكتاباً في أحاديث الأحكام في أربع مجلَّدات، وناولني إيَّاه». وقال السَّخاوي في «ذيل دول الإسلام» (١/ ٦٤): «مصنَّفُ كتاب الأحكام في أربع مجلَّدات».

لا أعلم له وجوداً في مكتبات العالم.

٣٢ ـ **الدر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم**: للعلامة علاء الدين مُغْلَطَايْ بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، جمع فيه ما اتَّفق عليه الأئمةُ الستةُ من الأحاديث، وذكر في آخر كلِّ بابٍ فصلاً في الأحاديث الضعيفة الواردة فيه، وبَلَغ عددُ أحاديثه (٣٦١) حديثاً، وقد نَسَبه لمغلطاي وليُّ الدين العراقي في «ذيل العبر» (١/ ٧٣) في ترجَمة مغلطاي فقال: «وصنَّف شيئاً على (الروض الأنف) وأحكاماً جمع فيه ما اتَّفق عليه الستة» وقال ابن فهد في «لحظة الألحاظ» (ص: ١٣٨ ـ ١٣٩): «وله عِدَّة تآليفٍ مفيدةٍ في الحديث واللغة وغير ذلك منها كتاب في الأحكام مما اتفق عليه الأئمة الستة».

وقد طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوَّامة.

٣٣ ـ **إحكام الأحكام**: للإمام أبي أُمَامة محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي ابن النقاش (المتوفى سنة ٧٦٣ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، جعله تتميماً لـ: «عمدة الأحكام»، قال في مقدمته: «أما بعد، فقد جمعتُ مما يناسب العمدة من الأحكام الصادرة من بين شفتي سيد الأنام،

من غير ما ذكره الشيخُ فيها غالباً، ولم أذكر غير متن الحديث ومن خَرَّجه، مرتباً على أبواب العمدة.

وهو مطبوعٌ، لكنَّه قليلُ الفائدة. والله أعلم.

٣٤ ـ كفاية المستقنع لأدلة المقنع أو الانتصار في أحاديث الأحكام: للإمام الحافظ جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن محمد بن عبد الله المردوي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٧٦٩ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ جَيّدٌ نافعٌ، رَتَّبه المؤلِّفُ على أبواب كتاب «المقنع» لابن قدامة، واجتهد في تحريره، وذكر تصحيحَ الحديث وتضعيفَه والكلامَ على بعض رواته، قال ابن عبد الهادي في «ذيل طبقات الحنابلة» (ص ١٧٦ ـ ١٧٧): «صنف كتاب الانتصار في الحديث على أبواب المقنع، وهو كتابٌ جيِّدٌ نافعٌ. ونقل برهانُ الدين ابن مفلح في «المقصد الأرشد» (٣/ ١٤٧) عن ابن حجي قوله: «وجمع ـ يعني: المردوي ـ كتاباً في أحاديث الأحكام حسناً. ثم قال ابن مفلح: «وكتابه هذا سَمَّاه (الانتصار) وبَوَّبه على أبواب المقنع في الفقه، وهو محفوظنا».

يُوجَد منه نسخةٌ خطيةٌ في دار الكتب باسم «كفاية المستقنع لأدلة المقنع» وأخرى في المكتبة الأزهرية باسم «مختصر في أحاديث الأحكام» وأخرى في جاريت يهودا باسم «الانتصار في أحاديث الأحكام».

٣٥ ـ إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه: للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

وهو كتابٌ جَيِّدٌ، قال ابن قاضي شهبة: «وصنَّف ـ يعني: ابن كثير ـ في صغره الأحكام على أبواب التنبيه، ووَقَف عليه شيخه برهان الدين، وأعجبه».

وقال الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٢/ ٦٠٦): «وأول شيءٍ خَرَّجه أحاديث التنبيه، ويقال: إنَّ شيخه ابن الفركاح كان يُعجبه ويُثني عليه».

وهو مطبوعٌ مبسوطٌ.

٣٦ ـ كتاب الأحكام الكبير: للحافظ ابن كثير أيضاً.

وهو كتابٌ كبيرٌ أحال عليه ابنُ كثير في كُتبه المطبوعة أكثر من مرَّةٍ، وقال

الحافظُ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧): «وشرع في عمل (الأحكام الكبرى) فبَيَّض كتابَ الطهارة فقط في مجلَّدين، ووقفتُ على الثالث من أول الصلاة إلى كيفية الركوع، ولم ير ما بعده».

قال الدكتور المرعشلي في حاشية «المجمع المؤسس» (٢/ ٦٠٦): يُوجَد منه مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣٧ ـ **البلغة في أحاديث الأحكام**: للإمام العلامة سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

وهو كُتَيِّبٌ صغيرٌ، قال عنه مؤلِّفُه: «في جزءٍ لطيفٍ». نقله عن السَّخاوي في «الضوء اللاَّمع» (٦/ ١٠١).

قال المؤلِّفُ في مقدمته: وبعد، فهذه بلغةٌ في أحاديث الأحكام، مما اتَّفق عليه الإمامان: البخاري ومسلم، مرتَّبة على أبواب المنهاج للعلامة محيي الدين النَّووي.

طُبع في دار البشائر بدمشق.

٣٨ ـ **تحفة المحتاج إلى أدلَّة المنهاج**: لابن الملقِّن أيضاً.

وهو كتابٌ مختصرٌ، رَتَّبه على أبواب «منهاج الطالبين» للإمام النووي، وشرطه فيه أن لا يذكر إلا حديثاً صحيحاً أو حسناً دُون الضعيف، وربما ذكر حديثاً ضعيفاً لكنه يُنبِّه عليه.

وهو مطبوعٌ في مجلَّدين بتحقيق الأستاذ عبد الله اللِّحْيَاني.

٣٩ ـ **خلاصة الإبريز للنبيه طالب أدلة التنبيه**: لابن الملقِّن أيضاً.

ذكره ابنُ المُلَقِّن في إجازته التي كَتَبها بمكَّة فقال: «الخلاصة على أبواب التنبيه في الحديث في مجلَّدٍ. ذكر ذلك السَّخاوي في «الضوء اللامع»»؛ وهو كتابٌ جيِّدٌ، ألَّفه بعد «تحفة المحتاج» وشرطه فيه أيضاً أن لا يذكر إلا حديثاً صحيحاً أوحسناً دون الضعيف، وربما ذكر حديثاً ضعيفاً ونبَّه على ضعفه.

٤٠ ـ **تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد**: للحافظ زين الدين، أبي الفضل، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

رتَّبه المؤلف على أبواب الفقه، وأتى في آخره بجملةٍ من الأدب والاستئذان وغير ذلك، يقول في مقدمته: «فقد أردتُ أن أجمع لابني أبي زُرْعَة، مختصراً في أحاديث الأحكام، يكون متصلَ الأسانيد بالأئمة الأعلام، فإنه يقبح بطالب الحديث بل بطالب العلم أن لا يحفظ بإسناده عِدَّةً من الأخبار، يستغني بها عن حمل الأسفار في الأسفار، وعن مراجعة الأصول عند المذاكرة والاستحضار، ويتخلَّص به من الحرج في الجزم بنقل ما ليست له به روايةٌ، فإنه غيرُ سائغٍ بإجماع أهل الدراية، ولمّا رأيتُ صعوبةَ حفظ الأسانيد في هذه الأعصار لطولها، وكان قصر أسانيد المتقدِّمين وسيلةً لتسهيلها، رأيتُ أن أجمع أحاديثَ عديدةً في تراجم محصورةٍ، وتكون تلك التراجم فيما عُدَّ من أصحِّ الأسانيد مذكورة إما مُطْلَقاً على قول من عَمَّمه، أومقيَّداً بصحابي تلك الترجمة...».

ثم ذكر المؤلِّفُ منهجَه في إيراد لفظ الحديث، فقال: «ولفظُ الحديث الذي أُورده في هذا المختصر، هو لمن ذكر الإسناد من (الموطأ) و(مسند أحمد)، فإن كان الحديثُ في الصحيحين لم أعزه لأحدٍ؛ وكان ذلك علامةَ كونه متفقاً عليه، وإن كان في أحدهما اقتصرتُ على عزوه إليه، وإن لم يكن في واحدٍ من الصحيحين عزوتُه إلى مَن خَرَّجه من أصحاب السُّنَن الأربعة وغيرهم ممّن التزم الصحةَ كابن حِبّان والحاكم...».

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٠): «ثم اختصره في نحو نصف حجمه، وشرح قطعةً صالحةً من الأصل في قريبٍ من مجلَّدٍ، ثم أكمله ولده شيخُه الحافظ أبو زُرْعَة».

طُبع هذا الكتاب في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في (١٥٨) صفحة.

وقد قام العراقيُّ بشرح هذا الكتاب وسمَّاه بـ: «طرح التثريب في شرح التقريب»، لكنه توفي قبل إتمامه فأكمل شرحَه ولدُه أبو زُرْعَة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العرافي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ). وهو مطبوعٌ بدمشق في أربعة مجلَّدات.

٤١ ـ مختصر تقريب الأسانيد: للعراقي أيضاً.

كما تقدَّم في كلام ابن فهد، ولعلَّ «التقريب» ومختصره هما: «الأحكام الكبرى»، و«الأحكام الصغرى»، اللذان ذكرهما الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨١٦).

٤٢ ـ **الأحكام على ترتيب سنن أبي داود**: للإمام الحافظ ولي الدين أبي زُرْعَة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦).

ذكره ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٨٨) وقال: «كتب فيها مجلَّداً».

وهٰذا الكتاب غير «شرحُ سُنن أبي داود» للولي العرافي، قال الحافظُ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٣/ ٤٤): «وشرع في «شرح السُّنن لأبي داود» فكتب نحو السُّدُس منه في سبع مجلَّدات في المسودة. وقال المُبارَكْفُوري في مقدِّمة «تحفة الأحوذي» (١/ ١٢٧) وهو يصف هذا الشرح: «وهو شرحٌ مبسوطٌ، لم يُؤَلَّف مثله، كتب منه من أوله إلى سُجود السَّهو في سبع مجلَّدات، وكتب مجلَّداً فيه الصيام والحج والجهاد، ولو كمل؛ جاء في أكثر من أربعين مجلَّداً».

٤٣ ـ **بُلوغ المرام من أحاديث الأحكام**: للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

يقول الكَتَّاني: «وبلوغ المرام كتابٌ جمع فيه الحافظُ ابن حجر الأحاديثَ التي استنبط الفقهاءُ منها الأحكام الفقهية مبيِّناً عقب كلٍّ منها من أخرجه من أئمة الحديث كالبخاري، ومسلم، ومالك، وأبي داود، وغيرهم، موضِّحاً درجةَ الحديث من صحةٍ أو حُسْنٍ أو ضَعْفٍ، مرتِّباً له على أبواب الفقه، وضَمَّ إلى ذلك في آخر الكتاب قسماً مُهِمّاً في الآداب والأخلاق والذكر والدعاء»[1]. وبهذا صار الكتابُ محرّراً ـ كما وَصَفه الحافظُ نفسه ـ «تحريراً بالغاً، ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً». فاحفظ هذه الأحاديث عن ظهر قلب، لتصير نابغاً، ويساعدك حفظُها على استحضار المعلومات، وأن تكون في السنة متفقهاً، ولاتِّباعها عاملاً.

طُبع أولاً بتصحيح الشيخ محمد حامد الفقي، في المكتبة التجارية الكبرىٰ بالقاهرة، عام ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٩ م، يقول الكَتَّاني: «فجاء محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصَّنْعاني (المتوفى سنة ١١٨٢ هـ)، وشرح ذلك الكتابَ فَبيَّن لغته

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣٥.

وسبب الضعف فيما ضعَّفه الحافظ ابن حجر أو أنكره أو وَهَّمَهُ أوأَعَلَّهُ . . . إلخ. وذكر ما يَدُلُّ عليه الحديث من الأحكام الفقهية ومن قال بها من كبار المجتهدين صحابة وتابعين وأئمة المذاهب رضوان الله عليهم أجمعين، ومن خالفها مبيِّناً نوع المخالفة ودليلها»[1]، وسَمَّى شرحَه «سُبُل السَّلام شرح بلوغ المرام».

٤٤ ـ **الإعلام بأحاديث الأحكام**: للإمام زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري (المتوفى سنة ٩٢٥ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، شرحه مؤلِّفه في كتابٍ سَمَّاه «فتح العلام لشرح الإعلام بأحاديث الأحكام».

وهو مطبوعٌ مع شرحه المذكور في مجلَّدٍ كبيرٍ.

٤٥ ـ **سُبل السلام مع شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام**: للإمام محمد بن إسماعيل ابن صلاح الأمير الكحلاني الصَّنعاني (المتوفى سنة ١١٨٢ هـ).

شرح فيه «بلوغَ المرام»، وقد اختصر هذا الشرحَ عن شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي (المتوفى سنة ١١١٩ هـ)، وهو كتابٌ جامعٌ يتناول مذاهبَ الفقهاء وخاصةً أهل البيت، كما يذكر مذاهبَ الأئمة الأربعة، ويَرُدُّ على بعض المسائل، إلا أنه كثيرُ الاجتزاء والاقتضاب، وكثيراً ما يَرُدُّ على مسائل لا تظهر أصولها للقارىء، كما أنه قد يستطرد أحياناً في ذكر بعض المسائل.

طُبع الكتاب عدة مرات في أربعة أجزاء إحدى هذه الطبعات سنة (١٣٥٧ هـ)، وهي خيرٌ مما طُبع بعد ذلك، ومع هذا فالكتابُ يحتاج إلى تحقيقٍ وتصحيحٍ وبيان حتى تتمَّ الفائدة منه. وقد تَمَّ طبعه بتحقيق وتخريج الدكتور محمد صبحي حسن حَلاَّق، وبلغت أحاديث الكتاب (١٤٨٢) حديثاً في ثمانية أجزاء، في دار ابن الجزوء، بالأحساء ـ جدة ـ الرياض، عام ١٤١٨ هـ. في أربع مجلَّدات.

٤٦ ـ **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار**: لقاضي قضاة اليمن الإمام محمد بن علي بن محمد الشَّوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ).

شرح الشوكاني في هذا الكتاب «كتاب المنتقى» لأبي البركات ابن تيمية، قال

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣٥.

في مقدمة كتابه: «وقد سلكتُ في هذا الشرح لطول المشروح مسلكَ الاختصار، وجرّدتُه عن كثيرٍ من التفريعات والمباحثات التي تفضي إلى الإكثار، ولا سِيّما في المقامات التي يَقِلُّ فيها الاختلاف... وأمّا في مواطن الجِدَال والخِصَام فقد أخذتُ فيها بنصيبٍ من إطالة ذيول الكلام... فدُونك... شرحاً يشرح الصدور، ويمشي على سُنن الدليل وإن خالف الجمهور... وقد نصرتُ ما أظنه الحقّ، بمقدار ما بلغت إليه الملكةُ، وقد اقتصرتُ فيما عدا هذه المقامات الموصوفات على بيان حال الحديث وتفسير غريبه، وما يُستفاد منه بكل الدلالات، وضممتُ إلى ذلك في غالب الحالات الإشارة إلى بقية الأحاديث الواردة في الباب، مما لم يذكر في الكتاب، لعلمي بأنَّ هذا من أعظم الفوائد التي يرغب في مثلها أربابُ الألباب من الطلاب، ولم أطول ذيلَ هـٰذا الشرح على طريق التنبيه، ولا سِيّما في المواطن التي هي مَظِنَّة تحريفٍ أو تصحيفٍ... وجعلتُ ما كان للمصنِّف من الكلام على فقه الأحاديث وما يستطرده من الأدلة في غضونه من جملة الشرح في الغالب ونسبت ذلك إليه، وتعقّبتُ ما ينبغي تعقبه عليه وتكلّمتُ على ما لا يحسن السكوت عليه...».

ويمتاز شرح الشوكاني رحمه الله تعالى بما يلي:

ـ تخريج الأحاديث وبيان طرق كل منها، واختلاف ألفاظه، وما قيل فيه من صحة أو ضعف، وسبب ضعفه، وأقوال أئمة هذا الشأن فيه، وإبداء رأيه في ذلك. وقد اعتمد في ذلك غالباً على كتابي: «فتح الباري في شرح صحيح البخاري» و«تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير»؛ للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

كشف معاني ألفاظ كل حديث، وأقوال علماء اللغة فيها، وبيان اشتقاقها إذا احتاج الأمر لذلك، مع إيضاح معناها الاصطلاحي الشرعي.

ـ استنباط أحكام الفقه من الأحاديث، وكيفية دلالتها عليها، وأقوال مذاهب علماء الأمصار فيها، مع بيان مذاهب علماء الصحابة والتابعين، ومن وافق منهم الحديث ومن خالفه، وحجة كل منهم، مع بيان أرجحية الحكم في ذلك دون تعصب ولا تعسف.

ـ استنباط القواعد الأصولية، وتطبيق الأحكام الجزئية الفرعية عليها، مع ذكر أقوال فحول علماء الأصول في ذلك.

ـ إعطاءُ المسائلِ حقَّها في كل بحث على طريقة الإنصاف وعدم التقيّد بمذهب.

لقد شاعَ هذا الكتابُ في حياة المؤلف، وقُرئَ عليه مراراً، وتناقلَه المشايخ الكبار وانتفع به العلماء، وقد نبَّه الجميعُ المؤلفَ على مواضعَ منه حتى تحرَّرَ، فأصبحَ أثيراً عنده، وكان يقول: إنه لم يرضَ عن شيءٍ من مؤلفاته سواه؛ لما هو عليه من التحرير البليغ.

وخلاصة القول: إنَّ هـٰذا الكتاب جمع دراساتٍ حديثيةً كاملةً لأحاديث الأحكام تناولت غريبَ الحديث وفقهَه ومذاهبَ العلماء، ولم يَخْلُ من أبحاثٍ أصوليةٍ، وأحكامٍ فرعيةٍ مستنبطةٍ من الأدلة الشرعية، وما يلحق بذلك، كما جمع جانباً من مذاهب الفقهاء الذين لم يُكتب لمذاهبهم التدوين والانتشار.

طُبع بتحقيق لفيفٍ من المحقِّقين الفضلاء في دار ابن كثير بدمشق، في خمس مجلَّدات، وله طبعاتٌ أخرى.

٤٧ ـ إحياء السُّنن أو (جامع الآثار): للمحدِّث الفقيه الشيخ أشرف علي التَّهَانَوِي (المتوفى سنة ١٣٦٢ هـ).

كان التهانويُّ ـ رحمه الله تعالى ـ يرى منذ زمان: أنَّ بعض الناس يُطيلون ألسنَتَهم في حقّ الإمام أبي حنيفة، رضي الله عنه، ويقولون: إنَّ مذهبه غير مؤيَّد بالحديث، وإنه يقدِّم القياسَ والرأي على الحديث الصحيح، إلى غير ذلك من الدعاوى التي لا حجةَ لها ولا دليلَ. وأدلة الإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ وإن كانت مبسوطةً في كثير من الكتب القديمة، غير أنها مبعثرةٌ في كتب مختلفة ورسائل شتّى، فأراد رحمه الله أن يجمعها في كتابٍ، وشرع في تأليف كتاب سَمَّاه (إحياء السنن) وجمع فيه أدلّة الإمام أبي حنيفة من الأحاديث الصحيحة في جميع الأبواب الفقهية، ولكن مسوَّدةَ هذا الكتاب العظيم قد ضاعت عن المؤلف قبل أن تُطبع، ثم بعد برهة من الزمان عاد الشيخ إلى تأليفه مرة أخرى، وغيَّر في منهجِه، وسمَّاه «جامع الآثار»، وجمع فيه أحاديثَ استنبط منها الحنفية مذهبهم، مع التنبيه الموجز على كيفية إسنادها، ووجه الاستدلال منها، ثم أضاف إليه تعلقياً باسم (تابع الآثار)، ذكر فيه توجيه الأحاديث التي ظاهرها التعارضُ مما ذُكر في «جامع الآثار».

وقد طُبع كلاهما في جزءٍ لطيفٍ في المطبع القاسمي بدِيُوْبَنْد، في عام ١٣١٥ هـ طبعاً حجرياً. ولكن كلا الكتابين كانا في غاية الاختصار، ولم يتجاوزا

أبواب الصَلاة، وكان يودّ رحمه الله أن يؤلِّف مثل ما ألّف من قبل، ويبسط فيه الكلام عن الأحاديث سنداً ومتناً، وروايةً ودرايةً، حتى استعدّ لإنجاز هذه المهمّة الشيخ أحمد حسن السنبهلي، ففوَّض إليه الشيخ خدمةَ هذا التأليف، فجمع في المتن أحاديث وآثاراً مع الكلام على إسنادها باختصار، وشرحها في التعليق متناً وإسناداً ببسط وتفصيل، وسمَّى المتن بالاسم السابق (إحياء السنن)، والتعليق باسم (التوضيح الحسن).

وكان الشيخُ ـ رحمه الله ـ ينظر في كلِّ ما يكتب السنبهليُّ، حرفاً حرفاً، ويغيِّر في مواضع منه، حيث يجد الحاجة إليه، حتى بلغ كتاب الحج.

وهاهي مقدمة الشيخ التهانوي ـرحمه الله ـ لكتاب (إحياء السنن) في طبعته الثانية:

«وبعد؛ فهذه جملةٌ من الأدلة على بعض الفروع من مذهب أقدم الأئمة الأربعة المشهورين المجتهدين في الدِّين، أبي حنيفة النعمان رضي الله عنهم وعن أتباعهم أجمعين، مسَّت الحاجة إليها في هذا الزمان، حيث أطال الطاعنون ألسنتهم فيه، فلم يبقَ للسكوتِ مساغٌ، وقد كنت سوَّدتُ قبل سنين بعض ذلك من جميع الأبواب الفقهية، وسمّيته (إحياء السنن)، لكنه قد ضاع عني، والحمد لله على كل حال، ثم بعد برهة من الزمان، عُدت إلى كتابة بعضه على منهج غير المنهج السابق، وسمَّيتُه (جامع الآثار)، وقد شاعَ بحمد الله تعالى، لكنه لم يتجاوز أبوابَ الصلاة، ولم يتيسَّر لي أسباب تكميله وتتميمه، إلى أن منَّ الله تعالى عليَّ الآن، ووفّقني للعود إليه بإشارة بعض الناس من المشتغلين لديّ بخدمة العلم، وشاركني في هذا الخطب، وأعانني عليه، بحيث يصبح أن يقال: إنه العامل وأنا المُعين، وغيّرت منهجه عن منهج الجامع إلى المنهج السابق لكونه سهلاً خالياً من التعب، مراعياً فيه ترتيب (الهداية) ولم أكتفِ في هذه النوبة بالمسائل الاختلافية المقصودة بالجمع، بل أضفت إليها بعض الفروع المتفق عليها، لفوائد مخصوصة.

ولما كان هذا مُشاكلاً لتسويد (إحياء السنن) رأيت أن أسمّيه بذلك الاسم القديم، ليكون ذلك إحياءً للدارس الرميم، والله الموفق لإتمام كل أمر عظيم وخطب جسيم، وعلَّقتُ عليه تعليقاً موضحاً لمعاني الأحاديث، وباحثاً عن أسانيدها، وسمّيته (التوضيح الحسن على إحياء السنن)».

٤٨ ـ إعلاء السنن: للمحدِّث الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهانَوِي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ).

هـٰذا الكتابُ بمثابة موسوعةٍ ضخمةٍ، والمكمّل لما بدأه الشيخُ التَّهَانَوِيّ ـ رحمه الله ـ باسم «إحياء السنن» ثم «جامع الآثار»، ولكن قدَّر الله تعالى أن يقوم بإنجاز هذه الفكرة، وإكمال هذا المشروع العلمي الكبير ابنُ أخت الشيخ وتلميذه المتخرّج في علوم الحديث لديه، والذي أكمله في ظلّ إشرافه ـ رحمه الله تعالى ـ واعتنى فيه بجمع أدلةِ أبواب الفقه بجمع أحاديث الأحكام في الأبواب من مصادر صعبة المنال، مع الكلام على كل حديث في ذيل كل صفحة، بما تقضي به صناعة الحديث، من تقويةٍ وتوهينٍ، وأخذٍ ورَدٍّ على اختلاف المذاهب.

اشتغل الشيخُ العثماني بهذه المهمّة الشَّاقَّة نحو عشرين سنة اشتغالاً، حتى أتم مهمّته بغاية من الإجادة.

يقول العلاَّمة الكوثري ـ رحمه الله تعالى ـ وهو يُثني عليه: «والحَقُّ يقال: إني دُهِشْتُ من هذا الجمع، وهذا الاستقصاء، ومن هذا الاستيفاء البالغ في الكلام على كلِّ حديثٍ، بما تقضي به الصناعةُ، متناً وسنداً، من غير أن يبدو عليه آثارُ التكلُّفِ في تأييد مذهبه، بل الإنصاف رائده عند الكلام على آراء أهل المذاهب، فاغتبطتُ به غايةَ الاغتباط، وهكذا تكون هِمَمُ الرجال، وجدُّ الأبطال».

ويقول الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تقريظه لكتاب (إعلاء السنن):

«فمن أهمِّ ما خُدمت به السنّةُ المُطهَّرة شرح أحاديث الأحكام، واستخراج ما فيها من فقهٍ وتعليمٍ، وأمرٍ ونهيٍ، وحلالٍ وحرامٍ. وقد تبارت هِمَمُ المحدِّثين الفقهاء من كلّ عصرٍ ومصرٍ في جمع تلك الأحاديث في صعيدٍ واحدٍ، لتكون مرجعاً سهلاً، قريبَ المنال لكل متفقِّهٍ ومستفيدٍ، ومن أفضل بل أفضل ما أُلِّف فيها في هذا القرن الرابع عشر، وأوسعه حجماً ـ من وجهة نظر السَّادة الحنفية ـ كتاب (إعلاء السُّنَن) تأليف شيخنا العلاَّمة المحدِّث الفقيه، الأصولي البارع، المتتبِّع الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانوي، رحمه الله، وكان سببُ تأليف هذا الكتاب النافع العظيم ما حَدَث من حوالي منتصف هذا القرن؛ إذ قامت في بعض بلاد الهند ـ قبل انقسام باكستان منها ـ نغمةٌ من بعض المسمّين أنفسهم (أهلَ الحديث) زعموا فيها: أنَّ

مذهب السادة الحنفية الذي هو مذهبُ جمهور المسلمين في تلك البلاد الواسعة العريضة يخالف الأحاديثَ النبويةَ في كثيرٍ من مسائله، كما زعموا أيضاً: أنَّ السادة الحنفية يقدِّمون القياسَ على الحديث الشريف، وكما أنكروا أيضاً تقليدَ الأئمة الأربعة المتبوعين، رضي الله عنهم، وأطالوا لسانَهم في جنب فقه الحنفية، وجنبِ فقيهِ المِلَّة الإمام أبي حنيفة بوجهٍ أخصّ، فتصدَّى لردِّ هذه المزاعم الزائفة فحول الفقهاء والعلماء في تلك الديار الهندية، وأبطلو هذه الدعاوى بالتآليف الحديثية الكثيرة المحقَّقة، وبيَّنوا فيها استنادَ السادة الحنفية في فِقههم ومذهبهم إلى الأحاديث الشريفة، وأنهم يقدِّمون الحديثَ الشريفَ حتى الحديثَ الضعيفَ على القياس، وأنَّ القياس بشروطه من الأدلة التي يجب العملُ بها، وأنَّ الحنفية لا ينقصون استدلالاً بالسنة وتمسُّكاً بها عن غيرهم من الأئمة، إن لم يكونوا أقوى من سِواهم تمسُّكاً بالحديث والأثر.

وقد استوفى العلاَّمةُ التَّهَانَوِيُّ في كتابه (إعلاء السنن) أدلةَ أبواب الفقه كلها من باب الطهارة إلى ختام الأبواب الفقهية بجهدٍ بارعٍ، وصناعةٍ حديثيةٍ فقهيةٍ دقيقةٍ، لفتت الأنظار إلى هذا الكتاب، حتى تخاطفته أَيدي العلماء من حين صدوره، وأصبح الحصولُ على نسخة منه من الأماني الكبار في نفوس العلماء الذين عرفوا هذا الكتاب عن كثبٍ أو سمعوا عنه»[1].

هذا وقد تُوِّج الكتابُ بمقدِّمتين علميتين، إحداهما حديثيةٌ[2]، والأخرى أصوليةٌ[3] فقهيةٌ، نظراً لما انطوى عليه الكتاب من الأحاديث الشريفة في المتن، والأحكام الفقهية المستخرجة منها في الشرح، فكان الكتابُ بهذا الاستيفاء والعناية

---

(١) من تقريظ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة لكتاب (إعلاء السنن).

(٢) ألّفها الشيخ ظفر العثماني نفسه، وقد طُبعت هذه المقدِّمةُ باسم «إنهاء السَّكَن لمن يطالع إعلاء السُّنَن» في الهند، ثم طُبعت بتحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غُدَّة ـ رحمه الله ـ باسم «قواعد في علوم الحديث» فجاءت تحفةً علميةً رائعةَ المنظر والمخبر، ولقيت أطيب القبول والاستحسان من كبار أولي العلم والعارفين بهذاالفَنّ، وطُبعت طبعاتٍ كثيرةً.

(٣) ألّفها الشيخُ حبيب أحمد الكيرانوي في ضوء ما أفاده الشيخُ أشرف على التَّهَانوي رحمه الله، وهي مقدِّمةٌ علميةٌ مفصَّلةٌ تتعلّق بالمسائل الأصولية والقواعد المُهِمَّة حول القياس، وقد طُبعت في دار الفكر العربي ـ بيروت.

في ذروة ما أُلِّف في موضوعه، وفعلاً طلع هذا المشروع العلمي الضخم الكبير على منصة الوجود، وقد تفضَّل الشيخ التهانوي ـ رحمه الله ـ مشكوراً بمراجعته كله حرفاً حرفاً، وزاد فيه أشياء، وحَذَف منه أشياء، حسب ما اقتضته الحاجةُ. أو دعت إليه الضرورةُ.

وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الشيخ محمد تقي العثماني، وقد قام ـ حفظه الله ـ بتحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه بما يستكمل غايته ومقاصده، ويتمِّم فرائده وفوائده في ذوقٍ علميٍّ رفيعٍ، وتنسيقٍ فنيٍّ طباعيٍّ بديعٍ، كما صدرت له الطبعةُ الأخرى عن دار الفكر ـ بيروت في ثلاثين جزءاً.

٤٩ ـ **المُوْجَز في أحاديث الأحكام**: (دراسات علميَّة لمختارات من الأحاديث في أبواب: النكاح والفرقة بين الزوجين، وما يلحق بها، وفي الجنايات والتعزير والحدود، والجهالة، والأطعمة والصيد والذبائح، والأضاحي والأيمان والنذور والقضاء، والشهادات والدعاوى والبينات): للدكتور محمد عجاج الخطيب.

صدر الجزء الأول منه وفق مقرَّرات السنة الأولى والثانية في حديث الأحكام في جامعة الأزهر ودمشق وكثير من الجامعات العريقة. وطُبع في دار القلم في دبي عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

* * *

٣ـ مصادر سبب وُرود الحديث

يُراد بها تلك الكتب التي اعتنى فيها مؤلِّفوها بذكر أسباب وُرود الحديث.

درجت كتبُ المصطلح على أنَّ في موضوع الأسباب مصنَّفاتٍ، بعضها مفقودٌ، منها: تصنيفُ أبي حفص العكبري (المتوفى سنة ٣٩٩ هـ)، وتصنيف أبي حامد بن قَتَادة الجُوباري. وذكر السُّيوطي عن الذهبي بعد ذكر هٰذا التصنيف: ولم يُسْبَقْ إلىٰ ذلك»[(١)].

ومن المصنَّفات المفقودة في بحث الأسباب، مما لم يُشِرْ إليه أحدٌ ممن كتب في الأسباب: مصنَّفٌ لعبد الرحمٰن بن نجم بن عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد الأنصاري الخَزْرَجي السَّعْدي ناصح الدين أبو الفرج بن أبي العلاء، المعروف بابن الحنبلي (المتوفى سنة ٦٣٤ هـ). وقد جاء في «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب قوله: «وللنَّاصح ـ رحمه الله تعالىٰ ـ تصانيفُ عِدَّةٌ، منها كتابُ «أسباب الحديث» في مجلّدات عِدة»[(٢)].

وقد أشار صاحبُ «مفتاح السَّعادة» إلىٰ وجود مصنَّفاتٍ في هٰذا العلم، لكنه لم يرَها.

وأمَّا المصنفات التي بين أيدينا في هٰذا النوع من أنواع علوم الحديث فهي أوّلاً ما كتبه الحافظُ سِراج الدين البُلْقِيني في كتابه: «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح» (والذي تتبَّع فيه مقدمةَ ابن الصلاح)، و«اللُّمع في أسباب الحديث» للحافظ

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٩٤)، و«محاسن الاصطلاح» (ص: ٦٧ ـ ٦٨).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة: (٢/ ١٩٩).

جلال الدين السيوطي، و«البيان والتعريف في أسباب وُرود الحديث الشريف» لابن حمزة الحسيني الدِّمَشْقي.

أعرِّف هـٰذه الكُتب فيما يلي:

١ ـ **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح**: لشيخ الإسلام سِراج الدين أبي الحفص، عمر بن رَسْلان بن نصير المصري البُلقيني (المتوفىٰ سنة ٨٠٥ هـ).

بَيَّن البلقينيُّ في هـٰذا الكتاب أهميةَ معرفة أسباب ورود الحديث، وأنّها تتساوى في تحقيق الأغراض العلمية مع معرفة أسباب نزول الآيات القرآنية الكريمة.

نظر البُلقيني إلىٰ ما كُتِبَ قبل ذلك، فوجد نفسَه أول من سيكتب في هـٰذا الموضوع، فله فضلُ السَّبق، ومعاناة المؤسِّس، وما سُبِقَ في ذلك إلا بشيءٍ يسيرٍ.

استطاع البُلقيني أن يُيَسِّرَ لنا تقسيم الأسباب ـ وِفْقَ ما وَرَد في الأحاديث ـ إلىٰ أسباب تذكر في الحديث نفسه، وهـٰذه لا تحتاج أكثر من حُسْن التدبُّر والتأملُّ للربط بين الحديث وسببه في الفهم والاستنباط، وأسباب لا تُذكر في الحديث نفسه، وإنما تأتي عن طُرُقٍ أخرىٰ، وخُرِّجت في مصنَّفاتٍ أخرىٰ، وهـٰذا القسم هو الذي يتطلَّب جهداً علمياً في تتبُّع هـٰذه الطُّرق، ويقتضي هـٰذا التتبُّعُ القراءةَ الواسعةَ الواعيةَ في كتب السنة، وحُسْن الربط بين المعاني في الرواية.

وقَدَّم لنا البلقيني نماذجَ لأسباب لا تتجاوَزُ معنى سؤال السائل والإجابة من النبي ﷺ، ومثل هـٰذه الأسبابِ في حاجةٍ إلىٰ مزيدٍ من التتبُّع، لمعرفة أحوال السؤال عند سؤاله، وطبيعة السؤال والبيئة التي قِيل فيها، وغير ذلك من الملابسات والقرائن التي تجعل للسؤال قيمةً في معنىٰ سبب الوُرود.

وقَدَّم لنا أسباباً في صورة قصةٍ للحديث، أو تفسيرِ حالةٍ كان من أجلها الحُكْمُ الواردُ في الحديث، أو بيانِ موقفٍ كان له أثرٌ في هـٰذا الحكم، أو ملابسات اقترنت بهـٰذا الحكم، أو خصوصية اقتضت هـٰذا الحكم، أو تفصيلات لا بُدَّ من معرفتها لإمضاء هـٰذا الحكم في الحديث.

ونبَّهَنَا إلىٰ قيمة هـٰذا التتبُّع في مقارنة الطُّرُقُ، وظهورِ العِلَل الخَفِيّة ـ أحياناً ـ عند هـٰذه المقارنة بين الأسانيد.

ووَجَّه الباحثين إلىٰ موارد هٰذه الأسباب في أبواب الشريعة حيث الأحكام، وفي القصص حيث المواقف والملابسات والظروف، وغيرها من الأبواب التي تطرق في تتبُّع هٰذه الأسباب.

وقَدَّم لنا بهٰذا التتبُّع المصحوب بالدراسة، كيف نجمع بين الروايات في الموضوع الواحد، وكيف نُزيل ما يكون من تعارُضٍ أو اختلافٍ بينها.

وقَدَّم في نماذجه، كيف تُعين الأسبابُ علىٰ معرفة الحكمة من التشريع، والناسخ والمنسوخ، وحُسْن الفهم للمعاني، ومواجهة التعنُّت من المخالفين في الدِّين، وتعدُّد وجهات النظر في فهم الروايات، وطبيعة الصحابة في السماحة وحُسن السمع والطاعة، والرجوع إلىٰ السنة وما قضىٰ به النبي ﷺ علىٰ الفور عند العلم بها[(١)].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، في دار الكتب المصرية بالقاهرة، عام ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م، في (١٠٥٣) صفحة. ومعه: «مقدمة ابن الصلاح».

٢ ـ أسباب وُرود الحديث، أو «اللُّمع في سبب الحديث»: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وهو أوّل كتابٍ يحفظه لنا القدرَ في هٰذا الموضوع؛ إذ ما سبقه من الكُتب لم نعرف عنهم شيئاً سِوىٰ أسمائهم علىٰ ما سبق تحريره.

يمتاز هٰذا الكتابُ عما أُلّف بعده في سهولة ترتيبه، و جودة عبارته، وخُلوّه من أيِّ حَشْوٍ أو تطويلٍ.

يقوم منهجُ السُّيوطي في هٰذا الكتاب علىٰ الأُسُس التالية:

هو يوردُ في كلِّ بابٍ من الأبواب المتقدِّمة عدداً من الأحاديث المتصلة به ذاكراً الحديثَ أوّلاً، ثم سببَه بعد ذلك. بأن يقول: حديثٌ. ثم يسوقه، وبعد الفراغ منه يقول: سبب، ثم يسوقه، وهكـذا.

---

(١) انظر: «أسباب ورود الحديث: تحليل وتأسيس» ص: ١١٢ ـ ١١٣.

ويُورد الحديثَ وسببَه بطريق التعليق، أي حذف الإسناد كلِّه والاختصار على الصحابي. هٰذا إذا كان الحديثُ من الكتب المشتهرة، أمَّا إذا كان الحديثُ أو سببُه من الكتب غير المشهورة كالمَشيْخَات والأمالي فإنه يذكر سندَ الحديث ليحيل القارئَ على السند.

ويذكر للحديثَ أحياناً أكثر من سببٍ، وحين يذكر السَّبَبَ يصدِّره بقوله: «سبب» بصيغة التنكير، إيذاناً بأنَّ الأمر ليس مقصوراً على هٰذا السبب بل يجوز أن يتعدَّاه إلى غيره.

ويعتمد في ذكر الحديث وسببه على كتب السنّة المعتمدة من الجوامع والمسانيد والمعاجم والأجزاء والمَشْيَخات ونحوها، وأيضاً بعض كتب التاريخ.

وفي ذكره للأحاديث التي اتَّخذها موضوعاً لبيان أسبابها يكتفي في الغالب بإيراد حديثٍ واحدٍ منها، وأحياناً يُورِد لها أكثرَ من حديثٍ من أكثر من طريقٍ ومرجعٍ.

وأمّا مثالب الكتاب فتنحصر في:

تصديره لباب الطهارة بحديث: «إنما الأعمال بالنيّات». وهو لا صلةَ له بها، وإن كان يمكن الدفاع عنه في ذلك بأنه ربما قصد أن يستفتح كتابه بما استفتح به البخاريُّ صحيحه، ليكون ذلك إعلاناً بسلامة النية وإخلاص الهدف.

إيثاره التعبير بكلمة: «بابُ كـذا» ثم تفريعه على ذلك بعض الأحاديث. إذكان الأنسب في هٰذا أن يقول: «كتاب كـذا» ثم يفرع عليه بعض الأبواب.

إهماله لبعض المباحث وعدم إيراد شيءٍ فيها كالزَّكاة، والحدود والجهاد، والعتق، ونحو ذلك، بل إهماله أحياناً للحديث مع ذكره لسببه كما في باب التشهد. وإن كان يمكن الدفاع عن ذلك بأن الشيخ قد اخترمته المنيةُ، كما قال تلميذهُ الداودي ـ قبل أن يكمله فوقع فيه هٰذا الخلَلُ.

إيراده لبعض الأحاديث تحت أبوابٍ لا علاقةَ له بها. وذلك مثل حديث أنس: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إنَّ الله قال إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر عوضته منهما الجنة ـ يريد عينيه ـ.

فقد ذكر هٰذا الحديثَ في باب الجنائز، وكان الأنسب ذكره في باب الأدب، أو الصَّبر، أو الرقاق، أو الطب.

علىٰ أية حال، فهٰذه المثالبُ شكليةٌ لا تنقص من قيمة الكتاب(١).

طُبع بتحقيق الأستاذ يحيىٰ إسماعيل أحمد، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٣٦٣) صفحة، وطبعته دار الوفاء بالمنصورة (مصر) عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٣ ـ البيان والتعريف في أسباب وُرود الحديث الشريف: للعلاَّمة إبراهيم بن محمد بن كمال الدين، المشهور بابن حمزة الدِّمشْقي (المتوفى سنة: ١١٢٠ هـ).

حرص المصنِّف بعد اطِّلاعٍ واسعٍ وعلمٍ وفيرٍ وانتقاءٍ دقيقٍ أن يأتي في هذا الكتاب بالأحاديث القولية التي وردت علىٰ سببٍ، ويذكرها فيه مرتّباً إيّاها ترتيباً أبجديّاً ليَسْهُل الوقوفُ عليها، وهو من أهمِّ الكُتب في هٰذا العِلم. والمُعَوَّلُ عليه في ذِكر أسباب وُرود الحديث، ولكن لم يكن بين يديْ ابن حمزة منهجٌ له ما يسوِّغه في الاعتبار بين غيره من المناهج المطروحة في تصنيف الأسباب، وإنما كان عملُه ـ من حيث عقدةُ بحثِه وداعيةُ جمعِه ـ تدويناً سارَ فيه مع ما أدَّاهُ إليه نظره واجتهد في تحصيله من الأسباب التي تتّجهُ بها معاني الأحاديث الواقعة عليها.

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة لكتاب ابن حمزة في الأسباب بما يلي:

إنَّ كثيراً من الأسباب التي عَقَدَ عليها ابنُ حمزة نظريته في الوُرود أسبابٌ عامّةٌ، لا مُسَوِّغَ للتخصيص بها، حتى تُفيد وصفَ السَّببية الذي يفتقر فهمَ الحديث إليه، كالأسئلة المباشرة التي هي في حاجةٍ إلىٰ مزيدٍ من التتبُّع، لمعرفة أحوال السَّائل عند سؤاله، وطبيعة السُّؤال، والبيئة التي قيل فيها، وغير ذلك من الملابسات والقرائن التي تجعل للسؤال قيمةً في معنىٰ سبب الوُرود.

إنَّ من الأسباب التي صَنَّفها ابنُ حمزة في بيانه ممّا لا سبيلَ إلىٰ تعميم قاعدة

---

(١) انظر: مقدمة الأستاذ يحيىٰ إسماعيل أحمد للكتاب.

الحُكم بها فيما عداه من الفروع، لعدم ظهور موجبات هٰذا التعميم فيما يراه ابنُ حمزة من الأسباب.

أشار ابنُ حمزة في خطبة كتابه إلىٰ سبب إيراد الحديث، وهو ما وَرَد عن الصَّحابة الذين حفظوا الأقوالَ والأفعالَ وحافظوا علىٰ الأطوار والأحوال، فيكون السَّبَبُ في الوُرُود عنهم مبيّناً لما لم يُعْلَمْ سببه عن النبي ﷺ.

وكان ابنُ حمزة قد عُنِيَ في منهجه بتخريج أحاديثه من المعاجم والمسانيد، والكُتب الستة، فكان تخريجُه ميزةً لكتابه، بحيث كان يَقِفُ علىٰ أكثر من سبب للحديث الواحد.

وقد حاول ابنُ حمزة استيعابَ جميع الأحاديث التي وردتْ علىٰ سببٍ، ولكن فاتَه منها عددٌ لا بأسَ به.

طُبع هذا الكتاب في مطبعة البهاء بحلب عام ١٣٢٩ هـ ـ ١٩١١ م في مجلَّدين. وفي دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في ثلاث مجلَّدات. وفي مكتبة مصر بالقاهرة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في ثلاث مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين عبد المجيد هاشم في دار الكتب الحديثة بالقاهرة عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م في ثلاث مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الأستاذ سيف الدين كاتب، في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م في مجلَّدين.

٤ ـ **أسباب ورود الحديث: ضوابط ومعالم:** للدكتور محمد عصري زين العابدين.

حصل به على درجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بإشراف الدكتور محمد أبي اللَّيث الخيرآبادي.

٥ ـ **علم أسباب ورود الحديث: وتطبيقاته عند المحدِّثين والأصوليين وجمع طائفة مما لم يُصَنَّف من أسباب الحديث:** للدكتور أسعد حلمي الأسعد.

يشمل هٰذا الكتابُ علىٰ بابين، عرَّف المؤلِّفُ في الباب الأوّل بعلم أسباب ورود الحديث، ومنزلته في تفسير النصوص الشرعية، وتطبيقاته عند المحدِّثين والأصوليِّين، وجمع في الباب الثاني ما ورد من الأحاديث على أسبابٍ خاصَّةٍ، ممّا لم

يَنُصّ عليه من صَنَّفوا في الأسباب: البُلقيني في «محاسن الاصطلاح»، والسُّيوطيِّ في «اللُّمع..»، وابن حمزة في «البيان والتعريف..»؛ وذلك حتى لا يتكررَّ جهدٌ سابقٌ، وأورد فيه الأحاديث التي لم يُنَصّ فيها علىٰ سببٍ مُشْتَهَرٍ عند المحدِّثين، وكان ذلك باستدلالٍ أدَّاه النظرُ في طرق هـٰذه الأحايث، وجَعَل ترتيبَ هـٰذه الأحاديث على أبواب العلم والفقه مراعياً ذكر الرواية محلَّ إيراد السَّبب.

طُبع في دار ابن حزم ببيروت عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م في (٥٤٥) صفحة.

* * *

٤ـ مصادر غريب الحديث

يُراد بها تلك الكتب التي اعتنى فيها مؤلِّفوها بذكر غريب الحديث، و(الغريب) عند المحدِّثين: عبارةٌ عمَّا وَقَع في مُتون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لِقلّة استعمالها[١]، أو لكونها مِن كلام العرب الضَّاربين في البَدَاوة، البعيدين عن المُدُن والأمصار[٢].

أوْرَدَ الإمامُ أبو سليمان الخَطَّابي في مقدِّمة كتابه «غريب الحديث» كلاماً نفيساً في معنىٰ الغريب والغرابة في الكلام، قال ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «الغريبُ من الكلام إنما هو الغامضُ البعيدُ من الفهم، كالغريب من الناس إنما هو البعيدُ عن الوطن، المنقطع عن الأهل، ومنه قولُك للرجل إذا نحَّيتَه وأقصيتَه: اغْرُبْ عَنّي، أي ابْعُدْ، ومن هـٰذا قولُهم: نوًى غَرْبَةٌ، أي بعيدةٌ، وشأوٌ مُغربٌ، وعَنْقاءُ مُغْرِبٌ، أي جائيةٌ مِن بعْدٍ، وكُلُّ هـٰذا مأخوذٌ بعضُه مِن بعض، وإنما يختلف في المصادر، فيقال: غَرَب الرجلُ يغرُب غَرْباً: إذا تنحَّى وذهب، وغَرُب غُرْبةً: إذا انقطع عن أهله، وغَرُبت الكلمةُ غَرابةً، وغربَت الشمسُ غُروباً.

ثم إنَّ الغريب من الكلام يُقال به علىٰ وجهين:

أحدُهما أن يُراد به بعيدُ المعنى غامضُه، لا يتناوله الفهمُ إلاّ عن بُعْدٍ ومعاناةِ فكر.

والوجه الآخر: أن يُراد به كلامُ من بَعُدَتْ به الدارُ، ونَأَى به المَحَلُّ مِن شواذِّ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمةُ من لغاتهم استغربْناها، وإنما هي كلامُ القوم

---

(١) انظر: «علوم الحديث» ص: ٢٤٥، و«التقريب والتيسير» ص: ٨٧.

(٢) انظر: «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث» ص: ٤٣١.

وبيانُهم، وعلىٰ هـٰذا ما جاء عن بعضهم، وقال له قائلٌ: أسألُك عن حرفٍ من الغريب، فقال: هو كلام القوم، إنما الغريبُ أنتَ وأمثالك من الدُّخلاء فيه».

الفرقُ بين «الحديث من الغريب» و«غريب الحديث»:

يجدر بنا هنا أن نفرِّق بين نوعين من العلوم التي تتناولهَا الكُتب في علوم الحديث:

أحدهما: «الغريب من الحديث» وهو: دراسةٌ متصلةٌ بالسَّند غالباً، وقد تتّصل بالمتن من حيث الزيادة، والاختلاف في الرِّواية، ويُعرِّفه علماءُ الحديث بأنه: ما ينفرد بروايته، أو روايةِ زيادةٍ فيه راوٍ واحد، في أيِّ موضعٍ وَقَع التفرُّد به من السَّنَد، سَواءٌ أكان ذلك الانفرادُ بالمتن أم بالسَّند.

ثانيهما: «غريب الحديث» وهو: تفسيرُ وتوضيحُ ما جاء في أحاديث رسول الله ﷺ، وأحاديث أصحابه وتابعيهم ـ رضي الله عنهم ـ من ألفاظٍ غريبةٍ وكلماتٍ مُشْكِلةٍ، والتعريف بمعانيها، وضبط بنيتها، والوقوف علىٰ تصريفها واشتقاقها، وتأليف حروفها[1].

إنَّ العلماء مُجْمِعون علىٰ أن أوَّلَ من ارتادَ الطريقَ وصَنَّف في غريب الحديث هو أبو عُبيدة مَعْمَر بن المُثَنّى التَّيْمي بالولاء (المتوفىٰ سنة ٢٠٩ هـ) إلّا ما ذهب إليه الإمامُ أبو عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ) فإنه ذكر أنَّ أوَّل من صَنَّف في الغريب النَّضْرُ بن شُميل (المتوفىٰ سنة ٢٠٣ هـ)، قال الحاكم ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في النوع الثاني والعشرين من علوم الحديث[2]: «هـٰذا النَّوعُ منه معرفة الألفاظ الغريبة في المتون، وهـٰذا علمٌ قد تكلَّم فيه جماعةٌ من أتباع التابعين، منهم مالكٌ والثوريُّ وشعبةٌ، فمن بعدهم، فأوَّلُ من صَنَّف الغريبَ في الإسلام النَّضْرُ بن شُمَيل، له فيه كتابٌ هو عندنا بلا سماعٍ».

ومهما يكن من أمر فإنَّ النَّضر بن شميل معاصرٌ لأبي عبيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى كما ترى، وفي ذلك الزمان صَنَّف في غريب الحديث أيضاً محمّدُ بن المستنير المعروف

---

(١) انظر مقدمة التحقيق لـ: «غريب الحديث» للهروي: ص: ٥١.

(٢) معرفة علوم الحديث: ص: ٨٨.

بقطرب (المتوفىٰ سنة ٢٠٦ هـ)، والأصمعيُّ عبد الملك بن قُرَيْب (المتوفىٰ سنة ٢١٦ هـ)، صَنَّف كتاباً يقع في ورقاتٍ معدودةٍ، وكذلك صَنَّف شمر بن حَمْدُوْيَه (المتوفىٰ سنة ٢٥٥ هـ)، وغيرُ هؤلاء من علماء ذلك القرن، ولكنَّ هٰذه الكتب علىٰ كثرة عددها إذا حُصِّلت كان مآلها كالكتاب الواحد.

فكانت تلك البدايةُ، وكان استواءُ هٰذا التصنيف ونُضْجُه علىٰ أبي عبيدٍ القاسم بن سَلاّم (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ) وابن قُتَيْبَة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) وإبراهيم الحَربي (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) مِن القرن الثالث، وأبو سليمان حَمْد بن محمد الخَطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ) من القرن الرابع. ولم يَبْقَ لِمَن جاءَ بَعْدَهم إلا الجمعُ والاختصارُ وضَمُّ الكتاب إلىٰ صِنْوه مِن الكُتُب، وإلاّ التنظيمُ والترتيبُ، والتقسيمُ والتبويبُ. وأشياءُ قليلةٌ فاتت السَّابقين وتداركها من بعدُ اللاّحقون.

وكان المُحدِّثون قبل هؤلاء يشرحون اللَّفظةَ واللفظتين، معرضين عمَّا سِواهما مِن ألفاظِ الحديث؛ إذْ لا حاجة للنَّاس ـ وقتئذ ـ بأكثرَ من هٰذا؛ لأنَّها لغتهم التي ينطقون، ولسانهم الَّتي يُحسِنون، وكلامهم الَّذي يفْهَمون، فما كانوا ليفسِّروا لمثل هؤلاء. ثُمَّ دارَ الزَّمنُ، وتَغَيّرتِ الأحوال. وتَبَدَّلتِ النَّاس، فكان مِن العلماء استجابة، ومن الطلاب رغبة، فتباروا في شرح حديث رسول الله ﷺ. وتنافسوا في ذلك.

وإليكَ أشهر ما أُلِّف في هذا الموضوع فيما يلي:

١ ـ **غريب الحديث**: لأبي عبيد القاسم بن سَلاَّم الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٢٢٤ هـ).

وهو أَوْسَعُ كتابٍ حتّى عصره. قال ابن الأثير: أفنىٰ فيه عمرَه، وقال: «إنّي جمعتُ كتابي هٰذا في أربعين سنة، وهو كان خُلاصة عمري»[(١)].

قال الخطَّابي: «ليس لواحدٍ من هٰذه الكتب التي ذكرناها ـ يعني قبل كتاب أبي عبيد ـ أن يكون شيءٌ منها علىٰ منهاج كتاب أبي عبيد في بيان اللفظ وصحّة المعنى وجَوْدة الاستنباط وكثرة الفقه.. مَكَث في تصنيف كتابه أربعين سنة يسأل العلماءَ عمّا أودعه من تفسير الحديث والأثر، والناس إذ ذاك متوافرون، والروضة أُنُفٌ،

(١) انظر: مقدمة «النهاية في غريب الحديث».

والحوض ملآن»[1]. كلّ هـٰذا والكتاب غير مرتّب بحسب الحروف ولا بحسب الموضوعات، ولا مستوعب لغريب الحديث كلّه.

فقد رَتَّب الهَرَوِيُّ هذا الكتاب علىٰ ترتيب الصحابة والتابعين، فابتدأ بأحاديث رسول الله ﷺ، وثنّاها بأحاديث صحابته فتابعيهم ـ رضي الله عنهم ـ بذكر أحاديث كلّ رجلٍ منهم علىٰ حِدَته، وخَتَم كتابه بصفحاتٍ لـ: «أحاديث لا يُعرف أصحابها».

وقامت طريقتُه علىٰ ذكر الحديث كاملاً، أو ما يقوم مقامَ كمالِه، يذكر سببه أو ما يُساعد علىٰ تحديد المعنىٰ ممّا يُحيط بالحديث، ثم يتبع الحديثَ سنده، وإذا كان له روايات أخرى ذكرها. ليبدأ بعد ذلك بالتفسير، بعد النَّصِّ علىٰ الموضع الذي يريد أن يكشف عنه غُموضَه، فيعرض للآراء المختلفة في تفسير اللَّفظ ناقلاً عن أئمة أهل اللغة.

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد عظيم الدين، في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م في أربع مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين محمد شرف، في الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريه في مصر، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في مجلّدين، ولم يكمل.

٢ ـ **غريب الحديث**: لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

ظَلَّ كتابُ أبي عبيد مرجعاً للناس في هـٰذا العلم إلىٰ عصر ابن قتيبة، الذي صَنَّف كتابه كالذيل علىٰ كتاب أبي عبيد ورَتَّبه علىٰ الموضوعات. قال ابن قتيبة في مقدمة كتابه: «وقد كنتُ زماناً أرىٰ أنّ كتاب أبي عبيد قد جمع تفسيرَ غريب الحديث، وأنّ الناظر فيه مستغنٍ به. ثم تعقّبتُ ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة فوجدتُ ما تركه نحواً ممّا ذكر أو أكثر منه، فتتبَّعتُ ما أغفل وفسَّرتُه علىٰ نحوٍ ممّا فسَّر.. وأرجو أن لا يكون بقي بعد هـٰذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحدٍ فيه مقال».

وقد جاء كتابُ ابن قتيبة مثل كتاب أبي عبيد أو أكبر منه.. ولم يُودِعه شيئاً من الأحاديث المُوْدَعة في كتاب أبي عبيد إلاّ ما دعت إليه حاجةٌ من زيادة شرحٍ وبيانٍ أو

---

(١) انظر: مقدمة «غريب الحديث» للخطابي.

استدراكٍ أو اعتراضٍ[1]. ويجدر التنبيهُ إلىٰ وجود بعض الأوهام في الكتابين السابقين. قال السَّخاوي: «أضاف إليه ـ أي: أضاف ابنُ قتيبة إلىٰ كتاب أبي عبيد ـ التنبيه علىٰ كثيرٍ من أوهامه، بل أفرد للاعتراض عليه كتاباً سمَّاه إصلاحَ الغلط. وقد انتصر لأبي عبيد أبو عبد الله محمّد بن نصر المَرْوَزي في جزءٍ لطيفٍ رَدَّ فيه علىٰ ابن قتيبة، لكن قال لنا شيخنا ـ أي: ابن حجر ـ عن شيخه المصنّف ـ أي: العراقي ـ: إنّ ابن قتيبة كان كثير الغلط»[2].

كما قلنا: إنَّ ابنُ قتيبة وَضَع هـٰذا الكتابَ استدراكاً لما فاتَ أبا عُبيد. إلاَّ أنَّ ابن قتيبة خالفَ أبا عبيد بأن افتتح كتابه بتفسيرِ بعض الألفاظ الفقهية الدائرة بين النَّاس، ثم تفسير ما وَرَد في الحديث من ذِكر القرآن وسُوره وأحزابه، والكُتب السَّماوية الأخرىٰ، وأعقب ذلك تفسيرَ ألفاظٍ وَرَدَتْ في القرآن والحديث، كالكافر والظالم والمنافق والفاسق والفاجر والمُلحِد، وخَتَم هـٰذا الافتتاحَ بتفسير أسماء بعض فِرَق الأهواء كالرَّافضة والخوارج والمرجئة والقَدريَّة.

وكان منهجُه في تفسير هـٰذه الألفاظ يقوم علىٰ ذكر اللفظ ثم تفسيره تفسيراً لُغَوِيّاً، يُبَيِّن فيها أصلَ الدَّلالة، وكيف انتقلت. فهو لا يذكر الحديثَ الذي جاء فيه هـٰذا اللَّفظُ إلاَّ إذاكان الأمرُ استشهاداً؛ لأن هـٰذه الألفاظ كانت تتكرَّر في الأحاديث كثيراً.

والكتاب مرتَّبُ على الموضوعات لا على حروف الهجاء.

طُبع بتحقيق الأستاذ رضا الحبيب السُّوَيسي في تونس عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م، وأعاد طبعَه في الدار التونسية للنشر عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م (والأصل رسالة الدكتوراة من جامعة باريس، قَدَّمها في عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م). وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله الجبوري، في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م في ثلاث مجلَّدات (والأصل رسالته الدكتوراة من كلية الآداب بجامعة بغداد، قدَّمها في عام ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م).

---

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (٦/١).

(٢) فتح المغيث: (٤٨/٣).

٣ ـ **غريب الحديث**: لإبراهيم بن إسحاق بن بشير بن عبد الله بن ديسم أبي إسحاق الحَربي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٢٨٥ هـ).

بدأ المصنِّف هٰذا الكتابَ مرتَّباً ترتيباً معقَّداً باستعانته بطريقتي الإسناد والتقاليب، وجَعَله علىٰ ترتيب الصحابة، يُسَمِّي الصحابيَّ صاحب المسند، ويُفرِد عقب ذلك باباً للفظة التي يريد تفسيرَها، ثم يذكر حديثاً لصاحب المسند، ثم ينتقل إلىٰ تفسير لفظة الباب أو ما كان من مشتقّاتها، وبعد أن يُقدِّم هٰذه الأحاديثَ متلوةً بسندها؛ ينتقل إلىٰ تفسير لفظة الباب التي وقعت في كلِّ حديثٍ منها، فيتناولها واحداً فآخر، حسب الترتيب الذي اتَّبعه في ذكرها، وذلك بانتزاع جملةٍ من الحديث فيها اللفظةُ المراد تفسيرها، ويُصدر ذلك بقوله: «وقوله..» ثم يبدأ بالتفسير.

أمَّا منهجُه في التفسير فتميّز بتتبُّعه الآراء المختلفة في تفسير اللفظة، ناقلاً عن أئمة اللغة من معاصريه وسابقيه ناقداً مرجِّحاً، وكذلك كان أخذُه عن أئمة الحديث؛ لأن تفسير الحديث بالحديث عنده مقدَّمٌ علىٰ تفسيره لُغَويّاً كطريقة المحدِّثين عامّةً، يقتصر غالباً علىٰ تفسير اللفظة المعقود لها الباب، ويبيِّن أحياناً المعنىٰ العامَّ المرادَ من الحديث، وقد يَجُرُّه هٰذا الكلام في الفقه، فيُفيض ويُكثِر من تتبّع الأدلّة، تفوق عنايته بالشواهد، فكثيراً ما يستشهد بآيات القرآن الكريم، ثم يأتي الحديثَ الذي لم يكن أقَلّ أهميةً عنده، فهو يُكثر منه ليقوِّي ما ذهب إليه، أمَّا الشعر وأمثال العرب وأقوالهم فيُكثر بها الاستشهادَ أيضاً.

حاوَلَ الحربيُّ أن ينهج في هٰذا الكتاب منهجَ سابقيه في التفسير، ولكن الذي تميَّز به هو الإكثارُ والإطالةُ في إشباع التفسير باتجاهاته المتعدِّدة، فملأت كتابه الاستطراداتُ اللُّغَوِيةُ والفقهيةُ والقرآنيةُ والحديثيةُ والتاريخيةُ والأدبيةُ، ومن هنا كان كتابُه كثيرَ الفوائد وجمّ المنافع، جعل الحربيَّ عَلَماً من أعلام اللغة، يتردَّد اسمُه في كتب تراجمها، مع أنَّه كان محدِّثاً وصناعتُه كانت الحديثَ.

وهو ناقصٌ، فقد طُبعت المجلَّدة الخامسة منه بتحقيق الأستاذ سليمان إبراهيم العايد، في مركز البحث العلمي بجامعة أُمّ القرى بمكّة المكّرمة، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في ثلاث مجلّدات، والأصلُ رسالة الدكتوراة من جامعة أمّ القرى.

٤ ـ **غريب الحديث**: لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخَطَّابي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

وَضع الخطَّابي هـٰذا الكتابَ استدراكاً لما فاتَ كتابي سابقَيْه، ورَتَّبه علىٰ النَّحو الذي اختاره أبو عبيدة وتابَعَه عليه ابنُ قتيبة، إلاّ أنه أضافَ في آخر كتابه جزءاً أصلَحَ فيه بعضَ أغلاط المحدِّثين فيما رَوَوْهُ.

أمّا منهجُه في التفسير فتظهر فيه العنايةُ بذكر بعض المشتقّات، و تقديم اللَّفظ في سياقاتٍ توضِّح معناه، كما تبرز عنايتُه بالمشترك اللّفظي، وقد يتوقَّف في كثيرٍ من المواضع لإبراز الفُروق بين المترادفات.

وقد بَرَزَ عنده الاهتمامُ الواضحُ بالتصحيف وتصحيحه إضافةً إلىٰ الاستعانة بالقضايا الصَّرفية في التفسير، كالقَلب والإبدال، والإدغام والإعلال. وهو يُكثر في هذا الكتاب الاستشهادَ بالآيات القرآنية والأحاديث، ويفسِّر الحديثَ بالحديث ليؤيِّد المعنىٰ الذي يوضِّحه بما ورَدَ فيه أحاديث، ويستشهد أيضاً بالأشعار وأمثال العرب وأقوالهم بلا إطالةٍ وتقصيرٍ.

وكتاب الخطّابي هـٰذا، والذي قبله لابن قُتَيْبَة كسابقهما غيرُ مرتّبين علىٰ حروف المعجم.

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ بثلاثة أجزاء، بتحقيق الأستاذ عبد الكريم إبراهيم الغَـرْبَـاوي، فـي مـركـز البحـث العلمـي فـي جـامعـة أمّ القـرى بمكـة المكـرّمـة، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٥ ـ **كتاب الغريبَيْن (غريبي القرآن والحديث)**: لأحمد بن محمد بن عبد الرحمٰن البَاشَاني، أبي عُبيد الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٤٠١ هـ).

افتتح الهَرَوِيُّ مرحلةً جديدةً في تصنيف غريب الحديث من خلال هـٰذا الكتاب، بما كان له من فضيلتي الجمع بين القرآن وغريب الحديث، وترتيبُه علىٰ حروف المعجم علىٰ وضعٍ لم يسبقه إليه سابقٌ.

يبدأ في كلّ مادَّةٍ بالآيات القرآنية، ثم يتبعها الأحاديثَ التي تأتي عقب تفسيره آيات المادة، ناقلاً عن أئمة اللُّغة والتفسير، ذاكراً القراءات ووُجوهها ومعانيها. أمّا الأحاديث فينسبها أحياناً بقوله مثلاً: «في حديث عبد الله» أو«في حديث الاستسقاء»

أو «منه قولُه عليه السَّلام»، أمّا الكثرة الغالبة فهي عدمُ التحديد، فيقول مثلاً: «وفي الحديث»، ثم يقتصر على ذكر الجزء المشتمل على الغريب من الحديث فيفسِّره، وقد تظهر في تفسيره بعضُ القضايا الصَّرفية، أو الألفاظ المترادفة أوالمشتركة، ولا سِيّما فيما ينقله من اللُّغويِّين، فيبيِّن اختلافَهم في وُجُوه التفسير من غير إطالةٍ. فقد ألزم الهَرَوِيُّ بالاختصار في الكتاب كلِّه.

انتشر كتابُ الهَرَوي هذا ونال الاستحسانَ، بسبب الدِّقَّة في الترتيب والتركيز والاقتضاب في التفسير، وصار هو العُمْدَةُ في غريب الحديث والآثار.

وقد طُبع من هذا الكتاب الجزءُ الأولُ بتحقيق الأستاذ محمود محمد الطناحي، في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م، في (٤٣٢) صفحة.

٦ ـ **تفسير غريب ما في الصحيحين**: لأبي نصر، محمد بن فَتُوح بن عبد الله الأزدي الميورقي (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ).

طُبع بتحقيق زُبَيْدَة محمد سعيد عبد العزيز، في مكتبة السُّنّة بالقاهرة، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في مجلَّدٍ. وحقَّقه عبد الله محمد عبد الرحمن، كرسالة ماجستير من كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٧ ـ **الفائق في غريب الحديث**: لمحمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبي القاسم، جار الله الزَّمَخْشَريّ (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ).

قال ابنُ الأثير فيه: «لقد صادَفَ هذا الاسمُ مسمَّى، وكشَفَ من غريب الحديث كلَّ معمَّى، ورتَّبه على وضع اختاره مقفًّى على حروف المعجم، ولكن في العثور على طلب الحديث منه كُلفةٌ ومشقّةٌ؛ لأنّه جمع في التقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعه أو أكثره أو أقلّه، ثمّ شَرَح ما فيه من غريبٍ فيجيء شَرْحُ كلِّ كلمةٍ غريبةٍ يشتمل عليها ذلك الحديثُ في حرفٍ واحدٍ من حروف المعجم، فترد الكلمةُ في غير حرفها، وإذا تطلَّبها الإنسانُ؛ تعب حتّى يجدها.

فكان كتابُ الهَرَوي أقرب متناولاً وأسهل مأخذاً؛ وإن كانت كلماته متفرِّقةً في حروفها، وكان النفعُ به أتمّ، والفائدة منه أعمّ»[1].

---

(١) النهاية في غريب الحديث: (١/ ٢).

جرىٰ الزَّمخشريُّ في التفسير علىٰ ذكر المعنى مباشرةً إذا لم يكن في الحديث إلاَّ كلمةٌ واحدةٌ غريبةٌ، أمّا إذا كان فيه أكثر مِن هـٰذا؛ فيبدأ فيه بلفظ المادة، يُفْرِده بالذكر ثم يفسِّره، ثم يُفرِد كلَّ كلمةٍ من تلك الكلمات بالذكر ويفسِّرها، فيذكر بعضَ المشتقّات أحياناً. والشواهدُ عنده قليلةٌ جداً، وقد يتوقَّف أثناء التفسير أحياناً ليُشير إلىٰ ما في الحديث من نكتةٍ بلاغيةٍ أو فائدةٍ فقهيةٍ، ولعلَّ أهمّ ما يتميّز هـٰذا الكتابُ عن الكُتب الأخرىٰ في الموضوع هو بإسهابه في قضايا النَّحو والصَّرف غريبها وواضحها، ممّا يقتضيه التفسيرُ أو يكون غريباً عنه لا حاجةَ إليه، فغالباً ما كان ينهي تفسيرَ ما في الحديث من غريبٍ بإعراب بعضِ ما فيه. فبهـٰذه الإضافة الجديدة تميَّز كتابُ الزَّمخشري، فهـٰذه السمة البارزة فيه.

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجَاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، في دار إحياء الكتب العربية بمصر، عام ١٣٦٤ هـ ـ ١٩٤٥ م، في ثلاث مجلَّداتٍ، ثم توالت له طبعاتٌ.

٨ ـ **مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار**: للقاضي عياض بن موسىٰ بن عياض بن عمر، أبي الفضل اليَحْصُبي البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٥٤٤ هـ).

اقتصر المصنِّفُ في هذا الكتاب علىٰ تفسير ألفاظ أُمَّات كتب الحديث الجامعة للصِّحاح (صحيحي البخاري ومسلم) وموطَّأ الإمام مالك. وحافظ فيه علىٰ الترتيب المعجمي للحروف الواقعة بين الهمزة والواو، ثم جعَل كلَّ حرفٍ من الحروف الباقية متلواً بالحرف الذي يُشابِهه في الصورة، ومضىٰ علىٰ هـٰذا الترتيب يفسِّر ألفاظَ كلّ مادةٍ من مواد كتابه، فالتزم بأن يتبع كلَّ مادة فصلاً يسمِّيه: «فصل الاختلاف والوَهْم» يُشير فيه إلىٰ ما اختلفت رواياتُه من أحاديث المادة، فإذا أنهىٰ البابَ أفرد إثرَه ثلاثة فصولٍ أحدها: لأسماء الأماكن والبُقَاع والمواضيع، وثانيها: للأنساب، وثالثها: للأسماء والكُنىٰ علىٰ غير ترتيبٍ للكلمات في هـٰذه الفصول، وقد أتبع كلَّ فصلٍ من هـٰذه الفصول ما وقع فيه من الاختلاف والوَهْم والتصحيف، فبيَّنه ونبَّه عليه وصحَّحه.

وقد نهج في علاج مواده أن يضع المادةَ بأصولها الثلاثة ضِمْن حاصرتين، ثم يذكر موضعَ الغريب الذي سيفسِّره مسبوقاً بـ: «وقوله...»، فإذا شرع في التفسير بدأ بضبط اللَّفظ بالعبارة ضبطاً لا تكاد تخلو منه مادةٌ، وقد يتعرّض بد ذلك لذكر بعض المشتقَّات، أمَّا الشواهد عنده فهي نادرةٌ جدّاً.

طُبع في المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث بالقاهرة، عام ١٣٩٧ هـ في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الأستاذ أحمد يكن البعلشمي في وزارة الأوقاف بالرباط، عام ١٤٠٢ هـ في (٥٤٨) صفحة.

٩ ـ **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**: لأبي موسىٰ، محمد بن أبي بكر الأصبهاني المَديني (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

صَنَّف أبو موسىٰ هذا الكتابَ استدراكاً علىٰ كتاب الهَرَوي، ورتَّبه علىٰ ترتيبه، وسلك فيه مسلكَه في التفسير، فلا أرىٰ حاجةً لبسط القول فيه من جديدٍ.

قال ابن الأثير: «فلمَّا كان زمنُ الحافظ أبي موسىٰ محمّد بن أبي بكر بن أبي عيسىٰ المديني الإصفهاني، وكان إماماً في عصره حافظاً متقناً تُشَدُّ إليه الرحال، وتناط به من الطلبة الآمالُ، قد صَنَّف كتاباً جمع فيه ما فات الهرويَّ من غريب القرآن والحديث يُناسِبه قدراً وفائدةً، ويُماثِله حجماً وعائدةً، وسلك في وضعه مسلكَه، وذهب فيه مذهبَه، ورَتَّبه كما رَتَّبه. ثمّ قال: واعلم: أنّه سيبقىٰ بعد كتابي أشياء لم تقع لي ولا وقفتُ عليها؛ لأنَّ كلام العرب لا ينحصر. ولقد صَدَقَ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فإنَّ الذي فاته من الغريب كثيرٌ»[1].

ولكن لا بُدَّ أن أُشير إلىٰ اختلافٍ بسيطٍ وقع فيه عن كتاب الهرويِّ؛ وهو الإحاطةُ والإكثارُ من سوقه الآراءَ المختلفةَ في تفسير اللَّفظ في بعض المواضع، كما عنده زيادةٌ في التعرُّض لبعض القضايا النَّحوية والصَّرفية مما يتطلّبه التفسيرُ.

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد الكريم الغَرْبَاوي في مركز البحث العلمي في جامعة أمّ القرى بمكَّة المكرّمة عام ١٩٨٦ م.

١٠ ـ **غريب الحديث**: للحافظ جمال الدين، أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي البغدادي، المعروف بابن الجَوْزي (لمتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

تكلَّم المؤلِّفُ في مقدِّمة هذا الكتاب عن نشأة غريب الحديث، وعن السبب الباعث لذلك، ثم ذكر الذين كتبوا في هـٰذا المضمار، وقد غَمَزَ بعضهم فيما جَمَع، ووقع هو فيما عابَ عليه غيره.

---

(١) النهاية في غريب الحديث: (١/ ٢).

وقد خلا هذا الكتاب من الشواهد الشِّعرية، والاشتقاقات والتصريفات اللُّغَوية، مقتصراً فيه على شرح الكلمة فقط، ورتَّبه على حروف المعجم، وقد نَبَّه على ذلك في المقدِّمة فقال: «وقد رتَّبتُه على حروف المعجم، وإنما آتي بالمقصود من شرح الكلمة من غير إيغالٍ في التصريف، والاشتقاق؛ إذ كتبُ اللغة أولى بذلك، وإنما اخترتُ هٰذا الاختصار تلطّفاً للحافظ. والله الموفّق».

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في مجلَّدين.

١١ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لأبي السَّعادات، المبارك بن محمّد، المعروف بابن الأثير الجَزَري (المتوفَّى سنة ٦٠٦ هـ).

وهي أحسَنُ كتب الغريب وأجمَعُها وأشهَرُها إلى الآن، وأكثرها تداوُلاً.

وقال ابنُ الأثير في مقدِّمة كتابه «النهاية»: «ولمّا وقفتُ على كتاب ـ أي: المديني ـ الذي جعله مكمّلاً لكتاب الهَرَوي ومتمِّماً.. فرأيتُ أن أجمع ما فيهما من غريب الحديث مجرَّداً من غريب القرآن، وأُضيف كلَّ كلمةٍ إلى أختها في بابها تسهيلاً لكُلفة الطلب.. فوجدتُهما ـ على كثرة ما أودع فيهما من غريب الحديث والأثر ـ قد فاتهما الكثيرُ الوافرُ.. فتتبّعتُها واستقريتُ ما حضرني منها، واستقصيتُ مطالعتها من المسانيد والمجاميع وكتب السُّنن والغرائب قديمها وحديثها، وكتب اللغة على اختلافها، فرأيتُ فيها من الكلمات الغريبة ممّا فات الكتابين كثيراً، فصدفتُ حينئذٍ عن الاقتصار على الجمع بين كتابيهما، وأضفتُ ما عثرتُ عليه، ووجدتُه من الغرائب إلى ما في كتابيهما في حروفها مع نظائرها وأمثالها.. وكم يكون قد فاتني من الكلمات الغريبة التي تشتمل عليها أحاديثُ رسول الله ﷺ وأصحابه وتابعيهم ـ رضي الله عنهم ـ جعلها الله سبحانه ذخيرةً لغيري يظهرها على يده ليذكر بها».

وقد ظهرت ثقافةُ ابن الأثير المتعدِّدة الجوانب في كتابه النهاية، فهو لم يقف عند حدود المادة اللُّغَوية في شرح غريب الحديث، بل ناقَشَ مسائلَ فقهيةً، وأثار قضايا صرفيّةً، وحاول التوفيقَ بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر، كلّ ذلك في إيجاز وافٍ بليغٍ.. ولم تندّ عنه إلاَّ أحاديثٌ يسيرةٌ ذكرها السُّيوطي في «الدُّرّ النثير تلخيص نهاية

ابن الأثير» وفي «التذييل والتذنيب على نهاية الغريب» الذي يقع في سبع ورقات فقط[1].

أمّا منهجُ ابن الأثير في التفسير فهو قريبٌ من منهج الهَرَوي وأبي موسىٰ في كتابيهما، إلاَّ أنَّ أهمّ ما تميّز به هو اختصارُ تفسيرهما، ولكن ثَمَّة مواطنُ خلافٍ أخرى، منها ما جرىٰ عليه من ذِكر عِدَّة أحاديث في المادَّة، فيها اللَّفظةُ الغريبةُ نفسها، ومعناها نفسُه، فيفسِّر الحديثَ الأوّلَ منها، ويقتصر علىٰ ذكر الأحاديث الأخرىٰ بعد ذلك دُون تعليقٍ، إلاَّ ما كان في بعضها من غموضٍ تركيبيٍّ يستدعي شرحاً إجمالياً، يختم كلَّ مادةٍ بعد أن ينتهي من الألفاظ الغريبة باسم الموضع الذي لفظُه لفظُ المادة، وله ذكر في الحديث.

والمشتقّات عند ابن الأثير قليلةٌ؛ لأن ترتيب الأحاديث في المادة الواحدة أغنى عن الإكثار منها، وبَلَغ عنده الحذفُ والاختصارُ مبلغَ الاقتصار في بعض المواد علىٰ ذكر اللَّفظ فقط ويذكر بعضَ مشتقاته، مثال ذلك: مادة (يقظ) قال فيها: وقد تكرَّر في الحديث ذكر اليقظة والاستيقاظ، وهو الانتباه من النوم ورجلٌ يَقِظٌ، ويَقُظٌ، ويقظان، إذا كان فيه معرفة، وفطنة»[2].

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ قديماً في طهران، عام ١٢٦٩ هـ ـ ١٨٥٢ م. وطُبع في المطبعة العثمانية بالقاهرة، عام ١٣١٨ هـ ـ ١٩٠٠ م، في أربع مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الأستاذ طاهر أحمد الزَّاوي، والأستاذ محمود محمد الطناحي، في مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م، في خمس مجلَّداتٍ.

١٢ ـ منال الطالب في شرح طوال الغرائب: لابن الأثير أيضاً:

قَسَّم ابنُ الأثير هـٰذا الكتابَ إلىٰ قسمين: الأول في أحاديث رسول الله ﷺ مما له فيه كلامٌ أو ذِكرٌ سِيْقَ الحديثُ له، أو بُنِي عليه. ومعظمُ أحاديث هذا القسم يدور علىٰ أحاديث الوُفود التي وفدت علىٰ رسول الله ﷺ وأحاديث المولد والمبعث، ودلائل النُّبوّة، وخصائصه ﷺ.

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق لـ: «النهاية».

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (٥/ ٢٩٩).

والقسم الثاني في آثار جماعةٍ من أصحابه وبعضِ التابعين لهم بإحسانٍ رضي الله عنهم أجمعين.

وصدَّر كتابَه بمقدِّمةٍ كاشفةٍ، أبَان فيها عن منهجه وسبيله في اختيار الأحاديث وشرحها.

جرىٰ ابن الأثير على أن يُورِد الحديثَ كاملاً، ثم يذكر في آخره مَن أخرجه من علماء الحديث والغريب، ويعقِّب بما قيل في الحديث جرحاً وتعديلاً، وقبولاً ورَدّاً.

علىٰ أنَّ ابن الأثير قد يشرح بعضَ الأحاديث، لا لغريب ألفاظها، بل لإشكال معناها، كما صَنَع في حديث معاوية بن أبي سفيان وحواره مع عبد الله بن الزبير، رضي الله عنهم، فإنه قال في آخر ذلك الحديث: «أخرجه القتيبي، وإنما ذكرناه مع قلّة غريبه لإشكال معناه».

ومما يتصل بالمعاني ما ذكرناه في حديث وائل بن حُجْر الحَضْرَمي، من اختلاف أبي حنيفة والشافعيّ، رضي الله عنهما، في مسألة الخِلاط في الزكاة.

ومنه أيضاً توفيقه بين الأحاديث التي قد تبدو متعارضةً، كما تراه في حديث صفة النبيِّ ﷺ، المرويّ عن هند بن أبي هالة، وعلي بن أبي طالب، رضي الله عنهما.

ابن الأثير مُقِلٌّ من الاستشهاد بالشعر، ترى ذلك في هذا الكتاب، كما تراه في كتابه «النهاية». مع أنَّ أبا عبيد وابن قتيبة والخطَّابي ـ وهم الرُّوَّاد الأوائل في علم الحديث ـ قد استكثروا في كتبهم من شواهد الشعر.

الفرق بين المنال والنهاية:

صَرَّح ابنُ الأثير في مقدمة (منال الطالب) بأنه أخذ في تصنيفه بعد كتابه (النهاية في غريب الحديث والأثر) الذي فَرَّق فيه الغريبَ على حروف الهجاء، وقد اقتضاه هذا أن ينتزع من الحديثِ الجزءَ المشتملَ علىٰ الغريب وحده، قال ـ رحمه الله ـ عن كتاب (النهاية): «فلا تكاد تجد فيه حديثاً تامّاً وإن قَلَّ كَلِمُه، ولا أثراً متسقاً وإن استقلَّ منتظمه». فهو كتابُ لغةٍ كما ترىٰ.

أمَّا كتابُ (المنال) فقد جَمَع فيه الأحاديثَ والآثارَ الطِّوالَ والأوساطَ بتمامها وأخذ في شرحها، فهو كتابُ حديثٍ ولغةٍ، وإن كانت الغايةُ التي تغيَّاها من وضع الكتاب لغويّةً.

ولما كانت (النهاية) بهذه المثابة فقد كثرت فيها المادةُ اللغويةُ وغزرت، ولم يتسع القول فيها لبسط الشرح وتعدُّد الروايات ومناقشتها، علىٰ نحو ما جاء في (منال الطالب).

فقد بسط ابنُ الأثير في (المنال) ما اختصره في (النهاية)[1].

طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م، في مجلَّدين.

١٣ ـ **المجرَّد للغة الحديث**: لعبد اللطيف بن يوسف، الشيخ موفَّق الدين البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ).

كان المصنِّفُ قد وَضَع كتاباً في غريب الحديث رتَّبه علىٰ حروف المعجم، واتّخذ فيه استيعابَ الغريب، وإيجاز التفسير، رَغَّب إليه بعضُهم أن يجرِّد كلماته اللُّغوية من أحاديثها ليعمل بها كتاباً أَشَدَّ وَجازةً من ذلك الكتاب، وعلىٰ ترتيبه فخرج كتابُه «المجرّد للغة الحديث». نهج فيه نهجَ الاختصار الشديد.

أمَّا ترتيبُ الكتاب فكان علىٰ حروف المعجم كما قلنا، وقد ترتَّبت مواضعُ الغريب من الكتاب بحسب موادها، فكانت تغلب عليها الألفاظُ التي جرَّدها من أحاديثها، وقد يسوق أحياناً جملةً من الحديث أو أكثر، ويشرع في التفسير بعد ذلك، فيستعين بواسطة: «أي» و«وهي»، و«وهو».

وهو مطبوعٌ.

١٤ ـ **الدُّرُّ النَّثير تلخيص نهاية ابن الأثير**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

اختصر فيه السّيوطيُّ كتابَ «النهاية» لابن الأثير، ناهجاً فيه نهجَ ابن الأثير في الترتيب والتفسير، فتركَّز اختصاره علىٰ حذف الأحاديث كلِّها إلَّا مواضع نجد فيها أجزاء من الحديث لضرورةٍ دَعَتْ الحاجةُ إليها، لا يتمُّ الوقوفُ علىٰ المعنىٰ إلَّا بها.

واكتفىٰ بهـٰذا الحذف، فلم يغيِّر شيئاً من «النهاية» إلَّا ما ندر من حذف بعض

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق للكتاب: ص: ٢٤ ـ ٣٥.

المشتقّات، أو بعض المواضع التي فصَّل فيها ابنُ الأثير بالتأصيل الدَّلالي، إضافةً إلىٰ اختصاره أحياناً ما فصَّله ابنُ الأثير في الشرح الإجمالي لبعض الأحاديث.

وهو مطبوعٌ.

١٥ ـ مجمع بحار الأنوار في غرائبِ التنزيل ولَطائفِ الأَخبار: للعلاَّمة محمد طاهر الصِّدِّيقي الفَتَّني الكُجْراتي (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ).

جَمَع فيه المؤلِّفُ كلَّ غريبِ الحديث وما أُلِّفَ فيه، فَجاءَ كالشرح للصِّحاح الستة، وهو كتابٌ متَّفقٌ علىٰ قبوله بَيْنَ أهل العلم منذ ظَهَرَ في الوجود.

ومن مَزَايا هٰذا الكتاب: أنَّ النَّاظر في غيره من الكُتب بعد وقوفه علىٰ المعنىٰ الوضعي رُبَّما عَنَّ له إشكالٌ في معنىٰ الحديث، فيحتاج إلىٰ الكشف عنه في شروح الكتب، وإنَّ هٰذا الكتاب يُغنِيه عن الرُّجوع إليها؛ لأن المؤلِّف يَسْرِد فيه ما ذكروه في الشروح.

ومنها: أنَّه ربما تكون الكلمةُ معلومةً مشهوراً معناها الوضعي فيُهمِلها أَصحابُ الغريب، لكن المؤلّف يُورِدها؛ لأنَّها أُطْلقت في الحديث بنوع من التَّأْويل فَيَنْقُل من المصادر الموثوق بها ما قالوا في تأويلها.

ومنها: أنَّ ابن الأثير أهْمَل ضبطَ الكلمةِ في الأَغلب، والمؤلِّفُ لا يَتْرُكه إلاَّ نادراً.

ومنها: أنَّ المؤَلِّف في بعضِ الأَحيان يُورِد الكلمةَ بهيئتِها التي وَرَدَتْ بها في الحديث تيسيراً علىٰ الطلبة أو اعتقاداً منه بأنَّ الكلمة وُضعت بهٰذه الهيئة ابتداءً ولم تُشْتَقَّ من أَيِّ كلمةٍ أُخرىٰ.

ومن مزَاياه: أَنَّ المؤلِّف يُضيف إلىٰ ما ذَكَره ابن الأثير في مادةٍ ما لم يذكره من مشتقَّات تلك المادة وتصريفاتِها ممَّا وَرَد في الحديث.

وكثيراً ما يزيد المؤلِّفُ علىٰ ابن الأثير في تفسير الكلمة.

وبالجُمْلة: إنَّه إلىٰ جانب كَوْنه أَجْمَعَ تأليفٍ في غريب الحديث فهو كتاب ممتع في شرح معاني الحديث وتفسير غامِضه.

يقول الأمير السيِّد صديق حسن خان القَنُّوْجي في وصف هـٰذا الكتاب: «وبالجملة: إنَّ هـٰذا الكتاب المُسْتَطَاب جامعٌ لغريبي القرآن والحديث، لا يحتاج واجدُه إلىٰ كتابٍ آخر في هـٰذا الفَنِّ، وكَأَنَّه شرحٌ للكتب الستة المشهورة بالصِّحاح»[1].

طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، في دائرة المعارف بحيدر آباد (الهند)، عام ١٩٦٨ م.

* * *

---

(١) إتحاف النبلاء: ص: ١٣٤.

٥ ـ مصادر إعراب الحديث

مما لا شكَّ فيه: أنَّ التمكُّنَ من علوم العربية كان أداةً لازمةً للمفسِّر، يستعين بها في فهم وتوجيه كثيرٍ من آيات القرآن الكريم، ومن ثمّ ظهر كثيرٌ من وجوه الإعراب متناثرة في كتب التفسير، ثم ما لبث هذا الإتجاه أن بدأ ينحو بعيداً عن التفسير لاشتغال كثيرٍ من علماء العربية به، وتعدَّدت مناحيهم واتجاهاتهم، فمنهم من قصر همَّه على المشكل من الآيات، كمَكِّيٍّ بن أبي طالب في كتابه: «مشكل إعراب القرآن»، وبعضهم أولى إهتمامه للغريب كما فعل ابنُ الأنباري في كتابه: «البيان في غريب إعراب القرآن»، ومنهم من اتَّجه إليه كله فأعربه كلَّه كصنيع أبي البقاء في كتابه الذائع الصيت: «التبيان في إعراب القرآن».

وإذا كان القرآنُ قد لقي من أهل العربية اهتماماً عظيماً، فأفردوا له المؤلَّفات الطوال، فإنَّ الحديثَ النبوي قد لقي اهتماماً مماثلاً، وإن تأخَّر قليلاً، فقد عُني علماءُ الحديث وشُرَّاحُه في مؤلَّفاتهم بمناقشة وجوه الإعراب المحتملة للحديث المشكل، فما إن تَتَصَفَّح كتاباً من كتب شروح الحديث إلا وتجد فيه عرضاً مفصَّلاً لمختلف وجوه الإعراب دون تقيدٍ بمدرسة من مدارس النحو.

وتظهر هذه النزعةُ في كثيرٍ من تلك الكتب التي أولت اهتماماً بشرح الحديث، كشرح «المشارق» للشيخ أكمل الدين، وشرح «مسلم» للقُرطبي وشرح «المشكاة» للطِّيبي، وشرح «البخاري» للكَرْمَاني، و«فتح الباري» لابن حجر.

ثم أُفردت في إعراب الحديث كتباً. نذكر منها ما وَصَل إلينا فيما يلي:

١ ـ **إعراب الحديث النبوي**: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ (المتوفى سنة ٦١٦ هـ).

إنَّ علماء ا لحديث وشُرَّاحه، كثيراً ما عُنوا بإعرابه ومناقشة وُجوه الإعراب المحتملة في كلِّ موضوعٍ منهم يقتضيهم ذلك، فما من كتابٍ في شرح الحديث إلّا

تطلُّ علينا من خلال سطوره بعض المناقشات النحوية والاجتهادات في الإعراب، يكثر ذلك أو يَقِلُّ، ومع ذلك فإننا لا نكاد نجد كتاباً يفرغ لإعراب الحديث ومناقشة مسائله والتعريج على مشكلاته وحَلّها، غير كتاب أبي البقاء هذا، والذي خَصَّصه لإعراب الحديث.

والكتابُ في الحقيقة عبارةٌ عن أمالي أملاها أبو البقاء على طلبة الحديث، وهو لم يُقَسِّم هذا الكتابَ إلى بحوثٍ ثم يأتي بالمسائل التي تندرج تحت كل بحثٍ كما فَعَل ابنُ مالك في كتابه «شواهد التوضيح»، وإنما كان أحدُ تلاميذه يقرأ في «جامع المسانيد» لابن الجوزي، مَسْنَداً مَسْنَداً، حتى إذا مَرَّ بهم حديثٌ، أو عبارةٌ في حديثٍ، أو كلمةٌ تحتاج إلى فضل شرحٍ وتِبْيانٍ، وإلى بيان محلِّها من الإعراب؛ تكلَّم أبو البقاء وناقَشَ القضيةَ وطُلاَّبُه يُسَجِّلون عنه ذلك، فالكتابُ غايتُه الأساسية تعليميةٌ، وهو من مقدمته يَنُصّ على ذلك؛ إذْ إنه أملاه بناءً على رغبة بعض طلبة الحديث الذين رغبوا في صَوْن ألسنتهم من الزّلل واللَّحن في الحديث الشريف[1].

وقد اشتهر هذا الكتابُ في عصر مؤلِّفه، واستفاد منه علماءُ الحديث وطُلاّبُه، وذكره مترجمو أبي البقاء في كُتبهم، ووَصفوه بأنه كتابٌ لطيفٌ. وأمّا أسلوبُ الكتاب فهو واضحٌ، جليُّ المعاني، غزيرٌ بشواهد القرآن الكريم وتجنَّب فيه المؤلِّفُ الإطالة، وذكر الأوجه الإعرابية المختلفة للمسألة الواحدة دون ترجيح وجهٍ على وجهٍ.

وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد الإله نَبْهان في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

٢ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**: لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطَّائي النحوي (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في مكتبة دار العروبة بالقاهرة عام ١٣٧٦ هـ في (٢٥٦) صفحة

٣ ـ **عقود الزَّبَرْجَد على مسند الإمام أحمد**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

---

(١) انظر: «مقدمة المحقق للكتاب».

يقول المؤلِّف عن سبب تأليف الكتاب: «إنَّ ما دعاه إلى تأليف هذا الكتاب هو ندرةُ ما وَرَد في هذا الباب من التصانيف، وأنَّ ما وَرَد فيه من النزر القليل لا يروي الغليل، ولا يشفي العليل، ولذا فقد تطلَّع إلى [تأليف في إعراب الحديث مستوعب جامع شامل للفوائد البدائع شافٍ، كافل بالنقول والنصوصِ كافٍ]».

أمَّا عن سبب اختياره لمسند الإمام أحمد؛ فيقول: «إن لي على كلّ كتابٍ من الكتب المشهورة في الحديث تعليقة، وهي: الموطّأ، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة، والكتب السّتّة، ولم يبق إلا مسندُ أحمد، ولم يمنعني من الكتابة عليه إلا كبر حجمه جداً، وعدم تداوله بين الطلبة كتداول الكتب المذكورة».

والكتاب مرتَّبٌ على طريقة المسانيد، فهو يجمع الأحاديثَ التي يرويها كلُّ صحابيٍّ في مسندٍ خاصٍّ به، إلا أنَّ بعض الأحاديث التي وَرَدَتْ في الكتاب جاءت بأكثر من روايةٍ، ويعتذر السيوطيُّ عن ذلك فيقول: «واعلم أنَّ كثيراً من الأحاديث روتها الرواةُ بالمعنى، فزادوا فيها ونقصوا، ولحنوا وبدَّلوا الفصيح بغيره، ولهذا تجد الحديث الواحد يروى بألفاظٍ متعدِّدةٍ، منها ما يوافق الإعراب والفصيح، ومنها ما يخالف ذلك».

وتتجلَّى دِقَّةُ السُّيوطي وأمانته العلمية بوضوحٍ في كتابه، فهو ينسب كلَّ رأيٍ إلى صاحبه وكلَّ قولٍ إلى قائله إلا أنه لم ينهج طريقةً ثابتةً في ذكر مصادره، فهو أحياناً يذكر اسمَ العالم وكتابه، وأحياناً يذكر اسمَ الكتاب دُون ذكرِ اسم صاحبه مكتفياً بشهرة ذلك الكتاب في زمنه، وأحياناً يقول: «قال صاحب كذا»، ويذكر اسمَ الكتاب الذي اشتهر صاحبُه به، وأحياناً يذكر اسمَ العالم وكتابه، وأحياناً يذكر اسمَ العالم كاملاً، كما أنه لا يغفل ذكرَ الألقاب العلمية التي وصل أصحابها إلى مرتبتها، فيذكرها قبل أسمائهم قائلاً: قال الشيخ، أو قال القاضي، أو قال الأستاذ، أو قال شيخ الإسلام، وما إلى ذلك من ألقاب علمية كانت شائعةً في ذلك الزمان كلقب الحافظ، والنحوي . . . إلخ»[1].

(١) انظر: كتب إعراب الحديث النبوي. . . دراسة نحوية تحليلية ـ (رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الآداب) للأستاذ سلمان محمد سلمان القضاة ـ إشراف: د. يوسف عبد القادر خليف ـ قسم اللغة العربية كلية الآداب، جامعة القاهرة. (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م): الجزء الأول، ص: ١٧٩.

والكتابُ من أوفى كتب إعراب الحديث وأغزرها مادةً ويكفي للتدليل على غزارة مادة الكتاب وكثرة مصادره أن نذكر: أنَّ كتاب العكبري وابن مالك في إعراب الحديث اللذين أدخلهما السُّيوطي في ثنايا كتابه كاملين، قد ذابا في خضم كتابه الضخم[1]».

طُبع الكتاب بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الفتح تمّام وسمير حسين حَلَبي، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في جزأين.

* * *

(١) المصدر السابق: ١/ ١٩٧.

٦ـ مصادر مُختَلِفِ الحديثِ ومُشْكِله

«مختلف الحديث» هو ما تعارَضَ ظاهرُه مع القواعد، فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نصٍّ شرعيٍّ آخر[(١)].

وأمّا «مُشكل الحديث» فهو آثارٌ مرويّةٌ عن رسول الله ﷺ بأسانيدَ مقبولةٍ، وُجد فيها أشياء غابَ عن كثيرٍ من الناس علمُ معانيها، ودفع ما فيها من إحالاتٍ ظاهريةٍ[(٢)]».

ولما كان هـٰذا العلمُ مما تشتدّ الحاجةُ إليه، ويَكْثُر الغلط من حوله، وتنشر الشُّبْهَاتُ والمزاعمُ والحُجَجُ الداحضةُ من بين يديه ومن خلفه في القديم وفي الحديث؛ فقد انصرفت طوائفُ من العلماء قديماً إلىٰ دراسته، وسَبْر أغواره، وكَشْف أسرارِه، وأستارِه، فأعرض طائفةٌ منهم بالحديث عنه في مصنَّفاتهم ورسائلهم في علوم الحديث ومصطلحه.

ومن هؤلاء: أبو عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) في كتابه «معرفة علوم الحديث»، والخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) في «الكفاية في علم الرواية»، وإن لم يسمِّياه باسمه الاصطلاحي الذي عُرف فيما بعد ـ ثم جاء عهدُ أبي عمرو بن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)، فصنَّف لتلامذته مقدِّمتَه المعروفة في علوم الحديث، وعَرَض فيه (مُخْتَلِف الحديث) فجعله نوعاً من أنواع علوم الحديث التي أوردها في كتابه، وذكر فيه أطرافاً من قواعد هـٰذا العلم وجُمَلاً من ضوابطه.

وكذلك فعل الذين جاؤوا من بعد ابن الصلاح ممن أَلَّف في علوم الحديث

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٣٧.

(٢) انظر: «مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه»: للدكتور أسامة الخياط، ص: ١٣٦.

ومصطلحه، مثل صنيع الإمام أبي زكريا يحيىٰ بن شرف النَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ) في كتابه «التقريب والتيسير» الذي اختصره من كتاب «الإرشاد» المختصر من مقدِّمة علوم الحديث لابن الصلاح.

وصنيع الحافظ ابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ) في كتابه «اختصار علوم الحديث» والذي اختصر فيه أيضاً المقدِّمةَ المذكورة لابن الصلاح. وصنيع الحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) في رسالته: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».

وكذلك صَنَع كُلُّ من صَنَّف في علوم الحديث في عصر هؤلاء الأعلام ومن جاء بعدهم.

وكما تحدَّث العلماء في هٰذا العلم ضِمن ما كتبوه في مصنَّفاتهم في علوم الحديث، فكذلك أفردوا الحديثَ عنه مُفصَّلاً مستفيضاً في مصنَّفاتٍ مستقلّةٍ مختصةٍ به دون غيره من أنواع علوم الحديث.

فمِن المؤلِّفين في هٰذا العلم علىٰ سبيل الإفراد له: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) الذي كان أوَّلَ من صَنَّف في هٰذا العلم، وسَمَّى كتابه هٰذا: «اختلاف الحديث». ومن المؤلِّفين في هٰذا العلم أيضاً أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدِّيْنَوَري (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ)، فقد صَنَّف فيه كتابه: «تأويل مختلف الحديث». ومن المؤلِّفين في هٰذا العلم أيضاً: الإمام أبو جعفر الطَّحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) فقد ألَّف فيه كتابه: «مشكل الآثار».

وأسوق هنا تعريف هٰذه الكتب مع ذكر ميّزاتها ومناهج المؤلِّفين فيها:

١ ـ اختلاف الحديث: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إدريس الشَّافعي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ).

لم يَقصِد الإمامُ الشَّافعي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بتأليفه هٰذا الكتابَ إلىٰ استقصاء جميع المتعارض من حديث رسول الله ﷺ، بل كان مرادُه ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أن يذكر طَرفاً من الأخبار المتناقضة، وجُمَلاً من الآثار المتعارضة ـ ظاهراً ـ ليَدُلَّ بما يُورد من اعتراضٍ، وبما يذكر من جوابٍ علىٰ سبيل التوفيق بينها؛ فيجعل من ذلك منهجاً ومسلكاً يسلكه وينهجه كلُّ من ألفىٰ بين حديثين ـ أو أكثر ـ تعارُضاً وتضادّاً.

افتتح الشافعيُّ كتابَ «اختلاف الحديث» بأن قدَّم بين يديه مقدِّمةً ضافيةً مطوَّلةً

استغرقت ثلاثَ عشرة صحيفةً من مجموع صحائف الكتاب.

أمّا طريقة الشافعي في عرض القضايا التي يُورِدها؛ فإنها تستبين على الصفة التالية:

- استهلال القضية التي يقصد الحديث عنها بقوله: «باب..» ثم يذكر موضوعَ القضية أو عنوانَ المبحث الذي يريد الكلامَ عليه.

- إيرادُ الحديث بسنده الذي يرويه - في الغالب - الربيع بن سليمان عن الشافعي بسنده إلى منتهاه، ثم يعقِّب ذلك بذكر الأحاديث التي في معناه من طُرُقٍ أخرى.

- إيرادُ الحديث أو الأحاديث المخالفة للحديث الذي صَدَّر به الباب مروية - في الغالب - بالإسناد إلى منتهاها.

- حتى إذا انتهى من ذكر الأحاديث بأسانيدها وشواهدها - إنْ كان لها شواهدُ - شرع بعد ذلك في إماطة اللِّثام، وكشف النِّقاب عن معنى أو معاني الأحاديث المتخالفة الواردة في الباب، ليصل من ذلك إلى التأكيد على أنه ليس ثَمَّة تعارُضٌ بين الأحاديث في الواقع ونفس الأمر، وأنها كلُّها مُؤتلِفةٌ غيرُ مُختلِفةٍ، وأنَّ كلّ حديثٍ منها له موضعٌ إذا عُلِمَ اندفع التعارضُ، وارتفع التضادُّ. فإنْ كان الحديث منسوخاً؛ بَيَّن ذلك، وجهر به في صريح اللفظ وواضح المعنى.

- فإذا فرغ من هذا فربَّما عَقَد عَقِبَه فصلاً في: «الخلاف في..» أي: في موضوع الباب، وفي الرأي الذي رآه صواباً فيه.

وهو يفتتح هذا الفصلَ الذي يذكر فيه مخالفةَ من خالفه فيما ذهب إليه في دفع التعارض بقوله: «فخالفنا بعضُ أهل ناحيتنا فقال...» ثم يُورِد اعتراضَ من اعترض عليه.

وبقوله أحياناً: «فخالفنا بعضُ الناس فقال..» إلى أمثال ذلك من العبارات. وليس يُوجَد هذا الفصلُ عَقِبَ كلِّ بابٍ، وإنما يَرِدُ عقب بعضِ الأبواب دون بعض حسب الضرورة وما يقتضيه الأمرُ.

يمتاز كتابُ الشافعي هذا على ما سِواه من الكتب المصنَّفة في هذا الفَنّ بالمميزات التالية:

ـ إنه تصنيفٌ مستقلٌ ومختصٌ بنوع (مُختلِف الحديث)، فليس فيه قضايا من: (مشكل الحديث). ولا ريبَ أنَّ لهـٰذا الاستقلال في التصنيف أثرَه المستبينَ في دفع الاضطراب والتشويش والخلط عن ذِهْن القارئ وهو ـ بعد ـ يعصمه من الوُقوع في اللَّبس والخطأ في الفهم.

ـ إنَّ غالب ما أورد فيه من الحديث مسندٌ إلىٰ منتهاه.

وهـٰذا أمرٌ عظيمُ الخطر، جليلُ المنفعة؛ لأن ذِكْر رواة كلِّ حديثٍ يضع بين يدي الباحث وسيلةَ البحث عن درجاتهم وما قيل فيهم من توثيقٍ أو تضعيفٍ وما يستتبع ذلك من توفيقٍ أو ترجيحٍ.

وقد بلغ عددُ ما في هـٰذا الكتاب من الأحاديث المرفوعة إلىٰ رسول الله ﷺ نحواً من مئتين وثلاثة وخمسين حديثاً (٢٥٣) ضِمن ستة وستين باباً (٦٦).

ـ إنَّ الشافعي لا يغفل ـ في هـٰذا الكتاب ـ جانب نقد الأحاديث وتمحيص طُرُقها وشواهدها.

فتجده ـ في كثيرٍ من المواضع ـ يبيِّن علىٰ وجه الاختصار درجاتِ بعض الأحاديث، ويعرض بالحديث لثبوت ما ثبت منها وما لم يثبت، كما يتكلَّم عن الوُجوه التي يترجَّح بها بعضها علىٰ بعضٍ عند التعارض.

ـ لا يقتصر إيراد الأحاديث الخاصَّة ببابٍ من أبواب الكتاب علىٰ الحديثين المتضادّين فحسب، بل يتجاوَزُ ذلك إلىٰ ذِكر الأحاديث المتعلِّقة بالقضية التي يتناولها البابُ، وإلىٰ ذكر الشواهد للحديث أو الحديثين إنْ كان ثمَّة شواهد لهما.

ولا رَيْبَ: أنَّ مثل هـٰذا الصَّنيع يقدِّم للباحث خدمةً كبرىٰ ومعونةً عظمىٰ حيث إنه يجمع أمام ناظريه كُلَّ أو جُلَّ ما يتصل بالقضية من أخبار وآثار. مما يوسِّع دائرة الفهم والاستيعاب، ويعين علىٰ تخير أقوىٰ الأقوال، وأولاها بالقبول.

ـ كَتَب الشافعي هـٰذا الكتابَ بأسلوبٍ رصينٍ، قويٍّ، متينٍ، بالغِ العُمْقِ مما يجعل من بعض معانيه تنِدُّ عن الفهم، وتستغلق، فلا تدرك إلا بمزيد تأمُّلٍ وتدبُّرٍ.

غير أنَّ عبارات الكتاب لا تخلو من سِمات الفصاحة ومعالم البلاغة، ولا غرو فالشافعي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بليغٌ من بلغاء العرب، وإمامٌ من أئمة الفصاحة والبيان.

أمَّا طريقتُه في دفع التعارض فتسير وِفْقَ الترتيب التَّالي:

- البداءةُ بمحاولة الجمع بين الحديثَين أو الأحاديث المتخالفة ما أمكن ذلك؛ لأن في الجمع إعمالاً للأدلة دون تعطيلٍ بعضها أو كلِّها.

- النظرُ في النَّسخ لمعرفة الناسخ والمنسوخ. فإنْ ثَبَت النَّسخُ وقامت أدّلتُه؛ أخذ بالناسخ وترك المنسوخَ.

- المصيرُ إلىٰ الترجيح حين لا يُمكن الجمعُ، ولا يثبت النسخ، فيرجِّح أحدَ الحديثين لكونه أشبه بمعاني كتاب الله، أو معاني سُنَّة رسول الله ﷺ، أو أشبه بالقياس كما نَصَّ علىٰ ذلك في مقدِّمة الكتاب.

أمَّا ترتيب الكتاب فهو غيرُ مرتَّبٍ علىٰ ترتيب أبواب الفقه المعروفة.

فنجد أبواب: القراءة في الصَّلاة، والقراءة في التَّشَهُّد، والقراءة في الوِتْر، والقَصْر والإتمام في السَّفر، والفطر والصَّوم في السفر تَعْقِبُها - علىٰ هـٰذا الترتيب - أبواب: قتلُ الأسارىٰ والمفاداة عليهم والمن عليهم، والماء من الماء، والتيمم، وصلاة الإمام جالساً ومن خلفه قائماً، وصوم يوم عاشوراء... إلخ.

وتجد أبواب: بيع الطَّعام، المُصرَّاة، تعقبها - علىٰ هـٰذا الترتيب - أبوابُ الدعوىٰ والبينات، ومن ماتَ ولم يَحُجّ أو كان عليه نذرٌ، ومن أعتق شركاً له في عبدٍ، وقتل المؤمن بالكافر، وجرح العجماء جبار.

فالأبواب - علىٰ هـٰذا الترتيب غالباً - لاارتباطَ بينها ولا صلةَ من حيث الموضوع، وهـٰذا مما يستلزم إعادةَ ترتيب أبواب الكتاب علىٰ ترتيب أبواب الفقه، فإنَّ ذلك مما يذلِّل كثيراً سبيلَ الوقوف عليها، وييسر الانتفاع بها، وسرعة المراجعة والبحث في قضاياها[1].

٢ - تأويل مختلف الحديث في الرَّدِّ علىٰ أعداء الحديث، والجَمْع بين الأخبار التي ادَّعوا التَّناقُضَ والاختلافَ: لأبي محمَّد، عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدِّيْنَوَري (المتوفَّى سنة ٢٧٠ هـ).

(١) انظر: «مختلف الحديث» لدكتور أسامة الخياط، ص: ١٣٩.

افتتح ابنُ قتيبة هـٰذا الكتاب بمقدِّمةٍ مسهبةٍ مستفيضةٍ.

وبعد الفراغ من عرض القضية يعقب ذلك بسوق الجواب الذي يَدْرَأ به التعارضَ ويدفع به الاختلاف.

ويبتدئ الجوابَ نافياً أن يكون ثَمَّة تعارُضٌ وقع بين الحديثين أو الأحاديثِ، ثم يسوق الأدلةَ، ويُورد الشواهدَ، ويُقيم الحُجَجَ التي يبطل بها زعم مَن زعم أنَّ هناك تناقضاً بين الأحاديث المذكورة في القضية.

أمَّا مميزات الكتاب فهي كما يلي:

ـ إنَّ ابن قتية يُورد الأحاديثَ التي اعترضَ عليها بالسَّند في بعض المواضع ـ وإن يكن ذلك في القليل منها، أو يوردها بغير إسنادٍ مُطْلَقاً.

وربما أورد الحديثَ بالسَّند لكن من غير طريقه هو، وإنما من الطَّريق التي اشتهر بها الحديثُ (أي بالسند الذي عرف به).

أمَّا من حيث بيان درجات الأحاديث وتبيين ما قِيل فيها تصحيحاً وتضعيفاً فليس في الكتاب منه إلا القليلُ.

وقد بَلَغ عددُ الأحاديث المختصَّة بنوع (مُختلِف الحديث) في هـٰذا الكتاب مئة وأحد عشر حديثاً ضِمْن ستة وأربعين قضية أو مبحث.

أمَّا ما بقي من القضايا وهو اثنتان وستون قضيةً اشتملت علىٰ اثنين وسبعين حديثاً فهو من نوع «مُشكِل الحديث».

ـ يُكثِر ابنُ قتيبة ـ في ثنايا أجوبته وُردُوده ـ أن يستشهد بالشِّعر مستأنساً به في الإفصاح عمَّا غمض من لفظٍ أو أشكل من معنىً.

ولقد يعلم الناظرُ: أنَّ مردَّ ذلك الباعث عليه هو ما يشبه أن يكون اختصاصاً من ابن قتيبة بهـٰذا الأدب شعراً ونثراً. فهو أحدُ أئمة الأدب العربي وأعلامه الكبار الذين شهدت لهم آثارُهم ومصنَّفاتُهم بعُلُوِّ كعبِهم وتألُّقِ نجمِهم في هـٰذا الميدان.

وقد بلغ عددُ الأبيات الشعرية المستشهد بها في ثنايا الكتاب (١١٢) بيتاً.

ـ جاءت عباراتُ الكتاب وفقرُه في حلَّةٍ بيانيةٍ تختلب الألبابُ وتمتع العقولُ، وتلك مزيةٌ ينفرد بها هـٰذا الكتابُ قلَّ أن يُوجَد نظيرُها في غيره.

أمَّا من حيث الترتيب فليس يخفىٰ علىٰ كلٍّ من يَنظر في هـٰذا الكتاب افتقاره التَّامّ إلىٰ ترتيبٍ مُعيَّنٍ وتسلسُلٍ محدَّدٍ.

فالقضايا الفقهية الواردة فيه غيرُ مرتَّبةٍ علىٰ ترتيب أبواب الفقه.

والمفاصلةُ أو التمايزُ بين قضايا (مُختلِف الحديث) و(قضايا مُشكِل) الحديث غيرُ موجودٍ مطلقاً؛ إذ إنَّ قضايا (مختلف الحديث) مختلطةٌ بقضايا (مُشكِل الحديث) ليس يفصل بينها غير عنوان كل قضيةٍ من النوعين، فلا يُوجَد قسمٌ خاصٌّ لكل من النوعين تندرج تحته القضايا.

ولقد يكون من نافلة القول: إنَّ الكتاب بحاجةٍ ماسَّةٍ إلىٰ إعادة ترتيبه علىٰ وضع يُيسِّر الانتفاعَ به، ويذلِّل الوقوفَ علىٰ مباحثه وقضاياه، مع المفاصلة بين قضايا النوعين المذكورين، دفعاً للخلط واللَّبس(١).

طُبع هذا الكتاب بتصحيح الشيخ محمود شكري الآلوسي في بغداد، وفي مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة عام ١٣٢٦ هـ ـ ١٩٠٨ م في (٤٦٤) صفحة. وطُبع بتحقيق سيد أحمد صقر في دار إحياء الكتب العربي بالقاهرة عام ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م في (٥٧٩) صفحة. وطُبع بتصحيح وضبط الأستاذ محمد زهري النَّجار، في الدار القومية للطباعة بالقاهرة عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م في (٣٨٧) صفحة، ثم صدرت لهذه الطبعة طبعات كثيرةٌ. وطُبع بتحقيق الأستاذ إسماعيل الخطيب الإسعردي في مكتبة المعارف بالطائف عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٢٦٠) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد القادر عطا في دار الكتب الإسلامية، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٣٠٠) صفحة.

٣ ـ **مُشْكِلُ الآثار**: للإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد بن سَلاَمة بن سَلمة الأزدي الطَّحاوي (المتوفىٰ سنة ٣٢١ هـ).

وهو من أجلِّ الكُتب وأحسنها في هٰذا الموضوع.

يستهلُّ الطحاويُّ في هذا الكتاب القضيةَ التي يريد التحدُّثَ عنها بقوله: «بابُ»، ثم يردف ذلك بذِكر موضوع الباب، والقضية التي يتناولها بالدراسة فيقول: «بيان ما أشكل علينا مما رُوي عنه ﷺ...» ويذكر موضوعَ الباب. وربما قال: «بيان مُشكل ما رُوي عنه عليه الصَّلاة والسَّلام».

---

(١) انظر: «مختلف الحديث» للدكتور أسامة الخياط، ص: ١٤٠.

ثم يُورِد حديثَ الباب بسنده. وإذا كان للحديث طُرُقٌ أخرىٰ استوعبها وأوردها كذلك، حتىٰ إذا انتهىٰ من ذلك؛ بَيَّن: أنَّ هناك من الآثار المروية ما يعارض حديثَ الباب ويخالفه، وهو يذكر ذلك علىٰ صفة الإخبار، وربما ذَكَره بصيغة سُؤالٍ لسائل بأن يقول: «فسأل سائلٌ هل يختلف هـٰذا الحديثُ والحديث الذي رويتموه. . .» ويذكر الحديثَ ويسوقه مسنداً أيضاً، ويُورِد شواهدَه ومتابعاتِهِ إنْ كان وُجد ثمة شيء منها.

فإذا فرغ من ذلك كلِّه؛ شرع في الجواب عن الاعتراض وبيَّن وجهَ التوفيق بين ما تعارض ظاهراً واتَّفقَ حقيقةً وواقعاً. كما أنه قد يُجيب عن الاعتراضات التي ربما ترد علىٰ ما ذكر من جواب.

أمَّا طريقته في دفع التعارض فهو: يبتدئ جوابَه بنفي التَّعارض والقول: إنه ليس ثمة تعارضٌ بين الحديثين كما يَظُنّ أولئك الطاعنون، ثم يحقِّق المعنىٰ الصحيح لكلا الحديثين، ويبيِّن المقصود بكل واحدٍ منهما، ومن خلال ذلك يزول الإشكالُ، ويندفع التعارض ويرتفع التضاد.

ويقع ـ أحياناً ـ: أنه في أثناء الحديث عن قضيةٍ من القضايا وعند الجواب عن دعوىٰ التعارض يذكر حديثاً للاستشهاد أو الاستئناس به، ثم يُحيل القارئ علىٰ المبحث أو الباب الذي يختص بدراسة ذلك الحديث وما يتعلَّق به، فيقول: «وسنذكر ذلك فيما بعد من كتابنا هـٰذا إن شاء الله».

أما مميّزات هذا الكتاب فهي كما يلي:

ـ جُلُّ ما في الكتاب من الأحاديث والآثار يُورِده بسنده إلىٰ منتهاه، وكذلك متابعات وشواهد هـٰذه الأحاديث تَرِد مسندةً إلىٰ منتهاها. ولا رَيْبَ: أنَّ هـٰذا مما يذلِّل طريقَ الوقوف علىٰ مراتب هـٰذه الأحاديث ودرجاتها من خلال دراسة أسانيدها والبحث عن أحوال رواتها.

ـ تمتاز موضوعاتُ الكتاب وقضاياه بالشُّمول والتَّنوُّع، فلا تقتصر علىٰ موضوعٍ أو موضوعاتٍ محدَّدةٍ، بل تشمل قضايا متعدِّدةً: في العقائد، والآداب، وفي الفرائض، والجِنايات، وفي البيوع، والنِّكاح، وفي الإيمان، والأخلاق، بل وفي أسباب النُّزول، والقراءات، ومُشْكِل القرآن. . إلخ.

- يُعنىٰ الطَّحاوي في هـٰذا الكتاب بَنَقْد الروايات وبيان أحوال الرُّواة توثيقاً وتضعيفاً.

ولا يتقصر الأمرُ علىٰ ذلك من بيان حال بعض الرُّواة، بل إنَّه يبيِّن ما في بعض الأسانيد من انقطاعٍ، وما في بعض الأحاديث من اختلافٍ علىٰ الرواة فيها، وكذلك يذكر أحياناً ما في بعض الآثار من قُوَّةٍ بما لها من متابعاتٍ وطُرُقٍ.

- أكثر ما يذكر الطحاويُّ من قضايا تتضمَّن حديثين متعارضين غير أنه ربما أورد - في بعض القضايا - ثلاثةَ أو أربعةَ أحاديث.

- الأحاديثُ التي يذكرها في باب من أبواب الكتاب قد تتعارَضُ مع أحاديث الباب الذي يليه فيذكر ذلك وينبِّه إليه، ويُجيب عن ذلك بما يدفع التَّعارض ويرفع التناقض.

- أوجُه التعارضِ بين الأحاديث في غالب ما يُورِده من القضايا بينةٌ ظاهرةٌ لا حاجةَ معها إلىٰ تأمُّلٍ وتفكُّرٍ للوصول إلىٰ فهم معانيها ومراميها.

- يُطيل المؤلِّف النَّفَسَ في بعض القضايا، ويُفيض في الحديث عنها بينما يُوجز في بعضها الآخر إيجازاً ظاهراً.

فنجد بعض القضايا تستغرق إحدىٰ عشرة صحيفةً تامةً مثل قضية «مُشكِل ما رُوي عن رسول الله ﷺ في مِقدار صدقة الفِطر، وممّا سِواه».

وتجد بعضَ القضايا لا يزيد الحديثُ فيها عن أسطرٍ معدوداتٍ، مثل ما جاء في مُشكِل ما روي عن رسول الله ﷺ في الذي أمر بجلده في قبره مئةً فلم يَزَلْ يسأل ويدعو حتى ردّ إلىٰ جلدةٍ واحدةٍ.

وأمَّا ترتيبُ الكتاب فهو يفتقر إلىٰ ترتيب أبوابه. فموضوعاته أو أبوابه جميعاً متفرِّقةٌ مبثوثةٌ في الكتاب دُون أيِّ رابطٍ يربط هـٰذه الموضوعات والأبواب سِوىٰ أنها جميعاً من مشكل الآثار.

طُبع الكتاب في مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٣٣ هـ - ١٩١٥ م في أربع مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م في خمسة عشر مجلَّداً.

٤ ـ **مُشكِل الحديث وبيانه**: لأبي بكر، محمد بن الحسن، المعروف بابن فُورك (المتوفى سنة ٤٠٦ هـ).

صَنَّفه ابن فورك فيما اشتهر من الأحاديث النبوية التي يُوهم ظاهرها التشبيه والتجسيم والتعارض، مما يتذرَّع به الملحدون للطعن في الدين، فبَيَّن المرادَ منها، وأبطل كثيراً من الإدِّعاءات والشُّبُهات مستدلاً بالحجج النقلية والعقلية.

يقول في مقدِّمة هذا الكتاب: «أمَّا بعد: فقد وفّقت أسعدكم الله بمطلوبكم، ووُفّقنا الإتمام بما ابتدأنا به ـ على تحرِّي النصح والصواب ـ إلى إملاء كتابٍ نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، مما يُوهِم ظاهرُه التشبيهَ، مما يتسلَّق به الملحدون على الطعن في الدين، وخَصّوا بتقبيح ذلك: الطائفة التي هي الظاهرة بالحقِّ[1] لساناً وبياناً، وقهراً وعُلُوّاً وإمكاناً، الطاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل وشوائب البِدَع والأهواء الفاسدة؛ وهي المعروفة بأنها أصحابُ الحديث، وهم فرقتان:

ـ فرقةٌ منها هي أهلُ النقل والرواية، الذين تشتدّ عنايتهم بنقل السُّنَن، وتتوفَّر دواعيهم على تحصيل طُرقها، وحصر أسانيدها، والتمييز بين صحيحها وسقيمها، فيغلب عليهم ذلك، ويعرفون به، وينسبون إليه.

ـ وفرقةٌ منهم يغلب عليهم تحقيقُ طُرُق النظر والمقاييس، والإنابة عن ترتيب الفروع على الأصول، ونفي شبه الملبسين عنها، وإيضاحُ وُجوه الحُجَجِ والبراهين على حقائقها.

فالفرقة الأولى للدِّين: كالخزنة للملك، والفرقة الأخرى كالبطارقة التي تَذُبُّ عن خزائن الملك، المعترض عليها والمتعرضين لها، وذكرتم: أنَّ أهل البدع من أصحاب الأهواء الفاسدة، العادلة له من مناهج الكتاب والسنة، نحو: الجَهْمِيّة، والمعتزلة، والخوارج، والرافضة، والجسمية. ومن ناصب هذه الفرقة بالعداوة، من سائر أهل الأهواء الباطلة تقصد دائماً تهجين هذه العصابة، بنقل أمثال هذه الأخبار،

(١) يشير بذلك إلى قولِ رسول الله ﷺ فيما أخرجه البخاري ومسلم عن المغيرة بن شعبة: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون».

وتروم بذلك التلبيس على الضعفاء، لتُوهمهم أنها تنقل ما لا يليق بالتوحيد، ولا يَصِحُّ في الدين، وتَظُنّ: أنَّ هذه الفرقة، احتملت ذلك لاعتقادها حقائق معاني هذه الألفاظ على حسب المعهود من أحوال الخلق، المعروف من صفاتهم، وجوارحهم، وأدواتهم، واشتغلت بذلك، وهي ذاهبةٌ عن معانيها، غافلةٌ عن المقاصد فيها، فرمتها بكفر التشبيه، وبفعلة أهل الإلحاد والتعطيل، جاهلةٌ أنها إنما نقلت ما وعت عن رسولها، وروت ما سمعت عن العدول، عن النبيِّ ﷺ، وقد اعتقدت أصول الدين، وحقائق التوحيد بدلائل العقول والسمع؛ فروت ذلك على موافقة أصولها، ومعاضدة ما شهدت البراهين بصحتها.

وإنما حَمَل هؤلاء المبتدعة على هذا التهجين والإنكار على هذه الطائفة بنقل ما نقل من ذلك، ما حمل الملحدة والمعطلة على إنكار كتاب الله تعالى، اعتراضاً منهم عليه بذكر بعض ما ذهبت عن معرفة معانيها وخفائها من آياته المتشابهة.

وذلك: أنَّ آي الكتاب قسمان:

فقسمٌ هو مُحْكَمٌ تأويله بتنزيله، يُفهم المراد منه بظاهره وذاته.

وقسمٌ لا يوقف على معناه إلا بالرد إلى المحكم، وانتزاع وجه تأويله[(١)] منه، فكذلك أخبارُ الرسول الله ﷺ، جاريةٌ هذا المجرى، ومنزلةٌ على هذا التنزيل فمنها الكلام البَين المستقل في بيانه بذاته، ومنها المفتقر في بيانه إلى غيره[(٢)]، وذلك على حسب عادة العرب في خطابها، وعرف أهل اللغة في بيانها؛ إذ لم يكن كلُّ خطابهم جلياً بيّناً مستغنياً عن بيان وتفسير، ولا كله خفياً مستحيلاً يحتاج إلى بيان وتفسير من غيره.

فإذا كانت دلائلُ الله تعالى على ما فطر عليها العقول منقسمة؛ فكذلك دلائل السمع منقسمة.

وكما لم يعترض ما خفي من دلائل العقل على ما تجلّى منها، حتى يسقط دلائل العقول رأساً، فكذلك ما خفي من دلائل السمع لا يعترض على ما تجلّى منها، وإنما

(١) يشير بهذا إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾.

(٢) الذي يحتاج إلى تأويل ليفهم المقصود منه والمراد به.

أراد الله عزَّ وجلَّ، أن يرفع الذين أوتوا العلم[1] بخصائص رفعه، ودرجات فيها يبيِّن حالهم بها، عمن لم ينعم عليه بمثلها[2]، فإذا كانت دلائل العقول صحيحةً، مع تفاوتها في الجلّي والخفيّ عند أكثر الملحدة. . . فكذلك دلائل الله عزَّ وجلَّ فيما دَلَّتْ عليه من الأحكام والأوصاف، ونعوت الخالق والخلق، وكذلك كون تنويع دلائل السمع ـ الذي هو السُّنَن ـ متنوِّعة، لا يبطلها جهلُ الجاهل بمعانيها.

وهذه المقدّمة تكشف لك عن جهالة المبتدعة في اعتراضهم أهل النقل عن أصحابنا في نقل هذه الأخبار: فتوضِّح لك أنَّ قول هذه المقالة يجرّ القائلَ به والقائل له إلى أبطال الكتاب بمثل ما أبطل به السنة.

وأنه متى زَعَم: أنَّ للآي المتشابهة التي وردت في الكتاب معنى وطرقاً من جهة اللغة تنزل عليها وتصحّح بها، من حيث لا يؤدِّي إلى شبهة ولا إلى تعطيل، فكذلك سبيل هذه الأخبار، والتطرُّق إلى تنزيل معانيها، وتصحيح وجوهها على الوجه الذي يخرج عن التشبيه والتعطيل، كذلك لم يبق إلا أنَّ هؤلاء المبتدعة إنما تقصد بهذا التهجين الكشف مما تستره من العقائد الردية في هذه الطائفة الطاهرة، التي هي بالحق ظاهرة سبيل اعتراض الملحدة أجاوبني.

وأمَّا ما كان من نوع الآحاد مما صَحَّت الحُجَّةُ به من طريق وثاقة[3] النَّقَلة، وعدالة الرُّواة، واتصال نقلهم، فإن ذلك ـ وإن لم يوجب العلم والقطع ـ فإنه يقتضي غالبَ ظنٍّ، وتجويزُ حُكمٍ، حتى يَصِحّ أن يحكم أنه من باب الجائز الممكن دون المستحيل الممتنع.

وإذا كانت ثمرة ما جرى هذا المجرى من الأخبار ما ذكرناه، فقد حصلت به فائدةٌ عظيمةٌ، لا يمكن التوصُّلُ إليها إلا به، وهذا يقتضي أن يكون الاشتغال بتأويله وإيضاح وجهه مرتَّباً على ما يَصِحُّ، ويجوز في أوصافه جَلَّ ذكره محمولاً على الوجه

---

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ١١].

(٢) أي: حرم نعمة العلم وبالتالي حرم نعمة الرفعة التي يرفع الله بها من أوتوا العلم درجات، كما نصت على ذلك الآية السابقة في سورة المجادلة.

(٣) أي ثقة الناقل وأمانته وعدالة الرواة وسلامة اتصال نقلهم.

الذي نبيِّنه من غير اقتضاء تشبيه أو إضافة إلى ما لا يليق بالله جلَّ ذكره إليه، فعلى ذلك تجري مراتب هذه الأخبار، وطرق تأويلها، فاعلمه إن شاء الله تعالى».

طُبع هذا الكتابُ في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدكن) بالهند عام ١٣٦٢ هـ - ١٩٤٤ م في (٢١٤) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ موسى محمد علي في دار الكتب الحديثية بالقاهرة عام ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م في (٥٤٢) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، في دار الوعي بحلب عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م في (٢٥٥) صفحة.

٥ - **التحقيق في اختلاف الحديث**: لابن الجوزي أبي الفَرَج، عبد الرحمٰن بن علي بن محمد البغدادي (المتوفىٰ سنة: ٥٩٧ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد حامِد الفِقي، في مطبعة السنة المحمّدية في القاهرة، عام ١٣٧٣ هـ، ومعه «تنقيح التحقيق في اختلاف الحديث» لأحمد بن حسن بن عبد الهادي (المتوفىٰ سنة ٨٩٥ هـ).

٦ - **المعتصر من المختصر من مشكل الآثار**: لأبي المحاسن، يوسف بن موسى الملطي (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ).

وهو مختصرٌ لـ: «مُشكل الآثار» للطحاوي.

طُبع بجمعية دائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد بالهند، والمكتبة الإمدادية في مكة المكرمة، عام ١٣٦٢ - ١٣٦٣ هـ.

٧ - **تأويل الأحاديث الموهِمَة للتشبيه**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق البسيوني مصطفىٰ إبراهيم الكومي، بدار الشروق في جُدّة بالسعودية، عام ١٣٩٩ هـ.

٨ - **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**: للشيخ عبد الله علي النجدي القصيمي (المتوفىٰ سنة ١٣٥٣ هـ).

يحتوي هٰذا الكتاب علىٰ الأحاديث النبوية التي استشكلتها العلوم الحديثة من طِبِّية وجغرافيةٍ وفكليةٍ وحِسِّيّةٍ. . . إلخ وفيه بيانها بنفس العلوم الحديثة.

تصدَّى المصنِّفُ لتأويل تلك المشكلات بمنهجيةٍ وأسلوبٍ تقرب المعاني للقارئ المعاصر دون الخوض في حشد النُّقول من المصادر، وأراد ـ رحمه الله تعالى ـ من خلال عرضه لتلك المشاكل ومعالجتها أن يُخاطب قارئَ اليوم بالأسلوب الذي يروق له وإقناعه بالحُجَّة والبرهان، فكان له ما أراد.

٩ ـ **دفع التعارض عن مختلف الحديث**: لحسن مظفر الرزو (معاصر).

وهو مطبوعٌ.

طُبع بمكتبة الذهبي الإسلامية في أبي ظبي عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٣٥) صفحة.

١٠ ـ **مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدِّثين**: لنافذ حسين حمّاد (معاصر).

طُبع في دار الوفاء بالمنصورة (بمصر) عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٣٢٧) صفحة.

١١ ـ **مخلف الحديث وموقف النُّقَّاد والمحدِّثين منه**: للدكتور أسامة عبد الله خَيَّاط (معاصر).

جاء بحثه في مقدّمةٍ وأربعة أبوابٍ، خَصَّ البابَ الأوّل بتعريفات مصطلحات هٰذا العلم، والثاني بحقيقة تعارض الأحاديث وشروطه. والثالث: بالقواعد التي اتَّبعها المحدِّثون لدفع التعارض بين الأحاديث. والرابع: بعرض مناهج التأليف في علم مختلف الحديث، وتحليلِ المصادر السابقة، والموازنة بينها بإسهابٍ ووضوحٍ.

طُبع بمطابع الصَّفا، في مكة المكرمة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٤٨٦) صفحة.

ملحوظة:

يُوجَد الكثيرُ من مسائل هذا الفَنِّ في كُتب شروح الحديث، وممَّن له عنايةٌ بذلك من أصحاب الشُّروح:

١ ـ الإمام الخطَّابي حَمْد بن سليمان (المتوفىٰ سنة ٣٨٣ هـ) في كتابيه: «أعلام الحديث» شرحه علىٰ «صحيح البخاري» و«معالم السُّنن» شرحه علىٰ «سنن أبي داود».

٢ ـ الإمام المازِري محمد بن علي (المتوفىٰ سنة ٥٦٣ هـ) في كتابه «المُعْلِم بفوائد صحيح مسلم».

٣ ـ الإمام القُرطبي أحمد بن عُمر (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ) في كتابه «المُفهِم في شرح ما أشكل من تلخيص مسلم».

٤ ـ الإمام النَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ) في شرحه علىٰ صحيح مسلم «المنهاج علىٰ صحيح مسلم بن الحجَّاج».

٥ ـ الحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) في «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» وغيرهم.

* * *

٧ـ مصادرُ ناسخِ الحديث ومنسوخه

(النسخ) في الاصطلاح عبارة عن «رفع الشارع حكماً منه متقدّماً بحكمٍ منه متأخّر»[١].

قال السُّيوطي: «فالمرادُ برفع الحكم قطعُ تعلُّقِهِ عن المكلَّفين، واحترز به عن بيان المُجْمَل، وبإضافته للشارع عن إخبار بعض من شاهد النسخ من الصحابة، فإنَّه لا يكون نسخاً، وإن لم يحصل التكليفُ به لِمَن لم يَبْلُغْه قبل ذلك إلاَّ بإخباره. وبالحكم: عن رفع الإباحة الأصليّة، فإنَّه لا يُسَمَّى نسخاً. وبالمتقدّم: عن التخصيص المتّصل بالتكليف، كالاستثناء ونحوه. وبقولنا: بحكم منه متأخّرٌ: عن رفع الحكم بموت المكلَّف. أو زوال تكليفه بجنون ونحوه، وعن انتهائه بانتهاء الوقت، كقوله ﷺ: «إنَّكم مُصبِّحو العدوِّ غداً، والفطر أقوىٰ لكم فأفطروا»، فالصَّومُ بعد ذلك اليوم ليس نسخاً»[٢].

أهمية معرفة الناسخ من المنسوخ:

إنَّ (علم الناسخ والمنسوخ) علمٌ جليلٌ وركنٌ عظيمٌ لا يستغني عن معرفته العلماءُ، ولا يُنكره إلاَّ الجَهَلةُ الأغبياء؛ لما يترتَّب عليه من النَّوازل في الأحكام، ومعرفة الحلال والحرام[٣]، لذا قال ابنُ عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ «من لم يعرف الناسخَ من المنسوخ خلط الحلال بالحرام» وفَسَّر الحكمة في قوله تعالىٰ: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ بمعرفة ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه ومقدَّمه ومؤخَّره وحلاله

---

(١) انظر: «علوم الحديث» ص: ٢٥٠، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٩٠).
(٢) تدريب الراوي: (٢/ ١٩٠).
(٣) تفسير القرطبي: (٢/ ٦٢).

وحرامه[1]، فمعرفته إذاً أكيدة وفائدته عظيمة كما قال القرطبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ:

وقد حَظِيَ هٰذا الفَنُّ عند سَلَفِنا الصَّالح بالعناية والدِّراسة لِمَا له من الأهمية البالغة في ثبوت الأحكام الشرعية، ورفعها ومعرفة المتقدِّم منها من المتأخِّر.

يقول الحازميُّ: «هو علمٌ جليلٌ ذو غورٍ وغموضٍ دارت فيه الرؤوسُ وتاهتْ في الكشف عن مكنونة النفوسُ، توهَّم بعضُ من لم يحظ بمعرفة الآثار إلا بآثارٍ ولم يحصل من طريق الأخبار إلا الأخبار: أنَّ الخطب فيه جَلَلٌ يسيرٌ والمحصول منه قليلٌ غيرُ كثيرٍ، ومن أمْعَنَ النظرَ في اختلاف الصحابة في الأحكام المنقولة عن النبي ﷺ اتَّضح له ما قلناه». ثم قال: «ألا ترىٰ الزُّهري وهو أحدُ من انتهىٰ إليه علمُ الصحابة وعليه مدارُ حديث الحجاز وهو القائل: «لم يُدَوِّنْ هٰذا العلمَ أحدٌ قبل تدويني» وكان إليه المرجع في الحديث وعليه المُعَوَّل في الفتيا كيف استعظم هٰذا الشأنَ مخبراً عن فقهاء الأمصار»[2].

وقد أُلِّفت في هذا العلم كتب كثيرةٌ، نذكر فيما يلي ما وَصَل إلينا، فمنها:

١ ـ **الناسخ والمنسوخ**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيْبَاني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٠).

٢ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه**: للإمام أبي بكر، أحمد بن محمد بن هانئ الطَّائي الإسكافي، المعروف بـ: «أبي بكر الأَثْرَم» (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٠)، وهو مخطوطٌ[3].

٣ ـ **الناسخ والمنسوخ**: للإمام أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

---

(١) مناهل العرفان: (٢/ ٧٠).

(٢) الاعتبار: ص: ٤ ـ ٥.

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٥٧).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٠).

٤ ـ ناسخ الحديث ومنسوخه: لأبي الشيخ، ابن حَيَّان، عبد الله بن محمد الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٠).

٥ ـ الناسخ والمنسوخ: للحافظ أبي علي، محمد بن علي بن الحسين الإسفرائيني (المتوفى سنة ٣٧٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٦ ـ ناسخُ الحديث ومنسوخه: لأبي حفص، عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

من أهمِّ ميزات هٰذا الكتابِ: أنَّه عالَجَ موضوعَ النسخ في الحديث في وقتٍ كانت المكتبةُ الإسلاميةُ فيه فقيرةً للغاية، وبالنسبة لهٰذا الموضوع فلم يكن قد ظهر في الأفق حتى يومها شيءٌ يُذْكَر في ذلك، سوى ما أُثر عن الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من نتفٍ أو مباحث متفرّقة.

كما أنه حَفِظَ لنا طائفةً من السُّنن التي ضاعتْ أصولُها ولم نَعُدْ نسمع عنها إلا مجرَّد اسمها، كالسُّنن لابن جُرَيْج، وكالمُسْنَد لابن المبارك، وغيرهما من كتب السُّنن التي ذهبت مع أدراج الرِّياح، وَعفى عليها الزمنُ.

أمَّا منهج المصنِّف في الكتاب فإنه يُورِد في كلّ مبحثٍ من المباحث المتقدّمة الأحاديثَ التي يُوهِم ظاهرها التعارض أو التناقض بإسنادها، مبتدئاً بما يراه أو بما قيل عنه: إنه منسوخٌ، وغالباً ما يُصدر ذلك بالعبارات التالية: «حديثٌ آخر من المنسوخ أو مما نسخ». «حديثٌ آخر في باب كـذا...». «حديث آخر...». إلىٰ غير ذلك من العبارات المُشيرة إلىٰ أنَّ هـٰذا كان أولاً ثم نسخ.

ـ يُورد الحديث الواحدَ في أغلب الأحيان بُطُرقٍ متعدِّدةٍ ليجبر الضعفَ الواقع في بعضها؛ إذْ إنَّ كثرة الطُّرق يقوِّي بعضها بعضاً، وقد يضطرّه المقامُ إلىٰ الاستشهاد بأقوال السَّلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٥٧).

ـ يعقِّب أحياناً علىٰ بعض الأحاديث ببيان درجتها من حيث الصِّحَّة وعدمها، ويشفع ذلك غالباً بالدَّليل، بأن يقول: هـٰذا الحديثُ ليس بمرضيِّ الإسناد؛ لأنَّ فيه كـذا.

ـ كما يُحاوِل في بعض الجمعَ بين الأحاديث المتعارضة بأيِّ وجهٍ من وجوه الجمع، فإذا تيسَّر له ذلك؛ أضرب صفحاً عن القول بالنسخ.

ـ قد يضطّره المقامُ إلىٰ شرح بعض الكلمات الغريبة، معتمداً في ذلك علىٰ بعض كتب اللغة.

ـ يعرض في ثنايا الكتاب لبعض المباحث المتّصلة بعلم رجال الحديث كتوضيح بعض المبهمين وكتقييد المُطْلَق، وكبيان حال بعض الرواة من حيث التعديل والتجريح.

وما يُؤخذ على المؤلِّف في هذا الكتاب:

ـ أنه تساهَلَ في مسألة النسخ إلىٰ حدٍّ جعل أكثرَ السُّنن منسوخةً، مع أنَّ الجمع ممكنٌ في مثل هـٰذه المسائل، وقد قرَّر العلماء: أنه لا يصار إلىٰ النسخ إلا حيث يتعذَّر الجمع.

ـ عدمُ المنهجية في ترتيب موضوعات الكتاب، فترىٰ حديثاً في الوضوء يُجاوِر حديثاً في الأذان، بل عدم الدِّقَّة في ترتيب أحاديث الموضوع الواحد، وعلىٰ سبيل المثال ذكر وسط أحاديث جمع الصَّلاةَ أحاديثَ في الإشارة في الصلاة وفيما يفعله المصلّي إذا دخل الصَّلاة، ومعلومٌ: أنَّ ذلك يُعَدّ حشواً؛ إذ لا صِلَة له بجمع الصلاة.

ـ وذَكَر الكثيرَ من الأحاديث الضعيفة، كما ساقَ أحاديثَ حَكَم عليها العلماءُ بالوضع.

وعلىٰ أية حالٍ فهـٰذه المثالب لا تنقص من شأن الكتاب، ولا تغضّ من قدر مؤلِّفه؛ إذ السعيد ـ كما قالوا ـ: من عُدَّتْ سقطاته، وأربت حسناتُه علىٰ سيِّئاته[١].

حقَّقه الأستاذ محمد إبراهيم الحفناوي، كرسالة للدكتوراة، من كلية الشريعة

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق للكتاب.

في جامعة الأزهر (بمصر) عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م. وحقَّقه الأستاذ محمد أبو اللَّيث شمس الدين الخيرآبادي، كرسالة للماجستير، من جامعة أمّ القرى بمكَّة المكَّرمة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ سمير أمين الزهيري، في مكتبة المنار بالزرقا (الأردن) عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٥٣٩) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في (٢٩٦) صفحة.

٧ ـ **الناسخ والمنسوخ في الحديث**: لأبي القاسم، هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي، المعروف بـ: «ابن سلامة» (المتوفى سنة ٤١٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٨ ـ **إعلام العالم بعد رُسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه**: للحافظ جمال الدين، أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي البغدادي، المعروف بـ: «ابن الجَوْزي» (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

منهجُ المصنِّف في هـٰذا الكتاب: أنَّه جَعَل فصولاً بين يدي الكتاب شبيهةً بالمقدِّمات حتىٰ تكون توطئةً لكلامه عن الناسخ والمنسوخ في أحاديث الرسول ﷺ، ولهـٰذه الفصول التي قدَّمها المصنِّفُ أهميةٌ بالغةٌ؛ حيث تُهيِّئ ذِهْنَ القارئ للدخول في الموضوع علىٰ هدىً وبصيرةٍ، وقد بَيَّن فيها شرفَ هـٰذا العلم الحديثي، وأنه علمٌ رفيعٌ قَلَّ من يعرفه، أو يشغل نفسه به من العلماء والمتعلِّمين.

وقد رَتَّب المصنِّفُ هذا الكتاب علىٰ نحو ترتيبِ كتبِ الفقه قاصداً بذلك التسهيلَ والتيسيرَ الذي هو غرضٌ أصيلٌ من أغراض ابن الجوزي في غالب مؤلَّفاته، وجعله كتباً عِدَّتُها ثمانية عشر كتاباً وهي: كتاب الطَّهارة، والمساجد، والمواقيت، والأذان، والصَّلاة، والجَنَازة، والزَّكاة، والصَّوم، والنِّكاح، والبيوع، والأطعمة، والأشربة، واللِّباس، والعِلم، والسَّفر، والجهاد، والحدود، والعقوبات، والأدب. وكلُّ كتابٍ يحتوي علىٰ عِدَّة أبوابٍ تَقِلُّ، وتكثر علىٰ حسب الأحاديث الناسخة والمنسوخة؛ التي تدخل في هـٰذا الباب، أو ذلك. ولهـٰذا الكتاب قيمةٌ

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٥٧).

علميةٌ فائقةٌ جعلتْه بحقٍّ الكتاب الثاني في هـٰذا الموضوع بعد كتاب «الاعتبار» للحازمي، حيث قد صار مصدراً للباحثين في هـٰذا الموضوع ينهلون منه، ويعلون علىٰ اختلاف مشاربهم وعصورهم.

ويمتاز هـٰذا الكتابُ عن غيره بحُسْن الترتيب والتبويب والتنسيق وكثرة المسائل الفقهية والآراء والتوجيهات، فهو يذكر المسألةَ، ويذكر آراءَ الأئمة فيها، ويرجِّح ما يختار أحياناً. ويذكر الأحاديثَ المتعارضةَ ثم يُبيِّن الصحيحَ والضعيفَ منهما. ويقرِّر عدمَ دخولِهما في باب الناسخ والمنسوخ؛ إما لأنهما ليسا من بابه، أو أنَّ كلا الفعلين جائزٌ.

وأحياناً يذكر الحديثَيْن أو الأحاديثَ المتعارضةَ ثم يذكر قولَ مَن قال بالنسخ فيها ويَرُدُّ علىٰ ذلك بأنه لا نسخ إمَّا لضعفٍ في بعضها، أو لعدم معرفة تاريخ المتقدّم من المتأخّر، أو يجمع بينها جمعاً حسناً. وحكمه علىٰ الحديث غالباً ما يكون من ناحية السَّند، وإذا كان في المتن انقلابٌ أو ما شابه ذلك فإنه يبيِّنه ويوضِّحه.

وابنُ الجوزي صاحبُ شخصيةٍ قويّةٍ في الرَّدّ علىٰ الآراء المخالفة، فأحياناً يقول في رَدِّه علىٰ من قال بالنسخ مثلاً «وهـٰذا سوءُ فهمٍ»، وأحياناً يقول: «وهـٰذا قولُ مَن لا يعرف الناسخَ من المنسوخ» وما شابه ذلك إلىٰ غير ذلك من الميزات.

وإلىٰ جانب هـٰذه الميزات هناك مآخذُ سُجِّلَتْ عليه في هذا الكتاب، منها:

أنَّه ـ رحمه الله ـ كان متابعاً لأبي حفص عمر بن شاهين في كلِّ شيءٍ حتى فيما غَلِط فيه ابنُ شاهين: فقد نَقَله بغلطه عنه دون أن يفطن إلىٰ ما فيه من خطأ. فمثلاً حديث رقم (٢٦٦) جاء في سنده عندابن شاهين «محمد بن جَعْدَة» ونقله ابنُ الجوزي كذلك، في حينٍ أنَّ صوابه «يحيى بن جَعْدَة» كما جاء في «مسند أحمد» و«سنن ابن ماجه» و«تهذيب التهذيب» وغيرها. وكتاب ابن شاهين هو أَهَمُّ مرجع اعتمد عليه المصنِّفُ حيث نقل منه ما يربو علىٰ مئة وعشرين حديثاً. ومما يُؤخَذُ علىٰ ابن الجوزي في كتابه هـٰذا: أنه يقف في بعض الحالات مكتوفَ الفكر في التوفيق بين الحديثَين، فلا يقول شيئاً عنه، ويكتفي بنقل قولِ غيره كما فعل في الأحاديث الواردة في باب سجود السَّهْو، حيث اكتفىٰ بقول أبي بكر الأثرم في التوفيق بين تلك الأحاديث فقط، ولم يُبْدِ رأيَه.

وقد ينسب المصنِّفُ الحديثَ إلىٰ البخاري، أو مسلمٍ، فإذا ما رجعنا إلىٰ ما أخرجه لم نجد الحديث بلفظه.

وفي بعض الحالات يذكر الحديثَ عن الصحابي فقط دون ذكر سنده، وفي ذلك ما فيه من الإخلال بمنهج البحث العلمي؛ لأن السند في مثل هٰذا الموضوع لا بُدّ منه لبيان إثبات الحديث أو نفيه.

وأحياناً يذهب في الحديث أو في رجاله مذهباً يخالف كلَّ المخالفة ما ذكره في كتبه الأخرىٰ، فهو مثلاً قد أورد الحديثَ رقم (٥٦) من طريق يزيد الدَّالاني، وضعَّفه به. وذكره في كتابه التحقيق من طريقه وقَوَّى أمره، ودافع عنه؛ حيث قال: «قال أحمد يزيد لا بأسَ به» وأخذ يقوِّي أمره، وهٰذا يتناقض أيضاً مع ذكره يزيد الدَّالاني في كتاب الضعفاء والوضَّاعين.

ومما يُؤخَذ علىٰ ابن الجوزي في هٰذا الكتاب أيضاً: أنه كثيراً ما يروي الحديثَ بالمعنىٰ.

حقَّقه الأستاذ أحمد عبد الله الزُّهراني كرسالة ماجستير من جامعة أُمِّ القرى بمكَّة المكَّرمة عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ هـ.

٩ ـ إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث: لابن الجوزي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ طه عبد الرؤوف سعد، بمكتبة الكلّيات الأزهرية بالقاهرة عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م في (١٥) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد إبراهيم الحفناوي بدار الوفاء في المنصورة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٥١) صفحة. وطُبع بتحقيق علي رضا بدار المأمون في دمشق عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في (١٥٩) صفحة. وطُبع بتحقيق محمد صبحي حسن حَلّاق، بدار ابن حزم في بيروت عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٠٣) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ زهير الشَّاويش، ومحمد كنعان، بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٣٩) صفحة، بعنوان: «البيان في ناسخ ومنسوخ القرآن».

١٠ ـ الاعتبار في بيان النَّاسخ والمنسوخ من الآثار: لمحمَّد بن موسىٰ بن عثمان بن حازم، أبي بكر، زَيْن الدِّين، المعروف بالحازمي (المتوفىٰ سنة ٥٨٤ هـ)

قسّم المؤلِّفُ هذا الكتابَ إلىٰ مقدّمةٍ وأبوابٍ، أمَّا المقدِّمة، فإنه تكلَّم فيها عن النّقاط المهمّة كمَدْخَلٍ في علم الناسخ والمنسوخ.

إذا قرأنا الكتاب بتأمُّلٍ؛ فسوف نجد: أنَّ المؤلِّف في معظم كتابه ينهج منهجاً واحداً في عرض القضايا ومعالجة الموضوع داخل كل بابٍ من الأبواب.

ويشمل منهجه في أكثر الأبواب خمسةَ عناصر:

- ذكر اسمَ الباب الذي يحتمل فيه وقوع الناسخ والمنسوخ.

- سرد الأحاديثَ التي يَظُنُّها منسوخةً وإيرادها بأسانيدها المتصلة إلىٰ الرسول ﷺ، ومن المعلوم: أنَّ الأحاديث قد دُوِّنَتْ معظمها في القرن الثالث الهجري في الجوامع والسُّنن والمَسانيد والمصنَّفات وعاش الحازميُّ في القرن السادس الهجري ثم إنَّ للحازمي روايةً وسنداً من طريق مشايخه ومشايخ مشايخه المتصل سنده إلىٰ أصحاب أمهات كتب السنة، وغالبُ الأحاديث التي أوردها في هٰذا الكتاب بينه وبين أصحابِ أمّهات الكتب خمسُ وسائط، وبين أصحاب أمهات الكتب إلىٰ الرسول ﷺ خمس وسائط، فعددُ الرواة بين الحازمي إلىٰ الرسول - عليه الصلاة والسلام - قد يبلغ عشرةَ بل أحياناً اثني عشر راوياً.

- وبعد سَرْد الأحاديث التي يَظُنُّها منسوخةً يذكر آراءَ الطَّوائف المختلفة في الباب، وفيه لا ينحصر الحازميُّ في ذكر أصحاب المذاهب الفقهية المعروفة فقط، وإنما يذكر كلَّ الفقهاء ابتداءً من الصحابة ثم التابعين ثم الفقهاء المعروفين ومنهم أصحاب المذاهب الفقهية.

- ثم يذكر حُجَجَ كلِّ طائفةٍ مع سرد الأحاديث التي يَظُنُّها ناسخةً.

- ناقَشَ الموضوعَ بأسلوبٍ علميٍّ بعيدٍ عن التعصُّب، مع إبداء رأيه فيه أحياناً مستنداً علىٰ وجوه الترجيحات، وفي هٰذا قام الحازميُّ بتطبيق ما كتبه في المقدِّمة من شروط الناسخ والمنسوخ ومن أمارات النسخ.

طُبع قديماً في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) في الهند عام ١٣١٩ هـ - ١٩٠٢ م في (٢٤٨) صفحة. وطُبع في دار الطباعة المنيرية بالقاهرة عام ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م في (٢٠٢) صفحة. وطُبع في المطبعة الرحمانية بالقاهرة عام

١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣١ م في مجلَّدٍ. وطُبع بتحقيق الشيخ محمد راغب الطبَّاخ في حلب عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٨ م. وطُبع بتصحيح الأستاذ راتب حاكمي، في مطبعة الأندلس بحمص عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م في (٢٥٤) صفحة.

١١ ـ **الناسخ والمنسوخ في الحديث**: لأبي المُؤَيَّد محمد بن محمود بن محمد بن حسن الخوارزمي، المعروف بالخطيب (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ).

وهو مخطوطٌ[(١)].

١٢ ـ **رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار**: لبرهان الدين أبي إسحاق، إبراهيم بن عمر الجَعْبَري (المتوفى سنة ٧٣٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ حسن محمد مقبولي الأهدل بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤٠٩ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ بهاء محمد الشاهد بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (٣٦٧) صفحة.

١٣ ـ **الناسخ والمنسوخ في الحديث**: للمُلاَّ علي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو مخطوطٌ[(٢)].

* * *

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٥٧).

(٢) انظر: الكتاب السابق: (٣/ ١٦٥٧).

٨ ـ مصادر عِلَلِ الحديثِ

يُراد بها تلك الكُتب التي كَشَف فيها مؤلِّفوها الأسبابَ الخَفِيّةَ القادحةَ في صحةِ الحديثِ مع ذكر أحكامها.

لما كان (علمُ العِلَل) يبحث عن القوادح الخَفِيَّة في الأحاديث التي ظاهرُها الصحةُ فقد شَغَل هذا العلمُ العلماءَ شغلاً عظيماً؛ لخطورة موضوعه، وهو الاحتياطُ لحديث النبي ﷺ وصيانته، ليُقَدَّم إلى الأمة نَقِيّاً من أيِّ شائبةٍ، ومن هنا كان فضلُ البحثِ فيه والتصنيفِ شأن جَهابِذَةِ المحدِّثين الحفَّاظ، واختصاص الأئمَّة من النُّقَّاد، وكثرت المؤلَّفاتُ وتعدَّدتْ، حتى إنه ليصعبُ حَصْرُها في هذا المقام.

إنَّ أوَّل ما بدأ التأليف في علل الحديث كان جَمْعاً لأسئلةٍ وأجوبةٍ وفوائدَ متفرِّقةٍ تتعلَّقُ بالرجال وعِلَلِ الحديث، وتنتقل من موضوعٍ إلى موضوعٍ، ممَّا أُستفيد من أعلام أئمة الحديث المتقدِّمين، وربما كان الأكثرُ فيها في معرفة الرجال، وقد يَسَّر الله تعالى إخراجَ جملةٍ منها، وهي:

١ ـ **التاريخ والعِلَلُ**: للإمام أبي زكريا يحيىٰ بن مَعِين البغدادي (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ).

وهو رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدُّوْري(المتوفى سنة ٢٧١ هـ).

ومادة هذا الكتاب مجموعةٌ كبيرةٌ من آراء يحيى بن معين وأجوبته في ميدان الرجال والعِلَل. ويبدأ كلُّ قول بكلام لعباس الدوري يقول فيه: سألتُ يحيىٰ، أو سمعتُ يحيىٰ. وأمَّا كلام عباس الدوري الخاص به فقليلٌ جداً، ويذكر أحياناً إذا لزم التعقيب على كلام الشيخ لتصحيح رواية أو لتفسير غريب.

ومادةُ هٰذا الكتاب غير منظَّمةٍ والموضوعات المختلفة متداخلةٌ فيه، فهو يتكلَّم عن الطبقات، والوفيات والجرح والتعديل، والكنى المتشابهة، والأحاديث المسلسلة.

وفيما يلي نصٌّ من هذا الكتاب يكشف لنا منهجه: «سمعت يحيى يقول: عمر بن محمد بن زيد صالحُ الحديث، وكان ينزل عسقلان مرابطاً. سألت يحيى عن حديث يحدِّث به ابن أبي ذئب عن ابن حسنة الجُهَنِيّ فقال يحيىٰ: هو كذا ابن أبي ذئب عن ابن حسنة عن أبي هريرة. سمعت يحيى يقول: لم يسمع محمد بن إسحاق من طلحة بن نافع شيئاً، ولم يسمع حديثَ ابن عباس في البكر، وهو حديثٌ ليس له أصلٌ. سمعت يحيى يقول: حديث هشام بن عروة عن أبيه أنَّ بلالاً سمع أمية بن خلف يوم بدر، وهو على بعيرٍ له وهو يقول: (يا حدراها) (يا حدراها)، قال يحيى: قال أبو عُبيدة البصري: يريد: هل أحدٌ رأى مثل هذا؟ هل أحدٌ رأى مثل هذا. سمعتُ يحيى يقول: أبو مسلمة بن محمد ليس حديثه بشيء».

وقد دخلت مادة هذا الكتاب في جميع كتب الرجال التي جاءت من بعده. إذ هو من المراجع الأصلية في موضوعه، ولكن هذه المادة دخلت في الكتب الأخرى مبوَّبةً منظَّمةً، فيما يتعلَّق بالضعفاء دخل في كتب الضعفاء، وما كان عن الثقات دخل في كتب الثقات.

والحصول على المراد من هذا الكتاب صعبٌ وعسيرٌ إلا بقراءته كله، والبحث عن نصٍّ واحدٍ فيه يلزم منه قراءة مئة وسبع وستين لوحة، وقد لا تجد ما تريد إذا كان النص من رواية غير العباس الدوري كعثمان الدارمي أو ابن محرز، أو ابن الجنيد.

وكتاب التاريخ والعلل يقع في أحد عشر جزءاً استغرقت مئة وسبعاً وستين ورقة، وبالرغم من اختلاط المادة فيه وعدم تبويبها إلا أن الكتاب يقع في أربعة أقسام رئيسية:

الأول: تناول فيه قضايا متفرقة لمختلف البلدان. ويهتم في هذا القسم بالصحابة.

القسم الثاني: أهل الكوفة: وقد أعطى يحيى بن معين أهلَ الكوفة النصيب الوافر من اهتمامه فزادت اللوحات التي تناولت أهل الكوفة عن مئة، وأخبارهم تقع بين لوحة ٤٣/أ ـ ١٤٦/أ. وبهذا تكون الكوفة قد أخذت ثلثي الكتاب، فهو بحقٍّ موسوعة كوفية، وهو عمدة لكلٍّ من يدرس أسانيدَ الكوفة والحديث فيها.

القسم الثالث: تسمية أهل واسط والسواد وأهل المدائن وبغداد من لوحة ٤٦/أ ـ ١٥٢/أ.

القسم الرابع: تسمية الشاميين وأهل البصرة والجزيرة إلى نهاية الكتاب لوحة ١٦٧. وقد ذكر ابن معين رسالة الليث إلى مالك، ورسالة مالك إلى الليث.

وإلى جانب ما ذكرناه عن مادة هذا الكتاب وأنها مسائلُ متنوِّعةٌ في مختلف علوم الحديث وعلله، فإنه يمتاز باحتوائه على مجموعة من الآراء الفقهية المستمدة من السنة.

وقد اشتمل هذا الكتابُ على عدد كبير من الأحاديث المعلَّة، وبعضها علل في الإسناد والبعض الآخر علل في المتن[1].

٢ ـ **العِلَل**: للإمام أبي الحسن، عليِّ بن عبد الله المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

وهو من أقدم كُتب العِلَلِ وأجلِّها وأهمِّها أيضاً، يحتوي على مسائل متفرِّقة وأجوبةٍ غير مرتَّبةٍ تنتقل فجأة من موضوعٍ إلى موضوعٍ، ولكن الكتاب بمجموعه يتناول العِلَلَ في أربعة أقسام.

القسم الأول: تكلَّم فيه ابنُ المديني عن مقدِّماتٍ عامةٍ في العلل وعلم الرجال، بيَّن فيها طبقاتِ الرواة في مختلف الأمصار، مع ذِكر أول من صَنَّف في الحديث. وفي هذه المقدمات ذكر المكثرين من الرواة، وألقى الضوء على من دار عليه الإسناد منهم من عهد الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ إلى زمن ابن المديني.

أما القسم الثاني: ففيه عمليةُ استقصاءٍ للرواية عن بعض الرواة، وجاء هذا بعد أن ذكر مسارات الرواية في البلدان. وفي هذا القسم يتابع الرواية عن شخصٍ واحدٍ، فيذكر من سمع منه، ومن لم يسمع. وقد بدأ بالصحابي الجليل (زيد بن ثابت)، فذكر من روى عنه من أهل المدينة، ثم من روى عنه من أهل الكوفة، ثم من روى عنه ولم يثبت سماعه منه. ثم ذكر بعض الأحاديث كنماذج تطبيقية.

وقد عقد في هذا القسم فصلاً عن الحسن البصري، فجاء كلاماً ضافياً وافياً أظهر فيه قدرة علمية فائقة فكشف حركة الحديث عن الحسن صحةً وعلةً.

---

(١) انظر: مقدمة «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد (١/ ٦٦/ ٧٠).

ولعلَّ ابن المديني هو أول من نقل الحديثَ إلى ميدان الدارسة التحليلية الشاملة المستفيضة.

القسم الثالث: وهذا القسم ذكر فيه ابنُ المديني مجموعةً من الأحاديث، وبَيَّن عِلّةَ كلٍّ واحدٍ منها، وعرض طُرقَه عرضاً مستفيضاً سيراً على أسلوبه.

القسم الرابع: وفي هذا القسم تعرَّض لعددٍ من الرجال، من حيث العدالة والضعف، وثبوت الرواية عنهم أو انقطاعها، كما أن فيه البيان لكثير من الوفيات والكنى[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م في (١٣٥) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي في دار الوعي بحلب عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (١٥٨) صفحة.

٣ ـ **العِلَل**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ):

وقد روى عددٌ من تلامذة الإمام أحمد تآليفَ جمعوها من كلامه. طُبع منها كتابان:

ـ العِلَلُ ومعرفة الرجال: رواية ابنه عبد الله عنه.

ـ الجامعُ في العِلَل ومعرفة الرجال: رواية ابنيه عبد الله وصالح، وتلميذيه المَرْوَزِي والمَيْمُوني كلُّهم عنه.

لا شكَّ أنَّ كتاب «العِلَل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل ذو أهميةٍ بالغةٍ. فقد اعتمد عليه الأئمةُ المتقدِّمون والمتأخِّرون.

وهو يحتوي على مادةٍ واسعةٍ في الرجال، والكلامُ فيهم من حيثُ الجرح والتعديل وسماع بعضهم من بعض ومصنَّفاتهم وصفاتهم، وغير ذلك، كما هو واضحٌ من عنوان الكتاب.

---

(١) انظر: مقدمة «شرح علل الترمذي»: لابن رجب، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سيعد (٦٠/٦٤).

والكتاب عبارةٌ عن أقوال الإمام أحمد في الرجال والحديث من غير أن يعتني بالترتيب ـ وهذا لا ينقص من أهميته شيئاً، لاحتوائه على مادةٍ غزيرةٍ في عِلَل الحديث ومعرفة الرجال.

والكتاب يقع في اثني عشر جزءاً في مجلدٍ، قد طُبع منه المجلد الأول. والمطبوع يتضَّمن. . . من الأصل.

٤ ـ **العِلَل الكبير**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

ظَهَر هذا الكتابُ أخيراً، وقد كان قبلٍ فترةٍ وجيزةٍ في حُكم المفقود لا نعلم عنه شيئاً، اللهم إلا نقولٌ منه أو عنه مبثوثةٌ في بعض الكتب كـ: «السُّنَن الكبرىٰ» للبيهقي، و«تهذيب سنن أبي داود» لابن القَيِّم، و«شرح سُنَن الترمذي» لابن سيّد الناس، والعراقي، و«نصب الرّاية» للزَّيْلَعي، و«التلخيص الحبير» لابن حجر، و«عمدة القارئ» للعَيْني.

ولكنه لم يصل إلينا علىٰ هيئته التي أَلَّفه بها الترمذيُّ، وإنما مرتَّباً بترتيب الفقيه القاضي أبي طالب.

وقد ذكر مرتِّبُه في المقدِّمة التي عملها في أوله أنه قصد ترتيبَه علىٰ نسق كتاب الجامع للترمذي، حتىٰ يسهل؛ إذ الأحاديث فيه متفرِّقةٌ منثورةٌ لا تضبطها أبوابُ ينظر فيها ويهتدي إلىٰ ما تحتها؛ ويتلخَّص منهجُه الذي أتبعه في ترتيب الكتاب، والذي أوضحه في المقدِّمة المذكورة بمايلي:

ـ أنه أرجع الأحاديثَ إلىٰ ما يليق بها من «كتب الجامع» فجعل مثلاً أحاديث الطَّهارة والصَّلاة في كتاب الصَّلاة، وأحاديث الزَّكاة في كتاب الزَّكاة، وأحاديث الصَّوم في كتاب الصَّوم، وهكذا إلىٰ آخر الجامع.

ـ أدخل أحاديثَ هذه الكتب تحت أبوابها، ومعلومٌ أنه يندرج في كلّ كتابٍ من كتب الجامع أبوابٌ كثيرةٌ ومتعدّدةٌ، وألحق الحديثَ ببابه بناءً علىٰ أنه مذكورٌ بعينه في ذلك الباب من كتاب الجامع، أو نَبَّه عليه الترمذيُّ في الجامع بقوله: وفي الباب عن فلانٍ من الصحابة، أو أنه مطابقٌ للحديث الذي تضمَّنه البابُ وفي معناه.

ـ أسقط من كتب الجامع وتراجم أبوابه ما لم يكن فيه أحاديثُ في «كتاب العِلَل».

ـ ما جاء فيه من الأحاديث التي لم تذكر في الجامع، ولم يمكن إدخالُها في الأبواب، وهي قليلةٌ أفرد لها فصولاً مستقلةً في آخر كلِّ كتابٍ هي منه، ونَبَّه علىٰ أنها ليست في الجامع. أما ما أدخله منها في الأبواب وهو الأقلُّ لم ينبِّه عليه؛ وعَلَّل ذلك بأنه لا يخفىٰ الزائد علىٰ مطالع الكتابين معاً.

ـعقد في آخرالكتاب باباً جمع فيه ما كان منثوراً من الكلام علىٰ الرجال الذين لم يقع لهم ذكرٌ في حديثٍ ما. أما ما كان فيه من الكلام علىٰ راوٍ جرىٰ ذكره في سند حديثٍ فإنه يسوقه حيثُ يسوق الحديثَ الذي يحوي اسمَ ذلك الراوي المتكلَّم عليه.

بعد ذلك نَبَّه المؤلفُ علىٰ أمرين:

الأمر الأول: أنه كان ينوي تجريدَ كتاب العِلَل من كلِّ ما هو مذكورٌ في الجامع، حتىٰ لا يكون فيه إلا ما ليس في الجامع، غير أنه كره إسقاطَ شيءٍ منه فتركه علىٰ ما هو عليه؛ قال: «فربما يجيء البابُ ويكون فيه الحديثُ الذي في ذلك الباب من الجامع بنحو الكلام الذي تكلَّم عليه في الجامع بلا مزيد عليه».

الأمر الثاني: ما تضمَّنه قوله: «ولعَلَّ الناظر في هذا الكتاب يرىٰ فيه في بعض المواضيع ترجمةً يكون تحتها حديثٌ لا يُناسِبها فيستبعد ذلك؛ فليعلم أنَّ ذلك الحديثَ إنما وقع في الجامع في ذلك الباب، ولم نر أن نبوِّب عليه باباً آخر بل ذكرناه حيث ساقه أبو عيسىٰ في أيِّ بابٍ كان».

وفي خِتام المقدِّمة ساق سندَه الذي وقع له به كتاب العلل هذا(١).

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور حمزة ديب مصطفى، في مكتبة الأقصى بعمان (الأردن) عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في مجلَّدين.

---

(١) انظر: «سؤالات الترمذي للبخاري»: للدكتور يوسف محمد الدخيل، ص: ١٨٩ ـ ١٩٢.

٥ ـ **العِلَل الصغير**: للإمام الترمذي أيضاً.

لقد ظَلَّ الخلافُ في تسمية هذا الكتاب قديماً وحديثاً، فرأىٰ بعضُ شُرَّاحه أنَّه كتابٌ مُسْتَقِلٌّ كُتِبَ مع «الجامع» كما طُبِعَ كتابُ «الشمائل» مع الجامع في طبعة الهند، حيث إنَّ بعض رواةِ الجامع رووهُ عن الإمام الترمذي مُفْرَداً عن الجامع.

ورأىٰ البعضُ منهم: أنَّه بحثٌ تابعٌ للكتاب كالخاتمة له للتعريف بمصطلحاته وللتبيينِ عن منهجه.

والأَرْجَحُ أنَّ هذا الكتابَ مقدِّمةٌ تابعةٌ لـ«الجامع» بدليلِ ما في أوَّلِه وأثنائه من عباراتٍ تربطه بـ«الجامع» ربطاً قويّاً، والتي لا نعهد بمثلها إلاَّ في مقدِّمات الكتب، ودليلُ ذلك عبارات الترمذي هذه: «جميعُ ما في هذا الكتابِ من الحديثِ فهو معمولٌ به»، و«إنَّما حَمَلَنا علىٰ ما بَيَّنَّا في هذا الكتابِ من قولِ الفقهاء وعِلَلِ الحديث»، و«ما ذَكَرْنا في هذا الكتابِ (حديثٌ حَسَنٌ) فإنَّما أَرَدْنا به حُسْنَ إسنادِه عندنا...».

فمن تأمَّل في هذه العبارات عرف: أنَّ مثلَها لا تُكتب إلاَّ في المقدِّمات، وأمَّا الخلافُ الذي نشأ في هذه المقدِّمة فهو بسبب وُرودها في آخر «الجامع» خلاف المعهود به في عُرف المقدِّمات لا غيرَه.

فقد اشتملت هذه المقدِّمةُ علىٰ المباحث الكثيرة الهامَّة، يَصْلُحُ كلُّ واحدٍ منهما أن يكون بحثاً برأسه، وكانت جملةُ البحوث التي ذكرهاالترمذيُّ في هذه المقدِّمة مايلي:

ـ البحوث المتعلِّقة بأصول علم الرِّواية:

ـ تكلَّم فيها الترمذيُّ علىٰ أنواع التحمُّل، وخصَّ الإجازةَ بتوسُّعٍ نِسْبِيٍّ.

ـ وتكلَّم علىٰ مسألة الرِّواية باللَّفْظ، والراوية بالمعنىٰ، وتكلَّم علىٰ زيادة الثقة أيضاً.

ـ البحوث المتعلِّقة بأصولٍ في علوم الرُّواة:

نَقَل فيها الترمذيُّ اختلافَ العلماء في مشروعية الجَرْح والتعديل، وردَّ علىٰ الذين انتقدوا كلامَ المحدِّثين في ذلك؛ بسبب تحرُّجهم من الغِيبة التي توهَّموها في

جَرْح الضُّعفاء، وشَدَّد النكيرَ عليهم، ورجَّح وُجوبَ نقدِ الرجال؛ لأنه السبيلُ الوحيدُ إلىٰ معرفة الصحيح من الضعيف من السُّنن.

وقسَّم الرُّواة علىٰ أربعة أجناسٍ:

ـ الحُفَّاظُ الثقاتُ الذين يَنْدُرُ الخطأُ في أحاديثهم، وقد أحصىٰ العلماءُ أحاديثَهم التي أخطؤوا فيها، وهذا الجنسُ يُحْتَجُّ بأحاديثهم التي تدور عليهم مُطْلَقاً إلَّا الأحاديث التي نبَّه الحُفَّاظُ علىٰ خطئهم فيها.

ـ الثقاتُ الذين كَثُرَ الخطأُ في أحاديثهم، ولكنه لم يَفْحُشْ؛ بحيث يغلب علىٰ صواب حديثهم، وهؤلاء الذين نُسَمِّيهم رواةَ مرتبة الاختبار، الذين يُقْبَلُ من أحاديثهم ما تُوبعوا عليه وما انفردوا به، دونَ ما خالفوا فيه مَن هو أَحْفَظُ منهم أو أكثرُ عدداً إضافةً إلىٰ اجتناب ما نبَّه الحُفَّاظُ علىٰ أنهم أخطؤوا فيه.

ـ قومٌ من العلماء الفقهاء والرُّواة والمفسِّرين غلبَ علىٰ حديثهم الخطأُ، فهؤلاءِ لا يُقْبَلُ من أحاديثهم إلا ما تُوبعوا عليه، أو صَحَّحَه بعضُ الحُفَّاظُ الكبارُ مبيِّناً دليلَ تصحيحِه.

ـ قومٌ مِن أصحاب الغفلة والمُتَّهَمِيْن والمتروكين، وهؤلاءِ لا يُحْتَجُّ بهم، ولا يُعْتَبَرُ بحديثهم(١).

ـ البحوث المتعلِّقة بأحكامه علىٰ أسانيد من حيث القبول أو الرَّدِّ:

وقد نَبَّه الترمذيُّ في هذه البحوثِ علىٰ أنواعٍ من الحديث من حيث القبول أو الرَّدِّ، وبَيَّن فيها:

ـ الحديثَ الحَسَنَ: وقد ضَبَطه بتعريفٍ بَيَّن فيه اصطلاحَه في الحسن، وهو أَلْيَقُ التعاريف بـ(الحديث الحسن).

ـ حُكْمَ زيادةِ الثِّقةِ: وقد بَيَّن قَبُولَها إذا كانتْ من ثقةٍ يُعْتَمَدُ علىٰ حفظِه، وقد أفادَ بهذا التنبيه فائدةً هامَّةً، وأنَّه ليس كلُّ ثقةٍ تُقْبَلُ زيادتُه.

---

(١) انظر: «الإمام الترمذي منهجه في كتابه الجامع» للدكتور عداب محمود الحَمْش: (/ ١٣٢).

ـ وهناك (الحديثُ الصَّحيحُ): لم يعرِّفه التِّرمذيُّ، اعتماداً على شُهْرتِهِ وظهورِ أمرِه.

ـ الحديثَ المُرْسَلَ: ومرادُه بـ: (المُرْسَلِ) ما يشمَل المنقطعَ، كما هو اصطلاحُ التِّرمذيِّ في «جامعهِ»، واستعماله فيه. وقد بيَّن حُكمَه: أنه لا يُحْتَجُّ به عندَ أكثرِ أهلِ الحديثِ.

ـ الحديثَ المُنْكَرَ: وقد ذكَرَه في ضِمْنِ الغريب؛ لأنه تفرَّدَ به الراوي الضعيفُ.

وقد سكت الترمذيُّ عن الكلام على مصطلحاته الكثيرة، التي تكلَّم عليها، والتي لم يَسْتعملها سِواه، ولم يُفَضَّ الخلافُ فيها بعد.

ـ البحث المتعلِّق بـ(الحديث الفرد):

وقد سمَّاه الترمذيُّ (الحديثَ الغريبَ)، وتناول في هذا البحثِ جميعَ أنواع التفرُّد، وكيفيَّاته.

ـ البحوث المتعلِّقة بالفقهيَّات:

ذَكَر فيها الترمذيُّ الأسانيدَ التي نَقَل بها عن العلماء الفقهاء آراءَهم وأقوالَهم.

وهي فائدة جليلةٌ في معرفة صِحَّة الأقوال، ولا سيّما في معرفة المذاهب المهجورة كمذاهب: الأوزاعي، والثَّوْري، وإسحاق بن رَاهُوْيَهْ.

ـ البحوث المتعلِّقة بالصِّناعة الحديثيَّة:

وقال فيها الترمذيُّ: «وما كان فيه مِن ذِكْر العِلَل في الأحاديث والرِّجال والتاريخ فهو ما استخرجتُه من كتاب (التاريخ) للبخاري»، وتحدَّث على (الحديثِ المُرْسَلِ) وذَكَر بعضاً من أسباب ردِّ المحدِّثين له.

فهذه جملةُ البحوث التي أَوْجَز الترمذيُّ الحديثَ عنها في هذه المقدِّمة القيِّمة.

وقد طُبعت هذه المقدِّمةُ مستقلَّةً عن «الجامع» لأوَّل مرَّةٍ في الهند عام ١٤١٣ هـ، بتحقيق وتعليق فضيلة أستاذنا الشيخ سلمان الحُسيني النَّدْوِي ـ حفظه الله وأمتع به ـ ثم أخرجتُه معلَّقاً عليها بعضَ تعليقاتٍ مفيدةٍ. من دار ابن كثير بدمشق، عام١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م. في (٨٨) صفحة.

٦ ـ **شَرْحُ عِلَلِ التِّرمِذِيِّ**: للحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن رَجَب البغدادي، المعروف بـ: «ابن رجب الحنبلي» (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ).

هذاالشَّرحُ لِـ: «عِلَلِ التِّرمذيِّ» جزءٌ من شرحٍ صنَّفهُ الحافظُ ابنُ رجبٍ لـ«جامعِ التِّرمذيِّ» بأكمله.

ويتبيَّن للناظِرِ أَنَّ «شرحَ العللِ» هذا يتجزَّأ إِلىٰ جُزأين يمكِنُ أن يُعْتَبرا كِتابين:

الجزءُ الأوَّلُ: شرحُ نصِّ كتابِ «العلل الصَّغير»:

يتناولُ هذا الشرحُ كتابَ «العِلَلِ» من جميعِ الجوانبِ، كما أنه يَسْتَكْمِلُ أبحاثَهُ بدراساتٍ متمِّمةٍ، غدا بها الكتابُ مرجِعاً حافِلاً في علومِ الحديث.

ونلفِتُ النظرَ فيما يلي إلىٰ بعضٍ من أهمِّ خصائصِ هذا الشرحِ وفوائِدِهِ العلميَّة، فمِنْ ذلك:

ـ ما استهلَّ به الحافظُ ابنُ رجب شرحَه لـ«العللِ» من ذلكَ: السَّردُ لأحاديثَ اتُّفِقَ علىٰ عدمِ العملِ بها، ثم ثنَّىٰ عليه بفصلٍ آخرَ في أحاديثَ ادُّعي الاتفاقُ علىٰ عدمِ العملِ بها وليسَ الأمرُ كذلكَ، وقد أتىٰ الحافظُ في الفصلينِ بسردٍ بديعٍ عظيمِ الفائدةِ لطالبِ الحديثِ والفقهِ، وهي أحاديثُ يعوِزُها البحثُ لخصوصيَّتها في حالِ السَّندِ والمتن.

ـ الفوائدُ التي أوردها في أبحاث الإسناد والرُّواة، وأقسام الرواة وأحكامها، فقد وسَّع البحث فيما أورده التِّرمذيُّ وكمَّل فوائده بتحقيقٍ علميٍّ على غايةٍ من الأهميَّة والفائدة، ونذكرُ هنا علىٰ سبيل المثالِ: بحثهُ في رواية المبتدع، وبيان الغلط الذي يُرَدُّ به الحديثُ أو يُتْرَكُ، وغير ذلك.

ـ اشتمالُه على جملةٍ من الرُّواةِ الضُّعفاءِ الذين كَثُرت الروايةُ عنهم وخُصوصاً من اشتَهَرَ منهم بالعبادةِ، مما قد يُغْتَرُّ به، وإن الدِّراساتِ المستفيضةَ التي قدَّمها الحافظُ ابنُ رجبٍ في هذا المضمار ذاتُ فوائدَ على غايةٍ من الأهميَّةِ.

ـ دراستهُ لطائفةٍ من جِلَّة أهلِ الحديثِ تُكُلِّم فيهم من جِهةِ حفظِهم. وقد جاءَ هذا الفصلُ تطبيقاً جيِّداً لبحثِ أقسامِ الرواةِ وأحكامها الذي سبقه، وأفادَ فائدةً جليلةً بترجمته للذينَ ذَكَرَهُم الترمذيُّ، ثم استكملَ هذه الأسماءَ بمجموعةٍ أخرى أصبحَ

بها أمامَ القارىءِ بيانٌ بالرواةِ الذين هم أكثرُ روايةً وَوُروداً في كُتُبِ الحديثِ، مما له أثرُهُ الكبيرُ في تنمية مَوْهبةِ طالبِ الحديثِ.

وأنوِّه هـٰهنا بهذهِ اللفتةِ البارعةالتي خَتَم بها ابنُ رجب دراسةَ هؤلاءِ الرواةِ في اختلافِ الرجلِ الواحدِ في إسنادِ الحديث[١]، حيث نبَّهَ علىٰ ضابطٍ هامٍّ جداً، نميزُ به بَيْن تعدُّد روايةِ السَّند عن الرَّاوي بسبب الوَهَم وخلطِه في الرِّواية ـ كما وَقعَ من هؤلاء الذين ترجم لهم ـ وبَيْن تعدُّد الرواية عنه لكونه حافظاً للحديث من أكثر من وجهٍ، كما يقعُ للحُفَّاظ المتقنين المتوسِّعين في الرِّواية.

ـ اشتمالُه على تراجم من أعيان حُفَّاظ الحديث، وثقاته المتقنين، وقد اشتمل على جملة منهم كثيرة الرواية والذكر في كتب الحديث، وأطال في ذلك حتىٰ شفىٰ قلبَ القارىء بما ذكره من تراجم لهؤلاء الرُّواة الذين يدور عليهم الكثيرُ من الحديث الصَّحيح، وبما ذكره من فضائلهم. مما يؤثر تأثيراً تربَوياً عظيماً.

ـ إفادتُه في قوانين الرِّواية، كما في موضوع العَرْض، والإجازة، والإجازة مع المناولة، ولا سِيَّما تنبيهُه على رواية المحدِّث الذي لا يحفظُ إذا حدَّثَ من كتابِ غيره[٢].

ـ تحقيقُه في الحديثِ المرسل، وخصوصاً في هاتين المسألتين:

الأولىٰ: تفاوتُ درجاتِ المَراسيل مع التَّوضيح بالنَّماذجِ، وكلامِ العلماءِ فيها[٣]، وهذا بحثٌ مهمٌّ لا غنى لأهلِ الحديث عنه، فإنَّ الشائع بينهم أن المراسيل كلَّها على حدٍّ سواء.

المسألةُ الثانية: التوفيقُ بين كلام الحُفَّاظ وكلام الفقهاء في الحديث المُرْسَل[٤]. وهو مذهبٌ جيِّد.

ـ التقسيمُ البديعُ للرواةِ من حيثُ الاختلافُ فيهم، وتفصيلُه بالأمثلةِ، وهو بحثٌ مبتكر في الرِّجال والجرح والتعديل.

---

(١) انظر صفحة: (١٤٣ ـ ١٤٤) من تحقيق الدكتور نور الدين عتر.

(٢) انظر صفحة: (٢٥١ ـ ٢٥٣).

(٣) انظر صفحة: (٢٨١ ـ ٢٩٣).

(٤) انظر صفحة: (٢٩٧).

ـ بحثُه في أنواع الحديث عند التِّرمذيِّ ولفتُ الأنظارِ إلىٰ تقسيم التِّرمذيِّ للحديث وشرحُ اصطلاحاته، واستكمالُه ذلك ببحثِ الحديثِ الصَّحيحِ بحثاً موسَّعاً أتىٰ فيه بفوائدَ جليلةٍ لمناسبةِ شرح شروط الحديث الصَّحيح.

ـ بحثُه في اصطلاحات التِّرمذيِّ المركَّبة: «حَسَنٌ صحيحٌ»، «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ»، «حَسَنٌ غريبٌ»، «صحيحٌ غريبٌ»، وهو بحثٌ معقَّدٌ ذو أوجهٍ، كثُرتْ فيه الأقوالُ، وقد حقَّقَ الحافظُ ابنُ رجبٍ البحثَ فيه تحقيقاً متيناً.

الجزء الثاني: في أصولِ عِلْمِ العِلَلِ:

وهو بحثٌ جليلٌ أتبعَ به الحافظُ «شرحَ علل الترمذي» لتقريبِ علمِ العِلَلِ علىٰ من يَنْظُرُ فيه كما ذكرَ هو ذلك، أتىٰ فيه بفوائدَ مهمةٍ وقواعدَ كُلِّيَّةٍ.

ويمتازُ هذا الجزءُ بمزايا عظيمةٍ أذكرُ أهمَّها:

ـ إنَّ عامَّة ما ذكرَه في هذا الجزءِ فوائدُ نادرةٌ، قلَّ من يَعْرِفُها من أهلِ هذا الشأنِ، كما ذكر الحافظُ، ولا تُحَصَّلُ أيضاً من كتبِ أُصولِ الحديث، أو ما شاكلها من المصنَّفاتِ الحديثيةِ، أو كتبِ الدِّراساتِ الحديثيةِ بصورةٍ عامةٍ، إلا ما قد يجدُه المطَّلعُ المشتَغِلُ كثيراً من متفرِّقاتٍ هنا وهناك.

ـ القسمُ الأوَّلُ من هذا الجزء في معرفة مراتبِ أعيانِ الثِّقاتِ الذينَ يدورُ عليهم غالبُ الأحاديثِ الصحيحة.

وبهذا أكملَ فائدةَ ما ذكرَهُ في الجزءِ الأوَّلِ من التَّعريفِ بالأئمَّةِ والحفَّاظِ، وقدَّمَ للقارىءِ مجموعةً تُغنيهِ غناءً في معرفةِ الرِّجالِ، وتسهِّلُ عليه سبيلَ النَّظرِ في الحديثِ.

ـ اعتناؤهُ في هذا القسمِ ببيانِ مراتبِ هؤلاءِ الثِّقاتِ في الحِفْظِ، وذكرُ مَنْ تُرجَّحُ روايتهُ من الرواة عنهم عند الاختلافِ.

وهذا بحثٌ مهمٌّ لا يوجدُ كثيرٌ منه في كُتُبِ الرِّجال، ولا يستغني عنهُ باحثٌ في نقدِ الأحاديثِ، يُبرز دقَّةَ بحثِ المحَدِّثينَ وعُمْقَ علمِ العِلَلِ، وقد وسَّع الحافظُ ابنُ رجبٍ البحثَ في هذا، فأثرىٰ الدراساتِ الحديثيَّةَ وأغناها.

وأما خصائصُ أسلوبِ الشَّرحِ وطريقتُه:

فهي مزايا كثيرةٌ، نذكرُ منها:

- أسلوبَ الجمع بين الشُّمولِ والعُمْقِ ثم السُّهولةِ، فإنَّ الكتابَ مع عمقِهِ، وكونِهِ في الذّروةِ من علمِ المصطلحِ وعلمِ العللِ يعالجُ قضايا دقيقةً، فإنَّهُ مع ذلك جاءَ بسبكٍ سهلٍ، يجعلك تتطلَّع لمتابعةِ أبحاثِهِ.

- طريقتَه في تقسيمِ كتابِ «العللِ» إلىٰ مقاطعَ ذاتِ موضوعٍ واحدٍ، دون أن يتقيَّدَ بفقراتِ الرِّوايةِ التي تبدأُ بعبارةِ: «قال أبو عيسىٰ».

- جمعَه بين النَّظريَّةِ والتَّطبيقِ، فهو يحقِّق القاعدةَ الحديثيَّة، ويَشْفَعُ تحقيقَه بالأمثلِة والشَّواهد، وقد جاءَ كتابُه هذا منسجِماً مع طريقةِ التِّرمذيِّ مؤلِّفِ «العللِ» الذي يشرحُه الحافظُ ابنُ رجب، فإنَّ من أهمِّ ما تمتازُ به مؤلَّفاتُ الإمامِ التِّرمذيِّ: أنها كتبٌ حديثيَّة تطبيقيَّةٌ، يطبِّقُ فيها الترمذيُّ أصولَ الحديثِ، فيوضِّحُ أحوالَ الإسنادِ من تفرُّدٍ أو متابعةٍ، وأحوالَ الرجالِ، والترجيحَ بين الروايات المختلفةِ، حتىٰ اعْتُبِرَ كتابُهُ «الجامعُ» نفسُه كتاباً في علل الحديثِ علىٰ الأبوابِ. وفي الواقع إن كتابَ «الجامع» يُعتبر لمن تفهَّمه كتاباً هامَّاً في عِلل الحديث، ومرجعاً غزيرَ الفائدة لتطبيق أصولِ فنِّ المصطَلَحِ.

- أنَّ الحافظَ ابنَ رجب قد تخطَّىٰ في شرحِه هذا مصادرَ الحديثِ وعلومَه المتأخِّرةَ الشائعةَ في زمنِه، والتي أصبحتْ العمدةَ عندَ أهلِ عصرِهِ، مثلَ: «علوم الحديثِ» لابن الصَّلاح، وما وَلِيَهُ من مؤلَّفاتٍ، فرجَعَ الحافظُ ابنُ رجبٍ إلىٰ المصادرِ الأولىٰ في الحديثِ وعلومِه وفنونِه.

وبذلكَ حقَّق هدفين كبيرين:

الأوَّل: دِقَّةَ المنهجِ العلمي في اختيار المراجعِ علىٰ ما هو معروفٌ في أصولِ البحث العِلْمِيّ.

الثاني: مُلاءَمَةَ المراجعِ للكتابِ المدروسِ؛ لأنَّ أحقَّ ما يدرسُ الكتابُ علىٰ ضوئِهِ هو المصادر التي استمدَّ منها أو التي استمدَّت منه حتىٰ تعتبرَ شارحةً له، وقد حَفَلَ شرحُ الحافظ بالمصادرِ من كلٍ نوعٍ.

ـ أنَّ الحافظَ ابن رجب أفرغَ في شرحِه هذا عُصارةَ مؤلَّفاتٍ هامَّةٍ للأقدمين، غَفَل عنا أكثرُ المشتغلين بالحديثِ، مثلَ: «مقدمةِ صحيحِ مسلم»، و«التمييز» للإمام مسلم، و«العِلَل» لعليِّ بن المديني، و«العِلَل الكبير» للتِّرمذيِّ، و«رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكَّة».

ـ نذكرُ أخيراً من خصائصِ هذا الشرحِ: أنَّ الحافظَ ابن رجبٍ قد عاد في كتابه إلىٰ أسلوبِ السَّلَفِ من المتقدِّمين في بحثِ أصولِ الحديثِ، وهو أسلوبٌ يعتمدُ علىٰ ذكر أقوالهم في مسائلَ تتعلَّقُ بها القاعدةُ، لكنَّه لم يُغْفِلْ استنباطَ القواعدِ وتحريرَها، وهو ما أفرده المتأخِّرون في التأليف، وهو أسلوبٌ جليلُ الفائدة؛ لأنَّه بذلك جَمَعَ بين مزايا الطَّريقتين وفوائِدهما، ونمَّىٰ في عقلِ القارىءِ موهبةَ الاستنباطِ والنَّقد، وتطبيقَ قواعِدِ العلمِ، وغيرَ ذلك مما لا نطيلُ به.

وأنه بحقٍّ ـ كما قلنا ـ أحسنُ شرحٍ لأوَّلِ تأليفٍ في أصولِ الحديثِ، وأمثلُ مرجعٍ في أصولِ علمِ العللِ، وأنَّه جمعَ تحقيقاتٍ وفوائدَ علىٰ غايةٍ من الأهميَّة، تسهِّلَ سبيلَ هذا العلمِ حتىٰ يلزمَ المشتغلَ فيه أن يكون علىٰ وعيٍ وإحاطةٍ بمسائلهِ وفوائدِهِ[(1)].

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور نور الدين عتر في دار الملاح بدمشق عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م، ثم أعيدت طباعته في دا العطاء بالرياض عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ في مجلَّدين، وهي الطبعة الرابعة. وطُبع بتحقيق الأستاذ إياد بن عبد اللطيف بن إبراهيم القيسي، في بيت الأفكار الدولية بعمان (الأردن) عام ٢٠٠٦ م في مجلَّدٍ في (٦٢٤) صفحة.

التأليف المصنَّف في العِلَل:

ثم اتخذت المؤلَّفاتُ في هذا العلم طابَع الترتيب والتصنيف، ونستطيع أن نقسِّم المؤلَّفات في عِلَلِ الأحاديثِ قسمين رئيسيين:

---

(١) من مقدمة التحقيق لـ: «شرح علل الترمذي» بتحقيق الدكتور نور الدين عتر، (ص: ٤٢ ـ ٤٩) بتصرُّفٍ واختصارٍ.

القسم الأول: المصادر الخاصَّة بالعِلَل.

القسم الثاني: المصادر التي تُعْرَضُ للعِلَل ضمن بحوثها.

ونعرِّف فيما يلي مؤلَّفات كلٍّ من هٰذين القسمين:

القسم الأول: المصادر في العِلَل:

وهي مصادرُ مصنَّفةٌ في العلل عامَّة، ومصادر في العِلَل خاصةً.

أولاً: المصادر المصنَّفة الخاصة في العِلَل عامةً:

١ ـ **مسند يعقوب بن شيبة:** للحافظ أبي يوسف، يعقوب بن شيبة السَّدوسي (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ).

هو من أهمِّ الكتب التي أُلِّفت في هذا الباب، فهو كتابٌ حافلٌ ومن أحسن ما صُنِّف من المسانيد ولكنه ما أتمه.

ولغزارة محتوياته قال الدَّارقطني وغيره: «لو أنَّ كتاب يعقوب بن شيبة كان مسطوراً على حمام لوجب أن يكتب»[(١)].

ولكن مع الأسف الشديد لم يَبْقَ من هذا السِّفر العظيم إلا قطعةٌ صغيرةٌ وهي الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطَّاب فقط.

ويعقوب بن شيبة رَتَّب كتابَه هذا علىٰ مسانيد الصحابة، فيذكر الأحاديثَ بأسانيدها ويذكر العِلَل الواردة فيها، كما يذكر الروايات الأخرى في الشواهد.

ولم يكتفِ بهذا بل يسوق ترجَمةَ الصحابيِّ بأسانيده، ويتكلَّم في الرواة من حيثُ الجرح والتعديل، كما يذكر سيرةَ بعض الرواة وأحوالهم وأخبارهم مسهبة، فكتابه يحتوي علىٰ مادةٍ غزيرةٍ في الرجال كما يشمل العِلَلَ الواردةَ في الأحاديث إسناداً ومتناً.

طُبع منه الجزء العاشر المشتمل على «مسند عمر بن الخطَّاب» بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

---

(١) تاريخ بغداد: (١٤/ ٢٨١).

٢ ـ **التمييز**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

ألَّفه كما بيَّن في مقدِّمتهِ لسببين: بيان أنَّ جرح الرجال ليس غِيبةً. وانتقاد من زعم أنَّ عمل المحدِّثين في تمييز خطأ الروايات من صوابها ادعاءُ علم غيبٍ لا يُوصَلُ إليه!

فالكتابُ في غاية الأهمية لموضوعه، ولإمامة مؤلِّفه، لكنه لم يعثر منه إلا على قطعةٍ صغيرةٍ ست عشرة ورقة محفوظة في ظاهرية دمشق، حقَّقها وعلَّق عليها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، في جامعة الرياض بالرياض عام ١٣٩٥ هـ، في (١٩٨) صفحة.

٣ ـ **المسند المعلَّل (المُسَمَّى بـ: «البحر الزَّخّار»)**: لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بـ: «البَزَّار» (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ):

وهو من أعظم الكُتب التي أُلِّفَتْ في هذا الفنّ، فهو كاسمه بحرٌ، وقد أثنىٰ عليه ابنُ كثير فقال: «ويقع مسندُ الحافظ أبي بكر البَزَّار من التعليل ما لا يُوجَد في غيره من المسانيد»(١).

رَتَّبه البَزَّار علىٰ مسانيد الصحابة، فأولاً ذكر مسانيدَ العشرة المبشَّرين بالجنة ثم مسانيد الصحابة الآخرين.

وهو يهتم فيه بذكر متون الأحاديث اهتماماً بالغاً فيذكرها كاملةً، وكذلك يعتني بذكر السَّند فجميع الأحاديث يسوقها مسندةً، ثم يذكر العِلّة التي تُوجَد فيها، وكثيراً ما يذكر في عِلَّة الحديث بأنه لم يرو عنه إلا فلانٌ.

كما أنه يتكلَّم في الرجال من حيثُ الجرح والتعديل، أو السَّماع وغيره مختصراً، وغالباً لا يتوسَّع في ذكر الطُّرقَ للحديث.

---

(١) اختصار علوم الحديث: ص: ٦٤.

وأحياناً يذكر الحديثَ ويعلِّله بتفرّد الراوي مع أنه مخرجٌ له في الصحيحين أو أحدهما.

إن أهمية «مسند البزار» لا يحتاج إلى بيانها، فإن مكانته العلمية الرفيعة معروفة لدى كل من يشتغل بعلم الحديث، فكتابه من أعظم الكتب التي أُلّفت في هٰذا الفَنّ، وتُوجَد فيه من التعاليل ما لا يُوَجد في غيره من المسانيد.

وانفرد هذا الكتاب بأحاديث كثيرة لم يذكرها أصحابُ الأصول الستة، وأصحابُ الكتب المؤلَّفة في العِلَل، فهذه الكتب تتكامل، ولا يسدّ أحدها مكان الآخر.

ولأهميته البالغة اعتمد عليه العلماء واهتموا به نقلاً واختصاراً، فقد أفرد الهيثميُّ لزوائد هـٰذا الكتاب على الكتب الستة كتاباً سَمَّاه «كشف الأستار عن زوائد البزار» ورَتَّبه على أبواب الفقه، ونهج في اختصاره وتجريده.

طُبع بتحقيق الأستاذ محفوظ الرحمن زين الله في مؤسسة علوم القرآن ببيروت، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في تسع مجلَّدات. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ عادل بن سعد مجلَّدان في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة عام ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣.

٤ ـ **عِلَل الحديث**: للإمام عبد الرحمن بن الإمام محمد بن إدريس، المعروف بـ: «ابن أبي حاتم الرازي» (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

هو من أنفس الكُتب التي صُنِّفَتْ في هذا الباب، فهو مرتَّبٌ على أبواب الفقه، فالاستفادةُ منه أسهل؛ لأن كثيراً من الناس لا يعرفون الصحابيَّ، ولا الراويَ عنه.

أمّا مادة هذا الكتاب: فهي أسئلةُ عبد الرحمن بن أبي حاتم لأبيه، وأبي زُرْعَة، أو سماعاته منهما، وكلها تدور على الأحاديث المُعَلَّة والأسانيد التي يعتريها الخللُ والخطأ. وعبارته تأتي بأحد الأشكال الآتية: سألتُ أبي، سألتُ أبا زُرْعَة، سألتُ أبي وأبا زرعة، سمعت أبي، سمعت أبا زرعة، وقولهما قد يسبق بعبارة: «قالا» أو يذكر رأي أحدهما، ثم رأي الآخر، والجديرُ بالذكر: أن اتفاقهما هو السائد والغالب في هذا الأجوبة. وهذا يشهد لهذا العلم بوحدة منطقه ومنهجيته.

فهذا الكتاب أول كتاب في العلل لقي عنايةً كبيرةً من المصنِّف فرَتَّبه على

أبواب الفقه، بدءاً بباب الطهارة، ثم الصَّلاة، وانتهاء بباب النذر، ولكن رغم هذا الترتيب فإن اتساع أبوابه تجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى المطلوب منه، ولا بُدَّ من تقسيم أبوابه إلى فروعٍ تسهل على الباحثين الرجوع إلى الأحاديث، أو أن تفهرس مادة هذا الكتاب فهرسة مستقلة في آخره ترشد إلى الأحاديث فيه، وفي هذا الكتاب ثلاثة آلاف حديث ذكرت عللها، وهذه العِلَلُ متنوّعةٌ وكثيرةٌ، فمنها العلل الخفية كاكتشاف الإرسال، والانقطاع، وأخرى بالقوادح الظاهرة كالمنكر، والموضوع، والضعيف. وأما مادة الرجال فهي مبثوثة خلال الكلام عن الأحاديث والأسانيد.

وترجع أهمية هذا الكتاب إلى مادته الغزيرة في العلل والرجال، وإلى إمامة الرجلين العظيمين، أبي زرعة، وأبي حاتم، وإلى تبويبه الذي يجعل الحصول على المبتغى منه أقرب من غيره من كتب العلل الأخرى.

طُبع في المكتبة السلفية بالقاهرة عام ١٣٤٣ هـ ـ ١٩٢٥ م في مجلَّدين، وتصوِّره دار المعرفة ببيروت، وحقَّق قسماً منه الأستاذ عبد الله بن عبد الحسن أحمد التويجري كرسالة جامعية من كلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٩٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٥ ـ العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

أصلُ كتاب العِلَل للدارقطني مكوَّنٌ من أسئلةٍ غير منتظمةٍ وُجِّهَتْ إلى الدَّارقطني حول أحاديث فيها عِلَّةٌ أو أكثر، كان الدارقطني يُجيب عنها بما يفتح الله به عليه، ويُطيل النفسَ أحياناً، ويقصر أحياناً، كلُّ ذلك خاضعٌ لما يقتضيه المقامُ من إيضاحٍ.

وقد صدرت هذه الأحاديث بـ: «سُئل» ثم يسرد الحديث المتضمّن للسؤال ثم يتلوه الجوابُ مباشرةً مصدراً بـ: «فقال».

المنهجُ الذي سلكه الدَّارقطني في أجوبته متنوِّعٌ أوضحه فيمايلي:

ـ فهو غالباً يذكر الراويَ الذي يقع اختلافُ الإسناد عنه، ثم يذكر أوجهَ الخلاف فيه. فمثلاً يقول: رواه زيدُ بن أسلم عن أبيه، واختلف عن زيد بن أسلم فرواه

الدَّرَاوَرْدِيُّ عبد العزيز بن محمد بن أسلم عن أبيه . . . . الخ[1].

كما قال في حديث أوس بن أوس الثَّقفي عن أبي بكر الصِّدِّيق عن النبيِّ ﷺ قال: «من غَسَّل واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب . . . الحديث»، فقال: «يرويه يحيىٰ بن الحارث ا لذّماري ـ من رواية الحسن بن ذَكْوان عنه ـ عن أبي الأشعث الصَّنْعَاني عن أوسِ بن أوسٍ عن أبي بكر الصِّديق عن النبي ﷺ.

وخالفه جماعةٌ من الشَّاميين وغيرهم فرووه عن يحيىٰ بن الحارث. . . إلخ)[2].

ـ وأحياناً يقول: هو حديثٌ صحيحٌ من حديثِ فلانٍ، رواه عنه جماعةٌ من الثقات الحفّاظ، فاتفقوا علىٰ إسناده، منهم: فلانٌ، وفلانٌ، ثم يذكر من رواه عنه وخالف فيه الثقات، مثل ما قال في حديث عمر عن أبي بكر في تزويج النبيِّ ﷺ حفصةَ»[3].

ـ وأحياناً يذكر الاضطرابَ فيه من شخصٍ واحدٍ فيقول مثلاً: يرويه فلانٌ ـ وهو لم يكن بالحافظ ـ ويضطرب فيه، فتارةً يروي كذا، وتارةً يروي كذا كما قال في حديث عامر بن ربيعة العَدَوي عن عمر عن النبي ﷺ: «تابعوا بين الحَجِّ والعُمرة. . . الحديث».

فقال: «يرويه عاصمُ بن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عُمر.

وكان يضطرب فيه فتارةً لا يذكر فيه عامرَ بن ربيعة فيجعله عن عبد الله بن عامر عن عمر، وتارةً يذكر فيه. . . إلخ»[4].

وأحياناً يذكر الراويَ الذي يختلف الإسناد عنه، فيذكر عِدّةَ الرواة عنه، ثم يذكر الاختلافَ أيضاً عن هؤلاء الرواة ويفصل في ذكرها، كما قال في حديث

---

(١) انظر: السؤال، رقم: (٢).
(٢) انظر: السؤال، رقم: (٤٥).
(٣) انظر: السؤال، رقم: (١).
(٤) انظر: السؤال، رقم: (١٥٩).

الحارث عن عليٍّ عن النبيِّ ﷺ في أبي بكر، وعمر ـ رضي الله عنهما ـ: «هذان سيِّدا كهول أهل الجنة . . . الحديث».

فقال: «يرويه الشعبيُّ، واختلف عنه، فرواه الحَكَمُ بن عتيبة، وزكريا بن أبي زايدة، وعبد الأعلىٰ بن عامر التَّعلبي، وفِراس بن يحيىٰ، وزيد بن أبي سليم، عن الشَّعبي عن الحارث، عن عليٍّ.

فأمَّا حديثُ الحَكَم فرواه عنه محمدُ بن مرة، والحسن بن عُمارة.

وأمَّا حديثُ زكريا بن أبي زايدة فرواه عنه الهُذَيل بن ميمون، واختلف عنه . . . . إلخ»[1].

ـ وأحياناً يذكر أكثر من راوٍ، ثم يذكر الاختلافَ عنهم، فمثلاً قال في حديث شُرَيْح بن هانىء عن علي عن النبي ﷺ في المسح علىٰ الخُفَّين: «هو حديثٌ يرويه القاسم بن مخيمرة، والمِقْدام بن شريح، كلاهما عن شريح بن هانىء.

فأما القاسم بن مخيمرة فرواه عنه الحكمُ بن عتيبة واختلف عنه . . . إلخ»[2].

ـ وأحياناً يقول: «حَدَّث به فلانٌ عن فلانٍ ووَهَمَ، والصوابُ كذا، كما قال في حديث رِبْعيٍّ عن علي عن النبي ﷺ: إن مما أدرك الناسُ من كلام النبوة الأولىٰ» الحديث.

فقال: حَدَّث به عبدُ الرحمٰن بن أبي حَمَّاد المقرىء ـ واسم أبي حَمَّاد: شكيلٌ، وهو من كبار أصحاب حمزة وأبي بكر بن عَيَّاش في القراءة ـ عن شريك عن منصور، ووَهَمَ فيه.

والصَّوابُ عن منصور عن ربعيٍّ عن أبي مسعود الأنصاري الخ[3].

ـ وأحياناً يسرد عدداً من الرُّواة، ثم يفصل ويذكر الاختلافَ في بعضهم مثل

---

(١) انظر: السؤال، رقم: (٣٢٣)، وأيضاً: (١٧).
(٢) انظر: السؤال، رقم: (٣٧٩)، وأيضاً: (١٠٩).
(٣) انظر: السؤال، رقم: (٣٥٨).

ما عمل في حديث أبي عبد الرحمٰن السُّلَمي عن عثمان عن النبي ﷺ: «خيركم من تعلَّم القرآنَ وعَلَّمه».

فقال: «هو حديثٌ يرويه علقمة بن مَرثَد، وسعد بن عبيدة، وعبد الملك بن عمير، وسلمة بن كُهَيل، وعاصم بن بَهْدَلَة، والحسن بن عبيد الله، وعبد الكريم، وعطاء بن السَّائب».

ثم ذكروا رواياتهم بالتفصيل غير عبد الكريم(١).

ـ وأحياناً يقول: تفرَّد به فلانٌ، وغيره يرويه كذا، وهو الصواب(٢).

ـ وأحياناً يذكر الخلافَ علىٰ راوٍ وبعد ما ينتهي من الكلام عليه يقول: وروىٰ هذا الحديثَ فلانٌ، واختلف عنه، ثم يذكر الخلافَ عن هذا الراوي(٣).

ـ وأحياناً (وهذا نادرٌ) لا يذكر أسماءَ الرواة الذين اختلفوا في الحديث أو سنده، بل يقول: من روىٰ هذا الحديثَ فقد وَهَم، وقال ما لم يقله أحدٌ من أهل العلم(٤).

ـ غالباً يذكر الدارقطنيُّ العِلَلَ الموجودةَ في إسناد الحديث من الاتصال أو الإرسال أو الانقطاع والاضطراب أو إبدال راوٍ براوٍ وغيرها.

وأحياناً يذكر في متن الحديث أيضاً.

ـ في غالب الأحاديث لا يذكر السندَ من عنده. بل يكتفي بذكر ما فيه من عِلَّةٍ.

وأحياناً يسرد الأحاديثَ بإسناده.

ـ الأحاديث المسندة غالباً يختم بها الجواب مع متونها كاملة، وأحياناً يذكرها أثناء ذكر الخلاف.

---

(١) انظر: السؤال، رقم: (٢٨٣)، وأيضاً: (٣٢٥).

(٢) انظر: السؤال، رقم: (١٢١).

(٣) انظر: السؤال، رقم: (٢٥٦).

(٤) انظر: السؤال، رقم: (١٥٣).

ـ أحياناً يكتفي بذكر طريقٍ أو طريقين من الأحاديث المُسْنَدة، وأحياناً يطول فيذكرها من عِدَّة طُرُقٍ.

غالباً لا يذكر من أخرج الحديثَ وأحياناً يعزو إلىٰ من أخرجه، فيقول مثلاً: أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ أو يرويه مالكٌ في الموطأ، أو رواه أصحابُ الموطأ، وغير ذلك.

ـ أحياناً يتكلَّم في الراوي فيقول: ثقةٌ، ثقةٌ مأمونٌ أو سَيِّىءُ الحِفظ، أو لم يكن بالقويِّ، أو ليس بالقويِّ، أو ضعيفٌ، أو متروكُ الحديث، أو مجهولٌ وغيرُ ذلك من ألفاظ الجرح والتعديل.

كما أنه يذكر أحياناً: أنَّ فلاناً لقي فلاناً، أو لم يسمع من فلانٍ شيئاً.

وأحياناً يذكر اسمَ الراوي أو كنيته وإذا كان فيه خلافٌ؛ فيبيِّن وجهَ الصَّواب.

ـ غالباً بعد ما ينتهي من ذكر الطُّرق والاختلاف في السند يَحْكُم عليه، فيقول مثلاً: «وَهَم فلانٌ والصحيحُ ما قاله فلانٌ»، أو «وهو الصوابُ»، أو «هو الصحيح»، أو«الحديث غيرُ ثابتٍ»، أو «فيه الاضطرابُ من فلانٍ»، أو «ولا يَصِحُّ والمحفوظُ عنه كذا»، أو«لا يَثْبُت هذا؛ لأن الراوي له عن فلانٍ ضعيفٍ»، أو«فلانٌ ثقةٌ وزيادةُ الثقة مقبولةٌ»، أو «أحسنها إسناداً وأصحها ما رواه فلانٌ».

وأحياناً يقول: وجميعُ رواةِ هذا الحديث ثقاتٌ، ويشبه أن يكون فلاناً كان ينشط في الرواية مرةً فيسنده ومرةً يجبن عنه فيقف.

وأحياناً يحكم علىٰ الحديث أثناء ذكر العِلَل، فيقول مثلاً: «هذا وَهْمٌ والصواب عن فلانٍ كذا»، أو «وهو صحيحٌ عن فلانٍ»، أو «وهو غريبٌ عن فلانٍ»، وغيرُ ذلك.

وأحياناً يحكم في أول الجواب.

ـ وأحياناً لا يحكم، بل يقول: والله أعلم.

وأحياناً يكتفي بذكر العِلَل ولا يحكم عليه بشيءٍ.

ونادراً ما يقول: والأشبه بالصواب قول: لا أحكم فيه بشيء.

ـ أحياناً يذكر حديثاً آخر غيرَ حديثِ الباب للتعريف برجل أولسبب آخر يقتضيه المقامُ.

منهج البرقاني في جمع كتاب العِلَل:

جَمَعَ البرقانيُّ كتابَ العِلَل ثم قرأه علىٰ الدَّارقطني بعد ترتيبه، وقد سلك في الترتيب مسلكاً توضّحه النقاط التالية:

ـ رَتَّبه علىٰ مسانيد الصحابة دون أبواب الفقه.

ـ قَدَّم العشرة المبشَّرين بالجنَّة، ثم ذكر بقيةَ مسانيد الرجال من الصحابة.

ـ أتبع مسانيدَ الرجال بذكر مسانيد النِّسوة.

ـ رَتَّب مسانيد المُكثرين ـ على تفاوتهم ـ علىٰ الرواة عنهم، فمثلاً يقول: حديثُ عمر عن أبي بكر، فيسرد تحت هذا العنوان أحاديثَ عمر التي فيها علةٌ عن أبي بكر، وهكذا يفعل في أحاديث عثمان، وعلي، فيقول: حديثُ عثمان عن أبي بكر، وحديثُ عليٍّ عن أبي بكر.

ـ أحياناً يرتِّب الرواة عن الرواة عن الصَّحابي الذي يذكر مسندَه، فمثلاً يقول: ومن حديث سالم عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ.

ـ يذكر غالباً الحديثَ المسؤولَ عنه مختصراً حيث يعرف مضمونه بعد تصديره بـ: «سُئل»، أو سُئل الشيخ عن حديث فلانٍ عن فلانٍ عن النبي ﷺ ثم يصدر جواب الدارقطني بقوله: «فقال».

ـ أحياناً يجمع السُّؤال بين حديثين لاتفاق الإسناد.

ـ وقد يعيدُ الحديثَ لسببٍ يقتضيه المقامُ.

ـ بعدما ينتهي الدارقطنيُّ من الجواب قد يوجِّه السؤال إليه عن راوٍ أو عن شيخه الذي سمعه منه أو غير ذلك.

ـأحياناً ـ وهذا نادرٌ ـ يزيد البرقانيُّ علىٰ ما قاله الدارقطنيُّ، فيميِّزه بقوله ـ بعد انتهاء قول الدارقطني ـ «قلتُ».

ـ بعضُ الأحاديث التي ذكر الدارقطنيُّ عِلَلَها وهي كانت غيرَ موجودة في أصل

أبي منصور ابن الكرخي فزادها البَرْقَاني في كتاب العِلَل ووضعها في أماكنها بحسب ترتيبه[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ محفوظ الرحمن زين الله في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٤ ـ **العِلَلُ المتناهية في الأحاديث الواهية**: للحافظ عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجَوْزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وهو مُرتَّبٌ على الأبواب، وموضوعُ هذا الكتاب جمع الأحاديث الشديدة الضعف وبيان عِلَلها وطُرقها. يقول ابن الجوزي في مقدمته لهذا الكتاب: «وقد جمعتُ في هذا الكتاب الأحاديثَ الشديدةَ التزلزل الكثيرة العِلَل، ورتَّبتُه كتباً علىٰ نحو ترتيب كتب الفقه، ليسهل المأخذ منه علىٰ الطالب، والله الموفِّق».

ومِن ذلك يتَّضح منهجُ المؤلِّف في ترتيب كتابه هذا، وقد بدأه بكتاب التوحيد، وختمه بكتاب المستبشع من المنقول عن الصحابة، وذكر فيه أكثر من خمسة وثلاثين كتاباً.

وطريقةُ عمله فيه: أنه يذكر البابَ ثم يسرد أسماءَ رواة الأحاديث فيه خلف بعضهم، فمثلاً: «باب فرض طلب العلم» قال: «وفيه عن علي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عبَّاس، وجابر، وأنس، وأبي مسعود، وأبي سعيد». ثم يعود فيذكر أحاديثَهم واحداً واحداً، ويذكر الحديثَ من جميع طُرقه.

فحديثُ عليٍّ ساقه من ثلاث طُرُقٍ، وحديثُ ابن عمر من أربع طُرُقٍ، وحديثُ أنسٍ من أربعة عشر طريقاً، وذكر البقيةَ من طريقٍ واحدٍ، وفي النهاية قال: «وهذه الأحاديثُ كُلّها لا تثبت» ثم أخذ يفندها، ويذكر عِلَلَها واحداً تلو الآخر.

وهذا الصنيع ينبىء عن سعة اطلاعٍ، وحفظٍ تامٍّ وملكةٍ قويةٍ وقد أخذ عليه العلماء خلطه كثيراً بين الأحاديث الموضوعة، والأحاديث الواهية مع اختلافهما في المقصود، والموضوع.

طُبع بتحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري في إدارة العلوم الأثرية بفيصل آباد (باكستان) عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في مجلَّدين.

(١) انظر: مقدمة التحقيق للكتاب.

ثانياً: المصادر المصنَّفة في عِلَلٍ خاصَّة:

ومنها ما صُنِّف في عِلَل أحاديث إمام بعينه مثل «علَل أحاديث الزهري (المتوفى سنة ١٢٥ هـ) لمحمد بن يحيى (المتوفى سنة ٢٥٨ هـ)، و«عِلَلُ حديث الزهري» لابن حِبَّان (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)، أو عِلَل حديثٍ معيَّنٍ من الأحاديث مثل «عِلَل الحديث المُسَلسل في يوم العيد» للحافظ عبد الله بن يوسف الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٤٨٩ هـ).

ومنها ما صنِّف في عِلَلِ كتابٍ أو كتبٍ مُعَيَّنةٍ، وأهَمُّ ذلك كتابان:

١ ـ **الإلزامات و التتبُّع**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

انتقدَ فيه أحاديثَ في الصحيحين أو أحدِهما لم تتوفَّر فيها شروطُهما في رأيه وبيَّن عِلَلَها، وقد ناقشه العلماءُ ورَدُّوا عليه.

طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، في (٥٣٤) صفحة، ومعه كتاب «التتبع» للدارقطني.

٢ ـ **تقييد المُهْمَل وتمييز المشكل**: للحافظ أبي علي محمد بن أحمد الغَسَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ).

ضبطَ وقَيَّدَ فيه ما أغفل بعضُ رواة للصحيحين عن مؤلِّفيهما: البخاري، ومسلم، ونَبَّه على أغلاطٍ وقعوا فيها.

طُبع بتحقيق الأستاذ المصطفى عبد القادر السكوني، في جامعة الملك محمد الخامس بالرباط (المغرب).

القسم الثاني: المصنَّفات التي تتعرَّضُ لِعلَل الأحاديث في ضمِّ بحوثها:

أولاً: المصنَّفات في رواية الحديث:

فكثيرٌ من مصنِّفي السُّنَّة يعرضون لِعِلَل الحديث في أثناء رواياتهم، ومن ذلك:

١ ـ **الجامع الصحيح**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

فإنه يكرِّر الحديثَ ويرويه في كل موضع من طريقٍ، يُشيرُ بذلك أحياناً إلى عِلَّةٍ في بعض الطُّرُق، ويريد بذلك أن يبيِّن أنها لَا تَقْدَح في صِحَّة أصل الحديث، مثل حديث: بيع جمل جابر.

٢ ـ **المسند الصحيح**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج القُشَيري (المتوفى ٢٦١ هـ).

وقد صَرَّحَ بأنَّه يروي الحديثَ من طُرُقٍ عن رجال المرتبة الأولى ثم الثانية، وينبِّه إشارةً وأحياناً صراحةً إلى عِلَّة الحديث، مثل حديث ابن عمر في الطلاق البدعي.

٣ ـ **المجتبى للنَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

فإنه يُكثِرُ من إيراد الطُّرُقِ واختلاف الرواة، بل إن كثيراً ما يُترجِم لذلك بعناوين تَلْفِت الانتباهَ، وذلك مما يكشف به عِلَّةً، أَوْ عِلَلاً في طُرُق الحديث أو في أصلِه، مثل سياقاته حديث النهي عن نكاح الشِّغار.

٤ ـ **البحر الزَّخار، مسند البَّزار**: للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو، المعروف بالبَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

وهو المسندُ الكبيرُ له، انفرد فيه بتعاليل لا تُوجَد في غيره من المسانيد.

ثانياً: كتب التخريج:

وهي مصادرُ مُهِمَّةٌ في كشف عِلَلِ الأحاديثِ، أو الدِّفاع عما أُعِلَّ؛ وهو صحيحٌ، لاسِيَّما ما كان مؤلِّفوها أئمةً أجِلَّةً، ومن أهمِّها:

١ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزَّيْلَعي(المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

٢ ـ **المغني عن حمل الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

خرَّج فيه أحاديثَ «إحياء علوم الدين» للغزالي، وفيه فوائدُ مُهِمَّةٌ، طُبع مع كتاب «الإحياء».

٣ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

خرَّج فيه أحاديثَ «شرح الرافعي الكبير على الوجيز» في الفقه الشافعي، للغزالي.

ثالثاً: شروح كتب رواية الحديث:

ومن أهمِّها:

١ ـ التمهيدُ لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لحافظ المغرب أبي عمر يوسفَ بن عبد البَرِّ النَّمَرِي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ فتح الباري شرح الجامع الصحيح للبخاري: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

٣ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري: للعلامة محمود بن أحمد بدر الدين العَيني (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

٤ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير: للعلامة محمَّد عبد الرؤوف بن تاج بن علي المَناوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

٥ ـ إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام: لفضيلة أستاذنا العلاَّمة الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر، حفظه الله وأمتع به.

رابعاً: مصادر فقه المحدِّثين:

عُنِيَ في كلِّ مذهبٍ طائفةٌ من أعلامِ المذهب بجانب الحديث وفنونه في مصنَّفاتهم في فقه مذاهبهم، وأودعوا كتبهم فوائدَ العِلَل يَعُزُّ وجودها. ومن أهمِّ الكتب:

١ ـ الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار: لابن عبد البَرِّ النَّمَري المالكي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ المغني في الفقه الحنبلي: للحافظ عبد الله بن أحمد بن محمد، المعروف بابن قُدَامَة المَقْدسي (المتوفى سنة ٦٢٠ هـ).

شرح فيه «مختصرَ الخرقي في الفقه الحنبلي».

٣ ـ **المجموع**: للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف الدّين النووي (المتوفى سنة ٦٧٦هـ).

هو شرح «المهذَّب» لأبي إسحاق الشِّيرازي، لكنه لم يُكْمِله.

٤ ـ **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: (في الفقه الحنفي) للزَّيْلَعي**: لعثمان بن علي بن يحيى بن يونس (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ).

وهو شرح «متن كنز الدقائق» للنَّسَفي الحنفي.

٥ ـ **فتح القدير للعاجز الفقير: (شرح الهداية في الفقه الحنفي) للكمال بن الهُمَام**: لمحمد بن عبد الواحد السِّيْوَاسِي (المتوفى سنة ٨٦١ هـ).

خامساً: كتبُ تدريس مناهج مصادر الرواية:

صَنَّفَ بعضُ الأعلام كتباً يَدْرُسونَ فيها مناهجَ بعض مصادر الرواية، ويعقدون فيها فصولاً لِمَا أُعِلَّ فيها من الحديث يدافعون عنها، أو يقرِّرون ورود العِلَّة، ومن أهمِّ ذلك:

١ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

عقد فيه بعضَ فصولٍ تتصلُ بالعِلَل، منها فصلٌ في الرواة المتكلَّم فيهم من رجال البخاري، وفصلٌ في أحاديثَ انتقدها الإمام الدَّارَقُطنيّ.

٢ ـ **مقدِّمة فتح المُلْهِمْ شرح صحيح مسلم**: للعلاَّمة الجليل المحدِّث الكبير الشيخ شَبِّير أحمد العثماني الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٩ هـ).

٣ ـ **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر، حفظه الله وأمتع به.

لاسيما (بابُ الصناعة الحديثية وعملُ الترمذيِّ فيها)؛ فهو مُهِمٌّ في بحث العِلَل[1].

* * *

(١) استفدنا في ترتيب كتب العلل من «لمحات موجزة في علم أصول العلل» لأستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر.

٩ ـ مصادر علم مصطلح الحديث

«علم مصطلح الحديث» هو مجموعُ القواعدِ والمباحث الحديثيَّة المتعلِّقة بالإسناد والمَتْن أو بالراوي والمروي حتىٰ تُقْبَلَ الروايةُ أو تُرَدَّ، التي بدأَ تأسيسها في منتصفِ القرنِ الأوَّلِ للهجرة، حتىٰ تكاملَتْ ونَضِجَتْ واحتَرقَتْ في أواخرِ القرن التاسع؛ لحفظِ حديث سيِّدِنا رسول الله ﷺ من الدَّسِّ والتزويرِ، والخطأِ والتغيير، وهي تتَّصل بضبط الحديث سنداً ومتناً، وبيان حال الراوي والمروي، ومعرفةِ المقبولِ والمردودِ، والصحيح والضعيفِ، والناسخ والمنسوخ. . وما تفرَّعَ عن ذلكَ كلِّهِ من الفنون الحديثيةِ الكثيرة. وكلُّ ذلكَ يُسَمَّىٰ: (علم مصطلح الحديث)، أو: (علمَ أصول الحديث)، و(علم المصطلح)[1].

وقد بدأ تأليفُ بعض المباحث من علوم الحديث، علىٰ شكلِ أبواب مستقلَّةٍ في موضوعها في أواخر القرن الثاني الهجري، يَجمع الموضوعِ الواحدَ منها جزءٌ أو أجزاء تكونُ كتاباً لطيفاً بمِقْياسِنا اليوم، وأقدَمُ مَن يُمكِنُ إضافةُ ذلكَ إليهِ هو الإمامُ عليُّ بنُ المَديني البصري (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ) رحمه الله تعالى، فقد أَلَّفَ في جملةِ أنواعٍ من علوم الحديث، خَصَّ كلَّ نوعٍ منها بكتابٍ علىٰ حِدَة.

وساقَ الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث»[2]، في (النوع العشرين) جملةً من تلكَ الكتب.

ويمكنُ أن يقال أيضاً: إنَّ الإمام الشافعي، رضي اللهُ عَنه (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) هو أوَّلُ من دَوَّن بعضَ المباحث الحديثية في كتابهِ «الرسالة»، فتعرَّضَ فيها لجُملةِ مسائلَ هامَّةٍ مما يتصل بعلمِ المصطلح، كذِكْرِ ما يُشتَرط في الحديث

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث»: ص: ١٩٨.
(٢) ص: ٧١.

للاحتجاج به، وشرطِ حفظِ الراوي، والرواية بالمعنىٰ، وقبولِ حديث المدلِّس، واشتهرَ عَنهُ اشتهاراً واسعاً موقفُه من (الحديثِ المُرْسَل)، واستَعمَلَ (الحديث الحَسَنَ) كما ذكرهُ الحافظُ العراقيُّ في حاشيته علىٰ «مقدِّمة ابن الصلاح»[1].

فما انتهىٰ القرن الثاني إلاَّ وكثيرٌ من مباحثِ المصطلح قد تأسَّسَتْ بالشكل الذي يكونُ عليهِ كلُّ عملٍ ناشىءٍ جديد.

أمَّا بَدْءُ طَوْرِ الاكتمال لهٰذا العلم فهو من أوائل القرن الثالث وما بعدهُ حتىٰ القرن الخامس. ففي القرن الثالث وُجِدَ مَن تكَلَّمَ في الرجال جَرْحاً وتعديلاً بكثرةٍ أو باستقصاءٍ كالإمام يحيى بن مَعِين (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ) وأحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ) والبخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) وأبي جعفر المُخَرِّمي (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ) وخَلْقٍ سِواهم.

كما وُجِدَ مَنْ تكلَّمَ على الحديث سنداً ومتناً أثناءَ تدوينهِ وجمعهِ له، مثلُ الحافظِ محمد بن عبد الله بن نُمَيْر الكوفي (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ) والحافظ يعقوب ابن شَيْبَة السَّدوسي البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٦٢ هـ).

ففي خلال القرن الثالث اتَّضحت معالمُ هٰذا العِلم بما ذُكِرَ مِن مسائلهِ في كُتبِ الرِّجال، أو في كتبِ الحديث، أو في كتبٍ مُستقلَّةٍ ذاتِ موضوعٍ واحدٍ، مثل كُتب الإمام علي بن المَديني، وكَثُرَ الكاتبون في مسائله، فمنهم:

الإمامُ الحافظُ الحُجَّةُ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِمي (المتوفىٰ سنة ٢٥٥ هـ) في المقدِّمةِ النفيسةِ لكتابِهِ «السنن».

وفي «الجامع الصحيح» للإمام أبي عبد الله البخاري، (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) جُمَلٌ كثيرةٌ في مسائل مصطلح الحديث، وكذلكَ في كُتبه: في التاريخ، والضعفاء.

وقدَّم الإمام مسلمُ بن الحجَّاج (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) لكتابه «الجامع الصحيح» مقدِّمةً قيمةً وتضمَّنَتْ جملةً صالحةً من علم المصطلح، وجاءَت هٰذهِ المقدِّمةِ الحديثيَّةِ الاصطلاحيةُ بالغةَ الرَّوعةِ في لُغتِها وقُوَّتِها، ومضمونِها وأمثلتها.

---

(١) ص: ٨ ـ ٣٨.

وخَتَمَ الإمام محمد بن عيسىٰ بن سَوْرَة أبو عيسىٰ التِّرمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ) «جامِعَه» بجزْءٍ نفيسٍ للغايةِ، ألحَقهُ به، وعُرِفَ بكتابِ «العِلل الصغير»، جاءت فيهِ المباحثُ الكثيرةُ الهامَّةُ تتعلَّق بعلوم الحديث.

وكَتَبَ الإمامُ أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ) «رسالتَهُ في وصف سُننه» إلىٰ أهلِ مكَّةَ، فجاءَ فيها قَدْرٌ حسنٌ من مسائل هذا العلم أيضاً، وكتابُ «العِلَل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حنبل، فيهِ علمٌ كثيرٌ من علم المصطلح.

وكتب قبلَ هؤلاء الأجلَّةِ جُملاً هامةً في المصطلح الإمام الحافظُ عبد الله بن الزُّبَيْر الحُمَيدي (المتوفىٰ سنة ٢١٩ هـ) شيخُ البخاريِّ والذُّهْليِّ وهٰذهِ الطبقةُ، فقد رَوىٰ عنه الحافظ أبو بكر الخطيب في مواضع من «الكفاية في عمل الرواية» كلماتٍ هامَّةً في مصطلح الحديث يُمكِنُ أن تُعَدَّ رسالةً لطيفةً في الموضوع، فيها التعريفُ الكاشفُ للحديثِ الصحيح المُحْتَجّ بهِ، ولحكم الحديث المُعَنْعَن، وما يُعَدُّ جرحاً عامّاً في الراوي، وما لا يُعدّ إلا جرحاً في بعض حديث، وغير ذلكَ ممَّا لهُ أهميَّته.

وتُوجَدُ جملةٌ من ألفاظِ الجرحِ والتعديل والمصطلح، في «ثقات» العِجْلي: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي الكوفي ثم الطرابلسي (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) رحمه الله تعالى.

وفي كتاب «تاريخ أبي زُرْعةَ الدِّمَشقي» (المتوفى سنة ٢٨١ هـ) رحمه الله تعالى كلامٌ كثيرٌ جداً في الرجال ومسائل من علوم المصطلح، بل هو مَحْشُوٌّ حَشْوَاً بتلكَ الفوائد والمسائل، حتى إنَّ تلميذهُ أبا بكرٍ الخَلَّال أحمد بن محمد بن هارون (المتوفىٰ سنة ٣١١ هـ)، سمَّىٰ كتاب شيخهِ هذا: «كتاب التاريخ وعِلَل الرِّجال».

وكذلكَ في كتاب (المعرفة والتاريخ) للحافظ الإمام يعقوب بن سفيان الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ)، جملةٌ صالحةٌ من علوم المصطلحِ منثورةٌ في خلال بحوثه، يقفُ عليها الباحثُ المتتبِّعُ بيُسْرٍ وسهولةٍ.

وللحافظ العلاَّمة أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزّار (المتوفَّىٰ سنة

٢٩٠ هـ) جزءٌ في معرفة من يُتْرَكُ حديثه أو يُقْبَل، ذكره الحافظُ العراقي ونقل عنهُ في «شرح الألفية»[(١)].

وتُوجد مباحثُ مستقلَّةٌ من المصطلح أيضاً في كتابات بعضِ المحدِّثين الفقهاء في القرن الثالث، وأوائل القرن الرابع، كالإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطَّحاوي محدِّثِ الديار المصرية وفقيهها (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) رحمه الله تعالى، فلهُ رسالةٌ لطيفةٌ نفيسةٌ حَّقق فيها (التسوية بينَ: حدَّثناوأخبرنا فيما سُمِعَ من الشيخ أو قُرِئَ عليه).

كما ألَّفَ فيهِ أيضاً حافظُ المغرب الإمامُ ابنُ عبد البَرّ الأندلسي، أبو عُمَر يوسف بن عبد الله بن عبد البَر (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) رحمه الله تعالى، وذلكَ فيما أودَعَهُ ابنُ عبد البر في مقدمتِهِ النفيسة الواسعةِ الشاملة، لكتابهِ العُجَاب الفريد «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» في ستين صفحة. وقد نَقل الحافظ ابنُ الصَّلاح كلامَ الحافظ ابن عبد البَر في علم المصطلح، في غيرِ موضعٍ من كتابه في «علوم الحديث».

وقد كَتَبَ أيضاً في (المصطلح): الإمام مجد الدين أبو السَّعادات مُبارَكُ بن محمد المشهور بابن الأثير، (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) رحمه الله تعالى، في مقدِّمةِ كتابه: «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ». وذلكَ في (الباب الثالث في بيانِ أصول الحديث، وأحكامِها، وما يَتعلَّقُ بها)، وقد بَلغَ هٰذا البَابُ (١١١) صفحة، وفهو كتابٌ، وليسَ ببابٍ، صاغه الإمامُ ابنُ الأثير بفصاحةِ عبارتهِ، وجمالِ أسلوبهِ، ودِقَّةِ صياغتهِ، واستوفىٰ فيهِ أهمَّ مباحث المصطلح تقريباً. واستخلَصَ ذلكَ من كتبِ الترمذي والحاكم النَّيسابوري والخطيب البغدادي والغزالي وغيرِهم.

وهكذا تعدَّدتْ التآليفُ، وتنوَّعت التصانيفُ، وكثُرَت الروافدُ والأصولُ.

وظهرت في هٰذه المرحلة بعضُ الكتب المُفْرَدَةِ في نوعٍ من أنواع علومِ الحديث، كَكُتِبُ غريب الحديث، ومُشْكِله، وناسخهِ ومنسوخهِ، وعِلَلِه، ومعرفة الرواة، مثل:

---

(١) ١/ ١٨٠.

١ ـ **غريب الحديث**: لأَبي عُبَيْد القاسم بن سَلاَّم (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ).

٢ ـ **الثِّقات**: لأبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

٣ ـ **الضُّعَفاء**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٤ ـ **الضُّعَفاء والمتروكون**: للإمام أحمد بن علي بن شُعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

٥ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: لمحمد بن سَعْد كاتب الواقِدي (المتوفى سنة ٢٣٠ هـ).

٦ ـ **الناسخ والمنسوخ**: لأبي بكر محمد بن الأَثْرَم (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

٧ ـ **مختلف الحديث**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ).

٨ ـ **مشكل الآثار**: للإمام أبي جعفر أحمد بن سَلامة الطَّحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

٩ ـ **العِلَل**: للإمام علي بن عبد الله بن المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

١٠ ـ **العِلَل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

هٰذه القائمةُ غَيْضٌ من فيضٍ يصعبُ حصرهُ من الكتب التي عُنيت بتدوين علومِ الحديث المفرد حيث: «أصبحَ التصنيفُ أَمْراً مُتَّبعاً لا ينفكُّ عنه إمامٌ في الحديث»[(١)].

وفي القرن الرابع الهجري توجَّهت أنظارُ بعض العلماء إلى جمع تلك المباحث والقواعد المتفرِّقة في كتابٍ جامعٍ ناظمٍ لمسائل هذا العلم، فأكبّوا على تصانيف السابقين التي كانت تجربةً أولى في التدوين، فجمعوا ما تفرَّق في مؤلَّفات الفنِّ

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» للشيخ أبو غُدَّة (ص: ٢١٦ ـ ٢١٨)، و«منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور عتر (ص: ٦٢). و«علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله» للمؤلِّف (ص: ٣٩ ـ ٥٩).

الواحد، واستدركوا ما فاتَ السَّابقين، معتمدين في كلِّ ذلك على نقل المعلومات عن العلماء بالسَّند إليهم كما فعل سابقوهم، ثم التعليق عليها والاستنباط منها، فوُجدت كتبٌ في علوم الحديث، والتي لا تزال مراجِعَ هامةً لهذا العلم، فأعرِّف فيما يلي بعضَ أهمّ الكتب فيه:

١ ـ المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي: للحافظ أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خَلَّاد الفارسي الرَّامَهُرْمُزِي (المتوفىٰ سنة ٣٦٠ هـ).

هو أوَّل من دَوَّن في علوم الحديث تدويناً مستقلاً.

وهو أكبرُ كتابٍ وُضِع في علومِ الحديث حتى ذلك العصر، استوفى فيه مؤلِّفه البحثَ في آداب الراوي والمحدِّثِ وطُرق التحمُّل والأداء واجتهاد المحدِّثين في حمل العلم وما يتعلَّق بهذا الفنِّ من الأمور. فهو في الحقيقة من كتب علوم الحديث بمعناه الإضافي لا باعتبار كونه اسماً ولقباً للعلم الخاصِّ المعروف.

فمحاولة الرَّامَهُرْمُزِيِّ في كتابه هذا هي الأولىٰ من نوعها، وإن كان غيره ممن قبله قد ذكروا نتفاً من هذا العلم في بعض مصنَّفاتهم كما قد تحدَّثنا عنه آنفاً، قال الحافظ ابن حجر في ترجمة شيخه إبراهيم التنوخي: «وقرأت عليه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن... وهو أول كتاب صُنِّف في علوم الحديث في غالب الظن، وإن كان يوجد قبله مصنَّفاتٌ مفردةٌ في أشياء من فنونه، لكن هذا أجمع ماجمع في ذلك في زمانه، ثم توسَّعوا في ذلك، فأول من تصدَّى له الحاكم أبو عبد الله، وعمل عليه أبو نعيم مستخرجاً، ثم جاء الخطيب فعمل الكتابين المشهورين الجامعين لأشتات ذلك، وهما: (الجامع لأخلاق الراوي) و(آداب السامع)، و(الكفاية في معرفة قوانين الرواية). رحمه الله تعالىٰ[(١)].

وبين دفتي هذا الكتاب مادة غزيرة، تُعتبر من أجمع ما صنف في ذلك العصر، لم يسبق أحد الرَّامَهُرْمُزِيَّ إلىٰ جمعها، وإن قول ابن حجر: «أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه: «المحدث الفاصل» لكنه لم يستوعب[(٢)].

---

(١) الجمع المؤسس بالمعجم المفهرس: ص: ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) انظر: «شرح نخبة الفكر» ص: ٣٨.

لا ينقص من قيمة هٰذا الكتاب: أنَّه يعتبر أول ما صنف في هٰذا العلم، ودائماً تعقب المحاولة الأولىٰ في كل عمل محاولات تتمِّم ما فات سابقاتها حتىٰ ينتهي الأمر إلىٰ الكمال، ومع هٰذا؛ فإن كتاب «المحدث الفاصل من حيث الدراية لا يقل عن أي كتاب صُنِّف بعده، وحسبه منزلة أنه كان الرائد الأول للمصنفين والنواة الأساسية لكتاب «الكفاية»، و«تقييد العلم»، و«الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب البغدادي.

وإلىٰ جانب هٰذا حفظ لنا الرامهرمزيُّ في هذا الكتابِ كثيراً من أقوال أهل العلم في بعض الأمور الحديثية مما لم يتيسَّر لغيره نقلها إلينا، فكان المصدر الوحيد لها، كما نقل عن آثار بعض الأئمة في الحديث وعلومه، تلك الآثار التي لم يكتب لأكثرها البقاء، فكان كتاب «المحدث الفاصل» خير دليل عليها، وحافظاً أميناً لبعضها.

ولكلٍّ هٰذا عكف أهل العلم علىٰ دراسته، والاقتباس منه، ورجعوا إليه في كثير من أبحاثهم، وتناقله أهل الحديث جيلاً من جيل، وذكره كثير من العلماء في كتبهم، ونقلوا عنه، فإذا قال أحدهم: قال الرامهرمزيُّ، أو ابنُ خَلَّاد كذا وكذا، فإنما يعني ما ذكره في «المحدث الفاصل»[1].

طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ الفاضل الدكتور محمد عجاج الخطيب في دار الفكر ببيروت عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م في (٦٨٦) صفحة، ثم طُبع في دار القلم ببيروت عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م في (٦٨٦) صفحة.

٢ ـ معرفة عُلوم الحديث وكَمِيَّةِ أجناسه: للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النَّيْسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

ذكر فيه الحاكمُ خمسين نوعاً من علوم الحديث، وأظهر فيه براعةً تامّةً، ومعرفةً فائقةً، وابتدع فيه مَحاسِنَ لم يُسْبَق لها.

ثم عمل أبو نعيم مستخرجاً علىٰ المعرفة، لم يصلني خبرُه بعد اجتهادٍ في البحث والتنقيب، وكانت منه نسخة عند ابن الصلاح في دار الحديث، طالعها وعلَّق منها فوائد، وكذلك عند الحافظ ابن حجر نسخة عزا إليها في مواضع من نكته علىٰ ابن الصلاح، وأما السخاوي، والسيوطي فالنقولات الموجودة عندهما هي التي عند ابن

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

حجر، وأغلب الظن: أنهما نقلا من الكتاب بواسطة، وأياً كان؛ فلا ذكر للكتاب بعد هـٰذين الحافظين فيما وقفت عليه.

للحاكم أوليةٌ مهدرةٌ، وسابقةٌ منسيةٌ، فهو أوَّلُ من جمع علوم الحديث في مصنَّفٍ واحدٍ، وهو أوَّلُ من سَمَّى هذا الفَنَّ: علومَ الحديث.

ولكنَّ المشهور بين النَّاس: أنَّ الأولية الأولى من نصيب الرَّامَهُرْمُزِيِّ، ولعلَّ الذي شَهَر ذلك قولُ الحافظ ابن حجر في أول شرح النخبة: «إنَّ أوَّلَ من صَنَّف في ذلك الاصطلاح هو القاضي أبو محمد الرامهرمزي، فعَمِل كتاب المحدِّث الفاصل؛ لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري؛ لكنه لم يهذِّب».

ومَن طالع كتابَ الرامهرمزي يعلم: أنه غير مختصٍ لجمع أنواع علوم الحديث، ولا قصد مؤلِّفه من وَضْعِه ذلك، إنَّما هو كتابٌ متصلٌ بسُنن الرواية والطلب، والكتابة ومناهجها، غير مشتملٍ على أنواع الحديث من حيث الصحيح والضعيف، والمُرْسَل والمُعْضَل، وما إلى ذلك، وعنوانه مخبرٌ عن واقعه، فهو: المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي.

وفي نظرة فاحصة علىٰ محتويات «المحدث الفاصل» ومقارنة مواده بمواد الحاكم في «المعرفة» تُلاحِظ أنهما تقاطعا في نحو تسعة أنواع؛ هي الأنواع المتعلقة بكيفية الرواية؛ كالعالي والنازل، والإجازة والمناولة، وألفاظ التحديث والسَّماع، والمذاكرة، وكيف يعرف ضعف الشيخ والمحدث، وكيف يختبر، ونحو هـٰذه الأبواب.

ولا يسمِّيها الرَّامهرمزيُّ أنواعاً أو علوماً، بل رتَّبها علىٰ طريقة الأبواب، أما الحاكم فهو الواضع الحقيقي لهـٰذا الفن؛ لأنه أوجَدَ اسماً له درج عليه من جاء بعد، ثم خص تسمية كل موضوع منه بنوع، فيقول: نوع كذا، ونوع كذا، وبذلك مازَ علم الحديث عن بقية الفنون التي تفرق فيها الموضوعات بالأبواب.

ثم أوجد الأبواب الحقيقية لهـٰذا العلم، التي لها مماسة بماهية الحديث، ففرق صفاته في أنواع، وتكلم علىٰ «الصحيح»، و«الضعيف»، والثقات والضعفاء، وهـٰذا علىٰ الحقيقة عين المراد من هـٰذا الفن.

طُبع الكتاب بتحقيق السيد معظم حسين في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد

(الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥ م في (٢٦٦) صفحة، وتصوِّره دار الآفاق ببيروت، وله طبعات أخرى.

٣ ـ **الكفايةُ في معرفة أصول علم الرواية**: للإمام الحافظ المحدِّث أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

أتى الخطيب البغدادي في هذا الكتاب على ما يحتاجه طلابُ علم الآثار، والناظرين في صِحَّة الأسانيد والأخبار من أصولٍ في الجرح والتعديل، وفنون الرواية، والتصحيح والتعليل، وأبرز فيه الفوائدَ الكامنات والكنوز الخَفِيّات من مأثور كلام الحفَّاظ في مراعاة الألفاظ، وحكم التدليس، والاحتجاج بالمراسيل، والنقل عن أهل الغفلة، ومن لا يضبط الرواية، والفَرْق بين قول: (حدَّثنا) و(أخبرنا) و(أنبأنا)، وجواز إصلاح اللَّحن والخطأ في الحديث، ووجوب العمل بأخبار الآحاد، والحُجَّة علىٰ من أنكر ذلك، وحكم الرواية علىٰ الشَّكّ وغلبة الظَّنِّ، واختلاف الروايات بتغاير العبارات، ومتىٰ يَصِحُّ سماعُ الصغير، وما جاء في المناولة وشرائط صحة الإجازة، والمكاتبة، وغير ذلك مما يعظم النفع به ويحتاج إليه طالبو التحقيقات.

طُبع في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م في (٥٤١) صفحة، وله طبعاتٌ أخرى.

٤ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للخطيب البغدادي أيضاً.

وهو من أقدم ما صُنِّف في آداب الطلب، وأخلاق الراوي وآدابه، وما ينبغي له استعماله مع أتباعه وأصحابه، وطُرق التلقِّي عن الشيوخ، ومجالس الإملاء، واتخاذ المسلمين، والتعاون بين طلبة العلم. ووجوبِ المناصحة فيما يروىٰ، وذكرِ إفادة الطلبة بعضهم بعضاً، والكلامِ في كتابة أحاديث التفسير وأحاديث المغازي وأشعار المتقدمين، وتواريخ الرواة والجرح والتعديل، وعرضٍ للرحلة في طلب الحديث وأهميتها وفوائدها، وحث علىٰ الجمع بين الرواية والدراية، ثم تبيين أهمية التصنيف وفضله وغير هـٰذا.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م في مجلَّدين.

٥ ـ **الإلماع في أصول الرواية والسَّماع**: للحافظ المحدِّث الفقيه القاضي عياض بن موسى اليَحْصُبِيّ السبتي المغربي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ).

ومن عنوانه نعرف: أنه في طُرق تحمُّل الحديث وأدائه، وهو كتابٌ مفيدٌ جداً.

وقد ذكر المؤلِّفُ في مقدمته: أن راغباً رغب إليه في تلخيص فصول في معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية، وتبيين أنواعها وما يصح وما يتزيف، وما يتفق من وجوهها وما يختلف، فأجابه إلىٰ ما طلب؛ لأنه لم يعتن أحدٌ بالفصل الذي رغبته كما يجب، ولا وقفتُ فيه علىٰ تصنيفٍ يجد فيه الراغب ما رغب[1]، وجمعتُ في ذلك نكتاً غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله، وقدمتُ بين يدي ذلك كله أبواباً مختصرة في عظم شأن علم الحديث وشرف أهله، ووجوب السماع والأداء له ونقله، والأمر بالضبط والوعي والإتقان، وختمتُه بباب في أحاديث غريبة، ونكتٍ مفيدة عجيبة، من آداب المحدثين وسيرهم، وشوارد من أقاصيصهم وخبرهم.

لقد ظَلَّ كتاب «الإلماع» مشرعاً يستقي منه المؤلفون في علم الحديث. وممّن انتفع به وصرح بأنه قد قلَّده: أبو عمرو بن الصلاح (المتوفىٰ سنة ٦٤٢ هـ)، ولكنه كان في أكثر الأحيان يذكر قوله، ولا يصرِّح باسمه، ولا يشير إليه.

وكذلك استقىٰ منه كلُّ المؤلفين الذين داروا في فلك مقدمة ابن الصلاح، وجعلوها كعبةً يطوفون بها، ويوجهون إليها وجوه أبحاثهم، كالعراقي، والزركشي، والبقاعي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، والبلقيني، وابن جماعة، وغيرهم ممن يطول ذكرهم.

طُبع بتحقيق الأستاذ سيد أحمد صقر في دار التراث بالقاهرة، وفي المكتبة العتيقة بتونس عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م في (٣٩٢) صفحة.

٦ ـ **ما لا يَسَعُ المحدِّثَ جَهْلُه**: لأبي حَفْص عمر بن عبد المجيد المَيَّانِشِي (المتوفى سنة ٥٨٠ هـ).

---

(١) هذا مقصورٌ على أهل المغرب، فهم الذين ليس لهم تأليفٌ في علوم الحديث قبل هذا الكتاب، وأمّا أهل المشرق؛ فكانت لهم تآليف في هذا العلم عصرئذ، لم تصل إلى القاضي عياض.

وهي في الحقيقة عبارةٌ عن نحو سبع صفحاتٍ، فيها نُبَذٌ عن (الصحيح) و(الحسن) وبعض أنواع الحديث، لكنَّها محشوَّةٌ بما لا فائدةَ منه ممّا يَسَعُ كلَّ محدِّثٍ جهلُه، تكثر فيها الأخطاء العلمية، ويبدو جلياً قصور مؤلِّفه في هٰذا الفنِّ، وقد استهلّها بمقدمة طويلة بلغت (٤٢) سطراً، فكانت أطول من ربعه، قليلة الفائدة، خاوية العائدة، حشاها بالأحاديث الضعيفة، والموضوعة ـ من غير أن ينتبه علىٰ وضعها، ونكارتها ـ، ثم ألقىٰ الكلامَ علىٰ عواهنه في أكثر مباحثه، وَقلَّ أن ترىٰ فيه بحثاً محرَّراً سليمَ الوجه والحكم، مع ضعف التبويب، وسوء الترتيب[1]. ولو لم يذكرها الحافظُ ابن حجر في مقدِّمة «شرح النخبة» أثناء تعريفه ببعض أهمِّ كتب علوم الحديثِ لمَا كان لها اسمٌ يُذْكَر، كأن الحافظ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ اغترَّ بعنوان الكتاب واستعظمه فذكره فيها دون أن يراه.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في ضمن «خمس رسائل في علوم الحديث»، في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٧ ـ **علوم الحديث**: (والذي يُعْرَف بـ: «مقدِّمة ابن الصلاح» أيضاً): للإمام أبي عَمْرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوري، المشهور بابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

جَمَع فيه ابنُ الصَّلاح ما تَفَرَّق في غيره من كتب الخطيب البغدادي وغيرِه من علماء الأصول في أصول الفقه أو أصول الحديث، وذكر فيه خمسة وستين نوعاً. ولكثرة جَمْعِه وتحريرِه انتشر واشتهر، وعكف عليه العلماء تدريساً وتلخيصاً، ونظماً وتبييناً، ومعارضةً وانتصاراً، حتى لا تجد كتاباً من كتب الأصول الأساسية بعده (ككتاب «فتح المُغيث للسَّخاوي، و«تدريب الراوي» للسُّيوطي وغيرهما) إلا وهي تحوم حول حماه، وتتعلَّق بأذياله، وهو من الكتب النهائية التي تُدَرَّسُ اليوم في الدراسات العليا في أقسام الحديث في الجامعات.

وَضَع ابنُ الصلاح هذا الكتابَ؛ وقد تقدَّمت سِنُّه، واكتملَ وبلغ أشُدَّه في العِلم، وراعى في تصنيفه الأناةَ والتبصُّرَ، فأملاه في مجالس كثيرة، تخلَّلتها فتراتٌ.

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة للكتاب.

وقد مَهَّد المؤلِّفُ بمقدِّمةٍ بَيَّن فيها مزيةَ هذا الفَنِّ، وإلحاف الحاجة إليه، وقال: «فحين كاد الباحثُ عن مشكله لا يُلْفِي له كاشفاً، والسائل عن علمه لا يلقى به عارفاً، منَّ الله الكريم ـ تبارك وتعالىٰ ـ عليَّ ـ وله الحمد أجمع ـ بكتاب معرفة أنواع علم الحديث، هذا الذي باحَ بأسراره الخفية، وكشف عن مشكلاته الأبية».

ثم سَرَد مضامين الكتاب فذكر خمسة وستين نوعاً من علوم الحديث. فكان ذلك بمثابة الفهرس لكتابه.

ويلاحظ المتأمِّلُ: أنَّ أنواع هذا الكتاب لم تُرَتَّبْ على نظامٍ معيَّنٍ، فتراه يبحث في نوعٍ يتعلَّق بالسند مثلاً، ثم ينتقل إلى نوعٍ يتعلَّق بالمتن، أو بهما معاً. وقد نبَّه العلماءُ على ذلك، وكشف العلامةُ البقاعي سِرَّ ذلك، فقال: «قيل: إنَّ ابن الصلاح أملى كتابَه إملاءً، فكتبه في حال الإملاء جمعٌ جمٌّ، فلم يقع مرتَّباً على ما في نفسه، وصار إذا ظهر له أن غيرَ ما وقعَ له أحسنُ ترتيباً يراعي ما كُتِبَ من النسخ، ويحفظ قلوب أصحابها فلا يغيرها، وربما غابَ بعضهم، فلو غيّر ترتيب غيره تخالف النسخ، فتركها على أول حالها»[(١)].

لكنَّ العلماء في تآليفهم تابعوه على هذا الترتيب كما فعل النَّووي في «التقريب» والعراقي والسُّيوطي في ألفيتيهما، وغيرهم؛ لأن الكتاب أصبح القدوةَ في هذا الفنِّ.

طريقة ابن الصلاح في كتابه:.

وجد ابنُ الصلاح لديه تراثاً كبيراً خلفه العلماء في علوم الحديث، إلا أنه لم يستكمل أركانَ التصنيف متكاملةً، فطائفةٌ وهي الأكثر دوَّنت على طريقة الحديث في تأليفها، فهي تجمع بأسانيدها أقوال أئمة الفنِّ في كل مسألةٍ من مسائل الكتاب، وتضع لها عنواناً يَدُلُّ القارىءَ على مضمون ما تحته من الأخبار، وتترك له فهمها سِوى شيء يسير من الإيضاح أو المناقشة، كما هي طريقةُ الخطيب البغدادي.

وطائفةٌ قصدت ضَبْطَ قواعد الفَنِّ؛ لكن فاتها كثيرٌ من تهذيب العبارات وضبط التعاريف حتى يتضح المرادُ، ويزول اللَّبْسُ، وذلك وصف كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم النَّيسابوري.

---

(١) انظر: «كشف الظنون»: (٢/ ٣٦).

فأَكَبَّ ابنُ الصلاح على هذه الذخائر يفحصها بعين الفقيه المتعمِّق في الفهم والاستنباط، ويزن عباراتها بميزان الأصول الضابط للحدود والتعاريف. وحسبك به فقيهاً وأصولياً محقِّقاً، فجاء كتابُه متكاملاً في فنِّ التصنيف، جامعاً لما تفرَّق في الكتب الكثيرة السابقة.

خصائصُ كتاب ابن الصلاح:

وامتاز هذا الكتابُ في منهجه على ما سبقه من التصانيف بمزايا جعلته عُمْدَة هذا الفنِّ، نذكر منها:

- الاستنباطُ الدقيقُ لمذاهب العلماء وقواعدهم من النصوص والروايات المنقولة عن أئمة الحديث في مسائل علوم الحديث، والاكتفاء بذكر حاصلها، ولم ينقل من تلك الأخبار إلا القدر المناسب للمقام.

- ضَبْطُ التعاريف التي سُبِق بها، ووضعُ تعاريف لم يصرِّح بها مَن قبله.

- تهذيبُ عبارات السابقين والتنبيهُ على مواضع الاعتراض فيها.

- إيجادُ نموذجٍ في ترتيب أنواع علوم الحديث وقوانينه، وهو عملٌ هامٌّ؛ لأن المراجع السابقة علَى هذا الكتاب - باستثناء كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم النَّيسابوري - لم تلتزم ترتيباً أو تقسيماً ما لهذه الأصول، على الرغم مما ضَمَّتْه من العلوم والمعارف الجليلة، وهذا يَدُلُّ على الجهد الضخم الذي بذله ابنُ الصلاح في تنسيق التأليف في هذا العلم، إضافةً إلى ما اشتمل عليه عمله من التحقيق في أصوله ومسائله كذلك.

- التعقيبُ على أقوال العلماء بتحقيقاته واجتهاده، ويُصدِّر ذلك عادةً بلفظ: «قلتُ»، ويشعر قارئ الكتاب: أنَّ مصنِّفه قد رصد مسائل العلم بدقة، وحقَّقها تحقيقاً جعل شخصيتَه تتفوَّق على كلِّ منْ سبقه؛ إذ لا يكاد يَمُرُّ بصفحة إلا ويجد للمؤلِّف كلاماً واجتهاداً يبدؤه بعبارة: «قلتُ»[(١)].

وغدا هذا الكتابُ - لمحاسنه الجمّة، وتفوُّقه فيه على كلِّ مَن سبقه - المنهلَ

---

(١) انظر: مقدمة الدكتور نور الدين عتر للكتاب.

العذبَ المورودَ في المصطلح، لكل حديثيٍّ ومحدِّثٍ وعالِمٍ، وتوجَّه العلماء من بعده إليه بشرحه، أو اختصاره، أو تحشيته، أو نظمه، كما نذكره فيما يلي:

طُبع هذا الكتاب طبعات عديدةٌ، ومن أحسنها وأمتنها تحقيقاً: تحقيق الدكتور نور الدين عِتْر، طُبع في المكتبة العلمية بالمدينة المنورة عام ١٣٨٦ هـ في (٤٣٣) صفحة، ثم أعادت طبعه دار الفكر بدمشق عام ١٤٠٤ هـ في (٤٧١) صفحة.

بعضُ أهمِّ الشروح على كتاب ابن الصَّلاح:

٨ ـ **الجواهر الصِّحاح في شرح علوم الحديث لابن الصلاح**: للإمام شيخ الإسلام عزّ الدِّين أبي عمر عبد العزيز بن محمد بن جَمَاعة، (الابن)، الدِّمشقيّ ثم المصري (المتوفى سنة ٧٦٧ هـ).

وهو شرحٌ لـ: «علوم الحديث» لابن الصلاح، لكني لم أعثر عليه.

٩ ـ **الشَّذا الفيَّاح من علوم ابن الصَّلاح**: للإمام الفقيه الأصولي النحوي برهان الدين أبي إسحاق وأبي محمد إبراهيم بن موسى بن أيوب الأَبْناسِي القاهري (المتوفى سنة ٨٠٢ هـ).

وهو شرحٌ لـ: «علوم الحديث» لابن الصلاح، رسم الأبناسيُّ لنفسه منهجاً قال في مقدِّمته للكتاب: «ثم إني نظرتُ فوجدتُ أحسن شيء عليه ـ أي: كتاب ابن الصلاح ـ كلام الحافظ زين الدين العِراقي أمتعنا الله تعالىٰ به، نظمه ألفية، وشرحها في مجلَّدة، وله عليه نكتٌ في مجلَّدةٍ لطيفةٍ، ذكر فيها اعتراضاتٍ وأجوبةً عن المصنِّف، وردّ على من اعترض عليه فلخصتُ من كلامه، وكلام غيره لنفسي جملةً جمّةً، وأموراً مهمةً، وضممتُ إلى ذلك فوائدَ حديثيةً، ومهماتٍ فقهيةً.

فأذكر أولاً كلام المصنِّف بنصِّه من أول النوع، أو المسألة، إلى آخر كلامه غالباً، ثم أقول في آخره: (انتهى)، ثم أردف ذلك بكلام الحافظ زين الدين أو كلام غيره؛ إن وُجد، أو ما يسَّره الله تعالىٰ من فضله.

وأستوفي كلامَ المؤلِّف نوعاً نوعاً كما رتَّبه، ولا أغادر شيئاً من أنواعه، ولا من غالب كلام الحافظ زين الدين. بل أستوعب ما في الكتب الثلاثة ـ يعني: كتاب ابن الصلاح، وكتابي العراقي ـ من غير تكرارٍ.

مع ما أضُمُّه إلى ذلك من كلام غيرهما».

وقال في آخر كتابه: «هذا آخر ما يسَّره الله تعالىٰ من تلخيص كلام الحافظ زين الدين العراقي أبقاه الله تعالىٰ، ومن كلام غيره، وما زدته على ذلك من الفوائد الحديثية والفقهية، وغير ذلك فأسأل ـ الله تعالىٰ ـ المانّ بفضله وكرمه ـ أن يجعله خالصاً لوجهه..».

وقد أفلح الأبناسيُّ في استيفاء ما عند العراقي في كتابَيْه إلا قليلاً لكنه لم يُفلِح في اختصار كلام العراقي اختصاراً سائغاً، بل أخلّ في اختصاره هذا في مواضع، بل بلغ به الأمرُ أحياناً إلى اختصار كلام العراقي إلى درجة الألغاز والرموز.

وهذا بيانُ أمورٍ مهمَّةٍ:

الأول: لم يخرج الأبناسيُّ عن كلام العراقي ـ غالباً ـ، بل تمسَّك ـ في أكثر أحيانه ـ بنصِّ كلام العراقي، حتى ربما تابع العراقيَّ على مثل قوله: «قلتُ، سمعتُ، قرأتُ على شيخنا» ونحو ذلك، مما يوقع في اللبس، ويظن معه القارئ نسبة هذا الكلام للأبناسي من لفظه، بدلاً من العراقي، نظراً لما سبق، ونظراً لإغفال الأبناسي التنبيه على ذلك، واقتصاره على التنبيه في أوَّل كتابه وآخره.

الثاني: لم يلتزم الأبناسيُّ في زياداته على العراقي منهجاً بعينه، فربما زاد شيئاً في أثناء كلام العراقي، وربما استوفى كلامَ العراقي ثم ضَمَّ إليه ما يشاء من زيادةٍ.

وهذا أيضاً مما تجدر اليقظةُ له.

الثالث: تنوَّعت زيادات الأبناسي من حيث مادتها وغزارتها، كما تنوَّعت من حيث الطول والقصر، لكن غلب على زيادته ضبطُ الأسماء، أو ترجَمةُ بعض الأشخاص، أو ذكرُ بعض الأمثلة تأييداً لما يذكره العراقي، ولم تظهر شخصيةُ محدِّثٍ نحريرٍ في هذه الزيادات.

لكن تجدر الإشارةُ هنا إلى ما بين الأبناسي وتلميذه الحافظ ابن حجر من فرقٍ، فقد اشتركا جميعاً في العناية بكلام ابن الصلاح والعراقي، رحمهما الله تعالىٰ.

ومهما يكن من أمر فقد افترقا في أمورٍ كثيرةٍ تُعْلم بمقارنة كتاب الأبناسي هذا بكتاب ابن حجر «النكت على ابن الصلاح».

فقد تقيَّد الأبناسيُّ بكلام العراقي، ولم يخرج عنه ـ غالباً ـ، ولم يعترض عليه إلا نادراً جداً، ولا يُسمِّه عند ذلك، راجع ـ مثلاً ـ ما سيأتي في آخر «النوع الرابع والثلاثين» «معرفة ناسخ الحديث».

بينما زاد الحافظُ ابنُ حجر على العراقي أشياءَ كثيرةً، واعترض عليه في مواضع، وأيَّده في أخرى.

وبينما اقتصر دورُ الأبناسي ـ غالباً ـ على النقل عن العراقي وغيره من الشيوخ والعلماء، ولم تظهر شخصيتُه كعالمٍ بالحديث في كتابه هذا إلا نادراً.

نرى أنَّ ابن حجر قد شَحَنَ كتابَه بتحريراتٍ نافعةٍ، ظهرت فيها شخصيته كعالمٍ بالحديث.

وبالجملة فقد غلب الفقهُ على الأبناسي، كما غلب الحديثُ على ابن حجرٍ، ومن ثَمَّ جاء الفرقُ بينهما(١).

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ صالح فتحي هلل، في مكتبة الرشد بالرياض، في مجلَّدين.

١٠ ـ **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح**: لشيخ الإسلام سراج الدين أبي حفص عمر بن رَسْلَان بن نصير المصري البُلْقَيني (المتوفى سنة ٨٠٥ هـ).

صَنَّف البلقيني هٰذا الكتاب تضميناً لكتاب ابن الصلاح مع إضافات هامة، تتبع فيه المصنِّف مقدمةَ ابن الصلاح فقرةً فقرةً، فأعاد صياغتهَا تضميناً، ثم عقب عليها بفوائد وزيادات، تفصِّل ما أجمل ابن الصلاح، وتستدرك ما فاته، وتناقش ما يَرِدُ علىٰ كلامه حيثما بدا وجه الاعتراض، ثم لما وصل في محاسنه إلىٰ نهاية المقدمة؛ تابع تقديم أنواع خمسة من علوم الحديث لم يتكلم عنها ابن الصلاح في مقدمته.

طُبع مع «مقدمة ابن الصلاح» بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن في دار الكتب المصرية بالقاهرة عام ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م في (١٠٥٣) صفحة.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

النُّكات المفيدة على كتاب ابن الصَّلاح:

١١ ـ **النُّكت على كتاب ابن الصلاح**: للإمام بَدر الدين أبي عبد الله محمد بن بَهَادُرْ بن عبد الله الزَّرْكَشِي المصري (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ).

تميّزت نكتُ الزركشي بتنوّعها، وشُمولها بعِدَّة نواحٍ علميةٍ، فهي تجمع بين حديثيةٍ وفقهيةٍ وأصوليةٍ ولُغَويةٍ ونحويةٍ، رُزق الزركشيُّ حاسة نقدٍ جريئةٍ، أقدمتْه على الاستدراك على ابن الصَّلاح، وانتقاد بعض الأقوال الأخرى.

اشتمل كتابُه على نقولٍ هامَّةٍ وغزيرةٍ، وحرَّر فيه من علم مصطلح الحديث كثيراً، بما أوتيه من سعة الاطِّلاع وحُسنِ الجمع والترتيب، ولقد نوَّه بالأنواع التي أضافها الزركشيُّ في علوم الحديث الحافظُ ابن حجر، والحافظُ السُّيوطي، وهي كما يلي:

الأوَّلُ: من لم يَرْوِ عنه إلاَّ شخصٌ واحدٌ.

الثاني: رواية الصحابة بعضهم عن بعضٍ.

الثالث: رواية الصحابة عن التابعين.

الرابع: رواية التابعين بعضهم عن بعضٍ.

الخامس: معرفة مَن اشترك من رجال الإسناد في فقهٍ أو بلدٍ أو إقليمٍ.

السادس: معرفة أسباب الحديث.

السابع: معرفة التاريخ المتعلِّق بالمتون.

الثامن: معرفة تفاوت الرُّواة كقولهم: هو دون فلانٍ، وليس هو عندي مثل فلانٍ.

التاسع: معرفة الأوائل والأواخر.

العاشر: معرفة الأصَحِّ.

الحادي عشر: الجمع بين معنى الحديث، ومعنى القرآن، وانتزاع معاني الحديث من القرآن.

الثاني عشر: الكلمات المُفْرَدَة التي اخترعها النبيُّ ﷺ.

الثالث عشر: معرفة الأماكن واختلافها وضبط أسمائها.

كذلك أدلى الزركشيُّ بآرائه القيمة في عِدَّة قضايا في علم مصطلح الحديث.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق ودراسة الدكتور زين العابدين بن محمد بلا فريج في دار أضواء السَّلَف بالرياض عام ١٤١٩ هـ في مجلَّدين.

١٢ ـ التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصَّلاح: للإمام الحافظ زَيْن الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

وقد جمع فيه مؤلِّفه طائفةً من النُّكَت التي عثروا عليها أثناء قراءتهم أو تدريسهم كتاب «علوم الحديث» لابن الصَّلاح رحمه الله. وغني عن البيان أنَّ دقاق المسائل وغوامض القضايا لا تشمل كلَّ موضوعات الكتاب، وإنما هي منثورةٌ بين شَتَّى مباحثه.

لم يُورِد العراقيُ في هذا الكتابِ نصوصَ كتاب ابن الصلاح كلِّها، وإنما اقتطع منها قطعاً رأى أنَّ مجال الشرح والتنكيت إنما يتركَّز عليها ويجتمع فيها وينبعث منها.

وهذا وصفٌ عامٌّ لمنهج الحافظ العراقي استناداً إلى ما ذكره هو في مقدِّمة كتابه أوّلاً، وإلى ما لاحَ لي من خلال دراسة فِقَره ونصوصه ومباحثه ثانياً.

قدَّم المؤلِّفُ رحمه الله لكتابه بمقدِّمةٍ أوضح فيها مقصودَه من تأليفه، وحَدَّد في كلماتٍ دقيقةٍ عميقةٍ منهجَه الذي اختطَّه لنفسه فيه، فقال:

«أمَّا بعد: فإن أحسن ما صَنَّف أهلُ الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب: «علوم الحديث» لابن الصلاح، جمع فيه غرر الفوائد فأوعى، ودعا له زمر الشوارد فأجابت طوعاً، إلاَّ أنَّ فيه غير موضعٍ قد خُولف فيه، وأماكن أخر تحتاج إلى تقييدٍ وتنبيهٍ، فأردتُ أن أجمع عليه نُكَتاً تقيِّد مُطْلَقه، وتفتح مُغْلَقَه. وقد أورد عليه غيرُ واحدٍ من المتأخِّرين إيراداتٍ ليست بصحيحةٍ، فرأيتُ أن أذكرها وأبيِّن تصويبَ كلام الشيخ وترجيحه، لئلا يتعلَّق بها من لا يعرف مصطلحات القوم، وينفق من مُزْجى البضاعات ما لا يصلح للسوم».

ومما يتبيَّن أيضاً من إمعان النظر في هذه المقدِّمة، ومن دراسة الكتاب دراسةً

متأنيةً فاحصةً أنَّ جميع ما أورده المؤلِّفُ مندرجٌ تحت قِسمين نصَّ عليهما في حديثه المتقدِّم نقله.

فالقسم الأول: النكت «التي تقيّد مُطْلَقَه، وتفتح مُغْلَقَه».

والقسم الثاني: الإيرادات التي أوردت عليه، والمراد بها: تلك الاعتراضات غير الصحيحة التي أوردها واعترض بها بعضُ المتأخِّرين. وقد بلغ عدد ما ذكره من النُّكَت تسعين ومئتي نكتةً.

أمَّا الاعتراضات فقد بلغ ما ذكره منها خمسة وستين اعتراضاً، وبدراسة كلِّ قسمٍ منها يتبيَّن للدارس ما يلي:

ـ أنَّ المؤلِّف يُصدر كلَّ قسمٍ منهما ـ كما تقدّم ـ بنقل عبارة ابن الصلاح أوَّلاً مفتتحةً دائماً بكلمةٍ: «قوله...»، ثم يُورِد من كتاب «علوم الحديث» القطعة التي اشتملت على موضع النكتة أو الاعتراض.

ـ أنه بعد أن يفرغ من نقل ما أراد من نصوص ابن الصلاح يُردِف ذلك بقوله: «انتهى». إشارةً إلى انتهاء نصِّ كلام ابن الصلاح، وتهيئة للذِّهن للانتقال إلى ما يورده عقبه من نكت أو اعتراضات.

ولا شكَّ أنَّ هذا الفصل له أثرُه البَيِّنُ في دفع اللّبس، ومنع الخلط، ودَرْءِ الإيهام.

ـ ثم يشرع بعد ذلك في إيراد النكتة أو الاعتراض الذي يتعلَّق بتلك القطعة المنقولة من كتاب ابن الصلاح.

ـ أنَّ المؤلِّف يَسْتَهِلّ كلامه بجملةٍ من النصوص يستعملها دائماً ولا يخرج عنها إلَّا نادراً.

ـ يحرص المؤلِّفُ بعد فراغه من ذكر النُّكَت أو الاعتراضات والجواب عنها على ختم كلامه بقوله: «الله أعلم»[1].

طُبع هذا الكتابُ مع «مقدمة ابن الصلاح» بتحقيق الشيخ محمد راغب الطباخ

---

(١) انظر: مقدمة المحقق الدكتور أسامة بن عبد الله الخيّاط للكتاب.

في المطبعة العلمية بحلب عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣١ م في (٤٢٣) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م في (٤٨٩) صفحة. وطُبع مؤخّراً بتحقيق ودراسة الدكتور أسامة بن عبد الله الخيّاط في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م في مجلَّدين.

١٣ ـ **إصلاح ابن الصَّلاح**: للحافظ علاء الدين أبي عبد الله مُغْلَطاي بن قُلَيْج البكجري المصري (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

لم أعثر عليه.

١٤ ـ **النُّكَت على كتاب ابن الصَّلاح**: للإمام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

قرأ الحافظ ابن حجر على شيخه العراقي الفوائدَ التي جمعها على مصنف ابن الصلاح (المقدمة) وكان في أثناء قراءته على شيخه وبعد ذلك إذا وقعت له النكتةُ الغريبة والنادة العجيبة والاعتراضُ قوياً كان أو ضعيفاً ربما علَّق ذلك على هامش الأصل وربما أغفله.

ثم رأى ـ فيما بعد ـ أنَّ الصواب الاجتهاد في جمع ذلك لإكمال التنكيت على كتاب ابن الصلاح؛ فشرع في تنفيذ رأيه بتأليف كتابه هـٰذا: «النكت على ابن الصلاح».

وقد بيَّن الحافظ غرضه من هـٰذا العمل فقال: «وغرضي بذلك جمعُ ما تفرَّق من الفوائد واقتناص مالاح من الشوارد». هـٰذا وقد بلغت نكته على ابن الصلاح مئة وتسعاً وعشرين نكتة اتخذ منها منطلقاً لإبراز كثير من القواعد والفوائد والعلوم الغزيرة في ثنايا هـٰذا الكتاب.

سلك الحافظُ ابن حجر في نكته على كلٍّ من الإمام ابن الصلاح والحافظ العراقي وغيرهما مسلكَ الناقد البصير الشجاع الصريح في آرائه وتعقباته مع الأدب والإجلال والتقدير، غير أن الحق أكبر في نظره من الأشخاص، فهو يقول ما يعتقده أنه الحقُّ حينما ينتقد، ويقيم الأدلة على صواب رأيه، وحينما يدافع يقول ما يرىٰ أنه الحق مع إقامة حججه على ما يرىٰ.

ويمتاز الحافظُ علىٰ كثير من الباحثين والناقدين بتقصي الأقوال في المسائل المختلف فيها، والتوسع في ذلك وإطالة النفس فيه، وعرض الأدلة لكل جانب بأسلوب علمي رصين يروي ظمأ المتعطش للاطلاع.

فمثلاً إذا ذكر ابن الصلاح أو العراقي أو غيرهما رأياً أو مثالاً لأيِّ نوع من أنواع الحديث كالمرسل، أو الشاذ، أو المعلَّل، أو المعضل، أو المضطرب، أو غيرهما من أنواع علوم الحديث وكان هناك مجال للأخذ والرد والتصحيح والتعليل؛ فإن الحافظ يُورد كل الطرق لذلك الحديث الممثل به ويناقش أسانيده ناقلاً أقوال العلماء ومبدياً رأيه في كل طريق، وينفذ في الأخير إما إلىٰ الجمع بين تلك الطرق التي استعصىٰ فيها الجمع علىٰ غيره، وإما إلىٰ الترجيح، وأحياناً يصل إلىٰ دفع الاضطراب أو نفي الشذوذ والنكارة أو الضعف إذا حكم غيره علىٰ حديث من الأحاديث بشيء من ذلك، ويسوق ما يرىٰ أنه يصلح للتمثيل.

ويمتاز الحافظ بالإنصاف في ملاحظاته وتعقباته سواء كان ناقداً أو مدافعاً، فهناك علماء تعقبوا ابنَ الصلاح وآخرون دافعوا عنه، فينقل الحافظُ أقوالَ المدافعين أو المتعقبين ويناقشها ثم لا يتردد في إعلان رأيه بالصواب سواء في هـٰذا الجانب أو ذاك.

يمتاز الحافظ بالاستقراء التام والتتبع الوافر للمسائل والقضايا التي يريد أن يعطي فيها أحكاماً فيصل فيها بتوفيق الله إلىٰ نتائج حاسمة، ربما خاض غيره في تلك القضايا، ولم يحالفه التوفيق، فمن تلكم القضايا الأحاديث المعلقة في «صحيح البخاري» وشرطُ مسلم في صحيحه وهل استوفىٰ روايات الطبقات الثلاث التي ذكرها في مقدمته، وشرط أبي داود في سننه وما يسكت عنه في سننه هل يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد وأقسام هـٰذا النوع الذي يسكت عنه، وما يحسِّنه الترمذي فقط أو يقول فيه حسن صحيح، وشرط النسائي وهل هو متشدد أو متساهل؟ ومتىٰ يترك وكيف يترك الرواية عن الرجل؟ وشرط ابن ماجه ومكانته، وشرط الحاكم في «المستدرك» وهل فيه أحاديث علىٰ شرط الشيخين؟ وتقييم أحاديثه وتقسيمها والمستخرجات وأحكامها وفوائدها والمسانيد ودرجاتها، كل هـٰذه الأمور خاض فيها العلماء وأبدوا فيها آراءهم فمنهم من يبعد النجعةَ ومنهم من يقارب الحقيقةَ ويحوم حولها ولا يبديها واضحة فيأتي الحافظ ويكشف عن الحقيقة كشفاً كاملاً ويعطي كلَّ موضوعٍ حقَّه من التوضيح

والتفصيل القائمين علىٰ الدراسة المستوعبة والاستقراء الكامل مما يجعل القارئ يرىٰ الصواب أمام عينيه ويلمس الحقيقة بيديه.

ويمتاز الحافظ بضبطه للتعاريف وتحريرها تحريراً دقيقاً بحيث يطئمن إلىٰ سلامتها من الإيرادات والانتقادات التي اعتاد العلماء توجيهها إلىٰ التعاريف والحدود، كما يمتاز الحافظ بالدقة في التعبير عن المعاني فإذا كان في عبارة غيره غموض أو قصور قال الحافظ: إذا كان يريد كذا فحقُّ التعبير أن يقول كذا وكذا[1].

طُبع الكتابُ بتحقيق الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ في ثلاث مجلَّداتٍ.

مختصراتٌ لكتاب ابن الصَّلاح:

١٥ ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ**: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

وربما ذُكِرَ اختصاراً باسم: «الإرشاد» أو ذكر باسم: «الإرشاد في علوم الحديث»، من باب بيان موضوع الكتاب.

أمَّا اسمه الأصلي فهو: «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم».

ويوضِّح النَّووي بعضاً من أسباب قصده لهذا الاختصار فيقول: «فإنَّ كتابه ـ يعني: علومَ الحديث لابن الصَّلاح ـ رحمه الله وإنْ كان بليغاً في الاختصار فقد ضعفت عنه هِمَمُ أهل هذه الأعصار، والهِمَمُ مترقِّيةٌ في الكسل والفتور..».

ويوضِّح لنا الإمامُ النووي منهجَه في هذا الكتاب إيضاحاً جلياً، فيقول: «وأبالغ إن شاء الله تعالىٰ في إيضاحه بأسهل العبارات، ولا أخلُّ بشيءٍ من مقاصده المُهِمَّات وغير المُهِمَّات، وأحرِصُ على الإتيان بعبارة صاحب الكتاب في معظم الحالات، ولا أعدل عنها ولا لمقاصد صالحاتٍ، وأذكر فيه جُمَلاً من الأدلة والأمثلة المختصرات، وأضم إليه في بعض المواطن لُفَيْظَات وفُرَيْعات وتَتِمّات».

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

هذا النَّصُّ وثيقةٌ قيمةٌ تبين أنَّ لعمل النَّووي مزايا هامة، وهي:

ـ الإيضاح بأسهل العبارات، ولا تخفى أهمية ذلك في التحصيل، لا سِيّما في عصرنا هذا.

ـ المحافظة على مقاصد الكتاب، وهذا يعني أن يختصر عبارات وأفكاراً، لكن المقاصد المطلوبة لا يخل بها، ولذلك أهميته في إفادة القارئ.

ـ الحرص على عبارة كتاب «علوم الحديث»، فكثيراً ما يقول: «قال الشيخُ»، ويريد به ابنَ الصلاح. لكن هذا الحرص ـ فيما وجدناه ـ ليس مطلقاً، ولعلَّ مراد النووي التعاريف، وما أشبهها، فكثيراً ما وجدناه يغيّر عبارة ابن الصلاح.

والجدير بالذكر: أن النووي ـ فيما علمنا ـ أول من استعمل هذا اللقبَ «الشيخ» لابن الصلاح، وسار العلماء من بعده عليه، كالعراقي في ألفيته، والمراد بالشيخ الكامل في فنِّه.

ـ زيادة فوائد على كتاب علوم الحديث، وهي مسائلُ قيمةٌ نافعةٌ أضافها الإمامُ النَّووي تَبْرُز فيها شخصيتُه العلميةُ.

وبهذه المزايا كان هذا الكتابُ أولى بالعناية والتقديم من المختصر الذي استخلصه منه النَّوِويُّ نفسُه وهو: «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»؛ لأن كتاب «التقريب» يصعب تحصيل فوائده بغير شرحه، بخلاف كتاب «الإرشاد»، فإنه يمتاز بسهولة عبارته، حتى يَدُلَّ قارئه على المراد بنفسه، فضلاً عما في الإرشاد من فوائد ليست في التقريب، وهي فوائدُ كثيرةٌ هامَّةٌ.

طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، وله طبعات أخرى.

١٦ ـ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: للنَّووي أيضاً.

وهو مختصرٌ من «الإرشاد».

وله طبعات كثيرة منها بتحقيق الأستاذ محمد عثمان الخشت، طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١٢٧) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور مصطفى البغا في دار الملاح بدمشق، عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م في (١١٤)

صفحة. وطُبع بعنوان: «المنهل الروي من تقريب النّواوي» بتحقيق الأستاذ عبد الله بارودي، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (١١٢) صفحة.

١٧ ـ **المنهل الرَّوِي في علوم الحديث النبوي**: للإمام قاضي القضاة بدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جَمَاعة الحَمَوي (المتوفى سنة ٧٣٣ هـ).

وهو تلخيصٌ قيّمٌ لمقدِّمة ابن الصلاح، لاحتوائه الفوائد المستدركة، ونساقته وترتيبه، فضلاً عن أنه صنعةُ عالمٍ، شهد له الأعلامُ بطول باعه وقُوّة مشاركته في هذا الباب من العلم الشريف.

طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان في دار الفكر بدمشق عام ١٤٠٦ هـ في (١٨٣) صفحة. وطُبع في دار الكتاب العلمية ببيروت عام ١٤١٠ هـ في (١٥٨) صفحة.

١٨ ـ **الخلاصة في معرفة الحديث**: للإمام شرف الدِّين الحسين بن محمد بن عبد الله الطّيبي، المصري، الشافعي (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ).

وهو رسالة صغيرة في هٰذا العلم، عرف فيها المؤلف بأهم مصطلحات الحديث.

طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي بدري السَّامَرَّائي، في رئاسة ديوان الأوقاف ببغداد، عام ١٣٩١ هـ، في (١٧٨) صفحة. وطُبع في عالم الكتب ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ، في (١٧١) صفحة.

١٩ ـ **المنتخب في علوم الحديث**: للإمامُ الحافظ قاضي القضاة علاء الدِّين أبو الحسن علي بن عثمان بن إبراهيم المارِدِيْني المصري، الحنفي، المعروف بابن التُّرْكُماني (المتوفَّى سنة ٧٥٠ هـ).

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ١٢٦): «اختصر فيه كتاب ابن الصَّلاح اختصاراً حسناً مستوفى».

لم أعثر عليه.

٢٠ ـ **اختصار علوم الحديث**: للإمام الحافظ ابن كثير عماد الدِّين أبي الفِدَاء إسماعيل بن عمر بن كثير الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

اختصر الحافظُ ابن كثير كتابَ ابن الصَّلاح في رسالةٍ لطيفةٍ بعبارةٍ سهلةٍ فصيحةٍ، وجُمَلٍ مفهومةٍ مليحةٍ، واستدرك على ابن الصَّلاح استدراكاتٍ مفيدةً، يبدؤها بقوله «وقلتُ»، فسهل على الطَّلبة تناوله في رسالةٍ وسطٍ.

لم يختصر ابنُ كثير الأصلَ اختصاراً مضغوطاً مختلاً، ولا أطالها تطويلاً منتشراً مشوِّشاً، فكانت خطوةً أولى ورحلةً ابتدائية يدرسها الطالب، فيرتقي منها إلى دراسة أصلها وما بعده من كتب الأئمة في الموضوع حتى ينتهي إلى التحقيق.

وقد كتب العلاَّمة أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالىٰ (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ) تعليقاتٍ مفيدةً على هذا الكتاب، كما حقَّق فيه المسائل الدقيقة في علم مصطلح الحديث، وقد طُبع الكتاب مع عنايته به باسم: «الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث».

طُبع بتحقيق الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في المطبعة الماجدية بمكة المكرمة عام ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤ في (٩٥) صفحة. وطُبع بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر في مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة عام ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥١ م في (٢٥٢) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور بديع السيد اللحام في دار السَّلام بالرياض، ودار الفيحاء بدمشق عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م في (٢٣٩) صفحة. وله طبعات أخرى.

٢١ ـ **المقنع في علوم الحديث**: للإمام الحافظ سراج الدِّين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المصري المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

وهو مِن أجود مختصرات «علوم الحديث» لابن الصلاح، وقد جرىٰ فيه المؤلِّفُ على تقسيم «علوم الحديث» فاستقصى علوم الاصطلاح استقصاء العالِم المتضلِّع منها.

ومُجْمَل خُطَّته: أنَّه عَمَد إلى اختصار كتاب ابن الصلاح، واعتنى بتهذيبه بإيجاز ألفاظِه، واستدراكِ فوائد من متناثرات المصنَّفات في فنون الحديث، وما يتّصل به، فأتى على استيعاب مرادِ ابن الصَّلاح، وزاد أشياءَ مفيدةً إليه.

وقد طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله يوسف الجُدَيع في دار فَوَّار للنشر بالإحساء عام ١٤١٣ هـ.

منظومات حول «علوم الحديث» لابن الصَّلاح:

٢٢ ـ محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح (للإمام البُلْقِيني): نظمه الإمامُ الأديب المحدِّث زَيْن الدِّين أبو العِزّ طاهر بن الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب الحلبي، الحنفي، ويُعْرَف بابن حبيب، وهو تلميذه، قال الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» (٥/ ٣٢٥): «وأحسن ما نظم محاسن الاصطلاح للبلقيني».

٢٣ ـ أقصى الأمل والسُّوْل في علوم أحاديث الرَّسول: للإمام شهاب الدِّين أبي العبَّاس أحمد بن خليل بن سعادة الخُوَيِّيُّ الأذربيجاني الأصل، ثم الدِّمشقي، الشافعي (المتوفى سنة ٦٩٣ هـ).

وتُعْرَف هذه المنظومة بـ «منظومة ابن خليل».

٢٤ ـ التبصرة والتذكرة: للإمام الحافظ زَيْن الدِّين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العِراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

اشتهرت هذه المنظومةُ بين عوام الناس ودهمائهم، بل بين علمائهم ومختصيهم ـ خطأً ـ باسم «ألفية الحديث»، ولعلَّ هَذا كان من بابِ التجوُّز محاكاةً لألفية ابن معطٍ وابن مَالِك في النحو، فإن النَّاظِم لَمْ يصرح البتة في نظمه بأنه جعلها ألفيةً، وما هَذا إلا لمغزى لم يغب عن ذِهْن الحافظ العراقي، ولم يأت من باب الاتفاق وعدم القصد، فلقد كان يقصد هذا فعلاً من خِلال الواقع؛ إذ زادت أبيات النظم على الألف ببيتين، وهذه الالتفاتةُ قلَّ من تَنبَّه عليها، وهي السِّرُّ في عدم قوله في النظم: إنها ألفيةٌ، على الرغم من أنه قال ذلك في الشرح[1] من باب التغليب.

لقد اهتمَّ العلماءُ بهذا الكتاب لما تمتَّع به من جزالة الأسلوب، وثراءِ المعاني، وسلاسةِ الألفاظ، وترتيبِ الأفكار والموضوعات، فقد أصبحت دَيْدَنَ طلاّب هذاالعلم والمشتغلين فيه.

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة»: (١/ ١٠٢).

٢٥ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للحافظ العراقي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح محمد محمد عويضة في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٣ هـ في (٤٧٢) صفحة.

كتبٌ مستقلّةٌ في علم مصطلح الحديث بعد ابن الصَّلاح:

٢٦ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصِّحاح: للإمام أبي الفَتْح محمد بن علي بن دَقِيق العِيد (المتوفَّى سنة ٧٠٢ هـ).

لهذا الكتاب أهميةٌ كبيرةٌ في مصطلح الحديث؛ حيث جاءت عباراته واضحةً مختصرةً مهذَّبةً، جميلةَ الترتيب والنظام.

وقد انتبه إليه العلماءُ الذين صنَّفوا في المصطلح، فاعتمدوا عليه وأكثروا الاقتباسَ منه، وذلك لِمَا حواه من تحريرٍ جيّدٍ وتلخيصٍ وافٍ لفنِّ المصطلح. ونظراً لأهميته وعلوِّ منزلته فقد نظمه الحافظُ زين الدين العراقي في أربعمئةٍ وسبعة وعشرين بيتاً. وشرح منه مواضع متفرّقةً ابنُه الحافظ أبو زُرْعَة (المتوفى سنة ٧٢٦ هـ) ثم شرحه الحافظُ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي سمَّاه: (الإيضاح في شرح نظم العراقي للاقتراح)[1].

وممّا يجدر ذكره: أنَّ لابن دقيق آراءً ذكرها في ثنايا هذا الكتاب، وهي آراء تَدُلُّ على أنه لم يكن مجرَّدَ ناقلٍ أو مقلِّدٍ، ولكنه كان ذا رأيٍ وموقفٍ فيما ينقل.

وسأذكر فيما يأتي الدليل على ذلك:

ـ أجاب ابن دقيق عن الاستشكال في قول الترمذي (حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ) حيث قال: «لا يُشْتَرَط في الحسن قيد القصور عن الصحيح، وإنما جاء القصورُ إذا اقتصر على حديثٍ حسنٍ فالقصورُ يأتيه من قيد الاقتصار لا من حيث حقيقته وذاته»، ثم قال: «فللرواة صفاتٌ تقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفات درجاتٌ بعضها فوق بعض كالتيقُّظ والحفظ والإتقان، فوجودُ الدرجة الدنيا كالصدق مثلاً وعدم التهمة لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه من الإتقان والحفظ، فإذا وُجدت الدرجة العليا لم يُنافِ ذاك

---

(١) انظر: «الضوء اللامع»: (٨/ ١٦).

وجود الدنيا كالحفظ مع الصِّدق، فصَحَّ أن يقال: حَسَنٌ باعتبار الدنيا، صحيحٌ باعتبار العليا...».

وقد قَوّى العلماءُ جوابَ ابن دقيق واستحسنوه.

- وذكر في مبحث الحديث المُعَنْعَن: أنَّ قاعدة الجُمهور في رَدِّهم لحديث المدلِّس إذا عَنْعَن - أنها غير مطردة - لأنه وُجِدَتْ أحاديث حكموا عليها بالصحة وهي مرويةٌ عن ذلك الراوي المدلّس.

وتحقيقه هذا يَدُلُّ على دِقَّة ملاحظته وسديدِ فهمه وكثرةِ اطِّلاعه.

- وذكر في مبحث (الحديث الموضوع) استشكال الحُكم بالوضع بإقرار من ادَّعى وضعه؛ لأن فيه عملاً بقوله بعد اعترافه على نفسه بالوضع، قال: «هذا كافٍ في رَدِّه، لكن ليس بقاطعٍ في كونه موضوعاً لجواز أن يكذب في هذا الإقرار بعينه».

ويمكن أن يكون قولُه هذا ليس باستشكالٍ منه إنما هو توضيحٌ وبيانٌ، وهو أنَّ الحكم بالوضع بالإقرار ليس بأمرٍ قطعيٍّ موافقٍ لما في نفس الأمر، لجواز كذبه في الإقرار.

وهذا كلام في غاية الدِّقَّة والتحقيق.

- رجَّح في مسألة سماع الصَّبي: اعتبار التمييز، فإنْ فَهِمَ الخطابَ، ورَدَّ الجوابَ؛ كان مُميِّزاً صحيحَ السماع، سواء حصل له هذا القدر وهو ابن خمس سنين أو قبله أو بعده.

قال: «والمعتبر في الحقيقة، إنما هو أهليَّة الفهم والتمييز حيث وجدت».

- في مسألة مقابلة الكتاب على الأصل المعتمد عليه في النقل، فإنَّ الجمهور ذهبوا إلى أنَّ الأفضل أن يقابل الكاتبُ نسختَه على الأصل مع شيخه الذي يروي عنه الكتاب إنْ أمكن أو مع شخصٍ آخر.

ومن العلماء من رأى أنه يقابل بنفسه وحده كلمةً كلمةً، ورجَّحه أبو الفضل

الجارودي. وبالغ بعضُهم فذهب إلى وجوبه، فقال: «لا يصح مع أحدٍ غير نفسه، ولا يقلّد غيره»[1].

وتوسَّط ابنُ دقيق في المسألة، ورأى: أنَّ ذلك يختلف باختلاف الظروف والأشخاص؛ قال: «وأمَّا مقابلة الشخص بنفسه لفرعه بالأصل، فقد قيل: إنه أصدق المعارضة، وعندي أنَّ ذلك يختلف باختلاف الشخص، فمن كان من عادته أن لا يسهو عند نظره في الأصل والفرع فهذا يقابل بنفسه، ومن عادته لِقِلَّة حفظِه أن يسهو، فمقابلته مع الغير أولى، أو أوجب».

قال السَّخاوي في «فتح المغيث»[2]: بعد نقله لكلام ابن دقيق المتقدّم، قال: «والحَقُّ ما قاله ابنُ دقيق العيد».

ـ وذكر في معرض كلامه عن (الإسناد العالي والنازل) وأيهما أفضَلُ؟

قال: «ومن النَّاسِ من رَجَّح النزولَ مُطْلَقاً ؛ لأنه إذا كثرت الوسائطُ وجب البحث عن كل واسطةٍ منها، وإذا كثر البحثُ كثرت المَشَقَّةُ فعظم الأجر، وهذا ضعيفٌ؛ لأن كثرة المشقة ليست مطلوبةً لنفسها، ومراعاة المقصود في الرواية ـ وهو الصحة ـ أولى».

وأمَّا الأحاديث التي صَحَّحها فقد أثبت أنه كان ناقداً بصيراً عالماً بهذه الصناعة ذا علمٍ واسعٍ واطلاّعٍ شاملٍ وإحاطةٍ تامَّةٍ بعلم الحديث روايةً ودرايةً.

وهناك بعض الآراء التي ذكرها في (الاقتراح) لم يُوافِقه عليها بعضُ علماء المصطلح، من ذلك ما يأتي:

قال في تعريف (الشَّاذ) هو: «... ما خالف روايةَ الثقات، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله أن يقبل ما تفرَّد به».

لم يرتض العلماءُ تعريفَ (الشَّاذ) بما ذكره، وعرَّفوه: بما يرويه الثقة مخالفاً من كان أرجح منه، فجعلوا المخالفة من الثقة شرطاً في الحكم على الحديث بأنه شاذٌّ.

---

(١) انظر: «تدريب الراوي»: (٢/ ٧٨).
(٢) ٢/ ١٦٨.

ـ وفي مبحث (المُنْكَر) سَوَّى بينه وبين الشاذ، وقد تبع في ذلك ابنَ الصَّلاح فذكر في علوم الحديث: (المنكر ينقسم إلى قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه).

وقد رَدَّ عليه العلماءُ ولم يأخذوا بما قاله، فقال ابن حجر في شرح النخبة: «وقد غفل من سَوَّى بينهما».

وأمَّا التعريف الذي اعتمده أغلَبُ المحدِّثين، واستقرَّ عليه الاصطلاحُ عند المتأخِّرين أنَّ (المُنْكَر) ما رواه الضعيفُ مخالفاً الثقة.

فالمنكرُ والشاذُّ يجتمعان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أنَّ الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف[1].

طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ قحطان عبد الرحمن الدوري في مطبعة الإرشاد ببغداد، ونشرته وزارة الأوقاف العراقية عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٦٩١) صفحة. ثم طُبع بتحقيق ودراسة الدكتور عامر حسن الصَّبري في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م في (٥١٢) صفحة.

٢٧ ـ المُوقِظَة في علم مصطلح الحديث: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

وقد حَوَتْ هذه الرسالةُ خلالَ سطورها ـ على لطافةِ حجمها ـ غُرَرَ الفوائد ودُرَرَ الفرائد، اختصرها الحافظُ الذهبي من كتاب شيخه الإمام ابن دَقِيق العِيد، المُسَمَّى: «الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصِّحاح». فاختَصَر فيها جُلَّ مباحثِ المصطلح، ولم يَدخل في مباحث الأحاديث. وكان اختصارُه في بعض المباحث اختصاراً حسناً مقبولاً، وفي بعضها كان اختصاراً مُخِلًّا مُجحِفاً لا يَتحرَّرُ به الموضوع، ويتَّجه عليه في بعض المواضع مناقشات.

وقد اقتصر الحافظُ الذهبي في هذه الرسالة على أربعة وعشرين نوعاً تقريباً من أنواع علم المصطلح.

وأغفَلَ نوعَ (المقطوع)، وهو النوع السابع في «الاقتراح» بعدَ (المنقطع).

---

(١) انظر: مقدمة الدكتور عامر حسن صبرى للكتاب.

وأغفَلَ ما تعرَّض له شيخُه ابنُ دقيق العيد من أنواع أخرىٰ في المصطلح، ذكرها في الباب السادس من «الاقتراح»، وهي: الفرق بين الغريب والعزيز، ومعرفة المُدَبَّج، والمتفق والمفترِق، والألقاب، والموافقات، والأبدال. ولا يبدو وجهُ إغفاله هذه الأنواع مع صِغَر الرسالة؟ كما لا يبدو وجهُ اقتصار شيخه على جملةٍ من أنواع المصطلح دون باقيها.

وعَقَد الحافظُ الذهبيُّ بعدَ نوع (المقلوب) فصلاً تعرَّض فيه لشرطِ التحمُّل، والأداء، وسماعِ الصغير وحضورِه.

وتعرَّض باختصارٍ في (آداب المحدِّث) لمباحثَ متعدِّدة، ثم تعرَّض للثقة الحافِظ، وما يمتاز به، وبيانِ أنَّ الحفَّاظ طبقاتٌ، وبلَّغَها (٢٤) طبقة، وذكر حافظين أو ثلاثةً من كلّ طبقةٍ. ثم تعرَّض لنموذج من مراتب ألفاظ التعديل والتوثيق، وأشار إلى تمايز بعضِها على بعض، وإلى ما يُوصَفُ به حديثُ من اتَّصف ببعضها. ثم تعرَّض للثقةِ المتوسِّطِ المعرفةِ والطلب وهم جمهورُ رجال «الصحيحين». . .، ولتوجيهِ ما يُوصَفُ من حديث بعض الثقاتِ بالنَّكارةِ أو الغرابة.

ثم عَقَدَ فصلاً عرَّف فيه (الثقة). ثم عَقَدَ فصلاً خاصّاً بمن أَخرَج له الشيخان. ثم عَقَد فصلاً تحدَّث فيه عن الثقات الذين لم يُخرَج لهم في «الصحيحين»، وصَحَّح لهم الترمذيُّ، وابنُ خزيمة، ورَوَى لهم النَّسائي، وابنُ حِبَّان، وغيرُهما. ثم تعرَّض لاصطلاحاتِ بعضِ المحدِّثين. ثم قَسَم أحوالَ المتكلِّمين في الرجال إلى متشدِّدٍ حادٍّ، ومعتدِلٍ، ومتساهلٍ. . . ثم تعرَّض إلى من تُكلِّم فيه لبدعته، وبيَّن أنهم على أقسام مختلفة. وقَرَّر أنه يجبُ تفقُّدُ حالِ المتكلِّم في الرجال مع من تَكلَّم فيه، مشيراً إلى تأثير الأهواء، وإلى آفاتِ الجرح التي تعتري بعضَ النُّقَّاد، وذَكَر منها: الاختلافَ بين المتصوِّفة وأهلِ العلم بالظاهر، ومنها: الكلامَ بسبب الجهل بمراتب علوم الأوائل، ومنها: الخَلَلَ الواقعَ بفقد الوَرَع والأخذِ بالتوهم. . ثم ختَم الرسالةَ بثلاثة أسطر تتصل بمبحثِ (المؤتلِف والمختلِف)[1].

وقد طُبعت هـٰذا الرسالة بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٣٢٠) صفحة.

٢٨ ـ مختصر في علوم الحديث: للسيِّد الشريف علي بن محمَّد بن علي الحُسَيني الجُرْجاني (المتوفى سنة ٨١٦ هـ).

اختصره من كتاب «الخلاصة في أصول الحديث» للطِّيبيِّ الحُسَينِ بن محمد بن عبد الله الطِّيبي العراقي (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ)، ومن مقدِّمة حاشيته على «المشكاة» المُسَمَّاة: بالكاشف عن حقائق السُّنَن.

وقد حَقَّق الإمامُ عبد الحي اللَّكْنَوي في آخر شرحه لهذا الكتاب (المسمَّى «ظفر الأماني» ص ٥٥٨ ـ ٥٦١) صِحَّةَ نسبةِ هذا «المختصر» إلى الإمام السيد الشريف الجرجاني تحقيقاً تاماً.

فهذا (المختصر) خلاصةُ هذه الكتب الخمسة: «مقدِّمةِ ابن الصلاح»، و«تقريبِ النَّووي»، و«مختصرِ ابن جَمَاعة: المَنْهَل الروي» و«خلاصةِ الطِّيبي»، و«مقدِّمةِ شرحه للمشكاة».

وقد أُلِّف هذا المختصرُ في أَوْج عصر تأليف (المختصرات) في أغلب العلوم: القرنِ الثامن. وشاعَ، وانتشر ولقي القَبولَ من عصر مؤلِّفه السيد الشريف الجرجاني لإمامة مؤلِّفه، ولجزالةِ لفظه، ولطافةِ حَجْمِه، وتعدَّدت نسخُه المخطوطة، وكَثُرت كثرةً بالغةً لسهولةِ نَسْخه وحفظهِ.

وكان هذا (المختصر) بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى الشرح، لشِدَّة اختصارِه واكتنازِ عباراته، فنهَضَ بذلك الشيخُ الإمام محمد عبد الحي اللَّكْنَوي، رحمه الله تعالىٰ، وكتب له شرحاً مجيداً مَديداً، سَمَّاه «ظَفَرُ الأماني بشرح مختصر ـ السيد الشريف ـ الجرجاني»، سيأتي تعريفه في الصفحات الآتية.

٢٩ ـ جواهر الأصول في علم حديث الرسول: للعلامة أبي الفضل محمد بن الفارسي، المعروف بفصيح الهروي (المتوفىٰ سنة ٨٣٧ هـ).

أَلَّف الفارسيُّ هٰذا الكتابَ من كتب عديدة، فيُكثر النقلَ والأخذَ من كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم مع ذكر اسمه، وقليلاً من كتابه «المدخل»، ثم من كتب الخطيب؛ خصوصاً من كتابه «الكفاية» مع ذكر اسمه في مواضع كثيرة، وكذا من كتب الآخرين.

ومع هٰذا فكتابه ملخَّصٌ ومختصرٌ من «مقدمة ابن الصلاح»، و«تقريب النووي»، وأكثر عباراته مأخوذة من «تقريب النووي» من غير تغيير؛ أو تغيير يسير، وذلك يظهر بعد المقابلة بين هٰذه الكتب الثلاثة، فأصلُ هٰذا الكتاب «تقريب النووي» مع الزيادة عليه والنقص منه، وتغيير الترتيب، فهو من أحسن الكتب المصنفة في هٰذا الفن . . . عبارةً، وترتيباً، وبياناً، ومنهجاً، واستيعاباً.

طُبع بتحقيق وتعليق القاضي أطهر المباركفوري (المتوفىٰ سنة ١٤١٦هـ) في دار الفجر بدمشق.

٣٠ ـ تنقيح الأنظار: للإمام محمد بن إبراهيم، المعروف بابن الوزير الزَّيدي (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ).

وهو مختصرٌ في أصول الحديث اشتمل علىٰ أمات مسائله، وعرض فيه المؤلِّفُ آراء العلماء فيه عرضاً واضحاً بحيث يرد كلَّ قول إلىٰ صاحبه، مع دقة النقل، ويبيِّن أحياناً ما في بعض هٰذه الأقوال من نقص، ويعترض ويلتمس الجواب أحياناً علىٰ بعض ما يأتي به من اعتراض، وفي أغلب الأحوال يختاره رأياً قد يوافق بعضَ الأقوال التي يحكيها، وقد يتوسط بين جميعها.

وفي هٰذا الكتاب ثلاث ميزات تكفي كل واحدة برأسها لأن تكون باعثاً.

أول هٰذه الميزات الثلاث: أنَّ المؤلِّفَ ذكر فيه مذاهبَ الزيدية وأصحابها بجانب ذِكره لمذاهب غيرهم من الملة الإسلامية، بحيث يظهر بأدنىٰ تأمل من وافقهم من الزيدية في كل مسألة من مسائل هٰذا العلم ومن خالفوهم فيها.

وأما ثانيةُ هٰذا الميزات فإنه جَمَع اصطلاحي العلماء وأصول الفقه وعلماء أصول الحديث؛ بحيث لا يحتاج المطلع علىٰ هٰذا الكتاب إلىٰ الاختلاف إلىٰ كتب الفريقين، ويبيِّن وجوهَ الاتفاق بين الاصطلاحين ووجوه الافتراق.

وأما ثالثة الميزات فراجعةٌ إلىٰ نفس المؤلِّف وقدرته العلمية، وأنه بلغ مرتبةَ الترجيح، إن لم نقل ـ كما قال بعض من ترجم له ـ إنه وصل إلىٰ مرتبة الاجتهاد المطلق، وقد مكنته هٰذه القدرة العلمية من أن يوازن بين الآراء المختلفة، ويذكر ما يلزم علىٰ بعضها من اللوازم الفاسدة، ويزيف بعض هٰذه الآراء، ويقوي بعضها الآخر.

كلُّ هـٰذا يذكره المؤلف في عبارة موجزة سهلة دقيقة الدلالة علىٰ ما يريد[1].

طُبع هـٰذا الكتاب مع شرحه «توضيح الأفكار» بتحقيق العلامة المحقق الشيخ محيي الدين عبد الحميد في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٣٦٦ هـ في مجلَّدين، وتصوِّره دار الفكر بدمشق في مجلَّدٍ.

٣١ ـ «نخبة الفكر» وشرحه «نزهة النظر»: للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العَسْقلاني المصري (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وقد ظَلَّ كتابُ الحافظ ابن الصَّلاح «علوم الحديث» المَنْهَلَ الوحيدَ المُفَصَّلَ في علم المصطلح لدى العلماء والطلّاب نحو مئتي سنة، ثم أَلَّف الحافظُ ابن حجر رسالتَه المختصرةَ الجامعةَ المانعةَ، التي سَمَّاها: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، ثم شَرَحها بكتابه الذي اشتهر باسم «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر».

ويمتازُ كتابُ «نزهة النَّظَر» بمزايا مهمة، منها:

ـ الابتكارُ والتجديدُ في صياغةِ عُلومِ الحديثِ، وأنَّ هذا الابتكارَ ليس بمُجرَّدِ تقديمٍ وتأخيرٍ لمَا رَتَّبَ السابقون، بل إنَّه يُقَدِّم لدارسِه تصوُّراً جديداً شامِلاً لعلوم الحديث، بطريقة السَّبْرِ والتقسيم التي اتَّبَعها، ومِن ثَمَّ فإنه يُفيد قارئه نوعاً جديداً من التصوّر لهذا العِلم، كما يُكْسِبُه التعمُّقَ في فَهْمِ منهجِ النقد الحديثي.

ـ الدِّقَّةُ والشُّمُولُ؛ لأنَّ طريقةَ التأليفِ هذه تقوم على الدِّقَّةِ في الدراسة، وتمَيُّزِ الفُروعِ والأنواع، والشُّمولِ لهذه الفُروعِ التي يُنتِجها التقسيمُ العقليّ.

ـ رَبْطُ أنواعِ الحديثِ ببعضِها، وبيانُ العلاقةِ بين أنواعِ الحديثِ وصِلتها ببعضها البعض؛ لأنَّ التقسيم هو إخراجٌ للأقسام من الأصل الشاملِ، وذلك يُفيد معرفةَ نوعِ الصِّلَةِ بين أنواع الحديث، وقد صَرَّح الحافظُ ابنُ حجرٍ في شرحِه ببيانِ كثيرٍ من هذه الفوائد، مِثْل بيانِ الصِّلةِ بين المتواتِر، والمشهور، والمُستفِيضِ، والصِّلةِ بين المُعَلَّقِ، والمُعْضَل.

ـ تمحيصُ المسائلِ المُخْتَلَفِ فيها، والقضايا الشَّائِكةِ، واستخراجُ زُبْدَةِ التحقيقِ فيها، وذلك كثيرٌ في هذا الكتاب على إيجازه واختصاره.

---

(١) انظر مقدمة محقق: «توضيح الأفكار» ص: ٧٦ ـ ٧٧.

ـ تحاشي المآخِذ التي وَرَدَتْ على المؤلِّفين السابقين، بأنهم لم يتَّبعوا نظاماً معُيَّناً في تصنيفِ كُتُبِهم وترتيبِ أنواع الحديثِ فيها. فجاءَ هذا الكتابُ بطريقةِ السَّبْرِ والتقسيمِ لِيلتزِمَ نظاماً دقيقاً، يستوعبُ كُلَّ مجموعةٍ من علوم الحديث في ظِلِّ قسمٍ واحدٍ يَجْمعُها في موضعٍ واحد.

بهذه المزايا التي تميَّزَ بها شرحُ النُّخْبَةِ للحافظ كان له مكانةٌ كبيرةٌ عاليةٌ في عِلم الحديث، جعلتْه مَطْمَحَ أنظارِ طَلَبَةِ الحديث، وعُلَمائه، والمُصَنِّفين فيه[1].

وقد اتجهت أنظارُ العلماء إلى هذا الكتاب، وعوَّلوا في علم المصطلح عليه، لاختصاره وتنسيقه، وتمحيصه وتحقيقه، واحتوائه لزيادة جملة هامّة مِن أنواع علم المصطلح خلت عنها مقدّمة الحافظ ابن الصَّلاح، فمن ثم صارت «نخبة الفكر»، وشرحها محلّ الدرس والنظر من علماء الأثر، فكَثُر شرَّاحها، ومختصروها، ومحشُّوها، وناظموها كثرةً بالغةً، كادت تبلغ ما بلغته مقدمةُ ابن الصَّلاح[2].

ولهذا الكتاب طبعاتٌ كثيرةٌ، ومن أحسنها تحقيق الدكتور نور الدين عتر، والذي طُبع في دمشق عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م، في (١٧٥) صفحة.

٣٢ ـ **التذكرة في علوم الحديث**: للإمام سراج الدين بن الملقن (المتوفىٰ سنة ٨٩٣ هـ).

وهي رسالة صغيرة، لكنها علىٰ وجازتها جمعت أنواعَ علوم الحديث التي أوردها ابن الصلاح في مقدمته وزادت عليها شيئاً كبيراً.

طُبع بتحقيق الأستاذ علي حسن عبد الحميد في دار عمار بعمان عام ١٤٠٨ هـ، في (٣٢) صفحة.

٣٢ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمـٰن بن محمد السخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ).

شرح فيه منظومةَ الحافظ زين الدين العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ)، وسمَّىٰ

---

(١) انظر: مقدمة المحقِّق الدكتور نور الدين عتر للكتاب.

(٢) ارجع للاطلاع على شروحها إلى كتابنا: «علم مصطلح الحديث: نشأته، وتطوّره، وتكامله» حاشية (٢) صفحة: (١٠٧).

شرحه: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، وقد حظي هـٰذا الشرح بعناية العلماء وثنائهم، وصار متداولاً لدىٰ المشتغلين بالحديث وعلومه تدريساً وتأليفاً، قال السَّخاوي في وصفه: «هو مع اختصاره في مجلد ضخم، وسبك المتن فيه علىٰ وجه بديع، فلا يعلم في هـٰذا الفن أجمع منه، ولا أكثر تحقيقاً لمن تدَّبره».

وسببُ هـٰذا الشمولِ والجمعِ أن السخاوي قد عاش في دور اكتمال التصنيف في علوم الحديث، وتمكَّن من الاطلاعَ علىٰ مؤلفات هـٰذا الفن، وتلَّقىٰ من الشيوخ الذين عُرفوا بالكمال فيه، ولزم شيخَه الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ)، حتىٰ حمل عنه علماً جماً، ومن هنا جاء شرحه هـٰذا جامعاً لكثير من الفوائد والأصول التي لم تجتمع في غيره من الشروح.

وقد طُبع هـٰذا الشرح بتحقيق الشيخ علي حسن علي في مكتبة السنة بالقاهرة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في خمس مجلَّدات، وله طبعات أخرى.

٣٤ ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: للإمام الحافظ زَيْن الدِّين أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد المصري، المعروف بالقاضي زكريا الأنصاري (المتوفى سنة ٩٢٦ هـ).

التزم فيه المؤلِّفُ أثناء شرحه بمبدأ اختصار الشرح وإنْ لم يكن صرَّح بهذا، ولم يكن من منهجه التطويلُ والدخولُ في مناقشاتٍ طويلةٍ ذات عمقٍ علميٍّ، وقد حاوَلَ جاهداً توضيح وفكِّ عبارات «التبصرة والتذكرة»، وكما كان هدفه منذ البدء تحقيقاً لطلب ذلك العزيز، فقال: «طلب مني بَعْضُ الأعزة عليَّ من الفضلاء المتردِّدين إليَّ، إلى أن أضع عليها شرحاً يحل ألفاظها، ويبيِّن دقائقها، ويحقِّق مسائلها، ويحرِّر دلائلها، فأجبتُه إلى ذلك».

ولكنَّ الأمر الذي لا مناصَ عنه، ونقرِّره نحن عملاً بالأمانة العلمية: أنَّ القاضي زكريا لم تكن كتابتُه هنا ذات أصالة بكرٍ، وإنَّمَا استمدَّ أغلب مادته من شرح الحافظ السَّخاوي، وشرح النَّاظِم، حتَّى اتَّهمه السخاويُّ صراحةً بذلك، فقال: «وكنتُ أتوهَّم أنَّ كتابته أمتَنَ من عبارته، إلى أن اتَّضح لي أمره حيثُ شرع في غيبتي بشرح ألفية الحديث، مستمداً من شرحي، بحيثُ عجب الفضلاء من ذلك»[1].

---

(١) الضوء اللاَّمع: (٣/ ٢٣٦).

ولسنا في مقام تقرير المحق من غيره، لكننا لا نغمط الرجل حقَّه، فقد كانت الفوائدُ والزياداتُ التي أتى بها شيئاً جيداً نسبياً، لا سيما في النصف الأول من الكتاب، وتكاد تكون معدومةً في النصف الثاني، خاصة الأنواع الأخيرة إذْ لم يكن إلا تجريداً لفوائد شرح العراقي بالتحديد.

وأيّما يكن الأمرُ فقد كانت لهذا الشرح حسناتُه، ولو لم تكن له فائدةٌ إلا تلك النقولات عن شيخه الحافظ ابن حجر؛ لكفاه بها فخراً. أضِفْ إليها حرصه على ضبط نَصّ الأرجوزة لغوياً وعروضياً، والتنبيه على ذلك بكثرة، وعلى كُلّ حالٍ فالشرح يمثِّل حلقةً من حلقات جهد السَّلف الصالح في خدمة هذا العِلم الشريف، ولا نعدم منه نفعاً.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد اللطيف الرحيم، والشيخ ماهر ياسين فحل في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٢٢ هـ في ثلاث مجلَّدات.

٣٥ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النَّووي: للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المصري (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو شرحٌ لـ: «التقريب والتيسير» للنوَّوي، يقول السيوطي عن سبب شرحه له: «فرأيتُ كتاب (التقريب والتيسير) لشيخ الإسلام الحافظ ولي الله تعالىٰ أبي زكريا النَّووي، كتاباً جلّ نفعه وعلا قدره، وكثرت فوائده، وغزرت للطالبين موائده، وهو مع جلالته وجلالة صاحبه وتطاول هذه الأزمان من حينِ وضعه لم يتصدَّ أحدٌ إلى وضع شرح عليه ولا الإنابة إليه، فقلتُ: لعلَّ ذلك فضلٌ ذخره الله تعالىٰ لمن يشاء من العبيد، ولا يكون في الوجود إلا ما يريده، فقوي العزمُ على كتابة شرح عليه».

ثم ذكر السيوطي في مقدمته أَنَّ شرحه هذا هو شرحٌ لكتاب التقريب خصوصاً، ولمختصر ابن الصلاح ولسائر كتب الفنِّ عموماً، فمن ثَمَّ جاء كتابه هذا: «أَوْفَى ما كُتب في علم مصطلح الحديث وأُصوله، وعليه المعول لكلِّ من أَلَّف في الفنِّ بعده، وقد أكثر فيه من النقول والنصوص».

وقد بلغت أَنواعُ علوم الحديث التي ذكرها السيوطيُّ في تدريبه ثلاثة وتسعين نوعاً، منها خمسة وستون نوعاً ذكرها النووي تبعاً لابن الصلاح والأنواع الباقية زادها السيوطيُّ في آخر كتابه، كما قَدَّم السيوطي لكتابه بمقدِّمة ضمَّنها فوائد عِدَّة، وهي:

الفائدة الأُولى: في حدِّ علم الحديث روايةً ودرايةً، وتعريف السند والمتن، وبيان الفرق بين الحديث والخبر والأَثر، وما يتبع ذلك.

الفائدة الثانية: في حدّ الحافظ والمحدِّث والمُسنِد، وما يتبع ذلك في محفوظ الأَئمة من الحديث الشريف.

الفائدة الثالثة: في تاريخ هذا الفَنّ وبيان من صَنَّف فيه ابتداء من الرَّامَهُرْمُزِيِّ إلى ابن الصَّلاح، تابع فيه ابنَ حجر في «شرح نخبة الفكر»، ثمَّ ذيَّله بقوله: «وقد تبعه ـ أي: تبع ابن الصلاح ـ على هذا الترتيب جماعة منهم المصنِّف ـ يعني: النَّووي ـ والعراقي والبُلقِيني، وغيرهم جماعة كابن جماعة والتبريزي والطِّيبي والزركشي».

الفائدة الرابعة: خصَّصها لما قيل في عدد أنواع علوم الحديث.

بعد المقدِّمة شرع السيوطيُّ في شرح كتاب التقريب للنَّووي، وقد افتتح الشرحَ بذكر إسناده إلى الإمام النووي.

ثم شرع في شرحه الذي حدَّد منهجَه فيه كتالي:

ـ إيضاح المعاني.

ـ تحرير الألفاظ.

ـ ذكر ما أورده النَّووي على ابن الصلاح من اعتراض أَو إيراد والجواب عنه.

ـ إضافة زوائد على المختصر والأصل.

والحقُّ أنَّ الزوائد التي ذكرها السيوطيُّ خلال الكتاب أَخذت معظمَ حجم الكتاب بحيث تجاوزت أَكثر من نصف الكتاب على الأقلِّ.

وكانت طريقتُه في الشرح أنَّه يبدأ أولاً بذكر تعريف النوع وتحديد مصطلحه، ثم يذكر حكمَه وفلسفةَ الحكم والدليل عليه، ثمَّ يمثِّل له بتطبيقٍ عمليٍّ، وأخيراً يذكر المؤلَّفات فيه إنْ كان فيه مؤلَّفاتٌ.

كما تجده يستطرد في الحديث عن بعض المسائل اللُّغوية مثال ما ذكره عند الكلام عن الحديث المُعْضَل من كون هذه الكلمة مشكلة من حيث المأخذ في اللغة[1]

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

وكذلك عند تعريفه للمُخَضْرَم حيث أورد التعريفَ اللُّغويَّ له وبيَّن ما بين اصطلاح اللغويين والمحدِّثين من عمومٍ وخصوصٍ[(١)].

أخيراً فإنَّ أبرز ما يمتاز به كتابُ السيوطيِّ هذا هو كثرةُ النقول، وهذه ظاهرةٌ عامّةٌ في كافة كتبه.

وهذا لا يعني أنّه لم يكن صاحبَ رأيٍ واختيارٍ، فللسيوطيِّ جملةٌ كبيرةٌ من الآراء والاختيارات التي بَثَّها في طيات كتابه[(٢)].

وقد طُبع لهٰذا الكتاب طبعاتٌ محقَّقةٌ كثيرةٌ، ولكنَّ معظمهما لا تخلو من الأخطاء العلمية والطباعية، وقد صدر له طبعةٌ محقّقةٌ بعناية أستاذنا الدكتور بديع السيد اللحام عن دار الكلم الطيب بدمشق عام ١٤٢١ هـ في مجلَّدين، وهي من أحسن التحقيقات للكتاب.

٣٦ ـ **المنظومة البيقونية**: لعُمَر بن محمد بن فتوح البَيْقُوني الدمشقي (المتوفى سنة ١٠٨٠ هـ).

تمتاز هذه المنظومةَ عن غيرها من المنظومات المختصرة بعذوبة النظم وسهولة العبارة حتى إنها لتصلح مذكرةً للطالب في هذا العلم. وُضِعَتْ لها شروحٌ كثيرةٌ.

وقد شرح هذه المنظومة المحدِّثُ الشيخ محمد بدر الدين الحسني (المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ)، بعنوان: «الدُّرر البهية في شرح المنظومة البيقونية»، وقد أوضح فيه ـ رحمه الله تعالى ـ ما استتر من مكنوناتها، وخفي على الناظر من عرائس نكاتها.

طُبع هذا الشرح بتحقيق الأستاذ أحمد بن سليم الحمَّامي في دار سعد الدين بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (٢٨٤) صفحة.

كذلك شرح هذه المنظومةَ المحدِّثُ المفسِّرُ الشيخ عبد الله سراج الدِّين الحسيني الحلبي (المتوفَّى سنة ١٤٢٢ هـ) شرحاً نفيساً في كتابٍ مستقلٍّ، جمع فيه ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ما اشتهر من العُلوم الحديثية، وما يُحتاج إليه من المباحث والقواعد الاصطلاحية، قاصداً بذلك تيسير السَّبيل للطلبة المبتدئين بالتحصيل، وقد

---

(١) المرجع السابق: (١/ ٢١٠).

(٢) انظر: «الحافظ جلال الدين السيوطي» للدكتور بديع السيد اللحام، ص: ٣٩٠ ـ ٣٩٩.

ربطَ تلك الأبحاثَ والمطَالِبَ الاصطلاحية بمتن المنظومة لسُهولة حفظها وجودةِ نظمِها ولفظِها، ولم يتناول فيه إلاَّ الأصولَ المُهِمَّةَ التي يحتاج إليها الطَّلبةُ حديثو العهد بالموضوع.

طُبع هذا الشرح مع المنظومة في دار الملاح بحلب عِدَّة طبعات.

٣٧ ـ **توضيح الأفكار في شرح تنقيح الأنظار**: للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصَّنعاني (المتوفى سنة ١١٨٢ هـ).

اشتمل هذا الكتابُ علىٰ أنظار عالية وأفكار دقيقة، وأن هـٰذه الأنظار، وهـٰذه الأفكار كانت بحاجة إلىٰ من يجلِّيها ويبسِّطها ويبيِّن مآخذها ومراميها، ويفصِّل مجملاتها، ويفتح مقفلاتها، وقد هيأ الله تعالىٰ لهـٰذه المباحث أبا عذرتها، ومن مثل العالم المتقن محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني سعة اطلاع وقوة باع؟!

ولقد كان الشارحُ المحقِّقُ في كتابه هـٰذا ـ كما عهد فيه في مؤلَّفاته كلها ـ الرجل العارف بما قيل، ولم قيل؟ وماذا فيما قيل مما يرد عليه أو يدفع عنه أو يدفع به؟ وكان ـ مع هـٰذا كله ـ رجلاً حُرَّ الرأي: يوافق المصنِّف ما وافق الحقَّ في نظره، ويخالفه ما انحرف عما يعتقده صواباً، ويبيِّن ما في عبارة المؤلف من قصور عن تأدية المعنىٰ الذي يحوم حوله، وما فيها من استيعاب أحياناً[(١)].

وقد طُبع هـٰذا الكتاب مع «تنقيح الأفكار» بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٣٦٦ هـ في مجلَّدين، وتصوِّره دار الفكر بدمشق في مجلّدٍ.

٣٨ ـ **شرحُ شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: للمحدِّث العلاَّمة علي بن سلطان محمد الهَرَوي القارئ (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو من أروع شروح «نخبة الفكر» وأنفسها، وقد أكثر فيه العلاَّمة المؤلِّفُ النُّقولَ عن السابقين كالخطيب البغدادي، والقاضي عياض، والطِّيْبِي، والعراقي، والجَزَرِي، والسَّخَاوي نقلاً مفيداً نافعاً: شارحاً تارةً، وضابطاً بعض الألفاظ تارةً أخرى، ومُستدرِكاً، ومناقشاً، ومعترضاً مرَّاتٍ كثيرةً.

---

(١) انظر: مقدمة المحقِّق للكتاب.

إنَّ مناقشته، واستدراكه، واعتراضه لهو دليلٌ على دِقَّة فهمِه وإمامتِه في هذا الفنِّ، حيث إنه لا يسلِّم لمقولاتِ غيره إلا بعد أن يغوص في أعماقها، ويقتنع بمضمونها.

ونقوله تلك إن دَلَّتْ على شيءٍ؛ فهي تَدُلُّ على سَعَة اطِّلاعه، ووفير علمِه، ودِقَّة انتخالِه للمسائل، فهو ينقل بعضَ المسائل المتعلِّقة بالمصطلح من كتب غير مختصّةٍ في هذا الفنِّ، وكأنَّ هذه الكتب مفتوحةٌ أمامه، ينقل منها ما شاء عنها.

ولقد استخدم الشارحُ ـ رحمه الله ـ أسلوباً يتميَّز بالإيجاز المفيد، وسهولةِ العبارة، وسلامةِ الذوق في التعبير، وحُسْنِ الاختيار في النقل عن العلماء، واتَّبع منهجاً قويماً ينفرد بالدِّقَّة والتحقيق، والاستيعاب والتدقيق.

وعُني بتوضيح عبارات «نُخْبة الفِكَر» و«نُزهة النظر» حقَّ العناية، وبيَّن ما فيها من غموضٍ، وحلَّ ما في الظاهر من إشكالٍ، واهتم بضبط غريب الألفاظ من الأعلام، والمواضع، والكُنىَ، وغيرها بالحروف.

وسَلَكَ في شرحه مسلكَ التحقيق المعروف حينئذ، وهو إتمامُ النَّصِّ الموضوع في الهلالين بما يستكمل به إيضاحه، ويتم المراد منه، ويدفع به الاشتباه عنه، بدلاً من الكتابة في الحواشي، كما نفعله اليوم.

وعُني بجمع أقوال العلماء المُحَدِّثين في التعريف بأنواع الحديث بكل دِقَّةٍ، واعتناءٍ، وتحقيقٍ، وتمحيصٍ، مع ترجيح الأنسب والأوفق منها.

ووَضَّح إعرابَ بعض الكلمات والجُمَل، التي ظاهرها الإشكال، وعُنِيَ بتحليلات لفظية.

والكتابُ مفيدٌ في تبيين آراء المحدِّثين، وخاصة الحنفية منهم[(١)].

وقد طُبع هـٰذا الكتاب القيم بتحقيق الأخوين الفاضلين: محمد نزار تميم، وهيثم نـزار تميـم في دار الأرقم بن الأرقـم ببيروت عام ١٤١٥ هـ في مجلَّدٍ ضخمٍ.

---

(١) انظر: مقدمة المحققين للكتاب.

٣٩ ـ **ظَفَرُ الأماني بشرح مُخْتَصَرِ السِّيدِ الشريفِ الجُرجاني في مصطلح الحديث**: للإمام أبي الحسنات عبد الحي بن عبد الحليم اللَّكْنَوِي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).

وهو كتابٌ حَفِيلُ العلم، جليلُ القَدْرِ، وعِلْقٌ نفيسٌ جَمٌّ الفوائد، رفيعُ الذكر، من أواخرِ ما أَلَّفهُ الإمام اللكنوي رحمه الله تعالى.

شرح به «مختصرَ السيد الشريف الجُرجاني» في مصطلح الحديث شرحاً وافياً، أَسْهَبَ فيهِ وأَوْعَبَ، وأطالَ المباحثَ المحرَّرَةَ وأَطْنَبَ، وأَرخىٰ العِنانَ في البيان حتىٰ أَربَىٰ على الغايةِ، وتعرَّضَ فيه لمباحثَ شائكةٍ، ومسائلَ مُعْضِلَةٍ، اجتهدَ في حلها وتنقيحها، وتقييدها وتوضيحها بالأدلة الناطقةِ، والنَّصفَةِ الفائقةِ، فأحسنَ وأجادَ كما هي عادتهُ في اقتحامِ الأبحاثِ الصَّعبةِ المُسْتَعْصِيَةِ وتذليلها وتجليلها، فجزاه الله خيراً.

لقد تميَّزَ هذا الشرحُ بكثيرٍ من الخصائصِ والمحاسن التي تفرَّدَ بها عن الكتب المؤلَّفةِ في موضوعهِ على تأخُّرِ زمن مؤلِّفهِ، فقد عُرِفَ رحمه الله تعالىٰ بِعُمْقِ التحقيق والتدقيق، وطولِ النَّفَسِ في الأبحاثِ، والنَّصَفَةِ في الأحكام وتقريرِ المسائل، فهو حنفيُّ المذهب، ولٰكِنهُ كثيراً ما يَميلُ إلى غير مذهبهِ ويرجِّحه تبعاً للنصوص القائمةِ بين يديه حسب رأيهِ واجتهادهِ، مع الأدب والتوقيرِ للمخالِفِ، وهذه خصيصةٌ غاليةٌ يَنْدُرُ وجودُها في العُلماءِ المحقِّقين المتأخِّرين.

كما تميَّزَ هذا الشرحُ بتحرير المسائل المستعصيةِ الشَّائكةِ التي اضطربت فيها الآراءُ، واختلفَ فيها العُلماءُ، وبقيت متردِّدةً بين القبولِ والرَّدِ، فيقومُ هو بتمحيصها وتخليصها وتحريرِها وتقريرِها علىٰ الوجهِ الصحيح الأمينِ، وإخراجِها من تَبَلْبُلِ الرأي إلىٰ طمأنينتهِ، فيستفيد القارئ من حِدَّةِ ذكائهِ وسَعَةِ اطِّلاعهِ، وطولِ باعهِ في المناقشةِ والترجيحِ بما يطمئنُ إلىٰ أنه الراجحُ الصوابُ في المسألة.

وانظر نموذجاً من هٰذاالنوعِ كلامه الواسعَ الماتِعَ في جوازِ العملِ بالحديث الضعيفِ في غيرِ العقائدِ، والأسماء، والصفاتِ، والحلال والحرام، فقد أطالَ فيهِ إطالةً بالغةً حتىٰ نَضِجَ واحترق.

ومن مزاياه أيضاً أنهُ يعتني في جُلِّ المسائل المختلَفِ فيها بذكر آراء الفقهاء والأصوليين مع أقوال المحدِّثين، وبذلكَ تكملُ بحوثهُ وترتقي فقهاً وحديثاً، وتَتَّضِحُ المسائلُ من جميعِ النَّواحي بما لها وما عليها.

ومن خصائص هٰذا الشرح ـ أيضاً ـ: أنَّ مؤلِّفه ـ رحمه الله ـ لسَعَةِ علمهِ بعِلَل الأحاديث أكثرَ من إيرادِ الأمثلةِ والشواهدِ وإيضاحِها عندَ الكلام علىٰ أنواعِ الحديث من الحسن، والضعيف، والموضوع، والمضطرب، و المُدْرَج، وغيرِها، بحيث قد أَربىٰ على الغايةِ، وفي ذلكَ من الفوائد والتدريبِ العلميِّ لطالب الحديث في معرفة الأصولِ والقواعد وكيفيةِ استعمالِها في محالِّها.

وفي هذا الشرح أيضاً نقولٌ كثيرةٌ من كُتب نادرةٍ مخطوطةٍ، لم تكن ميسورةَ الحصول أو الوصول إليها، مما يُستغرِبُ الواقف على الكتاب كيفَ بلغَتْها همةُ المؤلِّفِ تحصيلاً، نَقَلَ منها ما يُريدُ جملةً وتفصيلا[1].

طُبع هذا الكتاب في مطبعة نادر محمد حسين خان بالهند عام ١٣٠٤ هـ في (٣٣٦) صفحة. ثم طُبع بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي في دار القلم بدبي، عام ١٤١٥ هـ. ثم طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، في مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤١٦ هـ في (٨٠٤) صفحة.

٤٠ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: للعلاَّمة المحقِّق الشيخ طاهر الجزائري (المتوفَّى سنة ١٣٣٨ هـ).

حَظِيَ هذا الكتابُ النفيسُ بعنايةِ مؤلِّفه أوفَى عناية، رغبةً منه في خدمة السنّة المطهّرة والسيرةِ النبوية الشريفة، لتنقيتها من كل عليل ودخيل، وإخراجها نقيةً صافيةً ناصعةً، تطمئنُّ لها القلوب، وتُقبِلُ عليها العقول والأرواح، لنصاعتها وصفائها.

اختَطَّ المؤلِّفُ في هذا الكتاب خِطَّةَ التمحيص والتنقيح، والتحقيق والترجيح في المسائل العويصة والأبحاث المضطربة، فناقش رؤوسَ المسائل وأصولَ الأبواب التي وقع فيها اختلافٌ وتعرُّجٌ مناقشةً علميةً هادئةً دقيقةً، حتى استقام عِمادُها، وثَبَتَتْ أوتادُها، وتجلَّى الأصحُّ من الصحيح، والصحيحُ من الجريح، وأتى بالنصوص في الباب من غير مظانها، فزاد على من سبقه فيها تحقيقاً، وخَرَج عن طريقة التأليف المعتادة بنقلِ النصوص المتكررة، والأقوالِ المعروفة المشهورة، فجاء كتابه محرَّرَ المباحث، نقيَّ الحقائق، غنياً بالجِدَّة والجديد.

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ أبو غدة للكتاب.

وأرخى العِنانَ في بعض الموضوعات المشتبكة الصعبة، ليستوفي فيها خِطَّةَ التحقيق التي رسمها وارتسمها، فجاءت تَصْلُحُ أن تكون رسالةً مستقلةً في بابها. وأضاف إلى كتابه أبحاثاً معزِّزة للتحقيق من علوم أخرى مختلفة كالأصول والتفسير والحديث واللغة العربية والبلاغة، والتاريخ والخط وعلامات الترقيم والوقف[1].

طُبع في المطبعة الجمالية بالقاهرة عام ١٣٢٨ هـ في (٤٢٠) صفحة، وفي دار المعرفة ببيروت عام ١٣٩٩ هـ في (٤١٩) صحفة. ثم طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب في مجلَّدين.

٤١ ـ **المصباح في أصول الحديث**: لسيِّد قاسم الأَنْدَجاني التُّرْكِي.

هذا الكتابُ ثمرةُ دراسة المؤلِّف الطويلة في علم مصطلح الحديث، وهو فريدٌ في تنظيمه وتبويبه، كما أنه ثمرةُ حياةٍ طويلةٍ في خدمة الحديث الشريف، فقد كتبه بعد خبرةٍ طويلةٍ، ودراسةٍ عميقةٍ.

يبدأ هذا الكتابُ القيِّم بمقدِّمةٍ فَذَّةٍ جامعةٍ مانعةٍ في نشأة علم الحديث، ثم ينتقل بعد ذلك إلى عرض مباحث هذا العلم مرقَّمة، وقد بلغت هذه المباحث ثمانية وتسعين مبحثاً، وقد سار الكتاب من أوله إلى آخره على النهج القويم، وابتكر المؤلِّفُ في عرضه طريقةً جميلةً ومنهجاً سليماً، مما لا يدع صعوبةً أمام الدارس الباحث أو الطالب المستفيد إلا ذلَّلها ومهَّدها، وجعلها في متناول الجميع، وقد فاق في العرض كل من سبقه، وقد جمع من الأصول ما فاق به كتابَ «تدريب الراوي».

طُبع في مكتبة الزمان للثقافة والعلوم بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٨ هـ في (٣٨٤) صفحة.

٤٢ ـ **الوسيط في علوم الحديث**: للعلامة الدكتور الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة (المتوفَّى سنة ١٤٠٣ هـ).

وهو أنفس ما أُلِّف في علم مصطلح الحديث في هذا العصر، وقد جاء هـٰذا

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

الكتاب خلاصات محرَّرة لما يوجد في متفرقات كتب الفن من لدن الرَّامهرمزي إلىٰ عصرنا هـٰذا، وقد مَخَضها المؤلف حتىٰ استخرج زُبْدَها مع حسن التبويب والتنسيق وتيسير العسير، وتقريب البعيد، ومع حسن العبارة وطلاوتها؛ وجمال العرض والأسلوب.

ولم ينهج المؤلِّفُ في هـٰذا الكتاب المنهجَ الذي اتَّبعه الإمام ابن الصلاح في «علومه» ومن نهج منهجه في هـٰذا ممن جاء بعده بالبدء ببحوث «الصحيح، و«الحسن»، و«الضعيف»، ولا المنهج الذي اتبعه الحافظ ابن حجر في «النخبة وشرحها»، ولكنه نَهَج منهجاً آخر ألهمه الله إياه؛ وذلك أنه بدأ بشرح الألفاظ التي يكثر ورودها في هـٰذا العلم وبشرح ألقاب المحدثين، وذكر الحديث القدسي، والفرق بينه وبين القرآن، وبينه وبين الحديث النبوي.

ثم ثنىٰ بشرح هـٰذا المركَّب: «علم الحديث» وتقسيمه إلىٰ (علم الحديث روايةً) و(علم الحديث درايةً)، والأطوار التي مَرَّ بها هـٰذا العلمُ وأشهر الكتب المدونة فيه قديماً وحديثاً، ثم ثلَّث بالرواية: تعريفها، أقسامها، شروطها، تاريخها، عناية الأمة الإسلامية بها، عناية الأمة الإسلامية بها، عناية الأمة بالإسناد، الإسناد المتصل الصحيح من خصائص هـٰذه الأمة، ثم بيَّن الأطوار التي مَرَّ بها تدوين الحديث في عهد النبي ﷺ، ثم في عهد الصحابة، وفيه سَنَّ الخلفاء الراشدون سنةً في التثبت في الرواية، ثم في عهد التابعين، ثم عرَض لتدوين الأحاديث والسنن تدويناً عاماً في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز علىٰ رأس المئة الأولى.

ثم ذكر أشهر الكتب المؤلَّفة في القرن الرابع، وبذلك تمَّ جمع الأحاديث والسنن أو كاد، ثم جاءت عصور التهذيب والجمع بين الكتب المتفرقة وذلك في القرن الخامس وما بعده.

ثم بيَّن مناهجَ المؤلِّفين وطرائقهم في التأليف في الأحاديث، ثم عرض لشروط الراوي في الإسلام، والفرق بين عدل الرواية، وعدل الشهادة، وكفاية شروط الراوي في الاطمئنان إلىٰ مروياته، وترجُّح جانب الصدق علىٰ جانب الكذب، وجانب الضبط علىٰ جانب الغفلة.

ثم شرع بعد ذلك في بيان ما يتعلق بأقسام الحديث في اصطلاح العلماء فبدأ بتقسيم الحديث من حيث عدد رواته.

وقد وَسَّع القول في (المتواتر)، وفي (المشهور)، وأقسامه، والكتب التي أُلِّفت في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ومما ينبغي أنَّ يعلم أن ما عدا (المتواتر) قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

ثم شرع في تقسيم الحديث تقسيماً ثانياً من حيث نسبته إلى قائله، وأنه ينقسم إلى (المرفوع)، و(الموقوف)، و(المقطوع)، وبين ما هو مرفوعٌ صراحةً، وما هو مرفوع حكماً، وعقب (الموقوف) بتفريعات مهمة عُني بها أهل هذا الفن، ومما ينبغي أن يعلم أن هذه الثلاثة تشترك بين الصحيح والحسن، والضعيف لا كما زعم البعض أنها من أقسام الضعيف.

ثم شرع في تقسيم الحديث تقسيماً ثالثاً من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام: (الصحيح) و(الحسن) و(الضعيف).

وبعد تعريف (الصحيح) ذكر مسائلَ مهمةً فيما يتلَّعق بالصحيحين، وبعد (الحسن) ذكر ما يتعلق بالسنن وما هو على غرارها من الكتب، ثم استقصى أنواع (الضعيف) مبتدئاً بـ(المرسل) منتهياً بـ(الموضوع) الذي هو شَرُّها وأدونها، وقد أفاض القول في (الحديث الموضوع).

ثم تحدَّث عن علم الجرح والتعديل، وذكر كل ما يتصل به من قواعد ومسائل كما ذكر بعده بعض ما يتعلق بعلم مصطلح الحديث من العلوم والفنون.

طُبع هذا الكتاب في دار المعرفة بجُدَّة عام ١٤٠٣ هـ، وفي مكتبة السنة بالقاهرة عام ١٤٢٧ هـ في (٧٥١) صفحة.

٤٣ ـ **علوم الحديث ومُصْطَلحه**: للعالم الشهيد، الدكتور صُبْحي الصالح (المتوفى سنة ١٤٠٧ هـ).

يشمل هذا الكتابُ على مباحث علميةٍ رصينةٍ تنفض غبارَ السّنين عن تراثنا الخالد، وتعرض أنفسَ روائع الفكر بأسلوبٍ واضحٍ بسيطٍ أقرب إلى ذوق العصر. وقد حاول المؤلِّفُ إحكامَ الربط بين النتاج القديم والمنهج الجديد. فعكف على

أمَّهات المطبوعات والمخطوطات في علوم الحديث، يدرسها دراسةً تاريخيةً تحليليةً ليجمع شتاتها في كتابٍ واحدٍ يضمّها بين دَفَّتيه، مستخلصاً منها مقاييسَ المحدِّثين التي قامتْ على فلسفةٍ نقديةٍ دقيقةٍ رُوْعِيَ فيها المعنى قبل المبنى، والمتن قبل السَّند، والعقل والمنطق قبل المحاكاة والتقليد.

وفي الكتاب ما يستحيل نقضه من البراهين على كتابة الحديث في حياة الرسول العربي، ووصفٌ حيٌّ للرحلة في طلب العلم، وموازنةٌ بين صور التحمُّل والأداء، وتعريف بأشهر المصطلحات خاليةٌ من الجدل اللَّفظي العقيم، وفيه توضيحٌ شافٍ لمكانة الحديث في التشريع واللغة والأدب، وتأثير السُّنَّة النبوية في علوم الدنيا والدين، ومنهجية التصنيف في الطبقات التي صبغت بطابعها الأصيل فنون السِّيرة والتاريخ.

طُبع في دار العلم للملايين ببيروت عام ١٣٨٥ هـ في (٤٤٧) صفحة.

٤٤ ـ **لمحاتٌ في أصول الحديث**: للعالم الفاضل الدكتور محمد أديب صالح.

وهو من أوائل الكتب التي أُلِّفت في علم مصطلح الحديث بإسلوبٍ عصريٍّ، عرض فيه المؤلِّفُ الفاضلُ أهمَّ المعلومات عن الموضوع بالقدر الذي يفي بحاجة دارس النصوص، ليكون في مقدوره التعرُّفُ من خلال قواعد هذا العلم على الحديث المقبول الذي يصلح لأن يلتزم مضمونه ويعلم به.

طُبع هذا الكتاب مرات عديدة في المكتب الإسلامي ببيروت.

٤٥ ـ **الحديث النبوي: مصطلحاته، بلاغته، كتبه**: للأستاذ الدكتور محمد بن لطفي الصباغ.

وهو من أنفس الكتب التي أُلِّفت في هذا الموضوع، يتضمَّن بحوثاً يجدر بكل مسلمٍ مثقَّفٍ أن يطلع عليها، تحدَّث فيه المؤلف عن قضايا حول السنة ومكانتها وتدوينها، ثم عُني بالبلاغة النبوية ومكانة السنة في اللغة والأدب والاحتجاج بها في قواعد النحو، ثم عرض أهمَّ موضوعات علم مصطلح الحديث.

وأفاض الكلامَ في الحديث الموضوع وأسباب الوضع ودلائله في السند والمتن مع الإشارة إلى أهم الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة، وختم الكتاب بتعريف وجيز بكتب الحديث.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٩٢ هـ في (٢٣٠) صفحة، وله طبعاتٌ آخرى.

٤٦ ـ **أصول الحديث ؛ علومه ومصطلحه**: للأستاذ الدكتور محمد عجَاج الخطيب.

عرض فيه المؤلِّفُ الفاضل علومَ الحديث عرضاً مدرسياً مناسباً لروح العصر، وتناول فيه أهمَّ القواعد والأُسس التي اتبعت في قبول الحديث ورَدِّه، وفي تحمُّلِه وأدائه، وما يلحق بهذا من علومٍ مختلفةٍ تتعلَّق بأحوال الرواة والمَرْويّات، وما يترتَّب على ذلك من أحكامٍ بين القبول والرَّدِّ. تلك العلوم التي ساهمتْ في الحديث وبيانه، وميَّزَتْ قويَّه من سقيمه، وصحيحَه من ضعيفه، وسليمه من معلّه، وناسخه من منسوخه، وبيَّنَه من مُشْكِله، وأصيلَه من دخيلِه، وختم كُلاًّ من تلك العلوم بذكر أهم ما صُنِّف فيه. كما تناول أهمَّ وأشهر المصطلحات الحديثية وبَيَّن مدلولاتها.

وللمؤلِّف كتابان في علم مصطلح الحديث غير هـٰذا، وهما: «الوجيز في علوم الحديث ونصوصه»، و«المختصر الوجيز في علوم الحديث» كأنهما تلخيصٌ من الأوَّل، والله أعلم.

طُبع هذا الكتابُ في دار الفكر بدمشق عام ١٩٦٦ م، ثم طُبع مع إضافاتٍ في دار المنارة بجُدَّة عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م في (٥٢٢) صفحة.

٤٧ ـ **تيسير مصطلح الحديث**: للدكتور محمود الطحَّان.

وهو من أسهل وأحسن الكتب في مصطلح الحديث، راعى فيه مؤلِّفُه الفاضلُ مستوى الطلاَّب المبتدئين، فوضع لهم هذا الكتابَ ييسِّر عليهم فَهْمَ قواعد الفنِّ ومصطلحاته، وذلك بتقسيم كل بحثٍ إلى فقراتٍ مرقَّمةٍ متسلسلةٍ، مبتدئاً بتعريفه، ثم بمثاله، ثم بأقسامه، ومختتماً بفقرة «أشهر المصنَّفات فيه». كلُّ ذلك بعبارةٍ سهلةٍ، وأسلوبٍ علميٍّ واضحٍ ليس فيه تعقيدٌ ولا غموضٌ، ولم يعرِّج فيه المؤلِّف على كثيرٍ من الخلافات والأقوال، وبَسَط المسائلَ مراعاةً للحصص الزمنية القليلة المخصَّصة لهذا العلم في كليات الشريعة وكليات الدراسات الإسلامية.

استفاد المؤلِّفُ ـ كما ذكر ذلك في المقدِّمة ـ في تبويب الكتاب وترتيبه من

طريقة الحافظ ابن حجر في «النخبة» وشرحها، كما اعتمد في المادة العلمية على «علوم الحديث» لابن الصلاح، و«التقريب» للنَّووي، و«تدريب الراوي» للسُّيوطي.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٨ هـ في (٢٤٠) صفحة، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

٤٨ ـ **الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح**: للأستاذين: الدكتور مصطفى سعيد الخَنْ، والدكتور بديع السيِّد اللَّحَّام حفظهما الله وأمتع بهما.

وقد حاول مؤلِّفاه أن يضعا فيه عُصارةَ تجربتهما في تدريس هذا العلم، وخلاصةَ مطالعتهما له، حيث بَسَّطا عبارَة الكتاب جُهْدَ المستطاع، مع عَدَم الإخلال بالمادة العلمية، وبَذَلا وُسْعَهما في توضيح المسائل العويصة في لغةٍ سهلةٍ من خلال الأمثلة التطبيقية المشروحة، والمنتقاة من مصادر هذا العلم الأصلية، وقد دَعَّما كلامَهما في كثيرٍ من المباحث بنقولٍ من كتب المتقدِّمين الذين صنَّفوا في هذا الفنِّ؛ ليكون الكتابُ صِلَةَ وصلٍ بين تراثنا التليد والأصيل. وعُنِيا كذلك في كثيرٍ من المصطلحات ببيان وجه ارتباط بعض أنواعها من بعضٍ، ممَّا يُساعد على إعطاء تصوُّرٍ شموليٍّ لهذا العلم. وهذه الميزة من أهمِّ ميزات هذا الكتاب، يخلو منها معظمُ كتب مصطلح الحديث.

طُبع في دار الكلم الطيب بدمشق عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م في (٣٦٧) صفحة.

٤٩ ـ **تحرير علوم الحديث**: للشيخ عبد الله بن يوسف الجُدَيْع.

بنى فيه المؤلِّفُ تحريرَ أصول هذا العلم على طريق السَّلَف المتقدّمين، واستفاد من تحريرات المتأخِّرين، وعدل عن ابتكاراتهم في هذا الفنِّ؛ لأنهم ـ كما يقول المؤلِّف ـ جروا على التنظير في أكثر ما انفردوا به، خصوصاً أهل الأصول منهم، وهذا العلمُ مستندٌ إلى النقل، وإلى التبصُّر في منهج أهلِه، فبونٌ كبيرٌ مثلاً بين كلام أهل الفنِّ في تحرير معنى العدالة والجهالة ومراعاتهم لواقع النَّقَلَة، وبين ما ضَمَّنه متأخِّرو الأصوليِّين كتبَهم في تفسير ذلك، والذي تأثّروا فيه بمعناها عن القُضاة، وداخلوا بين هذا الباب وذاك، ولم يضربوا له من الأمثال من أحوال النَّقَلة ما يَكشِف حقيقتَه.

اجتهد المؤلِّف في هذا الكتاب في ضرب الأمثال في واقع الحال لا من نسيج الخيال تقريباً لمسائل هذا العلم. واسْتَبْعَد من مباحثه من الأبواب: غريبَ الحديث، وفقه الحديث، ومُشكِلَ الحديث، والنَّسْخَ في الحديث، كما ألغى ذِكرَ بعضِ المسائل التي جرت كتبُ مصطلح الحديث على ذكرها في وقتٍ لم تزل فيه الروايةُ والإسنادُ، واليوم قد استغنى الناسُ عن التقنين لها؛ إذ لم تَعُدْ تُسْتَعمل، مثلُ: (من ينسخ وقتَ القراءةَ والعرضِ على الشيخ)، فهذه لا تكاد ترى لها تأثيراً في الواقع التطبيقي، كذلك الجانب التنظيري انتهت الحاجةُ إليه، كاعتبار السِّن عند الأداء.

والكتابُ مفيدٌ للغاية للأساتذة والطَّلَبَةَ، يُعينهم في حلّ كثير من مُعْضَلات هذا العلم في أسلوبٍ واضحٍ.

طُبع في دار الرَّيّان ببيروت عام ١٤٢٤ هـ في مجلَّدين.

٥٠ ـ **علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها**: للأستاذ الدكتور أبي اللَّيْثِ الخَيْر آبادي.

حاول المؤلِّف أن يجمعَ في هذا الكتاب بين القديم الذي تناقلته الأجيال من بداية هٰذا العلم إلى عصر استقرارهِ على المصطلحات، وبين الجديد الذي استجدَّ نتيجةَ التطوُّر في العلوم والعقول. وأن يُعرِض عن ذكر الآراء في المسائل الخلافية، إلا في البعض القليل منها. وأن يأتي بأمثلةٍ جديدة من الأحاديث أو الرواة لتوضيح مسائل علوم الحديث.

كما زادَ المؤلِّفُ على علوم الحديث بعضَ المباحث، مثل مباحث: «تعريف جديد لعلم رواية الحديث ولعلم دراية الحديث، وما يتعلَّق بهما من موضوع وفائدة وغاية وضوح» و«تعريف معاصِرٌ للمحدِّث»، و«تنسيقٌ جديدُ لمكانة السنة التشريعية والمعرفية»، و«ترتيب مبتكر لحفظ السُّنَّة»، و«ضوابط المحدِّثين للحكم علىٰ الحديث أو الرجال ضوابط فطرية عقلية»، و«الأسباب غير المقصودة للوضع في الحديث»، «الأحاديث الصالحة للترقية وغير الصالحة لها»، و«عواضد صالحة لترقية الحديث الضعيف غير تعدُّد الطُّرق، وعواضد غير صالحة لها»، و«البُعد الزَّماني والمكاني في السُّنَّة، وضوابط التعامل معه»، وغير ذلك من المباحث القيمة التي زادت الكتاب قيمةً وقدراً.

وقد طُبع الكتابُ في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م في (٣٨٤) صفحة. ثم أعيدت طباعته في دار النفائس بعمان (الأردن) عام ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٥١ ـ **المدخل إلى دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغَوْري.

وهو مِن أوسع وأشمل الكتب في علوم الحديث، من حيثُ المواد العلمية والمعلومات الغزيرة فيها، لقد قرأ المؤلِّفُ كلَّ ما وَقَع عليه من كتب هـٰذا العلم وألمَّ به، ثم أعاد صياغتَه في نظامٍ جديدٍ، وترتيبٍ سهلٍ، وجعله في أبوابٍ يسبقها البابُ التمهيديُّ الذي خَصَّصه بتعريف المصطلحات الأساسيةِ لعلوم الحديث من المتن والإسناد وتعريف الألقاب العلمية للمشتغلين بالحديث. ثم عرَّف في الباب الأول بالسُّنّة النبوية من حيث مكانتها في التشريع الإسلامي وحجيتها مستدلاً بالكتاب والسنة والإجماع، ثم ألقى الضوءَ على كتابتها وتدوينها وتصنيفها من العصر النبوي إلى عصرنا هـٰذا. وتناول في الباب الثاني علومَ الرّواية والرُّواة مع تعريفٍ جامعٍ لكلٍّ منها. وعرَّف في الباب الثالث بمصطلحات الحديث مع عرض الأمثلة والشواهد.

طُبع الكتاب في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م، في (١٢٠٠) صفحة.

وقد أُلِّفت في هذا العصر كتبٌ كثيرةٌ في مصطلح الحديث وعلومه، يغلب عليها التبسيطُ وسهولُ العبارة ووضوحها، وحسنُ التقسيم، فأذكر فيما يلي أسماء بعض الأهمِّ منها:

٥٢ ـ **إتحاف النَّبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح والتعديلِ**: للأستاذ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل.

طُبع في مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، وفي مكتبة العلم بجُدَّة عام ١٤١٤ هـ في (٢٠٢) صفحة.

٥٣ ـ **اجتناء الثمر في مصطلح أهل الأثر**: للأستاذ عبد المحسن بن حمد العباد.

طُبعَ في دار الثقافة الإسلامية، بالرياض عام ١٣٩ هـ في (٦٣) صفحة.

٥٤ ـ **الأحاديث النبوية والمحدِّثون**: للأستاذ محمد إسماعيل إبراهيم.

طُبعَ في دار الفكر العربي ببيروت عام ١٣٩٣ هـ في (١٥٨) صفحة.

٥٥ ـ **أصول الحديث النبوي: علومه ومقاييسه**: للحسيني عبد المجيد هاشم.

طُبِعَ في دار الشروق بالقاهرة عام ١٤٠٦ هـ في (٢٢١) صفحة.

٥٦ ـ **أضواء على مصطلح الحديث؛ مع الترجمة لبعض أعلام المحدِّثين**: للأستاذ عبد الفتَّاح إبراهيم العطافي.

طُبع في دار الطباعة المحمدية بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في (٢٨٣) صفحة.

٥٧ ـ **الأمالي المكِّيَّة على المنظومة البيقونية**: إملاء الأستاذ أبي عبد الله سليمان ابن ناصر العلوان.

طُبع في دار الجلالين بالرياض عام ١٤١٣ هـ في (٧٣) صفحة.

٥٨ ـ **الإيضاح في تاريخ الحديث وعلم الاصطلاح**: للأستاذ سعد ياسين.

طُبع في المكتب الإسلامي بدمشق عام ١٤٠١ هـ في (١٨٢) صفحة.

٥٩ ـ **الباعث الحثيث في فضل علم الحديث**: للأستاذ أبي عبد الكبير عبد الجليل السُّوْرَتي.

طُبع في دهلي: جهيكر في (٣٢) صفحة.

٦٠ ـ **الباكورة الجنية في قطاف متن البيقونية**: جمعهُ وألَّفهُ الأستاذ محمد أمين بن عبد الله الأثيوبي.

طُبِعَ في مطابع الصفا بمكة المكرَّمة عام ١٤٠٤ هـ في (١٢٣) صفحة.

٢١ ـ **بحوث وقضايا في علم الحديث**: تأليف الأستاذ محمد أحمد همام.

طُبع في دار القلم بدبي عام ١٤٠٧ هـ في (٣٣١) صفحة.

٦٢ ـ **البيان الصريح: شرح قصيدة غرامي صحيح**: تأليف الأستاذ عبد القادر بن محمد سليم الكيلاني الشهير بالإسكندراني (المتوفى سنة ١٣٦٢ هـ).

طُبع في مطبعة التوفيق بدمشق عام ١٣٤٦ هـ.

٦٣ ـ **تأمُّلات منهجية في تاريخ السنة وأصول الحديث**: تأليف الدكتور موسى إبراهيم الإبراهيم.

طُبع في دار الثقافة بالدوحة عام ١٤١٣ هـ (دراسات منهجية هادفة: ٦).

٦٤ ـ **تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية**: لمحمد نجيب المطيعي.

توزيع المختار الإسلامي، دار الاعتصام بالقاهرة عام ١٣٩٩ هـ (تحتَ راية السنة: ١) في (٢٣٠) صفحة.

٦٥ ـ **التقريرات السَّنِيَّة في حلِّ ألفاظ المنظومة البيقونية**: للشيخ حسن محمد المشاط (المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ).

طُبع في دار الكتاب العربي بالقاهرة، عام ١٣٦٦ هـ ويليها: البيقونية.

٦٦ ـ **التميهد في علوم الحديث**: للأستاذ همام عبد الرحيم سعد.

طُبع في دار الفرقان بعُمان عام ١٤١٢ هـ في (١٦٧) صفحة.

٦٧ ـ **التوضيحات البسيطة على المنظومة البيقونية**: تأليف الأستاذ سعد بن عمر ابن سعيد جليا الفوتي التجاني.

طُبع في دار التجاني المحمدي بتونس عام ١٤٠٠ هـ في (٥١) صفحة.

٦٨ ـ **تيسير مصطلح الحديث في سؤالٍ وجوابٍ**: للأستاذ مصطفىٰ بن العَدَوي.

طُبع في مكتبة الحرمين للعلوم النافعة بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ في (٦٢) صفحة.

٦٩ ـ **تيسير الوصول إلى علم حديث الرسول ﷺ**: للأستاذ محمد رأفت سعيد.

طُبع في دار الهداية بالقاهرة، توزيع دار الصحوة بالإسكندرية، عام ١٤٠٧ هـ، في (٧٩) صفحة.

٧٠ ـ **الجهابذة وعلوم الحديث**: للأستاذ عبد العزيز سيد الأهل.

طُبع في مطبعة المدني بالقاهرة عام ١٣٩٩ هـ في (١٧٩) صفحة.

٧١ ـ **حاشية لُقط الدُّرر على شرح متن نخبة الفكر للإمام شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني**: تأليف عبد الله بن حسين خاطر العَدَوي.

طُبع في مطبعة التقدم العلمية بالقاهرة عام ١٣٢٢ هـ في (١٦٠) صفحة.

٧٢ ـ **حسن الحديث: شرح تهذيب مصطلح الحديث**: للأستاذ عبد الرحمن عيد المحلاوي الحنفي.

طُبع في مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة عام ١٣٥٧ هـ في (٧٩) صفحة.

٧٣ ـ **دراسات في علوم الحديث**: للأستاذ إسماعيل سالم عبد العال.

طُبع في دار الهداية بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في (٢٧١) صفحة.

٧٤ ـ **دراسات في علوم الحديث**: تأليف محمد عوض الهزايمة.

طُبع في دار عمار بعمَّان عام ١٤١٠ هـ في (١٥٢) صفحة.

٧٥ ـ **دراسة في مصطلح الحديث**: للأستاذ إبراهيم النعمة.

طُبع في مطبعة الزهراء الحديثة بالموصل عام ١٤٠٥ هـ في (٢٣١) صفحة.

٧٦ ـ **الديباج المذهب**: لعلي بن محمد الجرجاني (المتوفى سنة ٨١٦ هـ) تحقيق عبد الغفار سليمان البندري.

طُبع في دار الحديث بالقاهرة عام ١٤٠٥ هـ في (٧٥) صفحة.

٧٧ ـ **رفع الأستار عن محيَّا مخدرات طلعة الأنوار**: للشيخ حسن محمد المشاط.

طُبع في المكتبة السلفية بمكَّةَ المكَّرمة عام ١٣٤٨ هـ، وكتاب «طلعة الأنوار» من تأليف الشيخ عبد الله بن إبراهيم الشِّنقيطي (المتوفى سنة ١٢٣٥ هـ).

٧٨ ـ **السُّنَّةِ النبوية وعلومها: دراسة تحليلية للسنة النبوية وعلومها في أعظم عصور التدوين، ودفاع عن السنة، ورد لشبهات المستشرقين، وأعداء الإسلام**: للدكتور أحمد عمر هاشم.

طُبعَ في مكتبة غريب بالقاهرة عام ١٤٠٩ هـ في (٤٤٥) صفحة.

٧٩ ـ **السُّنَّة ومعرفة علوم الحديث**: للأستاذ عبد الحميد إبراهيم سرحان.

طُبعَ في النادي الأدبي بجازان عام ١٤٠٤ هـ في (٩٦) صفحة.

٨٠ ـ **شرح قصب السكر: نظم نخبة الفكر للأمير الصَّنعاني**: تأليف الأستاذ عبد الكريم ابن مراد الأثري.

طُبِعَ في مكتبة الدار بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٥ هـ.

٨١ ـ **شرح قصيدة «غرامي صحيح» في أنواع الحديث**: للشيخ بدر الدين الحسني (المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ).

طُبِعَ في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠١ هـ. و: غرامي صحيح، لابن فرح الإشبيلي (المتوفى سنة ٦٩٩ هـ).

٨٢ ـ **شرح القصيدة الغرامية في المصطلحات الحديثية**: شرح البيباني.

طُبِعَ في مطبعة بولاق بالقاهرة عام ١٢٨٦ هـ في (١٩) صفحة.

٨٣ ـ **صقل الأفهام الجلية بشرح المنظومة البيقونية**: الناظم عمر بن محمد بن فتوح البيقوني (المتوفى سنة ١٠٨٠ هـ) تأليف أبي إسلام مصطفى بن محمد بن سلامة.

طُبِعَ في مكتبة خالد بن الوليد بالجيزة عام ١٤١٢ هـ.

٨٤ ـ **ضوء القمر على نخبة الفكر**: محمد علي أحمدين.

طُبِعَ في دار المعارف بالقاهرة عام ١٣٦٨ هـ في (٨٨) صفحة.

٨٥ ـ **طراز البيقونية في علم مصطلح الحديث**: تهذيب وشرح محمود أحمد عمر النشوي.

طُبع في مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة عام ١١٣٦ هـ في (١٣) صفحة.

٨٦ ـ **الطِّراز الحديث في مصطلح الحديث**: لمحمد أبي الفضل الوراقي الجيزاوي (المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ).

طُبع في مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة عام ١٣٦٧ هـ في (٣٢) صفحة.

٨٧ ـ **طلعة الأنوار في علم الآثار (نظم)**: للأستاذ عبد الله بن إبراهيم الشِّنقيطي.

طُبع في مطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة عام ١٣٤٩ هـ في (٢٨) صفحة، ومعه: «غرة الصباح فيما يلزم لطالب معرفة صحيح البخاري من الاصطلاح، لعبد الله الشِّنقيطي ص ٣١ ـ ٤٨.

٨٨ ـ **علم مصطلح الحديث**: للدكتور يوسف المرعشلي.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٢٥ هـ.

٨٩ ـ **علوم الحديث**: للأستاذ عبد الله محمود شحاتة.

طُبع في الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة عام ١٤٠٦ هـ (قضايا إسلامية).

٩٠ ـ **علوم الحديث**: تأليف الأستاذ عبد الكريم زيدان، وعبد القادر داود عبد الله.

طُبع في مطبعة عصام ببغداد عام ١٣٣٩ هـ في (٢٧٢) صفحة.

٩١ ـ **علوم الحديث**: للأستاذ محمد علي قطب.

طُبِعَ في دار الأنصار بالقاهرة عام ١٤٤٠ هـ. (سلسلة المدخل إلى العلوم الإسلامية: ٢).

٩٢ ـ **علوم الحديث مصطلحه: عرض و دراسة**: للدكتور صبحي الصالح.

طُبع في دار العلم للملايين ببيروت عام ١٣٨٥ هـ في (٤٤٧) صفحة.

٩٣ ـ **علوم السُّنة ودستور الأمة**: للأستاذ عبد الناصر توفيق العَطَّار.

طُبِعَ في مؤسَّسة البستاني للطباعة بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ، عنوان الغلاف: دستور السنة وعلوم الأمة، في (٢٤٠) صفحة.

٩٤ ـ **علوم القرآن والحديث**: للأستاذ أحمد علي داود.

طُبِعَ في دار البشير بعَمَّان عام ١٤٠٤ هـ، في (٢٦٤) صفحة.

٩٥ ـ **عناية المسلمين بالسُّنَّة ومدخلٌ لعلوم الحديث**: للأستاذ محمد حسين الذهبي.

طُبع في مكتبة الأنصار بالقاهرة عام ١٣٩٨ هـ في (٧٦) صفحة.

٩٦ ـ **غاية المستغيث في علم مصطلح الحديث**: للأستاذ محمد محمد السَّماحي.

طُبِعَ في دار العهد الجديد بالقاهرة عام ١٣٩٠ هـ في (١٦٦) صفحة.

٩٧ ـ **فتح البر بشرح بلوغ الوطر من مصطلح أهل الأثر**: لأبي محمد عباس بن محمد بن أحمد بن رضوان الشافعي المدني (المتوفى بعد سنة ١٣٤٣ هـ).

د. ن بالمدينة المنورة، عام ١٣٢١ هـ، وبهامشه: «إتحاف الإخوان بشرح قصيدة الصبان» للمؤلف نفسه.

٩٨ ـ **فتح القدير في مصطلح حديث البشير النذير**: تأليف الشيخ محمد بن أحمد الشِّنقيطي.

طُبع في مكتبة القاهرة بالقاهرة عام ١٣٨٦ هـ في (٤٣) صفحة.

٩٩ ـ **مقدمة في أصول الحديث**: للشيخ عبد الحقِّ الدِّهْلَوي، تقديم وتعليق الشيخ سليمان الحسيني النَّدْوِي بالقاهرة.

طُبِعَ في دار الصَّحوة عام ١٤٠٧ هـ، وطُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (١١٨) صفحة.

١٠٠ ـ **في الحديث النبويّ: بحوثٌ ونصوصٌ**: تأليف الأستاذ أحمد يوسف سليمان.

طُبع في دار العروبة بالكويت إشراف دار الفصحة بالقاهرة عام ١٤٠٢ هـ.

١٠١ ـ **مباحث في علوم الحديث**: للأستاذ حسن البنَّا.

طُبِعَ في دار التوزيع والنشر الإسلامي بالقاهرة عام ١٤١١ هـ في (٧١) صفحة، (نحو جيل مسلم).

١٠٢ ـ **مباحث في علوم الحديث**: للشيخ منَّاع القَطَّان.

طُبع في مكتبة وهبة بالقاهرة عام ١٤٠٨ هـ في (١٧١) صفحة.

١٠٣ ـ **المبسَّط في علوم الحديث**: للأستاذ يحيى مختار غزاوي.

طُبعَ في مؤسَّسة الرَّيَّان ببيروت عام ١٤١١ هـ في (٩٦) صفحة.

١٠٤ ـ **محاضرات في علوم الحديث**: للأستاذ حارث سليمان الضَّاري.

طُبع في جامعة بغداد ببغداد عام ١٤٠٥ هـ في (١١٥) صفحة.

١٠٥ ـ **محاضراتٌ في علوم الحديث**: للأستاذ علي محمد جَمَّاز.

طُبع في دار القلم بالكويت عام ١٤٠٢ هـ في (١٣٦) صفحة.

١٠٦ ـ **مختصر علوم الحديث**: للأستاذ محمد علي قطب.

طُبع في دار القلم ببيروت عام ١٤٠٧ هـ في (١١٨) صفحة.

١٠٧ ـ **المختصر في علوم الحديث**: للأستاذ عبد المنعم المبارك حسن.

طُبع في دار الفكر بالخرطوم، ودار الطباعة الحديثة بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في (١٣٦) صفحة.

١٠٨ ـ **المختصر الوجيز في علوم الحديث**: للدكتور محمد عَجَاج الخطيب.

طُبع في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

١٠٩ ـ **مذكِّرة في مصطلح علم الحديث**: للأستاذ بشير ضيف بن أبي بكر.

طُبعَ في ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر.

١١٠ ـ **مصطلح الحديث**: للأستاذ إبراهيم الشهاوي.

طُبع في دار الكتاب العربي الجامعي بالقاهرة عام ١٤٠٥ هـ.

١١١ ـ **مصطلح الحديث**: للأستاذ عبد الغني.

طُبع في مطبعة الفتوح بالقاهرة عام ١٣٣١ هـ، ط ٣، ومكتبة الجامعة الأزهرية بالقاهرة عام ١٣٩٤ هـ في (٣٢) صفحة.

١١٢ ـ **مصطلح الحديث و أثره على الدَّرس اللُّغوي عند العرب**: للأستاذ شرف الدين علي الرَّاجحي.

طُبع في دار النهضة العربية ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ. ودار المعرفة الجامعية بالإسكندرية عام ١٤٠٥ هـ في (٣٠٦) صفحة.

١١٣ ـ **مصطلح الحديث ورجالهُ**: تأليف الأستاذ حسين محمد مقبولي الأهدل.

طُبع في مكتبة الجيل الجديد بصنعاء عام ١٤١٠ هـ في (٢٥٩) صفحة.

١١٤ ـ **مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه**: للأستاذ محمد عثمان الخشت.

طُبع في مكتبة القرآن بالقاهرة، ومكتبة الساعي بالرياض عام ١٤٠٨ هـ في (١٦٠) صفحة.

١١٥ ـ **مقدِّمةٌ في بيان أصول الحديث: درايةً وروايةً**: بقلم الأستاذ علي بن محمد الهندي.

طُبع في دار القبلة للثقافة الإسلامية بجُدَّة عام ١٤٠٥ هـ في (٣١) صفحة.

١١٦ ـ **مقدِّمة في علم المصطلح**: لأستاذ علي القاسمي.

طُبعَ في مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ.

١١٧ ـ **مِن أطيبِ المِنَح في علم المصطلح**: جمع وتأليف الأستاذ عبد الكريم مُراد، وعبد المحسن العباد.

طُبعَ في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنَّورة عام ١٤٠٨ هـ في (٨٩) صفحة.

١١٨ ـ **المنتقى النفيس في مصطلح الحديث**: للأستاذ محمود هلال محمد السِّيسي.

طُبعَ في دار المنار بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ في (١٤٤٠) صفحة.

١١٩ ـ **المُغيث في علم مصطلح الحديث**: تأليف الأستاذ حافظ حسن المسعودي.

طُبعَ في مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة عام ١٣٨٦ هـ في (٣٥) صفحة.

١٢٠ ـ **منهج التحديث في علوم الحديث**: للأستاذ رجب إبراهيم صقر.

طُبعَ في دار الطباعة المصرية بالقاهرة عام ١٤٠٤ هـ في (٢٢٤) صفحة.

١٢١ ـ **منهج ذوي النَّظر في شرح منظومة علم الأثر**: للشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي.

طُبع في شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة عام ١٣٧٤ هـ، وشركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة عام ١٤٠٦ هـ، و«منظومة علم الأثر» هي ألفية المصطلح للسيُّوطي.

١٢٢ ـ **المنهل اللَّطيف في أصول الحديث**: تأليف الشيخ محمد بن عَلَوِيٍّ المالكي الحسني.

طُبع في شركة المدينة المنوَّرةِ للطباعةِ والنشر بجُدَّة عام ١٣٩٥ هـ في (١٣٢) صفحة.

١٢٣ ـ **المهذَّب في مصطلح الحديث**: تأليف، الأستاذ منشاوي عثمان عَبُّود.

طُبعَ في الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية بالقاهرة ١٤٠٥ هـ في (٧٨) صفحة.

١٢٤ ـ **المُوجَزْ في علوم الحديث**: للأستاذ مساعد مسلم آل جعفر.

طُبع في جامعة بغداد ببغداد، كلية الآداب عام ١٣٩٩ هـ في (١٧٩) صفحة.

١٢٥ ـ **الميسَّر في علوم الحديث والاصطلاح**: لسيد عبد الماجد الغوري.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (٢٥٠) صفحة.

١٢٦ ـ **النَّاقد الحديث في علوم الحديث**: للأستاذ محمد المبارك عبد الله.

طُبع في مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة، عام ١٣٩١ هـ، في (١٦٢) صفحة.

١٢٧ ـ **النُّخبة النبهانية بشرح المنظومة البيقونية في علم مصطلح الحديث**: للشيخ محمد بن خليفة بن حمد النَّبهاني الطَّائي.

طُبع في مطبعة المعاهد بالقاهرة، ومطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة عام ١٣٥٧ هـ في (٥٤) صفحة.

١٢٨ ـ **نظم اللُّؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون**: للأستاذ حافظ بن أحمد ابن علي الحكمي.

طُبِعَ في مطابع البلاد السعودية بمكَّة المكَّرمة عام ١٣٣٧ هـ ويليهِ: «لامية المنسوخ». عنوان الغلاف: «نظم اللؤلؤ المكنون في مصطلح الحديث».

١٢٩ ـ النَّفيس في التمييز بين الصَّحيح والضَّعيف وشرح مصطلح الحديث: للشيخ محمد عبد العزيز الهلاوي.

طُبِعَ في مكتبة الاعتصام بالقاهرة، والمختار الإسلامي بالقاهرة عام ١٤٠٠ هـ، ودار بوسلامة بتونس عام ١٤٠٥ هـ.

١٣٠ ـ النَّهج الحديث في مختصر علوم الحديث: للأستاذ علي محمد نصر.

طُبع في رابطة العالم الإسلامي، إدارة الصحافة والنشر بمكة المكرمة عام ١٤٠٥ هـ (دعوة الحق: ٣٩) في (٢٤٥) صفحة.

١٣١ ـ نيل الأماني في توضيح مقدِّمة القَسطلاَّني: تأليف عبد الهادي نجا الإبياري (المتوفى سنة ١٣٠٥ هـ).

طبعه يوسف أبو السعود (طبع حجر) بالقاهرة عام ١٢٩٥ هـ في (٢٢) صفحة، وبالهامش: «مقدمة القسطلاَّني لشرح صحيح البخاري». يليهِ شرح كشف النِّقاب على المنظومة الموسومة بـ «رضاب المرتشف في نظم ما ورد في الصحيح والموطأ من المؤتلف والمختلف» للمؤلِّف نفسهُ، وأصل العنوان: هذه حاشية تُسمَّى نيل الأماني.

١٣٢ ـ الهداية في علوم الرواية: محمد بن محمد الجزيري؛ حقَّقهُ أبو موسى عبد العزيز بن محمد المَكِّي.

توزيع مكتبة العلم بجُدَّة عام ١٤١٣ هـ في (١٣٩) صفحة.

١٣٣ ـ الوجيز في مصطلح الحديث: تأليف الأستاذ محمد أبو الفَتُّوح المرصفي.

طُبِعَ في دار الكتاب العربي بالقاهرة عام ١٣٧٣ هـ في (٦٢) صفحة.

* * *

١٠ـ مصادر معرفة قواعد المحدِّثين

«قواعدُ المحدِّثين» هي مجموعةُ القواعد والقوانين الضابطة لأحوال الراوي، وصفات المروي قبولاً وردّاً. هي إذاً علوم مصطلح الحديث، أو علم الحديث درايةً، أوعلم أصول الحديث، أسماء لمسمًّى واحدٍ. يَدُلُّ على ذلك: أنَّ العلماء استعملوا كلمةَ قواعد مرةً، وقوانين أخرى عند تعريفهم لعلم الحديث.

وتهدف قواعد المحدثين إلى معرفة الرواة والمرويات ببيان صفاتهم وأحوالهم، والطرق الموصلة إلى ذلك، وتتبعها، ونقدها، وبيان ما لها وما عليها.

وكذلك المنهج الذي ساروا عليه في التأليف، والنقد، والتعديل، والتجريح... فإن هذا الأمر قد هيمن على الحركة العلمية الحديثية من حين اهتم أبناؤها بجمع الحديث النبوي، بل من حين عرف الصحابة الكرام أهمية الحديث ومكانته بالنسبة للتشريع عموماً وخصوصاً.

وعليه يمكن القول: بأن هذه القواعد قد نشأت في وقتٍ مبكِّرٍ تزامن مع بدء الرواية والتحمل والأداء، وقد كان لدى الصحابة ما يمكن أن نطلق عليه «قواعد تحديث»، أو «أصول الحديث»، بل في القرآن والسنة ما يمكن أن نؤصل به لذلك.

مما يقطع بأن لهذه القواعد بدايات مبكرة، وإن لم تأخذ شكل العلوم المدونة في الكتب، والمسماة باسمها الخاص المشعر بها، أو لم تتبلور في صورة علم محدَّدٍ مدوَّنٍ من هذه الناحية.

ومن ناحية أخرى فإنَّ موضوع القواعد: الراوي والمروي، وكلُّ ما أُضيف إلى النبي ﷺ. وكذا ما أضيف إلى الصحابي والتابعي. واستمدادها من تتبع أحوال متن الحديث، وأحوال رواته.

معنى هذا: أنَّ البدايات الأولى للقواعد قد ظهرت في عهد النبوة، وإن لم تأخذ صفة الانتشار، أو تتبلور في صورة أفكار واضحة محدَّدة، بل كانت أشبه بالمشورة

واستطلاع الرأي، بقصد التثبت والتوثيق والاطمئنان القلبي، تمشياً مع مقتضيات وظروف الوقت، فالصحابة جميعاً عدول[1].

أعرِّف فيما يلي بأهمِّ الكتب التي تناولت هٰذا الموضوعَ:

١ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: لعلاَّمة الشام الشيخ محمد جمال الدين القاسمي (المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ).

تقسيم هذا الكتاب وترتيب أبوابه وفصوله ومباحثه ووضع عناوينها في غاية في الحُسن وتسهيل المطالعة والمراجعة ـ على كثرتها ـ وجَعْلِها عامةً شاملةً لوسائلها كمقاصدها، وفروعها كأصولها.

لقد طالَعَ المؤلِّفُ كثيراً من مصنَّفات المُحَدِّثين والأُصوليِّين والفقهاء والصوفية والمتكلِّمين والأُدباء من المتقدِّمين والمتأخِّرين، وكتب مذكّراتٍ فيما اختار منها في هذا الفنِّ وما يتصل به من العلم، ثم جمعها ورتَّبها؛ وقد وفىٰ بعضَ المسائل حقَّها ببيان كل ما تمسُّ إليه حاجة طلابها، وأوجز في بعضها واختصر، إمَّا لِيُمَحِّصه في فرصة أخرىٰ، وإمَّا ليفوِّض أمره إلىٰ أهل البحث والنظر.

وقد فتح فيه بعد الخُطبة والمقدِّمة تسعة أبواب لمباحث الحديث من: فضله وعلومه ومصطلحاته ورواته وكُتبه ومصنِّفيها ودرجاته وما يُحْتَجُّ به وما لا يحتجّ به وحكم العمل به، وغير ذلك من المسائل في نوعَيْ الرواية والدراية، وفتح الباب العاشر لفِقه الحديث ومكانته من أصول الدين والمذاهب فيه، وما رُوي وأُلِّف في الاهتداء والعمل به، يليها الخاتمةُ، وهي فوائد متفرقة لا يستغني عنها طالبُ الحديث.

وقد طُبع هٰذا الكتاب لأول مرَّةٍ بتحقيق العلامة محمد بهجة البَيْطار ـ رحمه الله تعالىٰ ـ. ثم صدرت له طبعةٌ مُنقَّحةٌ بعناية الأخ الفاضل الأستاذ مصطفىٰ شيخ مصطفىٰ عن مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٢٥ هـ.

٢ ـ قواعد في علوم الحديث: للعلاَّمة المحقِّق المحدِّث الفقيه الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ).

---

(١) انظر: «التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين»: ص: ١٣ ـ ١٤.

هٰذا الكتابُ جليلُ القدر، رفيعُ المقامِ والذِّكر، عظيمُ النفع والإفادة، فريدُ المعرفةِ في كثير من جوانبهِ وفصولهِ، وجميلُ الترتيبِ والنظام، تدارَكَ به مؤلِّفُهُ قسماً كبيراً من المباحثِ المُغْفَلَةِ في كتب مصطلح الحديث وعلومِه، فنظَّمها خيرَ تنظيم، وقعَّدَها أحسن تقعيدٍ، فساقها مساقَ القواعدِ المستقرَّةِ، وأوردها موردَ الضوابطِ المستقلَّةِ، تصحبُها أدلتها وشواهِدُها.

وقد نَخَلَ المؤلِّفُ من أجل ذلك كُتبَ الرجالِ والمصطلح والأصول والفقه والتخاريج وشروحِ الحديث والتاريخ وما إليها، مما وصلَتْ إليه يدُه، وغربَلَها غربلَةَ العارفِ البَصير، فاستخرجَ ما فيها من الفوائد المغمورةِ، والقواعدِ المنثورةِ ونسَّقها وبوَّبها خيرَ تبويبٍ، وكما استَخرجَ بدأَبِهِ العجيبِ ونظرِهِ الثاقبِ نصوصاً نادرةً، وقواعدَ فريدةً غاليةً، من غيرِ مظانِّها.

وقد استطاع المؤلِّفُ أن يؤلِّفَ من تلكَ النصوص المبعثرة وحدةً متماسكةً، جسَّمت قواعدَ أساسية في موضوعها، وأخرجَتها إلى صعيد الاستناد والاعتماد، بعد أن كانت مغمورةً في مطاوي الكتب والأسفار، لا يَهتَدِي إليها ولا يَتنبَّهُ لوَحْدَتِها إلا من آتاهُ الله ذلكَ الذِّهنَ الوَقَّادَ، وتلكَ اليقظةَ الناقدَة البصيرةَ، وذاكَ الصبرَ العجيبَ على البحث والتنقيب.

ومن هنا كانَ الكتابُ نسيجَ وحدِه في كثيرٍ من مباحثهِ، ويشهدُ بهٰذا ويجدهُ جلياً كلُّ من يقرأُهُ، ملاحِظاً تمامَ الوحدةِ والانسجامِ بينَ نصوصهِ وشواهدهِ، مع التباعدِ الشاسعِ بينها في مصادرها ومظانِّها.

كذلك تمكَّنَ المؤلِّفُ بما آتاه الله من المزايا العالية، من الصبر الطويل، والأناة الواعية، والحِذْقِ النادر، والذِّهن الدقيق، أن يربط بين النظير والنظير، ويَجمعُ الشبيهَ إلى الشبيه، والقولَ إلى القولِ، حتى تجلَّتْ تلكَ الحقائقُ ناصعةً ناضرةً، ولا لَبْسَ فيها ولا غُمُوضَ، تَصحبُها أدلتها، وتقترن بها حُجَجُها تُثبِتُ صِحَّةَ الدعوىٰ على أبين وجهٍ.

وتأسيسُ الضوابطِ أو القواعدِ في العلمِ بتأليفِ المثيلِ إلىٰ المثيل، ورَدِّ النظيرِ إلى النظير لا يَنهضُ بهِ إلا أفذاذٌ قليلون، قد آتاهم الله من المواهب العلمية أعلاها، ومن نباهة الذِّهنِ أكملها، وأقواها، ومن الصبرِ أوفاه، فاستطاعوا أن يُقدِّمُوا لذَوي

العلمِ من المقاييس والقواعد الكلية: ما يحفظهم من التخبُّطِ والاضطرابِ، ويَهديهم إلىٰ الحقِّ والصواب.

وفي مبحث الجرح والتعديل من هـٰذا الكتاب، أفاد المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إفادةً حسنةً من كتاب الإمام اللكنوي: «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، وأضافَ إلىٰ ما نَقَلَهُ منه ضروباً نفيسةً من الضوابط والقواعد، تميَّزَ بها هـٰذا الكتاب عن ذاك، وفي الوقت نفسهِ جاء هـٰذا الكتابُ متمِّماً لذلك البناءِ الشامخ الرفيع، الذي شادَه وأجادَه اللكنوي.

وقد تميَّزَ هـٰذا الكتابُ من جهةٍ أُخرىٰ، هي أنهُ لم يكن قاصراً على موضوعٍ واحدٍ، بل اشتملَ على مباحثَ شائكةٍ، وفصولٍ وأنواعٍ مستصعبةٍ من علومِ الحديث، فتصدَّىٰ لها بالشرحِ والتحقيق[1].

طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في (٥٥٣) صفحة.

٣ ـ قواعد أصول الحديث: للدكتور أحمد عمر هاشم.

عالج فيه المؤلِّفُ بحوثَ علم مصطلح الحديث محاولاً بيانها وتحليلها في دِقَّةٍ واستيعابٍ مع الإيضاح لما غمض منها، وضرب الأمثلة لما يحتاج إلى أمثلة من قواعد هذا العلم، فكان الكتابُ بمثابة أضواء كاشفة على قواعد هذا العلم وبحوثه وموازين النقد فيه.

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٢٧٨) صفحة.

٤ ـ التأصيل الشرعي لقواعد المحدِّثين: للدكتور عبد الله شعبان.

عرض المؤلِّفُ في هذا الكتاب تلخيصاً، أو اختصاراً لجهد العلماء، وفيه إعادةُ ترتيب القواعد، بضَمّ الموضوعات ذات الصلة الواحدة وجَعْلِها في مكانٍ واحدٍ، ومن

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

ثمَّ ففيه جمع المتفرقات والجزئيات؛ ليتكون منها وحدةً متكاملةً في بابها، فهو على هـٰذا دراسة موضوعية.

وفيه ردُّ كلِّ قاعدةٍ إلى أصلها من الكتاب أو السُّنة، أو إلى أمرٍ مقتبسٍ منهما، أو مقيسٍ عليهما، أو على أحدهما. . كذا أقوال الصحابة وعلماء الإسلام. . .

وفيه إبرازٌ لمنهجية علماء الحديث، وبالتَّالي وضع حدٍّ للمتقوِّلين، ومبتغي تقويم العمل الإسلامي ممن لبسوا ثياب النقد.

وفيه تعريفٌ بمعنى التأصيل، وقواعد المحدِّثين: نشأتها، أهميتها، عددها، وتعريف كذلك ببعض المصطلحات الحديثية.

ثم فيه تقسيمُ قواعد المحدِّثين إلى ثلاثة أقسام، جَعَل المؤلِّفُ كلَّ قسمٍ في بابٍ مستقلٍّ تحته فصول.

الأول: تعلَّق بالقواعد المعرِّفة بأحوال الرواية وعلومها.

والثاني: تعلَّق بالقواعد المعرفة بأحوال الرواة وأسمائهم.

والثالث: تعلَّق بالقواعد المعرِّفة بالمرويات. . وهو أوسعها.

واشتمل التمهيد على بيان معنى التأصيل والتعريف بقواعد المحدِّثين ونشأتها، والتأصيل للنشأة من القرآن، والسنة، وعلم الصحابة، والأدوار التي مَرَّت بها القواعد، وأشهر المصنفات فيها، وقواعد المحدِّثين والاختلاف في عَدَدِها، وتعريف ببعض المصطلحات الحديثية وقواعد المحدِّثين: الرواية، والدراية، والصلة بينهما.

طُبع في دار السَّلام بالقاهرة عام ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م في (٧٤٢) صفحة.

* * *

١١ـ مؤلَّفات في «علوم الحديث» علىٰ الطريقة المنهجية

كان لبعض المؤلِّفين المعاصرين في «علوم الحديث» الفضلُ في ابتكارِ، ما يُمكن بتسميته «الطريقة المنهجية» في التأليف، حيث قسَّموا أصولَ الحديث وعلومه إلى أقسامٍ، بين أفراد كل قسمٍ من هذه الأقسام قاسمٌ مشتركٌ، فقِسْمٌ في علوم الرواة، وقسمٌ في علوم الرواية، وقسمٌ في أنواع الحديث من حيث القبول والرَّدِّ، وقسمٌ في علوم المَتْن، وقسمٌ في علوم السَّند، وقسمٌ في العلوم المشتركة بين السَّند والمتن. . وهكذا. وإليك الكتبَ المؤلَّفةَ على هذه الطريقة:

١ ـ **المنهج الحديث في علوم الحديث**: للعلاَّمة الشيخ الأستاذ الدكتور محمَّد بن محمَّد السَّماحي (المتوفى سنة ١٤٠٤ هـ) رحمه الله تعالىٰ.

وهو كتابٌ حافلٌ في عِدَّة أجزاء، قَصَدَ فيه المؤلِّفُ إلى إعداد موسوعةٍ جامعةٍ شاملةٍ لعلوم الحديثِ كلِّها، وتناول فيها المشاكلَ الحالية (من الدَّسائس والشبهات حول السُّنَّة) فعالجها وناقشها، ثم بحث قواعدَ علوم الحديث بحثاً جامعاً موسَّعاً لم يَسْبِقْه فيها أحدٌ.

وقد قسَّم كتابَه هذا، في أقسامٍ عديدة، وهي:

ـ قِسْمُ تاريخ الحديث، وهو يتألَّف من ثلاثة أجزاء.

ـ قسمُ مُصْطَلح الحديث.

ـ قسمُ الرواية.

ـ قسمُ الرواة.

وقد بَذَل المؤلِّفُ في جميع أجزاء هٰذا الكتاب طاقةَ وُسْعِه في تذليل هٰذا العلم، مع الحفظ علىٰ كلام الأقدمين فيه، حتىٰ لا ينقطع طالب العلم من الخلف عن سالفه، وحتىٰ يسير الركب في تقدُّمٍ مطردٍ لا ينقطع فيه الآخر عن أوله.

طُبع في دار العهد الجديد للطباعة بالقاهرة بدون تاريخ.

٢ ـ منهج النقد في علوم الحديث: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله ومَدَّ في عُمُره.

يتميَّز هٰذا الكتاب على المؤلَّفات في هذا الفنِّ بمزايا كثيرةٍ تجعله في مقدِّمة المؤلَّفات الحديثة في هذا الفنِّ الجليل، ومن هذه المزايا: «حُسْن التقسيم والتفصيل، فإنَّ المؤلِّف قد ابتكر في تقسيم وتنويع «علوم الحديث» أو «أصول الحديث» فصاغه صياغةً جديدةً، في نظريةٍ علميةٍ كاملةٍ تُبرِز كمالَ هذا العلم ودِقَّتَه، وتجعل الأنواع المتعلّقة بكل جانبٍ من الحديث مجتمعةً في بابٍ خاصٍّ، فجعل ما يتعلَّق بالمتن من أنواع علوم الحديث أو قواعد الحديث على حِدَةٍ، وما يتعلَّق بالأسانيد على حِدَةٍ، وما يجمع بين الأسانيد والمتون على حِدَةٍ، بالإضافة إلى الدراسة التاريخية المبتكرة لأدوار هذا العلم، وكيف كان الحديثُ يحاط في كل عصرٍ بما يكفل حِفْظه من الدَّسِّ أو الخلطِ.

كلُّ هذا مع المحافظة على جوهر هذا العلم وعرضه في حُلَّةٍ جديدةٍ، فكان الكتابُ بذلك وثيقةً علميةً هامَّةً وفريدةً في طريقتها.

ومن أهمِّ محاسن هذا الكتاب كما يلي:

ـ دِقَّةُ التحرير للأقوال والآراء التي كثرت فيها الخلافاتُ، والتوفيقُ بين الآراء التي ظاهرها التعارُضُ، وبيانُ أنَّ الاختلاف بين العلماء في العبارات إنما يرجع إلى الاختلاف في الأنظار والاعتبارات، وبذلك رفع عن أئمة الحديث ما عسى أن يأخذه عليهم من لم يتبحَّر في هذا الفَنِّ، ولم يَقِفْ على اجتهاداتهم فيه، فيرميهم بالتناقض وأنهم يخالف بعضهم بعضاً، وذلك مثل ما فعل في بحث (المنقطع)، وبحث (المُرْسَل)، وبحث (الشَّاذّ)، و(المُنْكَر) وغيرها.

ـ الرَّدُّ على بعض المؤلِّفين الذين أَلَّفوا في هذا الفنِّ، فلم يوافقوا الصوابَ، بعبارةٍ عفةٍ مهذَّبةٍ، وبذلك سارَ على نهج أئمة الحديث في النقد من أمثال الإمام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم. وهذا مِن أحسن المناهج في النقد الموضوعي، وليس أَدَلَّ على ذلك مثلُ ما ذكره في هامش صفحة (٣٨٣) وهامش صفحة (٤٠٣).

ـ عناية المؤلِّف بالرَّدِّ على بعض الآراء الاستشراقية التي لم تقم على أساسٍ علميٍّ

سليمٍ، وإنما هي أفكارٌ صليبيةٌ، ظهرت واستعلنت على ألسنة هؤلاء المستشرقين الذين تجنّوا على السُّنن والأحاديث تجنّياً مذموماً كي يشكِّكوا المسلمين في الأصل الثاني من أصول التشريع، ذلك كما صنع في مواضع أثناء الكتاب، ثم في صفحة (٣٩٠) وما بعدها إلى آخره، وقد ناقش المستشرقين مناقشةً جادّةً مُنْصِفةً، تتّسم بالنقد الموضوعي.

ـ حِرْصُه في بحوثه على بيان: أنَّ مناهج المحدِّثين في النقد سواء كان ذلك في النقد الداخلي (نقد المتون)، أم في النقد الخارجي (نقد السند) هي أصل المناهج في النقد وأدقها.

ويظهر ذلك جليّاً في الخاتمة تحت عنوان: مناقشات ونتائج في صفحة (٤٣٢) وما بعدها. وهذه الخاتمة بما لَخَّصه فيها من نتائج تعتبر قيمةً جِدّاً.

ـ إبرازُه دِقَّةَ تطبيق المسلمين لهذا المنهج النقدي الدقيق الكامل الشامل كل جوانب النقد، ودحضه مزاعم المستشرقين الذين تقوّلوا الأقاويل الباطلة في هذا الموضوع، ودعم ذلك بالحُجَج القاطعة والبراهين الساطعة[1]، إلى غير ذلك من المحاسن الكثيرة التي لا يسع المقام لذكرها، وهو كتابٌ قَيِّمٌ لا يستغني عنه كلُّ من له شغفٌ بهٰذا العلم الشريف.

طُبع في دار الفكر بدمشق عام ١٩٧٢ م في (٥٣٩) صفحة، وله طبعات أخرىٰ.

٣ـ المنهاج الحديث في علوم الحديث: للأستاذ الدكتور شرف القضاة.

أعاد المؤلِّفُ في هٰذا الكتاب ترتيبَ الموضوعات؛ لتكون متسلسلة تسلسلاً يسهل علىٰ الطلاب فهم المادة، وأعاد النظرَ في بعض التعريفات لتكون أقصر، وأكثر وضوحاً وأدقَّ في التعبير عن المقصود، وتوسَّط في طول الكتاب بحيث يناسب طلبة السنة الأولىٰ في كليات الشريعة، وبحيث يمكن إكماله في فصلٍ دراسيٍّ واحدٍ، وعرض المادة العلمية بأسلوب سهل باستخدام الوسائل التوضيحية، واعتنىٰ بضبط الكلمات بحيث لا يجد الطلبة حديثو العهد بهٰذه المادة الصعوبة في القراءة.

والكتاب علىٰ غرار «منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور نور الدين عتر.

---

(١) انظر: تقريظ الدكتور محمد أبو شهبة للكتاب.

طُبع الكتاب من: الأكاديميون للنشر والتوزيع في عمان (الأردن) عام ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م في (٢٢١) صفحة.

٤ ـ المنهج الحديث في تسهيل علوم الحديث: للأستاذ الدكتور علي نايف بقاعي.

لقد بدأ أكثرُ مؤلِّفي كتب علوم الحديث بـ: (الحديث الصحيح)، فلمَّا عرَّفوه أدخلوا في تعريفه كثيراً من المصطلحات التي كان الطلبة في زمانهم يعرفونها، أما في زماننا فيحتاج كلٌّ منها إلىٰ تعريف. قالوا: الحديث الصحيح «هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلىٰ منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً».

ونحتاج ليُفهم تعريفُ الحديث الصحيح ـ اليوم ـ إلىٰ شرح معنىٰ (المسند)، و(المتصل)، و(الإسناد)، و(العدل)، و(الضبط)، و(النقل)، و(الشذوذ)، و(العلة)، وشرح هـٰذا يطول، فالبدء بالصحيح لا يحسن اليوم، والتدرج مما هو أسهل منه إلىٰ الوصول إليه أفضل.

وأولىٰ بنا هـٰذه الأيام أن نبدأ بتعريف العناصر المفردة ثم المركَّبة، متدرجين من الجزئي إلىٰ الكلي.

وهـٰذا ما نهجه المؤلِّفُ في هـٰذا الكتاب تبسيطاً للمادة.

ثم إنه جعل الكتابَ في مستوىٰ الطالب الجامعي في سنته الأولىٰ، بيد أنه يمكن أن يرقىٰ إليه طلاب الثانويات الشرعية بمعونة مدرِّسيهم الأفاضل، بل يمكن أن يفهم هـٰذا الكتابَ كلُّ مثقَّف ثقافةً شرعيةً، ويستسيغه؛ لأن المؤلّف راعىٰ ربطَ التعريفات والقواعد بالأمثلة التطبيقية، واختار الأمثلةَ بدقة، لتقود الطالب وتأخذ بيده من المثال إلىٰ التعريف والقاعدة وتطبيقاتها بحسب ما تدعو الحاجة إليه[١].

طُبع الكتاب في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٦م في (٢٨٥) صفحة.

* * *

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

١٢ـ معاجم في المصطلحات الحديثية

الكتب التي ذكرناها في الصفحات السابقة، وقد جمعها مؤلِّفوها على الأبواب والفصول والأقسام، وذلك من أجل أن يسهِّلوا على الناظر في أيِّ بابٍ أن يُلِمّ بأجزائه وتفصيلاته كلها، حتى لا يتشتَّت ذهنه أو يسافر فكره بعيداً، وهٰذه الطريقة التي سلكها هؤلاء هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً بين المتقدمين والمتأخرين، وهي الأنفع من حيث المنهجية للطالب المتعلم.

ولكن هناك كثيراً من المسائل المتشتِّتة والقضايا المتفرِّقة بهٰذا العلم، لا يسهل للمتبدئ الاهتداءُ إليها ومعرفة مظانِّها من خلال تلكم الكتب، فانتبه إلى ذلك علماء ذوي الشأن، ووضعوا في هٰذا العلم المعاجمَ، وأودعوا فيها المصطلحات حسب ترتيب الحروف الهجائي.

أعرِّف فيما يلي بما عَثرتُ عليه من الكتب على طريقة المعاجم:

١ ـ معجم المصطلحات الحديثية: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به.

وهو أول معجم وُضع في مصطلح الحديث، وكان نبراساً للذين وضعوا المعاجم بعده، يُرشد هٰذا المعجم إلى مواضع الاصطلاحات الحديثية وشرحها، أو بيان حكمها في أربعة مصنَّفات تشرح مصطلحات المحدِّثين، وتدرس أصولهم النقدية، وهي:

ـ علوم الحديث: للإمام ابن الصلاح، وهو مرجعٌ أساسيٌّ لكل من صَنَّف بعده.

ـ التقريب والتيسير لأحاديث البشير: للإمام النَّووي، وشرحه «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي.

ـ منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، مؤلف الكتاب.

يمكن الإفادة من هـٰذا المعجم في عددٍ كبيرٍ وهامٍّ من المصنفات الحديثية المذكورة آنفاً؛ لأن المؤلِّفَ أحال كلَّ مصطلحٍ واردٍ إلىٰ تلكم المصنَّفات مع الإشارة إلىٰ رقم الصفحة والجزء؛ فإنه يسهِّل للباحث سبيلَ الدراسة والموازنة حيث يعرض له البحث في أربعة مصادر في عصور مختلفة.

طُبع (مع الترجمة الفرنسية) في مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٧٧ م، في (١٢٧) صفحة.

٢ ـ قاموس مصطلحات الحديث النبوي: للشيخ محمد صديق المنشاوي.

عرض فيه المؤلِّفُ مصطلحات الحديث عرضاً سهلاً ميسَّراً، مختصراً، بعيداً عن الإطالة والإملال، وبعيداً عن التقصير والإخلال، حتىٰ لا يشكل علىٰ الدارس فهمُه، كما لم يذهب في ذلك كله إلىٰ التوسُّع في ذكر تعريفات العلماء إلا فيما تبنىٰ عليه فائدة أو زيادة جديدة، قاصداً بذلك الإضاءة والتيسير.

طُبع في دار الفضيلة بالقاهرة.

٣ ـ معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: للأستاذ الدكتور محمد ضياء الرحمـٰن الأعظمي.

ذكر المؤلِّفُ في هـٰذا المعجم بحوثاً في مصطلحات الحديث وعلومه، ولطائف أسانيده، مرتّباً إياها علىٰ حروف المعجم، وقد ذكر فيه إلىٰ جانب المصطلحات الحديثية أهمَّ كتب الحديث، والنُّكتِ، والفوائد القيمة؛ التي تخلو منها كثير من المعاجم المذكورة وكتب علوم الحديث، والتي تدل علىٰ طول باع المؤلف في هـٰذا العلم.

طُبع في دار أضواء السلف بالرياض عام ١٤٢٠ هـ.

٤ ـ معجم مصطلحات الحديث: للأستاذين: سليمان مسلم الحرش، وحسين إسماعيل الجمل.

أورد فيه مؤلِّفاه كلَّ مصطلح مع التعريف الخاص به، بحيث يكون هـٰذا التعريف جامعاً، وأردفا مع التعريف طائفة وافرة من المراجع والمصادر في صورة إحالات لمن أراد التوسُّعَ والاطلاع علىٰ المزيد من التفصيل في معرفة هـٰذا المصطلح، مذيِّلين

كلّ مرجع بالصفحة أو الجزء أو الصفحة الوارد فيها هـٰذا المصطلحُ، كما وضعا في آخر المعجم تراجمَ موجزةً لأعلام المصنِّفين في الحديث وعلومه.

طُبع في مكتبة العبيكان بالرياض عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٥ ـ **معجم المصطلحات الحديثية**: للأساتذة الفضلاء: الدكتور محمود أحمد الطحان، والدكتور عبد الرزاق خليفة الشايجي، والدكتور نهاد عبد الحليم عبيد.

وهو في الحقيقة بحثٌ مشتركٌ لهؤلاء الأساتذة، نشر في مجلة «الدراسات الإسلامية» الصادرة من إدارة الأبحاث في جامعة الكويت.

يشمل هـٰذا المعجم (١٣٥) مصطلح من المصطلحات المهمة لعلومِ الحديث، وقد جمعوها من بطون أمات كتب علوم الحديث، اختاروا منها صيغةَ المصطلح الراجحة والبعيدة عن التعقيد، وذكروا أشهرَ الأقوال في المصطلح إذا كان هناك أكثر من قول، وعزوها إلىٰ قائليها من أئمة الحديث، كما التزموا ذِكْرَ التعريف اللغوي قبل كل مصطلح مع عزوه لمصادر اللغة المعتمدة المشهورة، وذكروا في الهامش بعد تعريف كل مصطلحٍ أشهرَ مصادر علوم الحديث الأصلية، مع الإشارة إلىٰ الجزء والصفحة.

طُبع في مجلَّة «الدراسات الإسلامية» الصادرة عن إدارة الأبحاث، في جامعة الكويت، في (٤٠) صفحة.

٦ ـ **معجم علوم الحديث النبوي**: للدكتور عبد الرحمـٰن بن إبراهيم الخميسي.

وهو مِن أحسن وأكمل المعاجم من حيث حسن الترتيب والمادة العلمية، وقد أودع فيه المؤلفُ جميعَ ما يتعلق بعلم مصطلح الحديث روايةً ودرايةً، مع ذكر الأمثلة والشواهد، واهتم بنسبة الأقوال إلىٰ قائلها، والمباحث إلىٰ مصادرها، كما تتجلىٰ فيه عنايته البالغة بشرح ألفاظ الجرح والتعديل المُعضِلة.

طُبع في دار ابن حزم ببيروت، ودار الأندلس الخضراء بجُدَّة عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م في (٢٨٤) صفحة.

٧ ـ **معجم المصطلحات الحديثية**: للأستاذ الدكتور محمد أبي الليث شمس الدين الخيرآبادي.

جمع فيه المؤلِّفُ معظمَ المصطلحات التي تتعلَّق بالرواية والراوي، وبألفاظ التحمل والأداء، وبكتابة الحديث عند المحدثين المتقدمين، وبألفاظ الجرح والتعديل وبمراتبها، وأقسام الحديث المقبول والضعيف والمردود، كما ذكر بعضَ المصحَّفات في الحديث الواردة في حروفها، أورد في آخر المعجم قائمةً ـ على ترتيب المعجم ـ لأسماء بعض المحدِّثين الذين اشتهروا بالنسب أو الكنية أو اللقب، وذلك مع سوق تراجمهم الوجيزة.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (١٤٤) صفحة.
ثم أُعيدت طباعته في دار النفائس بعمان (الأردن) عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م.

٨ ـ معجم مصطلح الحديث النبوي: إعداد مجموعة من العلماء.

وقد قام بإعداد هذا المعجم نخبةٌ من العلماء الأفاضل بتكليف من مجمع اللغة العربية بالقاهرة. تناولوا فيه تعريف أهمِّ مصطلحات الحديث باختصارٍ.

طُبع في مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م في (٨٨) صفحة.

٩ ـ معجم المصطلحات الحديثية: لسيد عبد الماجد الغَوري.

وهو مِن أوسع وأشمل المعاجم في الحديث وعلومه، حاوَلَ فيه المؤلِّفُ أن يُودع فيه كلَّ ما يتعلَّق بعلوم الرواية وفنون الدراية، مع تعريفٍ جامعٍ لكلِّ مصطلحٍ بذكر الأمثلة والشواهد والكتب المؤلَّفة فيه.

طُبعَ في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (٨٩٦) صفحة.

١٠ ـ موسوعة علوم الحديث وفنونه: لسيد عبد الماجد الغوري.

وهو أوسع الكتب التي أُعِدَّت على غِرار المعاجم، وقد ذكر فيه المؤلِّفُ جميعَ مصطلحات علوم الحديث وفنونه، مع شرحٍ وافٍ لكلِّ مصطلحٍ بذكر الأمثلة والشواهد والكتب المؤلَّفة فيه، كما ذكر ألفاظَ وعباراتِ الجرح والتعديلِ المشهورة والنادرة مع حلِّ المعضلات اللغوية، والمسائل الشائكة، كذلك اهتمَّ فيه بذكر جميع رموز كتب الحديث، بحيث لا يستغني عنه طالبُ الحديث.

طُبعَ في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في ثلاث مجلَّدات.

* * *

١٣ ـ كتبٌ مُفْرَدة في علمٍ من علوم مصطلح الحديث

لقد تخصَّصَ بعضُ العلماء في عصرنا بإفراد بعض علوم الحديث بالتأليف، وتسليطِ الضَّوءِ على الجزئيات وبحثها باستفاضة وإشباعِها بحثاً، وبيان أهميتها وأثرها، ومن هذه الدراسات كما يلي:

١ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة: للإمام أبي الحَسَنات محمد عبد الحي اللَّكْنَوِي الهندي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).

وقد جاءَتْ هذه الإجاباتُ في غاية الإفادة جامعةً لما يتعَلَّقُ بموضوعِ السُّؤَال، وقد دَارَتْ هذه الأسئلةُ وأجوبتها حولَ الإسناد وأهميتهِ في الدين، والعملِ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، ودوحة الأحاديث الَّتي في السنن وغيرها من الكتب المشهورة، وموقفِ العلماء من تَعَارُض الأحاديث، وهل يُقدَّم النسخ أم الجمع؟ وهل يُقدَّم الجمع على الترجيح أم يُقدَّم الترجيح على الجمع؟ وما هي أوجه الترجيح؟ وموقف العلماء من رواية الراوي إذا تركَ العمل بظاهر روايته؟ وهل يُتوقف عن قبول الحديث الصحيح إذا عارض قول الصحابي أو فعله؟

يقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «تضمَّنَ هذا الكتابُ أبحاثاً جامعةً محرَّرةً لم ينهض للكتابة فيها ـ على استكمالٍ وإتقانٍ ـ غير الإمام اللكنوي ـ رحمه الله ـ فيما علمت»، ويقول أيضاً: «يُعَدُّ هذا الكتاب في طليعة تآليفه النادرة المثال؛ إذ سَدَّ فراغاً في علوم الحديث لَمْ يَمْلأهُ أحدٌ قبله».

طُبع في مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٤ هـ في (٣٠٢) صفحة (مؤلَّفات الإمام اللكنوي: ٢)، وعليهِ: «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة» بقلم الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة.

٢ ـ أسباب اختلاف المحدِّثين: دراسةٌ نقديةٌ مقارنة حول أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردِّها: للدكتور خلدون الأحدب.

طُبِعَ في الدَّارِ السعوديةِ للنشر بجُدَّة عام ١٤٠٥ هـ في مجلَّدين، الأصل: رسالة ماجستير ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٤ هـ.

٣ ـ **الإسرائيليات في التفسير والحديث**: تأليف الدكتور محمد حسين الذهبي؛ أشرف على تنقيحهِ لجنة النشر في دار الإيمان عام ١٤٠٥ هـ.

طُبع في مكتبة وهبة بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ في (١٧٥) صفحة.

٤ ـ **تحفة الأخيار بإحياء سُنَّةِ سيد الأبرار**: للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللَّكْنَوِي الهندي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ)؛ اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤١٢ هـ في (١٧٢) صفحة، (مؤلفات الإمام اللكنوي: ٥ ـ ٦) ومعه: «نخبة الأنظار على تحفة الأخيار».

٥ ـ **التعريف بالقرآن والحديث**: تأليف محمد الزفزاف.

طُبِعَ في مكتبة الفلاح بالكويت عام ١٣٩٩ هـ، وطُبِعَ في المكتبة العلمية ببيروت، وعباس أحمد الباز بمكة المكرمة عام ١٤٠٠ هـ في (٢٨١) صفحة.

٦ ـ **جهود المحدِّثين في نقد متن الحديث الشريف**: للأستاذ محمد طاهر الجوابي.

طُبع في مؤسَّسات عبد الكريم بن عبد الله بتونس عام ١٤١١ هـ في (٥٣٤) صفحة. (رسالة جامعية ـ الكلية الزيتونية).

٧ ـ **جهود مخلصة في خدمة السُّنة المطهَّرة**: للدكتور عبد الرحمن عبد الجبَّار الفريوائي.

طُبِعَ في إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء ببنارس (الهند) عام ١٤٠٠ هـ في (١٦٦) صفحة.

٨ ـ **الحديث النبوي الشريف**: تأليف الأستاذ محمد عوض الهزايمة وآخرين.

طُبِعَ في دار عمار بعَمَّان، عام ١٤١١ هـ، في (١٠٦) صفحة.

٩ ـ **الحديث النبوي وأحوال الرُّواة**: للأستاذ رؤوف شلبي.

طُبع في دار الاعتصام بالقاهرة عام ١٤٠٠ هـ (شباب محمد ﷺ رسائل الدعوة)، وفي دار بوسلامة بتونس عام ١٤٠٥ هـ (رسائل الدعوة: ١٦) في (١٢٠) صفحة.

١٠ ـ **الحديث النبوي وروايته**: للأستاذ علي عبد الفتَّاح علي حسن.

طُبع في مطابع الوفاء بجُدَّة عام ١٤١٠ هـ في (٣١٥) صفحة.

١١ ـ **دراسات في الحديث النبوي**: تأليف الأستاذ عبَّاس بَيُّومي عجلان.

طُبعَ في مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية عام١٤٠٦ هـ في (٢٤٦) صفحة.

١٢ ـ **دراسات في السُّنة النبوية الشريفة**: للأستاذ صديق عبد العظيم أبو حسن، ومحمد نبيل غنايم.

طُبع في مكتبة الفلاح بالكويت عام ١٤٠٧ هـ في (٣٥٥) صفحة.

١٣ ـ **دراسات في القرآن والحديث**: للأستاذ يوسف خليف.

طُبع في مكتبة غريب بالقاهرة عام ١٤٠١ هـ في (٢٦٢) صفحة.

١٤ ـ **الدعوة إلى التجديد في مناهج النَّقد عند المحدِّثين ومواجهتها**: للأستاذ عصام بن أحمد البشير، إشراف الأستاذ عبد المهدي عبد الهادي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٦ هـ، (ماجستير).

١٥ ـ **الرِّواية في الإسلام عند المحدِّثين**: للأستاذ زاهد شاه إسماعيل، إشراف الدكتور محمد أبو شهبة، جامعة أم القرى بمكَّة المكرمة عام ١٣٩٧ هـ. (ماجستير).

١٦ ـ **السُّنَّة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سُنَن الدَّارَقُطْنِي**: بقلم الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ١٤١٢ هـ في (٤٥) صفحة.

١٧ ـ **شذرات من علوم السُّنَّة**: للأستاذ محمد الأحمدي أبو النور.

طُبع في مكتبة عيسى الحلبي بالقاهرة، عام ١٤٠٥ هـ، في (١٩٥) صفحة.

١٨ ـ في الحديث النبوي: للدكتور مصطفى أحمد الزَّرقا.

طُبِعَ في الجامعة السُّورية بدمشق، عام ١٣٧٦ هـ، في (١١٢) صفحة.

١٩ ـ القواعد الضابطة لدرجات الحديث الهابطة: للأستاذ محمد إبراهيم شقرة.

طُبع بعَمان، عام ١٤٠٢ هـ، في (٤٠) صفحة.

٢٠ ـ المدخل لدراسة السنة النبوية: للدكتور يوسف القرضاوي.

طُبِعَ في مكتبة وهبة بالقاهرة، عام ١٤١٢ هـ.

٢١ ـ المرقاة إلى الرواية والرواة: للأستاذ عبد الله بن سعيد محمد عبادي اللحجي الحضرمي.

طُبِعَ في المطبعة السَّلفية ومكتبتها بالقاهرة، عام ١٣٩٢ هـ، في (٨٤) صفحة.

٢٢ ـ مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السُّنَّة من خلال كتابه الموضوعات: تأليف الأستاذ مسفر غرم الله الدَّميني.

طُبع في دار المدني بجُدَّه عام ١٤٠٥ هـ في (٥٦٥) صفحة.

٢٣ ـ مقاييس نقد متون السُّنَّة: للأستاذ مسفر غرم الله الدميني.

طبعه المؤلف بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في (٥٦٥) صفحة.

٢٤ ـ المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح: تأليف الشيخ أبي عبد الرحمن مُقبِل بن هادي الوادعي.

طُبع في أم القرى للطباعة والنشر بالقاهرة عام ١٤١١ هـ في (١٤٩) صفحة.

٢٥ ـ مناهج المحدِّثين: للدكتور أحمد عمر هاشم.

طُبع في مطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٤٠١ هـ في (١٢٦) صفحة.

٢٦ ـ مناهج المحدِّثين: بقلم الأستاذ مبارك السيد.

طُبع في دار الطباعة المحمدية بالقاهرة في (١٨٩) صفحة.

٢٧ ـ منهج البحث في الحديث النبوي: دراسة مقارنة مع منهج البحث في

التاريخ: للأستاذ عبد الرحمٰن عبد القادر كردي، إشراف الأستاذ الحسيني عبد المجيد هاشم، جامعة أم القرى مكَّة المكرمة عام ١٣٩٢ هـ (ماجستير).

٢٨ ـ **منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي**: للأستاذ صلاح الدين أحمد الإدلبي.

طُبع في دار الآفاق الجديدة ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في (٣٧٠) صفحة. (الأصل: رسالة جامعية قدمها إلى دار الحديث الحسني عام ١٤٠١ هـ).

٢٩ ـ **منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه**: تأليف الدكتور محمد مصطفىٰ الأعظمي.

طُبعَ في مكتبة الكوثر بالرياض عام ١٤١٠ هـ. يليه: «التمييز» لأبي الحسين مسلم بن الحجَّاج (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) في (١٥٨) صفحة.

٣٠ ـ **موازين القرآن والسُّنَّة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة**: للأستاذ عز الدين بليق.

طُبعَ في دار الفتح ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في (١٣٦) صفحة.

٣١ ـ **أصول الحديث النبوي: علومه ومقاييسه**: للأستاذ عصام أحمد البشير.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٢ هـ.

٣٢ ـ **الإيضاح في تاريخ الحديث وعلم المصطلح**: تأليف الأستاذ سعدي ياسين.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في (١٨٢) صفحة.

٣٣ ـ **مفاتيح علوم الحديث وطُرق تخريجه**: للأستاذ محمد عثمان الخشت.

طُبع في مكتبة القرآن بالرياض ومكتبة الساعي بالرياض عام ١٤٠٨ هـ في (١٦٠) صفحة.

٣٤ ـ **نظم اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون**: للأستاذ حافظ بن أحمد بن علي الحكمي.

طُبعَ في مطابع البلاد السعودية بمكَّة المكرَّمة عام ١٣٧٢ هـ، يليه: «لامية

المنسوخ». عنوان الغلاف: «نظم اللؤلؤ المكنون في مصطلح الحديث».

٣٥ ـ **النقد عند المحدِّثين: نشأته ومنهجه**: للأستاذ عبد الله علي حافظ؛ إشراف الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، جامعة أم القرى بمكَّة المكرمة عام ١٣٩٢ هـ (ماجستير).

٣٦ ـ **أحكام النَّسخ في الشريعة الإسلامية**: للأستاذ محمد وفا.

طُبع في دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، عام ١٤٠٤ هـ في (١٧٩) صفحة (مباحث أصولية: ٣).

٣٧ ـ **الأدلَّة المطمئنة على ثبوت النسخ في الكتاب والسنة**: (بحث فيما ثبت نسخه من الأحكام والأحاديث) تأليف الأستاذ عبد الله مصطفى العريس.

طُبعَ في دار مكتبة الحياة ببيروت عام ١٤٠٠ هـ في (١٦٠) صفحة.

٣٨ ـ **النسخ في دراسات الأصوليين، دراسة مقارنة**: للسيدة نادية شريف العُمري.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ، في (٥٨٦) صفحة.

٣٩ ـ **النسخ في السُّنَّة المطهَّرة وأشهر ما صُنِّفَ فيهِ**: للأستاذ عبد الله بن محمد الحكمي؛ إشراف الدكتور محمد أديب الصالح، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٤ هـ (ماجستير).

٤٠ ـ **نسخ الكتاب والسُّنَّة بالكتاب والسُّنَّة**: للسيدة فاطمة صديق نجوم، إشراف الأستاذ أحمد فهمي أبو سنة ـ جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكَّة المكرَّمة عام ١٤٠٠ هـ (ماجستير).

٤١ ـ **النسخ وموقف العلماء منه**: لثريا محمود عبد الفتاح.

طُبع في دار الضياء بالقاهرة عام ١٤٠٨ هـ في (١٦٢) صفحة.

٤٢ ـ **اختلاف الحديث وعناية المحدِّثين به**: للأستاذ عبد الحميد مصطفى محمود أبو شحادة؛ إشراف الأستاذ صالح أحمد رضا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٤ هـ. (ماجستير).

٤٣ ـ **التأليف بين مختلف الحديث**: للأستاذ محمد رشاد خليفة.

طُبع في الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٤٠٥ هـ في (٣٤٨) صفحة.

٤٤ ـ **دفع التعارض عن مختلف الحديث**: للأستاذ حسن مظفر الرزو.

طُبع في مكتبة الذهبي الإسلامية بأبوظبي عام ١٤٠٦ هـ في (٣٥) صفحة.

٤٥ ـ **مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدِّثين**: تأليف الأستاذ نافذ حسين حماد.

طُبع في دار الوفاء بالمنصورة (مصر) عام ١٤١٤ هـ في (٣٢٧) صفحة.

٤٦ ـ **مختلف الحديث وموقف النُّقَّاد والمحدثين منه**: للدكتور أسامة عبد الله خيَّاط.

طُبعَ في مطابع الصفا بمكَّةَ المكرَّمة عام ١٤٠٦ هـ. الأصل: رسالة ماجستير ـ جامعة أم القرى، عام ١٤٠٢ هـ في (٤٨٦) صفحة.

٤٧ ـ **مسائل في تأويل الأحاديث، أو آيات السائلين**: للأستاذ أحمد حسن رضوان.

طُبعَ في الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة عام ١٣٩٨ هـ في (٣١٠) صفحة.

٤٨ ـ **المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث: منهج الإمام الشافعي**: للأستاذ عبد اللطيف السيد علي سالم.

طُبع في دار الدعوة بالإسكندرية عام ١٤١٢ هـ في (٢٩٣) صفحة.

٤٩ ـ **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**: تأليف الأستاذ عبد الله بن علي النجدي القصيمي.

طُبعَ في المطبعة الرحمانية بالقاهرة عام ١٣٥٣ هـ في (٢١٠) صفحة.

٥٠ ـ **أثرُ التشبيهِ في تصوير المعنى: قراءة في صحيح مسلم**: للأستاذ عبد الباري طه سعيد.

طبعه المؤلف بالقاهرة عام ١٤١٢ هـ. (في البلاغة النبوية).

٥١ ـ **أدب الحديث النبوي**: للأستاذ بكري شيخ أمين.

طُبع في دار الشُّروق ببيروت القاهرة عام ١٣٩٥ هـ.

٥٢ ـ **الأدب الدِّيني ودراسات أدبية في القرآن والحديث**: بقلم الأستاذ زكي المحاسني.

طُبِعَ في مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة عام ١٣٩٠ هـ في (١٧٢) صفحة.

٥٣ ـ **أساليب القصر في أحاديث الصَّحيحين (البخاري ومسلم) ودلالتها البلاغية**: إعداد الأستاذ عامر بن عبد الله الثّبيتي؛ بإشراف الأستاذ علي البدري حسين، الجامعة الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم الأدب والبلاغة بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٣ هـ (ماجستير).

٥٤ ـ **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**: تأليف الأستاذ مصطفى صادق الرافعي.

طُبِعَ في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٣٩٣ هـ في (٣٥٠) صفحة.

٥٥ ـ **بلاغةُ الرسول ﷺ**: للأستاذ علي محمد حسن العماري.

طُبع في دار الأنصار بالقاهرة عام ١٤٠٠ هـ في (٧٩) صفحة.

٥٦ ـ **البيان النبوي**: للدكتور محمد رجب البيُّومي.

طُبِعَ في دار الوفاء بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في (٣٥٠) صفحة.

٥٧ ـ **البيان النبوي مدخل ونصوص**: للدكتور عدنان زُرْزُوْر.

طُبع في مكتبة دار الفتح بدمشق عام ١٣٩٣ هـ في (١٤٢) صفحة.

٥٨ ـ **التصوير الفني في الحديث النبوي**: تأليف الدكتور محمد لُطفي الصَّبَّاغ.

طُبِعَ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في (٦٠٨) صفحة.

٥٩ ـ **الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية**: للأستاذ كمال عزّ الدين.

طُبِعَ في دار اقرأ ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في (٥٣٥) صفحة.

٦٠ ـ **الحديث النبوي من الوجهة البلاغية**: للأستاذ عز الدين علي السيد.

طُبع في دار الطباعة المحمدية بالقاهرة عام ١٣٩٢ هـ في (٥١٩) صفحة.

٦١ ـ **دراسة أدبية لأحاديث نبوية مختارة**: للأستاذ كامل سلامة الدقس.

طُبعَ في دار الشُّروق بجُدَّة عام ١٣٩٦ هـ في (٧١٢) صفحة.

٦٢ ـ **الغريب عن أصحاب المعاجم في الحديث، والأصول التي اعتمدوا عليها في تحديد الدلالة**: للأستاذ أحمد نعيم محمود عايد؛ إشراف: الأُستاذ السيد خليل، كلية الآداب بالإسكندرية عام ١٤٠٢ هـ (دكتوراه).

٦٣ ـ **الإسناد من الدِّين ومن خصائص أمة سيد المرسلين ﷺ**: بقلم الأستاذ عاصم بن عبد الله القريوتي.

طُبع في مكتبة المعلا بالكويت عام ١٤٠٦ هـ في (٣٧) صفحة.

٦٤ ـ **تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدِّثين ومغالطات المتعصِّبين**: ردٌّ على الشيخ أبي غدة، ومحمد عوامة: تأليف ربيع بن هادي عمير المدخلي.

طُبع في مكتبة دار السَّلام بالرياض عام ١٤١١ هـ في (١٦٠) صفحة.

٦٥ ـ **أخبار الآحاد في الحديث النبوي، حُجِّيتها، مفادُها، العمل بموجبها**: للأستاذ عبد الله بن عبد الرحمٰن الجبرين.

طُبعَ في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٨ هـ في (١٥٤) صفحة.

٦٦ ـ **الأدلة والشواهد على وُجوبِ الأخذ بخبر الآحاد في الأحكام والعقائد**: تأليف الأستاذ سليم الهلالي.

طبعه المؤلف بعَمَّان في (٩٣) صفحة.

٦٧ ـ **حجّية الآحاد في العقيدة وردُّ شبهات المخالفين**: للأستاذ محمد بن عبد الله الوهيبي.

طُبعَ في دار المسلم بالرياض عام ١٤١٤ هـ، (قضايا منهجية: ٣) في (٦٤) صفحة.

٦٨ ـ **حجية أحاديث الآحاد في الأحكام والعقائد**: إعداد الأستاذ محمد أحمد.

طُبع في دار المطبوعات الحديثة بجُدَّة عام ١٤١٠ هـ في (١١١) صفحة.

٦٩ ـ **حديث الآحاد: المشهور، العزيز، الغريب**: إعداد الأستاذ خليل إبراهيم مُلاَّ خاطر.

طُبع في مكتبة دار الوفاء بجُدَّة عام ١٤٠٧ هـ في (١٢٩) صفحة. (المبسوط في علوم الحديث: ٣).

٧٠ ـ **الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح**: للأستاذ عبد الكريم إسماعيل صباح، إشراف: إدريس الكتَّاني.

طُبع في دار الحديث الحسنية بالرياض عام ١٤٠٥هـ (دبلوم الدراسات العليا).

٧١ ـ **الحديث المتواتر**: إعداد الأستاذ خليل إبراهيم مُلاَّ خاطر.

طُبعَ في مكتبة دار الوفاء بجُدَّة عام ١٤٠٤ هـ في (٩٣) صفحة. (المبسوط في علوم الحديث: ٢).

٧٢ ـ **خبر الواحد في السُّنَّة وأثرهُ في الفقه الإسلامي**: للأستاذ سهير رشاد مهنا.

طُبع في دار الشروق بالقاهرة بيروت عام ١٤٠٠ هـ في (١٢٢) صفحة.

٧٣ ـ **خبر الواحد وحجيته**: تأليف الأستاذ أحمد محمود عبد الوهاب الشَّنقيطي.

طُبع في المجلس العلمي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٣ هـ في (٢١٦) صفحة. (الأصل: رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز).

٧٤ ـ **ردّ شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد: تحديد التواتر عند أهل الكلام**: تأليف الأستاذ عبد العزيز بن راشد النجدي.

طُبعَ في المكتب الإسلامي ببيروت، ودمشق، عام ١٤٠١ هـ، في (١٠٨) صفحة.

٧٥ ـ **البيان المكمَّل في تحقيق الشاذ والمعلَّل**: للشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليَمَاني.

طُبع في الجامعة السلفية، إدارة البحوث الإسلامية والدَّعوة والإفتاء ببنارس الهند عام ١٣٩٩ هـ في (٤٦) صفحة.

٧٦ ـ **التدليس في الحديث: حقيقتهُ وأقسامهُ ومراتبهُ والموصوفون به**: إعداد الأستاذ مسفر بن غرم الله الدّميني بالرياض.

طبعه المؤلِّف في رأس الخيمة عام ١٤١٢ هـ في (٤٨٣) صفحة.

٧٧ ـ **الحديث الضعيف وحُكم الاحتجاج به**: للأستاذ عبد الكريم بن عبد الله الخضير، إشراف: الدكتور محمد أديب الصالح، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٢ هـ (ماجستير).

٧٨ ـ **الحديث المُرْسَل بين القبول والرَّد**: إعداد السيدة حفصة عبد العزيز الصغير إشراف الأستاذ علي عبد الفتاح، كلية التربية للبنات بمكَّة المكَّرمة عام ١٤٠٨ هـ في (٩٤٤) ورقة (ماجستير).

٧٩ ـ **الحديث المُرْسَل: حجيته وأثره في الفقه الإسلامي**: للدكتور محمد حسن هيتو.

طُبِعَ في دار الفكر بدمشق، كتبه في عام ١٣٩٠ هـ، ودار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٩ هـ في (٩٥) صفحة.

٨٠ ـ **الحديث المُرْسَل: مفهومه وحجيته**: للدكتور خلدون الأحدب.

طُبِعَ في دار البيان العربي بجُدَّة عام ١٤٠٤ هـ في (١٠٣) صفحة.

٨١ ـ **الحديث المُعَلَّل**: إعداد الأستاذ خليل إبراهيم مُلاَّ خاطر.

طُبِعَ في مكتبة دار الوفاء بجُدَّة عام ١٤٠٦ هـ في (٧٤) صفحة (المبسوط في علوم الحديث: ١٦).

٨٢ ـ **حُكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال**: جمع وترتيب الأستاذ أشرف بن سعيد.

طُبع في مكتبة السُّنة بالقاهرة عام ١٤١٢ هـ في (١٢٤) صفحة.

٨٣ ـ رفع العتاب والملام عمن قال: «العمل بالضعيف اختياراً حرام»: تأليف أبي عبد الله محمد بن قاسم القادري الحسني الفاسي (المتوفى سنة ١٣٣١ هـ). دراسة وتحقيق الأستاذ المعتصم بالله البغدادي.

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في (١٣٦) صفحة.

٨٤ ـ المُرْسَل من الحديث وآراء الأئمة فيه: للأستاذ محمد مصطفى الغدامسي، إشراف الأستاذ عبد الرحمن الدكالي، دار الحديث الحسنية بالرباط عام ١٣٩٦ هـ (دبلوم).

٨٥ ـ أثر الأحاديث الضعيفة في العقيدة: بقلم الأستاذ عبد الرحمن عبد الخالق.

طُبعَ في مكتبة ابن تيمية بالكويت عام ١٤٠٦ هـ في (٦٢) صفحة (نحو عقيدة سليمة: ١).

٨٦ ـ الجليس الأمين: شرح تذكرة الطالبين في بيان الموضوع وأصناف الوضاعين: لمحمد محمد بن علي بن آدم الأثيوبي الولوي.

طُبع في دار علماء السَّلف عام ١٤١٠ هـ في (٤٨) صفحة.

٨٧ ـ الوَضْعُ في الحديث: إعداد الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته.

طُبع في مكتبة الغزالي بدمشق؛ ومؤسَّسة مناهل العرفان ببيروت عام ١٤٠١ هـ في ثلاث مجلَّدات (الأصل: رسالة دكتوراه ـ جامعة الأزهر عام ١٣٩٧ هـ).

٨٨ ـ الوضع في الحديث وآثارهُ السَّيئة على الأمة: للأستاذ نهاد عبد الحليم عبيد، إشراف: الدكتور محمد عبد المنعم القيعي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكَّة المكرمة عام ١٤٠١ هـ (ماجستير).

٨٩ ـ الوضع في الحديث: تعريفه، أسبابه، نتائجه، طريقة التخلُّص منه: لسيد عبد الماجد الغَوري.

طُبعَ في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ في (٩٦) صفحة.

٩٠ ـ الوضع في الحديث النبوي: تعريفه، خطورته، أسبابه، طُرق الكشف عنه: للدكتور عمر سليمان عبد الله الأشقر.

طُبع في دار النفائس بعَمّان (الأردن) عام ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٤ م في (١٧٢) صفحة.

٩١ ـ **الوضع والوضّاعون في الحديث النبوي**: تأليف الأستاذ أبي بكر عبد الصمد بن بكر بن إبراهيم بن عابد.

طُبع في دار الفضيلة بالقاهرة، توزيع دار البخاري بالمدينة المنوَّرة، المقدمة، عام ١٤١٠ هـ في (١٩٢) صفحة.

٩٢ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**: بقلم الدكتور محمود الطحان.

طُبعَ في المطبعة العربية بحلب عام ١٣٩٨ هـ، ومكتبة الحرمين بالرياض عام ١٣٩٨ هـ، ودار القرآن الكريم ببيروت عام ١٣٩٩ هـ، ومكتبة السروات بالرياض عام ١٤٠٢ هـ، وتوزيع مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٠٣ هـ.

٩٣ ـ **بيان نكث الناكث للمعتدي بتضعيف الحارث**: تأليف الشيخ عبد العزيز ابن محمد بن الصِّدِّيق الغُمَاري.

د. م: د. ن، عام ١٤١٠ هـ في (٦٠) صفحة، مع: «إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي» للشيخ عبد الله بن محمد بن صِدِّيق الغُمَاري.

٩٤ ـ **تاريخ القُصّاص وأثرهم في الحديث النبوي ورأي العلماء فيهم**: للدكتور محمد لُطفي الصَّبَّاغ.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت، ودمشق عام ١٤٠٥ هـ في (٧٠) صفحة.

٩٥ ـ **التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل**: تأليف الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد.

طُبعَ في دار العاصمة بالرياض عام ١٤١٣ هـ في (٤٥٤) صفحة.

٩٦ ـ **التوثيق والتضعيف بين المحدِّثين والدُعاة**: للأستاذ علي عبد الحليم محمود.

طُبع في دار الوفاء بالمنصورة ـ مصر عام ١٤١٣ هـ في (٣٢٣) صفحة.

٩٧ ـ حصول التفريج بأصول التخريج، أو كيفَ تصبح محدِّثاً: للشيخ أحمد ابن محمد صِدِّيق الغُمَاري.

طُبعَ في مكتبة طبرية بالرياض عام ١٤١٤ هـ، ومعهُ ثلاث رسائل حديثية: رفع المنار لطُرق حديث «من سُئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامةِ بلجامٍ من نار». والمسهم في بيان حال حديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم» والاستعاذة والبسملة ممن صحح حديث البسملة: «كُل أمر ذي بال لا يُبدأُ فيهِ ببسمِ الله فهو أقطع». وهي جميعاً للمؤلِّف نفسه.

٩٨ ـ حُكم رواية المبتدع: تأليف الأستاذ إبراهيم بن عبد الله الحازمي، أشرف عليهِ الأستاذ فالح الصغير، راجعهُ محمود ميرة.

طُبعَ في دار الشرق بالرياض عام ١٤١٣ هـ في (١٨) صفحة.

٩٩ ـ طُرق تخريج حديث رسول الله ﷺ: بقلم الشيخ أبي محمد عبد المهدي ابن عبد القادر بن عبد الهادي.

طُبع في دار الاعتصام بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في مجلَّدٍ.

١٠٠ ـ علم طبقات المحدِّثين: أهميَّته وفوائده: بقلم الأستاذ أسعد سالم تيم.

طُبع في مكتبة الرُّشد بالرياض.

١٠١ ـ قول البخاري: سكتوا عنه: إعداد الأستاذ مسفر بن غرم الله الدّميني.

ناشر: المؤلِّف، توزيع مكتبة المغني بالرياض عام ١٤١٢ هـ في (٢٢٥) صفحة. (ألفاظ البخاري في الجرح والتعديل: ٢).

١٠٢ ـ كشفُ اللِّثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ: تأليف الأستاذ عبد الموجود محمد عبد اللطيف.

طُبعَ في مكتبة الأزهر بالقاهرة عام ١٤٠٤ هـ في (١٨١) صفحة.

١٠٣ ـ المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها: تأليف الأستاذ أبي بكر عبد الصَّمد بن بكر بن إبراهيم عابد.

طُبعَ في دار الفضيلة بالقاهرة، توزيع دار البخاري بالمدينة المنوَّرة، المقدمة، عام ١٤١٠ هـ في (١٤٣) صفحة.

١٠٤ ـ منهج أهل السُّنَّة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم: إعداد الأستاذ أحمد بن عبد الرحمٰن الصويان.

طُبع في دار الوطن بالرياض عام ١٤١٠ هـ، ودار الإعلام الدَّولي بالقاهرة عام ١٤١٢ هـ في (٦٤) صفحة. (سلسلة إحياء الأمة: ٣).

١٠٥ ـ منهج الذهبي في ميزان الاعتدال: للدكتور قاسم علي سعد؛ إشراف: الأستاذ خليل مُلاَّ خاطر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٥ هـ (ماجستير).

١٠٦ ـ المنهج الصحيح في الحكم على الحديث النبوي الشريف: بقلم الأستاذ عادل مراد.

طُبع في دار البشير بعَمان عام ١٤١٢ هـ في (٤٧) صفحة.

١٠٧ ـ أعلام المحدِّثين: تأليف الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة.

طُبع في مركز كتب الشرق الأوسط بالقاهرة، عام ١٣٨١ هـ، في (٣٥٢) صفحة.

١٠٨ ـ الرُّواة الذين تأثَّروا بابن سبأ: للدكتور سعدي الهاشمي.

د. م: د. ن، عام ١٤١٣ هـ في (٢٤٨) صفحة.

١٠٩ ـ منهاج المحدِّثين: للأستاذ ياسر الشمالي.

١١٠ ـ لمحاتٌ موجزةٌ في مناهج المحدِّثين العامة في الرواية والتصنيف: للدكتور نور الدين عِتْر.

طُبِعَ في مكتبة دار فرفور دمشق عام ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م في (٨٤) صفحة.

١١١ ـ تخريج الحديث الشريف: للأستاذ علي نايف بُقاعي.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢١ هـ في (١٧٢) صفحة ضمن سلسلة مناهج المحدثين.

١١٢ ـ دراسة أسانيد الحديث الشريف: للدكتور علي نايف بقاعي.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٢ هـ في (١٧٤) صفحة ضمن سلسلة (مناهج المحدثين: ٢).

١١٣ ـ مناهج المحدِّثين العامة والخاصَّة (الصناعة الحديثية): للدكتور علي نايف بقاعي.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٤ هـ في (٢٢٢) صفحة، ضمن سلسلة (مناهج المحديثن: ٣).

١١٤ ـ علم تخريج الحديث: للدكتور يوسف المرعشلي.

طُبعَ في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٢٥ هـ.

وغير ذلك من الكتب التي يصعب حصرها هنا.

* * *

١٤ ـ كتب علم الجرح والتعديل

يُراد بكلمتي «الجرح» و«التعديل» عندما يُطلَقان عند أهل الحديث والأصول: العلمَ الذي يبحث في أحوال الرُّواة من حيث قَبولُ رواياتهم أو رَدُّها.

وهو علمٌ جليلٌ من أهمِّ علوم الحديث، وأجلِّها شأناً، يدرس في بحوث مصطلح الحديث وقواعده.

وتستمدُّ أهميةُ هذا العلم من أهمية موضوعه، ومتعلَّقه، فموضوعه ومتعلقه السنَّة النبوية ورواتها أولاً، والنصوص الدينية بشكلٍ عامٍّ ثانياً[١].

ولما كان علمُ الجرح والتعديل وسيلة وأداةً لمعرفة السُّنَّة معرفةً صحيحةً كان من الواجبِ وجوبُ كفاية الإلمام بهذا العلم؛ لأنَّ ما لا يَتِمّ الواجب إلا به فهو واجبٌ.

ولقد كان الجهلُ بهذا العلم وعدم وَضْعِه موضعه الصحيح سبباً في تضييع الكثير من هدي السنة النبوية. وإنّ الرجوع مباشرةً إلى السنَّة دون معرفة ما أرساه الأئمة في هذا الفَنّ من قواعد، وما أثبتوه من أصولٍ في الجرح والتعديل يؤدِّي بالباحث إلى التخبُّط ويحول بينه وبين الوصول إلى حُكمٍ صحيحٍ.

وهذا البحث قد انفرد به المسلمون دون غيرهم، وشهد لهم بذلك كثيرٌ من باحثي الفرنجة وغيرهم، وأقوالهم واعترافاتهم بذلك مشهورةٌ مسطورةٌ لا حاجةَ إلى التعريج عليها.

أعرِّف فيما يلي بأهمّ الكتب التي أُلِّفت في تعريف هـٰذا العلم قديماً وحديثاً:

---

(١) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: ص: ١٥ ـ ١٦.

١ ـ تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل: للإمام أبي محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي، المعروف بـ: «ابن أبي حاتم» (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

هذا الكتاب في الحقيقة مدخلٌ لـ: «الجرح والتعديل» للمؤلِّفُ، وقد بَيَّن فيه أهميةَ السُّنة وكيفية تمييز صحيحها من سقيمها بمعرفة عدول الرواة ومجروحيهم وطبقاتهم ومراتبهم في التثبُّت والصِّدق، ثم قَدَّم تراجمَ مستفيضةً للعلماء النقاد المعتمدين في جرح الرجال وتعديلهم، وجعلهم حتى عصره أربعَ طبقاتٍ، وأراد بهذه التراجم بيانَ درجتهم في العلم ومعرفتهم بالرجال وتوثيق معاصريهم لهم، وقد ذَكَر في الترجَمة ما تفوَّق به صاحبُ الترجَمة من علم، كاهتمام سفيان الثَّوري بتدوين العلم ومعرفة شعبة بن الحَجَّاج بمَراسِيل الآثار وعِلَل الحديث. ولهذه التراجم المستفيضةِ أهميةٌ كبيرةٌ؛ لأن أصحابها عليهم مدارُ أحكام الجرح والتعديل، فلزم التعريفُ بهم أوّلاً ليطمئنَّ المرءُ إلى أنهم لم يُصدِروا أحكامَهم عن جهالةٍ أو هوىً. ،آخر من ترجم له في التقدمة ابن عمة أبيه أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي، وأبوه أبو حاتم الرَّازي، حيث اعتمد ابنُ أبي حاتم عليهما في تصنيف كتابه، وقد أعاد هذه التراجمَ التي ذكرها في «تقدمة المعرفة» في مواضعها من كتاب الجرح والتعديل أيضاً، لكنه أوجز فيها حين إعادتها.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المعلِّمي في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدكن) عام ١٣٧٢ هـ مع «الجرح و التعديل» له.

٢ ـ جواب الحافظ المُنْذِريّ عن أسئلةٍ في الجرح والتعديل: للإمام الحافظ أبي محمد، زكيّ الدين، عبد العظيم بن عبد القويّ المُنْذِريّ (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

وهي رسالةٌ صغيرةٌ كتبها المنذريُّ جواباً عن سؤالٍ مطوَّلٍ وَرَد إليه من أحد علماء عصره، وقد أطال السَّائلُ السُّؤالَ ونوَّعه بُغية ازدياد الاستفادة له، وقد سأل عن بعض المُعْضِلات التي تعترض المشتغلين بالحديث عند قيامهم بالتخريج والجرحِ والتعديلِ ونقدِ الرُّواة.

والرسالةُ على صِغَر حجمها ولطافةِ قَدْرِها، تَضَمَّنت فوائدَ جُلَّى وإجاباتٍ مُؤَصَّلةً.

طُبعت بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الجبار الفُرَيْوَائي في مكتبة دار الأقصى بالكويت عام ١٤٠٦ هـ. ثم طُبعت بتحقيق الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤١١ هـ في (١٥٦) صفحة.

٣ ـ **ذِكر مَن يُعتَمد قولُه في الجرح والتعديل**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

قَسَّم فيه الذهبيُّ المتكلِّمين في الرجال إلى ثلاثة أقسام من حيث الاستيعاب:

ـ قسمٌ تكلَّموا في أكثر الرواة، كابن مَعِين وأبي حاتم الرَّازي.

ـ وقسمٌ تكلَّموا في كثيرٍ من الرواة، كمالكٍ وشُعبة.

ـ وقسمٌ تكلَّموا في الرجل بعد الرجل، كابن عُيَيْنَة والشَّافعي.

ثم قَسَّمهم بعد ذلك إلى ثلاثة أقسامٍ من حيثُ أحكامهم في الرجال جرحاً وتعديلاً:

ـ قسمٌ منهم متعنِّتٌ في الجرح متثبِّتٌ في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويليِّن بذلك حديثَه، كابن مَعِين وأبي حاتم والجُوْزَجاني.

وقسمٌ كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زُرْعَة وابن عَدِيٍّ: معتدلون منصفون.

وعددُ الذين ذكرهم من الأئمة في هذه الرسالة (٧١٥) نفساً، أوَّلهم الشعبيُّ وآخرهم أبو الفتح ابن سيد الناس، ورَتَّبهم على ثنتين وعشرين طبقةً، تنتهي بطبقة أشياخه.

وهي رسالةٌ قيمةٌ عظيمةُ النفع لما احتوته من إفاداتِ الذهبي الغالية، ومعارفه العالية، وابتكاره ذلك التقسيم البديع للمتكلِّمين في الرجال. وعدد صفحاتها (٥٦) صفحة مع هوامش التحقيق.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤١٩ هـ في (٥٦) صفحة ضمن رسائل أخرى بعنوان: «أربع رسائل في علوم الحديث».

٤ ـ **قاعدة في الجرح والتعديل**: للإمام تاج الدين عبد الوَهَّاب بن علي السُّبْكي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ).

وهذه رسالةٌ صغيرةٌ أوردها السُّبْكِيُّ في كتابه: «طبقات الشافعية الكبرى» في ترجَمة (أحمد بن صالح المصري) أحد الأئمة المحدِّثين الحُفّاظ لمناسبة ذِكره فيها ما قيل فيه من طعنٍ لا يُلتَفت إليه، فكانت في تلك الاستطراد فائدةٌ وقاعدةٌ، وقد رآها الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ جديرةً بالنشر لوثيق صلتها بعلم الجرح والتعديل، فعلّق عليها تعليقاتٍ نافعةً.

طُبعت هذه الرسالة بتحقيق الشيخ، في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م في (٦٥) صفحة ضمن بعض رسائل في علوم الحديث بعنوان: «أربع رسائل في علوم الحديث».

٥ ـ **المتكلّمون في الرجال**: للحافظ المؤرِّخ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

ذكر المؤلِّفُ في هذا الكتاب أسماء جماعةٍ كبيرةٍ من العلماء الذين تكلَّموا في الرجال، من القرنِ الأول عهدِ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ إلى القرن التاسع عهدِ المؤلِّف، رحمه الله تعالى.

وقد ذكرَ المؤلِّفُ جُلَّ هذا الفصلِ المشارِ إليه في كتابه: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» في مبحث (معرفة الثقات والضعفاء)، وذكَرَه بكامله وتمامِه في آخر كتابه النافع الماتع: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهلَ التَّوارِيخ».

وقد أحسن السخاويُّ الصنيعَ للمتعلِّمين بكتابة هذا الفصل، فذَكَر فيه (٢١٠) من العلماء المتكلّمين في الرجال، وأشار في ختام كثيرٍ من الطبقات إلى أنَّ هناك غيرَ من سَمّاهم في تلك الطبقة، فقال بعد ذكر جملةٍ من رجال الطبقة: وغيرُهم، ... وغيرُهم، ... وغيرُهم، وهذا منه إشارةٌ إلى أنه لم يُرد الاستقصاءَ، ولا الأكثرَ الأغلبَ، بل أراد التذكيرَ والتقريبَ، فذكَرَ من حَضَرَهُ اسمُه في حالِ كتابة ذلك الفصل، والله أعلم. لكنه أدخلَ في هذا الإجمال والإبهام في قوله: (وغيرُهم) عَدَداً كبيراً من الحفاظ الكبار المتكلِّمين في الرجال، من المتقدِّمين والمتأخرين، ما كان ينبغي له إجمالُهم وإغفالُهم من الذكر بأسمائهم مثل: دُحَيْم، وأبي حفص

الفَلاَّس، وأبي بكر بن أبي خيثمة، وأبي عيسى الترمذي، وأبي زكريا السَّاجي، وأبي جعفر الطحاوي، وأبي علي بن السّكَن، ومَسْلَمة بن القاسم الأندلسي، وأبي بكر الآجُرِيِّ، وأبي الفتح الأزدي، وأبي سَعْد السمعاني، والضياء المقدسي، ويوسف بن خليل الدمشقي، والزَّيلعي، وابن عبد الهادي، وابن التُّركماني المارديني، وابن القيِّم، وتقي الدين السُّبكي، وتاج الدين السبكي، وابن كثير، وعبد القادر القرشي، والزركشي، وابن رجب، وابن الملقِّن، ونور الدين الهَيْثَمي، والبُوْصِيري، وابن ناصر الدين الدمشقي، وتقي الدين بن فَهْد، وكثيرٍ غيرهم ممن يَدُورُ ذكرُهم في كتب الجرح والتعديل والتاريخ والتخريج والرجال.

ولعلَّ عذره في هذا ـ والله أعلم ـ أنه ما أراد الاستقصاءَ ولا الاستيفاء، بل أراد التذكيرَ والتبصيرَ، وكَتَب ما كتبه عفوَ الخاطر، فلذا لم يذكر أسماءَ من ذكرهم بحسب تسلسل سِنِي وفَيَاتهم، فقد قَدَّم في الذكر ما حقُّه التأخيرُ زمناً، وأخّر ما حَقُّه التقديمُ زمناً، واكتَفَى بالعدد الذي ذكره عن آخَرين أغفلهم[1].

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٣٠٠) صفحة مع بعض الرسائل بعنوان: «أربع رسائل في علوم الحديث».

٦ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام أبي الحسنات، محمد عبد الحي بن عبد الحليم اللَّكْنَوي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).

ومن العَجَب العُجَاب: أنَّه لم يُؤلَّف في جَمْعِ القواعد المتفرِّقة في (علم الجرح والتعديل) كتابٌ مستقلٌّ على تمادي القرون! وادُّخِرَ هذا الفضلُ لنابغة المتأخِّرين في القرن الثالث عشر، وشيخِ المحقِّقين الإمام محمَّد عبد الحي اللَّكْنَوي الهندي، فألَّف ـ رحمه الله تعالى ـ كتابَه الماتعَ البديعَ: «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، ذَكَر فيه الشروطَ والأوصاف للمزكِّين والمجرِّحين والمجرُوحِين، وسائرَ المباحثِ والاصطلاحات المتعلّقةِ بالجرح والتعديل، وبكتبهما، وبصفاتِ مؤلِّفيها من التساهُلِ أو التشدُّد أو الاعتدالِ، أو التعصُّبِ أو الارتِجَال.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

ذكر المؤلِّفُ في مفتتح هذا الكتاب خُطَّته بقوله: «هذه الرسالةُ: مرتَّبةٌ على مقدِّمةٍ مشتملةٍ على الأمور المهمّة، ومراصد عديدة، متضمِّنة على مقاصد سديدة».

تشتمل تَقْدِمتُه على ثلاثة (إيقاظات) ذكر فيها الأمورَ الّتي ليست بغيبةٍ، ثم ذكر مشروعيةَ الجرح مع بيان عِلَّة الجرح، فأثبت بالدلائل: أنَّ الجرح ضرورةٌ شرعيةٌ لا بُدَّ منها، ثم ذكر ما هي شروط الجارح والمعدِّل وآدابهما الّتي لا بُدَّ أن توجد في الجارح والمعدِّل.

ثم ذكر أربعةَ مَرَاصد:

المرصد الأول: فيما يُقْبَل من الجرح والتعديل وما لا يُقْبَل. وفي تفصيل المفسَّر والمُبْهَم فيهما، وذكر فيه أقوالاً كثيرةً في قبول الجرح وأطنب الكلامَ.

والمرصد الثاني: ذَكَر فيه مسألة تقديم الجرح والتعديل وتعارُضِهما.

والمرصد الثالث: ذَكَرَ فيه أَلفاظَ الجرح والتعديل، ودرجاتِها عند النقاد والمُحدِّثين.

المرصد الرابع: ذَكَرَ فيه فوائدَ مُهِمّةً متعلِّقةً بكتب الرجال والاصطلاحات الحديثية، ووَزَّعَهم على واحد وعشرين إيقاظاً.

فجاءَ الكتاب متضمِّناً فوائدَ حديثيةً مهمّةً لا يستغني عنها باحثٌ ولا عالمٌ، فهو يَرْوِي كلَّ غليلٍ، ويشفي كلَّ عليلٍ؛ فلا شكَّ أنه من أهمِّ المراجع الجامعة في عِلْم الجرح والتعديل وهو من دُرَرِ الإمام اللكنوي، ولا نُجاوز الحقيقة إذا قلنا: إنَّ الإمام اللكنوي له السَّبْقُ في جمع وتحرير هذه المباحث على هذا النحو الذي وَرَدَ في الكتاب، فَلَمْ أقِف على كتابٍ على شاكلته من الكتب التي سَبَقَتْه[1].

طُبع بتحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م في (٥٦٤) صفحة.

٧ ـ **الجرح والتعديل**: للشيخ جمال الدين القاسمي الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

وهي مقالةٌ بليغةٌ تفيض بلاغةً وعاطفةً يدعو فيها إلى الإخاء والتسامح، ويدافع عن المبتدعين أو ما أسماهم المبدِّعين الذين أخرج لهم المحدِّثون، ولم يمسّ الموضوع المعنون به كما أنه لم يبحث موضوع البدعة التي دافع عن أصحابها، ولم يظهر في هذه المقالة منهجُ الشيخ القاسمي المعهود رحمه الله، ولعلَّها كانت بتأثير من ظروفه الشخصية التي كان يحياها[1].

طُبعت في إدارة مجلّة المنار بالقاهرة عام ١٣٣٠ هـ في (٣٩) صفحة. ثم طُبع في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠١ هـ، و١٤٠٥ هـ في (٥١) صفحة.

٨ ـ **ضوابط الجرح والتعديل (مع دراسة تحليلية لترجَمة: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي)**: للدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف (المتوفى سنة ١٤٢١ هـ).

لقد أفرغ فيه المؤلِّفُ خلاصةَ جهوده على مدى سنواتٍ طويلةٍ، كان في أثنائها يقوم بتدريس مادة: «الجرح والتعديل» في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فقلَّب هذا الفنَّ كثيراً، وأبدى فيه وأعادَ، حتى تبيَّن له ما يحتاجه المنتسبون إليه: كتاباً يساعدهم على النظر في أقوال أئمة النقد الأولين في الراوي، فالناظرُ في أقوالهم لن يجد الأمر في الوصول إلى درجة واضحة في الراوي سهلاً في جميع الرواة، فربما اختلفوا، بل ربما اختلف كلام الناقد الواحد، فهو محتاجٌ إذاً إلى قواعد، وضوابط يسير على وفقها للوصول إلى هٰذه الدرجة.

وهٰذا الأمرُ قد أدركه قبله أئمة كثيرون ممن جاء بعد عصر النقاد الأولين، مثل: ابن الصَّلاح، والذهبي، وابن حجر، والسَّخاوي، فحكموا على الرواة وفق قواعد وضوابط ظهرت لهم، وظَلَّتْ هٰذه القواعدُ والضوابط مبثوثةً في كتبهم، بحاجة إلى من ينظِّمها في سلكٍ واحدٍ، مفصَّلةً مرتَّبةً، وهذا ما قام به المؤلِّفُ في هذا الكتاب، مُضِيفاً إليها ما ظهر له أثناء تدريسه للجرح والتعديل.

فقد ألَّفه المؤلِّف بطريقةٍ أقرب ما تكون إلى المقرَّر الدراسي، أكثر فيه من التقسيم، ووضع الفقرات، ودعمه بالأمثلة التطبيقية، فجاء ـ بحقٍّ ـ كتاباً مشبعاً لرغبة الباحث المتخَصّص، قريباً من طالب العلم المبتدئ في هذا الفن.

---

(١) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: ص: ١٧.

ومع أنَّ الكتاب مملوءٌ بالأمثلة التطبيقية على ما ذكره المؤلِّف من ضوابط؛ إلَّا أنه بحاجة إلى أمثلةٍ خاصَّةٍ، يتم فيها تطبيقُ الضوابط مجتمعة ـ أو ما أمكن منها ـ على راوٍ واحدٍ، وهذا ما فعله المؤلِّفُ؛ إذ قام بإعداد دراسةٍ وافيةٍ على أحد الرواة المختلف فيهم كثيراً، وهو (إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي)، عَرَض فيها أقوالَ الأئمة كلَّها، ثم قام بدراستها والخلوص منها إلى رأيٍ راجحٍ في هذا الراوي، مستخدماً في دراسته له ما شَرَحه من ضوابط هذا الكتاب، فأبان بذلك عن هدفٍ، وهو أنَّ تلك الضوابط تظل تحفظ وتردد دون ما فائدة تذكر، إذا لم يصاحبها تطبيق عملي(١).

يشمل هـٰذا الكتاب على ثلاثة أبواب كما يلي:

الباب الأول: في حقيقة الجرح والتعديل وضوابط تعارضهما، وفيه فصلان: الفصل الأول: حقيقة الجرح والتعديل، والفصل الثاني: تعارض الجرح والتعديل.

والباب الثاني: في وجوه الطعن في الراوي، وفيه في أربعة فصول: الفصل الأول: ما يتعلق بجهالة الراوي. والفصل الثاني: ما يختص بالعدالة. والفصل الثالث: ما يختص بالضبط. والفصل الرابع: ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط غالباً.

والباب الثالث: في عبارات الجرح والتعديل وفي فصلان: الفصل الأول: معاني بعض عبارات الجرح والتعديل. والفصل الثاني: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

طُبع الكتاب في مكتبة العبيكان بالرياض عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (٣٦٢) صفحة.

٩ ـ **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر.

وهو تصنيفٌ مُبتَكرٌ، راعى فيه المؤلِّفُ الاختصارَ، وقَسَّمه إلى الفصول الآتية:

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ إبراهيم للكتاب.

الفصل الأول: في مشروعية الجرح والتعديل وشروطها.

والفصل الثاني: في مقياس الجرح والتعديل (وهو الميزان الذي يوزن به).

والفصل الثالث: في شروط الجارح والمعدل (الذي يقوم بالوزن).

والفصل الرابع: في شروط قبول الجرح والتعديل (عملية الوزن).

والفصل الخامس: فيما يُعَدَّل به الراوي أو يُجرح.

والفصل السادس: في ألفاظ الجرح والتعديل.

والفصل السابع: في الجرح والتعديل إذا اجتمعا.

والفصل الثامن: في علوم الرجال.

والخاتمة: ذكر فيها نتائج عامة عن هٰذا العلم.

وقد عُنِي المؤلِّفُ بالعزو إلى المصادر الأصلية الأولى في قواعد هذا العلم، مثل تقسيمات وقواعد الإمام مسلم بن الحجّاج، والإمام التِّرمذي ثم مَن بعدهما، وخصوصاً الخطيب البغدادي.

كذلك عُني بتحقيق البحث في القضايا الشائكة المتعلّقة بهٰذا العلم، مثل توهُّم دخولِ جرح الرواة في الغيبة المحرّمة، ومثل مسألة المبتدع، كما أزاح غِشاوةَ الخطأ الذي وقع فيه بعضُ مشاهير العصريين في مثل مسألة الجرح المُبْهَم، وغير ذلك.

وهكذا جاء هذا الكتابُ بمنهجٍ جديدٍ في دراسة علم الجرح والتعديل في أصوله الأساسية، وموصلاً لنتائج مهمةٍ في مناقشاته وتحقيقاته.

طبعه المؤلِّفُ عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م في (٢٠٦) صفحة. ثم أصدر له طبعةً مع إضافاتٍ قيمةٍ عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (٢٥١) صفحة.

١٠ ـ **دراسات في الجرح والتعديل**: للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

يشمل هذا الكتابُ بحوثاً قيمةً في علم الجرح والتعديل، استخلصها مؤلِّفُه الفاضلُ من أُمّات الكتب، ورَتَّبها ترتيباً جديداً ليسهل على الباحثين والدارسين معرفةُ هذا الفنِّ.

قَسَّم المؤلِّفُ الكتابَ في أربعة فصولٍ، ويسبق هذه الفصولَ تمهيدٌ تحدَّث فيه

عن أهمية علوم الحديث وشرفِ أهله، ثم عرَّف في الفصل الأول (الجرحَ) تعريفاً طويلاً وجامعاً، كذلك عرَّف في الفصل الثاني (التعديلَ) تعريفاً وافياً، وخَصَّص الفصلَ الثالثَ لكشف الاصطلاحات الحديثية، وعرَّف من خلالها بعضَ أهمِّ اصطلاحات الأئمة في الجرح والتعديل، كما ذكر في الفصل الرابع تراجمَ أئمة الجرح والتعديل عبر القرون.

طُبع هذا الكتابُ في عالم الكتب ببيروت عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في (٣٨٤) صفحة، ثم صدرت له طبعةٌ جديدةٌ عن دار السلام بالرياض.

١١ ـ مباحث في علم الجرح والتعديل: للدكتور قاسم علي سَعْد.

هذا الكتابُ في الحقيقة مدخلٌ لرسالة الدكتوراه التي قدَّمها المؤلِّفُ بعنوان: «منهج الذهبي وموارده في كتابه: ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، ثم أفرده بكتابٍ مستقلٍّ، ويقوم نظام هذا الكتاب على مقدِّمةٍ، وثلاثة فصولٍ:

فالمقدِّمةُ اشتملت على بيانٍ مُوجَزٍ لأهمية علم الجرح والتعديل، واختصاص هذه الأمة به، والأسباب المُوجِبة لتصدِّي الأئمة للبحث عن أحوال الرواة وتمييز درجاتهم، وزمن ابتداء الجرح والتفتيش عن الرجال.

أما الفصل الأول ففيه: ذَكَر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها، وقد افتتحته ببيان المراحل التي أدَّت إلى ضبط هذه المراتب وتحريرها وتنظيمها، ثم شَرَع في عرض مراتب ألفاظ التعديل، وأتبعها بمراتب ألفاظ التجريح، وخَتَم كلَّ قسمٍ بذكر أحكام أهله من حيث الاحتجاج وعدمه، ثم عَقَد مبحثاً يُبرِز فيه أهميةَ معرفة مخارج أقوال أهل الجرح والتعديل، وضرورةَ نقل ألفاظهم بتمامها؛ لأن تجريحهم وتعديلهم قد يكون نسبياً لا يراد منه الجرح والتعديل المطلق، وأعقب هذا المبحثَ بذكر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل حسب تنظيم الحافظ الذهبي لها، ثم التقط أصولَ تلك الألفاظ من تراجم «ميزان الاعتدال» وعرضها مرتَّبةً ومهذَّبةً، وعَمَد في نهاية هذا الفصل إلى جمع كثيرٍ من ألفاظ وإشارات الأئمة في الجرح والتعديل مع ذكر معانيها، ومقاصد قائليها، وهي لا تفهم إلا مع شرحها وتفسيرها.

وأمَّا الفصل الثاني فموضوعه: تقسيمُ من تَكَلّم في الرجال، وأنهم على ثلاثة أقسام:

ـ قسمٌ: متشدِّدٌ ومتعنِّتٌ: منهم: يحيى القَطَّان، وأبو حاتم الرازي.

ـ وقسمٌ: متساهلٌ ومُتَسامح: منهم: الترمذي، وأبو عبد الله الحاكم.

ـ وقسمٌ: معتدلٌ مُنصِفٌ: منهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زُرْعَة الرَّازي.

وأمَّا الفصل الثالث ـ وهو الأخير ـ فعنوانه: «شروط الجارح والمعدِّل وآدابهما، وقد أجمل فيه الشروطَ في فقرتين رئيستين هما: القوة في العلم، والمتانة في الدين.

وقد أبان هذا الفصلُ عن النزاهة العالية، والإنصاف القويم اللذين تحلَّى بهما أئمةُ هذا الفنِّ[1].

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٨١) صفحة.

١٢ ـ تحفة المستفيد في الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد: للدكتور ماهر منصور عبد الرزَّاق.

قام المؤلِّفُ في هذا الكتاب بدراسةٍ مبسَّطةٍ لعلم الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد في أسلوب سهلٍ. تكشف هذه الدراسةُ النقابَ عن قواعد علم الجرح والتعديل، كما تضع يد الباحث على مراحل دراسة الإسناد، وكيفية الحكم على الحديث لمعرفة المقبول، والمردود من حديث رسول الله ﷺ.

وقد قَسَّم المؤلف هذا الكتاب إلى: مقدِّمةٍ، وبابين، وخاتمةٍ.

وتحدَّث في المقدمة عن أهمية الموضوع، ووجه الحاجة إليه، وخُطَّةِ البحث.

وجاء الباب الأول بعنوان: «قواعد الجرح والتعديل». واشتمل على ستة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: تعريف الجرح والتعديل، ومشروعيته.

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

الفصل الثاني: نشأة الجرح والتعديل، وأول من تكلَّم فيه، وطبقات المتكلمين.

الفصل الثالث: شروط المجرِّح والمعدِّل.

الفصل الرابع: صفة من تُقْبَل روايته ومن تُرَدّ.

وقد تحدَّث في هذا الفصل عن المسائل التالية:

المسألة الأولى: العدالة، والضبط، وما يتعلَّق بهما من أحكام.

المسألة الثانية: هل يُقبَل التعديل والتجريح من غير ذكر السبب؟

المسألة الثالثة: هل يثبت الجرح والتعديل بواحدٍ أو أكثر؟

المسألة الرابعة: تعارُض الجرح والتعديل.

المسألة الخامسة: التعديل على الإبهام.

المسألة السادسة: حُكم رواية العدل عمن سَمَّاه.

المسألة السابعة: حُكم عمل العالم وفتياه على وفق حديثٍ رواه، أو مخالفته له.

المسألة الثامنة: حكم رواية المجهول.

المسألة التاسعة: حكم رواية المبتدع.

المسألة العاشرة: حكم رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ وفي حديث الناس.

المسألة الحادية عشرة: إذا روى ثقةٌ عن ثقةٍ حديثاً فروُجع المروي عنه فنفاه.

المسألة الثانية عشرة: حُكم من أخذ على التحديث أجراً.

الفصل الخامس: مراتب الجرح والتعديل.

الفصل السادس: اصطلاحات بعض الأئمة في الجرح والتعديل.

أما الباب الثاني فهو بعنوان «دراسة الأسانيد»، وقد اشتمل على ستة فصولٍ كالتالي:

الفصل الأول: تعريف السند، والمراد بدراسة الأسانيد.

الفصل الثاني: أهمية الإسناد، وعناية المحدثين به.

الفصل الثالث: العلوم الأساسية لدراسة الإسناد.

الفصل الرابع: كُتب الجرح والتعديل.

الفصل الخامس: مراحل دراسة الإسناد.

الفصل السادس: نماذج تطبيقية من كتب السنة لدراسة الأسانيد[1].

طُبع في دار اليقين بالقاهرة عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م في (٢٨٧) صفحة.

١٣ ـ التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل: للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد.

لم أعثر عليه.

طُبع في دار العاصمة بالرياض عام ١٤١٣ هـ في (٢٥٤) صفحة.

١٤ ـ علم الجرح والتعديل: قواعده وأئمته: للأستاذ عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي.

هذا الكتاب عبارةٌ عن المحاضرات التي ألقاها المؤلِّفُ في هذا الموضوع، وقد قَسَّمها في ثلاث مقدِّمات، الأولى: في الإسناد، ومنزلته واختصاص الأمة به، والثانية: في علم الرجال؛ وتاريخه وأئمته، والثالثة: في علم الجرح والتعديل، تعريفه ومنزلته.

ثم قَسَّم الموضوعَ إلى قسمين: القسم الأول: في العدالة والجرح. والثاني: في تراجم بعض المحدِّثين.

طبعه المؤلِّفُ بالقاهرة عام١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م في (٢٥٢) صفحة.

١٥ ـ المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: دراسة منهجية في علوم الحديث: للأستاذ الدكتور فاروق حمادة.

جَمَع المؤلِّفُ في هذا الكتاب مادة الموضوع من كتب المصطلح، والأصول،

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

والتراجم، والحديث، والتاريخ، واعتمد على الكتب المشهورة الموثوق بها المؤلَّفة في مختلف مراحل التاريخ، وقد حرص أن يكون مؤلِّفوها مختلفي النزعات والمشارب؛ لنرَى نقاط الوفاق والخلاف خلال هذا البحث، وأسباب هذا وذاك.

والتزم في كلِّ فقرةٍ من فقرات هذا الكتاب أن يقدِّم آراء العلماء في الموضوع مع أدلَّتهم ثم يبدي وجهةَ نظره مرجِّحاً بين الأقوال مشيراً إلى ما يراه صواباً.

وقد قَسَّم المؤلِّفُ هذا الكتاب إلى تمهيدٍ وثلاثة أبوابٍ:

أما التمهيد فتناول الفقرةَ الأولى منه معنَى «الجرح والتعديل» لغةً واصطلاحاً. وفي الفقرة الثانية، بعضَ الأصول الدالة عليه من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ولموقف الصحابة رضوان الله عليهم تجاه أناسٍ شكُّوا فيهم فجرحوا مروياتهم واعتذروا عن الأخذ بها، وفي الفقرة الثالثة: ذَكَر الكتبَ التي أُلِّفت في هذا العلم على مواقعها ومكانتها منه. وعرض في الفقرة الرابعة الأسبابَ التي أدَّت إلى ظهور الجرح والتعديل كعلمٍ مستقلٍّ.

ولما كانت قواعدُ الجرح والتعديل قد امتدَّتْ إلى علومٍ أخرى، غير علم الحديث، وإلى مواطن أخرى من العلوم فقد رأى المؤلِّفُ استكمالاً للبحث أن يتحدَّث في الفقرة الخامسة من هذا التمهيدِ عن أهمِّ هذه العلوم، وأهمِّ هذه المواطن، فتكلَّم عن امتداد هذه القواعد نفسها أو قواعد أخرَى من قبيلها إلى علوم القراءات والتاريخ واللغة والأدب، وإلى مناهج القضاء في تعديل الشهادة وتجريحها.

وأما الباب الأول: فقد وقفه على التعديل، وقَسَّمه إلى ثلاث فقرات: العدالة، والضبط، والإسناد، وهي العناصر الثلاثة التي يتوقَّف عليها التعديل.

أما الباب الثاني: فقد وقفه على الجرح وأحكامه، وجعل الكلامَ فيه منصباً حول نقطتين اثنتين: الأولى: الجرح في الأسانيد، والثانية: تجريح المتون.

وأما الباب الثالث والأخير: فقد بيَّن فيه ما ترتَّب على قواعد الجرح والتعديل، من آثار في أقسام الحديث، وأقسام الرواة[1].

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

طُبع في مكتبة المعارف بالرباط عام ١٤٠٤ هـ. ثم طُبع في دار طيبة بالرياض عام ١٤١٨هـ في (٥٤١) صفحة.

١٦ ـ **الجرح والتعديل**: للأستاذ أبي لبابة حسين.

لم أعثر عليه.

طُبع في دار اللِّواء بالرياض عام ١٤٠٣ هـ في (١٨٩) صفحة. أصله رسالة ماجستير، قدَّمها إلى جامعة الأزهر عام ١٣٩٤ هـ.

١٧ ـ **الجرح والتعديل بين المتساهلين والمتشدِّدين**: للأستاذ محمد الطاهر الجوابي.

وهو رسالة الدكتوراه، قدَّمها المؤلِّف إلى الكلية الزيتونية (أصول الدين) بتونس عام ١٤٠١ هـ.

١٨ ـ **الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث**: للأستاذ إبراهيم بن محمد الصِّدّيق.

وهو رسالة دبلوم، قدَّمها المؤلِّف بإشراف الدكتورة عائشة بنت عبد الرحمن إلى دار الحديث الحسينية بالرباط، عام ١٣٩٥ هـ.

١٩ ـ **الجرح والتعديل للرُّواة عند المحدِّثين**: للشيخ محمد إسماعيل النَّدْوي.

وهو رسالةٌ جامعيةٌ، أعدَّها المؤلِّفُ لجامعة الأزهر عام ١٣٩٣ هـ، بإشراف الأستاذ مصطفى أمين تازي، تحتوي على (٨٢٥) ورقة.

٢٠ ـ **المنتخب من كلام الحافظ ابن خزيمة في الجرح والتعديل**: للأستاذ صلاح الدين بن أحمد الإدْلِبِيّ.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٢ هـ في (٢٤) صفحة.

٢١ ـ **شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة وقليلة الاستعمال**: للدكتور سعدي الهاشمي.

تناول فيه المؤلِّفُ الفاضلُ ألفاظَ وكلمات الجرح والتعديل النادرة وقليلة الاستعمال بالشرح والتفسير، اقتنصها من بُطون كتب الرجال. وعزاها إلى قائلها.

طُبع في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م في (١٦٧) صفحة.

٢٢ ـ ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل: بين الإفراد، والتكرير، والتركيب، ودلالة كلٍّ منها على حال الرَّاوي والمروي: للدكتور أحمد مَعْبَد عبد الكريم.

تناول المؤلِّفُ في هذا الكتابِ دراسةً تقعيديةً وتطبيقية في علم الجرح والتعديل، وقَسَّم الموضوعَ إلى الآتي:

ـ تمهيدٌ في بيان أهمية الموضوع التي اقتضت بحثه، وبيان معاني مفردات العنوان الذي اختار له.

ـ ثم قَسَّم الموضوعَ إلى ثلاثة فصولٍ، وهي كما يلي:

الفصل الأول: الألفاظ والعبارات المفردة، ودلالتها.

والفصل الثاني: الألفاظ والعبارات المكرَّرة، ودلالتها.

والفصل الثالث: الألفاظ والعبارات المركَّبة، ودلالتها.

الخاتمة: في أهم نتائج البحث، والاقتراحات.

وذكر في «التمهيد» بيان أهمية الموضوع، فقال: «ترجع أهمية هذا الموضوع إلى أنه متعلِّقٌ ببيان أحوال ومراتب رواة السنة المطهَّرة التي على أساسها تتحدَّد درجات المرويات عنهم تصحيحاً، أو تضعيفاً، أو وضعاً، ومن ثم يتقرَّر الاستدلال بالمروي، أوردَّهُ.

وقد رأيتُ: أنَّ الأنواع الثلاثة التي ذكرتُها في عنوان هذا البحث وهي: الإفراد، والتكرير، والتركيب، قد وَرَد كلٌّ منها في ألفاظ وعبارات النقاد، المتقدِّمين، والمتأخِّرين تبعاً لهم، إلا أن الذي كثر الاعتناءُ ببيان دلالته على حال الراوي، ومرتبته في ذلك، ودرجة حديثه هو النوع الأول، وهو الألفاظ والعبارات المُفرَدة فقط، كما يلاحظ ذلك بمراجعة باب: «من تُقْبَل روايته ومن تُرَدُّ، ومراتب ألفاظ الجرح والتعديل» في أكثر كتب مصطلح الحديث.

أمَّا النوعان الثاني والثالث، وهما: التكرير، والتركيب فتناولهما قليلٌ وتابعٌ للنوع الأول، مع أنَّ استعمالهما في بيان أحوال الرواة موجودٌ بكثرة، لا سِيّما عند المتقدِّمين من أئمة النقد، كما سيأتي في الأمثلة التطبيقية خلال البحث.

ولذا فإني رأيتُ أنهما في حاجةٍ إلى بحثٍ وتأصيلٍ وتطبيقٍ، يؤصِّل ويوضِّح دلالَة كلٍّ منهما ومرتبته النقدية؛ تقعيداً وتطبيقاً ودرجة حديث الراوي الموصوف بكلٍّ منهما، على ضوء ذلك، مع اعترافي بأن ما سأقدمه ـ بعون الله ـ ليس إلا خطوة متواضعة في مسيرة واسعة الجوانب عميقة الأغوار، في دقائق المنهج النقدي الرائد عند المحدِّثين، وتطبيقه».

ثم بَيَّن المؤلِّفُ معاني مفردات عنوان بحثه، قائلاً:

«حيث إنَّ عنوان البحث هو: «أَلْفَاظُ وَعِبَارَاتُ الجَرْح وَالتَّعْدِيل بين الإِفْرَاد، والتَّكْرير، والتَّرْكِيب ودِلالة كُلٍّ منها على حَالِ الرَّاوِي والمَرْوِي»؛ فهو قد اشتمل على ألفاظٍ ستتكرَّر مراراً خلاله، فمن المناسب بيان المقصود بتلك المفردات منذ البداية حتى يكون معناها واضحاً لدى القارئ في مواضع استعمالها.

فقولي: «أَلْفَاظُ وَعِبَارَاتُ». المراد بـ: «الألفاظ»: ما عُبِّر فيه عن حال الراوي أو عن درجة حديثه بلفظة واحدة مثل: «ثقة» أو «ضعيف»، أو «صدوق»، أو «شيخ» أو «عدل»، أو «ضابط»، أو ما يكون مضافاً ومضافاً إليه مثل: «صالح الحديث» أو مُنكَر الحديث»، أو «متروك الحديث» وهكذا.

والمراد بـ: «العبارات»: ما كان مكوّناً من جملةٍ فأكثر مثل: «يُكتَب حديثه»، أو «لا يحتج به»، أو «ليس بحجة»، أو «لا بأس به»، أو «يضع الحديث»، أو «لا أرى بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة أو صدوق» أو «أوثق من برأ الله».

وربما يُطلَق «اللفظ» على عبارة تجوّزاً، أو لدلالة السياق على المقصود، فيكون هذا خلاف الأصل والغالب.

وأمَّا «الإفراد، والتكرير، والتركيب»: فهذه هي الصور الثلاث التي لاحظتُ أن النقاد ـ غالباً ـ يوردون بيانهم لأحوال الرواة بصورة أو أكثر منها.

وسيأتي بيان المقصود بكل صورة في الفصل الخاص بها[1]».

طُبع الكتابُ في مكتبة أضواء السَّلف بالرياض عام ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م في (٤٢٧) صفحة.

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

٢٣ ـ جمع ألفاظ الجرح والتعديل ودراستها من كتاب «تهذيب التهذيب» لابن حجر: للشيخ سيد سلمان الحسيني النَّدْوي.

وهو رسالة الماجستير، قدَّمها المؤلِّفُ الفاضلُ بإشراف الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠١ هـ.

تناول فيها المؤلِّفُ دراسةَ ألفاظ الجرح والتعديلِ للأجزاء الثلاثة الأولى من «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، وقد أكمل دراسةَ ألفاظ الأجزاء البقية الأخُ الفاضلُ محمد عادل اليَمَاني النَّدْوي، والكتاب مازال مخطوطاً.

٢٤ ـ لمحة عن علم الجرح والتعديل: للشيخ سيد سلمان الحسيني الندوي أيضاً.

وهو تمهيدٌ لرسالة الماجستير التي قدَّمها المؤلفُ إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠١ هـ بعنوان: «جمع ألفاظ الجرح والتعديل، ودراستها من: تهذيب التهذيب»، بإشراف الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة، رحمه الله تعالى.

تحدَّث فيه المؤلِّفُ عن علم الجرح والتعديل ونشأته وحكمهما في ضوء الكتاب والسُّنّة، وكلام السَّلَف في مشروعيتهما، ومنزلتهما في علم الحديث، واعتناء المحدِّثين بهما، ثم تناول في الفصل الثاني قواعدَ الجرح والتعديل في اختصارٍ.

نُشر هذا التمهيدُ في حلقات مجلّة «البعث الإسلامي» بدءاً بالعدد الأول، المجلَّد (٣٥) شهر رمضان عام ١٤١٠ هـ، وانتهاءاً بالعدد الأول ٢٦ شهر رمضان ١٤١١ هـ، ثم طُبع مستقلاً في مكتبة جمعية شباب المسلمين بلكنؤ عام ١٤١٢ هـ في (٩٠) صفحة، ثم طُبع في دار جوامع الكلم بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (١٣٠) صفحة.

٢٥ ـ المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل: لسيّد عبد الماجد الغَوْري.

وهو كتابٌ جامعٌ وشاملٌ في هذا الموضوع، ألَّفه المؤلِّفُ في أسلوبٍ مبسَّطٍ،

متجنِّباً فيه القضايا المعقَّدة، والمسائل المهجورةِ فيه. قسَّم المؤلِّفُ مباحثَ الكتاب في أربعةِ فصولٍ تاليةٍ:

الفصل الأوّل: وهو يَشْمُل سِتَّةَ أقسامٍ، القسم الأول منها مختصٌّ بتعريف «علم الجرح والتعديل» من حيث اللغة، والاصطلاح، والمشروعية، والنشأة، والأهمية. والقسم الثاني: يتعلّق بتعريف طبقات المتكلِّمين في رجال الحديث جرحاً وتعديلاً. والقسم الثالث: في تعريف آداب الجارح والمعدِّل وشروطهما. والقسم الرابع: في توضيح المسألتين المهمتين في الجرح والتعديل (وهما: الجرح المُبْهَم، وتعارض الجرح والتعديل). والقسم الخامس: في بيان «صِفَة من تُقْبَل روايتُه ومَن تُرَد».

والفصل الثاني: وهو يحتوي على قسمين: الأول منهما في تعريف ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها، والقسم الثاني: في شرح العبارات المُوهِمة الخاصَّة للأئمة في الجرح والتعديل.

والفصل الثالث: هو مخصَّصٌ بتعريف أئمة الجرح والتعديل عبر القرون، وهو يشتمل على أربعة أقسام، الأول منها في تعريف أئمة الجرح والتعديل في القرن الثاني الهجري، والثاني في أئمة الجرح والتعديل في القرن الثالث الهجري، والثالث في أئمة الجرح والتعديل في القرن الرابع الهجري، والرابع في أئمة الجرح والتعديل بعد القرن الرابع.

والفصل الرابع: هو يَخْتَصُّ بكتب الجرح والتعديل، ويشمل سِتَّةَ أقسامٍ، الأول منها في تعريف كتب الثِّقات، والثاني في تعريف كتب الضُّعفاء، والثالث: في تعريف كتبٍ جمعت بين الثِّقات والضُّعفاء، والرابع: في تعريف الكُتب لرجال كتب الحديث المخصوصة (ومنها الكُتب السِّتَّة وغيرها)، والخامس في تعريف كُتب السُّؤالات في الجرح والتعديل، والسادس في تعريف كُتب الجرح والتعديل المختصَّة بمكانٍ مُعَيَّنٍ.

وقد تعمَّد المؤلِّفُ التوسُّعَ في تعريف كتب الجرح والتعديل نظراً إلى شِدَّة حاجة طالب هذا العلم إلى معرفتها، والتمكُّنِ من التمييز بين أصولها وفروعها، ومطوَّلاتها ومختصراتها.

طُبع هذا الكتابُ في دار ابن كثير بدمشق وبيروت عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م، في (٥٩٢) صفحة.

٢٦ ـ المُيَسَّر في علم الجرح والتعديل: لسيِّد عبد الماجد الغوري.

حاوَلَ المؤلِّفُ أن يعرِّف في هـٰذا الكتاب بأهمٍّ ما يحتاج إليه المبتدىءُ أن يعرف من مباحث هذا العلم الجليل. فذَكَر فيه أَلفاظَ الجرح والتعديل ومراتبها وأحكامها، وشَرَح العبارات المُوهِمة فيهما، وعرَّف بأهمِّ أنواع كُتب الجرح والتعديل التي لا بُدَّ أن يُلِمَّ بها كلٌّ من يتصدَّى له دراسةً وتدريساً، وكُلُّ ذلك في أسلوبٍ سهلٍ مبسَّطٍ.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق وبيروت عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (٢٠٨) صفحة.

٢٧ ـ معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة: لسيد عبد الماجد الغوري.

قام المؤلِّفُ في هذا الكتاب بجمع جميع ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة، ثم اعتنى بشرح كلٍّ منها مع الشواهد والأمثلة، وذكر حُكمَ كلٍّ منها.

وقد ذكر المؤلِّفُ في مقدمته للكتاب مرادَه بقوله: (الألفاظ)، و(العبارات)، و(المشهورة)، و(النَّادرة) في عنوان الكتاب، فقال: «فالمرادُ بـ: (الألفاظ): ما عُبِّرَ فيه عن حال الرَّاوي، أو عن درجة حديثه بلفظةٍ واحدةٍ فقط، مثل: «ثَبْت»، أو «حُجَّة»، أو «شيخ»، أو «صَدُوق»، أو «ضابط»، أو «ضعيف»، أو «عَدْل» أو ما يكون مضافاً ومضافاً إليه مثل: «جيِّد الحديثِ»، أو «حسن الحديثِ»، أو «صالح الحديثِ»، أو «متروك الحديثِ»، أو «مُنكَر الحديثِ» وهكذا، حسب المصرَّح به في وصف الراوي، وإن كان هناك ألفاظٌ محذوفةٌ مقدَّرةٌ كثيرةٌ، مثل: «هو» أو «هذا» أو «فلانٌ».

والمرادُ بـ: (العبارات): ما كان مُكَوَّناً من جملةٍ فأكثر، مثل: «لا بأسَ به»، أو «لا يُسْأل عنه»، أو «ليس بثقةٍ»، أو «ليس بعُمْدةٍ»، أو «لا أدري ما هو»، أو «للضَّعْف ما هو»، أو «أسأل اللهَ السَّلامة»، أو «من مَعَادن الصِّدق»، أو «لم تَرَ عينايَ والله مثله قطُّ» وغيرِها. وربما أُطلِق (اللّفظُ) على عبارةٍ تجوُّزاً، أو لدلالة السِّياق على المقصود كما نجد في بعض الكتب، فيكون هذا خلافَ الأصل والغالب.

والمراد بـ: (المشهورة): تلك الألفاظ، والعبارات التي تناولَتْها بالتعريف

كتب مصطلح الحديث، وهي كثيرة، وقد ذكرتُ بعضاً منها آنفاً في توضيح المراد بـ: (الألفاظ).

والمرادُ بـ: (النادرة): تلك الألفاظ والعبارات قليلة الاستعمال التي تفرَّد بها الأئمةُ والنُّقّادُ في جرحهم وتعديلهم أو تضعيفهم وتوثيقهم للرجال، ولم يكن لأحدٍ سبقٌ في استخدامها قَبْلَهم، كما هي لم تكن معهودةً ومتداولةً عند هؤلاء أئمة الجرح والتعديل[١] الذين عرفنا من خلالهم عدداً كبيراً من الألفاظ والعبارات مع مراتبها وأحكامها، فأذكر هنا على سبيل المثال بعضاً بَدْءاً من عبارات التعديل والتوثيق، كقول الإمام عبد الله بن المبارك في محمد بن عَجْلان المدني القُرَشي: «ياقوتةٌ بين العلماء»، وقولِ سفيان بن عُيَيْنَة في الإمام علي بن المَدِيني: «إذا قامت الخيلُ لم يجلس مع الرَّجَّالة»، وقولِ جرير بن عبد الحميد الرَّازي في توثيق سليمان بن مِهْران الأسدي الكوفي المعروف بالأعمش: «الدِّيْباج الخُسْرُواني»، وقولِ الحافظ الذهبي في الإمام محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذُّهلي: «كان بحراً لا تكدِّره الدِّلاءُ»، وقولِ شعبة بن الحجَّاج في مِسْعَر بن كِدام: «المُصْحَف» وغير ذلك. وكذلك عباراتُ التجريح والتضعيف على هذا النحو، كقول الإمام مالك بن أنس في تجريح عطَّاف بن خالد بن عبد الله المدني: «ليس هو من جِمَال المَحَامِل»، وقولِ الإمام إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي الجُوْزَجاني في تجريح إسماعيل بن عيَّاش بن سُلَيْم العَنْسي: «ما أشبه حديثَه بثياب نَيْسابور». وقولِ إمام الجرح والتعديل ابن أبي حاتم الرَّازي في تضعيف حمزة بن نَجيح أبي عُمَارة البصري: «يُكْتَب حديثه زَحْفاً»، وقولِ مَعْمَر بن راشد الأزدي البصري في تجريح إسماعيل بن شَرْوَس الصَّنْعاني: «كان يُثَبِّجُ الحديثَ»، وقولِ الإمام الوَرِع محمَّد بن إدريس الشَّافعي في تضعيف مُجالِد بن سعيد بن عُمَير الهَمْداني: «كان مجالدٌ يجلد في الحديث» وغيرها كثيرةٌ يجدها القارئ في هذا المعجم.

فمِثْلُ هذه الألفاظِ والعباراتِ ـ النَّادرة أو قليلة الاستعمال ـ يَصْعُب فهمُها

---

(١) أمثال الأئمة: ابن أبي حاتم الرَّازي، وأبي عمرو بن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْري، وزين الدين العِراقي، وشمس الدين الذَّهبي، وابن حجر العسقلاني، ومحمد بن عبد الرحمن السَّخاوي، وجلال الدين السُّيوطي وغيرهم.

وبلوغُ كُنْهِها إلا ـ في غالب الأحوال ـ بالقرائن التي تَدُلُّ على مُرادها دون تصريحٍ به، أو بالاستقراءِ التامِّ لِعُرْفِ هؤلاء الأئمَّةِ الجَهَابِذَةِ واصطلاحاتِهم ومقاصدِهم بعباراتهم الكثيرة، أو بالتأمُّل العميق والسَّبْر الدقيق في لغة تلك العبارات، فلذلك كان اهتمامُ المؤلِّف في هذا المعجم بشرح تلك العبارات لغةً واصطلاحاً مع عرض الأمثال والشواهد أكثر من الاهتمام بشرح الألفاظ المتداولة المعروفة في كتب مصطلح الحديث»[١].

كما قام المؤلِّفُ في مستهلِّ هذا المعجم بدراسةٍ وافيةٍ لعلم الجرح والتعديل، تحدَّث فيه عن الجرحِ والتعديل لغةً واصطلاحاً، ثم عن مشروعيته من الكتاب والسنة والإجماعِ والآثار عن أهل العلم، ثم ذكر طبقات المتكلّمِين في الجرح والتعديل، ثم عَدَّ شروط الجارح والمعدِّل وآدابهما، كذلك تكلَّم عن صفة من تُقْبَل روايته ومن تُرَدُّ.

طُبع هذا الكتاب في دار ابن كثير بدمشق وبيروت عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (٧٥١) صفحة.

٢٨ ـ معجم ألفاظ الجرح والتعديل (مع تراجم مُوجَزة لأئمة الجرح والتعديل):
لسيد عبد الماجد الغَوْري أيضاً.

لقد وضع العلماءُ الجَهَابِذَةُ ألفاظاً خاصَّةً في الجَرْح والتعديل تُناسِب حالَ الرَّاوي من الصِّدقِ والكَذِب؛ وذلك نظراً لِدِقَّة الموضوع، وصُعوبةِ الوُصول إلى المقصد المطلوب. وألفاظُ الجرح والتعديل كثيرةٌ جِدّاً بحيث يَتَعَذَّر حَصْرُها وجَمْعُها، وهي أيضاً متعدِّدَةُ المراتب والدَّرجاتِ، وهذا مُتعذِّرُ المعرفة على كثيرٍ من الناس، لذا كانت الحاجةُ ماسَّةً إلى وَضْعِ قواعدَ كليةٍ لمراتب تلك الألفاظ وبيانِ أحكامها في كتابٍ مستقلٍّ.

فقام مؤلِّفُ هذا الكتاب بهذا العمل، حيث جَمَع تلك الألفاظ بين دفَّتيه ورَتَّبها على الترتيب المعجمي، مع ذكر حُكمِ كلٍّ منها، وشرحِ بعضٍ منها؛ ليكون وصولُ الطالب إليها أيسر، وفهمُها أسهل، كما عرَّف في مستهلِّ الكتاب «علمَ الجرح

---

(١) من مقدمة المؤلف للكتاب.

والتعديل» تعريفاً وجيزاً يشمل أهمَّ ما يحتاج إليه القارئ أن يعرف عنه، كذلك تناول فيه بدراسةٍ مُوجَزةٍ عن الأئمة الذين قسَّموا ألفاظَ الجرح والتعديل، ووضعوا لها المراتبَ، وذلك مع ذكر ميزان تقسيمهم لها ووضعِ ملاحظاته عليه.

طُبع هذا الكتاب في دار ابن كثير بدمشق وبيروت عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (٢٠٠) صفحة.

* * *

١٥ـ كتب علم عِلَل الحديث

يبحثُ هـٰذا العلمُ عن تلك القوادح الخَفِيَّة الغامضة التي تطرَّقت إلى أحاديثَ ظاهرُها السلامة منها، ومن هنا تظهر خطورةُ هذا العلم وصعوبتُه، وذلك أنَّ سقوط حديثِ الضعفاء والمجروحين واضحٌ، وأمّا أحاديثُ الثقات فظاهرُها السلامةُ، فالتنبُّهُ إلى مواضع الخطأ فيها يحتاج إلى علمٍ غزيرٍ، ومعرفةٍ واسعةٍ بطرق الأحاديث، وخبرةٍ تامّةٍ بأحوال الرواة في أنفسهم عند تحمُّلهم وأدائهم، وفي شبابهم وهرمهم، وفي سفرهم وحضرهم، وبأحوالهم في كلّ فردٍ فردٍ من شيوخهم وتلامذتهم، وهكذا إلى أمورٍ كثيرة من هذا النوع[١].

وقد ألّف العلماءُ في تعريف هذا العلم كتباً قيمةً، أذكرها فيما يلي:

١ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف بـ: «ابن رجب الحنبلي» (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ).

يتجزّأ هذا الكتاب إلى جزأين يُمكن أن يُعتبرا كتابين، الجزء الأول: شرحُ نصِّ كتاب «العِلل الصغير» للترمذي، والجزء الثاني: في أصول علم العِلل، جاء فيه بحثٌ جليلٌ أتبعَ به الحافظُ «شرحَ علل الترمذي» لتقريبِ علمِ العِلَلِ على من يَنْظُرُ فيه كما ذكرَ هو ذلك، أتى فيه بفوائدَ مهمةٍ؛ وقواعدَ كُلِّيَّةٍ.

ويمتازُ هذا الجزءُ بمزايا عظيمةٍ أذكرُ من أهمِّها:

ـ إنَّ عامَّة ما ذكرَه في هذا الجزءِ فوائدُ نادرةٌ، قلَّ من يَعْرِفُها من أهلِ هذا الشأنِ، كما ذكر الحافظُ، ولا تُحَصَّلُ أيضاً من كتبِ أُصولِ الحديثِ، أو ما شاكلها من المصنَّفاتِ الحديثيةِ، أو كتبِ الدِّراساتِ الحديثيةِ بصورةٍ عامةٍ، إلا ما قد يجدُه المطَّلِعُ المشتَغِلُ كثيراً من متفرِّقاتٍ هنا وهناك.

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» ص: ١٩٤.

ـ القسمُ الأوَّلُ من هذا الجزء في معرفة مراتبِ أعيانِ الثِّقاتِ الذينَ يدورُ عليهم غالبُ الأحاديثِ الصحيحة.

وبهذا أكملَ فائدةَ ما ذكرَهُ في الجزءِ الأوَّلِ من التَّعريفِ بالأئمَّةِ والحفَّاظِ، وقدَّمَ للقارىءِ مجموعةً تُغنيهِ غناءً في معرفةِ الرِّجالِ، وتسهِّلُ عليه سبيلَ النَّظرِ في الحديثِ.

ـ اعتناؤهُ في هذا القسمِ ببيانِ مراتبِ هؤلاءِ الثِّقاتِ في الحِفْظِ، وذكرُ مَنْ تُرجَّحُ روايتهُ من الرواة عنهم عند الاختلافِ. وهذا بحثٌ مهمٌّ لا يوجدُ كثيرٌ منه في كُتُبِ الرِّجالِ، ولا يَستغني عنهُ باحثٌ في نقدِ الأحاديثِ، يُبرزُ دقَّةَ بحثِ المحَدِّثينَ وعمقَ علمِ العِلَلِ، وقد وسَّعَ الحافظُ ابنُ رجبٍ البحثَ في هذا، فأثرى الدراساتِ الحديثيَّةَ وأغناها.

وفي هذا عبرةٌ لمن يكتفي في نقدِ الحديثِ بالنَّظرِ في بعضِ كُتُبِ رجالِ الحديثِ: أن لا يتسرَّعَ في الحكمِ قبلَ التَّحَرِّي، ولا يستهترَ بمخالفةِ الأئمَّةِ المعروفينَ في هذا العلمِ، فكيفَ إذا كان الباحثُ لا يجاوزُ في أحكامِهِ على الرِّجال أكثرَ المراجعِ اختصاراً مثلَ «تقريبِ التَّهذيبِ» إلا قليلاً جداً، وهذه الكتبُ لا تعرِضُ لمثلِ هذا التَّفْصِيْلِ الهام[1].

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور نور الدين عتر في مكتبة الملاح بدمشق عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م، ثم أعيدت طباعته في دار العطاء بالرياض عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في مجلَّدين، وهي الطبعة الرابعة.

٢ ـ **لمحاتٌ مُوجَزةٌ في أصول عِلَل الحديث**: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر.

هذا الكتابُ المُوجَز يَسُدُّ ثغرةً كبيرةً في أصول علم العِلَل، ويوضِّح أسبابَ العِلَّة، ويرسم طُرُقَ اكتشافها ثم يبيِّن أنواعَها، ومتى تقدح في الحديث، ومتى لا تقدح، مع الاعتناء في ذلك كلِّه بالأمثلة الحَيَوِيّة والشواهد، التي تُثري البحثَ،

---

(١) انظر: مقدمة الدكتور عتر للكتاب: ص: ٤٦.

وتُنير لطالب الحديثِ طريقَ أهل العلم بالحديث والنقد الدقيق.

قسَّمه المؤلِّفُ في أربعة فصولٍ، عرَّف في الفصل الأول بعلم العِلَل لغةً واصطلاحاً، وتكلَّم عن تاريخه، ثم عن كتبه.

وعَدَّ في الفصل الثاني أسباب العِلَّة مع الأمثلة التوضيحية، كما ذكر في الفصل الثالث طُرُقَ اكتشاف العِلَّة، كذلك بَيَّن في الفصل الرابع أنواعَ العِلَّة من حيث موضعها وأثرها وموقعها في الإسناد والمتن.

طَبَعه المؤلِّفُ بدمشق عام ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م، ثم أخرجه مع تعديلاتٍ وإضافات عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (١٧٥) صفحة، وهو من توزيع دار القلم بدمشق.

٣ ـ **العلل في الحديث**: للدكتور همام عبد الرحيم سعيد.

لم أعثر عليه، لكن أغلب ظني: أنه مستخرجٌ من دراسة وتحقيق المؤلِّف لـ: «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي.

طُبع في دار العدوي للتوزيع بعمان (الأردن)، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

٤ ـ **معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث**: للأستاذ الشيخ محمد مجير الخطيب الحسني.

وهو كتابٌ عظيمٌ قيِّمٌ لمن يريد الإلمامَ بهذا العلم من أهمِّ جوانبه، وقد تعرَّض فيه المؤلِّفُ الفاضل لتعريف هذا العلم تعريفاً جامعاً وشاملاً في أسلوبٍ علميٍّ راقٍ، فتكلَّم عن العِلَّة والحديثِ المُعَلّ وعلمِ العلل، ومعرفةِ مدار الإسناد وصلتها بعلم العلل، والوسائل المعينة على استكشاف العلل، ومراحل استكشاف العلة للحكم على الأسانيد، والآثار المترتّبة على تعيين مدار الإسناد في علم العلل، وعللِ التفرد، وأهميةِ معرفة مراتب الرواة عن مدار الإسناد في الحكم على الحديث وبيان علله، وعللِ المخالفة، وغير ذلك من المباحث والموضوعات القيمة المتعلقة بهذا العلم.

واعتمد المؤلِّفُ في هذا الكتاب على المصدر الأقدم فالأقدم، وحرص في نقل أقوال المتقدمين من الأئمة على كتبهم.

طُبع هذا الكتاب في دار الميمان بالرياض عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في مجلَّدين.

٥ ـ علم علل الحديث من خلال كتاب: «بيان الوهم والإيهام الواقعَين في كتاب الأحكام لابن القطَّان»: إعداد الأستاذ إبراهيم بن الصِّدِّيق.

تناول فيه المؤلِّفُ الفاضلُ دراسةً جامعةً عن كتاب «بيان الوهم والإيهام...» لأبي الحسن بن القطَّان الفاسي (المتوفى سنة ٦٢٨هـ)، وتعرَّض خلال دراسته له لتعريف علم علل الحديث.

طُبع في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٩٥م في مجلَّدين.

٦ ـ علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية: للدكتور وصي الله بن محمد عباس.

وهو عبارةٌ عن بحثٍ قدَّمه صاحبُه إلى إحدى الندوات العلمية في الحديث النبوي الشريف. جاء فيه تعريفٌ مختصرٌ لـ «علم علل الحديث». وهو مفيدٌ لمن لم تسبق له القراءةُ في هذا الموضوع.

طُبع في دار الإمام أحمد بالقاهرة عام ١٤٢٦ هـ في (١٠٤) صفحة.

٧ ـ المُيسَّر في علم علل الحديث: لسيد عبد الماجد الغوري.

وضَعه المؤلِّفُ للمبتدئين في أسلوبٍ مبسَّطٍ، وعرَّف فيه بأهمِّ ما يحتاجون إلى المعرفة من أصول هذا العلم من تاريخه، وتراجم أئمته، وميزات كتبه، وغير ذلك من المباحث المفيدة.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (٣٠٠) صفحة.

* * *

١٦ـ كتب علمِ الرِّجال

يُعَبَّر عن «علم الرجال» بـ: «علوم رجال الحديث» أيضاً؛ لأنَّ كُلَّ فنٍّ فيه يَعُدّه العلماء عِلْماً، وعَبَّروا بالرجال تغليباً، وإلاَّ هو شاملٌ لرواة الحديث جميعاً سواء كانوا رجالاً، أو نساءً.

وقد كان هذا العلمُ أكبرَ موضع عناية المحدِّثين، وقد وضعوا فيه كُتباً لتراجم الرِّجال، وفي ضَبْطِ أسمائهم، وأنسابهم، وألقابهم، وبُلدانهم، وما اخْتَلَفَ منها، وما ائْتَلَفَ، وما اتَّفَقَ منها، وما افْتَرَقَ، وعُنوا فيها بذكر حوادث حياتِهم، وأخلاقِهم، ومكانتِهم في الأمانة، والصِّدْقِ، والحِفْظِ، وبيَّنوا الرّاويَ الثِّقَةَ العَدْلَ من سيِّىء الحِفظ، والمجروحِ، وفاسدَ الرِّواية من صحيحها، وحصروا روايةَ كلِّ راوٍ، وأحصوا شيوخَه، والآخذين عنه، والبُلدانَ التي دَخَلها، والأحاديثَ التي رَوَاها، واستوفوا كلَّ شاردةٍ وواردةٍ حتى لم يَفُتْهم من الرُّوَاةِ راوٍ ثقةً كان أو ضعيفاً إلا وذكروه بما وَصَل إليه علمُهم، فأحسنوا، وأجادوا، وتعبوا، وأفادوا، فاستحقَّ هذا العلمُ بجدارة جُهود هؤلاء أن يُقال فيه: «إنَّه عِلْمٌ نَضِجَ واحْتَرَقَ»؛ وذلك كُلُّه أداءً للأمانة، وصَوْناً للشَّريعة المطهَّرة، وحِرْصاً على الكلمة أن ينالها الزَّلَلُ، أو يَبْلُغها الخَلَلُ، فكانوا ـ رحمهم الله تعالى ـ بذلك أُمَنَاءَ لدينهم، ومُخلِصينَ للعِلم[1].

أعرِّف فيما يلي ببعض أهمِّ ما أُلِّف في هٰذا العلم:

١ ـ **علم الرجال وأهميته**: للشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليماني (المتوفى سنة ١٣٨٦ هـ).

وهو عبارةٌ عن محاضرةٍ ألقاها بمناسبةٍ، لكنها مع صغر حجمها مفيدةٌ في

---

(١) علم الرجال: تعريفه وكتبه: للمؤلِّف: ص: ٩.

الموضوع، وهي تعرِّف بعلم الرجالِ والجهودِ المبذولة في خدمته تأليفاً وتحقيقاً.

طُبع في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠١ هـ في (٦٤) صفحة.

٢ ـ **المختصر في علم رجال الأثر**: للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.

وهو كتابٌ مختصرٌ في علم رجال الحديث، لكنه محرَّر الأحكام جامعٌ لشَتّات المسائل في هذا العِلم، وهو في الحقيقة خُلاصةُ محاضرات المؤلِّف التي ألقاها في كلية الشريعة بجامعة الأزهر. راعى المؤلِّفُ في وضعِه تقريبَ هذا العلم لطُلاَّبه، وتوضيح مقاصده باختصارٍ يفي بالمطلوب ويحقِّق المرادَ. قسَّمه في بابين، الباب الأول: في المسائل المختصَّة بهذا العلم، والثاني: في التراجم وتواريخ الرُّواة.

طُبع في كلية الشريعة بجامعة الأزهر، عام ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م، في (١٥٢) صفحة.

٣ ـ **علم الرجال**: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر.

وهو ملحقٌ بآخر كتابه القيِّم: «أصول الجرح والتعديل. . .». قسَّمه المؤلِّفُ في قسمين، القسم الأول: في تعريف علوم الرواة من حيث التاريخ، والثاني في تعريف علوم الرُّواة من حيث الأسماء، عرَّف في الأول: علمَ التاريخ، والطبقات، والإخوة والأخوات، والمدبَّج ورواية الأقران، ورواية الأكابر الرواة عن الأصاغر، ورواية الأبناء عن الآباء، والسَّابق واللاَّحق. وعرَّف في القسم الثاني: المبهمات، ومن ذُكر بأسماءٍ مختلفة، والأسماء والكُنى، والألقاب، ومن نُسب لغير ما يسبق للفهم، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه، والمتشابه المقلوب، وغير ذلك من المباحث المفيدة بإيجازٍ مع عرض أمثلةٍ مناسبةٍ.

يحتوي هذا الملحق على (١٥) صفحة في آخر كتاب «أصول الجرح والتعديل».

طبعه المؤلِّفُ عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٤ ـ **علم الرجال: نشأته وتطوُّره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع**: للدكتور محمد بن مطر الزَّهراني.

وهو كتابٌ نفيسٌ في الموضوع، قسَّمه المؤلِّف في تمهيدٍ، وخمسة أبوابٍ،

وعرَّف في التمهيد بالإسناد وأهميته وبدء استعماله، وتحدَّث في الباب الأول عن كتب الرجال حسب ظهورها إلى نهاية القرن الخامس الهجري. وتكلَّم في الباب الثاني عن الكتب المصنَّفة في رجال كتبٍ مخصوصةٍ. وفي الباب الثالث: عرَّف بأنواع علوم الحديث المتعلِّقة بشخص الراوي أو اسمه ممّا لم يسبق ذكره في الباب الأول. وفي الباب الرابع عرَّف ببعض أهمِّ مدارس العلم في القرنين الأول والثاني الهجريين. وفي الباب الخامس عرض نماذجاً من طبقات ومراتب الرُّواة عن أعيان الثقات ومن يرجّح قوله منهم عند الاختلاف.

طُبع في مكتبة دار المنهاج بالرياض عام ١٤٢٧ هـ في (٣٣٤) صفحة.

٥ ـ **علم رجال الحديث**: للدكتور تقي الدين النَّدْوي المظاهري.

وهو كتابٌ مختصرٌ في الموضوع، لكنه جامعٌ له، عُني فيه المؤلِّفُ إثر تعريفِ كل علمٍ من علوم الرجال؛ بتعريف الكتب التي أُلِّفت فيه في عبارةٍ وجيزةٍ.

طُبع في دار القلم بدبي عام ١٤٠٦ هـ، وفي مكتبة الرَّيّان بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٨ هـ في (٢١٢) صفحة.

٦ ـ **الهداية في تمييز رجال الرِّواية**: للدكتور ماهر منصور عبد الرَّزَّاق.

وهو كتابٌ قيِّمٌ في الموضوع، ألَّفه مؤلِّفُه بعد ممارسةٍ طويلةٍ لتدريس هذا العلم، كشف فيه النِّقابَ عن أسماء الرُّواة، وكُناهم، وألقابهم، وأنسابهم وتمييزهم، ومعرفة طبقاتهم وغير ذلك؛ ليكون مرشداً إلى دراسة أحوالهم ومعرفة المقبول منهم والمردود أو الثقات من الضعفاء، حتى يتسنَّى لدارس الحديث الحُكم عليه من حيث القبول والرَّدّ فيعمل بالمقبول ويطرح المردود.

طُبع في دار بلنسية بالرياض عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م في (٣٥٢) صفحة.

٧ ـ **علم الرجال: تعريفه وكتبه**: لسيد عبد الماجد الغوري.

عرَّف المؤلِّف في مستهلِّ هذا الكتاب الإسنادَ، وأهميته، وعناية المحدِّثين به، ثم قسّم موضوعاتِ الكتاب إلى أربعة فصولٍ كما يلي:

الفصل الأوّل: لتعريف الرُّواة، وألقابهم العلمية.

والفصل الثاني: لتعريف العلوم المعرِّفةِ بشخص الراوي.

والفصل الثالث: لتعريف العلومِ المُبَيِّنَةِ لحال الراوي.

والفصل الرابع: لتعريف علوم أسماء الرُّواة.

وحاول عَقِبَ تعريفِ كلٍّ من هٰذه العلوم أن يعرِّف جميعَ الكُتب التي أُلِّفَتْ فيه قديماً وحديثاً، كما توخَّىٰ في تعريف جميع هٰذه العلومِ سهولةَ العبارةِ، ودِقَّةَ اللَّفْظِ، ووُضوحَ المعنىٰ.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (٥٦٠) صفحة.

٨ ـ **المُيَسَّر في علم الرجال**: لسيِّد عبد الماجد الغوري.

وهو كتابٌ مفيدٌ جداً خاصةً لمن لم تَسْبِق له القراءة في علم الرجال، وقد اختصر فيه المؤلِّف مباحثَ هٰذا العلم في أسلوبٍ مبسَّطٍ جداً.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (٢٠٨) صفحة.

* * *

١٧ ـ مصادر معرفة الصحابة

لقد اعتنىٰ العلماءُ بتأليف كُتب تراجم الصَّحابة، ومعرفة أخبارهم في حياة النبيِّ ﷺ، وبعد مماته ﷺ. وأُخْتُلِفَ في ابتداء التأليف في تراجِم الصحابة فجَزَم الحافظُ ابن حجر بأنَّ أوَّل من صَنَّف في ذلك هو: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ)، والذي أفرد في ذلك تصنيفاً. ولكن بعض المصادر التاريخية تَدُلُّ أنَّ أوّل من صَنَّف فيهم هو: أبو عُبَيدة مَعْمَر بن المُثَنَّىٰ (المتوفىٰ سنة ٢٠٨ هـ) فهو ـ حسب علمي ـ أسبق كتاب في ذلك، والله أعلم.

أذكر فيما يلي أهمَّ الكتب المفردة بالتأليف في الصحابة:

١ ـ **معرفة مَنْ نَزَلَ مِنَ الصَّحابَة سائر البُلدان**: للحافظ أبي الحسن، علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي البَصْري، المعروف بابن المديني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧)، وقال: «في خمسة أجزاء لطيفة».

٢ ـ **تسمية من رُوِيَ عنه من أولاد العشرة وغيرهم مِن أصحاب النبي ﷺ**: لابن المديني أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد جماز في دار القلم بدمشق عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م. وبتحقيق الأستاذ فيصل باسم جوابرة، في دار الراية بالرياض عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٢٤٦) صفحة.

٣ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: لابن سعد محمد بن سعد بن منيع البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

وهو كتابٌ قَيِّمٌ في الرجال، تَرْجَم فيه المؤلِّفُ للرسول ﷺ وللصحابة

والتابعين إلىٰ عصره. ومن ميزاته: أنه من أوائل الكتب في تراجم الرجال، بعد طبقات الواقدي، وأنه حَفِظَ لنا تراجمَ أعدادٍ كبيرةٍ من الصحابة، والتابعين؛ إذ كان لا يزال قريبَ العهدِ بهم؛ الأمر الذي سَهَّل عليه تقصِّي أخبارهم وشؤونهم، وهو من أهمِّ الكتب في التاريخ لرجال الفترة الأولىٰ من التاريخ الإسلامي، وقد كان له تأثيرٌ واضحٌ في الكتب التي أُلِّفت بعده. والكتاب يَضُمُّ حوالي ثلاثة آلاف ترجَمة، بعضها للنساء.

طُبع الكتاب طبعةً علميةً لأول مرَّةٍ بتحقيق المستشرق «أدوارد ساخاو» بالتعاون مع مستشرقين آخرين، وصَدَر الكتاب ما بين عامي ١٩٠٤ و١٩٤٠م، في تسعة مجلَّدات، وُزِّعَتْ فيها التراجم والطبقات علىٰ الشكل التالي:

المجلَّد الأول: سيرة الرسول.

المجلَّد الثاني: المَغازي.

المجلَّد الثالث: تراجم البَدْرِيِّين من الصحابة.

المجلَّد الرابع: تراجم الأنصار والمهاجرين ممَّن لم يشهدوا بَدْراً قبل فتح مكَّة.

المجلَّد الخامس: تراجم أهل المدينة من التابعين، ومن كان منهم ومن الصحابة في مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين.

المجلَّد السادس: تراجم الصحابة من الكوفيين.

المجلَّد السابع: تراجم الصحابة من البصريين.

المجلَّد الثامن: تراجم الصحابة من النساء.

المجلَّد التاسع: فهارس صَنَعها «ساخاو»؛ لتسهيل الرجوع إلىٰ الكتاب.

وقد طُبع لهذا الكتاب طبعتين أخريين، أولاهما في بيروت بتحقيق الدكتور إحسان عبَّاس عن دار بيروت ودار صادر، في تسع مجلَّدات، أحدها للفهارس عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨م، والطبعة الثانية في القاهرة عام ١٩٦٩ عن دار التحرير للطبع والنشر في اثني عشرَ مجلَّداً.

٤ ـ كتاب الطبقات: لأبي عمرو، خليفة بن خيَّاط بن خليفة الشَّيْبَاني العُصْفُري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

وهو من أقدم ما وَصَل إلينا من كتب الطبقات، فمؤلِّفُها معاصرٌ لابن سعد، يحوي هٰذا الكتابُ تراجم ما يُقارِبُ (٣٣٧٥) من الصحابة والتابعين وتابعيهم رجالاً ونساءً، وقد تكَّررتْ تراجمُ بعضِهم ولا سِيَّما الصحابة.

وقد بدأ المؤلِّفُ كتابَه بالتحدُّث عن الرسول ﷺ، ثم أخذ يُترجم للصحابة، حتىٰ إذا تحدَّث عن الأمصار ترجم لصحابة كلِّ مصرٍ ثم لتابعيه، وأمَّا الصحابيات فأفرد لهنَّ باباً خاصّاً في آخر الكتاب.

ومنهجُ خليفة في هٰذا الكتاب يُخالِفُ منهجَ ابنِ سعد في طبقاته أحياناً ويُقارِبُه أحياناً، فابن سعد بدأ كتابَه بأن خَصَّص المجلَّدَ الأوَّلَ والثاني في السيرة، والشمائل، وجَعَل الثالثَ لتراجم أَهل بَدْر ونقباء الأنصار، والرابعَ للحديث عن الطبقة الثانية من الصحابة، ثم الصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكَّة، والخامسَ لتابعي المدينة ثم للصحابة والتابعين في مكَّة، والطَّائف واليمن واليَمَامة، والبحرين، والسَّادِسَ للصحابة والتابعين من أهل الكوفة، والسابع للصحابة والتابعين في البصرة والشَّام ومصر وخُراسان وبقية الأمصار الإسلامية، والثامنَ للنساء الصحابيات.

أمَّا خليفةُ بن خياط فقد بدأ كتابَه بترجَمة الرسول ﷺ، فعمِّه العبَّاس، فبقية الهاشميِّين، ثم أخذ يُترجِم للأمويِّين، ثم تناوَلَ سائرَ بُطون قريش بطناً بطناً، ثم أَلَمَّ بسائر القبائل المضرية فالعدنانية، وبعد ذلك بدأَ بالصحابة من القبائل اليمانية، وهٰذا يعني أنه رَتَّب الصحابَة وقَسَّمهم لا وَفق سابقتهم ومنازلهم في الإسلام كما فعل ابنُ سعد، وإنما وَفق أنسابهم وقرابتهم من رسول الله ﷺ، متبعاً الأسلوب الذي طبقه عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في الديوان، وكان يُشير إلىٰ منزلة كلِّ من الصحابة في تراجمهم.

وبعد أن أنهىٰ ابنُ خياط تراجمَ الصحابة جميعاً معتبراً إيَّاهم من أهل المدينة؛ لسكنىٰ معظمهم فيها أو دخولهم إيَّاها؛ شرع بعد ذلك بالحديث عن الأمصار، فذكر أنَّ معظم الصحابة تفرَّقوا بعد رسول الله ﷺ لذلك تحدَّث عن الصحابة في الأمصار

علىٰ المنهج السَّالف، ثم تحدَّث عن التابعين وَفْقَ أنسابهم أيضاً، واستمرَّ في منهجه الأول: التقسيم حسب القبائل والنَّسب لا حسب الرواية، ولم يَنْسَ خليفةُ حين يُترجِم للتابعي أن يذكر عمن روىٰ من الصحابة.

وبين ابن سعد وخليفة اختلافٌ في تعداد الطبقات، فطبقات أهل البَصْرَة مثلاً عند ابن سعد ثماني طبقات، وعند خليفة اثنتا عشرة طبقة، وأهل الكوفة عند ابن سعد تسع طبقات، وعند خليفة إحدىٰ عشرة طبقة، وأهل الشَّام عند ابن سعد ثماني طبقات، وعند خليفة سِت.

من أهمِّ فوائد منهج خليفة في طبقاته، أنه: حين يُترجم للصحابي؛ يذكر الأحاديثَ التي رواها، ولٰكن لا يُثبِت نصَّ الحديث كاملاً، وإنما يُشير إليه، أو يذكر مطلَعَه وموضوعَه.

والغالب علىٰ تراجم خليفة لرجاله أنها مقتضبةٌ، فهو يذكر اسمَ المترجَم ونسبَه ونسبَ أمِّه وسنةَ وفاته ومكانها، وأحاديثَه دون الإلمام بشيءٍ عن حياته، وتكاد تراجمُه للتابعين تكون مجرَّدَ تعدادٍ لهم في طبقاتهم دونما جرحٍ أو تعديلٍ كما يفعل غيرُه[1].

وقد طُبع هٰذا الكتابُ بتحقيق الدكتور سُهَيْل زَكَّار في مطابع وزاة الثقافة والسِّياحة والإرشاد القومي بدمشق عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م، في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، في مطبعة العاني بنجف (العراق) عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٥ ـ أسماء الصحابة: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بَرْدِزْبَة الجُعْفِي البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٦ ـ الطبقات (هو نفسُ «طبقات رواة الحديث»): للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة الدكتور سهيل زكار للكتاب.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٨٩ ـ ١٩٠).

اقتصر فيه المؤلِّفُ علىٰ الصحابة والتابعين، ولم يُترجِم لهم، بل اقتصر علىٰ تجريد أسمائهم، وقد خلط الكُنىٰ والأسماء، وبدأ بالصحابة فرتَّبهم علىٰ المُدُن، فبدأ بأهل المدينة ثم مكَّة فالكوفة فالبصرة فالشَّام فمِصر فاليمن، ثم أهل مُدُن شتَّىٰ، ثم ذكر النساء علىٰ المُدُن أيضاً، ثم انتقل إلىٰ طبقة التابعين فرَتَّبهم علىٰ طبقاتهم وأزمانهم وبلدانهم، وبَلَغ بطبقات التابعين من أهل البصرة ثلاثَ طبقاتٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سلمان في دار الهجرة بالرياض عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

٧ ـ **معرفة الصحابة**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيّم بن سعيد البَرْقي (المتوفىٰ سنة ٢٧٠ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧ ـ ١٢٨).

وهو مخطوطٌ[١].

٨ ـ **عددُ ما لكلِّ واحدٍ من الصحابة من الحديث**: للإمام أبي عبد الرحمٰن بَقِيِّ ابن مَخْلَد (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٩ ـ **تسمية أصحاب رسول الله ﷺ**: للإمام أبي عيسىٰ، محمد بن عيسىٰ بن سورة الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

بدأه بذكر العشرة المبشَّرين بالجنَّة، ثم رَتَّب الصحابةَ علىٰ حروف المعجم في أبوابٍ، كبابِ الألف يليه بابُ الباء وهٰكذا؛ غير أنه لم يلتزم بترتيبهم ضِمن الأبواب، كما يقتضيه الترتيبُ المتعارف عليه، فتراه يقدِّم في باب الشِّين: (شيبة بن عثمان) علىٰ (شريد بن سُوَيْد).

وقد خَتَم الترمذيُّ هٰذا الكتابَ في (كُنَى من لا تُعرَف أسماؤهم)، أمَّا طريقته في ذِكر الاسم؛ فهو يُورِد العَلَمَ، نسبتَه، وكنيتَه أحياناً، ويذكر شهودَه بَدْراً، أو

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٢).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٠٧).

الحُدَيْبِيَةَ، أو غيرهما. وبَلَغ عددُ الأسماء في الكتاب (٧٢٨) اسماً، ولكنه لم يلتزم في هذا الكتاب بذكر أسماء الصحابة.

طُبع بتحقيق الأستاذ عماد الدين حيدر في دار الحنان ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١٢٠) صفحة.

١٠ ـ معرفة الصحابة: للحافظ أبي محمد، عبد الله بن محمد بن عيسى المَرْوَزي، المعروف بعَبْدان (المتوفىٰ سنة ٢٩٣ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦).

١١ ـ طبقات الأسماء المُفْرَدة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث: لأبي بكر، أحمد بن هارون البَرْذَعي البرْدِيجي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

يذكر فيه المؤلِّفُ الاسمَ والكنيةَ والنسبةَ إلىٰ المدينة، وأحياناً يذكر أحدَ شيوخه أو تلاميذه، وقد جعلهم خمسَ طبقاتٍ من الصَّحابة والتابعين فمن بعدهم.

١٢ ـ تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة ومن بعدهم مِن أهل المدينة: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامَرَّائي في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٨٩ هـ، وله طبعاتٌ أخرى.

١٣ ـ معرفة الصحابة: لأبي منصور، محمد بن سَعْد البَاوَرْدي (لم أعثر على سنة وفاته).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٨).

١٤ ـ معجم الصحابة: للحافظ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان، أبي القاسم البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٣١٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[(١)].

١٥ ـ معجم ابن قانع: للحافظ القاضي أبي الحسين، عبد الباقي بن قَانِع بن مَرزوق بن واثق الأموي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٣٥١ هـ).

---

(١) انظر: الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ٤١٢ ـ ١٥٣).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧).

وهو مخطوطٌ[(١)].

١٦ ـ **الحروف**: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكن البغدادي المصري (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧).

١٧ ـ **تاريخ الصحابة الذين رُوِيَ عنهم الأخبار**: للحافظ أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البستي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ بوران الضَّناوي، بدار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٣٥١) صفحة.

١٨ ـ **المعجم الكبير**: للحافظ أبي القاسم، سليمان بن أحمد الطَّبَراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

رَتَّبه على مسانيد الصحابة، ورَتَّب أسماءَهم على حروف المعجم، إلا أنه بدأ بالعشرة المبشَّرين بالجنَّة؛ لئلا يتقدَّمهم غيرهم، ويذكر ترجمةَ الراوي ثم يسوق أحاديثَ بسنده فإن كان من المُقِلين؛ خَرَّج جميعَ حديثه، وإن كان من المُكثِرين؛ روى عنه حديثاً أو حديثَين أو ثلاثةً أو أكثر حسب الراوي.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلفي، في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٨٧ م في خمسةٍ وعشرين جزءاً. وينقص الأجزاء (١٣ ـ ١٦) و(٢١).

١٩ ـ **أسماء مَن يُعْرَف بِكُنْيَتِهِ مِن أصحاب رسول الله ﷺ**، لأبي الفتح الأزدي، محمد بن الحسين بن أحمد الموصلي. (المتوفى سنة ٣٧٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ إقبال أحمد بن محمد إسحاق بسكوهري بالدَّار السَّلفية في الهند عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (٨٩) صفحة.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٥٣٠).

٢٠ ـ تسمية مَنْ وَافَق اسمُه اسمَ أبيه من الصحابة والتابعين ومَن بَعْدَهُم مِن المحدِّثين: لأبي الفتح الأَزْدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٢١ ـ تسمية مَن يُرْوَىٰ عنه الحديث من الصحابة والتابعين ممَّن لا أَخَ لاسمه في الحديث يُوافقِ اسمُه علىٰ حروف المعجم: لأبي الفتح الأزدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٢].

٢٢ ـ معرفة الصَّحابة: لأبي أحمد العَسْكَري، الحسن بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٣٨٢ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦) «وهو مُرَتّب علىٰ القبائل».

٢٣ ـ أسماء الصَّحابة التي اتَّفق فيها البخاري ومسلم، وما انفرد به كل منهما: للحافظ، أبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارَقُطني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

٢٤ ـ معرفة الصَّحابة: للحافظ أبي حفص، عمر بن أحمد، المعروف بابن شاهين (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧).

٢٥ ـ معرفة الصَّحابة: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن إسحاق الإصبهاني، المعروف بابن مَنْدَه (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧): «وهو كبيرٌ جليلٌ، قال ابن عساكر: وله فيه أوهامٌ كثيرةٌ، والذَّيل الكبير عليه أو علىٰ أبي نُعَيم لأبي موسىٰ المَدِيني».

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٧٧).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٧٧).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٩٠).

وهو مخطوطٌ[1].

٢٦ ـ معرفة الصَّحابة: للحافظ أحمد بن عبد الله أبي نُعَيْم الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

سلك أبو نعيم في هذا الكتاب مسلكَ غيره من المؤلِّفين الذين سبقوه في هذا المجال أمثال ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثان» وابن قانع في «معجم الصحابة» وابن حبان في «الثقات»[2]، والطبراني في «المعجم الكبير» إذ رتَّب كتابه هذا على الطريقة المألوفة التي وجدها في عصره، ويُمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

ـ بدأ بمقدمةٍ مُوجَزةٍ بيَّن فيها سبب تأليفه للكتاب، وهو حُبُّه للوقوف على معرفة أخبار هؤلاء الصحابة ومناقبهم ومراتبهم على بصيرةٍ وفي الاتباع لهم على وثيقة، ثم بيَّن منهجَه الذي مشى عليه في كتابه قال: «بدأتُ بأخبارٍ في مناقبهم ومراتبهم، ثم قدّمتُ ذكر العشرة المشهود لهم بالجنة، واتبعتهم بمن وافق اسمه اسم الرسول الله ﷺ، ثم رتّبتُ أسامي الباقين على ترتيب حروف المعجم فقصرتُ من جملة ما لقيت على حديثٍ أو حديثين فأكثر مع ما ينضم إليه من ذكر المولد والسِّنّ والوفاة، فمن لم يقع له حديثٌ عنه وله ذكرٌ أو رُوي له خبر؛ ذكرته.

وواضحٌ مما لمسنا في هـٰذا الكتاب: أن المؤلف قد أوفى بشرطه والتزم بمنهجه إلى حدٍّ بعيد إلا أني وجدتُ في بعض التراجم: أنه لم يذكر فيه غير الاسم فقط. وقد ذكر شخصاً واحداً في أكثر من مرة من أجل الاختلاف في اسمه.

ـ عندما يذكر الحديث أو الأثر بأسانيد فإنه يكتفي بذلك في الغالب وقد يذكر عقبه فوائد حديثيه جيدة.

ـ اعتمد المؤلِّفُ في تكوين مادة كتابه هذا على ما رواه عن مشايخ عصره بأسانيد، وهذا هو الغالبُ في هذا الكتاب؛ لذلك نجده عندما يذكر حديثاً لصحابيٍّ واحدٍ عن النبي ﷺ أو أثراً يذكر في كثير من الأحيان أكثر من طريقٍ، وقد تصل إلى أكثر من ثمانية طُرُقٍ، وهذا يَدُلُّ على سعة اطلاعه على الكتب المصنَّفة قبله إلى

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٥٣٩).
(٢) ذلك في الجزء الخاص بالصحابة.

جانب تحصيله الشخصي الذي اكتسبه بروايته عن مشايخه في حياته الطويلة؛ لأنه إمامٌ من أئمة هذا الفن.

ـ سبق أن ذكرتُ قول المؤلف إنه راعى ترتيبَ كتابه على حروف المعجم وهذا صحيحٌ بالنسبة لترتيب الحروف، أما ترتيب ذكرهم داخل الحرف الواحد فإنه لا يراعي ترتيبَهم على الحروف، فمثلاً يقدِّم من اسمه: (أنس) على من اسمه: (الأسود) وكذا بالنسبة لآبائهم المختلفة أسماؤهم؛ فإنه لا يراعي فيهم الترتيب على الحروف فمثلاً يقدِّم من اسمه: (أنس بن النضر) على من اسمه: (أنس بن أوس) مما يصعب معه كثيراً على الباحث أن يقف على ترجمة معينة؛ لأن من كان اسمه يبدأ بحرف الألف مثلاً كثير ويلاحظ أنه بالنسبة لمن اتفقت أسماؤهم يقدّم الذين تحقَّقت صحبتهم ويؤخِّر ذكرَ الذين اختلف في كونهم من الصحابة.

ـ عندما يذكر الأسماءَ أو الأنسابَ أو الألقابَ الغريبةَ أو المشتبهةَ لا يضبط ذلك بالحروف كما فعل ذلك بعض من كتب في هذا الحقل.

ـ عندما يترجم لصحابيٍّ له أحاديثُ كثيرةٌ يكتفي بذكر المشاهير والغرائب منها فقط، صرح بذلك في أكثر من موضع، وقد يذكر عدد أحاديثه، مثلاً قال في ترجمة (أبي بكر الصديق رضي الله عنه): رُوي له من المتون سِوى الطرق مئة حديث ونيِّف بمراسيلها فمن مشاهيره وغرائبه: حدَّثنا...

وكذا في ترجمة (عمر ضي الله عنه) قال: رُوي له من المتون سِوى الطُّرق مئتي حديث ونيف، فمن مشاهيره وغرائبه: حَدَّثنا... وفي ترجَمة (عثمان بن عفان رضي الله عنه) قال: روي له نيِّفاً وستين متناً سِوى الطُّرق، فمن مشاهير حديثه وغرائبه: حدثنا... وهكذا[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد راضي حاج عثمان بمكتبة الدار بالمدينة المنورة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م. ثم صدر عن دار الوطن بالرياض عام ١٤١٢ هـ في سبعة مجلَّدات بتحقيق الأستاذ عادل العزَّازي.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

٢٧ ـ **معرفة الصحابة**: لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المعتز النَّسَفِي المُسْتَغْفِرِي (المتوفىٰ سنة ٤٣٢ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦).

٢٨ ـ **أسماء الصحابة الرُّواة، وما لكلٍّ واحدٍ من العَدَد**: لأبي محمد، علي بن أحمد بن عبد الله القرطبي الأندلسي الظاهري، المعروف بابن حزم (المتوفىٰ سنة ٤٥٦ هـ).

وهو جزءٌ مستخرجٌ من كتابه «جوامع السيرة» (من ص ٢٧٥ إلىٰ ٣١٥) يمتاز بذكره ما لكلِّ صحابيٍّ من الأحاديث فيذكر عددَها فقط. وبلغ عددُ الصحابة الذين ذكرهم (١٠١٨) ورَتَّبه بحسب عدد أحاديثهم فبدأه بأصحاب الألوف ثم المئين، ثم المئة ثم العشرات.. إلىٰ الواحد.

طُبع بتحقيق الأستاذ سيّد كسروي حسن بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في (٥٨٢) صفحة.

٢٩ ـ **الاستيعاب في أسماء الأصحاب**: للإمام الحافظ المحدِّث الفقيه أبي عمر يوسف بن عبد البَرِّ النَّمَري (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

قصَد فيه إلىٰ جمع ما تفرَّق في كتب الصحابة المدوَّنة من قبله، ذَكَر في مقدِّمته خمسَة عشر مرجِعاً، وأشار إلىٰ مراجع أخرىٰ كثيرة لم يذكرها، واقتصر في جمعه ذلك علىٰ النُّكَت التي هي البُغْيَةُ من المعرفة بهم. فلذلك سَمَّىٰ كتابَه «الاستيعاب»، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

لكن انْتُقِدَ عليه: أنه فاته جمعٌ من الصحابة كثيرٌ، فإنَّ غاية ما جَمعه يبلغ ثلاثة آلاف وخمسمئة. وأنَّه كما قال ابنُ الصَّلاح شانَه بذكر ما شَجَر بين الصحابة، وحكايته فيه عن الأخباريِّين لا المحدِّثين. والمحدِّثون لا يرتاحون إلىٰ هؤلاء الأخباريين؛ لأن الغالب عليهم الإكثارُ، والتخليطُ فيما يروونه.

افتتحه ابنُ عبد البَرّ بسيرة الرسول ﷺ ثم رَتَّب الصحابة علىٰ أساس ترتيب المعجم، وابتدأه بترجَمة الرسول الكريم ﷺ واستوعبَ الكتابُ حوالي (٣٥٠٠) من التراجم.

طُبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعةٌ بالهند في حيدرآباد (الدَّكَنْ) في مجلَّدين، عام ١٩١٧ م، وفيها كثيرٌ من الغلط والتصحيف، كما طُبع في مصر بهامش (الإصابة) عام ١٣٣٣ هـ وطُبع أخرىٰ في مصر عام ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م في مجلَّدين.

٣٠ ـ مختصر الإشبيلي من كتاب «اقتباس الأنوار للرشاطي»: لعبد الله بن عبد الرحمٰن الإشبيلي (المتوفىٰ سنة ٥٨٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٣١ ـ الذَّيل علىٰ «الاستيعاب لابن عبد البرّ»، لأبي إسحاق ابن الأمين.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٣) فقال: «مِن مُعاصري صاحب الذيل بعدن».

٣٢ ـ الذَّيل علىٰ «الاستيعاب لابن عبد البرّ»: لأبي بكر محمد بن أبي القاسم خلف بن سليمان بن خلف بن محمد بن فتحون الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٥٢٩ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٣): «وهو ذيل حافلٌ، ذكر فيه: أنَّ ابن عبد البَرّ ذكر في كتابه من الصحابة ثلاثة آلاف وخمسمئة. يعني ممَّن ذكره باسمه أو كنيته أو حَصَلَ له فيه وَهَمٌ، وأنّه استدرك فيه عليه مِمّن هو علىٰ شرطه قريباً مِمّن ذكره، وابن فتحون هـٰذا من شيوخ عياض، قال في «فهرسته»: أجازني كتابَيْه المؤلَّفَيْن علىٰ كتاب الصحابة لأبي عمر ابن عبد البَرّ: كتاب «التنبيه»، وكتاب «الذيل»».

٣٣ ـ التنبيه علىٰ النَّقص في الأصحاب الواقع في كتاب «الاستيعاب لابن عبد البَرّ»: لابن فتحون أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٣)، راجع الكتاب السابق.

٣٤ ـ اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار: لأبي محمد عبد الله بن علي الرُّشاطي (المتوفىٰ سنة ٥٤٢ هـ).

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١٣٩٨/٣).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦).

٣٥ ـ الارتجال في أسماء الرِّجال، أو ذيل «الاستيعاب لابن عبد البرّ»: لأبي الحجَّاج، يوسف بن محمد بن مقلّد الجماهري التَّنُّوخي الشافعي المعروف بابن الدَّوانيقي (المتوفى سنة ٥٥٨ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ٢٠٤): «استدرك فيه على مالم يُذكَر في «الاستيعاب». وهو مخطوطٌ[١].

٣٦ ـ ذيل «معرفة الصحابة لابن مَنْدَه»: للحافظ محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد بن عمر بن عمر الأصبهاني الشافعي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

ذكره الذهبي في مقدمة «تجريد أسماء الصحابة» وفي «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٥٤) وقال: «جَمَع فأوعى»، ويسمِّيه الزركلي في «الأعلام» (٦/ ٢١٣) «تتمة معرفة الصحابة»، ويسمِّيه الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧): «الذيل الكبير».

٣٧ ـ ذيل «الاستيعاب لابن عبد البرّ»: لأبي القاسِم، محمد بن عبد الواحد بن محمد بن إبراهيم الباهلي الغَرْناطي المَلاَّحي الأندلسي (المتوفى سنة ٦١٩ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٤).

٣٨ ـ الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار: لأبي محمد، عبد الله بن أحمد بن قُدَامة الموفَّق المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٢٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي نويهض بدار الفكر في بيروت عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م في (٤٠٧) صفحة.

٣٩ ـ أُسْد الغابة في معرفة الصحابة: للإمام المحدِّث الحافظ عِزِّ الدين علي بن محمد الجَزَري، المعروف بابن الأثير (المتوفى سنة ٦٣٠هـ).

جَمَع ابنُ الأثير في هذا الكتاب، بين الكتب التي هي غايةٌ ما انتهى إليه الجَمْعُ في الصحابة حتى عهده، فاجتمع له من الصحابة (٧٥٠٠) وعُني بترتيبه على

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٤٥).

الأحرف ترتيباً أدقَّ من كتاب «الاستيعاب»، فجاء كتاباً عظيماً حافلاً. قال الحافظُ ابن حجر: «إلاَّ أنه تبع من قبله، فخلط من ليس صحابياً بهم، وأغفل كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم»(١).

رَتَّبه ابنُ الأثير ترتيباً ألفبائياً، راعاه في الاسم وفي اسم الأب واسم الجدّ، وكان يقوم بالمقارنة والتحقيق حين وُرود خلافٍ في الروايات ثم يرجِّح ما يرى أنه أقرب إلى الصواب.

للكتاب مختصران: أولهما للذهبي باسم «تجريد أسماء الصحابة»، والثاني لأبي زكريا المَقْدِسي باسم «دُرر الآثار وغرر الأخبار».

طُبع هذا الكتاب عِدّة طبعات، إحداها في القاهرة بالمطبعة الوهبية عام ١٢٨٦هـ في خمس مجلّدات، والثانية في طهران عام ١٣٧٧هـ في خمس مجلَّدات، والثانية في القاهرة بالمكتبة التعاونية عام ١٩٦٤م، بإشراف محمد صبيح على التحقيق، وبمعاونة محمود فايد ومحمد عاشور ومحمد البنَّا. وطُبع بمطبعة الشعب بمصر ١٩٧٠م، في سبع مجلَّدات.

٤٠ ـ روضة الأحباب في مختصر «الاستيعاب لابن عبد البرّ»: لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن إبراهيم المالكي الأَذْرَعي.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨١).

٤١ ـ مختصر أسد الغابة: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

ذكره النَّووي في كتابه «التقريب» في النوع (٣٩): معرفة الصحابة، فذكر من أَلَّف فيهم، وقال: «وقد جمع الشيخ عز الدين ابن الأثير الجَزَري في الصحابة كتاباً حسناً جمع كتباً كثيرة، وضَبَط وحَقَّق أشياءَ حسنةً وقد اختصرتُه بحمد الله»، وهو مخطوطٌ(٢).

٤٢ ـ مختصر «أسد الغابة لابن الأثير»: لمحمد بن محمد بن علي النَّحوي اللُّغَوي والكاشفي (المتوفىٰ سنة ٧٠٥ هـ).

---

(١) انظر مقدمة «الإصابة».

(٢) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٣).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨٢).

٤٣ ـ **تجريد أسماء الصحابة تلخيص أُسْد الغابة**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الذّهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

ذكره غيرُ واحدٍ ممَّن ترجم للذهبي، اختصر فيه الذهبيُّ كتابَ «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير الجزري.

وهو لم يختصر «أسدَ الغابة» فحسب، بل زاده من «تاريخ الصحابة الذين نزلوا حمص» لعبد الصَّمد بن سعيد الحمصي، و «تاريخ دمشق» لابن عَسَاكر، و «مسند أحمد»، و «مسند بقي»، و «الطبقات الكبرى» لابن سعد، لا سِيّما في النساء، ومن كتابات ابن سيد الناس، ووضع إشارات لهذه المصادر.

ومن استدراكاته النفيسة: أنه علَّم لمَن ذُكِرَ غلطاً في الصَّحابة، ولمن لا تصحّ صحبته، لكنه لم يستوعب ذلك، ولا قَارَبَ.

طُبع هٰذا الكتابُ بدائرة المعارف النظامية في حَيْدَرْ آباد(الدَّكَن) في الهند عام ١٣١٥ هـ ـ ١٨٩٧م في مجلَّدتين.

٤٤ ـ **أعلام الإصابة بأعلام الصحابة**: لشمس الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن أحمد الخليلي (المتوفىٰ سنة ٧٩٧ هـ).

قال الكتَّاني: في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٣) «مختصر من (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) لابن عبد البرّ (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)».

وهو مخطوطٌ.

٤٥ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للإمام الحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

جَمَع الحافظُ في هٰذا الكتاب ما كتبه السابقون، وأعاد النظرَ في مراجع الصحابة الأولى من كتب السُّنَّة وتاريخ الرواة والسِّيَرِ والمغازي، فاستخرج منها أسماءَ صحابةٍ فاتَتْ غيرَه.

وقد رتَّب الكتابَ على أحرف الهجاء، وقَسَّم كلَّ حرفٍ أربعة أقسام، عُني فيها بتمييز من ثبت لقاؤه للنبي ﷺ وممَّن لم يثبت، ونَبَّه فيه على ما ذكر في الكتب

السابقة على سبيل الوهم والغلط، وهذا زُبْدَةُ ما يمخضه من هذا الفنِّ اللَّبيبُ الماهرُ، وقد وقع فيه التنبيهُ على عجائب يستغرب وقوع مثلها.

وقد تحدَّث في ثلاثة فصول عن الأسلوب الذي يَتِمّ به تمييزُ الصحابة، فتحدَّث في الفصل الأول عن تعريف الصحابي، وما بُني على هذا التعريف من إشكالاتٍ، ثم أورد الرُّدودَ عليها، ثم تحدَّث في الفصل الثاني عن الطريقة التي تميَّز الصحابي من غيره، من ذلك معرفة حضورُ الصحابي بعض المشاهد، أما الفصل الثالث فقد خصَّصه لبيان حال الصحابة، وذلك بصحة عدالتهم، وروايتهم للحديث، وغير ذلك.

ثم أورد بعد ذلك تراجمَ الصحابة، وقسَّم تراجم الكتاب إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: فيمَن وَرَدَتْ صحبتُه بطريق الرواية عنه أو عن غيره سواء أكانت الطريقةُ صحيحةً أم حسنةً أم ضعيفةً، أو وقع ذكره بما يَدُلُّ على الصحبة بأيّ طريقٍ كان.

القسم الثاني: فيمَن ذُكر من الصحابة من الأطفال الذين وُلدوا في عهد النبي ﷺ وماتوا وهم دون سِنِّ التمييز، وهل يلحقون بالصحابة؟ مع ذكر الأدلة في ذلك.

القسم الثالث: في أسماء المُخَضْرَمين الذين أدركوا الجاهليةَ والإسلامَ.

القسم الرابع: فيمَن ذُكر في بعض الكتب، على سبيل الوَهْم والغَلَط: أنه من الصحابة والرّدّ على ذلك.

كما خَصَّص الحافظُ جزءاً من الكتاب لمن عُرِفوا بكُناهم، وقسماً آخر للنساء.

ومن الفصول الثلاثة السّابقة ومن هذا التقسيم يتبدَّى الغرض الذي هدف إليه ابن حجر من تأليف هـٰذا الكتاب ومن تسميته «الإصابة في تمييز الصحابة»، فهو يريد أن يُفرد ما هو صحابيٌ حقيقةً من خلال الأدلة والوقائع والمناقشة. والمؤلّفُ في ترجَمة كل صحابيٍّ يذكر اسمَ الصحابي، ونسبَه، ومولدَه، ووفاتَه، ومدى ثُبوت صِحَّة صحبته، وحضوره بعضَ المشاهد مع الرسول ﷺ، وذكر إسلامه، وإيراد بعض مناقبه، وذكرِ من روى حديثَه، والكتب التي خَرَّجتْ حديثَه مع ذكر بعض الأحاديث التي رواها، والرّدّ على من التبس عليه معرفة كونه صحابياً، أم لا.

صَنَّف الحافظُ هٰذا الكتاب بحسب الترتيب الألفبائي للاسم واسم الأب.

طُبع الكتاب بتصحيح الأستاذ إبراهيم الفيومي في ثماني مجلدات في القاهرة ما بين عامي ١٣٢٣و١٣٢٥هـ. ثم طُبع في مطبعة السعادة وفي المطبعة الشرقية. كما طُبع في كَلْكَتَّة بالهند ما بين أعوام ١٨٥٦ و ١٨٧٣م. وقد طُبع طبعةً مصوّرة عن طبعة القاهرة في مكتبة المثنى ببغداد. كما طُبع في دار صادر ببيروت مصوّراً عن طبعة دار السعادة.

٤٦ - **عين الإصابة في معرفة الصَّحابة**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

اختصر به «الإصابة» لابن حجر العسقلاني، وقد اختصر مجهولٌ من أعيان القرن ١٣ هـ كتابَ السيوطي وسَمَّاه: «مختصر الإصابة بأعلام الصحابة».

وهو مخطوطٌ(١).

٤٧ - **مختصر «الاستيعاب في الآل والأصحاب لابن عبد البرّ»**: لزين الدين محمد «عبد الرؤوف» ابن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المُنَاوي المصري (المتوفىٰ سنة ١٠٣١ هـ).

وهو مخطوطٌ(٢).

٤٨ - **الشُّموس المضيّة في ذكر أصحاب خير البَرِيَّة**: لمحمد بن محمد بن محمد بن علي الطرابلسي السَّنْدَرُوْسي (المتوفى سنة ١١٧٧هـ).

وهو تلخيصٌ مختصرٌ لكتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر. مخطوطٌ(٣).

٤٩ - **حياة الصحابة**: للعلاَّمة الداعية المحدِّث الشيخ محمد يوسف الكَانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٣٨٣هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٣٩٨).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٣٩٨).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٣٤).

جمع المؤلِّف في هذا الكتاب ما انتشر وتفرَّق في كتب السُّنَّة والسِّيرة والتاريخ والطبقات، وبدأ بأخبار الرسول ﷺ وثنَّىٰ بقصص الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ويُعنى بجوانب تَخُصُّ الدعوة والتربية التي تَهُمُّ الدعاة والمربِّين بصفةٍ خاصةٍ، يقول العلّامة أبو الحسن الندوي ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة هذا الكتاب: «وقد جَمَع هذا الكتابُ في أخبار الصحابة رضوان الله عليهم، وسِيَرهم وقصصهم وحكاياتهم ما يندر وجودُه في كتابٍ واحدٍ، وجاء يصوِّر ذلك العصرَ، ويمثِّل حياةَ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وخصائصهم وأخلاقهم وخواطرهم، وقد أسبغت هذه الدقةُ وهذا الاستقصاءُ، والإكثارُ من الروايات والقصص على الكتاب تأثيراً لا يكون للكتب الَّتي بُنيت على الإجمال والاختصار، ومغزى القصة. ويعيش القارىء لأجله في محيط الإيمان والدعوة والبطولة والفضيلة والإخلاص والزهد.

وأنا أؤكِّد: أنَّ الكتاب مؤثِّر وناجح؛ لأن المؤلّف قد كَتَبه عن عقيدةٍ وحماسةٍ ولذّةٍ وعاطفةٍ، وقد خالط حُبُّ الصحابة لحمَه ودمَه، واستولى على مشاعره وتفكيره، وقد عاش في أخبارهم زمناً طويلاً.

ولا نعرف ـ فيمن نعرف ـ أوسع نظراً في أخبار «الصحابة» ودقائق أحوالهم، وأكثر استحضاراً لها وأحسن استشهاداً بها، وأجمل اقتباساً منها، وأكثر إيراداً لها في الحديث والمحاضرات منه».

طُبع هذا الكتاب أولاً في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الهند) في ثلاث مجلَّدات. ثم طُبع في القاهرة. ثمّ تكررت طبعاته في عدد الآلاف من مكتبات البلاد العربية المختلفة الَّتي لا تحصى. وأخيراً طُبع في «دار ابن كثير» بدمشق، في أربع مجلدات، مع تعليقات كبار علماء الهند عليه، والتي ألحقها الشيخ محمد إلياس البارَه بنكوي بهذا الكتاب.

* * *

١٨ ـ مصادر معرفة المُخَضرَمِين

(المُخَضْرَمُ): هو من أدرك الجاهليةَ، وحياةَ النبيِّ ﷺ ولم يُسلِم إلاَّ بعد وفاته ﷺ، أو أَسلم في حياته؛ لكنه لم يَلْقَه، فكأنه خُضرِمَ؛ أي: قُطِعَ عن نُظرائه الذين أدركوا الصُّحبةَ.

لم يُفْرِد أحدٌ من العلماء كتاباً خاصاً في المخضرمين سِوىٰ الإمامين الجليلين: الإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيري صاحب الصحيح (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ) والإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل ابن سبط العجمي (المتوفىٰ سنة ٨٤١ هـ).

أمّا كتاب الإمام مسلم: قد ذكره النَّووي في «شرح صحيح مسلم» بعد أن ذكر مصنَّفات الإمام، وكذلك ذكره الحاكم أبو عبد الله النَّيسابوري في «معرفة علوم الحديث»(١)، ولـٰكني لم أجد هـٰذا الكتاب مطبوعاً.

وأمَّا كتاب إبراهيم بن محمد بن خليل ابن سبط العجمي، فهو قد طُبع في المطبعة العلمية بحلب عام ١٣٥٠ هـ باسم: «تذكره الطالب المعلم لمن يقال: إنه مخضرمٌ»، ومعه: «التبيين لأسماء المدلِّسين» و«الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط» للمؤلِّف.

الكتب التي من مَظِنَّات الرُّواة المخضرمين من المحدِّثين:

كذلك لم يُفرد العلماء كتباً خاصَّةً بالرواة المخضرمين من التابعين كما أفردوا التابعين في كتبٍ مستقلّةٍ، وهناك كتباً من الرواة العامة، والخاصة يكثر فيها وجودُ الرواة المخضرمين، فمن أشهر هذه الكتب:

---

(١) ١/ ٥١٠.

١ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

٢ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

٣ ـ **تجريد أسماء الصحابة**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

* * *

١٩ـ مصادر معرفة التّابعين وأتباعهم

«التَابِعيُّ»: هو من شَافَهَ أصحابَ رسولِ الله ﷺ مع كونه مُؤمناً، و«تابعُ التابعيِّ»: هو من شَافَهَ التابعيَّ مؤمناً بالنبيِّ ﷺ.

نذكر فيما يلي أهمَّ مصادر معرفتهم:

١ ـ **الطَّبقاتُ الكبرىٰ**: لمحمد بن سَعْد بن مَنِيع البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الصحابة» و«مصادر الطبقات».

٢ ـ **الطَّبقات**: لأبي عمرو، خليفة بن خَيَّاط بن خليفة الشَّيباني العُصْفُري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الصحابة» و«مصادر الطبقات».

٣ ـ **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

ذكر فيه المؤلِّفُ أسماءَ من اشتمل عليه «صحيحُ البخاري» و«صحيحُ مسلم» من التابعين فمَن بعدهم إلى شيوخه، على حروف المعجم.

طُبع بتحقيق الأستاذ بوران الضَّناوي، وكمال يوسف الحوت، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م، في مجلَّدين.

٤ ـ **كتاب معرفة التابعين**: لأبي المطرِّف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فُطَيْس القُرطبي (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٠٥).

٥ ـ تلقيح فهوم الأثر: لأبي الفَرَج، عبد الرحمن بن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وهو يتضمن فصلاً عن التابعين.

٦ ـ جنة الناظرين في معرفة التابعين: لمحب الدين محمد بن محمود بن النَّجَّار البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في: «كشف الظنون» (١/ ٦٠٧).

٧ ـ التبيين عن مناقب من عُرف بقرطبة من التابعين: لقاسم بن محمد بن أحمد القرطبي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في: «كشف الظنون» (١/ ٣٤٣).

٨ ـ معرفة التابعين من «الثقات» لابن حبان: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

ألَّف الحافظ أبو حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِيّ (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ) كتابَه «الثقات» ورَتَّبه على الطبقات، وتناول فيه الصحابةَ والتابعينَ وأتباعَ التابعين، ورَتَّب كل طبقةٍ على حروف المعجم؛ إلا أنه ذكر في هذا الكتاب عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين، بل إنه ذَكَر خلقاً كثيراً هنا في «الثقات»، ثم أعاد ذكرهم في كتاب «الضعفاء والمجروحين».

فقام الذهبيُّ بتلخيص «التابعين» من كتابه، وقال في أول تلخيصه: «معرفة التابعين من (الثقات) لابن حِبّان، وهو تلخيصٌ من المجلَّد الثالث من تاريخه. فإذا كان الرجل معروفاً؛ كتبتُ اسمه مجرداً، وإذا كان ليس بالمشهور؛ علَّقت قول المؤلف فيه».

وقد حافظ الذهبيُّ على ترتيب الأصل، وكتب تاريخ الوفيات بالأرقام، وعَلَّق على بعض التراجم، وأخذ على ابن حبان: أنه لم يستوعب التابعينَ في كتابه، وذكر الذهبيُّ: أنهم مذكورون في «تهذيب الكمال» للمِزّي. كما أخذ عليه: أنه ذكر في كتابه جماعةً ذكرهم ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» لم يمسوا بجرحٍ، ثم قال: «نعم، الذين ذكرهم كثيرٌ منهم لم يوثَّقوا، أو كثيرٌ منهم لم يَرْوِ عن الواحد منهم غيرُ

واحدٍ، وهم على قسمين: قسمٌ روى عنه ثقة معروف بالتحرِّي في الأخذ. وقسمٌ منهم دون ذلك، يروون عن كل ضربٍ. وقسمٌ منهم ثالثٌ ضعفاء لا يُعرَف ذلك التابعي إلا من جهتهم، فالتابعي مجهولٌ، والراوي عنه واهٍ، فأنَّى يكون ذلك صدوقاً أو مقبول الرواية؟!».

وكتاب الذهبي هذا يقع في (٤٩) ورقة[١].

قال الأستاذ فؤاد سزكين وهو يتكلَّم على كتاب «معرفة المجروحين والضعفاء من المحدِّثين» لابن حِبّان: «وهناك مختصرٌ من المجلَّد الثالث بعنوان (معرفة التابعين الثقات) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ)، وذكر: أنه في (٤٦) ورقة بخط المؤلِّف»[٢].

٤ ـ **الرُّواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب ردّهم**: للحافظ الذَّهبي أيضاً.

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الثقات».

٥ ـ **تذكرة الحفَّاظ**: للحافظ الذهبي.

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الثقات».

* * *

---

(١) انظر «الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام» ص: ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٢) تاريخ التراث العربي: (١/ ٣٨٢).

٢٠ ـ مصادر معرفة الرواة الوُحْدَان

(الوُحْدَانُ): هم الرُّواةُ الذين لم يَرْوِ عن كلٍّ واحدٍ منهم إلا راوٍ واحدٌ[١].

لقد أَلَّف العلماء جملةً من الكتب باسم «الوحدان»، أسردها مع بيان موضوع كل كتابٍ منها على النَّحو التالي:

١ ـ **الوحدان**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

موضوعه خاصٌّ بالصحابة الذين ليس لهم إلا حديثٌ واحدٌ، وواضحٌ أنَّ هنالك فرقاً كبيراً بين مَن ليس له إلَّا راوٍ واحدٌ، وبين مَن ليس له إلا حديثٌ واحدٌ، فقد يكون للراوي حديثٌ واحدٌ رواه عنه واحدٌ أو أكثر، وقد لا يكون للحديث إلَّا راوٍ واحدٌ تفرَّد به، وقد يكون له حديثٌ أو أكثر.

٢ ـ **المنفردات والوحدان**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

موضوعُه: من ليس له إلَّا راوٍ واحدٌ، وقيمةُ هٰذا الكتاب تتلَّخص في:

تحقيق القول في تفرُّد رجلٍ بالرواية عن رجلٍ آخر حين الخلاف على ذلك بين الأئمة الناقدين.

وتقرير القول في تفرُّد رجلٍ عن غيره فيما يراه مسلمٌ دُون غيره من أقرانه في هٰذا الشَّأن.

ذهب مسلمٌ في هٰذا الكتاب إلى أبعد من هٰذا الصنيع، بحيثُ جعل الكتابَ فعلاً كتابَ معرفة أيضاً بأحوال الرِّجال، فتراه مثلاً يقول في ترجمَة (عبد الرحمٰن بن أبي سَبْرَة): «لم يَرْوِ عنه إلَّا ابنُه خَيْثَمَة بن عبد الرحمٰن»، ثم يعرِّف عبدَ الرحمٰن

(١) انظر: «علوم الحديث» ص: ٣١٩، و«تدريب الراوي» (٢/ ٦٠).

هـٰذا، وأبو سبرة، وهي منهجٌ زائدٌ علىٰ بيان التفرُّد، فيقول: «وعبد الرحمـٰن كان اسمُه في الجاهلية (عزيزٌ)، فسَمَّاه النبيُّ ﷺ (عبدَ الرحمـٰن)، وأبو سبرة جَدُّ خَيْثَمة، اسمُه يَزيد بن مالكٍ».

يُعَدُّ هـٰذا الكتابُ مصدراً من مصادر فضِّ الخلاف علىٰ بعض الرجال المختلف علىٰ أسمائهم تصحيفاً أو تحريفاً أو قلباً، أو غير ذلك.

يُعَدُّ هـٰذا الكتابُ مصدراً في تعريف بعض الأحوال التاريخية أيضاً؛ كظروفٍ يقتضيها واقعُ التعريف بالرجل، وهي مهمةٌ جداً، ولا يقدِّرها إلاَّ العارفون بهـٰذا الفَنِّ، فمِن ذلك مثلاً يقول مسلمٌ عن (شقيق بن سَلَمة الأسدي): «وشقيقٌ أدرك الجاهليةَ» وكذا أبو عثمان النَّهْدِي.

وقد استفاد من هـٰذا الكتاب الحافظُ ابن حجر في «الإصابة»، وأبو نُعَيمْ الأصبهاني في «معرفة الصحابة».

وقد طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البُنداري، ومحمد السعيد بسيوني زغلول، في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٣ ـ الوحدان: للإمام محمد بن إدريس بن المنذر بن مِهران أبي حاتم الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ).

وهو مفقودٌ؛ لذا لا نستطيع تحديدَ موضوع الكتاب هل هو في الأحاديث أم في الرواة؟

ذكره ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٦٤)، وفي «المراسيل» له (ص: ١٤٩)، وابنُ حجر في «الإصابة» (٣/ ٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٤).

٤ ـ الوحدان: للإمام أحمد بن عمر بن الضَّحَّاك بن مَخْلَد الشَّيباني، المعروف بابن أبي عاصم (المتوفىٰ سنة ٢٨٧ هـ).

ذكره ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٦٤) وفي «المراسيل له (ص: ١٤٩)، وابنُ حجر في «الإصابة» (٣/ ٣٢) و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٤).

٥ ـ الوحدان: للإمام الحافظ أبي علي بن محمد بن زياد القَبَّاني النَّيسَابوري (المتوفىٰ سنة ٢٨٩ هـ).

اقتبس منه ابنُ عبد البَرّ في «الاستيعاب» (٢/ ١٥٢)، والحافظُ ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ١٥٠).

٦ ـ الوحدان: للإمام الحافظ أبي جعفر، محمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرَمي، الملقَّب بـ«مُطَيَّنْ» (المتوفىٰ سنة ٢٩٧ هـ).

٧ ـ تسميةُ مَن لم يَرْوِ عنه غير رجلٍ واحدٍ: للإمام الحافظ أبي عبد الله، أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

وهو جزءٌ صغيرٌ جداً يحتوي علىٰ (٢٣) ترجمة من التابعين، تفرَّد عنهم نفسُ العدد من أتباع التابعين، وطريقته في عرض التراجم مشابهةٌ لطريقة الإمام مسلم، فهو يذكر الرجلَ ويذكر من تفرَّد عنه، وقد ضَمَّ كتابُ الإمام مسلم أغلب هؤلاء في كتابه المنفردات.

وكتابُ النَّسائي هٰذا مطبوعٌ في آخر كتابه «الضعفاء» و«المتروكين» ويقع في خمس صفحاتٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن محمود سلمان، وعبد الكريم أحمد الوريكات، في مكتبة ا لمنار بالزرقاء (الأردن) عام ١٩٨٧ م في (١٦٥) صفحة.

٨ ـ الوحدان: للإمام الحافظ الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النُّعمان بن عطاء، أبي العبَّاس الشَّيباني الخُراساني (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

اقتبس منه ابنُ الأثير في «أُسْد الغابة» (٣/ ٢٣٤) والحافظُ ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٣٥١).

٩ ـ المخزون في علم الحديث: للإمام أبي الفتح محمد بن الحسين الأَزْدي المُوْصِلي (المتوفىٰ سنة ٣٧٤ هـ).

ولهذا الكتاب أهميةٌ كبيرةٌ بالرغم من صِغر حجمه؛ وذلك لِقِلَّة المصنَّفات في هٰذا الفَنِّ، وثانياً: لأهمية موضوع الوحدان ودِقَّته، وثالثاً: لأنه خاصٌّ بالصحابة: حيث يحدِّد لنا من تفرَّد عنهم بالرواية وفائدته، ومعرفة مخرج الرواية الحديثية، هٰذا وقد أشار إلىٰ كتاب المخزون جَمْعٌ من الأئمة سواء بالتصريح باسمه، أو بالاقتباس منه.

هـٰذا وبلغت عددُ تراجم الكتاب (٢٦٨) تفرَّد مثلَهم في العدد من أولادهم أو التابعين، وبهـٰذا يَضُمُّ الكتابُ بين دفَّتيه (٥٣٦) ترجمةً، إضافةً إلىٰ عددٍ من الأحاديث والأخبار التي يُورِدها المؤلِّفُ في ثنايا الكتاب، كما أنه لا يخلو من الفوائد الحديثية، والنُّكات العلمية.

يُعرِّف المؤلِّفُ في تراجمه باسم الراوي، وفي بعض الأحيان يذكر الكنيةَ واللَّقَبَ والنِّسبةَ، وفي بعض الأحيان إذا كان خلافٌ في اسمه يذكره.

طُبع بتحقيق ودراسة الدكتور حسين علي حسين الجَبُّوري في دار الفارابي بدمشق عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٤ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

بعضُ أَهَمّ الكتب التي اشتملت علىٰ رواية الوحدان:

لقد تضمَّنت أغلبُ كتب السُّنّة روايةَ من ليس له إلا راوٍ واحدٌ، وخاصةً الصحابة، ومن هـٰذه الكتب:

١ ـ **الجامع الصحيح**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦هـ).

٢ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجاج القُشَيْريْ (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

٣ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجِستاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

٤ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسىٰ، محمد بن عيسىٰ بن سَوْرَة التِّرمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٥ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **المسند**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيْبَاني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

٧ ـ **سنن ابن ماجَهْ**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن يزيد الرَّبعي ابن ماجَهْ القَزْويني (المتوفىٰ سنة ٢٧٣ أو ٢٧٥ هـ).

٨ ـ **المعجم الكبير**: للإمام أبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب اللَّخْمِي الطَّبرَاني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

٩ ـ سنن **الدَّارَقطني**: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

١٠ ـ مسند **الطَّيَالسي**: للإمام سليمان بن داود بن الجارود الطَّيَالِسي البَصْري (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ).

١١ ـ **مجمع الزوائد**: للحافظ أبي الحسن، نور الدين الهَيْثَمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

* * *

٢١ ـ مصادر معرفة الرُّوَاةِ المُختلطِين

(الاختلاطُ) هو سببٌ من أسباب العِلَّة، والذي يقع للرَّاوي إمّا لفساد عقله عند كبر سِنّه، أو لذهاب بصره، أو احتراق كُتبه، أو نحو ذلك. فمعرفةُ المُختلطِين فَنٌّ مُهِمٌّ جِدّاً؛ لِمَا يحتاج إليه من دِقَّةٍ؛ لتمييز أحاديث الراوي المختلطة من غيرها، وقد عُني أئمَّةُ الحديث به، وضبطوا أحوالَه، وأعطوا كُلاًّ منها حُكْمَه حسب الميزان العلمي.

أوَّلُ من أَلَّف في هٰذا النَّوع هو: الحافظُ محمد بن موسىٰ الحازمي (المتوفىٰ سنة ٥٨٤ هـ)، قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٧٢): «وقد أَلَّفَ الحازميُّ تأليفاً لطيفاً رأيتُه»، ثم أَلَّف الحافظُ صلاح الدين العَلاَئي (المتوفىٰ سنة ٧٦١هـ) تصنيفاً مختصراً، لم يبسط الكلامَ فيه، ورَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وهو مخطوطٌ في مكتبة السليمانية باستنبول، تحت رقم (كوبريلي ٢٦٨). ثم تبعهما علماءُ في التصنيف في هٰذا النوع، ومن كتبهم مايلي:

١ ـ **الاغتباطُ بمعرفة من رُمي بالاختلاط**: للحافظ أبي الوفاء، بَرهان الدين، إبراهيم بن محمد بن خليل المعروف بـ: «سِبط ابن العجمي» (المتوفىٰ سنة ٨٤١هـ).

وهي رسالةٌ مفيدةٌ رَتَّبها على حروف المعجم، ولكن عليها الملاحظات التالية:

ـ أنها رسالةٌ مختصرةٌ وجاء اختصارها في بعض المواضع مُخِلاًّ بالغرض من الرجوع إليها مع كونها رسالةً خاصةً بالرواة المختلطين للتعرُّف على أحوالهم، فمثلاً قد جاء ذكر (سعيد بن أبي عَرُوْبَة) وكلُّ ما قاله فيه: «تغير بآخره» ومن يكتفي بهذا القول فإنه لا يعرف متى اختلط؟ ولا يعرف إن كان حدَّث في الاختلاط أم لا؟ وكذا لا يعرف من روى عنه في الاختلاط، ومن روى عنه في الصحة، وهكذا أصبح الاختصار في مواضع عدة من الرسالة لا يفي بالحاجة من الرجوع إليها.

ـ أنه لم يشترط في رسالته إيراد الثقات فقط، ولكنه أورد الثقات والضعفاء، بل ذكر أيضاً بعضَ المتروكين، وإيراد مثل هؤلاء الضعفاء والمتروكين وتتبع اختلاطهم وحصر من روى عنهم في الصحة والاختلاط جهدٌ بلا طائل؛ لأن الفائدة تحصل من دراسة الراوي الثقة الذي اختلط، فإذا علم زمان اختلاطه، وعرف إن كان حدَّث في الاختلاط أم حجب عن التحديث؟ وإن كان حدَّث في الاختلاط فمن ذا الذي أخذ عنه في الصحة ومن أخذ عنه في التغير؟ ومن أخذ عنه في الحالين الصحة والتغير، فإن حدث ذلك في تتبع حال الراوي الثقة سلم لنا حديثه قبل الاختلاط وكان موضع القبول والاحتجاج.

أمَّا الراوي الضعيف أو المتروك فما الفائدةُ من تتبُّع اختلاطِه إن كان حديثه قبل الاختلاط ضعيفٌ لا يحتج به أو متروكٌ لا يلتفت إليه؟

ـ أنه أورد معظمَ الرُّواة الذين ضمنهم رسالتَه دون ذكر للرواة الذين أخذوا عن الراوي قبل الاختلاط أو بعده أو من أخذ عنه في كلا الحالين، ولا يخفى أنَّ أي تصنيفٍ يُفرد للمختلطين من الرواة ولا يحصر من أخذ عن الراوي قبل الاختلاط وبعده، فإنه لا يفي للقارىء أو الباحث بالغاية من إفراد هؤلاء الرواة بتصنيفٍ خاصٍّ، فإذا ما نظر الباحثُ في أحد الأسانيد فوجد راوياً نسب إلى الاختلاط ولكنه لا يعلم إن كان الذي حَدَّث عن هذا الراوي قد أخذ عنه في الصحة قبل التغيُّر، أم أخذ عنه في الاختلاط؛ فإنه سيظلّ متوقفاً في هذا الإسناد لا يحكم فيه بقبول أو رد.

وقد اعتذر صاحب الاغتباط في مقدمته لرسالته؛ قال: «وكان ينبغي لي أن أذكر في كلِّ ترجمةٍ من الثقات من أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده أو أُبهم أمره ليعرف ما يقبل من حديثه دون غيره، وقد ذكر ابن الصلاح بعض ذلك، ولكن هذا يستدعي كتباً كثيرة من التواريخ وغيرها وبلدنا حلب عَرِيٌّ عن ذلك».

ـ أنه أورد بعضَ الرواة ممن تغير في مرض الموت، ليس هذا المقصود بالاختلاط في الاصطلاح؛ لأن عامة من يموت يقع له التغير في مرض الموت ولا يضره، وإنما المضعف للشيخ أن يروي شيئاً حين اختلاطه كما نص عليه الذهبي في ميزانه (١/ ٣٩).

ـ أنَّ بعض من ذكرهم وعدَّهم فيمن اختلطوا فإن التحقيق العلمي المنصف

يقتضي عدم ذكرهم أو إيرادهم فيمن اختلط، بل كان رأي صاحب الاغتباط نفسه في بعضهم يرجح عدم نسبتهم إلى الاختلاط.

ـ أنه ذكر عدداً من المتأخِّرين ممن اختلطوا وتغيَّروا في أواخر أعمارهم، وهؤلاء المتأخِّرون لا فائدةَ من ذكرهم في تصنيفه؛ إذ لا وجودَ لهم في أسانيد الأحاديث[1].

طُبعت هٰذه الرسالة بتصحيح الشيخ محمد راغب الطَّباخ في المطبعة العلمية بحلب عام ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣٢، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

٢ ـ **الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرُّواة الثقات**: للشيخ أبي البركات، محمد بن أحمد بن يوسف الذَّهبي، المعروف بـ: «ابن الكَيَّال» (المتوفىٰ سنة ٩٢٩ هـ).

وَضَع فيه المؤلِّفُ أسماء المختلطين في آخر عُمرهم من رُواة الكتب السِّتّة وغيرها، يقول ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدِّمته له: «... فهذا كتابٌ مشتملٌ على معرفةِ مَن صَحَّ أنه خلط في عُمره من رُواة الكتب السِّتَّة وغيرها، وهو مؤلَّفٌ وجيزٌ وعلمٌ غزيرٌ، ينبغي أن يعتني به مَن له اعتناءٌ بحديث سيد المُرسَلين وسند المتقدِّمين والمتأخِّرين.

أفرده بالتصنيف الحافظُ أبو صلاح الدين العَلاَئي في جزءٍ اختصره جدّاً. وذكر الحافظُ تقي الدين ـ أبو عمرو بن الصَّلاح ـ في علومه ستة عشر رجلاً. وأفرده بالتصنيف الحافظُ برهان الدين سِبط بن العجمي، ورَتَّبهم على حروف المعجم في جزءٍ، لكنه ذكر الثقات وغيرهم، ومَن قيل: إنه اختلط ولم يثبت ذلك حتى ذكر ـ رحمه الله ـ من تغيَّر في مرض الموت، وليس المقصود ذلك؛ لأن عامّة مَن يموت يختلط قبل موته ولا يَضُرُّه ذلك، وإنما الضَّعْفُ للشيخ أن يروي شيئاً حين اختلاطه.

يقول المؤلف مبيناً منهجه في هذا الكتاب:

«... فجمعتُ في هذا المصنَّف سبعين راوياً من رُواة الأصول المشهورين الثقات مبسوطة تراجمهم فيما صَحَّ واشتهر، ومَن رَوَوْا له وروى عنهم من أهل

---

(١) انظر مقدمة: «نهاية الاغتباط».

الأثر، ورَتَّبْتُهم على حروف المعجم، وجمعتُ ذلك من «مختصر التهذيب» للأندرشي، وكتاب ابن ماكولا الحافظ، و«الكاشف» للذهبي، وعلوم ابن الصَّلَاح، وعلوم العِراقي، ومن «الشَّذا الفياح» للأبناسي، ومن «الاغتباط» للحافظ الحلبي، ومن «التمهيد» لابن عبد البِّر الحافظ، و«الانتصار» للحافظ المَقْدِسِي وغيرِهم، وغير ذلك مما وقعتُ عليه واستندتُ إليه، ثم الحُكم في حديث من اختلط من الثقات.

التفصيل: فما حَدَّثه قبل الاختلاط فإنه يُقبَل، وإنْ حَدَّث به فيه أو أشكل أمره فلم يُدْرَ أَأُخِذَ عنه قبل الاختلاط أو بعده ـ فإنه لا يُقبَل، فقد ذكرتُ في بعض التراجم مَن أُخِذَ عنه قبل الاختلاط أو بعده.

ثم هم منقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو لغير ذلك. . . ».

وقد طُبع الكتاب بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحُوت في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (١٤٨) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم بن عبد رب النبي، في المكتبة المكية والإمدادية بمكة المكرمة. وطُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي في دار العلم بـ: «بَنْها».

٣ ـ نهاية الاغتباط بمن رُمي من الرُّواة بالاختلاط: للأستاذ أبي عبيد الله، علاء الدين علي رضا (معاصر).

وهو أصلُ رسالة الحافظ سبط ابن العجمي، وتعقَّب عليها المؤلِّفُ، وزاد عليها زياداتٍ مفيدة.

يقول المؤلِّفُ عن منهجه في هذا الكتاب: «حاولتُ أن أجعل من رسالة (الاغتباط) للحافظ إبراهيم بن محمد بن خليل سبط بن العجمي مصنفاً علمياً جامعاً على خلاف ما كانت عليه من الاختصار الذي كان يُخلّ بالغاية من التصنيف أحياناً. . .

فذكرتُ في جُلّ الرواة أقوال الأئمة فيهم من توثيقٍ أو تضعيفٍ ومن تعديلٍ أو تجريحٍ، ولم أقتصر على كلام الأئمة في اختلاط الراوي؛ إذ لا يمكن أن نتكلَّم في اختلاطِ الراوي بعيداً عما قيل فيه من توثيقٍ أو تضعيفٍ، فلا بُدّ من تكوين نظرة نقدية متكاملة في الراوي قبل الحكم بقبول مروياته، أو ردها.

فقد يكون الراوي على صورةٍ من الضعف ونكارة الحديث جعلت عامة المحققين يُجمعون على ترك حديثه، ثم قد يجمع هذا الراوي فوق ذلك اختلاط وتغير في آخر عمره، فاختلاط مثل هؤلاء لا يلتفت إليه، فما زاد الاختلاط حديثهم إلا ضعفاً، وقد يكون الراوي أحد الأعلام الثقات فألمَّ به ما ألمَّ بغيره من الناس، فأصابه الهرم والخرف فوقع في التغير والاختلاط، فهنا يجب التمييز والتنقيب عن حديثه قبل التغير وبعده وعمن أخذ عنه قبل التغير ومن أخذ عنه في الاختلاط، ومن ثمَّ فقد حاولت إبرازَ هذه النظرة النقدية المتكاملة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، ولم أصنع ذلك في تراجم بعض الرواة المغمورين غير المشهورين ممن لم تكثر مروياتهم، بل ليس لبعضهم رواية في الكتب الستة أصلاً، وذلك لقلة ما قيل عنهم في كتب التراجم والرجال على رغم التتبع والتقصِّي.

ـ حاولت في ختام كلِّ ترجمةٍ أن أجمع للراوي من أخذ عنه في الصحة قبل التغير، وكذا من روى عنه بعد الاختلاط، وهي الفائدة التي يحاول أن يجدها كل باحث يرجع إلى مصنف خاص بالمختلطين من الرواة دون غيرهم.

ولم أترك رجلاً أستطيع أن أذكر في ترجمته من أخذ عنه في الاختلاط أو في الصحة إلا فعلت، ولكن عزَّ ذلك عليَّ في مواضع عدة؛ وذلك لخلو كتب التراجم والرجال من هذا الحصر لبعض الرواة الذين نسبوا إلى الاختلاط على رغم تتبع مواضع ترجمة الرجل في هذه الكتب جهد الطاقة عسى أن نظفر بذلك، وكان ذلك بخاصة في الرواة الذين رُوِيَ لهم في الكتب الستة مرويات قليلة جداً، فتراجمهم في كتب الرجال محدودة والكلام فيهم يسير، وأما المتأخرون من الرواة الذين ليس لهم ذكر في أسانيد الأحاديث؛ فلا فائدة في حصر من روى عنهم في الاختلاط والصحة.

وقد استفدت استفادات جمة من التعقيبات الضافية الماتعة للحافظ العراقي على كلام ابن الصلاح في علومه، وقد ضمنت معظمها هذا المؤلف.

ـ قد وجدت صاحب الاغتباط قد قال في ختام مؤلفه: «وهو قابل للزيادة فمن وقف على أحد ممن لم أذكره فليلحقه مكانه»، فنظرت في كتاب «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» فوجدت ما جاء فيه ممن لم يذكرهم صاحب

الاغتباط ثلاثة رجال هم: سماك بن حرب بن أوس الذهلي، وعكرمة بن عمار، ويحيى بن يمان.

فرجعتُ إلى كتب الرجال فما وجدت الاختلاط يثبت في حقِّ (عكرمة بن عمار)، وقد ترددت في أن أذكره في الزيادات ولكن رأيت الصواب أن أذكره وأذكر كلام الأئمة فيه ثم أذكر ما قاله صاحب (الكواكب النيرات) ثم أبين فيه وجه الحق والصواب كما رجحته من كلام الأئمة والنقاد.

ثم رجعت إلى ما ذكره في هامش النسخة الظاهرية وهامش النسخة الحلبية وهي هوامش مختصرة فرجعت إلى كتب الرجال فتركت من أُجْمِعَ على ضعفه أو تُرِكَ حديثه وإن قيل: إنه اختلط، فجمعت من ذلك ثلاثة عشر رجلاً، فأصبح مجموع ما زدته على أصل الرسالة ستة عشر رجلاً هم:

١ ـ سماك بن حرب.

٢ ـ عكرمة بن عمار.

٣ ـ يحيى بن يمان.

٤ ـ إسماعيل بن أحمد، أبو رجاء المصري.

٥ ـ حجاج بن محمد المصيصي الأعور.

٦ ـ الحسن بن الحسين الرهاوي المقري.

٧ ـ الحسن بن عثمان التّمتامي.

٨ ـ حفص بن غياث النخعي، أبو عمر الكوفي.

٩ ـ حماد بن سلمة.

١٠ ـ عباد بن منصور الناجي.

١١ ـ عثمان بن الهيثم العبدي.

١٢ ـ علي بن الخضر، أبو الحسن السلمي.

١٣ ـ محمد بن الحسين المعروف بابن الفرَّاء.

١٤ ـ محمد بن جابر بن سيار السُّحيمي.

١٥ ـ وهيب بن خالد، أبو بكر البصري.

١٦ ـ يزيد بن هارون، أبو خالد الواسطي.

وقد وضعتهم بين رجال الاغتباط حسب موقعهم من حروف المعجم، ولم أقتصر على ما قيل فيهم في هامش النسخة الظاهرية والحلبية أو الكواكب النيرات، ولكن رجعت إلى كتب الرجال ومضيت على منهجها من ذكر ما قيل في الرجل من توثيق أو تضعيف بصورة عامة إلى جانب ما ذكر في اختلاطه وتغيره، بحيث تتكون صورة متكاملة عن حال الرجل وعن أمر اختلاطه.

وقد كان عدد تراجم الاغتباط دون زيادة مئة ترجمة وسبع تراجم ولكن بعد زيادة هذه التراجم أصبح عدد تراجم النهاية مئة وثلاث وعشرون ترجمة.

وقد نبهت عند كل رجل زدته، فكتبتُ قبله عبارة: «زيادات النهاية» للتنبيه على أنه ليس من أصل رسالة الاغتباط.

ـ وقد ذيلتُ أكثر التراجم بكلمة جامعة عن حال الراوي وبخاصة من اختلفت فيهم أقوال الأئمة مشيراً إلى القول الراجح في حال هذا الرجل، وهذه التذييلات وجدتها ذات فائدة فيمن تشعبت تراجمهم وكثر فيهم أقوال ا لأئمة وتباينت فيهم الآراء، فهي تعين القارىء والباحث على تكوين صورة مجملة عن الرأي الراجح في الراوي المذكور.

ـ ولقد عزوت ما أورده صاحبُ الاغتباط من أقوال الأئمة إلى مصادره، وجعلت ذلك قبل ما أورده من كلام وتعقيب في الرجل، ثم ختمت كل ترجمة بذكر مصادر الترجمة مجتمعة، وقد تعمدت ألا أذكر هذه المصادر في هوامش الكتاب حتى لا أثقل الكتاب بهذه الهوامش، وكذا تعمدت ألا أذكرها متفرقة في صلب الترجمة وذلك لغرضين:

أولهما: لكيلا أرهق القارىء بذكر أسماء المراجع وأرقام الصفحات أثناء قراءته للترجمة ومتابعته لما قيل في الراوي؛ حتى يجد الكلام منساباً ومتتابعاً فيما قيل عن حال الراوي غير معترض بذكر أسماء الكتب وتحديد أرقام الصفحات وعدد الأجزاء.

ثانيهما: أردت أن أُيَسِّر للباحثين بصفة خاصة معرفة مصادر كل ترجمة فجعلتها بين يدي الباحث في ختام الترجمة؛ وذلك لمن شاء منهم أن يرجع إلى المصادر نفسها فيجدها مجموعة مرة واحدة غير مفرقة في عدة هوامش.

- وقد استدركت ما تركه الحافظ برهان الدين سبط بن العجمي من رقوم لم يضعها أمام بعض الرواة من الذين لهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب الستة، كما وضعت الرقوم التي تدل على ذلك أمام من زدتهم من الرواة ممن ليسوا في أصل رسالة الاغتباط.

وهذه الرقوم هي:

(خ) للبخاري في الصحيح (م) صحيح مسلم، (د) سنن أبي داود (س) سنن النسائي (ت) جامع الترمذي (ق) سنن ابن ماجهْ (ع) الكتب الستة (٤) الأربعة دون البخاري، ومسلم.

- وقد سرد صاحب الاغتباط أسماء التراجم على حروف المعجم فعمدت إلى تقسيم الكتاب إلى أبواب حسب حروف المعجم، فجعلت لكل حرف باب.

هذا منهجنا في الدراسة والتحقيق الذي سرت عليه...».

طُبع هذا الكتابُ في دار الحديث بالقاهرة عام ١٩٨٨ م في (٤٠٠) صفحة.

* * *

٢٢ـ كتب معرفة الرُّواة المُدَلِّسين

(المُدَلِّسُ): اسمُ فاعلٍ من (التدليس)، و(التدليسُ) هو: «إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد وتحسينٌ لظاهره»[(١)].

لقد اهتمَّ العلماء بالتأليف في المدلِّسين قديماً وحديثاً، أذكر هنا بعضَ الكتب التي عثرتُ عليها في هذا الموضوع:

١ ـ **أسماء المدلِّسين**[(٢)]: للحسن بن علي الكَرَابيسي (المتوفىٰ سنة ٢٤٥ هـ).

طَعَن فيه علىٰ بعض التابعين، فحَذِر منه العلماءُ، يقول عنه الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٩٢/ ٨٩٣): «وقد تسلَّط كثيرٌ ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيءٍ من هٰذه العِلَل، وكان مقصوده بذلك الطعن في الحديث جملةً والتشكيك فيه، أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سَمَّاه بـ: (كتاب المدلِّسين).

وقد ذكر كتابه هٰذا للإمام أحمد فذَمَّه ذمّاً شديداً، وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء».

٢ ـ **التبيين لأسماء المدلِّسين**: للحافظ أبي بكر بن علي بن ثابت المعروف بـ«الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

٣ ـ **منظومة الذهبي في أهل التقديس**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين، أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

٤ ـ **كتاب المدلِّسين**: للحافظ أبي زُرْعَة، أحمد بن عبد الرحيم العِراقي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ).

---

(١) تيسير مصطلح الحديث: ص: ٧٩.

(٢) انظر: «معرفة أهل التقديس» ص: ١٤، و«كشف الظنون» (٢/ ٦٥).

طُبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، والدكتور نافذ حسين حماد في دار الوفاء بالمنصورة (مصر) عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

٥ ـ التبيين في أسماء المدلِّسين: للحافظ أبي الوفاء، إبراهيم بن سِبط العجمي الحلبي (المتوفىٰ سنة ٨٤١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ يحيىٰ شفيق، في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٩٨٦ م في (٧٢) صفحة.

٦ ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

اعتبر الحافظ تقسيمَ العلائي لمراتب المدلسين في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» أساساً لتصنيفهم، فرتَّب هٰذا الجزءَ علىٰ ذلك حيث يذكر في كلِّ مرتبةٍ أسماءَ أصحابها، وقد بَلَغ مجموعهم (١٥٢) راوٍ مدلِّس.

لكن قد اختلف اجتهادُه في عددٍ من أولئك المدلِّسين في كتابه: «النكت على كتاب ابن الصلاح» وهو متأخِّرٌ في التأليف عن كتابه «تعريف أهل التقديس»[(١)].

ومثالُ ذلك: أنَّه ذَكَر (سليمان بن مِهْران الأعمش) في المرتبة الثانية في كتابه «تعريف أهل التقديس»[(٢)]. وذكره في المرتبة الثالثة في كتابه: «النكت على كتاب ابن الصَّلاح»[(٣)].

استمدَّ الحافظُ هذا الكتابَ من «جامع التحصيل» للعلائي، وحَرَّر ما كتبه السَّابقون، وأضاف إلىٰ تراجمهم المدلِّسين مادةً جديدةً، وقدَّم لإحصائه بمقدِّمةٍ مُهِمَّةٍ، فكان كتابهُ أجمعَ كتابٍ.

طُبع في المطبعة الحسينية بالقاهرة، عام ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٤ م، في (٢٢) صفحة، وله طبعاتٌ أخرى.

---

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (٢/ ٦٥٠).
(٢) انظر: ص: ٣٣.
(٣) انظره: (٢/ ٦٤٠).

٧ ـ قصيدة الحافظ أبي محمود المقدسي في المدلِّسين: للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد إبراهيم داود الموصلي، في مؤسسة الريان ببيروت عام ١٩٩٤ م.

٨ ـ كتاب أسماء المدلِّسين: للحافظ أبي الفضل جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور محمود محمد محمود حسن نصار في دار الجيل ببيروت عام ١٩٩٢ م في (١٢٠) صفحة.

٩ ـ إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمي بالتدليس من الشيوخ: للشيخ حمَّاد بن محمد الأنصاري (المتوفىٰ سنة ١٤٢٠ هـ).

طُبع في مطبعة الفيصل ـ نشر مكتبة المعلا ـ بالكويت عام ١٤٠٦ هـ.

١٠ ـ التدليس والمدلِّسون: للأستاذ بشير التُّرابي (معاصر).

١١ ـ التأنيس بشرح منظومة الذهبي في التدليس: للشيخ عبد العزيز الغُمَاري (معاصر).

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٩٨٤ م.

١٢ ـ التأسيس بذكر مَن وُصف بالتدليس: للأستاذ عاصم بن عبد الله بن إبراهيم القريوتي (معاصر).

١٣ ـ التعليق الأمين علىٰ كتاب التبيين لأسماء المدلِّسين: للأستاذ أبي محمد بديع الدين الرشدي (معاصر).

١٤ ـ التدليس والمدلِّسون: دراسة وتعريف: لسيد عبد الماجد الغوري.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٨ م، في (١٦٠) صفحة.

١٥ ـ روايات المدلِّسين في صحيح مسلم: للباحث عواد الخلف.

وهي أطروحة متطلبات الماجستير قدَّمها إلى كلية الشريعة في جامعة الكويت عام ١٩٩٨ م.

١٦ ـ **روايات المدلِّسين في صحيح البخاري**: للباحث عواد الخلف.

وهي أطروحة الدكتوراة، قدَّمها إلى كلية الشريعة، فاس (المغرب) عام ٢٠٠٠ م.

* * *

٢٣ ـ مصادر معرفة تواريخ الرُّوَاة

المراد بـ: «التاريخ» عند المحدِّثين: الوقت الذي تُضْبَط به الأحوالُ في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتَّفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنةٌ من تعديلٍ وتجريحٍ ونحو ذلك(١).

فائدة معرفته:

قال الحافظ السَّخَاوي: «... يتبيَّن بمعرفة الوفيات ما في السَّنَد من انقطاع، أو عَضْلٍ، أو تدليسٍ، أو إرسال ظاهرٍ، أو خفيٍّ، للوقوف به على أنّ الراوي لَم يُعاصِر مَن روى عنه، أو عاصَرَه ولكن لم يَلْقَه لكونه في غير بلده؛ وهو لم يَرْحَلْ إليها»(٢).

ورَغْمَ أنّ الأهمية الأولى لضبط سِني الوفيات هي في معرفة ما في سند الحديث من انقطاعٍ، أو عضلٍ، أو تدليسٍ، أو إرسال ظاهرٍ، أو خفيٍّ؛ إلاّ أنَّ هناك فوائد أخرى من معرفة سني الوفيات؛ إذ تُفيد في تمييز المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف، والمُتَّفِق والمُفتَرِق من الأسماء والأنساب(٣).

وقد اعتنى الحفَّاظُ والمؤرِّخون بذكر مواليد الرُّواة ووفياتهم في كتب الطبقات وتراجم الرجال، وكتب التواريخ الجامعة بين الحوادث والوفيات، وأمّا بخصوص المواليد فلا أَعْرِفُ فيه تأليفاً مستقلاًّ، نعم ألَّفوا في الوفيات كتباً كثيرةً سنذكرها، وقد اعتنوا فيها غالباً بذكر المواليد أيضاً.

وكان منهجُ المؤلِّفين في كتب الوفيات أن يذكر المؤلِّفُ السَّنوات الهجرية

---

(١) فتح المغيث: (٤/ ٣١٢).

(٢) المرجع السابق: (٤/ ٣١٢).

(٣) انظر «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ١٤٠.

متسلسلةً من السَّنة الأولى إلى زمانه، وقد يفرِّع في كتابه أكثرَ مِن ذلك فيذكر شهورَ كلّ سنةٍ متسلسلةٍ، وأيّام كلِّ شهرٍ، ويذكر تحت كلِّ سنةٍ أسماءَ من تُوُفِّي فيها من العلماء، وقد يذكر تراجمهم متفاوتةً في الطُّول والقِصَر وأقوال العلماء في جرحهم أو تعديلهم. وقد أطلق الأوائلُ علىٰ هٰذا النوع من الكتب اسمَ «التاريخ»؛ لأن أساس تصنيفه هو ذكر وفيات العلماء علىٰ السِّنين، وأقدم مَن كَتَب تاريخاً للرجال علىٰ هٰذا النَّمط هو الإمامُ اللَّيث بن سعد الفَهْمي المصري (المتوفىٰ سنة ١٧٥ هـ)، وعبد الله بن المبارك المَرْوَزي (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ)، ثم توالىٰ التأليفُ فيه ثم سَمّوه بعد ذلك بـ «الوفيات»، واستقلَّ بعد ذلك «علم التاريخ» لذكر الحوادث علىٰ السِّنين، ورغم ذلك ظَلَّ المؤلِّفون في التاريخ يذكرون وفياتِ العلماء إضافةً إلىٰ الحوادث في كتبهم، كما في «العِبَر في خبر من غبر» للحافظ الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ)، و«البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

ومن أهمِّ الكتب المؤلَّفة في الوفيات فيما يلي:

١ ـ **التاريخ**: للَّيث بن سعد الفهمي المصري (المتوفىٰ سنة ١٧٥ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٣٦).

٢ ـ **التاريخ**: لعبد الله بن المبارك المَرْوَزي (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٧٨).

٣ ـ **التاريخ والعِلَل**: لأبي زكريا، يحيىٰ بن مَعِين (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ).

وهو من رواية أبي الفضل العبَّاس الدّوري (المتوفىٰ سنة ٢٧١ هـ) عن ابن مَعِين.

انظر: تعريفه في: «كتب جمعت بين الثقات والضعفاء».

٤ ـ **تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارمي** (المتوفى سنة ٢٨٠ هـ) عن أبي زكريا يحيىٰ بن معين.

انظر: تعريفه في: «كتب السُّؤالات» بعنوان: «سُؤلات الدَّارمي لابن معين».

٥ ـ **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مَرْثَد الطَّبراني** (المتوفىٰ سنة ٢٧٨ هـ) عن يحيىٰ بن معين.

طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي، في الرياض، عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦ ـ **التاريخ**: لعليٍّ بن المديني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٧ ـ **التاريخ**: لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١/ ١٢٢).

٨ ـ **التاريخ**: لأبي عمرو، خليفة بن خيَّاط بن خليفة الشَّيباني العُصْفُرِي البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الصحابة» و«مصادر طبقات المحدِّثين».

٩ ـ **التاريخ**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٧٧).

١٠ ـ **التاريخ**: لعمرو بن علي الفَلّاس (المتوفىٰ سنة ٢٤٩ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٧٠).

١١ ـ **التاريخ الصغير**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الضعفاء».

١٢ ـ **التاريخ**: للمفضَّل بن غَسَّان الغِلاَبي (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

ذكره الخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٢٤).

١٣ ـ **التاريخ**: لأبي علي، حنبل بن إسحاق الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٧٣ هـ)، ابن عمّ الإمام أحمد بن حنبل.

ذكره ابن عبد الهادي في «طبقات علماء المحدِّثين» (٢/ ٣٠٠).

١٤ ـ **التاريخ**: لمحمد بن ماجَهْ القزويني، صاحب «السُّنن» (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢١).

١٥ ـ **تاريخ رواة الحديث**: لزُهَير بن حرب بن أبي خَيْثَمَة النَّسائي. (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

وهو مخطوطٌ.

انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢١).

١٦ ـ **تاريخ أبي زُرْعَة الدِّمشقي** (المتوفى سنة ٢٨١ هـ).

انظر: تعريفه في «الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء».

١٧ ـ **التاريخ**: لمحمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرمي، المعروف بـ«المُطَيَّن» (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤١).

١٨ ـ **التاريخ**: لابن خُرَّم، الحسين بن إدريس بن مبارك الهَرَوي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١١٣).

١٩ ـ **التاريخ وأسماء المحدِّثين وكُناهم**: لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد المقدَّمي (المتوفى سنة ٣٠١هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم صالح في دار ابن العماد، ببيروت عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٠ ـ **تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البَغَوي**: لأبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (المتوفى سنة ٣١٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عزيز شمس في الدار السلفية ببمبائي (الهند)، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م في سبع مجلَّدات.

٢١ ـ **التاريخ**: للسرَّاج، محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي (المتوفى سنة ٣١٣ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٨٩).

٢٢ ـ **التاريخ**: لأبي عَرُوْبَة الحَرّاني، الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَر (المتوفىٰ سنة ٣١٨ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥١٠).

٢٤ ـ **التاريخ**: لابن يونس، أبي سعيد، عبد الرحمن بن أحمد المصري (المتوفىٰ سنة ٣٤٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح في دار الكتب العلمية، ببيروت عام ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٥ ـ **التاريخ**: لمحمد بن أحمد بن إبراهيم العَسَّال الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٣٤٩ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٦).

٢٦ ـ **التاريخ الكبير**: لابن حَزْم، أحمد بن أحمد بن سعيد الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٣٥٠ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٠٤).

٢٧ ـ **الوفيات (١ ـ ٣٤٦ هـ)**: للقاضي الحافظ أبي الحسين، عبد الباقي بن قانع البغدادي (المتوفىٰ سنة ٣٥١ هـ).

ذكره الذهبي في سير «أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٢٦).

٢٨ ـ **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أو «وَفَيات النَقَلة علىٰ السنين» (١ ـ ٣٨٨ هـ)**: لابن زَبْر الربعي، أبي سليمان، محمد بن عبد الله بن أحمد الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٣٧٩ هـ).

قال الذهبي: «له كتاب الوفيات مشهورٌ علىٰ السنين»، قال حاجي خليفة: «ابتدأ بجمعه مِنَ الهجرة ووصل إلىٰ سنة ثمان وثلاثين وثلاثمئة.

ثم ذيّله أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتَّاني (المتوفىٰ سنة ٤٦٦ هـ).

ثم ذيَّل علىٰ الكتَّاني أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني الحافظ (المتوفىٰ سنة

٤٨٥) ذيلاً صغيراً نحو عشرين سنة منه إلىٰ سنة ٤٨٥ خمس وثمانين وأربعمئة.

ثم ذيَّل على الأكفانيِّ الحافظُ أبو الحسن علي بن مفضَّل المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٦١١ هـ) إلىٰ سنة ٥٨١ إحدىٰ وثمانين وخمسمئة.

ثم ذيَّلَ على ابن المفضَّل زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القويِّ المُنذري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ) بذيلٍ كبيرٍ في ثلاث مجلَّداتٍ رأيتُه بخطِّه سمَّاه «التكملة لوفيات النَّقَلة»، وذكر أنَّ الكتبَ المذكورة قد أهمل في كلٍّ منها جماعة، ووعد فيه بجمع ما تضمَّن إهمالهم.

ثم ذيَّل على المنذريِّ تلميذُه عِزُّ الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمـٰن الشريف الحسيني الحلبي ثم المصري إلىٰ سنة ٦٧٤ أربع وسبعين وستمئة، ولعلَّه ذيَّله إلىٰ حين وفاته سنة ٦٩٥ خمس وتسعين وستمئة، كما في المنهل.

والكلُّ مُرَتَّبٌ علىٰ حسب وفياتهم في السِّنين والشهور لا علىٰ ترتيب حروف أسمائهم، وذَيَّل على الشريف شهابُ الدين أبو الحسين أحمد بن أيبك الدِّمْيَاطي الحافظ المحدِّث إلىٰ نازلة الطاعون سنة ٧٤٩ هـ تسع وأربعين وسبعمئة.

وذيَّل على ابن أيبك الحافظُ زين الدين عبد الرحيم العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٥) خمس وثمانمئة إلىٰ زمانه. والذيول المتأخِّرة أبسط من الأصل، والكلُّ مُرَتَّبٌ على السنوات»[1].

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد المصري في مركز المخطوطات والتراث عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٩ ـ التاريخ: لابن الفُرَات، محمد بن العبَّاس بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٣٨٤ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٩٥).

---

(١) كشف الظنون: (٢/ ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٠).

٣٠ ـ ذيل وفيات النَّقَلَة على السنين: أو «ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (٣٨٨ ـ ٤٦٥ هـ): للحافظ أبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي الكَتَّاني التَّميمي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ).

قال محمد بن جعفر الكتّاني: «ثم ذَيَّل أبو محمد الكتَّاني على كتاب «الوفيات» لابن زبر»[١].

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله أحمد بن سلمان الحمد، في دار العاصمة، بالرياض عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٣١ ـ الوفيات (١ ـ ٤٧٠ هـ): لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمن بن محمد (المتوفى سنة ٤٧٠ هـ).

قال الكتَّاني: «وهو مستوعبٌ جداً» قال الذهبي: «لم أرَ أكثر استيعاباً منه»[٢].

٣٢ ـ وفيات قوم من المصريِّين: لأبي إسحاق، إبراهيم بن سعيد الحَبَّال (المتوفى سنة ٤٨٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجِّد في مجلّة معهد المخطوطات العربية عام ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ محمود محمد الحدَّاد، في دار العاصمة بالرياض عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م في (١١١) صفحة.

٣٣ ـ جامع الوفيات: أو «ذيل تاريخ مولد العُلماء ووفياتهم» (٤٦٥ ـ ٤٨٥ هـ): لأبي محمد، هبة الله بن أحمد الأنصاري الدِّمشقي (المتوفى سنة ٥٢٤ هـ).

قال الكتَّاني: «ثم ذيَّل على الكَتَّاني (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ) تلميذُه محدّث دمشق أبو محمد هبة الله الأكفاني... ذيلاً صغيراً نحو عشرين سنة منه إلى سنة ٤٨٥ هـ، وسَمَّاه جامع الوفيات»[٣].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٢.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١١.

(٣) المرجع السابق: ص: ٢١٢ ـ ٢١٣.

٣٤ ـ **وفيات الشيوخ**: لأبي المعمر، المبارك بن أحمد عبد العزيز الأنصاري الأزجي (المتوفىٰ سنة ٥٤٩ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠١٩).

٣٥ ـ **تاريخ الوفاة للمتأخِّرين من الرُّواة**: لأبي سعد، عبد الكريم بن محمد السَّمْعانِي، صاحب «الأنساب» (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٢١).

٣٦ ـ **وفيات جماعةٍ من المحدِّثين من مشايخه وأقرانه**: لأبي مسعود الحاجي، عبد الرحيم بن أبي الوفاء الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٥٦٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد ناجي القيسي، والدكتور بشَّار عوّاد معروف في بغداد عام ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، بعنوان «الوفيات». ثم طُبع بتحقيق الأستاذ الشريف حاتم العوني في دار الهجرة بالرياض عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٥٨م في (١١٧) صفحة.

٣٧ ـ **كبار الحفّاظ**: للحافظ أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي، المعروف بـ: «ابن الجَوْزي» (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

٣٨ ـ **ذيل الوفيات (٤٨٥ ـ ٥٨١ هـ)**: للحافظ ابن المُفَضَّل، أبي الحسن، علي بن المفضَّل بن علي المَقْدِسي. ثم الإسكندري المالكي (المتوفىٰ سنة ٦١١ هـ).

قال الكتَّاني: «ثم ذَيَّل علىٰ الأكفاني إلىٰ سنة إحدىٰ وثمانين وخمسمئة»[1].

٣٩ ـ **التكملة لوفيات النَّقَلَة (٥٨١ ـ ٦٤٢ هـ)**: للحافظ أبي محمد، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ).

قال عنه الكتَّاني: «ذيل به علىٰ ابن المفضَّل الإسكندري (المتوفىٰ سنة ٦١١ هـ)، وهو ذيَّلٌ كبيرٌ كثيرُ الإتقان والفائدة، وذكر أنّ الكتب المذكورة ـ قبله ـ قد أُهْمِلَ في كلٍّ منها جماعَةٌ، ووعد بذكرهم»[2].

---

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٢١٣.

(٢) انظر «الرسالة المستطرفة»: ص: ٢١٣.

طُبع بتحقيق الدكتور بَشّار عوّاد معروف في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م في أربع مجلَّدات.

٤٠ ـ **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان**: لسبط ابن الجوزي، شمس الدين يوسف بن قره أوغلي (المتوفى سنة ٦٥٤ هـ).

طُبع في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٣٨ هـ ـ ١٩١٩م.

٤١ ـ **ذيل الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع)**: لأبي شامة، شهاب الدين، أبي القاسم، عبد الرحمـٰن بن إسماعيل بن إبراهيم المَقْدِسي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٦٦٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عزّت عطّار الحسيني في دمشق عام ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧م، في مجلَّدٍ.

٤٢ ـ **صلة التكملة لوفيات النَّقَلة (٦٤٢ ـ ٦٧٥ هـ)**: لابن الحلبي الحسيني، الشريف عز الدين أبي العبّاس، أحمد بن محمد بن عبد الرحمـٰن الحلبي (المتوفى سنة ٦٩٥ هـ).

كان المنذري قد وقف في إملاء كتابه «التكملة لوفيات النقلة» عند ٢٦ ربيع الأول ٦٤٢ هـ، فقام صاحب الترجَمة بالتذييل عليه مبتدئاً كتابه «صلة التكملة لوفيات النقلة» من سنة ٦٤٠ هـ، فكتب مجلَّدين بلغ فيهما إلى سنة ٦٧٥ هـ»[(١)].

٤٣ ـ **تاريخ البِرْزالي**: أو «**الوفيات**» (١ ـ ٧٣٨ هـ): لعلم الدين أبي محمد، القاسم بن محمد بن يوسف البِرْزالي الإشبيلي ثم الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ).

قال حاجي خليفة: «جَمَع فيه وفيات المحدِّثين، بل هو مختصٌّ بمن له سماعٌ، لكنه لم يُبَيَّض». وذيَّل عليه ابن رافع السَلاَّمي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ) في «وفياته»[(٢)].

٤٤ ـ **الإعلام بوفيات الأعلام (١ ـ ٧٤٠ هـ)**: للحافظ أبي عبد الله شمس

---

(١) انظر «الأعلام» للزركلي: (١/ ٢٢١).

(٢) كشف الظنون: (١/ ٢٨٧).

الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

رَتَّبه على السِّنين مبتدئاً بالسنة الأولى للهجرة وحتى سنة (٧٤٠هـ)، يذكر في كلّ سنةٍ أسماءَ أعلام المتوفَّيين فيها، ويبيِّن إذا كان ثمة خلاف في وفاة العَلَم في هذه السنة أو في غيرها بقوله: «بِخُلْف». ويُشير ـ أحياناً ـ إلىٰ أهمِّ الأحداث؛ كالمعارك، والفتوح، والقحط، والجوائح. وذكر في أول الكتاب تواريخ بعض الغزوات المشهورة؛ كبدر، وأُحُد، والخندق، وغيرها. وعدد المتوفَّيين المذكورين في كل سنة مختلفٌ، ففي بعض السنوات يذكر الرجل والرجلين، بينما يذكر في بعضها الآخر عشرين نفساً.

طُبع بتحقيق الأستاذ رياض عبد الحميد المراد، والدكتور سهيل زكّار، في دار الفكر المعاصر بدمشق، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٥ ـ العبر في خبر من غبر (١ ـ ٧٤٠ هـ): للذهبي أيضاً.

وصل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٤٠ هـ، قال حاجي خليفة: «في التاريخ مجلَّدان للحافظ المؤرِّخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. . . قال: فهٰذا تاريخٌ مختصرٌ علىٰ السنوات، أذكر فيه ما قُدّر لي من أَشْهَر الحوادث والوفيات تَعَيَّنَ علىٰ الذكيِّ حِفْظُه. وبَدَأ من أول سنة الهجرة وانتهىٰ إلىٰ آخر سنة ٧٠٠ هـ، ثم ذيَّله إلىٰ سنة إحدىٰ وأربعين وسبعمئة (٧٤٠ هـ).

لَخَّص الذهبي هٰذا الكتاب من كتابه «تاريخ الإسلام»، لكننا بالمقارنة بين «العِبَر» وأصله نجد: أنَّ الذهبي لم يتقيَّد بما ذكره في «التاريخ»، فنجد في «العبر» من الحوادث والوفيات ما ليس مذكوراً في «التاريخ»، كذلك نجد في هذا ما ليس مذكوراً في «العبر»، وهذا يعني: أنَّ المؤلِّف لا يلخِّص فحسب، بل يختار ويؤلِّف، ويستدرك ويزيد، ويحقِّق ويدقِّق، وهذا أمرٌ مألوفٌ فيما يختصره من كتبه أو كُتب غيره.

ومنهجُه في «العبر» أنه يذكر أولاً الحوادثَ المُهِمّةَ في كل سنة، ثم يتناول وفياتَ الأعيان في تلك السَّنة، وقد رَتَّب الأسماء على حروف المعجم، وربما يختلّ هذا الترتيب أحياناً، خاصةً في القسم الأول من الكتاب.

ويُعْرَف «العبر» بـ «التاريخ الأوسط» أيضاً، وقد احتلَّ هٰذا الكتابُ مكانةً

مرموقةً عند المؤرِّخين والعلماء والباحثيين، فوَصَفه السُّبْكِيُّ بأنه «حَسَنٌ جِدّاً»، واعتمده كثيرٌ من العلماء مِمَّن جاء بعد المؤلِّف، فقد سَلَخه العَيْنِيُّ في «الدارس»، وابنُ العِمَاد في «شَذَرات الذهب»[1].

ويتجلَّى اهتمامُ العلماء بهذا الكتاب باختصارهم له، أو بالتذييل عليه، ومتابعة تأريخ الحوادث، وترجَمة الوفيات على وجه الاختصار كما فعل الذهبي.

ـ فاختصره ابن قاضي شهبة (المتوفىٰ سنة ٨٥١ هـ).

وأمَّا الذُّيول عليه فكثيرة:

ـ فأول مَن ذَيَّل على العبر ـ بعد تذييل الذهبي عليه من سنة ٧٠٠ إلى ٧٤٠ هـ ـ تلميذُه السيد شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ) إلىٰ سنة ٧٦٤ هـ.

والذَّيْلُ عليه إلىٰ قريب الثمانين لشمس الدين محمد بن موسىٰ بن سند الحافظ (محمد بن علي الحسيني (المتوفىٰ سنة ٧٩١ هـ) ولد السابق ذكره إلىٰ آخر سنة ٧٨٥ هـ.

وذيَّل على العبر أيضاً الحافظُ زينُ الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦).

والذيل علىٰ ذيل العراقي لولده الحافظ أبي زُرْعَة ولي الدين أحمد العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ) والذي صنَّف ذيلاً علىٰ ذيل أبيه.

طُبع «العبر. . .» بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجّد، وفؤاد سيّد بدائرة المطبوعات والنشر في الكويت عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م، في أربع مجلَّدات.

٤٦ ـ ذيل صلة التكملة لوفيات النَّقَلَةِ (٦٩٥ ـ ٧٤٩ هـ): لابن أَيْبَك، شهاب الدين، أبي الحسين، أحمد بن أَيْبَك بن عبد الله الدِّمْياطي، (المتوفىٰ سنة ٧٤٩ هـ).

ذيَّل به علىٰ «صلة التكملة لوفيات النَقَلَة» لعزّ الدين أحمد بن محمد الحسيني

---

(١) انظر «الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام. . .» ص: ٤٨٠ ـ ٤٨١.

(المتوفىٰ سنة ٤٩٥ هـ) من سنة ٦٩٥ هـ إلىٰ عام وفاته. ذكره الكتَّاني[1].

٤٧ ـ **أعيان العصر وأعوان النصر**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفدي (المتوفىٰ سنة ٧٦٤ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٤٨ ـ **نثر الجمان في تراجم الأعيان**: لأحمد بن محمد بن علي المقري الفَيّومي (المتوفىٰ نحو ٧٧٠ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٤٩ ـ **عِبَر الأعصار وخبر الأمصار**: أو «الذيل على العِبَر للذهبي» (٧٤١ ـ ٧٦٥ هـ): لشمس الدين، أبي المحاسن، محمد بن علي الحسيني (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ).

وَصَل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٦٢ هـ، قال حاجي خليفة: «قال ابن حجي: كتب الحسيني إلىٰ شهر وفاته وهو شعبان سنة ٧٦٥ خمس وستين وسبعمئة، والمشهور منه إلىٰ آخر سنة ٧٦٢ اثنين وستين وسبعمئة، وكأنه سقط منه الكراس الأخير.

وذَيَّل الحافظ العراقي من أول سنة ٤١ إحدىٰ وأربعين إلىٰ آخر سنة ٦٣ هـ ثلاث وستين، وقد تساهَلَ فيه وليس هو علىٰ قدر علمه، والأكثر منه مأخوذٌ من ذيل الحسيني.

قال ـ ابن حجّي ـ: وقد وقفتُ علىٰ وفيات آخر للشيخ زين الدين بخطِّه بعد تلك الوفيات، ولَخَّصتُ منه كراريس. انتهىٰ.

ولما لم يكن ما يجمع الأمرين ـ أعني: الحوادث والوفيات على الوجه الأتم ـ شرع مفتي الشَّام أحمد بن حجّي السَّعدي في كتابة ذيل من أول سنة ٧٤١ هـ إحدىٰ وأربعين وسبعمئة علىٰ وجه الاستيعاب للحوادث والوفيات فكَتَب منه سبع سنين، ثم شرع من أول سنة ٧٦٩ هـ تسع وستين وسبعمائة فانتهىٰ إلىٰ ذي القعدة سنة ٨١٥ هـ خمس عشرة وثمانمئة، وذلك قبل ضعفه ضعفةَ الموت، غير أنه سقط منه سنة ٧٥ خمس وسبعين، وقد أوصىٰ لتلميذه أبي بكر بن أحمد بن شهبة الأسدي أن

---

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٢١٣.

يكمل الخرمَ من سنة ٧٤٨ هـ ثمان وأربعين وسبعمئة إلىٰ سنة ٧٦٨ هـ ثمان وستين وسبعمئة فكَمَّله، ثم أراد أن يُذيِّله من حين وفاته ثم رأىٰ أن يستأنف الأمر فشرع من أول الذيل؛ لأنه كتب فوائدَ جمّةً قد أهملها شيخُه، ويحتاج الكتابُ إليها فألحق كثيراً منها في الحواشي فجعل ذيلاً حافلاً فذكر كلَّ شهرٍ وما فيه من الحوادث والوفيات إلىٰ وفاته»[1].

طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد رشاد عبد المطّلب في مطبعة حكومة الكويت عام ١٣٩٠ هـ.

٥٠ ـ الوفيات (٧٣٧ ـ ٧٧٤ هـ): لابن رافع، تقي الدين أبي المَعَالي، محمد بن رافع بن هجرس السَّلاَّمي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

قال حاجي خليفة: «ذيّل بها علىٰ تاريخ البِرْزالي من سنة ٧٣٧ هـ إلىٰ سنة ٧٧٤ هـ، و«ذَيْلُه» لشهاب الدين أحمد بن حجّي بن موسىٰ الحسباني الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨١٦ هـ)[2].

طُبع بتحقيق الأستاذ صالح مهدي عباس، في بغداد، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م. ثم في مؤسَّسة الرسالة، ببيروت، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٠ م، في (مجلَّدين).

٥١ ـ الوفيات: لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القُرشي المصري (المتوفىٰ سنة ٧٧٥ هـ).

٥٢ ـ الذيل علىٰ «ذيل العبر للحسيني» (٧٦٥ ـ ٧٨٠ هـ): لابن سَنَد، شمس الدين، محمد بن موسىٰ بن سَنَد، الحافظ المصري الأصل، الدِّمشقي الوفاة (المتوفىٰ سنة ٧٩٢ هـ).

ذيَّل فيه علىٰ «ذيل الحسيني علىٰ العبر للذهبي»، وَصَل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٨٠ هـ.

---

(١) كشف الظنون: (٢/ ١١٢٢).

(٢) المرجع السابق: (٢/ ٢٠١٩).

٥٣ ـ الذيل علىٰ «ذيل العِبَر للذهبي» (٧٤١ ـ ٧٦٣ هـ): للحافظ أبي الفضل، زَيْن الدين، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ).

قال حاجي خليفة: «وذيَّل الحافظ العراقي من أول سنة ٧٤١ إلىٰ آخر سنة ٧٦٣ هـ، وقد تساهَلَ فيه: وليس هو علىٰ قدر عِلمه والأكثر منه مِن «ذيل الحسيني»[1].

٥٤ ـ ترجمان الزَّمان في تراجم الأعيان: لابن دَقْماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر (المتوفىٰ سنة ٨٠٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٥٥ ـ ذيل «ذيل العبر للذهبي» (٧٤١ ـ ٨١٥ هـ): لابن حِجّي، شهاب الدين، أحمد بن حِجّي السعدي، مفتي الشام (المتوفىٰ سنة ٨١٦ هـ).

قال حاجي خليفة: «ولما لم يكن ما يجمع الأمرين ـ أعني الحوادث والوفيات على الوجه الأتمّ ـ شرع مفتي الشام الشهاب أحمد بن حِجّي السَّعدي في كتابَةِ «ذَيْلٍ» من أول سنة ٧٤١ هـ علىٰ وجه الاستيعاب للحوادث والوفيات، فكتب منه سبع سنين، ثم شرع من أول سنة ٧٦٩ هـ فانتهى إلى أثناء ذي القعدة سنة ٨١٥ هـ وذلك قبل ضَعْفِهِ ضَعْفَةَ المَوْت، غير أنه سقط منه سنة ٧٧٥ فعدم، وقد أوصىٰ لتلميذه أبي بكر بن أحمد بن شُهْبَة الأَسَدِي (المتوفىٰ سنة ٨٥١ هـ) أن يُكمل الخرمَ من سنة ٧٤٨ إلىٰ سنة ٧٦٨ هـ فكَمَّله»[3].

٥٧ ـ الذَّيل علىٰ ذيل العِبَر في خبر من غَبَر (٧٦٣ ـ ٨٢٦ هـ): للحافظ أبي زُرْعَة ولي الدين العراقي، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العِراقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ).

قال الكتَّاني: «ذيَّل الحافظ زين الدين العراقي إلىٰ سنة ٧٦٢ هـ، فذيَّل عليه

---

(١) كشف الظنون: (٢/ ١١٢٢).

(٢) انظر «المجمع المؤسّس»: (٣/ ١٨).

(٣) كشف الظنون: (٢/ ١١٢٢).

ولدُه الوليّ أبو زُرْعَة إلىٰ أن مات سنة ٨٢٦ هـ. قال السَّخاوي: لكن الذي وقفتُ عليه منه إلىٰ سنة سبع وثمانين، ووُريقات متفرّقة بعد ذلك»[١].

طُبع بتحقيق الأستاذ صالح مهدي عبَّاس، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٤٠٩هـ.

٥٨ ـ **بديعة البيان عن موت الأعيان على الزمان (١ ـ ٨٢٥ هـ)**: لابن ناصر الدين، شمس الدين، محمد بن أبي بكر بن عبد الله الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ)[٢].

قال النجم ابن فهد في معجمه (٢٣٩): «ونظم أعيان الحُفّاظ في ألفيَّة»، طُبعت مع شرحها للمؤلف المُسَمَّىٰ: «التبيان لبديعة البيان».

٥٩ ـ **تاريخ ابن قاضي شُهْبَة (٧٤١ ـ ٧٨٥ هـ)**: لتقي الدين، أبي بكر، أحمد بن محمد الأسدي الدِّمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥١ هـ).

قال الزِّرْكَلي: «الأول والثاني منه يشتملان على الحوادث والوفيات من بدء سنة ٧٤١ هـ إلى نهاية سنة ٧٨٥ هـ»[٣]، وقال حاجي خليفة: «أوصى ابن حِجّي (المتوفىٰ سنة ٧١٦ هـ) فكمَّله، ثم أراد أن يذيِّله مِن حين وفاته، ثم رأى أن يستأنف الأمرَ، فشرع من أول الذيل؛ لأنه كتب فوائدَ جمّةً قد أهملها شيخُه ويحتاج الكتابُ إليها، فألحق كثيراً منها في الحواشي وجعل ذيلاً حافلاً، فذكر كلَّ شهرٍ وما فيه من الحوادث والوفيات إلى وفاته»[٤].

٦٠ ـ **إنباء الغمر بأنباء العمر (٧٧٣ ـ ٨٥٠ هـ)**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

قال حاجي خليفة: «ذكر فيه أنه جمع الحوادث التي أدركها منذ وُلد سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة، وأورد في كل سنة أحوالَ الدُّوَل ووفيات الأعيان، مُسْتَوْعِباً لرواة

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٣ ـ ٢١٤.
(٢) انظر «المجمع المؤسّس»: (٣/ ٢٨٨).
(٣) الأعلام: للزركلي: (٢/ ٦١).
(٤) كشف الظنون: (١/ ١١٢٢).

الحديث، وغالبُ ما نقله من «تاريخ» ناصر الدين ابن الفُرَات، وصارم الدين ابن دَقْماق، وشهاب الدين ابن حجّي، والمَقْريزي، والتقي الفاسِي، والصلاح خليل الأقْفَهِسي، والبَدر العَيْنِي، وأوْرَدَ ما شاهده أيْضاً» وقال:

«وهذا الكتابُ يحسن من حيث الحوادث أن يكون ذيلاً على «تاريخ» الحافظ ابن كثير؛ فإنّه انتهى في ذيل تاريخه إلى هذه السَّنة، ومن حيث الوفيات أن يكون ذيلاً على «وفيات» ابن رافِع، وانتهى فيه إلى سنة خمسين وثمانمئة. و«الذيل» عليه لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البُقاعي (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ)، بلغ فيه إلى آخر سنة سبعين، وسَمَّاه: «إظهار العصر لأسرار أهل العصر» أوله: الحمد لله الذي يبدىء ويعيد... إلخ، وذَيْلٌ آخر المُسَمَّى بـ«إنباء المصر في أبناء العصر» من سنة إحدى وخمسين إلى سنة ست وثمانين للهجرة»(١).

طُبع هٰذا الكتاب في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م، في خمس مجلَّدات.

٦١ ـ نظم وفيات المحدِّثين: للحافظ ابن حجر أيضاً.

قال عبد الحي الكتَّاني: «وهو ممّا شرع فيه وكتب منه اليسيرَ»(٢).

٦٢ ـ إظهار العصر لأسرار أهل العصر (٨٥١ ـ ٨٧٠ هـ): لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البُقَاعي (المتوفىٰ سنة ٨٨٥ هـ).

قال حاجي خليفة: «وهو ذيلُ (إنباء الغمر) لابن حجر العسقلاني»(٣).

٦٣ ـ «إنباء المصر في أبناء العصر» (٨٥١ ـ ٨٧٠ هـ): للبُقاعي أيضاً.

قال حاجي خليفة: «وله ذيلٌ آخر من سنة إحدىٰ وخمسين وثمانمئة إلىٰ سنة سِتٌ وثمانين»(٤).

---

(١) كشف الظنون: (١/ ١٧١).

(٢) فهرس الفهارس: (١/ ٣٣٦).

(٣) كشف الظنون: (١/ ١١٨).

(٤) كشف الظنون: (١/ ١١٨).

٦٤ ـ **دستور الأعلام بمعارف الأعلام**: لابن عَزْم، محمد بن عزم التُّونسي (المتوفىٰ سنة ٨٩١ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٦٥ ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٦٦ ـ **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**: لبامخرمة، أبي محمد، الطيِّب بن عبد الله بن أحمد بن علي (المتوفىٰ سنة ٩٤٧ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٦٧ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذَهَب (١ ـ ١٠٠٠ هـ)**: لابن العِمَاد الحنبلي، أبي الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكْرِي الصَّالحي الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ).

جَمَع فيه تواريخَ من سبقه باختصارٍ، مع وفيات الأعلام تحت كلِّ سنة وتراجمهم باختصارٍ.

يمتاز هـٰذا الكتابُ من غيره بأمرين اثنين:

أولهما: كونه يؤرِّخ من السَّنَة الأولىٰ إلىٰ سنة ألف للهجرة، الأمر الذي يجعله من أوسع كُتب التاريخ الإسلامي المختصَرة من جهة استيعابه لما يقرب من ثلاثة قرونٍ زيادةً علىٰ كتب التاريخ الأخرىٰ كـ: «تاريخ الإسلام» للذهبي، و«البداية والنهاية» لابن كثير، وغيرهما من مصنَّفات التاريخ.

وثانيهما: صفة الحياد التي حاول المؤلِّفُ أن يتمسَّك بها في معظم المواطن التي ألمح فيها إلىٰ الأحداث الأليمة التي شهدها التاريخُ الإسلاميُّ، ولا سِيَّما في القرن الأول الذي شهد العدد الكبير جِدّاً من تلك الأحداث، ولا يخفىٰ علىٰ الدراسين بأن صفة الحياد إن وُجدت لدىٰ المؤرِّخ فهي تعزِّز الثقةَ بكلامه، وتجعل كتابَه مصدرَ ثقةٍ لكلِّ باحثٍ أو ناقلٍ، والعكس بالعكس.

ويجد القارىءُ في هذا الكتاب فوائدَ جمّةً فيما يتصل بتراجم الأعيان من المحدِّثين، والمؤرخين، والأدباء، والشعراء، والفرسان، والقادة، والأمراء، لا

يجدها في غيره من المراجع إلا بعد تتبع واستقراء كبيرين، لذلك وإن اعتبر ابن العماد أحد المؤرِّخين المتأخِّرين من العلماء السابقين لهم، إلا أن منهجيته في الاختصار والنقل والتدوين تكاد تكون هي المنهجية المُثلىٰ لمن يريد التصنيف المختصر في أيٍّ من الموضوعات العلمية أو الأدبية في نظري.

ولقد عُنِي المؤلِّفُ بذكر وفيات أعيان المحدِّثين من رجال القرون العَشَرة التي استوعبها كتابه، وإنك لو تصفَّحتَ الكتاب كله لوجدت منهم العدد الكبير جداً، الأمر الذي جعل الباحثين في كتب الحديث النبوي الشريف يستفيدون فوائدَ قيّمةً من هٰذا الكتاب(1).

طُبع في مكتبة القدسي بالقاهرة عام ١٣٧٠ هـ. وقد ذَيَّل عليه الأستاذُ محمود الأرنؤوط إلىٰ مطلع القرن الخامس عشر الهجري، وطبعه مع الأصل في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٦٨ ـ **تراجم الأعيان من أبناء الزمان**: لبدر الدين، أبي الضياء، الحسن بن محمد البُوْريني (المتوفىٰ سنة ١٠٢٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجِّد، في المجمع العلمي العربي بدمشق، عام ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م في مجلَّدين.

٦٩ ـ **ديوان الإسلام**: لابن الغزي، أبي المعالي، محمد بن عبد الرحمن (المتوفىٰ سنة ١١٦٧ هـ).

٧٠ ـ **تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري**: للشيخ محمد مطيع الحافظ، والدكتور نزار أباظة.

رَتَّبا فيه الشيوخَ حسب سني وفاتهم، وترجما لعلماء دمشق والوافدين عليها، ثم ذَيَّلاه بوفيات سنة ١٣١٥ إلىٰ ١٤١٥ هـ.

طُبع في دار الفكر بدمشق عام ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦ م.

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب (١/ ٩٣) طبعة دار ابن كثير بدمشق.

٧١ ـ معجم المعاجم والمشيخات: للدكتور يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي.

رتَّب فيه وفيات العلماء علىٰ السنين.

طُبع في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٣ هـ.

* * *

٢٤ـ مصادر معرفة طبقـــات المحدّثين

«الطبقة»: عبارةٌ عن جماعةٍ اشتركوا في السِّنِّ ولقاءِ المشايخ[١].

ومفهومُ الطبقة اصطلاحٌ إسلاميٌّ بَحْتٌ، تطوَّر في أوائل القرن الثاني الهجري مع تطوُّر نقد عِلْم الحديث للإسناد، ولم تُسْتَعْمَل الطبقةُ وحدةً زمنيةً ثابتةً، بل كانت تعني اللُّقيا في الأغلب[٢]، وقد اختلف مفهومها من مؤلِّفٍ لآخر، ومن كتابٍ لآخر حتىٰ عند المؤلِّف الواحد.

أهميةُ معرفة الطبقات:

قال ابنُ الصَّلاح: «والباحثُ الناظرُ في هذا الفَنِّ يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم ونحو ذلك»[٣].

قال العلاَّمة الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٨) عن كتب الطبقات: «وهي التي تشمل علىٰ ذِكْر الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم طبقةً بعد طبقةٍ، وعصراً بعد عصر».

نذكر فيما يلي أشهر كتب الطبقات:

١ ـ **طبقات الفقهاء والمحدِّثين**: للهيثم بن عدي بن عبد الرحمـٰن الطَّائي الثُّعَلي الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٠٧ هـ).

---

(١) نزهة النظر: ص: ٨٦.

(٢) انظر «علم التاريخ عند المسلمين» ص: ١٣٤، و«الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام»: ص: ٢٨٠.

(٣) علوم الحديث: ص: ٣٥٨.

هو أَقْدَمُ مصنَّفٍ في الطبقات، ولـٰكنه مفقودٌ، غير أنَّ الخطيب البغدادي، نَقَل منه (٢٣) نصّاً في «تاريخ بغداد»[١].

٢ ـ **الطبقاتُ**: لمحمد بن عُمَرَ بن واقدٍ الواقديِّ المدني (المتوفىٰ سنة ٢٠٧ هـ):

كان الواقديُّ من كبارِ العلماءِ بالمَغَازي والحديث، فألَّف عدداً من كتب الرجال، منها كتابٌ في الطبقات[٢]، ولا شكَّ أن طبقاتِ الواقدي كان كتاباً مفيداً متميِّزاً في فنِّه؛ فقد استفادَ منهُ كثيرٌ من العلماء، وفي مقدِّمتهم كاتبُه ابنُ سعدٍ، الذي روىٰ الكتابَ عنه، ونسجَ علىٰ منوالِه.

وقد أخرج القاضي عبدُ الجبَّار الخَولانيُّ في «تاريخ دارَيَّا» بضعةَ نصوصٍ للواقديِّ في الوفيات[٣]؛ يرويها من طريق بكرِ بنِ عبدِ الوهَّاب ـ ابنِ أختِ الواقديِّ ـ.

٣ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: لابن سَعْد، محمد بن سعد البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

هو أشهَرُ وأجلُّ كتابٍ صُنِّفَ في «الطبقات»؛ اكْتسب أهميته من اتِّساع تراجمه، واشتماله على جملَةِ أخبارِ المترجَمين العائليةِ والعلمية بتفصيلٍ يندُر في المصادرِ الحديثةِ الأخرى.

ومما يزيدُ من أهمية الكتاب أنَّ مصنِّفه ضَمَّ في أوَّله سيرةَ رسولِ اللهِ ﷺ، محرَّرةً متقنةً في مجلَّدٍ كبيرٍ، فيه نفائسُ وفصولٌ قيمةٌ.

وُلد ابنُ سعدٍ بالبصرة، فروى عن علمائها وأمْعَنَ في الطلب، غير أنَّ مجرى حياته انعطف حين تَعَرَّف على الواقديِّ بالمدينةِ، فصَحِبَه ولازمه، فاستكتبه الواقديُّ إذ وُلِّيَ القضاءَ ببغدادَ، حتى نُسِبَ إليه. وعن الواقديِّ أخذ ابنُ سعد أكثر علمه بالمَغَازي والسِّير والرجال والطبقات؛ وكان يرتضي أحكامَهُ في الجرح والتعديل. وقد روى عنه غالبَ مصنَّفاتِه، وقلَّده فيما صَنَّف.

---

(١) انظر: «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد»: ص: ٣٨٦ ـ و ٣٨٧ ـ و ٥٧٣.
(٢) انظر المرجع السابق: ص: ٣٩٥.
(٣) انظر «تاريخ دراَيا»: ص ٥٤ ـ ٦٦ ـ ٧٨ ـ ٨١.

غير أنَّ ابنَ سعد روى عن شيوخٍ كثيرينَ غيرَ الواقدي، حتى إنه يروي عن أقرانِهِ وعمّن هم أصغَرُ منه. كما أخذَ عن جماعةٍ من أهلِ الأنسابِ والتواريخِ، كهشام بن الكَلْبي والهيثم بن عدي؛ كما أنه لم يكن مُقلِّداً للواقدي تقليداً أعمى، على الرُّغْمَ من تأثُّرِهِ الواضح به.

وقد تقدَّم تعريفه في «مصادر معرفة الصحابة».

٤ ـ **الطبقات**: للإمام علي بن جعفر السعدي البصري المعروف: بـ«ابن المَدِيني» (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٥ ـ **الطبقات**: لأبي عَمرو، خليفة بن خيَّاط بن خليفة الشَّيْبَاني العُصْفُرِي البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ):

وهو كتابٌ قيمٌ، يمتازُ باهتمامه الشَّديدِ بالأنساب، ودِقَّةِ مصنِّفِهِ وشِدَّةِ اجتهادِهِ، مما جعله يبالِغُ في تقسمِ الطبقات. وقد حاول خليفةُ أن يستوعبَ في هٰذا الكتابِ الصحابَةَ جيمعاً؛ كما كانَ حريصاً علىٰ ذكرِ وفاةِ المترجَمين (أو تقديرها) مما أمكَنَه ذلك.

وفي هٰذا الكتاب إشاراتٌ مهمَّةٌ توضِّحُ الأُسْسَ التي اعتمدها المؤلِّفُ في تقسيم الطبقات، والمبادئ التي سار عليها في تأليفِ كتابِهِ.

يقتصر خليفةُ في تراجمه علىٰ ذِكر نسب الرجل لأبيه وأمِّه، ويرجع بالأنساب إلىٰ ما قبل الإسلام، وبذلك يقدِّم مادةً غزيرةً في النَّسَب اعتمدها المؤلِّفون من بعده، وعلىٰ أنَّ تأكيده علىٰ الأنساب إنما هو في جِيلي الصحابة والتابعين، وكلما تأخَّرت الطبقةُ قلَّ ذكرُ النسب حتىٰ يتلاشىٰ في الطبقات المتأخِّرة، وتبرز النسبة إلىٰ المُدُن والمِهَن؛ وذلك لارتباط العرب بالمُدُن بعد أن استقرّوا فيها، ولاختلاطهم بالأعاجم وضياع أنساب بعضهم.

وإضافةً إلىٰ ذِكر خليفة نسبَ الرجل، فإنه يذكر كنيتَه ويحدِّد المكان الذي عاشَ فيه بصورةٍ دائمةٍ أو مؤقَّتةٍ، فيذكر رحلتَه في الأمصار، وكذلك يهتمّ بتسجيل سني الوفيات، وهو في تراجم الصحابة يذكر للصحابيِّ حديثاً مما رواه عن النبي ﷺ مما له أهميةٌ في التعريف بالصحابي حيثُ إنَّ الرواية مباشرةً عن النبي ﷺ هي إحدىٰ وسائل معرفة الصحابة وتمييزهم، وقلَّما يُسَمِّي شيوخَ وتلاميذ صاحب الترجَمة،

ولا يذكر تفاصيلَ عن حياة الرجال وأخبارهم، كذلك لا يستعمل عباراتِ الجرح والتعديل[1].

طُبع بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، في مطبعة العاني ببغداد عام ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧ م. وطُبع بتحقيق الدكتور سهيل زكّار، في وزارة الثقافة السورية بدمشق عام ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦ م في مجلَّدين.

٦ ـ **الطبقات: أو «طبقات رُواة الحديث»**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجّاج النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ):

وهو كتابٌ صغيرٌ، غيرَ أنَّهُ متميزٌ ذو مكانةٍ مذكورةٍ في هذا الفنِّ، وقد اعتنى العلماءُ قديماً بروايتِهِ والاقتباس منه.

وقد قَصَرَ الإمامُ مسلمٌ كتابَهُ على الصحابةِ والتابعين[2]، ولم يَذْكُرْ مَن تَلاَهم. وقد احترتُ في تفسيرِ منهجه هذا، ومحاولةِ استنباطِ غايتِهِ ومقصَدِه، ثم بدا لي أنه رحمه الله أرادَ الاقتصارَ على جذور الرواية (أوائلِ الرواة)، الذين يحتمل لأحدهم أن يتفرَّدَ بالحديث؛ فأما من بعدَهم، فإنَّ تفرُّدَهُم بالحديث محلُّ نظرٍ.

من خصائص هٰذا الكتاب:

ـ فَصَّلَ مسلمٌ طبقاتِ الكتابِ تفصيلاً دقيقاً، وهذا ظاهرٌ في فصولِ الكتاب لمَن راجعه.

ـ يَعتمِد عددُ طبقات التابعين في المصر الواحدِ على عددهم الكلِّي، فإنْ كثروا بالغَ في تقسيمهم. فقد جَعَل تابعي المدينة في أربعَ طبقات؛ وتابعي مكّةَ والكوفةِ والبصرةِ والشامِ في ثلاث طبقات، وتابعي مصرَ طبقتين؛ وجعل تابعي اليمن طبقةً واحدةً، وكذلك تابعي اليَمَامةِ والطائفِ والجزيرةِ الفراتية. . .

ـ أغفل مسلمٌ ذكرَ الخُراسانيين، فذكرهم مع البصريِّين أو الكوفيِّين، ولكنه نسيَ أهلَ إقليمِه!.

---

(١) انظر «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ٨٧.

(٢) أي: جَعَل الصحابةَ طبقةً واحدةً، وجَعَل التابعين في ثلاث طبقاتٍ، أو دُون ذلك.

ـ قلَّما يرفعُ مسلمٌ في أنساب المُترجَمين، بل شأنه إثباتُ أسمائِهِم التي اشتهروا بها دُون إطالةٍ. وربما ذكر كنيةَ بعض المُترجَمين دونَ استقصاءٍ لكُناهم جميعاً، مع أنَّ له كتاباً مشهوراً في الكنى!.

ـ أسقطَ مسلمٌ من الكتاب المتروكين والهلكى، غير أنه ذكر بعضَ مشاهيرِ الضعفاء ممن لم يُتْرَكوا، كشهرِ بن حَوْشَبٍ، وعليٍّ بن زيدِ بنِ جُدْعان.

ـ ذكر مسلمٌ كثيراً من مجاهيلِ الحال المعروفَةِ أعيانُهم عند الحُفّاظ، بل إنه ذكر عدداً ممن جُهِلَتْ أعيانُهم وبلدانُهم في فصلٍ مستقلٍّ ختم به الكتابَ. وهؤلاءُ قومٌ رُوِيَتْ عنهم أحاديثُ معروفةٌ اشتهرت عند الحُفّاظ وتداولوها، فذكرهم لذلك.

ـ أغفل مسلمٌ ذِكْرَ مَن رأوا الصحابةَ دُون سماعٍ صحيحٍ، كأيوبَ السَّختيانيِّ، ويحيى بنِ أبي كثيرَ، وعبدِ الله بن عَوْنٍ. فإنَّهم رأَوا أنساً ولمْ يسمعوا منه؛ غير أنَّه ذكر إبراهيمَ بن يزيد النَّخَعيَّ ـ على الرُّغْمَ من أنَّهُ لم يَسْمَعْ من أحدٍ من الصحابة ـ لتقدُّمِ زمانه؛ وذكر صاحبه الأعمش!.

ـ ذكر مسلمٌ كثيراً من الإخوةِ مجموعين معاً، وفيهم مَن ليسَ له روايةٌ.

قد يبدو هٰذا الكتابُ لمن مَرَّ عليه مرورَ الكرام سَرْداً مُمِلاً لأسماءِ الرجال لا فائدةَ فيه، وليس كذلك، فإنَّ للكتابِ فوائدٌ ومزايا عديدة، منها:

ـ طبقاتُ مسلمٍ مصدرٌ هامٌّ لضبطِ أسماءِ كثيرٍ من الرُّواة وأنسابِهِم، لذا كان معتمداً عند العلماء عند الاختلاف، فكثرت نقولُهم عنه.

ـ احتوى الكتابُ أساميَ نيفٍ وألفين ومئتي رجلٍ وامرأةٍ؛ فكادَ أن يستوعبَ كلَّ من له روايةٌ في الصَّدر الأول.

ـ تصويبُ بعضِ أوهام البخاريِّ رحمه الله، فمنه أن البخاريَّ قال: «عطاءُ بن يعقوبَ مولى ابنِ سُباعٍ الكيخارانيُّ: موضع بناحية اليمن، عن أسامةَ»[1].

وخالفه مسلمٌ إذ عدَّهما اثنين؛ فذكر (عطاءَ مولى ابنِ سُباعٍ) في الطبقة الثانية

---

(١) التاريخ الكبير: (٦/ ٤٦٧).

من المدنيين[1]، وذكر (عطاءَ بنَ نافعٍ الكيخارانيَّ) في تابعي اليمن[2]، وقولُ مسلمٍ أولى بالصواب.

ـ مَيَّزَ مسلمٌ الصحابيَّ من التابعين، وحَدَّدَ بلدانَهم، وهذه فائدةٌ هامَّةٌ يظهر أثرها عند الاختلاف في صحبةِ الرجل[3].

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سلمان في دار الهجرة بالرياض عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م بعنوان: «طبقات رواة الحديث».

٧ ـ **طبقات التَّابعين**: لأبي حاتم، محمد بن إدريس بن المُنْذر الرَّازي الحَنْظَلي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص: ١٣٩.

٨ ـ **طبقات الأسماء المُفْرَدة من الصَّحابة والتابعين وأصحاب الحديث**: لأبي بكر، أحمد بن هارون بن روح البَرْدِيجي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٩ ـ **الطبقات**: للإمام أبي عبد الرحمـٰن، أحمد بن علي بن شُعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٨).

١٠ ـ **المنتخب من ذيل المذيَّل من تاريخ الصحابة والتابعين**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطَّبَري (المتوفى سنة ٣١٠هـ).

يبدأ الطَّبريُّ هـٰذا الكتابَ بالصحابة، ويرتِّبهم في البدء على الوفيات، ولا يذكر سائرَ السِّنين، بل يختار بعضَها، ولعلَّ «المنتخب» هو الذي فعل ذلك، فاهتمَّ بحوادث بعض السِّنين فثَبَّتها وأهمل الأخرىٰ، وأحياناً يُطيل ذكرَ أخبارٍ تتعلَّق بالمُترجَم كما فعل في ترجَمة (زيد الحب)، ويقدِّم ذكر بني هاشم على غيرهم،

---

(١) ق، ١٠، ب.

(٢) ق، ١٣، ب.

(٣) انظر «علم الطبقات» ص: ١٥٥ ـ ١٥٦.

وآخر سنة ذكر الوفيات فيها هي سنة ثمانين (٨٠ هـ)، وبعد ذلك عقد عناوينَ متنوِّعةً فذكر من عاشَ من الصحابة بعد وفاة الرسول الله ﷺ وروى عنه العلمَ، فبدأ ببني هاشم ثم مواليهم وحلفائهم، ثم ذكر بني المُطَّلِب واستمرَّ في الترتيب على القبائل، فلَّما انتهى من العدنانية ذكر قبائل قحطان، ثم ذكر النساءَ مبتدئاً بالترتيب على الوفيات (من هلك منهم قبل الهجرة.. بعد الهجرة.. على عهده ﷺ.. بعد وفاته)، ويقدِّم ذِكرَ قريبات النبيِّ ﷺ المهاجرات ثم الأنصاريات، ثم ذكر الصحابيات الراويات من بني هاشم، ثم غرائب نساء العرب. فلمَّا انتهى مما يتعلَّق بالصحابة ذَكَر التابعين ومن بعدهم من العلماء والرُّواة، ورَتَّبهم على سني الوفيات، ثم ذكر كُنَى الرجال ثم كُنى النساء، ورَتَّب ذلك على الطبقات بتقديم ذكر الصحابة على التابعين[1].

١١ ـ **الطبقات**: لأبي عَرُوبة، الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود الحَرَّاني السُّلَمي (المتوفى سنة ٣١٨ هـ).

وقد وَصَل إلينا الجُزء الثاني منه فقط، وهو يحتوي على تراجم بعض الصحابة، ويبدأ بترجَمةِ (أم سنبلةِ الأسلمية)، ولعلَّه قد خلط تراجم النساء والرجال في طبقاته، أو أنَّ الذي انتقاه فعل ذلك. وتختلف تراجمُه في الطُّول، فبعضها طويلةٌ مسهبةٌ كترجَمة (خالد بن الوليد) و (أبي سفيان صخر بن حرب)، وبعضُها مقتضبةٌ تقتصر على اسم الصحابي واسم أبيه والبلد الذي نزله، ويعقد المؤلِّفُ موضوعاً للأخوة من الصحابة، وبعد أن ذكر أسماءهم مجرَّدة عادَ إلى التراجم. وفائدة معرفة الأخوة أن لا يُظَنّ مَن ليس بأخٍ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب. وينتهي الجزءُ بترجَمة (عبد الله بن عبَّاس)، ولا يؤكِّد في تراجمه على النسب ولا سني الوفيات، وإنما يهتم بذكر بعض أخبار صاحب الترجَمة مما يَدُلُّ على مكانته في العلم أو فضله. والكتاب ما زال مخطوطاً[2].

١٢ ـ **طبقات علماء إفريقيا وتونس**: لأبي العرب، محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَواني (المتوفى سنة ٣٣٣ هـ)، في (٣٠٠) صفحة.

---

(١) انظر «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ٨٩.

(٢) انظر «الفهرش الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٦٤).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن أبي شنب في الجزائر عام ١٣٢١هـ ـ ١٩١٤م.

١٣ ـ **طبقات المحدِّثين**: لأبي القاسم، مسلمة بن القاسم الأندلسي (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

ذكرها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٠٦).

١٤ ـ **طبقات علماء إفريقيا**: لمحمد بن الحارث بن أسد الخشني(المتوفى بعد سنة ٣٦٦ هـ).

طُبع مع «طبقات علماء إفريقيا وتونس» لأبي العرب، المتقدّم.

١٥ ـ **مشاهير علماء الأمصار**: لأبي حاتم، محمد بن حِبَّانَ البُسْتي التَّميمي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

وهو منتزعٌ من كتابه «الثقات»، فقد جَمَع فيه تراجمَ مَن اعتبرهم أشهرَ أهل العلم ببلدانهم وطبقاتِهم، فرتَّبهم على الطبقات، دونَ أن يزيدَ في تراجِمِهم شيئاً يُذكَرُ؛ بل إنَّهُ كَرَّرَ في هذا الكتابِ الأوهامَ التي وقعت له في كتاب الثقات.

قَسَّمَ ابنُ حِبّانَ في هٰذا الكتاب رواةَ الأحاديثِ إلى أربعِ طبقاتٍ: صحابةٍ، وتابعين، وتابعي تابعين، وأتباعِ تابعي التابعين.

كما قسَّم بلادَ الإسلام إلى ستةِ أقاليمَ اشتهرت برواية العلم، هي: الحجازُ (مكَّةُ، والمدينةُ)، والعراقُ (البصرةُ، والكوفةُ)، والشامُ، ومصرُ، واليمنُ، وخراسان. وضمَّ الأقاليمَ المنزويةَ أو المُدُنَ الصغيرةَ لما يجاورها من الأمصار الرئيسة؛ فذكر أهلَ الطائف مع أهل مكة، وذكر رواةَ الجزيرة الفُراتية في الشَّاميين، وأهلَ إفريقيةَ في المصريين.

ولم يخل تقسيمَ ابن حِبان هذا من تعسُّفٍ واضحٍ. كما ارتكبَ فيه أخطاءَ فاحشةً كعَدِّه أهلَ اليمامة في اليمن، مع أنه لا علاقةَ لليَمامةِ باليمن، لا من جهة الجُغرافيةِ، ولا من جهة التَّاريخ والأنساب، وكذلك جعلَ صحابةَ الطائف في اليمن، ولو ألحقهم بالمكِّيينَ لكان أخفَّ لغلطه.

ولم يرتِّب ابنُ حبان الرواةَ داخلَ الطبقة الواحد ترتيباً دقيقاً، بل أكثرُ ترتيبه للرواةِ منتقَدٌ، فأكثرهم مذكورٌ في غير محلِّه[١].

---

(١) انظر «علم الطبقات» ص: ١٦٠.

طُبع بتحقيق المستشرق مانغر فلا يشهامر، في لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة عام ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩م، وله طبعات أخرىٰ.

١٦ - **طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها**: لأبي الشيخ، ابن حَيّان، أبي محمد، عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري الإصفهاني (المتوفىٰ سنة ٣٦٩ هـ).

انظر تعريفه في «كتب تواريخ الرجال المحلية».

١٧ - **طبقات الهَمْدَانيين**: لأبي الفضل، صالح بن أحمد بن محمد السِّمْسار الحافظ المُعَمَّر الهمداني (المتوفىٰ سنة ٣٨٤ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص: ١٣٩.

١٨ - **المُسْتَخْرَج مِن كتب الناس للتذكرة والمستطرَف من أحوال الرجال للمعرفة، أو (الطبقات)**: لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمـٰن بن محمد بن إسحاق العَبْدِي الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٧٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

١٩ - **الحَثّ علىٰ حفظ العلم وذكر كبار الحُفَّاظ**: للحافظ أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي، المعروف بـ: «ابن الجوزي» (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

طُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م في (٧٧) صفحة.

٢٠ - **التقييد لمعرفة رواة السُّنَن والمسانيد**: لابن نُقْطَة، أبي بكر، محمد بن عبد الله البغدادي الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ).

طُبع في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَن) الهند عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م في مجلَّدين.

٢١ - **تحفة الناظرين في طبقات التابعين**: لابن النَّجّار، محبّ الدين أبي

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤٣٦).

عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٩٦).

٢٢ ـ **السُّلوك في طبقات العلماء والملوك، أو «طبقات الجَنَدي»**: لأبي عبد الله، محمد بن يوسف بن يعقوب الجَنَدي اليَمَني (المتوفى سنة ٧٣٢ هـ).

وهو مخطوطٌ في اليمن، وفي دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٢٣ ـ **طبقات عُلماء الحديث**: لابن عبد الهادي، شمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الهادي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

اتَّبع ابنُ عبد الهادي في هذا الكتاب منهجاً قريباً مما وَصَل إليه عصرُه في فنِّ الترجَمة، يذكر اسمَ شهرة المترجَم له، ويجعلها عنواناً للترجمة، وقد وضع رموزاً فوق أسماء المترجَمين إشارةً إلى من خرَّج له من أصحاب الكتب السِّتَّة، وهذا الرموز هي: صحيح البُخَاري: (خ). صحيح مسلم: (م). سنن أبي داود: (د). سنن النَّسَائي: (س). سنن التِّرمِذِي: (ت). سنن ابن ماجه: (ق). السُّنن الأربع كلها: (٤). الأمّهات السِّتّ جميعاً: (ع).

ويذكر ألفاظاً تَدُلُّ على منزلة المترجَم العلمية، نحو: الإمام، الحافظ، المقرئ..

يذكر كنيتَه أو لقبَه، ثم اسمَ المترجَم له، فأسماء آبائه، وفي بعض الأحيان يَسْرُدُ نسبَه مطوَّلاً، ثم يذكر نسَب المترجَم إلى القبيلة، ثم المدينة أو البلد، ثم مذهبَه الفقهي، وحرفته، ثم يعرِّفه بكتابٍ له مشهورٌ، ويذكر إذا كان من المعدَّلين.

يذكر تاريخَ مَوْلده، وقد بَذَل في ذكره عنايةً فائقةً لما له من أهمية بالنسبة للمحدِّثين، وأحياناً كان يذكره في آخر الترجَمة، قبل ذكر سنة الوفاة، ويذكر سنةَ طلبه للعلم، ومتى بدأ بالسَّماع. ويذكر مشايخَ المترجَم له، بتوسُّع أحياناً، وباقتضاب في أحايين كثيرة، ويذكر البلد التي سمع بها، كما يعنى بذكر صِيَغ التحمُّل. يذكر مشاهيرَ تلامذته، ومن روى عنه.

وينقل أخباراً ـ ويعلِّق عليها أحياناً ـ يوضِّح من خلالها منزلةَ المُترجَم له العلمية، وهي غالباً نُقُولٌ عن تلاميذ المترجَم له أو رفقائه، وتتجلَّى في هذه النُّقول دِقَّةُ ابن عبد الهادي، وحُسْنُ إيراده، ونزاهتُه، فمِن خيوطها تنسج صورةُ المُترجَم

له. وفي نهاية الترجَمة يذكر تاريخَ وفاة المُترجَم له، وأحياناً يُورِد عقبه بعضَ أسماء من تُوفِّي في السِّن نفسها من الأمراء والعلماء والأدباء[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ أكرم البوشي بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، في أربع مجلَّدات.

٢٤ - **تذكرة الحُفَّاظ، أو «طبقات الحفّاظ»**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

هو من أجلِّ كتب المتأخّرين في طبقَات المحدِّثين، وهو كما يَدُلُّ عنوانه، يتناول فيه الذهبيُّ الحُفَّاظَ فقط وليس سائر المحدِّثين، وقد رَتَّبه على الطبقات، فجعله إحدىٰ وعشرين طبقة مبتدئاً بالصحابة ومنتهياً بشيوخه، ويَضُمُّ (١١٧٦) ترجمةً، ويذكر من تُوفِّي من المشهورين في سنة وفاة المُترجَم له، لا سِيّما في الطبقات المتوسّطة والأخيرة، وفي نهاية كثيرٍ من الطبقات أوجز الذهبيُّ بعبارةٍ قصيرةٍ الأوضاعَ السياسة والعلمية للعالم الإسلامي في الفترة التي تناولت تلك الطبقة. ولم يحاول الاستيعابَ لجميع الحفاظ، بل اقتصر على الأعلام، ونظراً لصعوبة الانتقاء والتقويم الشامل لكل عالمٍ فإنه اعتذر عن عدم استيعابهم بقوله: «ولعل فيمن تركناهم مَن هو أجَلُّ وأعلم»[2].

طُبع الكتاب في أربع مجلَّدات عِدَّة مرات، آخرها سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م في دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، وصُوِّر أخيراً في بيروت.

وصَنَّف تلميذُ الحافظِ الذهبيِّ الحافظُ أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ) «ذيل طبقات الحفاظ للذهبي»، واستدرك الحافظُ تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي (المتوفىٰ سنة ٨٧١ هـ) علىٰ الذَّهبي والحسيني في كتابه: «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ»، كما ذَيَّل الحافظُ جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) علىٰ «التذكرة بذيل طبقات الحفاظ للذهبي».

---

(١) انظر مقدمة المحقِّق للكتاب.

(٢) انظر «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» ص: ١٦١ - ١٦٥.

وطُبعت الذيول الثلاثة في مجلَّدٍ واحدٍ كبيرٍ بعناية الأستاذ حسام الدين القُدسي بدمشق، عام ١٣٤٧ هـ.

٢٥ ـ المُعِين في طبقات المحدِّثين: للذهبي أيضاً.

هذا آخر كتابٍ صُنِّف في الطبقات فيما أعلم؛ إذ لم يكن بعدَ الذهبيِّ أحدٌ يشبهه في معرفته بالمحدِّثين، أو اطِّلاعه الواسع على تراجِمِهم ومنزلتهم. ولم ينلِ هٰذا الكتابُ التقديرَ الذي يستحقه قديماً ولا حديثاً؛ إذ أنَّ الناسَ يظنّونه سَرْداً مجرَّداً للأسماءِ دونَ ترجَمةٍ. والحقُّ: أنه يجب على طالب الحديث أن يبتدىءَ بقراءتِهِ إذا أرادَ الإشرافَ على جماهيرِ الرُّواة ومشاهيرهم منذ زمنِ الصَّحابة إلى قريبٍ من انقضاء عصر الرواية.

وقد احتوى هٰذا الكتابُ أسماءَ حُفَّاظ الحديث ومن يليهم من مشاهير المحدِّثين والمُسنِدين، فاستفتح باسمِ المصطفى ﷺ، وختم الكتابَ بأبي العباس أحمدَ بن أبي طالبِ الحجارِ الدمشقي (المتوفى سنة ٧٣٠ هـ).

ذكر في الكتاب نيفاً وألفين ومئتي رجلٍ وامرأةٍ، قَسَّمهم إلى (٨٢) طبقةً متميزةً.

ـ رَتَّب الذهبيُّ المُترجَمين داخل الطبقات العشر الأولى على الحروف الأبجدية، ثم تخلَّص من هذا القيد العجيب في الطبقات المتأخرة، فصار ترتيبُ المُترجَمين أدقَّ وأصحَّ، متمشّياً مع أسلوب الطبقات المعهود.

لا يطيل الذهبي في تسمية المتقدّمين اعتماداً على شهرتهم، كقوله: «الحسن البصري، أحدُ الأعلام»؛ لكنه يرفع في أنساب المتأخِّرين ويجود تسميتهم.

ـ لم يذكر وفاةَ أحدٍ من المُترجَمين البتَّة؛ ولم يتعرضَّ لجرحهم أو تعديلهم إلا قليلاً.

ـ ينسب الطبقةَ لأشهر أعضائِها، لا سِيّما الطبقاتُ الأولَى، كقوله: «الطبقة الثالثة من التابعين، وهم طبقة الزُّهري وقتادةَ وأبي الزُّبير».

ـ ربما ذكر المدى الزَّمني للطبقة، لا سِيّما في الطبقات المتأخّرة؛ كقوله: «طبقةٌ من الستمئة إلى قريبِ الخمسِ وعشرينَ وستمئة».

لو أنَّ الحافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ذكر وفيات المُترجَمين، ورَفَع في أنسابهم جميعاً، وتكلَّم في من تستدعي حالُهُ التنبيهَ عليه، لكان هٰذا الكتابُ كتابَ الجيب الذي يحمله طالبُ الحديث معه أينما حَلَّ أو رَحَل!.

طُبع بتحقيق الأستاذ همام عبد الرحيم سعيد بدار الفرقان في عمّان عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٢٤٣) صفحة.

٢٦ ـ ذيل تذكرة الحفّاظ: لأبي المحاسن، محمد بن علي بن الحسن الحسيني (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ).

ذيَّل به علىٰ كتاب «تذكرة الحفاظ» للذهبي من سنة ٧٤٢ إلىٰ سنة ٧٦٥ هـ.

طُبع بتحقيق الشيخ محمَّد زاهد الكوثري في دمشق عام ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٧ م، ومعه «لحظ الألحاظ» للتقي ابن فهد، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي.

٢٧ ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أو «طبقات المدلِّسين»: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

استمدَّه الحافظُ من «جامع التحصيل» للحافظ العَلَائي، وزاد عليه كثيراً، وصَنَّفهم على خمس مراتب. وجملة ما عند العلائي من الأسماء (٦٨) شخصاً، وزاد عليهم وليُّ الدين العراقي (١٣) شخصاً، وزاد عليه برهان الدين الحَلَبي (٣٢) شخصاً، ثم زاد عليهما الحافظُ ابن حجر (٣٩) شخصاً، فجملة ما في كتابه هذا (١٥٢) شخصاً. والكتابُ يقع في جزءٍ لطيفٍ، قال فيه مؤلِّفُه: «علَّقتُ هذه النُّبذةَ في شهور سنة خمس عشرة وثمانمئة، وعلَّقها عني بعضُ الطلبة سنة ست عشرة، ثم زدتُ فيها بعد ذلك أسماءَ مختصرةَ»(١).

طُبع بالمطبعة الحسينية في القاهرة، عام ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٢ م، في (٢٢) صفحة، ثم صدرت له طبعاتٌ محقَّقةٌ، منها تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البُنداري، طُبع في دار الكتب العلمية ـ بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.

---

(١) انظر «علم الطبقات»: ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

٢٨ ـ **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**: لابن فَهْد المَكِّي، تقي الدين، محمد بن فهد (المتوفىٰ سنة ٨٧١ هـ).

ذيَّل به علىٰ «تذكرة الحفاظ» للذهبي.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري في دمشق عام ١٣٤٧ هـ، ومعه «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي.

٢٩ ـ **رونق الألفاظ بمعجم الحُفَّاظ**: لسِبْط ابن حجر، يوسف بن شاهين (المتوفىٰ سنة ٨٩٩ هـ).

وهو مخطوطٌ في المكتبة الخالدية بالقُدْس بخط ابن قُطْلُوبُغا، في مجلَّدين.

٣٠ ـ **طبقات الحُفَّاظ**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

هـٰذا الكتابُ تلخيصٌ واختصارٌ وتذييلٌ علىٰ كتاب «تذكرة الحُفَّاظ» للحافظ للإمام الذهبي، افتتحه السيوطيُّ بمقدمةٍ وجيزةٍ جداً؛ حيث قال بعد الحمدلة والصلاة علىٰ النبي ﷺ.

«أما بعد: فهـٰذا كتاب (طبقات الحُفَّاظ) ومعدِّلي حَمَلة العلم النبوي، ومن يرجع إلىٰ اجتهادهم في التوثيق والتجريح، والتضعيف والتصحيح، لخَّصتها من (طبقات) الإمام الحافظ أبي عبد الله الذهبي، وذَيَّلتُ عليه من جاء بعده، والله أسأله الإعانة، وبه العصمة والاستعانة».

بلغ عددُ طبقات كتاب السيوطي (٢٤) طبقةً، منها الطبقات الثلاث الأخيرة، تمثل ذيلَ السيوطي علىٰ تذكرة الذهبي، وأما بقية الطبقات فهي تلخيصُ التذكرة.

افتتح السيوطي طبقاته بالطبقة الأولىٰ، وهي طبقة الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين، وقد ذكر في هـٰذه الطبقة أسماء (٢٣) صحابياً، ذكر ما اشتهروا به من الأسماء فقط، ولم يحمل نفسَه عناء التعريف بأيٍّ منهم، وفي هـٰذا قصورٌ كبيرٌ منه رحمه الله.

بعد الطبقة الأولىٰ وبدءاً من الطبقة الثانية وحتىٰ الأخيرة؛ سار السيوطي في التراجم علىٰ منهجٍ محدَّدٍ وواضحٍ، وهو أنَّه يذكر: اسمَ العلم ولقبَه وكنيتَه بِدِقَّةٍ

متناهيةٍ، ثم يذكر تاريخَ مولده، فعدداً ممن حمل عنهم من المحدِّثين ثم بعض الذين رووا عنه، ثم يقتصر علىٰ أهمِّ ما ذكره أهل الجرح والتعديل فيه، وينهي ترجمتَه بذكر تاريخ وفاته.

وهو يتابع الذهبيَّ إلىٰ حدٍّ بعيدٍ في كلِّ ما ذكره، وإن كان يُضيف في بعض الحالات النادرة معلوماتٍ لم يذكرها الذهبيُّ[1]، كما في ترجمَة (ابن المنذر)، حيثُ أضاف إلىٰ تصانيفه كتابَ التفسير، ولم يذكره الذهبي، وفي ترجمَة (الكتَّاني أبي عبد الله الحافظ)، حيثُ أورد في ترجَمته قوله: «قلتُ: وله أسئلة عن أبي حاتم»، وهٰذه الأسئلة لم يتعرَّض الذهبي لذكرها أيضاً[2]. وفي ترجمَة (أبي علي الطُّوسي) أضاف أنَّ له كتاباً في السُّنن سَمَّاه «الأحكام» وهو علىٰ نمط «جامع الترمذي»[3].

كما أنه يقتصر من الأقوال الطويلة في حقِّ المترجَمين علىٰ ما يفيد في باب الجرح والتعديل ويحذف ما لا علاقة له بذلك، ففي ترجمة (المُنْكَدري) علىٰ سبيل المثال؛ أورد الإمامُ الذهبي قولَ الحاكم فيه: «وُلد بالمدينة، ونشأ بالحرمين، وسمع عبدَ الجبار بن العلاء وله أفراد وعجائب»[4]، فاقتصر السيوطيُّ من الكلام المتقدِّم علىٰ الجملة الأخيرة فقط.

وقد كان من عادة الإمام الذهبي أن يُورد في نهاية كل ترجمَة: حديثاً أو أكثر وَقَع له من طريق المُترجَم له يسرده بإسناده الكامل ثم يبيِّن درجته. ويذكر من تُوفِّي من الأعلام في السنة نفسها التي تُوفِّي بها المُترجَمُ.

فقام السيوطي بحذف كل ذلك، فليس في كتابه الطبقات إلا حديثٌ واحدٌ فقط أورده في ترجمة ابن جوصا (المتوفىٰ سنة ٣١٠ هـ) عن حريز بن عثمان سألتُ عبد الله بن بسر عن النبي ﷺ فقال: «كان في عنفقته شعيرات بيض»[5]. والنكتة في

---

(١) طبقات الحفاظ: ص: ٣٢٨.
(٢) الكتاب السابق: ص: ٣٢٩.
(٣) الكتاب السابق: ص: ٢٣٠.
(٤) طبقات الحفاظ: (٣/ ٧٩٣).
(٥) طبقات الحفاظ: ص: ٣٣٣.

كون السيوطي أورد هـٰذا الحديثَ أن هـٰذا الحديث وقع لابن جوصا بعلو زائد[1].

ومما يجب التنبيهُ إليه أنَّ السيوطي حذف تراجم كاملةً من التذكرة وأضاف تراجم من عنده لم يذكرها الذهبي.

طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق المستشرقِ وِسْتِنْفِلْد غوننجي، في ثلاث مجلَّداتٍ، عام ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م وله طبعات أخرىٰ.

٣١ - ذيل طبقات الحُفَّاظ: للسُّيوطي أيضاً.

ذَيَّل به علىٰ «تذكرة الحفّاظ» للذهبي، من سنة ٧٤٠ إلىٰ سنة ٩١١.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري في دمشق عام ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٧ م، ومعه: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني، و«ذيل» لابن فهد.

٣٢ - إنجاز الوَعْد، المُنْتَقَىٰ من طبقات ابن سَعْد: للسُّيوطي أيضاً.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٠٩٩).

٣٣ - تاريخ طبقات العلماء: للشيخ أحمد زيني دَحْلان، مفتي الشافعية بمكَّة (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ).

ذكره الأستاذ زياد مجاهد في «الأعلام الشرقية» (١/ ٢٥٦).

* * *

---

(١) انظر «الحافظ السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه» ص: ٤٣ - ٤٤.

٢٥ـ مصادر معرفة الإِخْوَة والأَخَوات من الرُّواة

هٰذا العلمُ إحدىٰ معارفِ أهل الحديث التي اعتنوا بها وأفردوها بالتَّصنيف، وهو معرفةُ الإِخْوَة والأخوات من الرُّواة في كلِّ طبقةٍ.

ومِن فوائد هٰذا العِلم: ألا يُظَنُّ مَن ليس بأخٍ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب، مثل: (عبد الله بن دِينار) و(عَمْرو بن دِينار) فالذيِ لا يَدْري يَظُنُّ: أنَّهما أَخَوان! مع أنَّهما ليسا بأخَوَيْن، وإنْ كان اسمُ أبيهما واحداً[١].

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ كتاب الإخوة: لأبي العبَّاس، محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثَّقَفي المعروف بـ«السَّرَّاج» (المتوفىٰ سنة ٣١٣ هـ).

٢ ـ كتاب الإخوة: لأبي المُطَرِّف، عبد الرحمٰن بن محمد بن عيسىٰ بن فُطِيْس الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٤٠٢ هـ).

وقد صنَّف في هٰذا النوع جماعةٌ من الأئمَّة والمحدِّثين والحُفَّاظ، منهم:

١ ـ الإمام علي بن المَدِيني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٢ ـ والإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

٣ ـ والإمام أبي داود سليمان بن الأشْعَث السِّجِسْتاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

٤ ـ والإمام أحمد بن شُعيب النَّسَائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ) وغيرهم.

* * *

---

(١) علوم الحديث: ص: ٣٢٠.

٢٦ـ مصادر معرفة روايةِ المُدَبَّـــج والأقران

(المُدَبَّجُ) اسمُ مفعولٍ من «التَّدْبِيج» بمعنى: التزيين، و(التدبيج) مُشْتَقٌّ من دِيْبَاجَتي الوجه، أي: الخَدَّين، وكأنَّ المُدَبَّج سُمِّيَ بذلك لتساوي الراوي والمروي عنه، كما يتساوىٰ الخَدَّان.

وهو في الاصطلاح: أن يروي القرينان كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر، أمثلة ذلك:

١ ـ في الصَّحابة: روايةُ عائشةَ عن أبي هريرة، وروايةُ أبي هريرة عن عائشة، رضي الله عنهما.

٢ ـ في التَّابعين: روايةُ الزُّهريِّ عن عُمَرَ بن عبد العزيز، وروايةُ عُمَرَ بن عبد العزيز عن الزُّهريِّ.

٣ ـ في أتباع التَّابعين: روايةُ مالكٍ عن الأوزاعيِّ، وروايةُ الأوزاعيِّ عن مالكٍ.

و(الأقران): جمعُ «قَرِيْن»: وهو المُقارِنُ، والمُصَاحِبُ.

وفي الاصطلاح: هم الرُّوَاةُ المُتَقَارِبُوْنَ في السِّنِّ، والإسناد.

أي: أن يرويَ أحدُ القَرِيْنَيْن عن الآخر، مثالُ ذلك: روايةُ سليمان التَّيْمي عن مِسْعَرِ بن كِدَام، فهما قرينانِ، لكن لا نَعْلَم لمِسْعَرٍ روايةً عن التَّيْمي.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **المُدَبَّجُ**: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّارَقُطْني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

٢ ـ **رواية الأقران**: لأبي الشَّيخ، ابن عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان الأَصْبَهاني الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٣٦٩ هـ).

* * *

٢٧ـ مصادر معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر

هو أن يَرْوِيَ كبيرُ القدرِ، أو السِّنِّ، أو هما عمَّن هو دُونه في كلٍّ منهما، أو فيهما ـ أي: القدر أو السِّنِّ ـ.

وفائدة معرفته: أنْ لا يُتَوهَّمَ كونُ المرويِّ عنه أكبرَ، أو أفضلَ من الرَّاوي، نظراً إلىٰ أنَّ الأغلب كَوْن المرويِّ عنه كذلك، فيجهل منزلتهما. وألا يُظَنُّ أنَّ في السَّند انقلاباً، ومثالُ ذلك:

١ ـ أن يكون الراوي أقْدَمَ طبقةً وأكبر سِنّاً من المرويِّ عنه، كرواية الزُّهْرِيِّ عن مالك بن أنس.

٢ ـ أن يكون الراوي أكبرَ قدراً من المرويِّ عنه لِعلْمِه وحِفْظِه، كرواية مالكٍ عن عبد الله بن دينار.

٣ ـ أن يكون الراوي أكبر من الوجهين معاً، كرواية عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصُّوْري، وكرواية الصحابة عن التابعين[1].

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ كتاب ما رَواه الكبارُ عن الصِّغار، والآباءُ عن الأبناء: للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس بن المِنْجَنِيْقِيّ البغدادي الوَرَّاق (المتوفىٰ سنة ٣٠٤ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٦٣).

* * *

(١) انظر «التذكرة والتبصرة»: (٣/ ٦٤ ـ ٦٦).

٢٨ـ مصادر معرفة رواية الآباء (الرُّواة) عن الأبناء

وهو أن يكون في سند الحديثِ أَبٌ يَرْوِي الحديثَ عن ابنه.

وفائدة معرفته: أمنُ الخطأ الَّذي ينشأ عن توهُّمِ الابن أباً، أو توهُّمِ انقلاب السَّند؛ لأنَّ الأَصْل أن يرويَ الابنُ عن أبيه، وأمثلةُ ذلك:

١ ـ مثاله في الصحابة: حديثٌ رواه العَبَّاس بن عبد المُطَّلب عن ابنهِ الفَضْل بن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ جَمَع بين الصَّلاتَين بالمُزْدَلِفَة»[١].

٢ ـ ومثاله في التابعين: روايةُ وائلٍ عن ابنه بَكْر بن وائل، عن الزُّهْري، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّة بسَوِيْقٍ، وتَمْرٍ»[٢].

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ رواية الآباء عن الأبناء: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت، المعروف: بـ«الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ كتاب ما رواه الكبارُ عن الصِّغار، والآباءُ عن الأبناء: للحافظ أبي يعقوب، إسحاق بن إبراهيم بن يونس المِنْجَنْيِقِيّ البغدادي الوَرَّاق (المتوفى سنة ٣٠٤ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٦٣).

* * *

(١) الحديث رواه هكذا الخطيب البغدادي في كتابه «رواية الآباء عن الأبناء، وأصلُه في الصحيحين وغيرهما.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الأطعمة، باب في استحباب الوليمة، برقم: (٣٧٤٤).

٢٩ـ مصادر معرفة رواية الأبناء (الرُّواة) عن الآباء

هو أن يكون في سند الحديث ابنٌ يروي الحديثَ عن أبيه فقط، أو عن أبيه عن جدِّه.

وفائدة معرفته: البحثُ لمعرفة اسم الأب أو الجَدِّ إذا لم يُصَرَّحْ باسمه.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **جزء مَن روىٰ عن أبيه عن جَدِّه**: لأحمد بن زُهَير بن حَرْب، المعروف بـ: «ابن خَيْثَمَة» (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ). وهو أوَّلُ مَن صَنَّفَ في ذلك.

٢ ـ **رواية الأبناء عن آبائهم**: لأبي نَصْر، عبيد الله بن سعيد الوائلي السِّجزي (المتوفىٰ سنة ٤٤٤هـ).

٣ ـ **كتاب الوَشي المُعْلَم في من روىٰ عن أبيه عن جَدِّه عن النبي ﷺ**: للحافظ أبي سعيد، صلاح الدين، خليل بن كَيْكَلْدي المَقْدِسي، المعروف بـ: «العَلَائي» (المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ).

وهٰذا أجمَعُ مصنَّفٍ في هٰذا النَّوع، لٰكنه غيرُ مطبوع.

٤ ـ **كتاب علم الوشي اختصار كتاب الوشي المُعْلَم في معرفة مَن روىٰ عن أبيه، عن جدِّه، عن النبي ﷺ**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

اختصر فيه ابنُ حجر كتابَ «الوشي المعلم...» للعَلائيّ، ويظهر من اختصار ابن حجر له أنَّ مؤلِّفه قد أطال النفسَ فيه، وقد وقع فيه بعضُ التقصير اختصره ابن حجر واستدرك عليه ما فاته.

ويتكوَّن هٰذا الكتابُ من ورقاتٍ غيرُ مرتَّبةٍ، تبتدئ الصفحةُ الأولىٰ بمقدِّمة

الكتاب، ثم يتلوها في الصفحة المقابلة تتمة لترجمة (خَطَّاب بن محمد)، وبيَّن المؤلِّفُ بعد المقدمة التي تضمَّنت الحمد والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وصف عمله وتلخيصه للكتاب، ثم انتقل الكلام في الصفحة المقابلة لذكر تتمة ترجمة خطاب بن محمد، وبعد انتهائها ذكر اسم خوات، عددُ ومجموعُ التراجم في هٰذا القسم عشرون ومئة ترجَمةً، والتراجم في هٰذا القسم مرتَّبةٌ علىٰ حروف المعجم، وتنتهي هٰذه الأوراق بترجمة مَن اسمه (عبد الحميد)، وهي متسلسلةٌ من (خطاب بن محمد) إلىٰ (عبد الحميد)، وطريقته فيه: أنه يذكر الترجمة والكتاب الذي ورد فيه باختصار.

والكتابُ لا يزال مخطوطاً.

٥ ـ كتابُ مَن روىٰ عن أبيه عن جَدِّه: للحافظ الشيخ قاسم بن قُطْلُوبغا (المتوفىٰ سنة ٨٧٩ هـ).

قَسَّمَ المؤلِّفُ الكتابَ إلىٰ بابين، ووضع تحت كل بابٍ أربعةَ فصول، وهي كالتالي:

الباب الأول: فيمن روىٰ عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبي ﷺ، وفيه أربعةُ فصولٍ:

الفصل الأول: ما يعود الضميرُ في قوله عن أبيه، عن جَدِّه علىٰ الراوي الأول، ويدخل فيه عن أمّه، عن أبيها، وهو معظمُ الكتاب، والمقصود الأصلي منه.

والفصل الثاني: فيما يعود الضميرُ علىٰ الأب، عن الجَدِّ، عن غير صحابيٍّ.

والفصل الثالث: فيمن روىٰ عن جَدِّه، عن أبيه، عكس الذي قبله.

والفصل الرابع: فيما رواه الراوي عن جَدِّه، ورواه الجَدُّ عن جَدِّه أيضاً.

الباب الثاني: فيما زادت السلسلة علىٰ ثلاثة، وفيه أربعةُ فصولٍ:

الفصل الأول: فيما كان بأربعة من الرواة الرَّاوي وثلاثة آباء.

والفصل الثاني: فيما كان بخمسة: الراوي وأربعة آباء، أي: فلانٌ عن أبيه، عن جدِّه، عن أبيه. ثم يزاد أبٌ في السند؛ فيكون أربعة آباء، وهٰكذا.

والفصل الثالث: فيما كان بستة: الراوي وخمسة آباء.

والفصل الرابع: فيما زاد على ذلك.

القسمُ الهامُّ من هٰذا الكتاب هو فصله الأوّل، وعليه يقوم الهيكلِ العام للكتاب، ولٰكن مع الأسف لم يصلنا كاملاً، فقد وَصَلِ منه ستون ومئتا ترجمةً، فهو يبتدئ بحرف الهمزة بمَن اسمه (إبراهيم)، ثم يذكر بقيةَ التراجم بالترتيب الهجائي، وقد التزم الترتيب الهجائي بالنسبة للآباء والأجداد أيضاً، فنراه يذكر (إبراهيمَ بن إسماعيل) قبل (إبراهيم بن جعفر)، ونراه يذكر (إبراهيمَ بن محمد بن أسلم) قبل (إبراهيم بن محمد بن جُبَير)، وهٰكذا فعل في بقية الأسماء. وقد وصل في هٰذا الفصل إلى ترجمة (عبد الملك) من حرف العين، وكتب في الصفحة: «تم بالخير بعونه تعالى».

فاته بعضُ التراجم، فاستدركهما المحقِّقُ الفاضلُ في ملحقٍ أثبته في آخر الكتاب، مع تراجم لبقية الحروف التي استدركها أيضاً، وألحقها بنفس المستدرك من الباب الأول.

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ باسم فيصل الجوابره في مكتبة المعلاَّ بالكويت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م.

* * *

٣٠ ـ مصادر معرفة السّابِق واللاّحِق من الرُّواة

لم أَقِفْ علىٰ مَن عَرَّف بـ «السَّابق واللاَّحق» قبل الحافظ الخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ) فيما عثرتُ عليه من كتب المصطلح، قال الخطيب: «ضمَّنتُه ذِكْرَ من اشترك في الرواية عنه مَنْ تَبايَنَ وقتُ وفاتيهما تبايُناً شديداً، وتأخّر موتُ أحدِهما عن الآخر تأخُّراً بعيداً، وسمَّيتُه بـ: (السَّابق واللاَّحق)»[١].

يعني: هو أن يشترك في الرواية عن الراوي راويان: أحدُهما متقدِّمُ الوفاة، والآخرُ متأخِّرٌ في الوفاة، بينهما أَمَدٌ بعيدٌ، ثم يعيش ذلك الراوي بعد ذلك الرجل (متقدِّم الوفاة) زماناً إلىٰ أن يُدْرِكه بعضُ أصاغر الرواة فيحدِّثون عنه.

وقد نصَّ العلماء علىٰ أنَّ مِن فوائد ضبطه ما يلي:

١ ـ الأمنُ من ظنِّ سقوط شيءٍ في إسناد المتأخِّر.

٢ ـ تفقُّهُ الطالب في معرفة العالي والنازل.

٣ ـ معرفةُ الأقدم من الرُّواة عن الشيخ، ومَن به ختم حديثَه.

٤ ـ تقريرُ حلاوة عُلُوِّ الإسناد في القلوب[٢].

أمَّا صلةُ هٰذ الفَنِّ بكُتب الوفيات، فواضحةٌ وبيِّنةٌ؛ إذْ إنَّ هٰذا الفنَّ موضوعه البحثُ في وفاة الراويين عن هٰذا الشيخ، ويزيد علىٰ ذلك بتأكيد كَوْنِهما رَوَيا عنه، وهٰذا الأخيرُ هو الذي من أجله يبحث عن وفاة الراوي، ومعرفة ما إذا كان أدرك هـذا الشيخَ الذي يروي عنه وسمع منه أو لا.

ولذا نرىٰ الخطيبَ البغداديَّ يعتمد في كتابه «السَّابق واللاَّحق» علىٰ كُتب

---

(١) انظر مقدمة «السابق واللاحق» ص: ٢.

(٢) انظر «فتح المغيث» للسَّخاوي: (٣/ ١٨٣).

التاريخ والتراجم التي تعتني بالوفيات اعتماداً كبيراً، فقد نَقَل عن وفيات ابن قانِعٍ وحدَه أكثر من (٤٨) نَصّاً.

وإنمّا كان هٰذا الفنُّ نَمَطٌ خاصٌّ من الوفيات، ولم يسبق الخطيبُ ـ فيما أعلم ـ إلىٰ هٰذا الفنِّ من التأليف، وإنَّما كان من قبله يُؤلِّف في الوفيات علىٰ ترتيب السِّنين أو المعاجم أو التاريخ العام ونحو ذلك، أمَّا الخطيبُ فقد اعتنى بهٰذا الفنِّ من فنون المصطلح وأفرده في كتابٍ خاصٍّ وجمعه علىٰ نمطٍ خاصٍّ[1].

أشهر المؤلَّفات فيه:

وقد صَنَّف الحافظُ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ)، في هٰذا النَّوع كتاباً قيّماً نفيساً سَمَّاه: «السابق واللاَّحق في تباعُدِ ما بين وفاة راوِيَيْن عن شيخٍ واحدٍ»، وهو أَوَّلُ من أَطْلَق هٰذه التسميةَ علىٰ هٰذا النوع. وقد أشار في المقدّمة إلىٰ أنه ضمَّنه ذِكْرَ من اشترك في الرواية عنه ممَّن تبايَنَ وقتُ وفاتيهما تبايناً شديداً، وتأخَّر أحدُهما عن الآخر تأخُّراً شديداً.

وكتابُ «السَّابق واللاَّحق» هو أحد مؤلَّفات الخطيب النفيسة، حيثُ لم يسبقه إلى إفراد هذا الفن أحدٌ، ولم يحاكيه أحدٌ ممّن بعده سِوَى ما ذُكر مِن أنَّ الحافظ الذهبي أَلَّف كتاباً سَمَّاه «التلويح لمَن سَبَق ولَحِقَ»، وهو مفقودٌ، ولذلك لا ندري كم أفاد من كتاب الخطيب وكم أضافَ إليه، وعلى أيّة حالٍ فقد بقي كتابُ الخطيب هذا النموذجَ الوحيدَ لـهذا الفنِّ.

وقد جعل الخطيبُ في هٰذا الكتابِ اعتبارَ أقلّ فَرْقٍ بين وفاة الراويين مُدّةَ ستين سنة، فإن قَلَّ الفرقُ عن ذلك أهمله، وهٰذا هو شرطُه، ورَتَّب أسماء المذكورين علىٰ حُروف المعجم من أوائل أسمائهم، وأورد لكلٍّ من الشيخين الراويين عن شيخٍ واحدٍ روايةً، ثم يذكر سنتي وفاتيهما والمُدَّةَ بينهما، لكنه عَدَل عن طريقته في منتصف الكتاب تقريباً فلم يعد يستعمل الأسانيدَ عن ذكر تواريخ الوفيات ولا الاستشهاد بروايات الراويين عن شيخٍ واحدٍ إلا نادراً، بل اكتفىٰ بذكر اسميهما ومُدَّةِ

---

(١) انظر مقدمة المحقِّق للكتاب: ص: ١٥ ـ ١٦.

ما بين وفاتيهما. ثم يقول: تُوفِّي فلان سنة كـذا وكـذا، أو بلَغَني: أنَّ فلاناً تُوفِّي سنة كـذا وكـذا. بدُون ذكرٍ للإسناد.

وفي آخر الكتاب أكْثَر من الإحالات علىٰ ما سَبَق في ذكر وفاة الرواة، وأحياناً يبيِّن الباب الذي تقدَّم فيه والترجَمة، وأحياناً يقتصر علىٰ قوله: تقدَّم ذكر وفاة فلان[1].

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور محمد بن مطر الزُّهراني، في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

* * *

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب: ص: ٢٨.

٣١ ـ مصادرُ معرفة المُبهَمات

يُراد بـ«المُبْهم»: معرفةُ اسمِ مَن أُغْفِلَ ذكرُ اسمِه في الحديث من الرجال والنساء.

ويُعرَف ذلك بوُروده مُسَمًّى في بعض الروايات، وبتنصيص أهل السِّير علىٰ كثيرٍ منهم، وبغير ذلك، وكثيرٌ منهم لم يُوقَف علىٰ أسمائهم.

وقد قَسَّمه ابنُ الصَّلاح أقساماً بحسب نوع الإبهام، ذكر منها:

١ ـ ما قيل فيه (رجلٌ) أو (امرأةٌ)، وهو مِن أبْهَمِهَا.

٢ ـ ما أُبْهِمَ بأن قيل: (ابنُ أو ابنةُ فُلانٍ) أو (ابنُ الفُلانيِّ).

٣ ـ عَمُّ فلانٍ أو عمَّتُه.

٤ ـ زوجُ فلانةٍ، أو زوجةُ فلانٍ. لا خلافَ بين المحدِّثين في تسمية هٰذه الأقسام بـ: (المُبْهَم)، وكُتبهم في المُبْهَمات ناطقةٌ بذلك، فليحرَّر قولُ بعض الكاتبين: «إنَّ الحافظ ابن حجر يفرِّق بين (المجهول عيناً) وبين (المُبْهَم) من حيث الاصطلاح. . وأمَّا غيرُ ابن حجر فقد اعتبر (مجهولَ العين) المُبْهَمَ الذي لم يُسَمَّ، ومن سُمِّي وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه». ففي النفس منه شيءٌ[١].

ومن الكتب المصنَّفة فيه:

١ ـ **الغوامض والمُبْهمات في الحديث**: لعبد الغني بن سعيد المصري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ).

ذكره النَّووي في «التقريب».

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٦٣.

وهو مخطوطٌ[1].

٢ ـ الأسماء المُبْهَمة في الأنباء المُحْكَمة: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي ابن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

وقال في أوَّله: «هٰذا كتابٌ أوردتُ فيه أحاديثَ تشتمل علىٰ قصصٍ متضمَّنةٍ ذكر جماعة من الرجال والنساء، أُبْهِمَت أسماؤهم وكُنِّي عنها، وجاءت في أحاديث أُخَرَ مُحْكَمةً، فجمعتُ بينهما، وجعلتُ إِثْرَ كلِّ حديثٍ فيه اسمٌ مبهمٌ حديثاً فيه بيانه، ورتَّبتُ ذلك علىٰ نسق حروف المعجم».

يعني رَتَّب أسماءَ المُبْهَمين علىٰ حروف المعجم.

قال السُّيوطي: «ذكر في كتابه مئة وأحداً وسبعين حديثاً، ورتَّب كتابَه علىٰ الحُروف في الشَّخص المُبْهَم، وفي تحصيل الفائدة منه عُسْرٌ؛ فإنَّ العارف باسم المُبهَم لا يحتاج إلىٰ الكشف عنه، والجاهل به لا يدري مظنَّته»[2].

طُبع بتحقيق عزِّ الدين علي السيِّد، بمكتبة الخانجي في القاهرة، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٦٨٣) صفحة.

٣ ـ إيضاح الإشكال: للحافظ أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧هـ).

قال في مقدِّمته: «هٰذه أسامي أقوامٍ من الصحابة يروي عنهم أولادُهم، ولا يُسَمَّوْن في الرواية، فيَعْسرُ علىٰ من ليس الحديثُ من بضاعته معرفةُ اسم ذلك الرجل، أفردنا لهم هٰذه الأجزاءَ علىٰ الاقتصار دون ذكر أحاديثهم والاستدلال؛ إذ الحاجة تحصل بهٰذا القدر. والله الموفق للصواب».

ثم فَصل ذلك في أبواب: باب الجَدِّ، باب الجَدَّة، باب الأب، باب الأُمّ، ثم أردف أبواب االإبهام في الإسناد بأبواب المبهمات في المتون علىٰ الإيجاز الكافي في الدلالة.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٢/ ١١٣٥).

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

قال السيوطي: «ولـٰكنَّه جمع فيه ماليس من شرط المبهمات»[1].

وقال أبو زُرْعَة ولي الدين العِراقي: «وقد جَمَع فيه نفائسَ حسنةً، إلا أنه تَوَسَّع فيه، حتىٰ ذكر مثل حديث عيسىٰ بن يونس، عن وائل بن داود، عن البهي، عن الزبير؛ قال: قتل النبيُّ ﷺ يوم بدر رجلاً من قريش، ثم قال: «لا يقتل اليوم رجل من قريش صبراً» ثم قال: قال أبو حاتم: الزبير هـٰذا هو ابن أبي هالة. انتهى.

ومثل هـٰذا لا يُذكَر في المُبْهَمات؛ لأنَّ صاحبه مُسَمَّىٰ، ويستدعي ذكره ذكر كلِّ حديثٍ فيه اسمُ رجلٍ لم يذكر أبوه، وهـٰذا بابٌ واسعٌ جداً»[2].

٤ ـ تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكِل: لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ).

وهو في رجال الصَّحيحين.

حقَّقه مجموعةٌ من طلاب الدراسات العليا كرسائل ماجستير من جامعتي الملك سعود، والإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض عام ١٤٠١ ـ ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ م.

٥ ـ إيضاح الإشكال فيما أُبْهِمَ اسمُه منَ النِّساء والرجال: لأبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المَقْدِسي الشَّيباني، المعروف بـ: «ابن القَيْسَراني» (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

ذكره السُّيوطي وقال: «ولكنَّه جَمَع فيه ما ليس من شرط المُبْهَمات»[3].

طُبع بتحقيق الأستاذ باسم الجوابرة بمكتبة المُعَلاّ في الكويت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٧٧) صفحة.

٦ ـ غوامض الأسماء المُبْهَمة الواقعة في متون الأحاديث المحكمة: لأبي القاسم، خلف بن عبد الملك بن سعود الخَزْرَجي الأنصاري الأندلسي، المعروف بـ: «ابن بَشْكَوَال» (المتوفى سنة ٥٧٨ هـ).

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

(٣) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

قال السُّيوطي: «وهو أكبر كتابٍ في هـٰذا النوع وأنفَسُه، جمع فيه ثلاثمئة وواحداً وعشرين حديثاً، لكنه غيرُ مرتَّبٍ»[(١)].

يبدأ ابنُ بشكوال في كتابه علىٰ طُولِ الأجزاء بِذِكر الخبر الذي وقع فيه المُبْهَمُ، وقد يسوق أكْثَرَ مِن روايةٍ علىٰ هـٰذا الوجهِ، ثم يُتبع الخبرَ ببيانِ المُبْهَم متعيِّناً أو مختلَفاً فيه، ثم يسوق الحُجَّةَ في روايةٍ أو أكثر مما وَرَد بالبيان مِن رواياتٍ.

ولم يَلْتَزِمْ في كتابه ترتيباً مُعَيَّناً، لا علىٰ أبواب الفقه، أو الحديث، ولا علىٰ حُروفِ المُعْجَم للرُّواة، أو الأسماء المبيَّنَة.

ولذلك قال عنه أبو زُرْعَة وليُّ الدين العِراقي: «ثم إنَّ كتاب ابن بشكوال الذي هو أجمعها غير مرتَّبٍ، فتصعب الاستفادة منه علىٰ من أراد ذلك»[(٢)].

وقد اختلفت تسميةُ العلماء لهـٰذا الكتاب، فأكثرهم يسمِّيه: «الغوامض والمبهمات»، وقد قال كاتبُه في آخره: «آخر الجزء الثالث عشر من كتاب الغوامض والمبهمات».

وبعضُهم يسمِّيه: «الغوامض من الأسماء المبهمة»، وبعضُهم يسمِّيه: «المبهمات من الأسماء».

طُبع بتحقيق الأستاذ عزّ الدين السيد، ومحمد كمال عز الدين في عالمَ الكتب ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في مجلَّدين، وطُبع بتحقيق الأستاذ محمود معراوي في دار الأندلس الخضراء بجُدَّة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م، في مجلَّدين بعنوان: «الغوامض والمبهمات».

٧ ـ الإشارات إلىٰ بيان أسماء المُبْهَمات أو (المُبْهم علىٰ حروف المعجم): للإمام أبي زكريا، محيي الدين، يحيى بن شرف النَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

قال في كتابه التقريب: «النوع التاسع والخمسون: المبهمات، صَنَّف فيه عبد

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

(٢) المستفاد: ص: ٩٥.

الغني، ثم الخطيبُ، ثم غيرُهما، وقد اختصرتُ أنا كتاب الخطيب، وهذَّبتُه، ورتَّبتُه ترتيباً حسناً، وضممتُ إليه نفائس».

وقد أوضح النَّوَويُّ منهجَه في الاختصار، فقال: «. . .فقصدتُ اختصاره متوسِّطاً بين البسط والإطالات، أذكر فيه طرفاً من الحديث، بحيثُ يعرف بما فيه معرفة سالمة من التردُّدات، وأزيد فيه جُمَلاً نفيسةً لم يذكرها من ضبطِ ما يُشْكِل ويُخَافُ تصحيفهُ من الأسماء واللغات، وأنبِّه على ما خُولف فيه الخطيب رحمه الله، أو كان فيه خلافٌ لم يذكره في معظم الحالات، وألحق في أثنائه أسماءً قليلةً لم يذكرها الخطيبُ، منبِّهاً على أنها من الزيادات، وأزيد في آخر الكتاب فصولاً نفيسةً في لطائف ما يحتاج إليه متعرِّف المستبهمات.

واعلم: أنَّ الخطيبَ ـ رحمه الله ـ رَتَّب كتابَه على حروف المعجم، معتبراً اسمَ الرجل المُبْهَم. وهذا الذي اختاره رحمه الله من الترتيب يُخِلُّ بتيسير حصول المطلوب، وقد رَتَّبتُه أنا ترتيباً أسهل في التعريف؛ فإنه من مُهِمَّات مطلوبات التصنيف، فأعتبر اسمَ راوي الحديث الذي فيه المبهم، ليقرب تناول الكتاب، وتتيسَّر فائدته على أولى الرغبة من الطلاب، فإن كان الراوي مشهوراً بكنيته دون اسمه؛ ذكرتُه في حرف كنيته؛ ليشترك الخواص وغيرهم في تيسير علمه، وخير المصنَّفات ما سهلت فائدته، وعظمت مع السلامة من الإشكال وغيره عائدته».

قال السيوطي: «ومع ذلك فالكشفُ منه قد يَصْعُب لعَدَمِ اختصار اسم صحابيِّ ذلك الحديثِ، وفاته أيضاً الجَمُّ الغفيرُ»[1].

طُبع قديماً في الهند عام ١٣٤٠ هـ ـ ١٩٢١ م وطُبع بتحقيق الأستاذ عزّ الدين السيّد علي، بمكتبة الخانجي في القاهرة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٨ ـ الإفصاح عن المُعْجَم من الغامض والمُبْهَم أو (المبهمات): لأبي بكر، قُطب الدين، محمد بن أحمد بن علي القَسْطَلاَّني المصري (المتوفى سنة ٦٨٦ هـ).

قال الكتَّاني: «رتبهُ على الحروف»[2]. وهو مخطوطٌ.

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٢.

٩ ـ **الإفهام بما وَقَع في البخاري من الإبهام**: للقاضي أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمـٰن بن سراج الدين أبي حفص عمر البُلْقِيني (المتوفىٰ سنة ٨٢٤ هـ).

قال الكتَّاني: «كان مُعَوَّلُه علىٰ كتاب الحافظ ابن حجر في ذلك»(١). مخطوطٌ.

١٠ ـ **المستفاد من مُبْهَمات المتن والإسناد**: لأبي زُرْعَة، ولي الدين بن العراقي، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ).

قال السُّيوطي: «جَمَعَ فيه كتابَ الخطيب، وابن بَشْكُوال، والنَّووي مع زياداتٍ أُخر، ورتَّبه علىٰ الأبواب، وهو أحسن ما صُنِّف في هـٰذا النوع»(٢).

سار المصنِّفُ في تأليفه علىٰ النحو التالي:

رَتَّبه علىٰ كتب وأبواب الفقه، بَدْءاً بكتاب الإيمان، وانتهاءً بكتاب ذكر القيامة، وذلك ليسهل الكشف منه علىٰ من أراد ذلك.

يسوق الأحاديث مُخْتَصِراً الأسانيد والمتون، فيذكر أولاً مصدرَ الحديث، وذلك بأن يذكر رمزَه، ثم يذكر اسمَ الصحابي، أو غيره ـ راوي الحديث الأعلىٰ ـ ثم يذكر متنَ الحديث، مكتفياً بذكر موطن الإبهام فقط، ثم يذكر البيانَ، ويعزوه إلىٰ قائله عارياً عن الدليل، فإن كان له تعقيب عليه؛ ذكره، وميَّزه بقوله: «قلت».

زاد علىٰ الكتب السابقة أحاديثَ، غالبها من المبهمات الواقعة في الإسناد، وهو يذكرها غالباً في آخر كل كتابٍ أو بابٍ.

يقدِّم ـ في الغالب ـ ما اجتمع عليه الأربعة السابقون، ثم يتبعه ما اتفق عليه ثلاثةٌ منهم، ثم بما اتفق عليه اثنان، ثم ما انفرد به واحد، وفي الحالة الأخيرة يبدأ ـ غالباً ـ بالخطيب، ويتبعه بابن بشكوال، ثم ابن طاهر، ثم النَّووي، وهـٰذا الترتيب ليس مطرداً في الكتاب، وإنما هو الواضحُ في أغلب الكتاب.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٤.

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

تتضحُ أهمية هـٰذا الكتاب فيما يلي:

ـ أنه يُعتبَر موسوعةً في معرفة المُبْهَمات، حيث قد جمع المصنِّفُ فيه ما تناثر عند غيره، مما يوفِّر علىٰ الباحث عناء البحث في كتب متعدِّدة.

ـ أنه أضاف إلىٰ ما سبق عند غيره مجموعةً من الأحاديث بلغت نحو رُبع الكتاب، ومعظمها في مبهمات الإسناد، وهي أهَمُّ وأكثَرُ نفعاً.

ـ أنه رتَّبه ترتيباً جيداً علىٰ أبواب الفقه، مما يُسَهِّل علىٰ الباحث الوصولَ إلىٰ بغيته بغير عناءٍ.

ـ أنه الكتابُ الوحيدُ الذي جمع هـٰذا العددَ من الأحاديث التي في متنها أو سندها مُبْهَمٌ.

طُبع بتحقيق الشَّيخ حمّاد الأنصاري في الرياض، وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الستار مهتاب الدين حماد في مركز الدراسات الإسلامية في باكستان عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (١٢٨) صفحة.

١١ ـ **مختصر غوامض الأسماء المُبْهَمة لابن بَشْكُوال**: لأبي الحسن، علي بن عمر بن علي ابن الملقِّن الأنصاري الأندلسي المصري. (لم أعثر على سنة وفاته).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٢)، وقال: «أتى فيه بزيادات».

١٢ ـ **مختصر الغوامض والمُبْهَمات في الأسماء الواقعة في الأحاديث: لابن بَشْكُوال**: لأبي الوفا، إبراهيم بن محمد بن خليل الطَّرابُلسي الحلبي الشافعي، المعروف بـ: «سِبط ابن العَجَمي» (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

ذكره الحافظُ ابنُ حجر في ترجمته في «المجمع المؤسِّس» (٣/ ١٣) ضِمن مؤلَّفاته فقال: «وتلخيص مبهمات ابن بشكوال». وهو مخطوطٌ.

في مكتبة فيض الله أفندي (٢٩/ ق).

١٣ ـ **الإفهام لما وقع في البخاري من الإبهام**: للحافظ أبي الفضل، أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

قال الكتَّاني: «واعتنى الحافظُ ابن حجر بذلك بالنسبة للبخاري خاصَّةً، فأربىٰ

فيـه علـى مـن سبقـه، بحيـث كـان معـوّل القـاضـي جـلال الـديـن أبـي الفضـل عبد الرحمٰن بن عمر البُلقيني (المتوفى سنة ٨٢٤ هـ) في تصنيفه المفرد في ذلك عليه».

وهو مخطوطٌ[(١)].

١٤ ـ **ترتيب المبهمات على الأبواب**: لابن حجر أيضاً.

ذكره الشيخ عبد الحي الكتّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٤).

وهٰذه تصانيف من أفرد مبهماتِ كُتبٍ معيَّنةٍ أو كتابٍ مخصوصٍ، ومنهم:

١ ـ العلامةُ مَجَد الدين أبو السَّعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشَّيباني، المعروف بابن الأثير (المتوفىٰ سنة ٦٠٦ هـ).

فقد اعتنىٰ في آخر كتابه: «جامع الأصول في أحاديث الرسول» بتحرير مبهمات الكتب التي جمعها فيه.

٢ ـ الإمامُ الحافظُ أبو الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

فقد عقد فصلاً في كتابه: «هدي الساري»، ذكر فيه المبهمات في «صحيح البخاري» علىٰ ترتيب البخاري في الأبواب.

قال السَّخاوي: «اعتنىٰ شيخُنا بذلك، لٰكن بالنسبة لصحيح البخاري، فأربىٰ فيه علىٰ من سَبَقه، بحيث كان معوَّل القاضي جلال الدين البُلقيني في تصنيفه المفرد في ذلك عليه»[(٢)].

وقد اعتنىٰ ابنُ حجر بذلك في «فتح الباري» في مواضعه، وفي «تلخيص الحبير» و«الإصابة».

٣ ـ وتلاه الحافظُ أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمٰن بن سراج الدين أبي حفص عمر البُلْقِيني (المتوفىٰ سنة ٨٢٤هـ) فألّف كتابه «الإفهام بما وقع في

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢١٤).

(٢) فتح المغيث: (٣/ ٢٧٥).

البخاري من الإبهام»، وقد اعتمد فيه على ما ذكره ابنُ حجر في «هدي الساري».

٤ ـ كما أنَّ العلامة أبا الحسن، عز الدين، علي بن محمد، ابن الأثير، شقيق السَّابق (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ) قد ذكر في آخر كتابه «أُسْد الغابة في معرفة الصحابة» فصلاً في مبهمي الرجال من الصحابة، وآخر في المبهمات من النسوة، إلاَّ أنَّه لم يَعْتَنِ ببيان المبهم فيها، وغالبها ممن لا يُعْرَف.

٥ ـ كما أورد الحافظ أبو الفَرَج، عبد الرحمـٰن بن علي، ابن الجوزي في: «تلقيح فهوم أهل الأثر» جملةً منها.

* * *

٣٢ ـ مصادرُ معرفة الأسماء المُفْرَدَة من الرُّوَاة

قال الحافظ ابنُ الصَّلاح في أهمية هٰذا النَّوع: «هٰذا نوعٌ مليحٌ عزيزٌ. . . والحَقُّ: أنَّ هٰذا فنٌّ يصعب الحكمُ فيه، والحاكم فيه علىٰ خطرٍ من الخطأ والانتقاص، فإنه حصر في بابٍ واسعٍ شديد الانتشار»[١].

أقدِّم فيما يلي بعض الأمثلة لكلٍّ من الأسماء، والكُنىٰ المفردة، والألقاب:

وفي (الأسماء) مثل: (أجمد ـ بالجيم ـ بن عُجْيَان الهَمَداني) صحابيٌّ، ذكره ابنُ يونس.

قال ابن الصَّلاح: «(عُجَيَّان) كنا نعرفه بالتشديد علىٰ وزن (عُلَيَّان)، ثم وجدتُه بخطِّ ابن الفُرَات ـ وهو حُجَّةٌ ـ عُجْيَان بالتخفيف علىٰ وزن (سُفْيَان). . . »[٢].

ومن (الكنىٰ المفردة) مثل: (أبو العُبَيْدَين) ـ مُصَغَّرٌ مُثَنًّىٰ ـ واسمه: معاوية بن سَبْرَة، من أصحاب ابن مسعود، رضي الله عنهما.

ومن (الألقاب المفردة) مثل: (سَفِينة): مولىٰ رسول الله ﷺ، واسمه: مِهْران، علىٰ خلافٍ فيه.

من أشهر الكتب فيه:

هٰذا النوع ـ كما قال ابن الصلاح ـ مجموعٌ مفرَّقٌ في أواخر أبواب كتب الحفَّاظ المصنَّفة في الرجال، مثل:

١ ـ التاريخ الكبير: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

---

(١) علوم الحديث: ص: ٣٢٥.

(٢) المصدر السابق: ص: ٣٢٦.

٢ ـ **الجرح والتعديل**: للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المعروف بابن أبي حاتم الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ).

٣ ـ **الإكليل**: لعلي بن هبة الله البغدادي المعروف بابن ماكولا (المتوفىٰ سنة ٤٧٥ هـ).

٤ ـ **الأسماء المُفْرَدَة**: لأبي بكر أحمد بن هارون البَرْدِيجي البَرْدَعي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

وهو أشهر كتاب في ذلك، قَسَّمه المؤلِّفُ إلىٰ خمس طبقاتٍ، راعىٰ في عرضها الترتيبَ الزمنيَّ، بدأ بالصحابة، ثم التابعين، ثم الذين يلونهم وهٰكذا، وذكر فيه خمسةً وعشرين وأربعمئة اسم من الأسماء التي رأىٰ أنها مفردةً.

وقد عرض رجالَه ضمن الطبقة الواحدة عرضاً مشعّثاً، فليس هناك نظامٌ أو منهجٌ يمكن أن يهتدي به القارئُ من أجل الوصول إلىٰ الاسم الذي يبحث عنه.

ولم يكن التفرُّدُ الذي يقصده في الأسماء تفرُّداً في الطبقة، ولٰكنه عدمُ وجودِ النظير في أسماء الصحابة والمحدِّثين؛ فإذا كنا نجد «جرثومة» في أسماء الصحابة فإننا لن نجد جرثومة في التابعين ولا في غير التابعين من طبقات الكتاب، فهو فردٌ في طبقته، ولا نظيرَ له في غيرها من الطبقات.

وهٰكذا فإن فرض «لأفراد» الذي وضعه البرديجي، وبنىٰ عليه فكرةَ كتابه فرضٌ ضعيفٌ جداً، لا يثبت له إلا العدد القليل حين ننظر فيما وصل إليه المتأخِّرون، وما جمعه أصحابُ المتشابه في أسماء الرجال.

ولٰكن للبرديجي في كتابه هٰذا فضلُ السَّبق والريادة، ولٰكنه لم يتمكَّن من الاستقصاء والشمول، شقَّ الطريقَ لمن جاء بعده، ونبَّههم علىٰ الفكرة، ولعلَّه قد جاء بعده مَن زاد عنه في الإتقان والجمع وحُسن التمييز، ولكننا لم نعثر علىٰ شيءٍ من ذلك حتىٰ الآن.

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ هٰذا الكتاب جَمُّ النفع، عظيمُ الفائدة، قريبُ المأخذ يُغني المُراجِعَ عن تقليب المجلَّدات، والبحث في الفهارس من أجل اسمٍ غريبٍ نادرٍ، وربما عثر عليه بعد طول عناءٍ، ولٰكنه لن يجده بهٰذا الضبط الدقيق السليم، وقد لا يهتدي إليه إلىٰ طبقته إن كان من المجاهيل خاصةً.

وهو يَضُمُّ خمسةً وعشرين وأربعمئة اسم من الأسماء الغريبة التي تَهُمُّ أصحابَ الحديث والأخبار، جاءت مضبوطةً ضبطاً سليماً مُتقَناً بأقلام محدِّثين ثقات من محدِّثي القرن السادس، وكفى بذلك دلالةً على مكانته الهامة بين كتب الرجال!

طُبع الكتابُ بتحقيق السيدة سكينة الشِّهابي في مجمع اللغة العربية بدمشق، ثم أُعيدت طباعته في دار طلاس بدمشق عام ١٩٨٧ م في (١٦٨) صفحة.

* * *

٣٣ـ مصادر معرفة أسماء وكُنى المحدِّثين

قال الحافظ العراقي: «معرفة الأسماء لذوي الكُنَىٰ، ومعرفة الكنىٰ لذوي الأسماء، نوعٌ مُهِم، ومن فوائده: الأمنُ من ظَنٍّ تعدُّدِ الراوي الواحد، المُسَمّىٰ في موضعٍ، والمُكَنَّىٰ في آخر»[1].

فائدة معرفته: تسهيلُ معرفة اسم الرَّاوي المشهور بكُنْيَتِهِ، ليكشف عن حاله، والاحترازُ عن ذِكر الراوي مرَّةً باسمه ومرَّةً بكنيتهِ، فيَظُنُّها من لم يتنبَّه لذلك رَجُلَين، أو ربَّما ذَكَرَهما معاً فيتوهَّم رَجُلَين سَقَط بينهما حرفُ: «عن» أو غيرهُ.

لقد أكثر العلماءُ التصنيفَ في الكُنىٰ، أكثر من غيره، أذكر هنا منها ما عثرتُ عليها من المطبوع والمخطوط:

١ ـ **الكُنَى**: لابن الكلبي، أبي المنذر، هشام بن محمد بن السَّائب الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٠٢).

٢ ـ **الكُنَى**: لابن المَدِيني، أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السَعْدِي البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره النَّووي في «التقريب»[2].

٣ ـ **الأسامي والكُنَى**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

رواية ابنه صالح (المتوفىٰ سنة ٢٦٥ هـ) عنه.

---

(١) التقييد والإيضاح: ص: ٣٢٢.

(٢) انظر «تدريب الراوي» (٢/ ٢٧٩).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله يوسف الجُدَيع بمكتبة الأقصىٰ في الكويت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (١٧٣) صفحة.

٤ ـ **الكُنىٰ**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

استفاد منه الإمامُ مسلمٌ في كتابه «الكُنىٰ» حتىٰ كأنَّه نَسَخه، وأبو أحمد الحاكم في كتابه الكبير في الكُنىٰ، وكذلك ابنُ أبي حاتم في الكُنَىٰ من الجرح.

قيل: إنَّه جزءٌ من «التاريخ الكبير»، وهـٰذا ليس بصحيح؛ لأن راوي هـٰذا الجزء هو محمد بن إبراهيم بن شهيب، المعروف بالغازي، وراوي التاريخ غيرُه. وإفرادُ الكُنىٰ في كتابٍ معروفٌ عند المحدِّثين.

طُبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٦٠ هـ ـ ١٩٤١ ، في (٩٨) صفحة.

٥ ـ **الكنى والأسماء**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجّاج القُشَيري النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

استفاد فيه من «الكنىٰ» للإمام البخاري، حتىٰ كأنه نسخه.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم بن أحمد القشقري، وصدر عن المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ في مجلَّدين.

٦ ـ **الكُنى**: لأبي علي، الحسين بن محمد بن زياد القَبَّاني النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٨٩ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٥٠٠).

٧ ـ **أسماء المحدِّثين وكُناهم**: لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد المُقَدِّمي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

---

(١) الفهرس الشامل: الحديث: (١/ ١٩١).

٨ ـ **الكُنى**: للإمام، أبي عبد الرحمـٰن، أحمد بن علي بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٧).

٩ ـ **الكُنى**: لابن الجارود، أبي محمد، عبد الله بن علي بن الجارود، النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٣٠٧ هـ).

ذكره ابنُ حجر في «المعجم المؤسس» (ص: ١٧٤).

١٠ ـ **الكُنى والأسماء**: لأبي بِشْر، محمد بن أحمد بن حَمَّاد الدُّولابي (المتوفىٰ سنة ٣١٠ هـ).

طُبع في مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٤ م، في مجلَّدين.

١١ ـ **الكنىٰ**: لابن أبي حاتم، عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٦٣).

١٢ ـ **كنىٰ من يُعْرَف بالأسامي**: لابن حِبَّان، محمد بن حِبَّان بن أحمد البُسْتِي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٦٥).

١٣ ـ **أسامي من يُعْرَف بالكنى**: لابن حِبَّان أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

١٤ ـ **من وافقت كُنْيَتُه كُنْيَةَ زو جه من الصحابة**: لابن حَيُّوْيَه، محمد بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٣٦٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد حسن آل ياسين في دار البصائر بدمشق، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٣٢) صفحة.

١٥ ـ **مَن وافق اسمُه اسمَ أبيه، ومن وافق اسمُه كُنْيَةَ أبيه**: لأبي الفتح، محمد ابن الحسين الأزدي الموصلي (المتوفىٰ سنة ٣٦٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ باسم فيصل أحمد الجوابرة بجمعية إحياء التراث الإسلامي، مركز المخطوطات والتراث في الكويت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٤٨) صفحة.

١٦ ـ مَن يُعرَف بكنيته ولا يُعْلَم اسمُه ولا دليل دلَّ علىٰ اسمه: لأبي الفتح الأزدي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله مرحول السوالمة، بمركز البحوث التربوية، بكليّة التربية في جامعة الملك سعود بالرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٨٠) صفحة.

١٧ ـ الكُنى لمن لا يُعْرَفُ له اسْمٌ مِن أصحاب رسول الله ﷺ: لأبي الفتح الأزدي أيضاً.

وهو مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، وطريقته أن يذكر الكنيةَ، ثم يتبعها باسم، بلغ عددُ التراجم (٢٠٠) صحابيٍّ. بدأ بترجمة: (أبي أيوب الأنصاري): اسمه خالد بن زيد، وانتهىٰ بآخرهم، وهو: جَدّ المغيرة بن عبد الرحمـٰن غير منسوبٍ.

وطبيعة تراجم الكتاب مختصرة، وفيها شيءٌ من التنوُّع في العرضْ؛ فعلىٰ سبيل المثال: يذكر الكنيةَ والاسمَ فقط، ويذكر في بعض الأحيان من روىٰ عنه كما في ترجمة (عروة)، ويعرِّف أحياناً بالراوي كما في ترجمَة (أمّ النعمان).

و يصرِّح في بعض الأحيان بروايته عن النبي ﷺ كما في ترجمة (أبي أمية).

ويذكر أحياناً الاختلاف في اسم الراوي كما في ترجمة (الأشتر).

ويذكر نسبةَ الراوي للمدينة وسكناه فيها كما في ترجمة (أبي الجعد الضمري).

يحدِّد في بعض الأحيان عدمَ وجودِ روايةٍ صحيحةٍ للراوي.

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الرحمٰن إقبال بن محمد بن إسحاق بسكوهري في الدار السَّلفية ببومباي (الهند) عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (٨٦) صفحة، بعنوان: «أسماء من يُعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ».

١٨ ـ **الكُنى والأسماء**: لأبي أحمد، الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد الكَرَابِيسي (المتوفى سنة: ٣٧٨ هـ).

قال العراقي: «وكتاب أبي أحمد أجَلُّ تصنيفٍ في هٰذا النوع، فإنه يذكر فيه مَنْ عُرف اسمُه، ومَن لم يُعرَف، وكتاب مسلم، والنَّسائي لم يذكر فيه إلاَّ من عُرف اسمه». وقال الكتَّاني: «حَرَّر فيه، وأجادَ، وزاد على غيره، وأفاد، ولم يرتِّبه على المعجم، فرتَّبه الذهبي واختصره وزاد عليه وسَمَّاه: «المقتنى في سرد الكنى»[1].

طُبع القسم الموجود منه بتحقيق الأستاذ يوسف محمد الدَّخيل بدار الغرباء في المدينة المنوَّرة عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

وقد اختصره تَّقي الدين المَقْدِسيّ (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ)، واختصره الذهبي (المتوفى سنة: ٧٤٨ هـ) في «المُقْتَنَى في سرد الكنى».

١٩ ـ **كُنى الصحابة**: لابن الدَّبَّاغ، أبي القاسم، خلف بن القاسم بن سهل الأزدي القُرطبي (المتوفى سنة ٣٩٣ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١١٣).

٢٠ ـ **فتح الباب في الكنى والألقاب**: لابن مَنْدَه، أبي عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد الإصبهاني (المتوفى سنة: ٣٩٥ هـ).

طُبع بتحقيق المستشرق ويدرنج في ألمانيا، عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٧ م في (٥٥) صفحة.

٢١ ـ **المتشابه**: لأبي الوليد ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف القرطبي (المتوفى سنة: ٤٠٣ هـ).

وهو في أسماء رُواة الحديث وكُناهم.

ذكره الزِّركلي في «الأعلام» (٤/ ١٢١).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢١.

٢٢ ـ **الكُنىٰ والألقاب**: للحاكم، أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٤٨).

٢٣ ـ **الألقاب والكُنى**: لأبي بكر، أحمد بن عبد الرحمٰن بن أحمد الشِّيرازي الفارسي (المتوفىٰ سنة ٤١١ هـ).

قال الكتاني: «وهو في مجلَّدٍ مفيدٍ، كثيرِ النفع، بل هو أجلّ كتابٍ أُلّف في هٰذا الباب قبل ظهور تأليف ابن حجر»، وقد اختصره أبو الفضل ابن القَيْسَراني (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ) بعنوان: «اختصار كتاب الألقاب»[١].

٢٤ ـ **مَن وافقت كنيتُه اسمَ أبيه ممّا لا يؤمَن وقوع الخطأ فيه**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

وقد اختصره علاء الدين مُغْلَطاي (المتوفىٰ سنة: ٧٦٢ هـ) ويأتي.

٢٥ ـ **الاستغنا في معرفة المشهورين من حَمَلَة العلم بالكُنى**: لابن عبد البَرّ، يوسف بن عبد الله بن عبد البرِّ النَّمري القرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله مرحول السَّوالمة في دار ابن تيمية بالرياض عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، وهو مشتملٌ علىٰ ثلاثة كتب في الكُنى.

٢٦ ـ **الكُنى**: لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق الإصبهاني (المتوفىٰ سنة: ٤٧٠ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

٢٧ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكُنى والألقاب**: لابن ماكولا، علي بن هبة الله (المتوفىٰ سنة: ٤٧٥ هـ).

أكمل به: «المؤتلف تكملة المختلف» للخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ١٢٠.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيى المُعَلّمي، في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكن) بالهند، عام ١٣٨٢ ـ ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٢ م ـ ١٩٦٧ م، في سِتّ مجلَّدات، وطُبع المجلَّد السابع بتحقيق الشيخ نايف العباس، طبعه محمد أمين دمج في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٢٨ ـ **الكُنى والألقاب**: لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الجَيَّاني الغَسَّاني (المتوفىٰ سنة ٤٩٨ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٢٩ ـ **مَن كنيته أبو سعد**: لأبي سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور السَّمْعاني التميمي الخُراساني (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٦٢).

٣٠ ـ **من وافقت كُنيَتُهُ كنيةَ زوجته**: لابن عساكر، أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٥٧١ هـ) صاحب «تاريخ دمشق».

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٥٦٠).

٣١ ـ **تلخيص الكُنى لأبي أحمد الحاكم**: لتقي الدين، أبي محمد، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المَقْدِسي الجَمَّاعيلي (المتوفىٰ سنة ٦٠٠ هـ).

٣٢ ـ **أسماء المُكَنّيين من رجال الصحيحين**: لمحمد بن هارون المغربي.

وهو مخطوطٌ.

٣٣ ـ **المُقْتَنَى في سَرْد الكنىٰ**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

اختصر به «الكنىٰ» لأبي أحمد الحاكم (المتوفىٰ سنة ٣٧٨ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صالح عبد العزيز المراد في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في مجلَّدين.

٣٤ ـ **انتخاب كتاب مَن وافقت كُنيَتُه اسمَ أبيه مِمّا لا يُؤْمَنُ وقوعُ الخطأ فيه: للخطيب البغدادي**: وهو انتخاب علاء الدين مُغْلَطاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفىٰ سنة: ٧٦٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ باسم الجوابرة، ونشرته جمعية إحياء التراث الإسلامي، مركز المخطوطات والتراث، في الكويت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، مع كتاب «مَنْ وافق اسمُه اسم أبيه»، لأبي الفتح الأزدي (المتوفى سنة ٣٦٧ هـ).

٣٥ ـ **جزء الكُنى**: لقطب الدين الحلبي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القاهري (المتوفى سنة ٨٠٩ هـ).

تخريج الشيخ حميد الدين حمّاد بن عبد الرحيم التركماني المارديني (المتوفى سنة ٨١٩ هـ).

٣٦ ـ **رسالة في معرفة حَمَلة الكُنى والأسماء والألقاب**: للحافظ جلال الدين، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة: ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجّد في مجلّة جامعة القدّيس يوسف ببيروت، مج ١١١، س، عام ١٣٩٣ ـ ١٣٩٤ هـ في (١٦) صفحة.

٣٧ ـ **المُنى في الكُنى**: للسيوطي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عزيز شمس، في المدينة المنوَّرة عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٣٨ ـ **المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كُنى الرواة وألقابهم وأنسابهم**: للشيخ محمد طاهر بن علي الفَتَّني الهندي (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ).

اعتنى المؤلِّفُ في هذا الكتاب بضبط أسماء الرُّواة، وكُناهم، وألقابهم، وأنسابهم، بعبارةٍ مُوجَزةٍ.

طُبع في دار نشر الكتب الإسلامية في كوجرا نواله في باكستان عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م في (٩٨) صفحة.

* * *

٣٤ـ مصادرُ معرفة
مَنْ ذُكِرَ بأسْمَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ أَوْ نُعُوتٍ مُتَعدِّدَةٍ

يعني: راوٍ وُصِفَ بأسماءٍ، أو ألقابٍ، أو كُنىً مختلفةٍ من قِبَل شخصٍ واحدٍ، أو من جماعةٍ[١].

ومن فوائده: الأمنُ مِنْ جعل الواحد اثنينَ، والتحرُّزُ من توثيق الضعيف وتضعيفِ الثقة، وفيه إظهارُ تدليس المدلِّسين، فإنَّ أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم، يُغرِبون به على الناس، فيذكرون الرجلَ باسمٍ ليس هو مشهوراً به، أو يكنونه؛ ليُبْهِموه على من لا يَعْرِف[٢].

ومثاله: محمد بن السَّائب الكَلْبي (صاحبُ التفسير) هو أبو النَّضْر الذي روى عنه محمدُ بن إسحاق بن يَسَار (صاحب المغازي) حديثَ تَمِيْم الدَّاري، وعَدِيٍّ بن بَدَّاء في قِصَّتهما التي نزل فيها قولُه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ. . . ﴾ في الوصية في السَّفر[٣]. وهو حمَّادُ بن السَّائب الذي روى عنه أبو أسامة حديثَ: «ذَكاة كلِّ مَسْكٍ دباغُه»[٤].

وقد وَهِمَ فيه حمزةُ بن محمد، ووَثَّقه، حيث لم يعرف: أنه الكَلْبِيُّ المتروكُ.

---

(١) انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٢٧٠.

(٢) علوم الحديث: ص: ٣٢٣.

(٣) أخرجه الترمذي في تفسير سوءة المائدة برقم: (٣٠٥٩). وأصل الحديث من غير طريق محمد بن السَّائب عند البخاري في آخر كتاب: الوصايا برقم: (٢٦٢١).

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب الأطعمة، وأخرجه الذهبي: (٤/ ١٢٤).

وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطيةُ العَوْفي التفسيرَ يدلِّس به مُوهِماً: أنه أبو سعيد الخُدْري، وهو أبو هشام الذي روىٰ عنه القاسمُ بن الوليد الهَمْداني.

٢ ـ ما وَقَعَ مِن جماعةٍ مِن الرُّواةِ مِن تسمِيَةِ: (مُحمَّد بن سَعيد الشَّامي) المعروف بـ: (المصلوب) ـ وهو كَذَّابٌ زِنْديقٌ ـ، بأسماءٍ كثيرةٍ مُختلِفَةٍ تعميةً لأمرِهِ.

قال أبو طالب عبدُ الله بن أحمد بن سَوادَةَ: «قَلَبَ أهلُ الشَّام اسمَ محمَّدِ بن سعيدٍ الزِّنْديقِ علىٰ مئةِ اسم، وكـذا، وكـذا اسماً، قد جمعتُها في كتابٍ، وهو الَّذي أفسَدَ كثيراً من حديثِهم»[1].

ومِن أسمائه: مُحمَّد بن سعيد بن حَسَّان، ومحمَّد بن سعيد الأسَدي، ومحمَّد ابن حَسَّان، ومحمَّد بن أبي قَيْسٍ، ومحمَّد بن أبي زكريَّا، ومحمَّدُ بن عبد الرَّحمٰن، وأبو عبد الرَّحمٰن الشَّاميُّ، وأبو قيس الدِّمشقيُّ، ومحمَّدُ الطَّبريُّ.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **إيضاح الإشكال**: للحافظ أبي محمَّد، عبد الغني بن سعيد الأزدي (المتوفىٰ سنة ٤٠٩ هـ).

٢ ـ **موضِّح أوهام الجمع والتفريق**: للحافظ أبي بكر، علي بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

تناول فيه بالتفصيل كلَّ راوٍ من هـٰذا النَّوع، وما وَقَع فيه من الأوهام بسبب ذلك.

وذَكَر الخطيبُ في هـٰذا الكتاب أربعة وسبعين فصلاً، غالبُها في التفريق[2]، وهو موضوعُ الكتاب، وبعضُها في الجمع[3]، وهو من موضوع فنِّ «المتفق والمفترق»، يسوق في كل فصلٍ عبارةَ التاريخ، ثم يذكر رأيَه ويَسْتَدِلُّ عليه بكلام

---

(١) انظر «الموضِّح لأوهام الجمع والتفريق»: (٢/ ٣٤٩).
(٢) هو عَدُّ الواحد اثنين فأكثر.
(٣) هو عدُّ الاثنين فأكثر واحداً.

بعضِ الأئمة، وبسياق الأسانيد التي تشهد لقوله مع أحاديثها، ويتوسَّع في ذكر الأحاديث والاختلاف فيها، ويستطرد لفوائد أخر.

طُبع في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) عام ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م، ثم صوَّرته دارُ الفكر بدمشق.

* * *

٣٥ ـ مصادرُ معرفة ألقاب الرُّواة والمحدِّثين

المراد بـ: «الألقاب»: أَوْصَافٌ تَدُلُّ على رِفْعَةٍ أَوْ ضَعَةٍ، تُطْلَق على الراوي للتعريف به، لا على سبيل الاسميةِ العلمية[١].

وهٰذا نوعٌ هامٌّ؛ فإنَّ في رُواة الحديث جماعةً لا يُعْرَفُوْنَ إلاَّ بألقابهم، ومن لا يَعْرِفها يُوْشِكُ أن يَظُنَّها أسَامي، وأن يَجْعَلَ مَن ذكرَ باسمه في موضعٍ، وبلَقَبِهِ في موضع آخر شَخْصَيْن، كما اتَّفق لكثيرٍ ممَّن ألَّف[٢].

منهم: (ابن المَدِيني)، فرَّقوا بين (عبد الله بن أبي صَالح) وبين (عباد بن أبي صالح)، وأنَّما «عباد» لقبٌ لـ: «عبد الله» لا أخٌ له باتِّفاق الأئمَّة[٣].

وفائدة معرفة الألقاب أمْرَان، وهما:

١ ـ عَدَمُ ظَنِّ الألقاب أَسَامِي ـ كما ذكرناه آنفاً ـ واعتبارِ الشخص الذي يُذْكَرُ تارةً باسمه، وتارةً بلقبه شَخْصَيْن، وهو شخصٌ واحدٌ.

٢ ـ معرفةُ السَّبَب الذي مِن أجله لُقِّبَ هٰذا الراوي بذاك اللَّقَب، فيُعْرَف عندئذ المرادُ الحقيقيُّ عن اللقب الذي يُخالف في كثيرٍ من الأحيان معناه الظاهر.

أذكر فيما يلي الكتبَ التي خُصّت بالتأليف عن ألقاب المحدثين:

١ ـ مَن عُرِفَ بِلَقَبِهِ: لابن المَديني، أبي الحسن، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٦٠).

---

(١) فتح المغيث: (٣/ ١٩٥).

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص: ٣٣٨، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٧٠.

(٣) انظر: «تدريب الراوي»: (٢/ ٤٥٨).

٢ ـ **فتح الباب في الكُنى والألقاب**: لأبي عبد الله، ابن مَنْدَه، محمد بن إسحاق ابن محمد الإصبهاني (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

طُبع بتحقيق المستشرق ويدرنج في ألمانيا عام ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٧م في (٥٥) صفحة.

٣ ـ **مجمع الآداب في معجم الأسماء والألقاب**: لابن الفرضي، أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٠).

وقد اختصره ابن الفُوَطِي (المتوفى سنة: ٧٢٣ هـ) ويأتي.

٤ ـ **الكنى والألقاب**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) صاحب «المستدرك».

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٤٨).

٥ ـ **الألقاب والكُنى**: لأبي بكر، أحمد بن عبد الرَّحمـٰن بن أحمد الشِّيرازي الفارسي (المتوفى سنة: ٤١١ هـ).

واختصره أبو الفضل ابن طاهر القَيْسَراني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ) والضياء المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) ويأتيان.

٦ ـ **منتهى الكمال في معرفة ألقاب الرجال**: لأبي الفضل، علي بن الحسين بن أحمد الفلكي الهَمْداني (المتوفى سنة ٤٢٧ هـ).

انظر «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (١/ ٦٢٩).

٧ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف و المختلف من الأسماء والكُنى والألقاب**: لابن ماكولا، الأمير أبي نصر، علي بن هبة الله بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي، في مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) عام ١٤٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م في ست مجلَّدات، وطُبع بتحقيق الشيخ نايف عباس، طبعه محمد أمين دمج ببيروت عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٨ ـ **الكنى والألقاب**: لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني (المتوفىٰ سنة: ٤٩٨ هـ).

وهو مخطوطٌ ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٠).

٩ ـ **مختصر كتاب الألقاب والكُنىٰ لأبي بكر الشِّيرازي**: (المتوفىٰ سنة: ٤١١ هـ) أو (معرفة الألقاب): لأبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي القَيْسَراني المقدسي (المتوفىٰ سنة: ٥٠٧ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٠).

١٠ ـ **كشف النِّقاب عن الأسماء والألقاب**: لأبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي، المعروف بـ: «ابن الجوزي» (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

١١ ـ **تكملة الإكمال لابن ماكولا**: لابن نُقْطَة، محب الدين أبي بكر البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد القيوم عبد ربّ النبي في مركز إحياء التراث في جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م في أربع مجلَّدات.

١٢ ـ **اختصار كتاب الألقاب للشِّيرازي**: (المتوفىٰ سنة: ٤١١ هـ) للضياء المَقْدِسي، أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمٰن السَّعْدي الصالحي الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

وهو مخطوطٌ.

١٣ ـ **تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفرضي**: تلخيص ابن الفُوطِي، كمال الدين أبو الفضل، عبد الرَّزَّاق بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٧٢٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ جواد: في مطبعة النهضة المصرية، بالقاهرة،

---

(١) نسبه له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣٤٨).

عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م، ونشرت وزارة الثقافة السورية بدمشق الجزء الرابع منه، عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م، ٤ أقسام منه. ونشر الأستاذ عبد القدوس عبد رب النبي الجزء الخامس منه في باكستان.

١٤ ـ نزهة الألباب في الألقاب: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري (المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ).

هو مؤلَّفٌ بديعٌ، ومِن أحسن ما أُلِّف في الموضوع، جَمَع فيه الحافظُ خُلاصةَ مَن سبقه، وزاد فيه. قال الكتَّاني: «جمع فيه مع التلخيص ما لغيره وزيادة، وزاد عليه تلميذُه السَّخاوي زوائدَ كثيرةً ضَمَّها إليه في تصنيفٍ مستقلٍّ»(١).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد العزيز بن محمد بن صالح السديري في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في مجلَّدين.

١٥ ـ الألقاب في رواة الحديث ومراتبهم وطبقاتهم: لابن حجر أيضاً.

وهو مخطوطٌ.

١٦ ـ عمدة الأصحاب في معرفة الألقاب: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمـٰن السَّخَاوي المصري (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

قال الكتَّاني بعد الكلام عن كتاب ابن حجر العسقلاني: «وزاد عليه تلميذُه السَّخاوي زوائد كثيرة ضَمَّها إليه في تصنيفٍ مستقل»(٢). وذكره الشيخ عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٩١).

١٧ ـ كشف النِّقاب عن الألقاب: للحافظ جلال الدين، أبي الفصل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

١٨ ـ رسالة في معرفة حمَلَة الكُنى والأسماء والألقاب: للسُّيوطي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المُنَجِّد، في مجلة جامعة القدّيس يوسف ببيروت مجلد (١١١)، عام ١٣٩٣هـ ـ ١٣٩٤ هـ في (١٦) صفحة.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢١.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢١.

١٩ ـ المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة الرُواة وألقابِهم وأنسابهم: للشيخ محمد طاهر بن علي الفَتَّني الهندي (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ).

طُبع بتحقيق وتعليقات الشيخ زين العابدين الأعظمي في كشمير، عام ١٤٢٦هـ.

٢٠ ـ فتح الوهَّاب فيمن اشتهر من المحدِّثين بالألقاب: للشيخ حمّاد بن محمد الأنصاري (المتوفى سنة: ١٤١٧ هـ).

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١٥١) صفحة.

* * *

٣٦ ـ مصادرُ معرفة أنساب الرواة والمحدِّثين

معرفة الأنساب أمرٌ مُهِمٌّ لِمَا يترتَّب عليه من صِلاَتٍ للأرحام، ومعرفةِ ما يَحِلُّ ويَحْرُم من النساء عند الاقتران، وغير ذلك من حقوقٍ.

ولأهمية الأنساب فقد أوصى النبيُّ ﷺ بمعرفتها، ونسب مَنْ سألهُ النسبَ، وصَوَّب في هذا وخطَّأ، وقال ﷺ: «تعلَّموا مِنْ أَنْسَابِكم ما تَصِلُونَ به أَرْحَامَكُمْ؛ فإنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ في الأَهْلِ؛ مَثْرَاةٌ في المَالِ، مَنْسَأَةٌ في الأَثَرِ»[١].

ولأهميتها فإن من علماء الحديث من قد أفرد في مصنَّفه باباً في تعلُّمِ النسب، كما فعل الإمامُ التِّرمذي في جامعه.

ومن الكتب المؤلَّفة فيه:

١ ـ **الأنساب**: لأبي محمد قاسم بن أَصْبغ بن محمد القُرطبي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٦٣).

٢ ـ **أنساب الأشراف**: لأبي أحمد ابن يحيى بن جابر بن داود البَلاَذُرِيّ (المتوفى سنة: ٢٧٩ هـ).

طُبع أجزاء منه بتحقيق مجموعة من العلماء ما بين عامي ١٣٠١ هـ ـ ١٨٨٣ م، و١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

٣ ـ **المتشابه**: لأبي الوليد، ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ).

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب: البر والصلة، باب: ما جاء في تعليم النسب (٤/ ٣٥١).

ذكره الزِّرْكلي في «الأعلام» (٤/ ١٢١).

٤ ـ **مشتبهُ النسبة**: لأبي محمد، عبد الغني بن سعيد بن علي الأَزْدِي العامري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد الجعفري الزَّيني في آباد إله بالهند عام ١٣٢٧ هـ ـ ١٩٠٩ م.

٥ ـ **الإكمال في رفع عارض الارتياب من المؤتلف والمختلف في الأسماء والكُنى والأنساب**: للأمير ابن ماكولا، سعد الملك أبي نصر، علي بن هِبَة الله بن علي البغدادي (المتوفى سنة: ٤٧٥ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن يحيى المُعَلّمي، في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٨٢ ـ ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ م في ست مجلدات، ولم يُكمِل. وطُبع الجزء السابع بتحقيق الشيخ نايف العباس، طبعه أمين دمج في بيروت عام ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م، في (٤٦٤) صفحة، ثم نَشَره أمينُ دمج في بيروت كاملاً.

وقد أكمله المؤلّفُ في كتابه «تهذيبَ مُسْتَمِرِّ الأوهام» وأكمله ابن نقطة البغدادي (المتوفى سنة: ٦٢٩ هـ) في «إكمال الإكمال» ثم ذَيَّل عليه ابن العمادية (المتوفى سنة: ٦٧٣ هـ) في «ذيل مشتبه الأسماء والنسب» وذيّل ابن الصابوني (المتوفى سنة: ٦٨٠ هـ) على كتاب ابن نقطة في كتابه «تكملة إكمال الإكمال».

٦ ـ **تهذيب مستمرّ الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام**: لابن ماكولا أيضاً. كَمَّل به كتابَه «الإكمال».

طُبع بتحقيق الأستاذ سيّد كسروي حسن، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، في (٣٦٦) صفحة.

٧ ـ **أنساب العرب**: لأبي المُظفَّر، محمد بن أحمد بن محمد الأَبْيَوردي المُعَاوِي الأُمَوِي الخراساني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

نسبه له السمعاني في «الأنساب».

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٢٨٤).

٨ ـ الأنساب المُتَّفِقَة في الخطِّ المتماثلة في النُّقط والضَّبط: أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي المَقْدِسي، المعروف بـ: «ابن القَيْسَراني» (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

طُبع بتحقيق المستشرق دي يونغ في ليدن، عام ١٢٨٣ هـ ـ ١٨٦٥ م في ٢٢٩ صفحة، وأعادت نشره بالتصوير مكتبةُ المثنّى ببغداد عام ١٣٨٢ هـ.

قال الكتَّاني: «وذَيْلُهُ في جزءٍ لطيفٍ لتلميذه أبي موسىٰ المديني (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ)»[١]. ويأتي.

٩ ـ اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورُواة الآثار: لأبي محمد، عبد الله بن علي بن عبد الله بن خلف الرُّشَاطي اللَّخْمي (المتوفىٰ سنة ٥٤٢ هـ).

قال حاجي خليفة: «وهو من الكتب القديمة في الأنساب»[٢]. وقال الكتَّاني في الرسالة المستطرفة: «أخذه الناسُ عنه، وأحْسَنَ فيه، وجَمَعَ، وما قَصَّر»[٣]. واختصره الإشبيلي بعنوان: «مختصر الإشبيلي» ويأتي، كما اختصره البلبيسي، إسماعيل بن إبراهيم (المتوفىٰ سنة: ٨٠٢ هـ) وسمَّاه القبس، ويأتي.

١٠ ـ الأنساب: لأبي سعد، عبد الكريم بن محمد بن أبي المُظَفَّر منصور السَّمْعاني التَّمِيمي المَرْوَزي الشَّافعي (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ).

قال الكتَّاني: «وهو كتابٌ عظيمٌ في هٰذا الفنِّ لم يُصَنَّف فيه مثله، في نحو ثماني مجلَّداتٍ، لكنه قليلُ الوجود، واختصره عزُّ الدين ابن الأثير الجزري (المتوفىٰ سنة ٦٣٠ هـ) وسَمَّاه: (اللباب) ثم لَخَّصه السيوطيُّ وزاد عليه أشياء، وسمَّاه: (لُبّ اللباب في تحرير الأنساب) ولخَّص أيضاً أنسابَ السمعاني القاضي

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٦.
(٢) كشف الظنون: (١/ ١٣٤).
(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٦.

قطب الدين الخَيْضري (المتوفىٰ سنة ٨٩٤ هـ) وسمَّاه: (الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب)»[1].

نشره المستشرقُ مرجليوث في ليدن عام ١٣٣١ هـ ـ ١٩١٢ م في (١٤١٦) صفحة، وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن يحيى المُعَلّمي وآخرين في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٨٢ ـ ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٦٢ ـ ١٩٧٩ م، ولم يُكمِل. وأكمله الأستاذ أكرم البُوشي، ونشره محمد أمين دمج في بيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

١١ ـ مختصر الإشبيلي (من كتاب اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار، للرُّشَاطي (المتوفىٰ سنة: ٥٤٣ هـ): لعبد الله بن عبد الرحمٰن الإشبيلي (المتوفى سنة ٥٨٠هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

١٢ ـ الشرح المكمَل في نسب الحسب المُهْمَل: لأبي موسىٰ، محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد المَدِيني الإصبهاني (المتوفىٰ سنة: ٥٨١ هـ).

وهو مخطوطٌ[3].

١٣ ـ عُجالة المُبتدي وفضالة المُنْتَهي في النسب: لأبي بكر، محمد بن موسىٰ الحازمي الهمذاني (المتوفىٰ سنة ٥٨٤ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله كَنّون في مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م في (١٥٥) صفحة.

١٤ ـ الفَيْصَل في مشتبه النسبة: للحازِمي، أيضاً.

وهو مخطوطٌ[4].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٢) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٣٩٨).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٦٠١٧).

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٢٤).

١٥ ـ **البيان والتبيين في أنساب المحدِّثين**: لأبي عبد الله، محمد بن أحمد الزُّهري (المتوفىٰ سنة ٦١٧ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٦٦٢).

١٦ ـ **التبيين في أنساب القُرَشِيِّين**: لابن قُدَامَة، موفَّق الدين، أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن قُدَامة المَقْدسي (المتوفىٰ سنة ٦٢٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد نايف الدّليمي في وزارة الثقافة ببغداد عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

١٧ ـ **الأنساب**: لياقوت الحموي الرومي (المتوفىٰ سنة: ٦٢٦ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٦٢).

١٨ ـ **مشتبه الأسماء والنسب، أو (إكمال الإكمال لابن ماكولا)**: لابن نُقْطَة، مُحِبّ الدين أبي بكر، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ).

ذيَّل به علىٰ كتاب «الإكمال» لابن ماكولا (المتوفىٰ سنة ٤٧٥ هـ).

طُبع بعنوان: «تكملة الإكمال» بتحقيق الأستاذ عبد القيّوم عبد رب النبي، ومحمد صالح عبد العزيز المُراد، في مركز إحياء التراث، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨ م في أربع مجلَّدات.

وقد ذيّل عليه ابن العمادية (المتوفىٰ سنة ٦٧٣ هـ) في كتابه: «ذيل مشتبه الأسماء والنسب» كما ذَيّل علىٰ كتاب ابن نقطة: ابن الصَّابوني (المتوفىٰ سنة ٦٨٠ هـ) في كتابه «تكملة إكمال الإكمال».

١٩ ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب**: لابن الأثير، عِزّ الدين أبي الحسن، علي ابن محمد بن محمد الجَزَري الشَّيباني الموصلي (المتوفىٰ سنة ٦٣٠ هـ) اختصر به كتاب «الأنساب» للسَّمعاني (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ).

قال الكتَّاني: «وزاد فيه أشياء أهملها، واستدرك علىٰ ما فاته، ونبَّه علىٰ أغلاط. ثم لَخَّصه السيوطي وسَمَّاه: (لب اللباب في تحرير الأنساب)»[1].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ١٢٥.

طُبع (اللُّباب) بتحقيق المستشرق وستنفلد في غوتنجن عام ١٢٥١ هـ - ١٨٣٥ م، وقد أصدر منه حرف الألف فقط. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسام الدين القدسي في مكتبة القدسي بالقاهرة عام ١٣٥٧ - ١٣٧٠ هـ - ١٩٣٨ - ١٩٥٠ م في ثلاث مجلَّدات.

وطُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ عبد الواحد في مطبعة دار التأليف بالقاهرة.

٢٠ - **انتساب المحدِّثين أو (نسبة المحدِّثين إلىٰ الآباء والبلدان)**: لابن النَّجَّار، مُحِبّ الدين أبي عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٣٣).

٢١ - **ذيل مشتبه الأسماء والنسب (لابن نقطة) المُذَيَّل علىٰ كتاب ابن ماكولا البغدادي**: لابن العِمَاديَّة، وجيه الدين أبي المُظَفَّر، منصور بن سليم بن منصور الهَمْداني الإسكندراني الشافعي (المتوفىٰ سنة ٦٧٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[(١)].

٢٢ - **تكملة إكمال الإكمال**: لابن الصَّابوني، جمال الدين محمد بن علي المحمودي (المتوفىٰ سنة: ٦٨٠ هـ).

أكمل به كتابَ «إكمال الإكمال» لابن نقطة البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ جواد في المجمع العلمي العراقي ببغداد عام ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م، في مجلَّدٍ. ومعه كتاب: «المؤتلف والمختلف» للأبيوردي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

٢٣ - **مشتبه النسبة**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

وهو من أجمع ما صُنِّف في المشتبه من أسماء الرواة وأنسابهم، رَتَّبه مؤلفه علىٰ حروف المعجم، وأحسن التفريق بين الرُواة، وأزالَ كلَّ لبسٍ قد يقع فيما تشابه

---

(١) انظر «ذيل تاريخ الأدب العربي» لبرو كلمان: (١/ ٦٠٢).

بينهم. قال الكتّاني: «وللذهبي مختصرٌ جداً جامعٌ في مشتبه الأسماء والنسبة لخّصه من عبد الغني، وابن ماكولا، وابن نقطة، وأبي الوليد ابن الفرضي، ولكنه أجحف في الاختصار واكتفىٰ بضبط القلم، فصار بذلك كتابُه مُبايناً لموضوعه، لعدم الأمن من التصحيف فيه، وفاته من أصوله أشياء، واختصره الحافظ ابن حجر، فضبطه بالحروف علىٰ الطريقة المرضية، وزاد ما يتعجَّبُ من كثرته مع شِدَّة تحريره واختصاره»[1].

طُبع بتحقيق المستشرق دي يونغ في ليدن عام ١٢٩٩هـ ـ ١٨٨١ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي في مطبعة عيسىٰ الحلبي بالقاهرة عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢م في مجلَّدين.

وقد ذيّل عليه تقي الدين السلاَّمي (المتوفىٰ سنة: ٧٧٤هـ) في «ذيل مشتبه النسبة»، وعَلَّق عليه ابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة: ٨٤٢ هـ) في «توضيح المشتبه»، كما أفرد أوهامَه في مجلد لطيف سَمَّاه: «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام»، كما حَرَّر «المشتبهَ» للذهبي الحافظُ ابن حجر (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ) في «تبصير المُنْتَبِه في تحرير المشتبه».

٢٤ ـ **ذيل مشتبه النسبة**: لتقي الدين أبي المعالي، محمد بن رافع السَّلاَّمي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجّد في دار الكتاب الجديد ببيروت عام ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م في (٥٥) صفحة.

٢٥ ـ **القبس**: للقاضي مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم بن محمد البلبيسي الكناني المصري (المتوفىٰ سنة ٨٠٢ هـ).

اختصر به كتابَ «اقتباس الأنوار» للرُّشَاطي (المتوفىٰ سنة ٥٤٢هـ).

كما ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (١/ ٤٦٠).

٢٦ ـ **تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب**: لابن خطيب الدَّهشة، نور الدين، أبي الثناء، محمد بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٨٣٤ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ١١٨.

طُبع بعناية المستشرق تروكت مان في ليدن عام ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م في (٢٠١) صفحة.

٢٧ ـ **توضيح المشتبه في أسماء الرجال**: لابن ناصر الدين، شمس الدين، محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ) عَلَّق به علىٰ كتاب «المشتبه» للذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد نعيم العِرقْوسي في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في عشر مجلَّدات.

٢٨ ـ **الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام**: لابن ناصر الدين الدِّمشقي أيضاً.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد رب النَّبي محمد، في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٥٦٠) صفحة.

٢٩ ـ **الإعجاب ببيان الأنساب**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني المصري (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ)، ذكره الشيخ عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٣).

٣٠ ـ **تبصير المنتبه بتوضيح المشتبه**: لابن حجر أيضاً.

اعتمد في تأليفه علىٰ كتاب «المشتبه» للذهبي (المتوفىٰ سنة: ٧٤٨ هـ) فأحسن ضبطه بالحروف، وكان الذهبي قد ضَبط الأسماء بالشكل، كما اجتنب ابنُ حجر الاختصار الذي ورد في «المشتبه» حين تتعدَّد الأسماء المشتبهة ليميّز كلَّ واحد عن الآخر، كما استدرك ما فاته من الأسماء، وأشار إلىٰ زياداته برمزٍ خاصٍّ.

طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجَاوي، في الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة، عام ١٣٨٤ ـ ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٤ ـ ١٩٩٦ م، في أربع مجلَّدات.

٣١ ـ **الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب**: للقاضي قطب الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن خيضر المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٩٤ هـ).

قال الكتاني: «لخَّص به أنسابَ السمعاني، وضمَّ إليها ما عند ابن الأثير

والرُّشَاطي وغيرهما من الزيادات وسَمَّاه (الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب)»[1].

ويُوجد له مخطوطةٌ في المكتبة المحمودية بالمدينة المنوَّرة[2].

٣٢ ـ لُبُّ اللباب في تحرير الأنساب: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

قال الكتَّاني: «لَخَّص فيه (اللباب) لابن الأثير الجزري (المتوفىٰ سنة ٦٣٠ هـ)، وزاد عليه أشياء، وهو في مجلد لطيف»[3].

طُبع بتحقيق المستشرق فاث في ليدن عام ١٢٥٦ هـ ـ ١٨٤٠ م في ثلاث مجلَّدات، وأعادت طبعه بالتصوير مكتبةُ المثنّى في بغداد عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد أحمد عبد العزيز، وأشرف أحمد عبد العزيز في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م في مجلَّدين.

وقد كتب عباس بن محمد المدني عليه: «مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب»، ويأتي.

٣٣ ـ الاكتساب بتلخيص كتاب الأنساب: للشيخ محمد بن شيخ حسن الجُفْري العَلَوي الحسيني (المتوفىٰ سنة: ١٢٢٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[4].

٣٤ ـ فتح ربِّ الأرباب بما أُهْمِلَ في لُبِّ اللُّباب للسُّيوطي: لعباس بن محمد أمين بن أحمد رضوان المدني (المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ).

ذَيَّل به علىٰ «لُبِّ اللُّباب» للسيوطي[5]، وقد اختصره عباس بن محمد أمين المدني (المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ) في كتابه الآتي.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ٢٥.

(٢) انظر: «تاريخ الأدب العربي» القسم السادس، ١٠ ـ ١١، ص ٣٩٢.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص ١٢٥.

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث (١/ ٢١٦).

(٥) ذكره محمود سعيد في «تشنيف الأسماع، ص: ٢٦٢.

٣٥ ـ مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لُبِّ اللباب من واجب الأنساب:
لعبّاس بن محمد أمين بن أحمد رضوان المَدَني (المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ).
طُبع في مطبعة المعاهد بمصر عام ١٣٤٥ هـ ـ ١٩٢٦ م في (٧٠) صفحة.

* * *

٣٧ ـ مصادر معرفة المنسوبين إلىٰ غير آبائهم

وهو راوٍ نُسِبَ إلىٰ أُمِّه، أو جَدَّتِه، أو جَدِّه، أو غيرهم. ومعرفةُ الأبِ الذي ينتسب إليه الراويُ ضروريةٌ لتمييزه عن غيره، إلاَّ أنَّ بعض الرُّواة قد يُنْسَبُ إلىٰ غير أبيه، فالحاجةُ لمعرفة هؤلاء ماسَّةٌ، وتسمية آبائهم هامةٌ جداً لدفع توهُّمِ التعدُّدِ عند نسبتهم إلىٰ آبائهم.

ومن أشهر المؤلَّفات فيه:

١ ـ صَنَّف في القسم الأول الحافظُ علاء الدِّين مُغْلَطاي بن عبد الله الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ) تصنيفاً حسناً، كما ذكره السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٣٧).

٢ ـ تحفة النبيه فيمن نُسب إلى غير أبيه: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى سنة ٨١٧ هـ).

ذكر الأستاذ علي بن حسن الأثري: أنه مطبوعٌ، ولم أعثر عليه[1].

وللاطِّلاع على الكُتب التي أُلِّفَتْ في الرواة المنسوبين إلى غير آبائهم؛ يُرجع إلى الكتب التي ذكرناها في «مصارد معرفة أنساب الرواة والمحدِّثين».

* * *

(١) انظر تحقيقه لـ: «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» (٢/ ٦٣٩)، طبع مكتبة المعارف الرياض.

٣٨ـ مصادرُ معرفة المَنسُوبِينَ إلى خِلَافِ الظَّاهِرِ

وهو أن يُنْسَب الراوي إلىٰ غير قبيلته، أو غير بَلْدَته، أو غير صَنْعَتِه[١]، لأن الأصل في النسبة أن يُنْسَب الإنسانُ إلىٰ قبيلته، أو بلده، أو صَنْعته، أو ولائه، وغيرها كما ذكرنا آنفاً، ولكن وُجِدَ عددٌ من الرُّواة الذين نُسِبُوا علىٰ خلاف الظاهر لعارضٍ، أو سببٍ، فاهتمَّ المحدِّثون ببيان هٰذه العوارض، والأسباب دفعاً للوَهْم الذي قد ينشأ من هٰذه النسبة.

ومن هؤلاء: (أبو مسعود عُقْبَة بن عمرو البَدْرِي)، في قول الأكثرين: أنَّه لم يَشْهَدْ بدراً، بل نزل بها، فنُسِبَ إليها، وفيه خلافٌ. و(سليمان بن طَرْخَان التَّيْمِي)، وهو لم يكن من (تَيْم)، وإنما نزل فيهم، فنُسِبَ إليهم، وهو مولى ابن مُرَّة[٢].

أشهر المؤلَّفات فيه:

١ ـ **الأنساب**: للإمام أبي سعد عبد الكريم السمعاني (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ).

سبق تعريفه «في مصادر معرفة أنساب الرواة والمحدِّثين».

٢ ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب**: لعز الدين ابن الأثير الجزري (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ).

قد سبق تعريفه في «مصادر معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

٣ ـ **لُبُّ اللُّباب**: للحافظ جلال الدين السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

---

(١) انظر: «علوم الحديث»: ٣٧٣، و«تدريب الراوي» (٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).

(٢) انظر: «الأنساب»: (٣/ ١٢٤).

قد سبق تعريفه في «مصادر معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

كما يُوجد توضيحُ النسب التي على خلاف ظاهرها في كتب التراجم.

وللاطِّلاع على الكتب التي أُلِّفَتْ في الرُّواة المنسوبين إلى خلاف الظَّاهر؛ يُرجَع إلى الكُتب التي ذكرناها في تعريف «معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

* * *

٣٩ ـ مصادر معرفة المَوَالِي مِنَ الرُّواة والمحدّثين

(الموالي) جمعُ: مَوْلى، وهو: الشخصُ المُحالَفُ، أو المُعْتَقُ، أو الذي أَسْلَمَ علىٰ يد غيره[1].

الأصلِ في نسبة الراوي إلىٰ قبيلةٍ أن يكون منهم صلبيةً، كقولهم: قُرَشِيٌّ؛ أي: من أولاد «قُرَيْش»، وإذا نسبوا إليها من ينتمي إليها بالولاء؛ أضافوا كلمةَ (مَوْلَىٰ)، فقالوا: مولىٰ قريشٍ، أو القُرَشِيُّ مَوْلاَهم.

والولاَءُ أقسامٌ، منها: ولاءُ العَتاقة، وولاءُ الإسلام، وولاءُ الموالاة (أي: الحلف).

إلاَّ أنَّ (المولىٰ) ربما نُسِبَ إلىٰ القبيلة دون التنبيه الذي ذكرناه، فيعتقد المرءُ: أنه منهم صلبيةً، لذلك عُنِيَ العلماءُ بمعرفة الموالي حتى لا يختلط من يُنْسَبَ إلىٰ القبيلة بالولاء مع من ينسب إليها من صُلبِها، وليتميَّز عن سَمِيِّه المنسوب إليها صلبيةً.

صَنَّف في هـٰذا العلم: أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكِنْدي (المتوفى سنة ٣٥٥ هـ) بالنسبة إلىٰ المصريِّين فقط، كما ذكره السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٨٢).

* * *

(١) انظر «المعرفة في علوم الحديث» ص: ٢٤٣، و«علوم الحديث» ص: ٤٠٠، و«تدريب الراوي»: (٢/ ٣٨٢).

٤٠ ـ مصادر معرفة أوطان الرُّواة وبُلدانهم

«الأوطان»: جمعُ: (وَطَنٍ)، وهو مَحَلُّ الإنسان: من بلدةٍ، أو ضَيْعَةٍ، أو سِكَّةٍ ـ وهي الزُّقَاق ـ أو نحوها[(١)].

ويُراد بها عند المحدّثين: معرفة أَوْطان الرُّواة، وأقاليمهم، وبُلْدانهم؛ التي وُلدوا فيها، أو أقاموا فيها[(٢)].

وقد كانت العربُ إنَّما تَنْتَسِب إلىٰ قبائلها، فلمَّا جاء الإسلامُ، وغَلَب عليهم سكنىٰ القُرَى، والمَدَائن؛ حَدَثَ فيما بينهم الانتسابُ إلىٰ الأوطان كما كانت العَجَمُ تَنْتَسِبُ.

ومن فوائد معرفة أوطان الرواة: التمييزُ بين الاسمَيْن المُتَّفقَين في اللفظ إذا كانا من بلدَيْن مختلفَيْن[(٣)]. ومنها: معرفةُ شيخ الرَّاوي، فربَّما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلدَه؛ تعيَّن بَلَدِيُّه غالباً، وهٰذا مُهِمٌّ جليلٌ، فضلاً عن تعيينِ شخصِ الراوي أيضاً ـ كما سبق آنفاً ـ وتمييزه عمَّن يُشابِهُه في الاسم.

وقد يتعيَّن بهٰذا العلمِ المُهْمَلُ، ويَظْهَر الراوي المدلِّسُ، ويُعْلَم تلاقي الرُّواة، وقد يتبيَّن به ما وقع من ضَعْفٍ في حديث الراوي[(٤)].

وتُفيد معرفةُ مَواطِن الرُّواة في معرفة الحُكم علىٰ الحديث أيضاً، كأنْ يكون الراوي قد ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكن دون بعضٍ.

أشهر المؤلَّفات فيه:

---

(١) فتح المغيث: (٣/ ٣٦٠).

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص: ٤٠٤، و«تدريب الراوي»: (٢/ ٣٣٤).

(٣) الباعث الحثيث: ص ٢٣٢.

(٤) منهج النقد في علوم الحديث: ص ١٧٨.

١ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: لمحمَّد بن سَعْد بن مَنيع البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

وقد سبق تعريفه في «مصادر معرفة الصحابة».

٢ ـ **الأنساب**: لأبي سعد، عبد الكريم بن محمَّد بن منصور التَّمِيمي السَّمْعاني، (المتوفَّى سنة ٥٦٢ هـ).

وقد سبق تعريفه في «مصادر معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

٣ ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب**: لابن الأثير علي بن محمَّد بن عبد الكريم الجَزَري (المتوفَّىٰ سنة ٦٣٠ هـ).

وهو كما يَدُلُّ عليه عنوانُه: تهذيبُ «الأنساب» للسَّمْعاني المذكور آنفاً، رتَّبه ابنُ الأثير علىٰ الترتيب المعجمي مراعياً ذلك في الحرف الأوَّل وفي الحرف الثاني من النسبة.

وقد سبق تعريفه في «مصادر معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

٤ ـ **لُبُّ اللُّباب**: للحافظ جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وقد سبق تعريفه في «مصارد معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

٤ ـ **أسماء القبائل وأنسابها**: للعلاَّمة مُعِزّ الدين محمَّد المَهْدي الحسيني، الشهير بالقَزْوِيني (المتوفَّىٰ سنة: ١٣٠٠ هـ).

وقد سبق تعريفه في «مصادر معرفة أنساب الرواة والمحدثين».

* * *

٤١ ـ مصادر معرفة المُؤتلِف والمُختلِف

هو ما يَتَّفق في الخَطِّ دون اللَّفظ، وأول من صَنَّف في «المؤتلف والمختلف» هو: أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي (المتوفى سنة ٢٤٥ هـ) في كتابه «المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل»، غير أنَّ السَّخاوي قال وهو يتحدَّث عن «المؤتلف والمختلف»: «ثم أفرده بالتأليف عبد الغني بن سعيد، ولـذا كان أوَّلَ من صَنَّف فيه، وله فيه كتابان، أحدهما في مشتبه الأسماء، والآخر في مشتبه الأنساب، ثم شيخُه الدَّارقطني، وهو حافلٌ. .»[1].

ولعلَّ المقصود من قوله: «أوَّلُ مَن صَنَّف فيه» المراد به هو أنه أول من صَنَّف في «المؤتلف والمختلف» فيما يتعلَّق بأسماء المحدِّثين. . ولو قرأنا قصة تأليف عبد الغني بن سعيد (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ) «للمؤتلف والمختلف» يظهر لنا: أنَّ الفَضل فيه يعود لِلدَّارقطني، وأنَّ معظم مادته إنَّما هي مقتبسةٌ من الدارقطني.

أعرِّف فيما يلي بما أُلِّفَ في هذا النوع من الكتب:

١ ـ تصحيفات المحدِّثين: لأبي أحمد، الحسن بن عبد الله العسكري (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ).

ضَمَّنه فصلاً في المُؤتلِف والمُختلف، وهو أوَّلُ من أَلَّف فيه، لكن لم يُفرِده، قال الكتَّاني: «يشرح فيه الأسماءَ والألفاظَ المُشكِلةَ التي تتشابَهُ في صورة الخطِّ، فيقع فيها التصحيفُ»[2].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود مِيْرة في المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في ثلاث مجلَّدات.

---

(١) فتح المغيث: (٣/ ٢١٣).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص ١١٩.

٢ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي الحسن، علي بن عمر الدَّارَقُطني البغدادي (المتوفىٰ سنة: ٣٨٥ هـ).

قال السُّيوطي: «وأوّل من صَنَّف فيه عبد الغني بن سعيد الأزدي (المتوفىٰ سنة: ٤٠٩) ثم شيخُه الدَّارقطني (المتوفىٰ سنة: ٣٨٥ هـ) وتلاهما الناسُ»[1].

لم يلتزم الدَّارقطني ترتيباً مُعَيَّناً لأبواب هذا الكتاب... فقد رَتَّبه علىٰ حروف المعجم، وكلُّ بابٍ من هٰذه الأبواب يشتمل علىٰ مادَّتَين أو أكثر، وأحياناً يذكر مادَّةً واحدةً.. فنراه تارةً يَذكر في الباب رَجُلاً أو رَجُلَيْن أو أكثر.. ونراه تارةً يذكُر اسمَ موضعٍ أو لفظةٍ في حديثٍ نبويٍّ، وهٰذا الأمر قليلٌ جداً.. كما أنَّه لم يلتزم في ذكر الأسماء ترتيباً هجائياً أو قِدماً في الإسلام أو غير ذلك.. فنراه أحياناً يبدأ بذكر الأشخاص الذين يقع الاشتباه في أسمائهم أو ألقابهم، فإذا فرغ منهم يذكر الكنىٰ والآباء فيذكر مَن يقع الاشتباه في كنيته أو في اسم بعض آبائه أو كنيته.. وأحياناً يبدأ بذكر الكنىٰ أو الألقاب.. قبل ذكر الأشخاص الذين يقع الاشتباه في أسمائهم.. وأحياناً يبدأ في الباب بذكر النساء، وأحياناً يُؤَخِّرُهُنَّ.

طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الدكتور مُوَفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في أربع مجلَّدات.

٣ ـ **المؤتلف والمختلف**: لابن الفرضي، أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القُرطبي (المتوفىٰ سنة: ٤٠٣ هـ).

٤ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال**: لأبي محمد، عبد الغني بن سعيد بن علي الأزدي المصري (المتوفىٰ سنة ٤٠٩ هـ).

قال السُّيوطي: «وأوّل مَن صَنَّف فيه عبد الغني بن سعيد»[2]، وقال الكتَّاني: «وله فيه كتابان: أحدُهما في مشتبه الأسماء، والآخر في مشتبه الأنساب»[3].

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٢٩٧).

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ٢٩٧).

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٦.

وأما المؤتلفُ له؛ فُطبع بتحقيق الأستاذ محمد الجعفري الزيني في إِلٰه آباد بالهند عام ١٣٢٧ هـ.

٥ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي سَعْد، أحمد بن محمد بن أحمد المَالِيني الأنصاري الهَرَوي (المتوفى سنة ٤١٢ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص: ١١٦.

٦ ـ **الزيادات في كتاب المختلف والمؤتلف لأبي محمد الأزدي**: لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المُعْتَزّ المُستَغْفِري النَّسَفي (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ).

قال الكتّاني: «ومِمَّن ذَيَّل على عبد الغني بن سعيد: أبو العَبَّاس، جعفر بن محمد المُسْتَغفِري»[(١)].

وهو مخطوطٌ[(٢)].

٧ ـ **المؤتلف تكملة المخلف والمؤتلف في أسماء الرجال للدَّارقطني**: للحافظ أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ). قال الكتّاني: «ثم جاء الخطيبُ فجمع بين كتابَيْ الدارقطني، وعبد الغني، وزاد عليهما، وجعله كتاباً مستقلاً»[(٣)].

وهو مخطوطٌ[(٤)].

٨ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكُنى والأنساب**: لابن ماكولا، الأمير أبي نصر، علي بن هبة الله بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ).

أكمل به «تكملةَ» الخطيب البغدادي، قال الكتَّاني: «زاد على هٰذه التكملة،

---

(١) المرجع السابق: ص: ١١٨.
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٨١).
(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٨.
(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٦٣٥).

وضَمَّ إليها الأسماء التي وقعتْ له، وجعله أيضاً كتاباً مستقلاً، وهو في غاية الإفادة، وعليه اعتمادُ المحدِّثين»[1].

قد سبق تعريفه في «مصادر معرفة كُنى المحدثين».

٩ ـ المختلف والمؤتلف: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحُمَيْدِيّ الأزدي الأندلسي (المتوفى سنة: ٤٨٨ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

١٠ ـ تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكَل: أو «ما ائتلف خطُّه واختلف لفظُه من أسماء رجال الصحيحين»: لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الجَيَّاني الغَسَّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ).

قال الكتَّاني: «ضَبَطَ فيه كلَّ لفظٍ يقع فيه اللَّبْسُ مِن رجال الصحيحين، وما قصَّر فيه»[3].

١١ ـ المختلف والمؤتلف: أو «ما اختلف وائتلف في أنساب العرب»: لأبي المُظَفَّر، محمد بن أحمد بن محمد الأَبِيْوَرْدي الخُراساني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى جواد في المجمع العلمي العراقي ببغداد عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م في (٤٥٦) صفحة.

١٢ ـ الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدَّارقطني من الأوهام: لأبي محمد، عبد الله بن علي بن عبد الله الرُّشَاطي اللَّخْمي المَرِيّي الأندلسي (المتوفى سنة ٥٤٢ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٥).

١٣ ـ إكمال الإكمال لابن ماكولا: لابن نُقْطَة، معين الدين أبي بكر، محمد ابن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٨.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤١٧).

(٣) المرجع السابق: ص: ١١٨.

ذَيَّل به علىٰ كتاب «الإكمال» لابن ماكولا، قال الكَتَّاني: «ذَيَّله بما فاته أو تجدَّد بعده. وهو ذَيْلٌ مُفيدٌ، في قَدْر ثُلُثَي الأصل. قال الذهبي: «وهو مُنْبِيءٌ بإمامتِهِ وحفظه، وجمعَ كتاباً آخر سَمَّاه: (التقييد لمعرفة رجال السنن والمسانيد) ثم ذَيَّل على ابن نقطة كلٌّ من ابن الصابوني (المتوفىٰ سنة ٦٨٠ هـ) ومنصور بن سليم الإسكندراني (المتوفىٰ سنة ٦٧٣ أو ٦٧٤ هـ) ومُغْلَطَاي (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ)»[1].

١٤ ـ **المؤتلف والمختلف**: لابن النَّجَّار، محمد بن محمود بن الحسين البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

قال الذهبي: «ذَيَّل به علىٰ الأمير ابن ماكولا»[2].

١٥ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال**: لابن الصَّلاح، عثمان بن عبد الرحمٰن الشَّهْرَزُوْري الكُرْدي (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[3].

١٦ ـ **ذيل مشتبه الأسماء والنسب لابن نُقْطَة المذيَّل علىٰ كتاب ابن ماكولا البغدادي**: لابن العِمادِيَّة، وجيه الدين أبي المُظَفَّر، منصور بن سليم الهَمْداني الإسكندري (المتوفىٰ سنة: ٦٧٣ أو ٦٧٤ هـ).

قال الكتَّاني: «ذَيَّل به على ابن نقطة»[4].

١٧ ـ **تكملة إكمال الإكمال**: لابن الصَّابوني، جمال الدين، محمد بن علي المحمودي (المتوفىٰ سنة: ٦٨٠ هـ).

قال الكتَّاني: «ذَيَّل به علىٰ ابن نقطة (المتوفىٰ سنة: ٦٢٩ هـ)»[5].

١٨ ـ **المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٢٣/ ١٣٣).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٨.

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٣٦).

(٤) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٨.

(٥) المرجع السابق: ص: ١١٧.

١٩ ـ المختلف والمؤتلف: لابن التُّرْكُماني، علاء الدين، علي بن عثمان المارديني (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

نسبه له الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٦).

٢٠ ـ الاتصال في مختلف النسبة: أو «ذيل على المؤتلف والمختلف لابن نُقْطَة»: لعلاء الدين، أبي عبد الله، مُغْلَطَاي بن قُلَيْج بن عبد الله الحنفي (المتوفى سنة: ٧٦٢ هـ).

ذكره الزِّرِكلي في «الأعلام» (٧/ ٢٢٧٥)، وهو مخطوطٌ.

٢١ ـ المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة في كتب الحديث: لأبي الوفا، نصر بن يونس الوفائي الهوريني الأحمدي الأشعري (المتوفى سنة ١٢٩١ هـ).
وهو مخطوطٌ[1].

* * *

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٣٦).

٤٢ـ مصادرُ معرفة المُتَّفِق والمُفترِق

هو ما يَتَّفِقُ لفظاً وخَطّاً، أي: أن يكون الاسمُ الواحدُ قد أُطْلِقَ على أكثر من راوٍ، فهم مُتَّفِقون في اسمهم مُفْتَرِقون في شخصهم.

وهٰذا فَنٌّ مُهِمٌّ جداً، لا غِنى عن معرفته للأمنِ من اللَّبْس، فربما يَظُنّ الأشخاص شخصاً واحداً، وربما يكون أحدُ المتَّفقَين ثقةً والآخرُ ضعيفاً، فيُضَعَّف ما هو صحيحٌ، أو يُصَحَّح ما هو ضعيفٌ.

أشهر كتب «المُتَّفِق والمُفْتَرِق»:

١ ـ المُتَّفق الكبير: لأبي بكر، محمد بن عبد الله محمد الجَوْزَقي الخراساني (المتوفى سنة: ٣٨٨ هـ).

قال الذهبي: «يكون ثلاثمئة جزء، رواه عنه شيخُ الإسلام أبو عثمان الصَّابوني»[(١)]، وقال الكتَّاني: «وله آخر أبسط منه»[(٢)].

٢ ـ غنية المُلتَمِس وإيضاح الملتبس: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي، بمكتبة الكوثر في الرياض عام ١٤١٣ هـ.

٣ ـ المُتَّفِق والمُفْتَرَق: للخطيب البغدادي أيضاً.

ابتدأ الخطيب كتابه بمقدِّمةٍ مفيدةٍ بيَّن فيها سبب تأليفه وأهمية الموضوع، فقد نقلنا المقدمة بكاملها فيما سبق، فيبتدئ بترجمة من اسمه: (أنس بن مالك)،

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٤٩٤).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٥.

ويقول: أنس بن مالك: خمسة. وطريقته في ترتيب الأسماء، علىٰ ترتيب أحرف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم، فقد بدأ الكتاب بباب الهمزة، وأتبعه بباب الباء، فباب التاء، وهكـذا انتهىٰ بباب الياء، ثم ختم بباب الكنىٰ، إلا أنه لم يورد في هـٰذا الباب إلا عدداً قليلاً من التراجم، التي لا تتجاوز خمس أوراق من الكتاب. وأعني أنه لم يلتزم فيه بترتيب الأسماء علىٰ أحرف المعجم، إلا الحرف الأول فقط، إنه يورد في باب «الثاء» مثلاً كل من اسمه مبدوء بحرف «الثاء» ولا يلتزم الترتيب بعد ذلك في باقي حروف الاسم، فضلاً عن حروف اسم الأب، أو الكنية، أو غير ذلك، وهكـذا الحال في جميع الكتاب. ولا يخطرن بالبال أنه ربما رَتَّب الأسماءَ علىٰ الطبقات الأقدم، فالأقدم ـ كما فعل في قسم من التراجم في كتابه: غنية الملتمس في إيضاح الملتبس ـ لأن ذلك غير ممكن؛ إذ إن الأشخاص المتفقين في الاسم الواحد، كثيراً ما تختلف طبقاتهم، وتتباعد.

أمَّا كيفية عرضه للاسم المتفق وأشخاصه المفترقين، فهو يبدأ ذلك بذكر الاسم المتفق، ويردفه بذكر عدد الأشخاص المتفقين في هـٰذا الاسم، فيقول مثلاً: «أنس ابن مالك خمسة»، ثم يذكر أولهم علىٰ ترتيب الطبقات، فيبدأ بالصحابيِّ إن كان بينهم صحابيٌّ. ثم يذكر اسمَ مَن دونه، حتى ينتهي من ذكرهم علىٰ الترتيب المذكور.

ويُورد في ترجمة كل شخص من هؤلاء الأشخاص كنيتَه؛ إن كانت له كنيةٌ، أو لقبَه؛ إن كان له لقبٌ، ثم يبيِّن طبقته إن كان من الصحابة، أو من التابعين، أو من غيرهم، ويذكر في بعض الأحيان سنةَ وفاته، كما يذكر دائماً شيوخَه الذين روىٰ عنهم، أو بعضهم إن كانوا كثيرين. ويقول بعد ذلك: «وغيرهم» ثم يذكر تلاميذه الذين رووا عنه، أو بعضهم[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صادق الحامدي في دار قادري.

٤ ـ **الأنساب المُتَّفِقَة في الخطِّ المُتَماثِلة في النقاط والضبط**: لابن القَيْسَراني، أبي الفضل، محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة المحقق.

طُبع بتحقيق المستشرق دي يونغ في ليدن عام ١٩٨٢ هـ ـ ١٨٦٥ م في (٢٢٩) صفحة.

٥ ـ **المُتَّفِق والمُفترِق**: لابن النَّجَّار، أبي عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره الحافظُ الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٣٢/ ١٣٣).

٦ ـ **ترتيب المُتّفق والمُفترِق للخطيب**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

ذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٦). وقال محمد بن جعفر الكتَّاني: «وشرع الحافظُ ابن حجر في تلخيص المتفق والمفترق للخطيب مع استدراك ما فاته، فكتب منه شيئاً يسيراً، ولم يُكمِله»[١].

* * *

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٥.

٤٣ ـ مصادر معرفة المتشابه

تُطْلَق كلمةُ (المتشابه) في الأسماء والأنساب على تلك التي يتشابه رسمُها وصورةُ خَطِّها، فيلتبس تعيينُها، أو يقع فيها ما يُعرف بالتصحيف، وهو خطأٌ يَعْرِض في قراءة اللَّفظة إنْ لم تُضْبَط ضبطاً تامّاً، أو لم تُؤخَذ بالرواية والتَّلقِّي من أفواهِ الرِّجال.

أشهر المؤلَّفات في المتشابه:

١ ـ **المتشابه في أسماء رُواة الحديث وكُنَاهم**: لابن الفرضي، أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ)».

ذكره الزركلي في «الأعلام» (٤/ ١٢١).

٢ ـ **مشتبه النسبة**: لأبي محمَّد، عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد الجعفري الزيني بمطبعة نور حمدي في الهند عام ١٣٢٧ هـ ـ ١٩٠٩ م في (١٠٠) صفحة.

٣ ـ **إيضاح الإشكال في الرواة**: للأزدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ في المكتبة السعيدية بالهند(١).

٤ ـ **المتشابه**: لأبي الوليد الفرضي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام» (٤/ ١٢١).

٥ ـ **المعجم في مشتبه أسامي المحدِّثين**: لأبي الفضل، عبيد الله بن عبد الله ابن أحمد الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢٦٩).

طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي بمكتبة الرُّشد في الرياض عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م في (٣١١) صفحة.

٦ ـ تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم: لأبي بكر، أحمد بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

قال السُّيوطي: «وهو من أحسن كتبه»[١].

طُبع بتحقيق السيدة سَكِينة الشِّهابي، بدار طلاس، في دمشق، ١٤١٥هـ ـ ١٩٨٥ م، في مجلَّدين، وذيَّل عليه مؤلِّفه في «تالي التلخيص».

٧ ـ تالي التلخيص: للخطيب البغدادي أيضاً.

قال الكتَّاني: «ثم ذَيَّل عليه بما يتَّفق من أسماء الرواة وأنسابهم، غير أنَّ في بعضه زيادة حرف، وسَمَّاه: «تالي التلخيص» في أجزاء، وهو كتابٌ جليلُ القدر، كثيرُ الفائدة، بل قال ابن الصلاح: إنَّه مِن أحسن كتبه، وقد اختصره علاء الدين بن التُّركماني، واختصره أيضاً السيوطي»[٢].

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن، وأحمد الشقيرات بدار الصُمَيعي في الرياض عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م في مجلَّدين.

٨ ـ المشتبه: لابن ماكولا، الأمير سعد الملك أبي نصر، علي بن هِبَة الله بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

٩ ـ الفيصل في مشتبه النسبة: لأبي بكر، محمد بن موسى الحازمي الهَمذاني (المتوفى سنة: ٥٨٤ هـ).

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٩).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٩.

(٣) الفهرس الشامل: الحديث: (٣/ ١٤٧٣).

وهو مخطوط[1].

١٠ ـ **مشتبه الأسماء والنسب أو (إكمال الإكمال لابن ماكولا)**: لابن نُقْطَة، محب الدين، أبي بكر، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربّ النبي، ومحمد صالح عبد العزيز المراد في مركز إحياء التراث في جامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

١١ ـ **ذيل مشتبه الأسماء والنسب لابن نُقْطَة المُذَيَّل على كتاب ابن ماكولا**: لابن العماديّة، وجيه الدين أبي المُظَفَّر، منصور بن سليم الإسكندراني (المتوفى سنة ٦٧٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

١٢ ـ **تكملة إكمال الإكمال**: لابن الصَّابوني، جمال الدين، محمد بن علي (المتوفى سنة: ٦٨٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى جواد في المجمع العلمي العراقي عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م، ومعه كتاب: «المؤتلف والمختلف» للأبيوري.

١٣ ـ **المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

رَتَّب الذهبيُّ هٰذا الكتابَ على حروفِ المعجم، فجَعَل لكلِّ حرف باباً، فبابٌ للهمزة، وآخر للباء، وثالثٌ للتاء. . . وهٰكذا. واعتمد فيه على الأُمَّات المصنَّفة في هٰذا الفنِّ، ولخَّص كتابه من كتاب عبد الغني الأزْدي في «المؤتلف والمختلف»، و«الإكمال» لابن ماكولا، و«إكمال الإكمال» لابن نُقْطَة، وكتاب شيخه أبي العلاء محمود بن أبي بكر الفرضي البخاري[3]، فضلاً عَمَّا وقع له وتنبَّه إليه خلال معاناته الطويلة وممارسته الواسعة لعلم الرجال.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٢٤).

(٢) انظر: «ذيل تاريخ الأدب العربي»: لبروكلمان: (١/ ٦٠٢).

(٣) انظر: «تبصرة المنتبه» (٤/ ١٥١٢)، و«الرسالة المستطرفة» ص: ١١٨ ـ ١١٩.

لـٰكن الذهبي اعتمد في ضبط الشكل علىٰ ضبط القلم، إلاَّ فيما يَصْعُب ويُشْكِل فيُقَيِّده بالحروف وهو نادرٌ، وقد نَبَّه إلىٰ ذلك فقال: «فاعلمْ ـ أرشدك الله ـ أنَّ العمدة في مختصري هـٰذا علىٰ ضبط القلم، إلاَّ فيما يَصْعُب ويُشْكِل فيُقَيَّد ويُشَكَّل، وبالله أتأيَّدُ وعليه أتوكَّلُ. فأتقِنْ ـ يا أخي ـ نسختَك، واعتمد علىٰ الشكل والنقط، ولا بُدَّ؛ وإلاَّ؛ لم تصنع شيئاً»[1].

فصارَ الكتابُ ـ بذلك ـ مبايناً لموضوعه، لعَدَم الأمن من التصحيف فيه، كما أنه أجحف في الاختصار، وفاته من أصوله أشياء.

والكتاب ـ مع هـٰذا ـ قَيِّمٌ نافعٌ، انتفع به العلماء، واحتلَّ مكاناً مرموقاً عند المعنيِّين بعلم الرجال، فطالعه الحافظ ابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ)، وكَتَب علىٰ هامشه تعليقاتٍ هامةً، عقب فيها علىٰ كثير مما أورده المؤلِّفُ، بل زاد عليه. ثم أَلَّف كتابه الفَذَّ «التوضيح لكتاب المشتبه في الرجال» في ثلاثة أسفار، وضَبَطه بالحروف، وأوضح ما أهمله الذهبيُّ، وشرح بعضَ مختصراته، واستدرك عليه استدراكاتٍ قيمةً تَدُلُّ علىٰ رُسوخ قدمه في هـٰذا الفنِّ. كما نَبَّه علىٰ أوهام الذهبي في كتابٍ سَمَّاه: «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام»[2].

كذلك اعتنىٰ به الحافظُ ابن حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) فألَّف الحافظُ كتابه: «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، وهو أَحْسَن وأوفىٰ كتب هـٰذا الفنِّ، سيأتي تعريفه.

وممَّن استدرك علىٰ «مشتبه الذهبي» تلميذُه الحافظ ابن رافع السَّلاَّمي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ)، ذكره ابن حجر فقال: «وقد ذَيَّل عليه الحافظ تقي الدين بن رافع ـ تلميذه ـ في هـٰذا المختصر جزءاً قَدْر عشرة أوراق، غالبه لا يرد عليه؛ لأنه إما أن يكون قد ذكره، أو يكون لا يشتبه إلاَّ علىٰ بُعْد»[3].

طُبع «المشتبه» بتحقيق المستشرق دي يونغ في ليدن، عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م، في (٦١٢) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي في

---

(١) المشتبه: (١/ ٢).

(٢) ذيول تذكرة الحفاظ: ص: ٣٢٠ ـ ٣٢١، وانظر: «الرسالة المستطرفة» ص: ١١٩.

(٣) تبصير المنتبه: (١/ ١).

مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة، عام ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م، في مجلَّدين.

١٤ - مختصر تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب: لابن التركماني، القاضي علاء الدين، علي بن عثمان بن مصطفىٰ المارديني الحنفي (المتوفىٰ سنة ٧٥٠ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٩).

١٥ - تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب: لابن خطيب الدَّهشة، نور الدين أبي الثَّناء، محمد بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٨٣٤ هـ).

طُبع بتحقيق المستشرق تروكت مان في ليدن عام ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م في (٢٠١) صفحة.

١٦ - توضيح المشتبه في أسماء الرجال: لابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ).

والذي حَفَزَه علىٰ تأليفِ هٰذا الكتاب ما وَجَدهُ في «مشتبه» الذهبي من تقصيرٍ من وجهين:

أحدهما: إحالتُه علىٰ ضبطِ القلم دون الضَّبْطِ بالحروفِ، فحيل بذلك بين الكتاب وبين ما يَهْدِفُ إليه من دفع الاشتباهِ، وإزالةِ الإشكال، قال ابنُ ناصر الدين: «وجعل اعتمادَ طالبه علىٰ ضَبْط القَلَم، فأشكلَ بذلك ما أراد بيانَه، وخفي بسببه ما قصَدَ إعلانَه».

ثانيهما: مبالغتُه في الاختصار، بحيثُ إنه أسقطَ كثيراً من التراجم المستقلّة التي وردت في الأصول التي نقل عنها، كما أنه لم يستوعب أعلامَ الاسم المشتبه، بل يُورد بعضها، ثم يقول: وآخرون.

وأمَّا منهجه في هٰذا الكتاب؛ فهو كما يلي:

- ضَبَطَ الاسمَ المشتبهَ بالحروف ضبطاً دقيقاً يُزيل الاشتباهَ ويدفعُ الإشكالَ، وبذا سَدَّ الثَّغرةَ الكبرىٰ التي تُفسد الغَرَضَ الرئيسيَّ للكتاب، وإذا وَرَد للاسمِ أكثرُ من

ضبطٍ نصَّ علىٰ ما قيل فيه، مع عَزْوِ كُلِّ قولٍ إلىٰ صاحبه، ثم ينصُّ علىٰ الضبط المشهور.

ـ تَوَسَّع في ترجَمة العَلَم الذي أوردهُ الذهبيُّ وذلك في واحدةٍ أو أكثر من النُّقاط التالية:

ـ قد يُسقِط الذهبيُّ اسمَ المُتَرجَم له، ويكتفي بذكر كُنيته أو لقبِه أو العكس، أو يُغفِل اسمَ أبيه ويَنسِبُه إلىٰ جدِّه، فيُنبِّه ابنُ ناصر الدين علىٰ ذلك كله، ويَذكُر اسمَ المُترجَم واسمَ أبيه، وكنيتَه ولقبَه، وأحياناً يُطيل في سرد نسبِه، وقد يرفع نسبَه إلىٰ جدِّه الأول.

وإن كان ثَمَّتَ اختلافٌ في اسمِه ونَسَبِه وحديثِهِ؛ ذكر الأقوالَ المُتَعدِّدة في ذلك، مع المحافظة علىٰ عَزْوِ كل قول إلىٰ قائلهِ، وذكرِ الكتاب الذي نَقَلَ عنه، وإنْ وَرَد الاسمُ بأوجُهٍ مختلفةٍ في أسانيدَ متعدِّدةٍ؛ ذكر تلكَ الأسانيد كما وردت في الكُتُب المنقولة عنها.

ـ يذكر بعضَ شُيوخ المُترجَم له، وقد يذكُر بعضَ تلامذته، وإن كان ممن له روايةٌ في الكتب الستة بيَّنه.

ـ يَنْقُلُ بعضَ أخبار المُترجَم له، وقد يذكر له حديثاً مسنداً، أو روايةَ أبيات من الشعر.

ـ يذكر سنةَ وفاته، وقد يذكر بعضَ مصنَّفاته.

ـ يبيِّن بياناً شافياً ما وَهَمَ فيه الذهبيُّ، فهو لم يكتفِ بمُجرَّد ذكرِ الوهم مُشيراً إلىٰ الصواب، وإنما بيَّن مأخذَه ومصدَره، فيذكر عمن نقلَ الذهبيُّ ومن تابَعَ في هٰذا الوهم.

وهٰذه هي الأوهام التي وقعت في «المشتبه» ونَبَّه عليها ابن ناصر الدين:

ـ يذكُر الذهبيُّ للاسم ضَبْطاً ما، والصوابُ غيرُه، وقد يُورِدُ الاسمَ في أكثر من موضعٍ هو في أحدِهما خطأٌ، فيذكر ابنُ ناصر الدين مواضعَ وُروده ومواطنَ هٰذا الخطأ.

ـ يَهِمُ الذهبيُّ في اسمِ المُترجَم له، فيقولُ مثلاً: عبد الله، أو الحسن، ويكون

الصَّوابُ: عبيد الله، أو الحسين، وقد يَهِمُ في اسم أبي المُترجَم له، فيَذكُر له اسماً آخر، أو يتصحَّف عليه اسمٌ، فيُورده مصحَّفاً.

ـ يذكر الذهبيُّ اسماً لعَلمٍ ما، وهو يُطْلَق علىٰ أكثر من واحد، فيذكر ابنُ ناصر الدين كُلَّ من عُرِفَ بهـٰذا الاسم مع التمييز التامِّ بينهم.

ـ يذكرُ الذهبيُّ اسمين ويجعلُهما لرجلين، ويكون الصوابُ: أنهما واحدٌ، وقد يُفرِّق بين ترجمتين ويكونُ الصواب: أنهما ترجَمةٌ واحدةٌ.

ـ يذكر الذهبيُّ نسبةَ المُترجَم له، ويجعلها نسبةً إلىٰ قريةٍ أو إلىٰ جَدٍّ، وليست كما ذكر.

ـ قد يقولُ عن الاسمِ المُشتَبِه أو العلم: إنه فردٌ، أو مجهولٌ، أو لا يوجد، أو يصِفُه بأنه تابعيٌّ وغيره، وليس كذلك.

ـ يذكر شيخاً للمُترجَم له، ويكونُ شيخاً لغيره، أو يذكر راوياً عنه، ويكون راوياً عن غيره.

ـ قد يذكر للمُترجَم له مُصَنَّفاً، ويكونُ لغيره.

ـ استدركَ ابن ناصر الدين علىٰ الذهبيِّ أسماءً مشتبهةً لم يتعرَّض لضبطِها، كما استدركَ أعلاماً كثيرة أغفلَ الذهبيُّ ذِكْرَها في رسم الاسمِ المُشتبه، ووردت في الأصولِ التي نَقَل عنها، وبذا أغنىٰ كتابَه بكثيرٍ من أعلام المؤتلف والمختلف، وبأكبر عددٍ من ألفاظ المشتبه.

ـ ترجَم الأنسابَ التي ذكرها الذهبيُّ مُطْلَقةً من غيرِ أن يذكر إلىٰ أيِّ شيءٍ نُسبت من جَدٍّ أو بَلدةٍ أو حِرفةٍ، وإذا أورد الذهبيُّ نسبةً يتعدَّد فيها المنسوبُ؛ ميَّز ابنُ ناصر الدين بينها، وفصَّل فيها.

ـ توسَّع في ترجمَة الأمكنةِ وتحديدِ مواضعِها، واعتنىٰ بذكر المواضعِ المختلفة التي تشترِكُ باسمٍ واحدٍ.

ـ استطردَ أحياناً إلىٰ ذِكر بعض الفوائدِ الشاردة المتعلِّقة بعلم الحديث والنَّحو وغيرهما، وإن قال الذهبي عن رجلٍ ما: له حكايةٌ؛ سرد تلكَ الحكايةَ، وبذا لم يحرم كتابَه من بعض اللطائف المفيدة، والطرائف الممتعة(١).

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب: (١/ ٧٨ ـ ٨٧).

طُبع هٰذا الكتابُ بتحقيق الشيخ محمد نعيم العِرقْسُوسي في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في عشر مجلَّدات.

١٧ ـ الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام: لابن ناصر الدين الدِّمشقي أيضاً.

سار المؤلِّفُ في «الإعلام» و«التوضيح» علىٰ نفس التقسيم الذي سار عليه الحافظُ الذهبيُّ، بخلاف ابن حجر الذي فَرَّق بين الاسم والنسبة، وهو تقسيمٌ متعبٌ وبخاصة في كتابٍ ضخمٍ كالتوضيح.

هٰذا مِن حيث الشكل العام للكتاب، وأمَّا من حيثُ سَوق المادة وترتيبها فإنه يُورِد ـ أولاً ـ كلامَ الذهبي مبتدئاً بقوله: «قال»، ثم يسوق عبارتَه كلها أو بعضها حسب موضعِ الخطأ والوهم في كلام الذهبي. وبعد ذلك يبدأ في الردِّ بقوله: «قلتُ»، وغالباً ما يقول بعدها: «كذا وجدتُه بخطِّ المصنِّف، وهو خطأٌ، إنما. . . .» ويُبَيِّن الوهمَ، وسار علىٰ هٰذا النمط إلىٰ آخر الكتاب.

وقد تراوحت الأوهامُ التي ذكرها ورَدَّ عليها بين اسم شخصٍ وسماعه وسنة وفاتِه، أو قبيلةٍ، أو موضعٍ، أو لفظةٍ، وضبطِها إلىٰ غير ذلك.

ويمتاز المؤلِّفُ بدِقَّةٍ بالغةٍ، فتراه يلتقط الوهمَ الذي لا يكاد يبين، ويصحِّحه، ومثالُ ذلك ما جاء: «قال: وبنونٍ وراءٍ مكسورةٍ، من (نَرِيز) من عمل أذربيجان: أحمد بن عثمان النَّرِيزِي الحافظ، روىٰ عنه أبو المفضل الشَّيباني، وبموحَّدة وزاي مكرَّرة. فأعاد الفرضي أحمد بن عثمان، وقال: يحرَّر هٰذا.

قلت: إنما قال أبو العلاء الفرضي ـ فيما وجدتُه بخطِّه علىٰ هٰذه الترجمة التي بالزَّاي المكرَّرة ـ: يحقَّق في هٰذه النسبة، وكانت مضبوطة في تاريخ جرجان للسَّهْمي. وقد وقع كثيرٌ من هٰذا الضرب للمصنِّف في هٰذا الكتاب، يحكي قول غيره ملخصاً أو مختصراً أو بمعناه قائلاً قبله: قال فلانٌ، وهٰذا غير مرضيٍ. . . .»[1].

---

(١) الإعلام: ص: ١٤٣.

الفرقُ بين الأصل والمختصر: لقد جاء كتابُ «التوضيح» في (١١٧٩) صفحة، وكتاب بهٰذه الضخامة والأهمية ينبغي اختصارُه ليسهل تناوله وتعمَّ فائدته. ويظهر أنَّ ابن ناصر الدين لم يَقُمْ باختصاره انطلاقاً من هٰذا الدافع، وإنما تنفيذاً لأمرٍ جاءه ممن لا يستطيع ردَّ طلبه، وهو ما ذكره في مقدمة كتابه حين قال: «. . . وعلّقتها في هٰذا التجريد ملخصة حسبما أمر بإفرادها في تأليف من امتثلت لأمره الشريف، تغمَّده الله تعالىٰ برحمته، وأسكنه وإيانا بحبوحة جنته»[١].

وأمَّا عن عمله في «التوضيح» و«الإعلام» فقد لخَّصه في مقدمة هٰذا الكتاب تلخيصاً وافياً حيث قال: «. . . وقد يَسَّر الله ـ وله الحمد ـ توضيحه مقيَّداً بالحروف، مع الزيادة لما قصر فيه بالمعروف، وتبيين الصواب في الأوهام الواقعة في الكتاب، ثم انتزعت منه الأوهام ملخصة، وعلَّقتها في هٰذا التجريد ملخصة. . .».

فقد قام علمه إذاً في التوضيح علىٰ ثلاثة أشياء رئيسة:

ـ تقييد كتاب المشتبه بالحروف، ففي كلِّ ترجمةٍ يذكرها الذهبي يعرج عليها ابن ناصر الدين بالضبط حتىٰ وإن لم يكن فيها أوهامٌ.

ـ زيادة تراجم كثيرة رأىٰ أنها فاتتْ الذهبيَّ وهي مهمةٌ، أو استجدت من بعده، وذلك كترجمته لابن حجر.

ـ تصحيح الأوهام في كتاب الذهبي، وهٰذا الركنُ الثالث هو الذي بني عليه عملَه في كتابه هٰذا، تاركاً النقول الطويلة، ومكتفياً بإيراد مختصر لها أو مقتطف منها أو الإشارة إلىٰ مصدرها، وقد أحَالَ في كثيرٍ من الأحيان علىٰ التوضيح لمن أراد الاستزادة[٢].

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد ربِّ النبي محمد، في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (٥٦٠) صفحة.

١٨ ـ تبصير المنتبه بتوضيح المشتبه: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

---

(١) الإعلام: ص: ٩٦.
(٢) انظر: مقدمة المحقق: ص: ٦٣.

حَرَّر به «مُشتبهَ» الذهبيّ، ذكر في خُطْبَته: أَنَّ الذي دعاه إلىٰ ذلك ما وَجَدهُ في كتابِ الذهبيِّ من إعوازٍ من ثلاثةِ أوجه: «أحدُها، وهو أهمُّها: إحالتُه علىٰ ضبطِ القلم. ثانيها: إجحافُه في الاختصار. ثالثها: ما فاتَه من التراجم المستقلة التي لم يتضمَّنها كتابه مع كونها في أصل ابن ماكولا وابن نقطة، وأورد فيه كثيراً من أسماء الشعر والفُرسان في الجاهلية وما أشبه ذلك مِمَّن ليست لهم رواية، وعَلَّل صنيعه بقوله: «فإنَّ غالِبَ من ذكرتُ يأتي ذكرُه في كتب المَغَازي والسِّيَر والمبتدأ والأنساب والتواريخ والأخبار، ولا يستغني طالبُ الحديث عن ضبط ما يرد في ذلك من الأسماء ولو لم يكن له رواية».

وقد طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ محمد علي النجار، وعلي محمد البجاوي في الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م في أربع مجلَّدات.

١٩ ـ **تحفة النَّابه بتلخيص المتشابه**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

لخَّص فيه كتاب الخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٧٥).

* * *

٤٤ـ مصادر معرفة المتشابه المقلوب

المراد به: الرواة المتشابهون في الاسم والنسب، والمتمايزون بالتقديم والتأخير، بأن يكون اسمُ أحدِ الرَّاويَين كاسم أبي الآخر خطّاً ولفظاً، واسم الآخر كاسمِ أبي الأوَّل. ومعنى ذلك أنَّ هذا النوع ممّا يقع فيه الاشتباه في الذِّهن لا في الخطِّ.

ومن أشهر الكتب في هذا الموضوع:

١ ـ **رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب**: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

* * *

٤٥ـ مصادر معرفة الثقات

يراد بها الكتب التي تهتم بتعريف تراجم الرواة الثقات، ومن تلك الكتب ما يلي:

١ ـ **الثقات**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجُوْزَجاني (المتوفى سنة ٢٥٩ هـ).

ذكره الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٤٩).

٢ ـ **تاريخ الثقات**: للحافظ أبي الحسن، أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (المتوفى سنة ٢٦١هـ).

وَصل إلينا من هذا الكتاب الجزءُ الثاني من أصله، كما وَصل إلينا بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧هـ) حيث رتَّبه على حروف المعجم، وبدأه بمن اسمه أحمد[١]، ومن ذلك نعلم: أنَّ «كتاب الثقات» للعِجْلِي لم يكن مرتَّباً على حروف المعجم بل كان مرتَّباً على الطبقات، حيث اقتصر في الجزء الثاني على طبقة التابعين ولم يرتَّب على الحروف داخل الطبقة، وهو مما أملاه المؤلِّفُ على ابنه صالح، ورواه أبو الحسن بن أبي زكريا النَّيسابوري عن صالح.

وطريقة العِجْلي في التراجم ـ التي يتراوح طولها بين السطر إلى العشرين سطراً ـ أن يذكر الاسمَ واسم الأب والكنية والنسبة إلى المصر، ويُطلِق لفظاً من ألفاظ التعديل كالقول: إنه: «ثقةٌ ثقةٌ» أو «ثقةٌ» أو «لا بأسَ به». ويبيِّن طبقتَه إن كان من الصحابة أو التابعين، وربما يُشير إلى المزايا العلمية لصاحب الترجَمة كقوله عن (إبراهيم بن الزِّبْرِقان التميمي) أنه صاحب سنّةٍ وصاحب تفسيرٍ، كما يذكر عقائد المترجَم لهم، وقد أورد في الثقات شيوخاً يرون القَدَرَ، أو التشيُّعَ، كما يذكر بعضَ

---

(١) انظر مقدمة ترتيب «الثقات».

الضعفاء كـ: (بشر المِرِّيسي) مع لعنه إيَّاه ورَمْيه بالفِسْق، وربما ذكر تولّي بعضهم القضاءَ، وقلَّما يذكر شيوخَ صاحب الترجَمة أو تلاميذه، وقد ذكر في بعض التراجم أحداثاً وقعت لأصحابها كذكره بعض المناقشات مع الإمام أحمد في المحنة. والعجلي متساهلٌ في توثيق المجهولين(١).

تنبيه:

ظَنَّ بعضُ الأفاضل: أنَّ من ذُكِر في ترتيب ثقات العِجْلي يحكم بتوثيقه، ما لم ينصّ في الكتاب على خِلاف ذلك، ورأى فيه ترجَمةً لراوٍ سكت العجليُّ عن ذكر مرتبته، فقال: إنَّ العجلي قد وثَّقه.

وقد كان مجانباً للصَّواب: ذلك أنَّ العِجْليَّ لم يصنِّف كتاباً في الثقات، بل له مصنَّفٌ في تاريخ الرواة، أو في الجرح والتعديل، أو هما كتابان، ووقع كتابُه للهيثمي فرتَّبه على حروف المعجم، وسمَّاه «ترتيب ثقات العجلي»، ولعلَّه وجد على غلاف النسخة أنها: «كتابَ الثقات»، فوثَّق بذلك، ولم يُمعِن النظرَ في محتوى الكتاب.

وممّا يَدُلُّ على أنَّ تاريخ العجلي ليس مختصّاً بالثقات: أنَّ فيه كثيراً من الرّواة لم يعطهم درجةَ الثقة، فالذين قال فيهم: «لا بأس به» أو «صدوقٌ» نحو ستة وخمسين، والذين قال فيهم: «جائز الحديث» خمسة عشر، والذين قال فيهم: «صالح» خمسة، وقال في واحد: «هو في عداد الشيوخ»، وقال في واحد: «مجهول»، والذين ضعَّفهم ثلاث وثلاثون، والذين قال فيهم: «متروك» أو: «زنديق» أربعة، وأمَّا الذين سكت عن تعديلهم وتجريحهم فبلغوا نحواً من سبعين، أفبعد هذا نقول عمَّن سكت عنه: «وثَّقه العجلي؟!».

أمَّا تقي الدين السُّبكي ـ رحمه الله تعالى ـ فقد قام كذلك بترتيب مادة الكتاب على حروف المعجم، لكنَّه كان دقيقاً في التعريف بأصل الكتاب وتسميته؛ إذ يصرِّح في مقدِّمة ترتيبه بأنه ترتيب سؤالات أبي مسلم العجلي أباه أحمد بن عبد الله، وأنه رتَّبه على حروف المعجم تسهيلاً للوقوف عليه، وسمَّاه: «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء» وذكر مذاهبَهم وأخبارهم.

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: (١/ ٤٩٢).

فأفاد أنَّ الكتاب في أصله سؤالاتٌ من صالح بن أحمد العجلي لأبيه الإمام أحمد بن عبد الله بن صالح، وإجابات الإمام العجلي عليها، وهذا لا يعني: أنها تختص بالثقات، بل تشمل أحوالَ بعض الضعفاء ومن دونهم.

لذا فكلُّ من ذكر في سؤالات العجلي، وذكر بعض أخباره دون التصريح بمرتبته؛ فلا يَصِحّ لنا أن نقول: «وثَّقه العِجْليُّ» ولا ضعَّفه، وقد يكون ثقةً، كما أنه قد يكون ضعيفاً. والله أعلم[1].

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م في (٥٥٤) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوي في مكتبة الدَّار بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م في مجلَّدين، بعنوان: «معرفة الثقات».

٣ ـ كتاب الثقات: للحافظ أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ).

قد ذكر الحافظُ السَّخاوي: أنه أحفل كتبِ الطبقات[2]، وقد رتَّبه ابن حِبّان على الطبقات، فالطبقة الأولى هم الصحابة وتناولهم في المجلَّد الأول، والطبقة الثانية هم التابعون وتناولهم في المجلَّد الثاني، أما الطبقة الثالثة والرابعة فهم أتباع التابعين وتبع الأتباع وقد خَصَّص لهم المجلَّد الثالثَ.

ذكر ابن حبان في المجلد الأول مولدَ النبيِّ ﷺ ومبعثه وهجرته ومغازيه إلى حين وفاته، ثم تناول الخلفاءَ الراشدين وأيَّامَهم إلى مقتل عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ بحذف الأسانيد ولزوم سلوك الاختصار ليسهل حفظها ولا يصعب وعيها[3]، ويحتوي المجلَّد الأولُ أيضاً ـ إضافةً للسيرة ـ على تراجم الصحابة، وذكر في بدايته أسماءَ الخلفاء الراشدين، ولم يُترجِم لهم باعتبارِ أنه ترجم لهم بتفصيل في القسم

---

(١) انظر «معجم الجرح والتعديل من كلام الحافظ الطبراني في المعجم الصغير»: لصلاح الدين الإدلبي: ص: ٨ ـ ٩.

(٢) الإعلان بالتوبيخ: ص: ٥٨٥.

(٣) الثقات: (١/ ٢ ـ أ).

الأول عقب السيرة مباشرةً، ثم ذكر بقية العَشَرة المبشَّرة فترجم لهم، ثم بدأ ترتيب الصحابة على حروف المعجم. وكذلك فعل في بقية المجلَّدات حيث رَتَّب التابعين والأتباع وتبع الأتباع على حروف المعجم ضمن الطبقة، وحافَظَ على ذكر أسماء النساء بعد الرجال في كل حرفٍ، وفي نهاية كل طبقةٍ من الطبقات الأربع خصَّص قسماً لذكر من يُعْرَف بالكُنى من الرجال، ثم من اشتهرت بكنيتها من النساء.

واقتصر ابن حبان في التابعين والأتباع على الثقات، وهو يرى: أنَّ من صحَّت عدالته لم يستحق القدحَ ولا الجرحَ إلاَّ بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح[١]. ويرى: أنَّ الأصل في مشاهير الرواة العدالة حتى يتبيَّن منهم ما يوجب القدحَ، فأما المجاهيل الذين لم يَرْوِ عنهم إلاَّ الضعفاء؛ فهم متروكون. وقد رَدَّ الحافظُ ابنُ حجر هذا الرأي، فقال: «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أنَّ الرجل إذا انتفت جهالةُ عينه كان على العدالة حتى يتبيَّن جرحه مذهبٌ عجيبٌ، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في (كتاب الثقات) فإنه يذكر خلقاً ممن نَصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون»[٢]. وقال أيضاً: «إنَّ ابن حبان يذكر في كتابه (الثقات) كلَّ مجهولٍ روى عنه ثقةٌ ولم يجرح، ولم يكن الحديثُ الذي يرويه مُنْكراً، هذه قاعدة»[٣]، وقال أيضاً: «وابن خُزَيْمَة وتلميذه ابن حِبّان عندهما تساهلٌ في التوثيق، وإن كان ابن خُزَيمة أحسن حالاً من تلميذه»[٤].

وقد سَبَقه إلى هذا الرأي ابنُ عبد الهادي فقال: «إنَّ ابن حبان قد يذكر الراويَ في كتابه ـ يعني الثقات ـ من لم يعرفه بجرحٍ، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، ولهذا كان توثيقه من أدنى درجات التوثيق، وقد جمع ابنُ حبان في كتابه عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يَعْرِف هو ولا غيره أحوالَهم، وقد صَرَّح بذلك في غير موضع من هذا الكتاب»[٥].

---

(١) الثقات: (٣/ ٣٢٤).

(٢) لسان الميزان: (١/ ١٤)، وانظر ابن حبان «الثقات»: (١/ ١٣).

(٣) لسان الميزان: (١/ ٤٩٢).

(٤) تعجيل المنفعة: ص: ٢٨٤.

(٥) الصارم المنكي: ص: ١٣٩.

وعلى هذا فمِن الخطأ جدّاً أن يقال عن راوٍ ذكره ابنُ حِبَّان في ثقاته: أنَّه وثَّقه، ما لم يَنُصَّ على توثيقه صريحاً.

ومن المُهِمّ أن أذكر هنا: أنَّ توثيق ابن حِبَّان الصريح مثل توثيق غيره من الأئمة سواءٌ بسواءٍ، وقد بيَّن ذلك العلامة عبدُ الرحمن المُعَلِّمي ـ رحمه الله تعالى ـ فقال: «والتحقيقُ أنَّ توثيقه على درجاتٍ:

الأولى: أن يصرح به، كأن يقول: كان مُتْقِناً، أو مستقيمَ الحديث، أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجلُ من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يعلم أنَّ ابن حِبَّان وقف له على أحاديث كثيرةٍ.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجلَ معرفةً جيِّدةً.

الخامسة: دون ذلك.

فالأولى لا تَقِلُّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلَّها أَثْبَتُ من توثيق كثيرٍ منهم، والثانية قريبٌ منها، والثالثة مقبولٌ، والرابعة صالحةٌ، والخامسة لا يُؤْمَن فيها الخَلَلُ»(١).

أمَّا طبيعة تراجمه في هذا الكتاب؛ فهو يذكر في ترجَمة الراوي اسمَه واسمَ أبيه وكنيتَه ونسبَه وربما ذكر أسماءَ الأمَّهات، وفي تراجم الصحابة ذكر عدادهم في البلدان وأماكن شيوع رواياتهم بقوله: «روى عنه البصريون، أو الكوفيون». وأحياناً يذكر عنوانَ واحدٍ من أحاديثهم عن النبيِّ ﷺ، ويُشير إلى مشاركتهم في الغَزَوات أو الفتوح، وفي بعض التراجم ذكر سني الوفيات ومواضعها(٢).

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد الخالق الأفغاني في المجمع العلمي، بحيدر آبار (الدَّكَنْ) عام ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨ م، وله طبعاتٌ أخرى.

---

(١) التنكيل: (١/ ٤٣٧ـ٤٣٨).

(٢) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة». ص: ١٩ ـ ١٢١.

٤ ـ مشاهير علماء الأمصار: لابن حبان أيضاً.

يقتصر فيه على المشهورين من الثقات فقط، وقد رتَّبهم على الطبقات ثم على الأقاليم فذكر الحجازَ أولاً ثم العراقَ فالشامَ فمصرَ فاليمنَ فخُراسانَ، ووصف هذه الأقاليمَ بأنها معروفةٌ بعلماء الأيام. وهو يبدأ بالصحابة من أهل المدينة ثم بالصحابة من أهل مكَّة وهكذا حتى تنتهي طبقةُ الصحابة، ثم يذكر التابعين وتبع الأتباع مرتّباً إيّاهم على المُدُن أيضاً بنفس التسلسل في كتابه السابق ـ أي «كتاب الثقات» ـ الذي اتبعه في ترتيب الصحابة، وهكذا اعتبر الزمنَ أولاً ثم المكانَ. ومعظم التراجم لا تزيد على الثلاثة أسطر، ويعطي نسب الرجل وكنيته، وأحياناً سنة وفاته، ويُشير إلى شهوده المغازي أو الفتوح، وربما ذكر باقتضاب أحداثاً وقعت لصاحب الترجمة، وفي بعض التراجم ذكر شيوخَ وتلاميذ المترجَم له والخصائص الخُلُقِيَّة والعقلية والجسمية للمترجَم له.

طُبع بتحقيق المستشرق «مانغريد فلايشهامر» في لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة عام ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م، وله طبعاتٌ أخرى.

٥ ـ تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم: لأبي حفص، عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

يتميز هذا الكتابُ عن ثقات العجلي، وثقات ابن حبان بأنه مرتَّبٌ على حروف المعجم، في حين عَمَدَ الحافظُ نور الدين الهيثمي إلى ترتيب ثقات العجلي، ثم إلى ترتيب ثقات ابن حبان فرتَّبهما كلاهما على حروف المعجم كما ذكرنا آنفاً.

وقد اعتمد ابن شاهين في كتابه على كتاب «يحيى بن معين» وعلى روايات عُرفت ونُقِلت عن يحيى بن سعيد القطَّان، و عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وعثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن عبّاد الموصلي، وأحمد بن صالح العِجْلي، ومن قاربهم.
ولكن كتابه ـ بما نقله ـ لم يستوعب إلاَّ ما وَصَل إليه بالرواية الصحيحة عن هؤلاء الجهابذة الأعلام.

هل كل الأسماء التي ذكرها المصنِّفُ أصحابها ثقات؟

لا يوجد خلاف في أن المصنف قد وثَّق بعض المُجمَع على ضعفهم وتركهم، مثل ما

ورد بالترجمة (١٢٣٤) في ترجمة محمد بن القاسم السُّدِّي، فقد ذكر: أنه ثقة، على الرغم من الإجماع على أنه كذَّابٌ.

وكذا فقد وثَّق (محمد بن أبي حميد)، وقال: «ثقةٌ، لا شكَّ فيه، حسنُ الحديث، روى عنه أهل المدينة»، ودافع عنه على الرغم من أنهم ضعَّفوه.

على أن المصنف لم يسرد أسماء الثقات في كتابه فقط، فقد تخلَّل كتابه أسماء بعض الضعفاء أيضاً، وقد نبَّه إلى ذلك كما في ذكره لمحمد بن ثابت العبدي، ومحمد بن ثابت البُناني، وقوله فيهما: «ليسا بشيء».

صنَّف ابن شاهين هذا الكتاب على حروف المعجم وعلى الأبواب، فمثلاً يقول: باب حرف الألف فيسرد من اسمه: إسماعيل، وإبراهيم، ومن اسمه: إسحاق، ومن اسمه: أشعث، ومن اسمه: إسرائيل، ومن اسمه: أبان، وهذه كلها بحرف أكبر من الحرف المنسوخ به الكتاب للتمييز، إلَّا أن الترتيب الأبجدي داخل كل باب مفقود، فإسماعيل يأتي قبل إبراهيم، وأنس قبل أسد، وهكذا في كل الكتاب[(١)].

وقد طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ صُبحي البدري السَّامَرَّائي، في الدَّار السَّلفية بالكويت عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م في (٣٤٦) صفحة، وله طبعاتٌ أخرى.

٦ ـ **المَدْخَل إلى الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

حيث ترجَم لرجال الصحيحين في القسم الثاني منه، سيأتي تعريفه في «مصادر رجال كتب الحديث المخصوصة».

٧ ـ **الثقات ممَّن لم يقع في الكتب السِّتَّة**: للحافظ زين الدين قاسم بن قُطْلُوبغا (المتوفى سنة ٨٧٩هـ).

اعتمد المصنِّفُ في هذا الكتاب على مصدرين مُهِمّين من كتب علم الرجال، وهما: «الثقات» لابن حبان، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، فاستلَّ منهما

---

(١) انظر مقدِّمة المحقِّق لكتاب.

تراجم الثقات ـ الذين لم يذكرهم المِزّيُّ في «تهذيب الكمال». ورتَّبهما على حروف المعجم، فإن اتفقا على ترجَمةٍ؛ بدأ بعبارةِ ابن حبان، ثم بما عند ابن أبي حاتم ملخصاً، وجعل رمزه لما ينفرد به ابنُ حبان ذكر رقم الطبقة أول الترجمة كما هي عند ابن حِبّان، وما ينفرد به ابن أبي حاتم صرَّح بنقل التعديل عنه، وأضاف إليهما من المصادر الأخرى أقوالاً في الجرح والتعديل نسبها إلى قائلها، كما أضاف إلى تراجمهما تراجمَ الثقات المتأخِّرين عن كتابيهما الذين عدَّلهم غيرهما من أئمة النقاد وإن كانوا مختلفاً فيهم، وذكر: أنَّه زاد المتأخِّرين للفائدة.

ويلاحظ: أنه اعتمد في تراجم المتأخِّرين على الخطيب البغدادي كثيراً وذلك من كتابه «تاريخ بغداد» كما اعتمد على ابن عدي صاحب «الكامل في الضعفاء» والعُقَيْليِّ صاحب «الضعفاء» والخليليِّ صاحب «الإرشاد»، واعتمد على ابن بَشْكَوال في تراجم الأندلسيين، وأكثر من الإحالة على مصادر متنوّعةٍ بعضها مفقودٌ كـ «الصلة» لمسلمة بن القاسم، و«الغرباء» لابن يونس، وربما اعتذر عن إيراد الرجل في الثقات مع أنه ضعيفٌ مبيِّناً أنَّ شرطه ذكر من ذكر فيه نوع تعديل[(١)]. وصرَّح بأنه اعتمد على روايتين لثقات ابن حبان، الأولى بخطِّ الحافظ الحسن بن محمد بن محمد التميمي، والأخرى بترتيب الحافظ أبي الحسن الهيثمي. وقد صرَّح ابن قطلوبغا بأنه لا يذكر في كتابه إلاَّ الثقات الذين يجوز الاحتجاجُ بأخبارهم[(٢)].

٨ ـ الرُّواة الثِّقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب ردّهم: أو «معرفة الرواة المُتكلّم فيهم بما لا يوجب الردّ»: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

ذكره السَّخاوي، فقال: «وللذَّهبي معرفة الرُّواة المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب الرَدّ»[(٣)] وذكره أيضاً الكتَّاني[(٤)]، والزَّرْكلي، وسمَّاه: «الرواة الثقات»[(٥)].

---

(١) الثقات لابن قطلوبغا: (١: ق٤٣ب).

(٢) انظر مقدمة «كتاب الثقات» لابن قطلو بغا، نسخة كوبريلي.

(٣) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١١٠.

(٤) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٠.

(٥) الأعلام: (٥/ ٣٢٦).

وللذهبي كتابٌ آخر باسم «من تُكُلِّم فيه وهو موثَّقٌ». وقد اعتبرهما الدكتور بشَّار عوَّاد معروف في كتابه «الذهبي ومنهجه» كتاباً واحداً[(١)]، وهو خطأٌ، لكنَّه تنبَّه لذلك فيما بعد، واعتبرهما كتابين في مقدمته لـ: «سير أعلام النبلاء»[(٢)]، وهذا هو الصواب، فكتاب «الرواة المتكلَّم فيهم» غير «من تُكُلِّم فيه وهو موثقٌ» وموضوعهما متباينٌ غير متشابهٍ.

وقد نَشَر كتابَ «معرفة الرواة» الأستاذ عبدُ المجيد زكريا بالقاهرة باسم: «رسالة في الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب ردُّهم»، وأبو عبد الله إبراهيم سعيداي إدريس بعنوان: «معرفة الرواة المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب الردّ». لكن هذا الأخير تخبط في تحقيقه خَبْطَ عشواء، وتابع الدكتورَ بشار عواد ـ على رأيه الأول الذي تراجع عنه ـ باعتباره الكتابين كتاباً واحداً. والغريبُ العجيبُ: أنه ضَمَّن كتابه صورةَ غلاف مخطوطة بعنوان «ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو موثقٌ»[(٣)]، بينما عَنْوَن للكتاب على الغلاف باسم «معرفة الرواة. . .»!! وزاد الأمرَ خطأً، فَلَفَّقَ بين مخطوطة ومطبوعة، فنقل المقدمةَ من «المطبوعة»، وباقي متن الكتاب من المخطوطة[(٤)]!.

والذي أوقعه في هذا الخطأ الشَّنيع هو تلفيقه ـ دون علمٍ ـ بين الكتابين، هذا من جهة، ومن جهةٍ ثانيةٍ، اغترارُه بما في كتاب الدكتور بشَّار عوَّاد، وعدم تنبُّهه إلى ما أكَّد عليه هو نفسُه في مقدِّمته لـ: «سير أعلام النبلاء» من أنهما كتابان، وليسا كتاباً واحداً.

هذا وللمحقِّق في ترجَمته للذهبي، وتعليقاته على الكتاب الذي حَشَّاه ـ وهو: «من تكلّم فيه وهو موثَّقٌ» على التحقيق ـ أوهامٌ وتحريفاتٌ وتصحيفاتٌ قبيحةٌ. ولا حولَ ولا قوة إلاَّ بالله!![(٥)].

---

(١) انظر: صفحة: ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١/ ٨١، رقم ٩٠ و٩١. وقد استدرك عليه الأستاذ قاسم سعد في رسالته «صفحات في ترجمة الذهبي» (ص: ٢٢).

(٣) معرفة الرواة: ٢٧.

(٤) المصدر السابق: ٢٥.

(٥) انظر «الحافظ الذهبي» للأستاذ عبد الستار الشيخ، ص: ٤٠٨ ـ ٤١١.

يشتمل «معرفة الرواة» على (٩٢) ترجمةٍ، آخرها ترجمة (أبي إسحاق السبيعي).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد إبراهيم الموصلي، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، في (٢٢٣) صفحة.

٩ ـ من تُكُلِّمَ فيه وهو موثَّقٌ: أو« ذكرُ أسماء من تُكُلِّم فيه وهو موثَّقٌ»: للذهبي أيضاً:

هذا كتابٌ قيِّمٌ، وهو غيرُ: «معرفة الرُّواة الثِّقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجِب الرَّدّ».

يتألَّف هذا الكتابُ من مقدِّمةٍ قصيرةٍ في نحو عشرة أسطر، تليها التراجمُ.

ومنهجُ الذهبيِّ في تراجمه: أنه: يذكر اسمَ الرجل ونسبه وكنيته، ويذكر أقوالَ الأئمة فيه جرحاً وتعديلاً، ويُصدِر رأيَه ـ غالباً ـ في ذلك، وينبّه على مَن كان صاحبَ بدعةٍ، وقد يذكر درجةَ حديثه صِحّةً وضَعْفاً.

ويرمز دوماً لمَن أخرج للمترجَم من أصحاب الكتب السِّتَّة بالرُّموز المعروفة.

ساق الذهبيُّ التراجمَ على حروف المعجم، قَدَّم الأسماءَ وأخَّر الكُنَى، كما هي العادة.

وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادينى، في مكتبة المنار بالأردن.

١٠ ـ تذكرة الحفاظ: للحافظ الذهبي أيضاً

هذا الكتابُ خصَّصه مؤلِّفه لطبقات حفَّاظ الحديث فقط، فترجم للحفَّاظ ومن يُرجَع إليهم في التوثيق والتضعيف، فقال ـ رحمه الله ـ في مقدمته: «هذه تذكرةٌ بأسماء مُعَدَّلي حَمَلة العلم النبوي، ومن يُرجَع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف».

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حَمَلة السُّنَّة، وأصحاب الاجتهاد في الجرحِ والتعديل من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه، وقسَّمهم إلى إحدى وعشرين طبقةً، وبلغ عددُ التراجم في هذا الكتاب (١١٧٦) ترجمةً، وهو يذكر في كل ترجمة اسمَ

المحدِّث ولقبَه ونسبَه وتاريخَ وفاته ورأيَ العلماء فيه، وأعمالَه التي قام بها، ومؤلَّفاته؛ إنْ كانت له مؤلفات.

وهذا الكتابُ مفيدٌ جدّاً في معرفة مشاهير حَمَلة السُّنة في كلّ طبقةٍ من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي، أي: إلى منتصف القرن الثامن.

وتراجم الكتاب كلُّها خاضعةٌ لنوعٍ من الترقيم، يحتفظ المصنِّفُ فيه لكل مترجمٍ برقمٍ متسلسلٍ عامٍّ، ولرقمٍ متسلسلٍ ضمن الطبقة مع ترقيم الطبقات، ومع إيراد رمزٍ يَدُلُّ على الكتب التي خرَّجت لهم، وعلى سبيل المثال: نجد في مَطْلَع ترجَمة (أبي بكر الصديق) رضي الله عنه: أنَّ الترقيم يَرِدُ على الشكل التالي:

(١/١ع) أي: الترجمة الأولى من تسلسل الكتاب، والترجمةُ الأولى من تسلسلِ الطبقة الأولى، أمّا (ع) فترمز إلى أنَّ الكتب السِّتّة خرَّجت له.

وقد طُبع الكتاب أول مرةٍ في دائرة المعارف العثمانية بحَيْدَر آباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧ م في أربع مجلَّدات، ثم صُوِّرت طبعته في البلاد العربية.

١١ ـ الثقات ممن ليس في التهذيب: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٩).

زاد فيه الحافظُ الثقات الذين لم يُذكَروا في كتابه: «تهذيب التهذيب»، ولكنه لم يكمل.

١٢ ـ الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرُّواة الثقات: لابن الكيَّال بركات بن أحمد (المتوفى سنة ٩٢٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (١٤٨) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، في المكتبة المكية والمكتبة الإعدادية بمكة المكرمة.

انظر تعريفه في «مصادر معرفة الرواة المختلطين».

* * *

٤٦ ـ مصادر معرفة الضعفاء

١ ـ **الضعفاء**: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البَرْقي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

وهو أقدَمُ من نعلم أنه ألَّف في الضعفاء.

ذكره الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٦).

٢ ـ **«الضعفاء الكبير» وكتاب «الضعفاء الصغير»**: للإمام أبي عبد الله، محمد ابن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

يقع «الضعفاء الصغير» في (٣٣) صفحة، وقد رتَّبه على حروف المعجم معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط، ويقدِّم الاسم الذي يتكرَّر كثيراً على غيره، ولا تزيد الترجمةُ على السطر الواحد إلاَّ نادراً، ويذكر فيها اسمَ الراوي واسمَ أبيه ونسبتَه وبعضَ من روى عنهم ورووا عنه، وغالباً ما يكتفي بواحدٍ منهم فقط، ثم يُطلِق عليه إحدى عبارات الجرح، وتتكرَّر عبارةُ: «مُنْكَر الحديث»، «فيه نظرٌ»، «متروك الحديث»، و«سكتوا عنه»، أو يبيِّن رأي النقاد السابقين فيه كمالكٍ، وعبد الله بن المبارك، وسفيان بن عُيَيْنة، وشعبة بن الحجَّاج، وعلي بن المَدِيني، وأحياناً يذكر عقيدةَ الراوي، أو إحدى مروياته، أو سنةَ وفاته، أو توليه القضاءَ، ولكن ذلك نادرٌ.

طُبع «الضعفاء الكبير» بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م في مجلَّدين. وطُبع «الضعفاء الصغير» في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكْن) عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م.

٣ ـ **الضعفاء: أو «الشجرة في أحوال الرجال»**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني (المتوفى سنة ٢٥٩هـ).

تناول فيه المصنِّفُ أسماءَ الرواة، وعباراتٍ في جرحهم فقط، وهو يتشدَّد في جرح الكُوفيِّين من أصحاب عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ لأجل المذهب، لذلك قال الحافظ ابن حجر: «لا عبرةَ بحطِّه على الكوفيين»[(١)]، وقال عنه أيضاً: «كان ناصبياً منحرفاً عن عليٍّ، فهو ضِدُّ الشيعي المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعاً، ولا ينبغي أن يُسْمَعَ قولُ مبتدعٍ في مبتدعٍ»[(٢)]. ووصفه الحافظُ الذهبي بأنه متعنِّتٌ[(٣)].

أورد المؤلِّفُ الرُّواةَ الذين تكلَّم فيهم بالنسبة لمُدُن الرُّواة التي وُجدوا فيها، فابتدأ بمدينة الكوفة التي ابتُلِيَتْ بالخوارج، والرَّافضة، والمُرجِئة. ثم البَصْرة التي ابْتُلِيَتْ بالقَدَريَّة، ثم المدينة المنوَّرة والشَّام والجزيرة وأهل مكَّة. وفي خلال الكتاب ذكر الفِرَقَ الضّالَّة، والنِّحَلَ الفاسدة من خوارج، وسبئية، وغيرها.

اعتمد على هذا الكتاب العلماءُ النُّقَّادُ الذين صنّفوا في كُتب الرجال ممّن جاء بعده كابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وابن عدي في «الكامل» والخطيب البغدادي» في «تاريخ بغداد»، والمِزّيُّ في «تهذيب الكمال»، والذهبيُّ في «ميزان الاعتدال»، والحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ووافقوا عليها، وأكثر آرائه المدوَّنة في كتابه هذا جاءت موافقةً لآراء العلماء المتقدّمين عليه في الحُكم على الرواة.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق السيد صُبحي البَدري السَّامِرَّائي في مؤسسَّة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م في مجلَّدٍ.

٤ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين**: لأبي زُرْعَة، عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ).

يقتصر المصنِّفُ في هذا الكتاب على أسماء الرواة وبيان جرحهم. وقد رواه سعيد بن عمرو البَرْذَعي (المتوفى سنة ٢٩٢هـ) عنه، وضمَّنه كتاب الأسئلة الذي

---

(١) تهذيب التهذيب: (١/ ٩٣ و٥/ ٤٦ و١٠/ ١٥٨).

(٢) هدي الساري: (٢/ ١٥١).

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ص: ١٥٩.

صنَّفه، وهو أقوالُ أبي زُرْعة وأبي حاتم الرازيَّين في إجابة أسئلةٍ سألها البرذعيُّ، فجمعها، وألَّف بينها.

طُبع هذا الكتابُ ضمن كتاب «أبو زُرْعَة الرازي: جهوده في السُّنة النبوية» بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م في ثلاث مجلَّدات.

٥ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين: لأبي عبد الرحمن، أحمد بن شُعَيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ).

يقع هذا الكتاب في (٢٥) صفحة، وقد رتَّبه على حروف المعجم معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط، ويذكر في الترجَمة اسمَ الرجل واسمَ أبيه وأحياناً اسمَ جدِّه ونسبتَه، ثم يُطلق عليه إحدى عبارات الجرح، ويتكرَّر منها قوله: «ضعيفٌ» و«متروكُ الحديث» و«مُنْكَر الحديث» و«كذَّابٌ» و«ليس بثقةٍ» و«ليس بذاك»، ثم ينسبه إلى المصر بقوله: كوفيٌّ أو مَدنيٌّ أو بصريٌّ، ولا تتجاوز الترجمةُ السطرَ الواحدَ إلاَّ نادراً، وعندما انتهى من ذكر الأسماء ذكر الكُنَى ولم تستغرق سِوى صفحةٍ واحدةٍ. ويُعتبر النَّسائيُّ من المتشدِّدين في جرح الرجال.

طُبع الكتابُ في الهند عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م، وله طبعاتٌ أخرى.

٦ ـ الضعفاء: لأبي يحيى، زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الضَّبِّي السَّاجي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٩٧).

٧ ـ الضعفاء: لأبي بسر، محمد بن أحمد بن حمَّاد الأنصاري الدُّولابي (المتوفى سنة ٣١٠ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٠٩).

٨ ـ الضعفاء: لأبي جعفر، محمد بن عمرو بن موسى بن حمَّاد العُقَيْلي (المتوفى سنة ٣٢٢هـ).

يُترجِم العُقَيليُّ في هذا الكتاب للضعفاء سواء كان الضَّعْفُ في عدالتهم، أو في ضبطهم، فقد ذكر من نُسِبَ إلى الكذب، ووَضْع الحديث، ومن غلب على حديثه

الوهمُ، ومن يُتَّهَم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعةٍ يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حالُه في الحديث مستقيمةً، كما ذكر باباً في تليين أحوال من نُقل عنه الحديث ممن لم ينقل على صحةٍ.

والكتاب مرتَّبٌ على الحروف الأبجدية، وقد انتقد الحافظُ الذهبيُّ العُقَيْليَّ لتعنُّتِه في الجرح حتى تناول الثقاتِ المتقنين مثل: عليِّ بن المَدِيني، والإمام البخاري، وعبد الرزاق الصَّنعاني، كما انتقده لجرحه بلفظ: «لا يتابع على حديثه» مبيِّناً أن تفرُّدَ الراوي ليس دليلاً على جرحه إلاَّ أن يُكثِر رواية الأحاديث التي لا يُوافق عليها، فيصير متروك الحديث، كما انتقد توسُّعَه في جرح كلِّ من فيه بدعةٌ أو له هفوةٌ أو ذنوبٌ مبيِّناً أنَّ ليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ(١).

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي في دار الكتب العلمية بيروت عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م في أربع مجلَّدات.

٩ ـ **الضعفاء**: لأبي نُعيم، عبد الملك بن محمد الجرجاني الأستَرآباذي (المتوفى سنة ٣٢٣ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٤١).

١٠ ـ **كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: للإمام أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتي (المتوفى ٣٥٤هـ).

كتب ابنُ حِبَّان مقدِّمةً طويلةً نفيسةً في بداية هذا الكتاب، تناول فيها أهميةَ معرفة الضعفاء، وجوازَ الجرح، وبيَّن ضرورةَ التدقيق في أخذ الأحاديث واجتهاد الصحابة في حِفْظ السُّنن وسؤالهم عن الرجال، وذكر بعد ذلك من سلك مسلكَ الصحابة من التابعين والأتباع ومن تلاهم من أئمة المحدِّثين، وذكر أثرَ ومكانة كلٍّ من الزهري، ومالكٍ، وشعبة بن الحجَّاج، وسفيان الثَّوري، ويحيى بن سعيد القطَّان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين، وعلي بن المَديني، والبخاري وطبقته.

ثم ذكر أنواعَ المجروحين من الصعفاء، فجعلهم عشرين نوعاً، وهم:

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤٠)، و«الرفع والتكميل» (ص: ٤٠٧).

الزنادقة، الصالحون الوضَّاعون، الوضَّاعون الكذَّابون، الوضَّاعون المسترضون للملوك والأكابر والأغراض الخاصة، أهل الغفلة، المختلطون، من حدَّث بحديثٍ ليس من حديثه، من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب، من يحدِّث عن شيوخٍ لم يسمعهم بكتبٍ صحيحةٍ، من يقلب الأخبار ويسوِّي الأسانيد، من رأى شيخاً وسمعه لكنه حدَّث بعد موته بحديثٍ لم يحفظه عنه من غير تدليسٍ، من ذهبت كتبُه ولم يكن تامَّ الحفظ، من كَثُرَ خطؤه، من امْتُحِنَ بورَّاقٍ أو ابن سوءٍ يضع عليه الحديث، من لم يرجع عما أُدخل عليه من الحديث مع علمه بذلك، من أخطأ ثم علم فلم يرجع عن خطئه، المعلن بالفسق والسَّفه، المدلِّسون، المبتدعة.

والنوع العشرون هم القصَّاصون. ثم عقد موضوعاً تحت عنوان «ذكر أجناس من أحاديث الثقات لا يجوز الاحتجاج بها» وذكر ستةَ أجناس.

وقد بيَّن ابن حِبَّانُ طريقته في تصنيف كتابه بقوله: «وإنما نملي أسامي من ضُعِّفَ من المحدِّثين، وتكلَّم فيهم الأئمةُ المرضيون، ونذكر ما يعرف من أنسابهم وأسمائهم، ونذكر عند كل شيخٍ منهم من حديثه ما يستدل به في روايته تلك، وأقصد في ذكر أسمائهم المعجم؛ إذ هو أدعى للمتعلِّم إلى حفظه، وأنشط للمبتدىء في وعيه، وأسهل عند البغية لمن أراده»(١).

يقدِّم ابن حِبّان في الترجَمة الأنسابَ، ويذكر بعض شيوخ صاحب الترجمة ومن روى عنه من تلاميذه، ونموذجاً من مروياته الضعيفة لبيان عِلَّةِ جرحه، وينقل أقوالَ أئمة الجرح والتعديل فيه بالأسانيد، كما يُبدي رأيَه في معظم التراجم، ويذكر عداده في الأمصار، وربما ذكر عقيدةَ صاحب الترجمة(٢).

ومِن هذا العرض يتبيَّن: أنَّ كتاب ابن حبان من الكتب الجليلة في هذا الموضوع، لكنه يتشدَّد في الجرح؛ حتى إنه ربما جَرَّح بعضَ الثقات(٣).

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ عزيز القادري النَّقْشَبندي في المطبعة العزيزية بحيدر آباد (الدَّكن) في الهند عام ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م في مجلَّدين.

---

(١) المجروحين من المحدثين: (٢/ ٣٢ب).

(٢) المجروحين من المحدثين: (٨/ ١١٣أ، ٣/ ٧٦أ).

(٣) ميزان الاعتدال: (١/ ٢٧٤).

١١ ـ الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد، عبد الله بن عَدِي بن عبد الله الجُرْجاني (المتوفى سنة ٣٦٥هـ).

قَدَّم ابن عدي لكتابه هذا بمقدِّمةٍ نفيسة، تكلَّم فيها عن تحفُّظ الصحابة في رواية الحديث، فذكر من اختار قِلَّةَ الرواية ولم يُكثِر الحديث، ومن كان لا يرى كتابة الحديث من الأئمة، ومن كان يكتب منهم، ثم ذكر من استجاز لنفسه الكلام في الرجال من الصحابة والتابعين ومن بعدهم طبقةً طبقةً إلى زمانه، وذكر فضائلَهم والمعنى الذي به يستحقّون الكلام في الرجال، وتسليم الأئمة لهم بذلك، قال ابنُ عدي في مقدمته أيضاً: «وأنا ذاكرٌ في كتابي هذا أسامي قوم نُسبوا إلى الضعف مِمَّنْ عساهم غفلوا عنهم ومن نشؤوا بعد موتهم»[١].

أمَّا منهجه في التراجم فهو لا يُطيل في الأنساب، بل يقتصر على ذكر أسماء الشيوخ وأسماء آبائهم ونسبتهم إلى المصر أو القبيلة، ويذكر بعضَ شيوخه وتلاميذه ونماذجَ من رواياته الضعيفة وفي الغالب حديثاً أو حديثين، وينقل أقوالَ أئمّة الجرح والتعديل في صاحب الترجَمة بالأسانيد التي لا يخلّ بذكرها، ولا يذكر سني الوفيات. وليس سائر من أوردهم في كتابه مقطوعٌ بضعفهم بل فيهم ثقاتٌ ولكنه أوردهم؛ لأنه التزم إخراج كلِّ من تُكلِّم فيه بجرحٍ. فقد ترجَم مثلاً لـ (خليفة بن خيَّاط) أحد شيوخ البخاري، وذكر ما قيل في جرحه ثم ردَّ الجرح ووثَّقه. وقد رتَّب ابنُ عدي كتابه على حروف المعجم.

طُبع بتحقيق الأستاذ سليم يوسف، ويوسف البقاعي، والدكتور سهيل زكَّار في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م في سبع مجلَّدات.

١٢ ـ الضعفاء: لأبي الفتح الأزدي، محمد بن الحسين الموصلي (المتوفى سنة ٣٧٤ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٤٧).

١٣ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين: للحافظ أبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

---

(١) الكامل: (١/ ٤٤ب).

يَتّسم هذا الكتابُ بالاختصار في التراجم بحيث لا نجد الدَّارقطني يُطيل النَّفس في تراجمه للرُّواة اللّهم إلاَّ في تراجم معدودة، ولكنه مع ذلك يذكرُ كثيراً من العناصر الأساسية في ترجمة الرّاوي، فيذكر اسمَه ونسبَه ونسبتَه ولقبَه وكنيتَه وبعضاً من شيوخه وتلاميذه، ومروياته وبيان حاله جرحاً وتعديلاً، بل إنّه قد يذكر بعض من له صلةُ قرابةٍ بالراوي ويُبيِّن حالَه، وإنْ كان لم يلتزم الوفاءَ بتلك العناصر في كلّ ترجمةٍ، ويظهر: أنّ سبب هذا الإيجاز: أنّ الدارقطني قصد ذلك، أو أنه كان المقصود الأول والأساسي هو بيانُ حال الراوي توثيقاً وتجريحاً.

أمّا ترتيب الكتاب فهو مرتَّبٌ وفق حروف المعجم بالنسبة لاسم الراوي، أمّا اسم الأب أو الجدِّ؛ فإنّه لم يلتزم بمراعاته في الترتيب[(١)].

مع أن موضوع الكتاب هو «الضعفاء والمتروكون» إلاَّ أنّ الدارقطني أورد فيه عدداً من الثقات تمييزاً لهم عمَّن لهم بهم علاقةٌ من المُنْتَقَدِين الذين هم موضوع الكتاب، كأنْ يشترك أحدُهم مع أحد الضعفاء في الاسم، أو النسبةِ، أو اللقب، أو الكنية، أو غير ذلك، أو يكون له به صلةُ قرابةٍ أو تلمذةٍ أو مشيخةٍ، فيذكر الدارقطنيُّ المُنْتَقَدُ ثم يُتبعه في نفس التَرجَمة أو بعدها بذكر الثقة صاحب الصلة بالراوي، مثال ذلك قوله: «أحمد بن داود بن الغَفَّار: متروكٌ كذّابٌ، وجَدُّه عبد الغفار من الثقات»، ولا يقدح ذكر بعض الثقات في كون موضوع الكتاب هو المُنْتَقدين؛ لأنّ ذكر هؤلاء الموثَّقين فيه إنّما هو على سبيل التَبَع والفائدة.

يُعْتَبر بيانُ حال الراوي جرحاً وتعديلاً عنصراً أساسياً من عناصر تراجم هذا الكتاب، باعتباره مناط قبول روايته أو ردِّها، كما أنّ هذا عنصرٌ أساسيٌّ في مادة هذا

---

(١) ومراعاةُ اسم الراوي فقط في ترتيب التراجم طريقةُ المتقدِّمين عدا الدارقطني عموماً، كالبخاري في «التاريخ الكبير»، والنّسائي في «الضعفاء»، والعُقيلي في «الضعفاء»، وابن عدي في «الكامل» وغيرهم.
ولكن ما درج عليه المتأخِّرون عن الدَّارقطني والبَرْقاني، كالذهبي في «الميزان» و«المغني»، وابن حجر في «اللسان»؛ هو مراعاة الترتيب المعجمي في اسم الراوي واسم أبيه، وهذه طريقةٌ أدقُّ من طريقة المتقدِّمين؛ لأنها تساعد الباحثَ على الوقوف على الراوي المطلوب له من طريق أيسر من الأولى. (انظر مقدمة المحقّق لـ«الضعفاء والمتروكين).

الكتاب، كما يظهر من تسميته بـ (الضعفاء والمتروكون)، وقد اشتمل على بيان حال غالب الرواة المذكورين فيه أصلاً، وحال كثير ممن لهم بهم صلةُ قرابةٍ أو مشيخةٍ، كما انفرد ببيان أحوال رواةٍ لم ينقل المتأخّرون فيهم غير حكم الدَّارقطني[1].

طُبع بتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، في مكتبة المعارف بالرياض، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٤ ـ **المدخل إلى الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

ترجم فيه في الغالب القسم الأول منه للمجروحين جرحاً شديداً، اقتصر على ذكر أسمائهم وأسماء آبائهم ونسبتهم وبعض شيوخهم وتلاميذهم مبيِّناً روايةَ معظمِهم للروايات الموضوعة والمُنْكَرة والمُعْضَلات. وعددهم (٢٣٣) رجلٍ. ثم انتقل إلى قسم آخر تناول فيه أسامي رجال الصحيح.

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم بن علي الكُلَيْب.

١٥ ـ **كتاب الضعفاء**: لأبي نُعَيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ).

استخرجه أبو نُعيم من كتابه «المستخرج على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري»، واعتمد في هذا الكتاب على أئمة الفنِّ الذين سبقوه، كالبخاري، وابن المَديني، وابن مَعِين، ويحيى بن سعيد القطَّان، كما يوجد له آراؤه الشخصية كإمامٍ من أئمة الحديث والجرح والتعديل، وقد حرص في هذا الكتاب على بيان روايات الضعفاء عمَّن كانت، ومن اختصَّ بها من تلامذتهم ورواها عنهم، وذلك بكلامٍ مُوجَزٍ دقيقٍ مقتفياً أثرَ السّابقين كالبخاري والنَّسائي وغيرهما، فكثيراً ما تتشابَهُ الأسماء وتتوافقُ، ويتَّحد العصر أحياناً فلا يميِّز بين الرواة إلاَّ شيوخهم وتلامذتهم.

وفي هذا الكتاب إبرازٌ لحلقةٍ من حلقات علم الجرح والتعديل في نهاية القرن الرابع الهجري، ومطلع القرن الخامس من جهة المصطلحات، والألفاظ المستعملة في التضعيف، والتوثيق، وكذلك بيانٌ لمأخذ كتب الجرح والتعديل المتأخّرة، التي

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب.

تسرد الأقوال في المترجَم له دون ذِكر مستندها في ذلك، فأبو نعيم قد بيَّن أسانيده إلى الأئمة المتقدِّمين، وأقوالُه في كتابه الموثَّق هذا تضع يدَنا على المصدر الأصيل لهذا الإمام دون الرجوع إلى مصادر فرعية.

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور فاروق حمادة في دار الثقافة بالدَّار البيضاء (في المغرب) عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م في (١٨١) صفحة.

١٦ ـ **الضعفاء والوضَّاعون**: للإمام أبي الفَرَج، عبد الرحمن بن الجَوْزي (المتوفى سنة ٥٩٧هـ).

ذكر المؤلِّفُ في هذا الكتاب، عدداً كبيراً من الضعفاء المجروحين من قبل الأئمة الذين يُعْتَدّ بأقوالهم كأحمد وابن مَعِين والبخاري وغيرهم متمشّياً في ذلك على قاعدة تقديم الجرح على التعديل، ومرتِّباً أسماءهم على حروف المعجم، يقول في مقدمته:

«وقد اختصرتُ هذا الكتابَ، ورتَّبتُ المذكورين فيه على حروف المعجم، ثم رتَّبتهم في أنفسهم على الحروف أيضاً، وبيانه: أني أقدِّم (إبراهيم) على (أحمد)؛ لأن الباء قبل الحاء، ثم رتَّبت أسماء آبائهم على الحروف أيضاً. . . إلخ».

إلاَّ أنه لم يلتزم بما قال في جميع كتابه، ولكنه بذل في كتابه هذا جهداً عظيماً عاشَ عليه من بعده من العلماء الذين كتبوا في هذا المضمار كالذهبي وابن حجر وغيرهم إلاَّ أنهما أفرغاه في كتابيهما «الميزان»، و«لسان الميزان» إلاَّ النَّزْرَ القليل، وقد التزم المؤلِّفُ في كتابه هذا على أن لا يذكر إلاَّ الضعفاء والوضَّاعين، إلاَّ أننا نجد: أنه يذكر أناساً وثَّقهم ودافَعَ عنهم، وذكر أناساً ثقاتٍ لا يَصِحُّ ذكرُهم في هذا الكتاب، وهذه من عجائب ابن الجوزي، فقد ذكر فيه: (أحمد بن الحسن بن خَيْرون) و(أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق أبا نُعَيم الأصبهاني) و(الحارث بن أبي أسامة) و(شريك بن عبد الله بن أبي نمر) و(شريك بن عبد الله القاضي) و(صالح ابن نَبْهان مولى التوأمة) و(عبد الرزاق الصَّنْعاني).

وغيرُ هؤلاء كثيرون، مع العلم: أنه لم ينبّه على ذلك في المقدِّمة كما نبَّه االذهبي في كتابه «الميزان».

ولا شَكَّ أنَّ ابن الجوزي يُعتبَر من الحفَّاظ الكبار المحيطين بعلم الرجال، وكتابه هذا خيرُ شاهدٍ لذلك. وبيانه: أنه يقول في ترجَمة: (أسامة بن زيد):

«اعلم أنَّ أسامة بن زيد في الحديث سِتَّةٌ، ليس فيهم مطعونٌ سِوى هذين» والثاني هو (أسامة بن زيد بن أسلم).

ويقول في ترجَمة: (إسماعيل بن أبَان أبي إسحاق الغَنَوي) بعد أن ذكر الجرح فيه قال: «قال المصنِّفُ: قلتُ: وإسماعيل بن أبَان الوَرَّاق الكوفي أيضاً آخر، كان ثقةً روى عن القاسم بن معين عن موسى بن عقبة، وثم ثالث: إسماعيل بن أبَان الشَّامي، حَدَّث عن أبي مِسْهر، ما عرفنا فيه طعناً».

ويقول في ترجَمة: (إسماعيل بن خالد الكوفي) «قال المصنِّفُ: قلتُ: وفي الحديث إسماعيل بن خالد خمسةٌ، وإسماعيل بن أبي خالد أربعةٌ، لا يعلم في أحدٍ منهم طعناً غير من ذكرناه».

ويقول في ترجَمة (زياد بن أبي زياد الجَصَّاص) «وقال المصنِّف: والذي يأتي ذكرهم في الحديث زياد بن أبي زياد سبعةٌ، ليس فيهم سِوى الجصَّاص».

وليته ذكر أسماءَ هؤلاء المُبْهَمين حتى يَعُمَّ النفعُ والفائدةُ، لكنه لم يفعل.

وكما أنَّ لكتابه هذا محاسنُ فعليه أيضاً مآخذ، انتقده فيها الحفَّاظُ الكبارُ كالذهبي وابن حجر. من ذلك: أنه يذكر الجرحَ في الرجل ولا يذكر من وثَّقه، أو عَدَّله، فمثلاً: (أبو الأزهر أحمد بن الأزهر) ذكره وقال: «كَذَّبه يحيى بن معين، وقال ابن عدي هو بصورة أهل الصِّدق».

واكتفى بهذين القولين فقط ولم يذكر الأقوالَ المعدِّلةَ لهذا الرجل مع العلم أنه ثقةٌ فيما ظهر من كلام الأئمة فيه، وقول ابن معين الذي ذكره ابن الجَوزي في أبي الأزهر قد تراجع عنه[(١)]، وأيضاً (أبَان بن يزيد العطَّار) ذكره ابن الجوزي، وذكر: أنَّ القَطَّان لا يروي عنه، وسكت، ورَدَّ عليه ابنُ حجر[(٢)] حيث قال: «وقد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء، وحكى من طريق الكُدَيْميِّ عن ابن المديني عن القَطَّان؛ قال: أنا لا أروي عنه. ولم يذكر من وَثَّقه، والكُدَيميُّ ليس بمعتمدٍ». ولكن هذه الملاحظة من ابن حجر لا تتأتَّى في كل ترجَمةٍ في الكتاب.

---

(١) انظر تفصيل ذلك في «تهذيب التهذيب»: (١/ ١٢٨).

(٢) في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٠٢).

وممّا أخذ عليه أيضاً: أنه يُضعِّف أناساً ليسوا ضعفاء، منهم: (طالوت بن عباد) قال فيه: «ضَعَّفه علماء النقل»، ومنهم (معاوية بن هشام) قال فيه: «روى ما ليس من سماعه، فتركوه» وقد رَدَّ عليه في هذا الحافظُ الذهبي في «ميزان الاعتدال»[(١)].

وقد يَحتجّ ابن الجوزي بالرجل في إحدى كُتبه ثم يذكره من جملة الضعفاء والوضَّاعين، فمثلاً: (خالد بن يزيد الدَّالاني)، احتجَّ به في كتابه «التحقيق» ودافع عنه، ثم ذكره في كتابه هذا من جملة الضعفاء، والوضَّاعين! وقد يعكس الأمرُ فيذكر الرجلَ في كتابه هذا، ويدافع عنه، ويوثِّقه، ثم يذكره في كتابٍ له آخر، ويجرحه، ويضعِّفه، مثال ذلك: (صالح مولى التوأمة)، ضعَّفه في كتابه: «الإعلام بناسخ الحديث ومنسوخه»، ووثَّقه في كتابه: «الضعفاء» وفصل القولَ فيه، وهذا الصنيع من ابن الجوزي عجيبٌ![(٢)].

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي الفداء عبد الله القاضي في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في ثلاث مجلَّدات.

١٧ ـ **الحافل في تكملة الكامل**: لابن الرُّومية، أبي العباس أحمد بن محمد بن مفرِّج الأموي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٣٧ هـ).

وقد أكمل فيه «الكاملَ» لابن عدي، ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٥).

١٨ ـ **المغني في الضعفاء والمتروكين**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

وهو كتابٌ صغيرُ الحجم، لكنه كبيرُ القدر، كثيرُ النفع.

وقد احتوى الكتابُ على ذكر: الكذَّابين، والوضَّاعين، والمتروكين، والهالكين. ثم على الثقات الذين فيهم شيءٌ من اللِّين، أو تعنَّتَ بذكر بعضهم أحدٌ من الحافظين. ثم على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين، وذكر منهم من نَصَّ على جهالته

---

(١) ٢/ ٣٣٤، وفي ٤/ ١٣٨.

(٢) انظر مقدمة المحقق لـ: «إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه» لابن الجوزي، ص: ٣٥ـ٤٨.

أبو حاتم الرازي وقال: «هذا مجهولٌ». ولم يذكر فيه من قيل فيه: «محلُّه الصدق»، ولا من قيل فيه: «يُكْتَب حديثه»، ولا من قيل فيه: «لا بأسَ به»، ولا من قيل فيه: «هو شيخٌ» أو «صالح الحديث». فإن هذا باب تعديل.

وقد رمز الذهبيُّ على من له روايةٌ في كتب الحديث الستة كالتالي:

البخاري: خ. النَّسائي: س.

مسلم: م. ابن ماجه: ق.

أبو داود: د. الجماعة كلهم: ع.

الترمذي: ت. السنن الأربعة: عه.

وقد هَذَّبه الذهبيُّ وقرَّبه، وبالغ في اختصاره تيسيراً على طلبة العلم المعتنين بالحديث في معرفة الضعفاء.

وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ في دار المعارف بحلب عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م في مجلَّدين، ثم صوَّرته دار الكتب العلمية ببيروت.

١٩ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لينٌ: للحافظ الذهبي أيضاً.

تناول الذهبيُّ في هذا الكتاب تراجمَ الرجال الكذَّابين الوضَّاعين، والمتروكين الهالكين، والضعفاء من المحدِّثين والناقلين، والكثيري الوَهْم من الصَّادقين، والثقات الذين فيهم شيءٌ من اللِّين، أو مَنْ لَيَّنَهم أحدُ الحُفّاظ، فضلاً عن خَلْقٍ من المجهولين.

وبذلك أورد الذهبيُّ في كتابه هذا جميعَ من تُكلِّمَ فيه حتى وإن كان حافظاً ثقةً، وهو صنيعٌ اتَّبع فيه ابنَ عدي في كتابه «الكامل».

وقد رَتَّب الذهبيُّ هذا الكتابَ على حروف المعجم. وهو غيرُ كتابه «المغني في الضعفاء والمتروكين» الذي سبق تعريفُه آنفاً، يظهر ذلك بالمقارنة بين الكتابين، والمنهج المتبع في كلٍّ منهما، فالمغني أكثرُ تفصيلاً من «ديوان الضعفاء». أضف إلى ذلك ما جاء في خطبة الكتاب من التصريح بعنوانه، حيثُ قال الذهبي: «أمَّا بعد: فهذا ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين وخَلْقٍ من المجهولين.»، وهي تختلف

عن مقدّمة «المغني». كذلك فالمغني مرتَّبٌ على حروف المعجم دون النظر لأيٍّ اعتبارٍ آخر، فابتدأ بمن اسمه (أبَان)، ثم (إبراهيم).. في حينٍ ابتدأ بـ: (الأحمدين) في ديوان الضعفاء. هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى ما نَصَّ عليه غيرُ واحدٍ من العلماء، فقال التاج السُّبْكي بعد أن ذكر كتابي الذهبي في الضعفاء ـ وهما: ميزان الاعتدال، والمغني ـ: «وكتاباً ثالثاً في ذلك»[1]. وقال السَّخاوي: «كما أنَّ للذهبي في الضعفاء مختصراً سَمَّاه: (المغني)، وآخر سَمَّاه (الضعفاء والمتروكين) وذَيَّل عليه»[2]. ونقل عنهما طاش كبرى، فذَكَرهما ضِمن كُتب الذهبي، فقال: «والميزان في الضعفاء ـ وهو من أجَلِّ الكتب ـ، و«المغني» في ذلك، وكتابٌ ثالثٌ في ذلك»[3]. وأشار إليه ابنُ العِمَاد بقوله: «وله ميزان الاعتدال في نقد الرجال، والمغني في الضعفاء مختصره، ومختصرٌ آخر قبله»[4]. وصَرَّح بذلك الكَتّاني، فقال: «وكتابُ المغني في الضعفاء وبعض الثقات للذهبي.. وللذهبي أيضاً ديوان الضعفاء»[5][6].

طُبع بتحقيق الشيخ حماد محمد الأنصاري، في مكتبة النهضة الحديثية بمكة المكرمة عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م في مجلَّدين في (٣٧٦) صفحة.

٢٠ ـ ذيل «ديوان الضعفاء والمتروكين»: للحافظ الذهبي أيضاً.

ذكره الحافظُ السخاوي في «الإعلان»[7].

استدرك الذهبيُّ في هذا الذيل ما فاته في كتابه «ديوان الضعفاء»، وجاء في أوله: «هذا ذيلٌ على كتابي (ديوان الضعفاء) التقطتُه من عِدّة تواليف، وهذا شيءٌ لا سبيلَ إلى استيعابه، وإنما هو بحسب ما عرفتُ أو اطّلعتُ عليه...».

(١) طبقات الشافعية: (٩/ ١٠٤).
(٢) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١١٠.
(٣) مفتاح السعادة: (٢/ ٣٢٣).
(٤) شذرات الذهب: (٦/ ١٥٥).
(٥) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٠.
(٦) انظر «الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام...»: للأستاذ عبد الستار الشيخ: ص: ٣٩٤ـ٣٩٥.
(٧) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١١٠.

وقد رَتَّبه على ترتيب الأصل على حروف المعجم، لكنه بدأ بـ: (الأحمدين) من حرف الألف، وبـ: (المحمدين) من حرف الميم تكريماً لاسم النبيِّ ﷺ وتيمُّناً به، ويقع هذا الذيّلُ في (١٣) ورقة.

٢١ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للحافظ الذهبي أيضاً:

وهو كتابٌ جليلٌ، مبسوطٌ في إيضاح نَقَلة العلم النبوي، وحَمَلة الآثار. صنَّفه الذهبيُّ بعد تصنيفه كتاب «المغني» وطوَّل فيه العبارة، وزاد عدداً من الرواة على ما في «المغني». زاد معظمها من كتاب «الحافل في تكملة الكامل». لأبي العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الرومية (المتوفى سنة ٦٢٧هـ) و«الكامل» لابن عدي (المتوفى سنة ٣٦٥هـ).

وقد سار الذهبي في كتابه هذا على النهج التالي[١].

ـ رَتَّب الرواة على حروف المعجم وكذا في الآباء ليقرب تناوله.

ـ رَمَز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة برموزهم.

ـ رمز (صح) أول اسم الراوي إشارةً إلى أنَّ العمل على توثيقه[٢].

ـ كل من يقول فيه «مجهولٌ» ولا يسنده إلى قائلٍ، فهو قول أبي حاتم الرازي، وإن قال: «فيه جهالةٌ»، أو «نكرةٌ»، «أو يجهل»، أو «لا يعرف»، وأمثال ذلك، ولم يعزه إلى قائلٍ، فهو من قول الذهبي نفسه.

وكذا إذا قال: «ثقةٌ»، أو «صدوقٌ»، أو «صالحٌ»، أو «لَيِّنٌ»، ونحو ذلك، ولم يضفه[٣].

وقد حوى الكتاب على: الكذَّابين، والوضَّاعين المتعمِّدين، والكذَّابين في أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا، والمتهمين بالوضع، أو بالتزوير.

ثم على الكذَّابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي.

---

(١) انظر مقدمة «الميزان»: (١/ ١) وما بعدها.

(٢) انظر «لسان الميزان»: (١/ ٩).

(٣) انظر «الميزان»: (١/ ٦).

ثم على المتروكين الهلكى الذين كَثُرَ خطؤهم، وتُرك حديثهم، ولم يُعتمد على روايتهم.

ثم على الحفاظ الذين في دينهم رِقَّةٌ، وفي عدالتهم وهنٌ.

ثم على المحدِّثين الضعفاء من قبل حفظهم، فلهم غلطٌ وأوهامٌ، ولم يُترك حديثهم، بل يُقبل ما رَوَوْه في الشواهد، والاعتبار بهم، لا في الأصول، والحلال والحرام.

ثم على المحدِّثين الصادقين، أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لِيْنٌ، ولم يبلغوا رتبةَ الأثبات المتقنين.

ثم على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهولٌ، أو يقول غيره: لا يُعْرَف، أو فيه جهالةٌ، أو يُجْهَل، أو نحو ذلك من العبارات التي تَدُلّ على عدم شهرة الشيخ بالصدق؛ إذ المجهول غير محتجٍّ به.

ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعةٌ، أو الثقات الذين تكلَّم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة؛ لكونه تعنَّت فيه، وخالف الجمهورَ من أولي النقد والتحرير.

هذا الكتابُ من أجمع الكتب وأحسنها وأنفعها في معرفة الضعفاء[(١)].

---

(١) وقد استدرك على «ميزان الاعتدال» جماعةٌ من العلماء، منهم:

١ ـ الحافظ الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥هـ) في كتابه: «ذيل الميزان» بيَّن فيه كثيراً من أوهام الذهبي واستدرك عليه عِدَّةً من الأسماء.

٢ ـ الحافظ ابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤هـ) في كتابه: «التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» جمع فيه بين «تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّي و«ميزان» الذهبي، مع زيادات.

٣ ـ الحافظ سليمان بن يوسف الياسوفي (المتوفى سنة ٧٨٩هـ)، في: «حاشيته على الميزان».

٤ ـ الحافظ زَيْن الدين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦هـ) في كتابه المعروف: «ذيل الميزان» وهو من مصادر الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان».

٥ ـ الحافظ برهان الدين سِبط بن العجمي الحلبي (المتوفى سنة ٨٤١هـ) في كتابه: «نَثْل الهِمْيان في مِعْيَار الميزان». =

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجَاوي، في دار إحياء الكتب العلمية بالقاهرة عام ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م في أربع مجلَّدات، ثم صوَّرته دار المعرفة ببيروت، وله طبعاتٌ أخرى.

٢٢ ـ **تكملة أسماء الثقات والضعفاء**: للحافظ ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

وهو مخطوطٌ بمكتبة كارل ماركس في لايبزج بألمانيا الشرقية برقم [٢٨].

٢٣ ـ **ذيلٌ على ميزان الاعتدال**: للحافظ أبي الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٤هـ).

استدرك فيه العراقي على كتاب «الميزان» للذهبي، وذكر فيه من تُكلِّم فيه وفاتَ صاحبَ «الميزان». وهو كتابٌ مُهِمٌّ لاعتماد مؤلِّفه على كتبٍ كثيرةٍ وقيّمةٍ، منها ما هو مفقودٌ كـ: «تاريخ الغرباء» لابن يونس، و«تاريخ مصر» لابن يونس أيضاً، وكتاب «أعيان الموالي» لأبي عُمَر الكِنْدي، و«تاريخ نَيْسَابور» لأبي عبد الله الحاكم النَّيسابوري، و«الحافل في تكملة الكامل» لابن الرُّومية وغيرها.

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ السيد صبحي السَّامَرَّائي في عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ببيروت عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م. وطُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربّ النبي في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٥٣١) صفحة.

٢٤ ـ **لسان الميزان**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

وهو لسان لكتاب «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، الذي سَبَق الحديث عنه آنفاً، وهذا الكتاب من أبرز ما ألَّفه الحافظُ ابن حجر في رجال الحديث، والذي دَوَّن

= ٦ ـ ثم الحافظ ابن حجر العسقلاني، حيث ألَّف على «الميزان» ثلاثةَ كتبٍ هي: «ذيل الميزان» يشتمل على نحو من ألفي ترجمة زيادةً على الأصل، بيَّض الحافظُ أوائلَه، و«تحرير الميزان» ويشتمل على إصلاح ما وقع للذهبي من وهمٍ، وما فاته من تراجم، و«لسان الميزان» وهو أحفلها وأوفاها وأجلّها، سيأتي تعريفه.

فيه ما استفاده من كتبِ الأئمة الحفَّاظ سابقيه كالذهبي والعراقي وسواهما، فأصبح كتابُه هذا مرجعاً في بابه، إماماً في محرابه، وحُقَّ له أن يحظى بهذه الرتبة العالية والمقام الرفيع. وقد ألَّف الحافظ ابن حجر هذا الكتاب قبل تأليفه كتابه «تهذيب التهذيب»، فقد فرغ من «اللسان» سنة ٨٠٥هـ، وفرغ من «تهذيب التهذيب» سنة ٨٠٨هـ، فلذلك كانت الإحالةُ عنده في «اللسان» إلى «تهذيب الكمال» في أكثر الأحيان، وهذا مما تنبغي الإشارة إليه والانتباه له.

وأذكر هنا أيضاً: أنَّ الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ لم يذكر في كتابه «اللسان»: أنه أراد استقصاء تراجم الرواة الضعفاء، وإنما اهتم باستيفاء تراجم «الميزان»، وأضاف إليها ما جاء في أصول «الميزان» ومتعلّقاته، فيخطىء من ظنَّ: أنَّ «اللسان» قد استوفى جميعَ تراجم الرواة الضعفاء.

كلمةٌ حول تسمية هذا الكتاب:

تسميةُ ابن حجر كتابَه هذا باسم: «لسان الميزان» لها مدلولٌ علميٌّ دقيقٌ عميقٌ، ذكره الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في مقدّمة تحقيقه لهذا الكتاب، يقول رحمه الله تعالى:

«سَمَّى الحافظُ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ كتابه «ميزانَ الاعتدال في نقد الرجال»، وفي تسميته هذه مدلولٌ علميٌّ هامٌّ، وهو أنَّ من ألَّف قبله في تراجم الرجال المُنتَقَدين كان في تأليفه شيءٌ من التساهل والتسامح أو التشدُّد والتعنُّت، فألمع الحافظ الذهبي بهذه التسمية إلى وقوع ذلك ممن سبقه في تأليف تراجم الرجال وأشار إلى أنَّ كتابه تفادَى فيه الشَّططَ والعَنَت والتساهل والتسامح، فأقامه وأسَّسه على النقد المعتدل الذي لا وَكْسَ فيه ولا شَطَط فسَمَّاه «ميزان الاعتدال»، وهو ملحظٌ صحيحٌ وجيهٌ، لا ينتبه كلُّ قارىء لدلالته التي أشرتُ إليها.

وجاء الحافظ ابن حجر فأربَى على الحافظ الذهبي في دِقَّة تسمية كتابه باسم «لسان الميزان»، مشيراً بكلمة «اللِّسان» التي أدخلها على «الميزان»، إلى أنَّ كتابه هو الفيصلُ الحَكَمُ في بابِهِ وموضوعِه، لشِدَّة ضبطِ عِيَاره في الوزن، كما يُضبَطُ عِيارُ وزنِ الذهب واللؤلؤ، باستقامةِ (لسان الميزان) لا مَيْلَ فيه إلى يمينٍ أو يسارٍ، وعلى هذا فكلمةُ (اللسان) ليست من باب الإقحامِ وتسميةِ الكتاب باسمٍ يميِّزه عن

(الميزان)، بل هي نظرةٌ دقيقةٌ بارعةٌ من إمامٍ بارعٍ دقيق أفِيقٍ، وضعها كاللؤلؤة الفريدة في واسطة العِقد، فلِلَّه دَرُّه ما أَدَقَّ نظرَه، وأجمَلَ ما سَطَره.

و«لسانُ الميزان» هو الحديدة الرفيعة التي تكون في وسط الحديدة الطويلة التي تَحمِلُ الكِفَّتين، ويُسْتَدَلُّ به عند استوائه تماماً على تعادل الكِفَّتين»[1].

وقد يتلخَّص منهج الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب على النحو التالي:

- رَتَّب تراجم الرواة على حروف المعجم كأصل الكتاب.

- ثم ذكر المعروفين بكُنَاهم، ورَتَّبهم على حروف المعجم. ثم ذكر المُبْهَمين وقَسَّمهم إلى ثلاثة فصول:

أ - المنسوب.

ب - من اشتهر بقبيلته، أو صنعته.

جـ - من ذكر بالإضافة.

- زاد على الكتاب جملةً من التراجم كثيرةً. فما زاده عليه من التراجم المستقلّة جعل قُبَالته أو فوقه حرف (ز)، وما زاده من تذييل شيخه الحافظ العراقي حرف (ذ).

يختم كلامَ الحافظ الذهبي بقوله: انتهى»، وما بعدها فهو من كلامه - أي الحافظ ابن حجر -.

- وضع في آخر «اللِّسان» فصلاً جرَّد فيه الأسماءَ التي حذفها من «الميزان» اكتفاءً بذكرها في «تهذيب الكمال».

وكتاب «اللسان» مع أصله «الميزان» عمدةٌ في هذه الباب لا يُستغنى عنه.

طُبع بتصحيح الأستاذ أمير الحسن النعماني، وأبي بكر الحضرمي في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكن) بالهند عام ١٣٣١ هـ - ١٩١٤م في سبع مجلَّدات. ثم طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة - رحمه الله تعالى - في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م في سبع مجلَّدات.

---

(١) انظر مقدمة الشيخ أبو غُدَّة لـ: «لسان الميزان» (١/ ٧٩ - ٨٠)، طبعة دار البشائر الإسلامية ببيروت.

٢٥ ـ **نشر الهيمان في معيار الميزان**: لسبط بن العجمي، برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

اختصر فيه «الميزان» للذهبي، لكنه لم يُمعن النظرَ فيه.

وهو مخطوطٌ في دار الكتب المصرية، برقم [٢٣٣٤٦ ب] في ١١٦ ق، مؤرَّخ ٨٣٥ هـ بخط المؤلف.

٢٦ ـ **الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث**: لسبط بن العجمي أيضاً.

أوضح المؤلِّفُ في مقدِّمته للكتاب بأنه ترجم لكل من وقع عليه من الرواة أنه رُمي بوضع الحديث على رسول الله ﷺ، ولم يذكر فيه أنه مُتَّهَمٌ؛ وذلك لاحتمال أن يُراد أنه مُتَّهمٌ بالكذب. وقد بَذل المؤلِّفُ جهداً كبيراً في جمعه وانتخابه من كتب الرجال كـ: «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، وتراجم من موضوعات ابن الجوزي، وكتاب «المجروحين» لابن حِبّان، ومن تلخيص «المستدرك» للذهبي وغيرها، ورتَّبه على حروف المعجم في الاسم واسم الأب، ورقَّم على مَن له روايةٌ في الكتب السِّتَة بالرمز المشهور عند أهل الحديث كـ: (خ) لمن أخرج له البخاري، و(م) لمسلم، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذي، و(س) للنَّسائي، و(ق) لابن ماجه.

وبدأ الكتاب بمقدِّمةٍ نفيسةٍ ذكر فيها إثمَ من كذب على رسول الله ﷺ، وأضاف الوضَّاعين وسبب الوضع، وكيف يُعرَف كون الحديث موضوعاً، وتأتي أهمية الكتاب: أنه أفرد به للرواة الوضّاعين والمُتَّهمين بالوضع ممّا نُقِلَ عن الأئمة المتقدِّمين في ذلك مشيراً إلى سبب الاتّهام.

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ صبحي السَّامرَّائي في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م في (٥٥٧) صفحة، وله طبعاتٌ أخرى.

٢٧ ـ **مختصر ميزان الاعتدال**: لأبي زيد، عبد الرحمن بن أبي العلاء إدريس بن محمد العراقي الحسيني الفاسي (المتوفى سنة ١٢٣٤ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٦).

٢٨ ـ **المجموع في الضعفاء والمتروكين**: جمع الشيخ عبد العزيز عزّ الدين السِّيروان.

جَمَع فيه المؤلِّفُ ثلاثة أهمِّ كُتبٍ في الموضوع، وهي: «الضعفاء والمتروكين» للنَّسائي، و«الدَّارقُطني»، و«كتاب الضعفاء الصغير» للبخاري، وذلك تسهيلاً للبحث والتنقيب، وتيسيراً للمعرفة كما ذكره في المقدِّمة. وذكر معرفةَ رأي أكثرِ من عالمٍ في الجرح والتعديل في الشخص الواحد من المجروحين المذكورين في هذه الكتب الثلاثة، وأضافَ إليه ما قاله كبارُ العلماء مثل: العُقَيليّ، وابن عِديٍّ.

طُبع في دار القلم ببيروت عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

* * *

٤٧ ـ مصادر الثقات والضعفاء

وهي الكتب التي تجمع بين الثقات والضعفاء، مثل:

١ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد بن مَنيع البصري (المتوفى سنة ٢٣٠هـ).

يقع هذا الكتاب في ثماني مجلَّداتٍ، تناول المجلَّدُ الأولُ والثاني منها سيرةَ النبي ﷺ، أمَّا الأجزاء الستة الأخرى فهي التي تعنينا؛ لأنها تناولت طبقات رجال الحديث من الثقات والضعفاء.

وقد تناول المجلَّدُ الثالثُ تراجم البَدْريِّين،

وتناول المجلَّدُ الرابع تراجمَ من له إسلامٌ قديمٌ ولم يشهد بدراً، وكذلك من أسلم قبل فتح مكَّة.

وتناول المجلَّدُ الخامسُ طبقات التابعين وأتباع التابعين ومن تلاهم مرتِّبين على المُدُن، وقد اقتصر فيه على أهل المدينة منهم وأهل مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين من الصحابة والتابعين ومن تلاهم.

وتناول المجلَّدُ السادسُ أهلَ الكوفة من الصحابة والتابعين ومن تلاهم حتى ترجم لمعاصرين له.

وتناول المجلَّدُ السابعُ أهلَ البصرة، وواسِط، والمَدائن، وبغداد، وخُراسان، والرَّيّ، وهَمَذان، وقُمْ، والأنبار، والشَّام، والجزيرة، والعواصم، والثُّغور، ومصر، وأيلة، وإفريقية، والأندلس، ورغم تناوله لهذه المناطق الكثيرة؛ لكنه أولى البصرةَ العناية الأولى، ثم الشام ومصر، أمَّا بقية الأماكن فلا يذكر من أهلها سِوى بضعة رجال، وقد لا يذكر إلاَّ رجلاً واحداً.

أما المجلَّدُ الثامنُ فقد خصَّصه للنساء الصحابيات فقط.

وقد اهتمَّ ابنُ سعد بتراجم الصحابة والتابعين والأتباع من المتقدّمين، فيطيل الترجمةَ ذاكراً نسب الشخص ومفصّلاً في أخباره وأحواله الدَّالَّة على مكانته في العلم، أو على درجة ورعه وتقواه، أو على ميوله وعقيدته مما له أثرٌ في توثيقه وقبول رواياته.

وقد استعمل ابنُ سعد ألفاظ الجرح والتعديل في هذا الكتاب كقوله: «ثقةٌ ثَبَتٌ حُجَّةٌ كثيرُ الحديث» وقوله: «فيه ضَعْفٌ» وقوله: «ضعيفٌ ليس بشيءٍ» وقوله: «ليس بذاك»[1]. ويقول: «كان شيخاً، وعنده أحاديث» ومن عادته ألا يقول هذه اللفظة إلاَّ في الراوي كثير الحديث[2]. واعتبر العلماءُ كلامَه في الجرح والتعديل جيّداً مقبولاً[3]، وهو يَدُلُّ على اهتمامَه بالجرح والتعديل بالإضافة إلى طبيعة التراجم التي تتناول رواة الحديث سواء أكانوا محدِّثين غلب عليهم الحديثُ، وعُرِفوا به، أم فقهاء يكوِّن الحديثَ جزءاً هامّاً من ثقافتهم[4].

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق لفيفٍ من المستشرقين بـ: «ليدن» (في بريل) عام ١٣٢٢هـ ـ ١٩٠٤م، في تسع مجلَّدات، ثم صدرت له طبعات أخرى.

٢ ـ **كتاب المعرفة والتاريخ**: للحافظ يعقوب بن سفيان بن جوان أبي يوسف ابن أبي معاوية الفارسي الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ):

أهمية هذا الكتاب كبيرةٌ؛ لأنه من أقدم المصادر التي تناولت تاريخَ القرون الثلاثة الأولى الهجرية، حيث لم يصل إلينا من كتب التاريـخ المتقدّمة إلاَّ عددٌ محدودٌ جدّاً، لذلك فإضافة هذا المصدر إليها مهمٌّ في تكثير مصادر تلك الفترة. وكذلك فإن أهميته تتّصل بمكانة مؤلِّفه العلمية، وتضلُّعِه في الحديث، والرجال، والتاريخ.

وقد فُقد المجلَّد الأوّلُ من الكتاب، وهو يحتوي على مادةٍ تاريخيةٍ مرتّبةٍ على

---

(١) الطبقات الكبرى: (٧/ ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٨٧، ٤٨٠).

(٢) إكمال تهذيب الكمال: (١/ ٢٢٨).

(٣) الإعلان بالتوبيخ: (ص: ٧١٠).

(٤) انظر: «فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال».

السِّنين. ولا يمكن الحكمُ على قيمة القسم المفقود بصورةٍ دقيقةٍ، لكن المقتطفات المقتبسة منه تَدُلُّ على أهميته؛ حيث ينفرد أحياناً بمعلوماتٍ غنيةٍ. وما بقي من القسم المرتَّب على الحوليات يتعلَّق بالعصر العباسي الأوَّل وينتهي إلى سنة ٢٤٢هـ.

أمّا التراجم التي أوردها بعد الحوليات فهي تمثِّل كتاباً مستقلاً عن الحوليات، ولكن المؤلِّف أراد الجمع بين الحوليات، والتراجم وسَمَّى كتابه: «كتاب المعرفة والتاريخ» أي: معرفة الرجال، والتاريخ على السنين.

وفي قسم التراجم راعى المؤلِّفُ في الترتيب العام لكتابه نظامَ الطبقات، فقدَّم تراجم الصحابة، ثم التابعين، وقسَّم التابعين من أهل المدينة إلى طبقاتٍ لكنه قدَّم فقهاءَ التابعين من أهل المدينة على من سِواهم من الحفّاظ، وصرَّح بأنه قدَّمهم لفقههم، ولكن التزامه بالترتيب على الطبقات لا يستمر بعد طبقات التابعين من أهل المدينة؛ لأنه بدأ بتقديم تراجم مفصَّلةٍ لمشاهير العلماء فقط. كذلك راعى المؤلِّفُ ترتيب التراجم على أساس الأسماء ضِمن المنطقة، فذكر من يُسمَّى «عبد الله» في مكانٍ واحدٍ، ثم من يُسَمَّى «سلمان»، ثم من يُسَمَّى «كعب» وهكذا، ولم يرتِّب الأسماء على حروف المعجم.

أمّا «المجلد الثالث» فقد تَرْجَمَ فيه لمن بعد التابعين من رواة الحديث، وبيَّن أحوالَ الكثيرين من الرجال من رواة الحديث من حيث الجرح والتعديل، كما عقد عنواناً في «معرفة القضاة»، وسرد فيه أسماء قضاة البصرة، ثم رجع إلى التعريف بالرِّجال وذكر أحوالهم، ثم ذكر أول أخبار أهل الكوفة، فذكر فضائلها، ثم ترجم لعبد الله بن مسعود وسلمان الفارسي، ثم التابعين ومن بعدهم من أهل الكوفة، وعقد فصلاً خاصاً في ما جاء في الكوفة، والإمام أبي حنيفة وأصحابه، والأعمش وغيره. وذكر روايات في ذمِّ الكوفة(١).

ثم عقد فصلاً عنوانه «باب من يرغب عن الرواية عنهم وكنت أسمع أصحابنا يضعِّفونهم من الكوفيين ومن في عدادهم من سائر الآفاق».

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب.

وأخيراً عقد فصلاً في «الكنى والأسامي ومن يُعرف بالكنية»، وبه انتهى هذا الكتاب.

وقد طُبع الكتابُ بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العُمري في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد عام ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م في ثلاث مجلَّدات، وله طبعاتٌ أخرى.

٣ ـ **التاريخ**[١] **والعِلَل**: للإمام أبي زكريا، يحيى بن معين البغدادي (المتوفى سنة ٢٣٣هـ).

هذا الكتاب من رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدُّوْري (المتوفى سنة ٢٧١هـ) عن ابن معين. ومادةُ الكتاب ليست منظَّمةً، بل هي مجموعةٌ من أقوال ابن معين في جرح الرجال وتعديلهم والتعريف بأسماء من يُعرف بالكُنى منهم وبكُنى من يُعرف بالأسماء منهم. ومعرفة نسبتهم وطبقتهم، كالقول عن الرجل: أنه صحابيٌّ أو تابعيٌّ، وكذلك من روى عن الرجل أو من لم يَرْوِ عنه.

ومن الجدير بالذكر بيانه: أنَّ مهمَّة العباس بن محمد الدوري لم تقتصر في هذا الكتاب على نقل أقوال شيخه فحسب، بل أضاف إليها بعضَ المعلومات كذكره حادث وفاة ابن معين، وسنة وفاة الإمام أحمد بن حنبل، أي: بعد وفاة ابن معين بثماني سنوات[٢]. وكذلك عقب الدوريُّ على بعض أقوال شيخه ليفسِّر الغامض ويجلو الشبهات، مثال ذلك تعقُّبه رواية ابن معين بسنده: «أخبرني من رأى بريدة بن سفيان يشرب الخمرَ في طريق الرَّيّ». قال الدوري: «إنَّ أهل المدينة ومكَّة يُسَمّون النبيذَ خمراً، والذي عندنا أنه رأى بريدة يشرب نبيذاً في طريق الرَّيِّ، فقال رأيتُه يشرب خمراً»[٣]. ولطول ملازمة الدوري لابن معين إلى وفاته فإنه حسل عنه آخر

---

(١) العرب حين بدؤوا بتدوين السِّير والتراجم أطلقوا على التراجم اسمَ «التاريخ»، فالتاريخُ عندهم هو «تراجم» كما ترى في تسمية «تاريخ البخاري» للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وهو تاريخٌ كبيرٌ على طريقة المحدِّثين، جَمَع فيه الرّواةَ الثقات والرّواة الضعفاء. و«تاريخ بغداد» للإمام أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، وتاريخه أشهر من أن يعرَّف أو يُوصَف.

(٢) التاريخ والعلل: ص: ١٢.

(٣) المصدر السابق.

أقواله في الرجال أيضاً[1]، ولذلك أهميته؛ إذ كثيراً ما يختلف قول ابن معين في الرجل الواحد بين ما ينقله البغداديون وغيرهم، ولاشكّ: أنَّ ما ينقله البغداديون هو آخر أقواله.

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق العلامة الفاضل الدكتور أحمد نور سيف، في مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م في أربع مجلّدات.

٤ ـ معرفة الرجال: ليحيى بن معين أيضاً.

بقي من هذا الكتاب الجزءُ الأولُ والثاني فقط، وهما رواية أبي العباس أحمد ابن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي عن ابن معين، وهذا الكتاب كسابقه مجموعةٌ من أقوال يحيى بن معين في جرح الرجال وتعديلهم، ومعظمها أجوبةٌ على أسئلة تلميذه المذكور أو على أسئلة آخرين بحُضوره، وكثيراً ما يتكرَّر السؤال عن شيخٍ في أكثر من موضعٍ فيقول فيه ابنُ معين ثم يسأل عنه فيُعيد قولَه، وربما أضاف إليه ما كان يبيِّن في المرة الثانية عِلّةَ جرحه كما فعل مع (نصر بن باب) حيث جَرَحه عندما سئل عنه أول مرةٍ، وتكرَّر السؤال عنه فأعاد الإجابةَ مبيِّناً لهم سببَ جرحه إيّاه، إذ كان نصر يحدِّث عن عوفٍ من كتابٍ عنده فارتاب ابنُ معين ونظر في الكتاب فإذا فيه «حدَّثني نوح بن أبي مريم أبو عَصمة الخُراساني عن عوفٍ»، ولذلك وَصَف ابنُ معين نصراً هذا بأنه كذّابٌ خبيثٌ.

وينبغي الانتباهُ إلى أنَّ بعض ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن معين لها معانيها الخاصة عنده، فمثلاً هو يستعمل أحياناً لفظ «ليس بشيءٍ» ويعني: أنَّ أحاديث الراوي قليلةٌ، ولا يقصد بذلك جرحه، لكنه في معظم الأحيان يريد بها: أنه ضعيفٌ مثل بقية النقاد. كما يستعمل لفظَ: «لا بأسَ به» ويعني: «ثقةً»، وإذا قال: «يُكْتَب حديثُه» فمعناه أنه عنده من جملة الضعفاء.

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد كامل القصّار، ومحمد مطيع الحافظ في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م في مجلّدين.

---

(١) نبّه عليه ابن عدي في «الكامل»: (٢/ ٥٢٨).

٥ ـ العِلَل ومعرفة الرجال: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

هذا الكتابُ من رواية ابنه عبد الله، ويحتوي روايات متباينة يجمع بينها التعريفُ برجال الحديث كذكر كُنَاهم أو الأخوة منهم أو سِني وفياتهم أو رحلاتهم أو أخبار مِحَنهم وما إلى ذلك مما يتصل بحياتهم وصفاتهم الجسمية والخُلُقيّة، أو ذِكر سماع المحدِّث عن شيخ من الشيوخ، أو نفي سماعه منه وما إلى ذلك مما له صلةٌ بنقد إسناد الحديث. ويتكلَّم في جرح الرجال وتعديلهم، كما يعرض جملةً من الآراء الفقهية، ويسوق ذلك بالأسانيد.

والكتابُ يتعلَّق أيضاً بِعلَل الحديث مما يضاعف قيمتَه، وقد استفاد منه ابنُ أبي حاتم الرازي بنطاقٍ واسعٍ في كتابه «الجرح والتعديل» حيث كتب إليه عبد الله بن حنبل ـ راوية كتاب «العللَ ومعرفة الرجال» ـ بعض روايات هذا الكتاب. والكتاب غير مرتَّبٍ على أساسٍ معيَّنٍ.

تنبيه:

لقد ذكر الحافظ ابن حجر: «أن الإمام أحمد يُطلِق لفظَ «مُنْكَر الحديث» على من يُغْرِب على أقرانه بالحديث، أي: يتفرَّد وإن لم يخالف؛ عرف ذلك بالاستقراء من حاله»[(١)]. كما ذكر الحافظُ ابن حجر أن المُنْكَرَ يطلقه الإمامُ أحمد بن حنبل وجماعةٌ على الحديث الفرد الذي لا متابع له[(٢)]. فلا يلزم أن يكون الراوي الذي أطلق عليه ذلك ممن لا يُحْتَجّ به، وقد بيَّن الإمام اللَّكْنَوي بالاستقراء: أنَّ مراد الإمام أحمد من قوله في الراوي: هو كذا وكذا: أنَّ فيه لِيناً[(٣)].

طُبع الكتابُ بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد بن عباسٍ في الدار السَّلفية ببومبائي (الهند)، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ في (٤٢٤) صفحة، وطُبع بتحقيق الأستاذ

---

(١) هدي الساري: ص: ٤٥٣.

(٢) ميزان الاعتدال: (٤/ ٤٨٣).

(٣) الرفع والتكميل: ص: ١٠٠ـ١٠٣.

صبحي البدري السامرَّائي في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٦ ـ **التاريخ الكبير**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

رتَّب البخاري هذا الكتابَ على حروف المعجم، لكنه تجاوز هذا الأصلَ بتقديم المحمّدين لشرف اسم محمَّد ﷺ، وكذلك بتقديم الصحابة لفضلهم، وهو يأخذ الحرفَ الأوّلَ فقط من الاسم ثم يرتِّب الأسماء المشتركة على الحرف الأول أيضاً من اسم الأب.

تحتوي تراجم الكتاب على اسم الراوي واسم أبيه وجدِّه وكُنيته ونسبته إلى القبيلة أو البلدة أو كِلَيهما، وقلَّما يُطيل ذِكرَ الأنساب، ويذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجَمة ونموذجاً من رواياته أو أكثر، وربما أورد الروايةَ بإسنادٍ فيه صاحبُ الترجمة ونموذجاً من رواياته أو أكثر، وربما أورد الروايةَ بإسنادٍ فيه صاحبُ الترجمة؛ ثم أعقب ذلك بإيرادها بإسنادٍ ليس فيه صاحبُ الترجمة؛ فتكون روايتُه من المتابعات والشواهد. وهذه الرواياتُ تُشير إلى مكانة صاحب الترجَمة في العلم، وقد يقتصر البخاري في بعض التراجم على ذكر عنوان الرواية، ونجده في أماكن أخرى يَسْرِد رواياتٍ كثيرةً فتطول الترجمةُ. ولا يقدِّم البخاري معلوماتٍ وافيةً على أحوال الراوي وإن ذكر أحياناً الصفات الجسمية والخُلُقيّة والعقلية للرواة، كما أشار إلى عقائدهم وآرائهم وإلى مشاركتهم في الغَزوات أو الفتوح وموقفهم من أحداث عصرهم كالفتنة زمن عثمان بن عفّان ـ رضي الله عنه ـ ووقعة الحرة مما له دلالةٌ على اتجاه الراوي وميوله، وذكر الوظائف التي أشغلها بعضُ المحدِّثين خاصة القضاة.

يعطي البخاريُّ سني الوفيات اهتماماً خاصاً، فقد ذكر سني وفيات أصحاب التراجم بنسبة ٥ بالمئة تقريباً، أما سني ولادتهم فلا تزيد نسبة ذكرها على ٣ بالمئة، وعندما لا يستطيع تحديد سنة الوفاة فإنه يربط وقت الوفاة بحادثٍ مشهورٍ مما يعين على تصوُّر وقتها.

ويستعمل البخاري في هذا الكتاب ألفاظَ الجرح والتعديل، ويُلاحَظ تورُّعه عن استعمال ألفاظ حادَّةٍ في الجرح فغالباً ما يقول: «فيه نظرٌ» و«يخالف في بعض

حديثه»، وأشد ما يقول: «مُنْكَر الحديث». وكذلك لا يبالغ في ألفاظ التوثيق، بل يكتفي بقول: «ثقةً» أو «حَسَنُ الحديث»، أو يسكت عن الرجل، وقد عَدَّ البعضُ سكوته عن الراوي توثيقاً له، ولا يُسَلَّمُ له ذلك على إطلاقه، بل قد ذهب الحافظُ ابن حجر ـ وهو أحسن من استقرأ البخاريَّ ـ إلى عدم اعتبار سكوته عن الراوي توثيقاً له، فقال عند الكلام عن (يزيد بن عبد الله بن مُغَفَّلٍ): «قد ذكره البخاري في تاريخه فسَمَّاه يزيد، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم جرحاً فهو مستورٌ»[1].

وينبغي التفطُّنُ إلى معاني ألفاظ الجرح والتعديل التي يستعملها البخاري في اصطلاحه، فإنه إذا قال: «فيه نظرٌ» فمعنى ذلك: أنَّ الراوي ضعيفٌ عنده غالباً، وليس بمعنى متروكٌ ـ كما هو استقراءُ الحفاظ الذهبيِّ والعراقيِّ والسَّخاويِّ ومن تابعهم ـ وقد وَرَدَتْ عبارة: «فيه نظرٌ» في التاريخ الكبير في اثنين وتسعين موضعاً. وإذا قال: «فلانٌ سكتوا عنه» فإنه يقول ذلك فيمن تركوا حديثَه، ونبَّه البخاري إلى أنَّ كلَّ من قال فيه: «مُنْكَر الحديث» فلا تَحِلُّ الروايةُ عنه، وقد يُطلِق البخاريُّ على الشيخ عبارة: «ليس بالقويِّ»، ويريد: أنه ضعيفٌ.

وينقل البخاريُّ أقوالَ أئمة الجرح والتعديل في الرجال؛ لذلك ترد ألفاظُ جرح أخرى أشَدُّ مما ذُكِرَتْ في بعض التراجم، أمَّا الروايات الحديثية التي يسوقها البخاريُّ من طريق أصحاب التراجم؛ ففيها الصحيحُ والحسنُ والضعيفُ، وهو يقدِّم في الترجمة الواحدة الرواية الصحيحة غالباً، ثم يسوق متابعاتها[2].

طُبع الكتابُ بتصحيح الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليَمَاني رحمه الله تعالى في دائرة المعارف العثمانية، بحَيْدرآباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٦١هـ ـ ١٩٤٢م في ثماني مجلَّدات.

٧ ـ التاريخ الأوسط[3]: للبخاري أيضاً.

بدأ البخاريُّ هذا الكتابَ بقصة الهجرة إلى الحبشة ثم ذكر بعض أخبار السيرة

---

(١) النكت على ابن الصلاح: ص: ٥٤٨.

(٢) انظر «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٣) طُبع هذا الكتاب خطأً باسم «التاريخ الصغير».

في المرحلتين المكية والمدنية باقتضابٍ وانتخابٍ دون أن يتعرَّض لسائر الأحداث، ثم ترجَم لمن مات من الصحابة في عصر السيرة، ثم في عهد كلٍّ من الخلفاء الراشدين الأربعة، ثم رَتَّب الرواة الآخرين حسب وفياتهم ضِمْن عقودٍ زمنيةٍ إلاَّ أنه اقتصر على التقسيم إلى خمس سنوات بعد سنة ٢١٠هـ، وهذا التقسيمُ ينفع عندما لا تُعرَف سني الوفيات بصورةٍ دقيقةٍ فتنظمها العقودُ. ويذكر البخاريُّ في التراجم الاسمَ واسمَ الأب، وأحياناً الشيوخ والتلاميذَ، وأحياناً يسوق روايةً من طريق صاحب الترجَمـة.

٨ ـ **التاريخ الكبير**: أو: «**تاريخ رواة الحديث**»: لأبي بكر، أحمد بن زُهَيْر بن حرب بن شدَّاد النَّسائي، المعروف بابن أبي خَيْثَمَة (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

قال الخطيب البغدادي عن هذا الكتاب: «لا أعلم أغزر فوائد منه»(١). ووصفه الحافظ السَّخاوي بأنه كثيرُ الفوائد(٢).

ذكر ابنُ خيثمة في هذا الكتاب الصحابةَ على ترتيب حروف المعجم، مراعياً الحرف الأول من أسمائهم فقط، دون أن يرتِّبهم داخل الحرف الواحد. وبعد انتهائه من حرف الياء عقد فصلاً ذكر فيه من حدَّث عن النبيِّ ﷺ ولم يعرف اسمَه، مثل ابن الجَعْدِية، وابن الفاكهة، وعمٍّ خَنْساء، وعمٍّ عُمَيْر بن سعد وغير ذلك.

ثم ذكر تسميةَ من سمع من النبي ﷺ وكانت له صحبةٌ ولولده صحبةٌ أمثال: عبد الرحمن بن أبي بكر، وعائشة أم المؤمنين وأختها أسماء ـ رضي الله عنهم ـ وغيرهم، وقدَّم أولاد العشرة المبشَّرة بالجنَّة.

ثم ذكر الإخوة الذين حدَّثوا عن النبي ﷺ مع بيانٍ إن كانا شقيقين أو أخوين لأبٍ أو لأمٍّ.

ثم ذكر من كفَّ بصرُه من الصحابة، ثم العور من أصحاب رسول الله ﷺ.

ثم ذكر تسمية من آخى بينهم النبيُّ ﷺ من الصحابة.

---

(١) تاريخ بغداد: (٤/ ١٦٣).

(٢) الإعلان والتوبيخ: ص: ٥٨٨.

ثم ذكر من روى عن أبيه عن جدِّه، ولجدِّه صحبةٌ. وبعدها عقد عنواناً في تسمية القبائل الذين رووا عن النبيِّ ﷺ.

ثم ذكر النساء الصحابيات، فبدأهن بفاطمة بنت رسول الله ﷺ، ثم بزوجاته الطيّبات الطاهرات. ثم رتَّبهن على القبائل مبتدئاً بالهاشميات منهن.

وختم تراجم الصحابة بالأحاديث الواردة في فضل القرون الثلاثة، وبعد ذلك عقد فصلاً فيمن حدَّث من الصحابة عن التابعين.

ثم ذكر من أدرك النبيَّ ﷺ وكان بعده فلم يَلْقه، وذكر منهم صغارَ أولادِ الصحابة الذين لم يبلغوا عند وفاة النبيِّ ﷺ (المخضرمون).

ثم ذكر الأولاد والإخوة مبتدئاً بأولاد العشرة، مع ذكر أولاد التابعين وكذا الإخوة، وذكر من له روايةٌ منهم، إضافةً إلى نقل أقوال الأئمة فيهم جرحاً وتعديلاً.

وأمَّا عن طبيعة مادته في هذا القسم من الصحابة فإنه يذكر اسمَ صاحب الترجَمة واسمَ أبيه ونسبتَه إلى قبيلة وكنيته، وقد يصرِّح أحياناً باسم أمِّه، وهي فائدةٌ لا توجد في كثيرٍ من كتب التراجم، ويذكر أحياناً سنةَ وفاتِه. كما يُورِد له روايةً أو أكثر من مروياته، أو مما له علاقةٌ بصاحب الترجَمة، وهذا يُفيد في التعريف بالصحابي، حيث إنَّ الرواية المباشرة عن النبيِّ ﷺ إحدى الوسائل لمعرفة الصحابي وتمييزه، وقلما يسمِّي المصنِّفُ شيوخَ صاحبِ الترجَمة الذين أخذ عنهم، وكذلك نادراً ما يسمِّي التلاميذَ الذين رووا عنه. كما لا يذكر تفاصيل عن حياة صاحب الترجَمة وأحواله وصفاته الجسمية والخُلُقِيّة والأحداث الهامَّة التي وقعت له. ويسرد المصنِّفُ أحياناً في خلال التراجم أسماءَ من روى عن النبي ﷺ من قبيلةِ صاحب الترجَمة[1].

وقد ذكر في كلّ ترجَمةٍ الاسمَ واسمَ الأب وبعض أخبار المترجَم له وشهودَه المغازي، ويورد حديثاً له عن النبي ﷺ، ويُشير إلى الولاة والقُضاة منهم، وربما ذكر عقائدَهم وبعض أقوال وفتاوى المشهورين منهم، وينقل أقوالَ أئمة الجرح والتعديل مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل فيهم، ويذكر أحياناً سني الوفيات.

---

(١) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ١٤١ ـ ١٤٩.

وقد حافظ المصنِّفُ على ذكر الأسانيد في سائر رواياته، ويختلف طُول التراجم بين السطر إلى بضع صفحات حسب أهمية المترجَم لهم.

والكتابُ ما زال مخطوطاً[1].

٩ ـ التاريخ: لأبي زُرْعة، عبد الرحمن بن عمرو النَّصري الدمشقي (المتوفى سنة ٢٨٢هـ).

يتناول المصنِّف في هذا الكتاب أخباراً مقتضبةً تتعلَّق بالسيرة والخلفاء الراشدين والأمويِّين والعباسيِّين، كما يتناول أخبارَ بعض رجال الحديث من طبقة التابعين ومن بعدهم بالدرجة الأولى، قد ذكر أخبارَ بعض الصحابة أحياناً. ويقتضب في بعض التراجم ويفصل في بعضها، وترد التفاصيل عادةً في تراجم الشاميِّين مثل الأوزاعيِّ ومَكْحُول، وتتركَّز مادته حول المواليد والوفيات، وقلَّما يعرض للجرح والتعديل ومزايا المترجَم لهم، ولم يراعِ المصنِّفُ في هذا الكتاب أسلوباً محدَّداً في تنسيق المادة وتبويب الكتاب، ومن ثم تكثر فيه الانتقالاتُ المفاجئةُ من موضوعٍ إلى آخر. وقد ذكر أسانيدَ رواياته، ورغم احتواء المصادر الأخرى على معظم ما أورده، لكنَّ أهميته تظهر في تعضيد تلك الروايات وتكثير طُرُقِها خاصّةً مع ما يتمتَّع به أبو زُرْعَة من توثيقٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ شكر الله نعمة الله القوجاني، في مجمع اللغة العربية، بدمشق، عام ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، في مجلَّدين.

١٠ ـ الجرح والتعديل: للإمام أبي محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن المنذر بن داود بن مِهْران الحَنْظَلي، المعروف بابن أبي حاتم الرازي (المتوفى سنة ٣٢٧هـ).

هذا من أجمع كُتب الجرح والتعديل على الإطلاق، تابع فيه المصنِّفُ «التاريخَ الكبير» للبخاري إلاَّ أنه أكثر من إيراد ألفاظ الجرح والتعديل، واستوعب الكثيرَ من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال فصار خلاصةً لجهود السابقين العارفين بهذا الفنِّ، وقد ذكر ابنُ أبي حاتم: أنه أغفل بعضَ النقاد فلم ينقل عنهم لقِلّة معرفتهم

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢١).

بهذا الشأن، ولكن مهمّة المصنِّف لم تقتصر على الجمع والتنظيم فقط، فقد كان عالماً بالرجال فأعمل فكرَه وفنَّه في استخلاص الحُكم على الرجال من خلال الأقوال المتناقضة والآراء المتعارضة المتدافعة، وليس ذلك فحسب، بل تكلَّم باجتهاده في كثيرٍ من المواضع أيضاً.

وقد قدَّم ابن أبي حاتم لكتابه بمقدِّمةٍ طويلةٍ نفيسةٍ باسم «تَقْدِمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل» وهي مدخلٌ للكتاب، بيَّن فيها أهميةَ السّنة وكيفيةَ تمييزِ صحيحها من سقيمها بمعرفة عدول الرواة ومجروحيهم وطبقاتهم ومراتبهم في التثبُّت والصِّدق، ثم قدَّم تراجمَ مستفيضةً للعلماء النقاد المعتمدين في جرح الرجال وتعديلهم، وجعلهم حتى عصره أربع طبقاتٍ، وأراد بهذه التراجم بيانَ درجتهم في العلم ومعرفتهم بالرجال وتوثيق معاصريهم لهم، وقد ذكر في الترجَمة ما تفوَّق به صاحبُ الترجَمة من علمٍ، كاهتمام سفيان الثوري بتدوين العلم، ومعرفة شعبة بن الحجَّاج بمراسيل الآثار وعِلَل الحديث. ولهذه التراجم المستفيضة أهميةٌ كبيرةٌ؛ لأن أصحابها عليهم مدارُ أحكام الجرح والتعديل، فلزم التعريفُ بهم أولاً ليطمئن المرءُ إلى أنهم لم يُصدِروا أحكامهم عن جهالةٍ أو هَوَى.

شرح ابن أبي حاتم في بداية كتاب: «الجرح والتعديل» بعضَ ألفاظ الجرح والتعديل، وبيَّن: أنه استوعب الرواةَ حتى المُهْمَلين من الجرح أو التعديل رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم(١)، ويذكر أحياناً من ليست له روايةٌ عن النبيِّ ﷺ. وقد ذكر في مواضعَ كثيرةٍ وَهْمَ البخاري في كتابه «الضعفاء» حيث ذكر رجالاً لا يستحقّون إدخالَهم في الضعفاء.

أمَّا تراجم ابن أبي حاتم فتتضمَّن اسمَ الراوي واسمَ أبيه، وأحياناً اسمَ جدِّه وكنيته ونسبته وبعضَ شيوخه وتلاميذه، وربما ساق روايةً من مروياته أو أغفل ذلك، وينقل عادةً أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، ويذكر عِلَّةَ الجرح أحياناً، ويحدِّد مكان الراوي بذكر البلدة التي يسكنها والرحلات التي قام بها، وربما حدَّد السَّنة التي رحل فيها، وأحياناً يُشير إلى صفات المترجَم له الخُلُقِيّة والجسمية والعقلية، كما يبيِّن عقيدته خاصةً إذا كانت مخالفةً لعقائد أهل السُّنة، ويذكر

---

(١) الجرح والتعديل: (١/ ق١: ٣٧).

مصنَّفاته إن كانت له مصنَّفاتٌ، وربما ذكر موقفَه من بعض أحداث عصره، ووظائفَ الرواة خاصةً القضاة زيادةً في التعريف بهم، وقلَّما يُشير إلى طبقة المترجَم له، أو سنة وفاته، فمِن الصعب ضبط سني وفيات العدد الضخم من الرواة الذين ترجم لهم.

ومعظم تراجم هذا الكتاب قصيرةٌ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر، ولكنْ هناك تراجمُ قليلةٌ تميَّزت بالطول كترجمة سفيان الثوري التي استغرقت ثمانين سطراً، وكذلك بعض تراجم المشهورين من العلماء، ومعظم تراجمهم وردت في «تقدمة المعرفة». والكتاب مرتَّبٌ على حروف المعجم، وقد نُظِّم على أساس الحرف الأول من الاسم ثم الحرف الأول من اسم الأب، ويتجاوز ذلك بتقديم الصحابة على غيرهم، وكذلك تقديم الاسم الذي يتكرَّر كثيراً على غيره.

طُبع الكتابُ بتصحيح الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليَمَاني ـ رحمه الله تعالى ـ في دائرة المعارف العثمانية بحَيْدَرآباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٢م في تسع مجلَّدات.

١١ ـ كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث: للحافظ أبي يعلى، الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني (المتوفى سنة ٤٤٦هـ):

إنَّ الدافع الحقيقي في تأليف هذا الكتاب قد أوضحه المصنِّفُ في المقدِّمة بعد أن أشار إلى أنّه قد سبقه في التصنيف في هذا الفنِّ أئمةٌ كثيرونٌ، إلَّا أنَّ هذه المصنَّفات لا تفي بالغرض المطلوب، فهي عبارةٌ عن حوادث تاريخية، ليس فيها من الأسماء إلَّا النَّزْرُ اليسيرُ، وإمَّا عبارةٌ عن أسامي مختلفةٍ تجمع بين الأسماء المشهورة والأسماء المغمورة فلا يستفيد منها إلَّا الأئمّةُ البارزون في هذا الشأن. ثم أبانَ المصنِّفُ عن منهجه بأنَّه اقتصر فيه على أسامي المشهورين بالرواية.

طُبع بتحقيق ودراسة الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٢ ـ سِيَرُ أعلام النبلاء: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

ترجم الذهبيُّ في هذا الكتاب الضخم لأعلام المسلمين منذ بدء عهد الدعوة

الإسلامية حتى عهده (أي: حتى القرن الثامن) ولكنه لم يلجأ فيه إلى الترتيب الزمني، أو إلى التسلسل الهجائي، بل عمد إلى تقسيم الناس إلى طبقاتٍ متماثلةٍ. وقد رَتَّب تراجمَ كتابه في (٤٠) أربعين طبقةً، وقد خصَّص المجلَّدَ الأول والمجلَّدَ الثاني للسيرة النبوية، وسيرة الخلفاء الراشدين، ولكنَّه لم يُعِدْ صياغتَها، وإنما أحالَ على كتابه العظيم: «تاريخ الإسلام» لتؤخذ منه، وتُضَمَّ إلى السِّيَر.

ثم بدأ في الجزء الثالث الحديثَ عن العَشَرة المبشَّرين بالجنَّة، ثم كبار الصحابة والتابعين، وقد صَنَّف المؤلِّفُ في طبقاتِ كتابه أصنافاً كثيرة من أعلام الناس في كل علمٍ وفنٍّ واتجاهٍ فضمَّت تراجمه أشتاتاً مختلفةً من الناس وضروباً مختلفةً من الطبقات مما يجعل هذا الكتابَ موسوعةً إسلاميةً ذات طابعٍ شموليٍّ زمانيٍّ منذ بدء الرسالة ومكانيٍّ من مشرق الأرض الإسلامية حتى مغربها وحتى بلاد الأندلس.

أمَّا المنهج الذي سلكه الذهبيُّ في تراجم هذا الكتاب فإنه يذكُرُ اسمَ المُتْرَجَم له ونسبَه ولقبَه ونسبتَه، ثم يذكرُ تاريخَ مولِده، وأحوالَ نشأتِه ودراسته، وأوجُه نشاطِه، والمجالَ الذي اختصَّ به وأبدعَ فيه، والشيوخَ الذين التقى بهم، وروى عنهم، وأفادَ منهم، والتلاميذ الذين أخذوا عنه، وانتفعوا بعلمه، وتخرَّجُوا به، وآثارَه العلميةَ، أو الأدبيةَ، أو الاجتماعية، ثم يُبَيِّنُ منزلَته من خلال أقاويل العُلماءِ الثِّقاتِ فيهِ معتمداً في ذلك على أوثق المصادر ذاتِ الصِّلة الوثيقةِ بالمترجَمِ له، ثم يذكُرُ تاريخَ وفاته، ويُدقِّق في ذلك تدقيقاً بارعاً، ورُبَّما رجَّح قولاً على آخر عند اختلاف المؤرِّخين. وقد نَثَر غيرَ ما حديث في تراجم المحدِّثين مما وقع له مِن طريقهم بإسنادٍ عالٍ موافقةً أو بَدَلاً أو مُساواة.

وهو على الغالب يُراعي في طُول الترجَمة أو قِصرها قيمةَ المترجَمِ له وشُهرتَه بينَ أهل علمه، أو منزلته بين الذين هُم من بابه، سواء أكان موافقاً له في المعتقَدِ أو مخالفاً، ورُبَّما تخلَّص من المادة الضَّخمة التي تحصَّلت له عن بعض المُترجَم لهم الأعلام بإحالة القارىء إلى مصادرَ أوسع تناولته بتفصيلٍ أكثر.

وقد اتَّسم الذهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ بالجُرأة النادِرَة التي جعلته ينتقدُ كبارَ العلماء والمؤرِّخين، ويُنَبِّه على أوهامهم التي وقعت لهم فيما أُثر عنهم بأسلوبٍ

علميٍّ مُتَّزِنٍ يُنبىء عن غزارةِ علمٍ، ونبالَةِ قَصْدٍ، وقُدْرَةٍ فائقةٍ في النقد، والأمثلةُ على ذلك كثيرة تجدُها مبثوثة في هذا الكتاب.

ولما كان الذهبيُّ قد استوعبَ في «تاريخ الإسلام» فِئتينِ من المُترجَم لهم: المشهورين، والأعلامَ، فقد اقتصرَ في كتابه هذا على تراجم الأعلام النبلاء، إلاَّ أنه قد يذكر في نهاية بعضِ التراجم غيرَ واحد مِن المشهورين للتعريف بهم على سبيلِ الاختصار وتحديدِ وفياتهم.

وقد يضطرُّه اتفاقُ اسمِ أحد المشهورين باسمِ أحد الأعلام الذي يترجمه إلى ترجمة المشهور عقبه للتمييز.

وكثيراً ما جمع بعض الأُسَر المتقاربين في الطبقة في مكانٍ واحدٍ وإن لم يكونوا مِن تلك الطبقة، فهو يُترجِم لأخوة المُتَرْجَم له ولأولاده ومن يلوذُ به[1].

وقد طُبع هذا الكتاب، بتحقيق نخبةٍ ممتازةٍ من المحقِّقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

١٣ ـ التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: للحافظ أبي الفِداء، عماد الدين، إسماعيل بن عمر بن كثير الدِّمشقي، المعروف بـ: «ابن كثير» (المتوفى سنة ٧٧٤هـ).

اختصر فيه كتابَ الحافظ المِزِّي «تهذيب الكمال»، وكتابَ الحافظ الذَّهبيِّ «ميزان الاعتدال».

قال ابن العماد في «شذرات الذهب» (٦/ ٢٣١): «اختصر تهذيبَ الكمال، وأضاف إليه ما تأخَّر في الميزان، سَمَّاه التكميل...»، وأضاف إليه زيادات في الجرح والتعديل. ويُعتبر هذا الكتابُ مقدِّمةً لكتاب «جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سنن» كما قال ابن كثير في مقدِّمة «التكميل».

وقد ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٧١)، والبغداديُّ في «هدية العارفين» (١/ ٢١٥) باسم: «التكملة في أسماء الثقات والضعفاء».

وهو ما زال مخطوطاً.

---

(١) انظر مقدمة المحقق: (١/ ١٤٣ ـ ١٤٥).

١٤ ـ بحر الدَّم فيمَن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدحٍ أو ذمٍّ: ليوسف بن حسن بن عبد الهادي الصَّالحي، المعروف بـ: «ابن المِبْرَد» (المتوفى سنة ٩٠٩هـ).

يُستغرب في تسمية الكتاب بهذا الاسم، وهو ليس مطابقاً لمحتواه ومضمونه، فإنَّ فيه مدحاً لأناسٍ، كما أنَّ فيه ذمَّاً لآخرين. يناسب هذا الاسمُ لو كان المذكورون في الكتاب كلهم جرحى وكلمى يجري البحر في دمائهم؛ لأن ذكر الدّم واللّحم إشارةً إلى شيءٍ مكروهٍ مقبَّحٍ، لا إلى شيءٍ محبوبٍ وممدوحٍ.

وقد رَتَّبه المؤلِّفُ على الحروف الأبجدية مراعياً الحرف الأول فقط، ولذلك نجده يُقدِّم (أحمد) على (إبراهيم)، و(إسماعيل) على (أسد).

والكتاب مفيدٌ جدّاً في موضوعه، حيث جَمَع فيه المؤلِّفُ روايات الإمام أحمد على اختلاف الرواة عليه، وهذا يُعطي صورةً واضحةً عن رأي الإمام في الراوي، فربما يكون لم يعلم الراويَ في رواية بعض تلامذته، ثم عَلِمه وَعَرَفه فيما بعد. كما قد يكون حَسَّن رأيَه في بعضهم أول الأمر، ثم ظهر منه ما جعله يُغيِّر رأيه فيه، فبهذا يسهل القولُ بالرأي الراجح عند اختلاف قول الإمام في راوٍ واحدٍ.

وحاول المؤلِّفُ جَمْعَ أقوالِ الإمام في أكثر الرواة في فتراتٍ مختلفةٍ كما يظهر من صنيعه في إلحاق التراجم في الهوامش ومابين السُّطور.

ومن الملاحظات الهامَّة على هذا الكتاب:

ـ له أوهام في الكتاب تَدُلُّ على عدمِ تحرير الكتاب، وعدم التمعُّن فيما كتب في بعض الأحيان. فنجد في مواضع كثيرة يخطىء في نقل الأسماء. فقد قال في (الصّلت بن دينار) مثلاً: ابن عبَّاد، وفي (صَفْوان بن سُلَيْم): صفوان بن أسلم، و(عمرو بن هرم): عمرو بن حزم.

ـ يَظُنُّ المؤلِّفُ في بعض الأحيان الراويَ الواحد راويَيْن. فيُترجِم له في موضعين. حيث يكونُ ذكر في مصدر باسمه واسم أبيه. ويكون ذكر في مصدرٍ آخر باسمه واسم جده منسوباً إلى جدِّه، أو يكون ذكر في مصدر آخر بكنيته، فيظن الواحدَ اثنين، فيثبته في موضعين، ويُثبت لهما ترجمةً منفصلةً[١].

(١) وقد نبَّه المحقِّقُ الفاضلُ في تعليقاته على مثل هذه المواضع.

ـ ومن الأوهام الكبيرة للمؤلِّفُ: أنه ظَنَّ في بعض المواضع قول أحمد بن عبد الله العِجّلي قولاً للإمام أحمد بن حنبل!.

كما قال في ترجمة (عبدة بن سليمان الكِلابي): «قال صالح بن أحمد: سألتُ أبي عنه، فقال: ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ صاحب قرآن، يقرىء».

فتوهَّم المؤلِّفُ أنَّ صالحاً هو (صالح بن الإمام أحمد بن حنبل). والصَّواب أنَّ صالحاً هذا (صالح بن أحمد العِجْلي)، كما ظَنَّ أبا صالح أحمد بن حنبل والحال أنه أحمد العجلي.

وكذلك وَقَع له الوهمُ في (عمارة بن عَمرو بن حزم)، قال: «قال أحمد: تابعيٌّ ثقةٌ»، وهو قولُ الإمام العجلي لا قول الإمام أحمد بن حنبل[1].

هذا ومن أهمِّ مميزات الكتاب: أنه ذكر رواياتٍ للإمام أحمد لا نجد لها ذكراً في كتب الرجال المعروفة مثل: «تهذيب الكمال» و: «تهذيب التهذيب» و: «ميزان الاعتدال».

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ وصي الله بن محمد عبَّاس في دار الراية بالرياض عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م في مجلَّدٍ.

١٥ ـ **الجامع في الجرح والتعديل**: جمع وترتيب: السيد أبي المعاطي النُّوري، وحسن عبد المنعم شلبي، وأحمد عبد الرَّزّاق عيد، ومحمود محمد خليل الصَّعيدي.

جمعوا فيه أقوالَ الأئمة في الجرح والتعديل من الإمام البخاري حتى الدَّارقُطْنيّ. ولا بُدَّ أن نعرِّف بالكتب التي احتواها هذا المجموع وأسماء أصحابها، ليأخذ القارىء فكرةً جيّدةً عن الكتاب ومواده:

١ ـ الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

جمعوا أقوالَه في الجرح والتعديل من كتبه التالية:

---

(١) انظر مقدمة المحقِّق للكتاب.

أ ـ التاريخ الكبير.

ب ـ التاريخ الصغير.

ج ـ الضعفاء الصغير.

د ـ أقواله في كتاب ترتيب علل الترمذي الكبير.

٢ ـ الإمام مسلم بن الحجَّاج بن مسلم القُشيري، أبو الحسين النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١هـ)

جمعوا أقوالَه من «كتاب الكُنَى».

٣ ـ أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (المتوفى سنة ٢٦١هـ)

جمعوا أقوالَه من «كتاب الثقات».

٤ ـ عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زُرْعَة الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ)

جمعوا أقوالَه من كتاب «أبو زرعة الرازي وجهوده في السُّنَّة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي[1]».

٥ ـ أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ).

جمعوا أقوالَه من «سؤالات الآجُرِّيّ».

٦ ـ يعقوب بن سفيان الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ).

جمعوا أقواله من «المعرفة والتاريخ».

٧ ـ محمد بن إدريس الحَنْظَلي أبو حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ).

جمعوا أقوالَه من «علل الحديث».

٨ ـ محمد بن عيسى بن سَوْرَة، أبو عيسى التِّرمِذي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

جمعوا أقوالَه من:

أ ـ كتاب السُّنن، المعروف بـ«جامع الترمذي».

---

(١) دراسة وتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، قد سَبَق تعريفه في صفحة: (٣٩٩).

ب ـ ترتيب علل الترمذي الكبير.

٩ ـ عبد الرحمن بن عمرو، أبو زُرْعَة الدِّمَشْقي (المتوفى سنة ٢٨١هـ).

جمعوا أقواله من «تاريخ أبي زُرْعَة الدمشقي».

١٠ ـ أحمد بن عبد الخالق، أبو بكر البَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢هـ).

جمعوا أقوالَه من: «كشف الأستار عن زوائد البزَّار».

١١ ـ أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ).

جمعوا أقوالَه من «الضعفاء والمتروكين».

١٢ ـ علي بن عمر، أبو الحسن الدَّارَقُطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

جمعوا أقوالَه من:

أ ـ الضعفاء والمتروكين.

ب ـ سؤالات الهاشمي.

ج ـ سؤالات البَرْقَاني.

د ـ كتاب السُّنن.

هـ ـ كتاب العِلَل.

و ـ الإلزامات والتتبُّع.

ملحوظة هامة:

هذا، وقد يجد الباحثُ في هذا الكتاب بعضَ النقول القليلة جدّاً من غير هذه الكتب، كان المؤلّفون وجدوا أنفسهم ملزمين بإثباتها للتمييز بين الرواة، أو لبيان شدة الخلاف حول الراوي.

وقد طُبع الكتابُ في عالم الكتب ببيروت عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

* * *

٤٨ ـ مصادر رجال كتب الحديث المخصوصة

(١) ـ كتبٌ في رجال «صحيح البخاري»:

١ ـ **أسامي من روى عنهم البخاري**: للإمام أبي أحمد، عبد الله بن عَدي بن عبد الله الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٣٦٥هـ).

يتعلَّق هذا الكتاب بشيوخ البخاري الذين ذكرهم في الصحيح، وقد رتَّبهم على حروف المعجم وذكر أنسابَهم وبلدانَهم وبعضَ أخبار المشهورين منهم ومكانتَهم في العلم، وبدأه بترجَمة البخاري نفسه، وهي ترجمةٌ مستفيضةٌ استغرقت سِتّ صفحاتٍ. ويتراوح طولُ التراجم بين السطر الواحد إلى الثلاثين سطراً، وقال في آخره: «فجميع شيوخه الذين في جامعه مئتان وتسعة وثمانون شيخاً».

طُبع بتحقيق الأستاذ بدر بن محمد العماش، في دار البخاري بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م في مجلَّدين.

٢ ـ **ذكرُ أسماء التابعين ومَن بعدهم ممّن صَحَّتْ روايتُه عن الثِّقات عند البخاري**:

للحافظ أبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

ذكر فيه المؤلِّفُ أسماءَ من اشتمل عليهم «صحيحُ البخاري» من التابعين فمن بعدهم إلى شيوخه، ورَتَّبها على حروف المعجم.

طُبع بتحقيق الأستاذ بوران الضّنَّاوي، وكمال يوسف الحُوت في مؤسَّسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م في مجلَّدين.

٣ ـ **تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه الجامع الصحيح**: لأبي عبد الله، محمد بن إسحاق الأصبهاني، المعروف بابن مَنْدَة (المتوفى سنة ٣٩٥هـ).

رَتَّبهم فيه على حروف المعجم، وبلغوا عنده (٣٠٦) شيوخ.

طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي في مكتبة الكوثر بالمربع (السعودية) عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، في (٨٨) صفحة.

٤ ـ **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسّداد**: لأبي نصر، أحمد بن محمد ابن الحسين الكَلاباذي (المتوفى سنة ٣٩٨هـ).

يختص هذا الكتابُ برجال البخاري الذين أخرجهم في الصحيح. وهو يعني بتمييز الرجل، وذلك بذكر اسمه واسم أبيه ونسبته، كما يذكر رحلاتِه، ومن روى عنهم ومن رووا عنه، ويُشير إلى مظانِّ مروياتهم بالإحالة على كتب «صحيح البخاري» دون ذكر الأبواب وبذكر سني الوفيات، وهو ينقل عن النقاد القدامى أقوالهم.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله اللَّيثي في دار المعرفة بالرياض عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م في مجلَّدين.

٥ ـ **التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاريُّ في الصحيح**: لأبي الوليد، سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٤هـ).

رَتَّب الباجي تراجمَ هذا الكتاب على حروف المعجم، ووضَّح منهجه في المقدِّمة، فقال: «أمَّا بعد، فإنك سألتني أن أصنِّف لك كتاباً آتي فيه بأسماء من روى عنه محمدُ بن إسماعيل البخاري في صحيحه من شيوخه، ومن تقدَّمهم إلى الصحابة، رضي الله عنهم، وأُثبت فيه ما صَحَّ عندي من كُنَاهم وأنسابهم، وما ذكره العلماء من أحوالهم.. وأنا ـ إن شاء الله ـ آتي بما شرطتُه في أسماء الرجال على حروف الهجاء بالتأليف المعتاد في بلدنا...».

وقدَّم المصنِّفُ بين يدي التراجم أبواباً ومقدِّماتٍ في منهج معرفة الجرح والتعديل، ثم ترجم للإمام البخاري ترجمةً طويلةً، ثم ساق تراجم كتابه، ويذكر عادةً اسمَ صاحبِ الترجَمة ونسبَه، والكتبَ التي أخرج فيها البخاريُّ حديثه في صحيحه، وبعضَ شيوخ وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وسنة وفاته.

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي لبابة حسين في دار اللِّواء بالرياض عام ١٤٠٦هـ ـ

١٩٨٦م في ثلاث مجلَّدات، ضِمن: «أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي وكتابه: التعديل والتجريح...».

٦ ـ **التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قِبَل الرُّواة: (قسم «صحيح البخاري»)**: لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨هـ).

وهو الجزءُ الخامسُ والسّادسُ من: «تقييد المهمل وتمييز المشكل».

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صادق آيدن الحامدي في دار اللِّواء بالرياض عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٧ ـ **أسامي شيوخ البخاري**: لأبي الفضل، الحسن بن محمد بن الحسن الصَّاغاني (المتوفى سنة ٦٥٠هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد العمران، في دار عالَم الفوائد بالرياض عام ١٤١٩هـ ـ ٢٠٠٠م، في (٢٢٨) صفحة.

٨ ـ **مَشْيَخَةُ شيوخ البخاري**: لأبي محمد، عبد الله بن سليمان بن داود عبد الرحمن الأنصاري الحارثي الأنْدُلسي، المعروف بابن الأحْوَط (المتوفى سنة٦١٢هـ).

نَحَا فيه مَنْحَى الكَلاباذي في «الهداية والإرشاد...» ولم يُتِمّ[١].

٩ ـ **غاية المَرَام في رجال البخاري إلى سيِّد الأنام**: لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن داود بن محمد البازلي (المتوفى سنة ٩٢٥هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

١٠ ـ **رجال الجامع الصحيح**: لعبد الرحمن بن الحارث التُّسْتري النصربوني (المتوفى قبل القرن العاشر الهجري).

---

(١) ذكره ابن الأبَّار في «التكملة» رقم الترجمة: (٨٨٣).

(٢) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١٢/ ١١٢٦).

وهو مخطوطٌ[1].

١١ ـ أسماء رُواة «صحيح البخاري» في الحديث: لصُوفي زادَهْ، حسن بن حسن (المتوفى سنة ١٢٧٩هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

(٢) ـ كتبٌ في رجال «صحيح مسلم»:

١ ـ رجال صحيح مسلم: لأبي بكر، أحمد بن علي بن مَنْجُوْيَهْ الأصفهاني (المتوفى سنة ٤٢٨هـ).

ذكر فيه المؤلِّفُ رجالاً أوردهم الإمام مسلم، واحتج بهم في المسند الصحيح، وذكر كيفية روايتهم والرواة عنهم. وقد رتَّب التراجم على حروف المعجم، ويذكر عادةً اسمَ الراوي ونسبَه ونسبتَه، وسنتي مولده ووفاتِه، وشيوخَه، والكتبَ التي وَرَدَتْ فيها روايتُه في «صحيح مسلم» دون ذكر الأبواب التي أضيفت متأخّراً من قبل القاضي عياض أو النَّووي، وأحياناً يذكر له حديثاً أو يذكر الرواة عنه، ويخلو الكتاب من الجرح والتعديل، ويتراوح فيه طول الترجَمة بين سطرين وخمسة وعشرين سطراً.

ويرى الحافظُ ابن حجر أنَّ دَأْبَ ابن منجويه أن ينقل كلامَ ابنِ حِبّان برُمَّته، ولا يعزو إليه.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله اللَّيثي، في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في مجلَّدين.

٢ ـ تسمية رجال «صحيح مسلم» الذين انفرد بهم عن البخاري: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

ترجم فيه تراجمَ مختصرةً للرجال الذين انفرد بهم الإمام مسلمٌ في «صحيحه»، ولم يخرِّج لهم الإمامُ البخاري.

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٤).

(٢) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٨٩).

وهو مخطوطٌ[1].

٣ ـ خلاصة القول المفهم على تراجم رجال جامع الإمام مسلم: لمحمد أمين ابن عبد الله الأثيوبي الهَرري البُوَيْطي السّلفي.

طُبع في مكتبة جُدَّة، بجُدَّة عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م في مجلَّدين.

(٣) كتب في الجمع بين رجال الصَّحيحين:

١ ـ رساله في أسماء الصَّحابة التي اتَّفق عليها الشيخان (البخاري، ومسلمٌ) وما انفرد كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٢ ـ رجال البخاري ومسلم: للدَّارقطني أيضاً.

وهو مخطوطٌ[3].

٣ ـ ذِكْرُ قوم ممّن أخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما وضَعَّفهم النَّسائيُّ في كتاب الضعفاء: للدَّارقطني أيضاً.

وهو مخطوطٌ[4].

٤ ـ المدخل إلى الصحيحين: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

يتناول هذا الكتاب عِدَّة موضوعاتٍ، فقد بدأه الحاكمُ بذكر الأحاديث الدَّالَّة على اتِّباع السُّنة ومجانبة البدعة وأهمية تبليغ السُّنة والزجر من الكذب فيها، ثم بيَّن أسامي المجروحين مجتهداً في سَبْر أحوالهم دون تقليدٍ لأحدٍ من الأئمة، وبيَّن: أنه لا تَحِلُّ الروايةُ عنهم إلاَّ بعد بيان حالهم، وقد رتَّبهم على حروف المعجم مقدِّماً

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٧٦).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٩٠).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٤).

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٧٩٥).

البدريِّين على غيرهم، والقرشيِّين على الأنصار ضِمْنَ الحرف الواحد بالجملة دون التزامٍ دقيقٍ بذلك، وعددُهم (٢٣١) رجلاً، وهم يتصفون بالجرح الشديد المفضي إلى تركهم.

ثم انتقل الحاكمُ إلى القسم الآخر وهو «تسمية من أخرجهم البخاريُّ ومسلمٌ وما انفرد به كلٌّ واحدٍ منهما»، وبدأ بالصحابة ثم الصحابيّات، فلما انتهى منهم ساق أساميَ التابعين ومن بعدهم، ثم أساميَ النساء، وقَسّمهم داخل كل حرف إلى أقسام وهي: أولاً: ما اتفق عليه البخاري ومسلم. وثانياً: ما انفرد به البخاري. ثالثاً: ما انفرد به مسلم. فلمَّا انتهى من ذلك انتقل إلى ذكر أسماء شيوخ البخاري الذين لقيهم وسمع منهم، لكنه روى عنهم بالواسطة، وهم (٤٥٦) شيخاً، ثم ذكر أسماءَ الشيوخ الذين روى لهم البخاريُّ في الشواهد فقط، ثم ذكر أصحابَ الكُنَى من الصحابة، ثم من التابعين، ثم من بعدهم، ثم أصحاب الكُنَى من النساء التابعيات، ومن بعدهن.

ثم دافع الحاكمُ عن الصحيحين في فصلين، تناول الأول الرواة الذين عِيْبَ على مسلم إخراج حديثهم، وتناول الثاني من أخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه ممن عِيْبَ بنوعٍ من الجرح، ثم عقد فصلاً آخر فيمن روى عنهم البخاري، وأهمل ذكر أنسابهم مبيِّناً: أنهم معروفون عند البخاري بالعدالة وإن جهلهم غيرُه، ثم عقد فصلاً آخر في الشيوخ الذين سمع منهم البخاري، ولم يحدِّث عنهم في الصحيح بل استشهد بأقوالهم فقط، ثم عقد فصلاً في مشايخ البخاري ومسلم في الصحيحين، فبلغ عددُ شيوخ البخاري (٢٧٦) شيخاً، وعدد شيوخ مسلم (٢٠٥)، واتفقا في الرواية عن (٦١) شيخاً منهم، وروى البخاري عن (٣٥) شيخاً روى عنهم مسلم بواسطة رجلٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم بن علي الكليب.

٥ ـ تسمية مَن أخرج لهم البخاري ومسلم، وما انفرد به كلٌّ واحدٍ منهما: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

ذكر فيه المؤلِّفُ أساميَ مَن أخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما، على ثلاثة أوجُهٍ:

ـ ما اتَّفقا عليه.

ـ ثم ما تفرَّد بإخراجه البخاريُّ.

ـ ثم ما تفرَّد بإخراجه مسلم.

ورتَّب الأسماء على حروف المعجم، وجدّ في الاختصار.

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت في مؤسَّسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م في (٣٣٦) صفحة.

٦ ـ **ذكر أسماء مَن اتَّفق عليه البخاريُّ ومسلمٌ**: لأبي الفتح، محمد بن أحمد بن محمد بن فارس، المعروف بابن أبي الفوارس (المتوفى سنة ٤١٢هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٧ ـ **رجال الصَّحيحين**: لأبي القاسم، هبة الله بن حسن اللاَّلْكائي الطَّبَري (المتوفى سنة ٤١٨هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨٣٥)، والكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٧).

٨ ـ **تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصَّحيحين**: لأبي علي، الحسين ابن محمد بن أحمد الجَيَّاني الغَسَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨هـ).

يختصّ الجزءُ الخامس، والسَّادسُ من هذا الكتاب برجال البخاري، ومسلم، وهو المطبوع بعنوان: «التنبيه على الأوهام الواقعة في الصَّحيحين من قِبَل الرُّواة».

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صادق آيدن الحامدي في دار اللِّواء بالرياض عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م في (٤١٩) صفحة.

٩ ـ **الجمع بين رجال الصحيحين**: لأبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي المَقْدسي، المعروف بابن القَيْسراني (المتوفى سنة ٥٠٧هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ كتابي «الهداية والإرشاد» للكلاباذي و«رجال مسلم» لابن مَنْجُوْيَهْ الأصفهاني باستدراك ما أغفلاه، واختصارِ ما يُستغنى عنه من التطويل. وقد

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٧٩٤).

ذكر طريقتَه في مقدِّمة كتابه، وأنه مزج بين رجال صحيحي البخاري ومسلم مع ذِكْرِ ما انفرد به كلٌّ واحدٍ منهما. والكتاب مرتَّبٌ على حروف المعجم.

طُبع في دائرة المعارف العثمانية (النظامية) بحَيْدَرْ آباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م في مجلَّدين، وصوَّرته دار الكتب العلمية ببيروت.

١٠ ـ **رجال الصَّحيحين**: لأبي محمد، تقي الدين، عبد الغني بن عبد الواحد المَقْدسي الجَمَّاعِيلي (المتوفى سنة ٦٠٠هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١١ ـ **رسالةٌ في ذِكر رجال الصَّحيحين**: للإمام أبي زكريا، محيي الدين، يحيى ابن شرف النَّوَوي (المتوفى سنة ٦٧٦هـ).

وهي مخطوطةٌ[٢].

١٢ ـ **الجمع بين رجال الصَّحيحين**: لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين بن موسى الهَكَّاري (المتوفى سنة ٧٦٣هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٧).

١٣ ـ **الجمع بين رجال الصحَّيحين**: للحافظ أبي حفص، سراج الدين، عمر ابن رَسْلان بن نصير البُلْقيني (المتوفى سنة ٨٠٥هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٧).

١٤ ـ **أسماء المَكْنِيِّيْنَ من رجال الصَّحيحين**: لمحمد بن هارون المغربي (المتوفى قبل ٨٨٠هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

١٥ ـ **الرياض المستطابة في جملة مَن روى في الصحيحين من الصحابة**: للإمام يحيى بن أبي بكر العامري اليمني (المتوفى سنة ٨٩٣هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٤).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٦٣٣).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٠٩).

يتضَّمن الكتابُ التعريفَ لمَن صَحَّ له في الصحيحين رؤيةٌ وروايةٌ مرتَّباً له على الحروف، وذكر في كلِّ واحدٍ منهم كم روى فيهما على الإطلاق، ثم ما اتفقا عليه من سَنَده، ثم ما انفرد به البخاريُّ عنه من كان، ثم مسلمٌ كذلك، ثم ذكر في آخر الحرف ما انفرد به كلُّ واحدٍ منهما من الرجال، وكم روى عنه، وذكر في كلِّ واحدٍ منهم مَن شارك الصحيحين في التخريج عنه من الكتب الأربعة (سنن أبي داود، والترمذي، والنَّسائي، وابن ماجه)، مع بيان ما أمكن من الضَّبط في الاسم والنَّسب واللَّقب، وبيان البلد والمولد والوفاة، وطرفٍ من مناقبه وعيونِ أخباره.

طُبع في المطبع الشَّاهْجَهَاني، ببُوْفال (الهند) عام ١٣٠٣هـ ـ ١٨٨٥م في (٦٠٠) صفحة، وله طبعاتٌ أخرى.

١٦ ـ نبذةٌ في ذكر من ذُكر في الصَّحيحين من الصحابة ممَّن هو وأبوه صحابِيّان أو جَدُّه أو أمُّه: لجمال الدين، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن أحمد الأشْخَر الزَّبِيْديّ (المتوفى سنة ٩٩١هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٧ ـ منظومةٌ في ضبط ما في الصَّحيحين من المختلف والمتفق لفظاً: للأشخر الزَّبيدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٢].

١٨ ـ المطلب السَّامي في ضبط ما يُشْكِل في الصَّحيحين من الأسامي: للأشخر الزَّبيدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٣].

١٩ ـ قُرَّة العين في ضبط أسماء رجال الصَّحيحين: لعبد الغني صفي الدين أحمد بن محمد بن علي البَحْرَاني.

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٥).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٥٢١).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٠٩).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٠٩).

طُبع في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٢٣هـ - ١٩١٥م، في (٥٩) صفحة.

٢٠ - منظومة الصّبّان في ضبط أسماء رجال صحيحي الإمامين: البخاري، ومسلم، والموطأ: لأبي العرفان، محمد بن علي المصري (المتوفى سنة ١٢٠٦هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٢١ - منظومةٌ في ضبط المشتبه من رجال الصَّحيحين: للحاج الحسن بن آغْبَد الزَّيْدي.

وهو مخطوطٌ[٢].

٢٢ - المغني في معرفة رجال الصحيحين: إعداد الأستاذ صَفْوَت عبد الفتّاح محمود.

يسهِّل هذا الكتابُ البحثَ عن رجال الصحيحين، ويُمكن للباحث أن يصل من خلاله إلى زبدة القول في رجلٍ من رجال الصحيحين، دون أن يتكلَّف عناء البحث والتنقُّل من بين كتبٍ كثيرةٍ، وحاول المؤلِّفُ أن يذكر ما اشْتُهِرَ به الراوي، وماله من مناقب، وما تولاه من مناصب بالإضافة إلى تواريخ الوفاة. فجاءت تراجمُ الكتاب مستوفيةً لمعظم ما يحتاج إليه الباحثُ من حال الرجل، ابتداء بضبط الاسم، أو الكنية، أو اللَّقب، أو النسبة، التي ربّما تستشكل على القارىء، أو مروراً بأقوال علماء الجرح والتعديل فيه.

طُبع في دار الجيل ببيروت، ودار عمَّار بعمان (الأردن) عام ١٤٠٨هـ.

(٤) - كتبٌ في رجال «سنن أبي داود»:

١ - تسمية شيوخ أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني: للحافظ أبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٤).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٨١).

ذكر المؤلِّفُ في مقدَّمة هذا الكتاب: أنه يتناول شيوخَ أبي داود الذين حدَّث عنهم في كتاب السنن وغير ذلك من تواليفه مرتباً على حروف المعجم، ويقصد الشيوخ المباشرين لأبي داود وليس جميع رجال أسانيده في كتبه. وتطول التراجمُ فيه وتقصر تبعاً لمكانة المترجَمين في العلم، فقد استغرقت ترجمةُ الإمام أحمد بن حنبل (٢٧) سطراً، في حين استغرقت ترجَمةُ أحمد بن زَنْجُوْيَه النَّسائي سطراً واحداً. والتراجم الطويلة أتاحت له ذكر النسب والفضائل والمكانة العلمية، أمَّا التراجم القصيرة فاهتمَّ فيها بذكر اسم المترجَم له وكينته ونسبته وتوثيقه أو تضعيفه وبعض شيوخه وتلاميذه وسنة وفاته، كما يُشير إلى تولِّي بعضهم للقضاء. وقد يشير إلى موضع روايته في «سنن أبي داود» وذلك بذكر اسم الكتاب من السنن، وينقل أقوالَ النقاد في تراجم بعض الشيوخ وخاصةً أبا حاتم الرازي، وأبا زُرْعَة الرازي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن عبد الله بن نمير.

طُبع بالمدينة المنوَّرة.

(٥) كتبٌ في رجال «جامع الترمذي»

١ ـ رجال سُنَن الترمذي: لأبي عبد الله، محمد بن عبد العزيز الأنصاري الـدَّوْرَقي.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٨).

(٦) كتبٌ في رجال «سُنَن النَّسائي»:

١ ـ رجال سُنَن النَّسائي: لأبي عبد الله، محمد بن عبد العزيز الأنصاري الدَّوْرَقي.

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٨).

٢ ـ تسمية شيوخ النَّسائي: لأبي علي، الحسين بن محمَّد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني.

وهو مخطوطٌ.

(٧) كتبٌ في رجال «سُنَن ابن ماجَهْ».

١ ـ المجرَّد في أسماء رجال سُنَن ابن ماجَهْ: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

رتَّب أسماءَهم على طبقاتهم، فذكر الصحابةَ، ثم طبقةَ سعيد بن المُسَيَّب ومسروقٍ، ثم طبقةَ الحسن وعَطَاء، ثم طبقةَ الأعمش، وابن عَوْن، ثم طبقةَ عَفَّان وعبد الرزّاق، ثم طبقةَ عليّ بن المَدِيني وأحمد بن حنبل، ثم طبقةَ البخاري.

أوله: «هذه أسماء من انفرد ابنُ ماجه بإخراجهم عن البخاري أو مسلم».

وهو مخطوطٌ في دار الكتب الظاهرية.

(٨) كتبٌ في رجال السُّنَن الأربعة:

١ ـ **رجال السُّنَن الأربعة**: لشهاب الدين، أبي الحسن، أحمد بن أحمد بن أحمد الحسين بن موسى الهَكَّاري الكردي (المتوفى سنة ٧٦٣هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٢ ـ **رجال السُّنَن الأربعة**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٧).

(٩) كتبٌ في رجال «موطأ مالك»

١ ـ **التعريف بمَن ذُكر في موطأ مالك بن أنس الأصبحي من أسماء الرجال والنّساء راوياً أو مروياً عنه**: لأبي عبد الله، محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد، المعروف بابن الحَذَّاء (المتوفى سنة ٤١٦هـ).

وَهو مخطوطٌ[٢].

٢ ـ **إسعاف المبطأ برجال الموطَّأ**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ).

أفرد السيوطيُّ هذا الكتابَ لترجَمة كلٍّ من ذكرهم الإمامُ مالك في أسانيده في كتابه «الموطأ». وقد أَلَّف في رجال «الموطأ» عددٌ من العلماء ذكر السيوطي منهم:

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٤).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٨١).

ابن الحذَّاء، وابن مفرج، والطلمنكي، والبرقي، ومن بعدهم السيوطيُّ في كتابه هذا «إسعاف المبطأ برجال الموطأ» والذي أفاد فيه ممن سبقوه.

استفتح السيوطيُّ هذا الكتابَ بالحديث عن مكانة الإمام مالك في علم الحديث وبيان أنّه من رجال الجرح والتعديل. وأنّه كان لا يستبيح لنفسه أن يروي إلاَّ عن ثقةٍ عدلٍ ضابطٍ متيقّظٍ فاهمٍ شديدِ التمكُّن من هذا الشأن.

جاءت تراجمُ هذا الكتاب موجَزةً، اقتصر فيها السيوطيُّ على ما يهمُّ المحدِّثَ معرفته من ترجَمة الراوي من: تحريرٍ لاسمه ونسبته وكنيته، وذكرٍ لشيوخه وتلامذته الذين رَوَوْا عنه، وما حكم عليه أهلُ الجرح والتعديل، ثم بيان تاريخ وفاته مقدّماً القول الأرجح في ذلك إن كان هناك خلافٌ في تحديده دون أن يهمل بقية الأقوال، كما يذكر سِنَّه عند وفاته.

ومما يمتاز به هذا الكتابُ: أنَّ السيوطي كان ينصّ في ترجَمةِ من ليس له روايةٌ في الكتب السِّتّة أو مسند أحمد على ذلك. وإن كان للراوي حديثٌ واحدٌ فقط في «الموطأ» ذكر الحديثَ.

طُبع الكتاب لأول مرة في الهند عام ١٢٨٢هـ ـ ١٨٦٥م، وله طبعاتٌ أخرى.

٣ ـ **كشف الغطاء عن رجال الموطأ**: للشيخ إشفاق الرحمن الكانْدَهْلَوِي (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ):

يتضَّمن هذا الكتاب (٥٠٨) ترجمة من تراجم رجال «الموطأ» على ترتيب الحروف الهجاء.

وهو ما زال مخطوطاً.

(١٠) كتبٌ في رجال الكتب السِّتّة:

لقد عُني العلماء منذ فترةٍ مبكِّرةٍ بتأليف الكتب التي تتناول رواة الحديث للإفادة منها في بيان صحيح الحديث من سقيمه. وحين وُضعت الكتب الستة في الحديث (وهي: صحيح البُخاريّ، وصحيح مسلم، وجامع التِّرمذي، وسُنن النَّسائي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه) عَدَّها جهابذة المحدِّثين دواوينَ الإسلام، فعُنوا بها وبرواياتها وتدقيقها، فاشتُهِرَت في بلاد الإسلام، وذاع صيتُها بين الأنام. ونتيجة لذلك أَلَّفوا الكتبَ المعنية بتناول الرجال الواردين في أسانيدها منذ القرن الرابع الهجري، نذكرها هنا ما يلي:

١ ـ **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبل**: للحافظ أبي

القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله، ثقة الدين، المعروف بابن عساكر (المتوفى سنة٥٧١هـ).

اقتصر فيه على شيوخ أصحاب الستة دون الرواة الآخرين، ورَتَّب الكتابَ على حروف المعجم، وابتدأ كتابه بمن اسمه «أحمد»، وأَوْرَدَ التراجمَ على سبيل الاختصار فذكر اسمَ المترجَم له ونسبته، ثم مَن روى عنه من أصحاب الكتب الستة ثم توثيقه، وأتبع ذلك بتاريخ وفاته إنْ وقع له، وأشار في نهاية الترجمة فيما إذا وقع له من حديثه ما كان موافقةً أو بدلاً عالياً ونحو ذلك من رُتَبِ العلوِّ في الرواية.

ومِنْ رموز هذا الكتاب كما يلي:

(خ) للبخاري.

و(م) لمسلم.

و(د) لأبي داود.

و(ت) للترمذي.

و(ن) للنَّسائيّ.

و(ق) لابن ماجه القزوينيّ.

طُبع بتحقيق السيدة سكينة الشِّهابي في دار الفكر بدمشق عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م في (٣٣٦) صفحة.

٢ ـ الكمال في أسماء الرجال: للحافظ أبي محمَّد، عبد الغني بن عبد الواحد المَقْدسيّ الجَمَّاعيليّ الحنبليّ (المتوفى سنة ٦٠٠هـ).

تناول فيه رجال الكتب الستة، وإذا كان الحافظُ ابن عساكر أول من أَلَّفَ في شيوخ أصحاب الكتب الستة؛ فإنَّ الحافظ عبد الغني أولُ من أَلَّفَ في رواة الكتب الستة حيث لم يقتصر على شيوخهم بل تناول جميعَ الرواة المذكورين في هذه الكتب من الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى شيوخ أصحاب الكتب الستة.

• أمَّا نطاق الكتاب ومنهجُه فيمكن تلخيصه بما يأتي:

ـ اجتهد أن يَسْتَوْعِب جميعَ رجال هذه الكتب غاية الإمكان، لكنه قال: «غير

أنه لا يمكن دعوى الإحاطة بجميع ما فيها لاختلاف النسخ، وقد يَشِذُّ عن الإنسان بعد إمعان النظر وكثرة التتبع ما لا يدخل في وسعه».

- بَيَّن أحوالَ هؤلاء الرجال حسب طاقته ومبلغَ جهده، وحذف كثيراً من الأقوال والأسانيد طلباً للاختصار.

- استعمل عباراتٍ دالَّةً على وجود الرجل في الكتب الستة أو في بعضها، فكان يقول: «روى له الجماعة» إذا كان في الكتب الستة، ونحو قوله: «اتفقا عليه» أو «متفق عليه»، إذا كان الرَّاوي ممن اتفق على إخراج حديثه البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحيهما»، وأمَّا الباقي فسمَّاه تسميةً.

- ابتدأ كتابَه بترجمةٍ قصيرةٍ للرسول ﷺ، أخذها بسنده من كتاب «السيرة» لابن هشام استغرقت صفحةً واحدةً فقط، وقال في نهايتها: «وقد أفردنا لأحواله ﷺ مختصراً لا يستغني طالبُ الحديث، ولا غيرُه من المسلمين عن مثله»، وأَتْبَع ذلك بفصل من أقوال الأئمة في أحوال الرواة والنقلة، أورده بالأسانيد المتصلة إليه استغرق ثماني أوراق».

- أفْرَدَ الصحابةَ عن باقي الرواة، فجعلهم في أول الكتاب، وبدأهم بالعَشَرة المبشَّرة بالجنَّة، فكان أَوَّلهم الصديق أبو بكر، رضي الله عنهم أجمعين، وأفرد الرجالَ عن النساء، فأورد الرجالَ أولاً، ثم أتبعهم بالنساء، ورَتَّب الرواةَ الباقين على حروف المعجم، وبدأهم بالمحمَّدِين لشرف هذا الاسم.

وهو ما زال مخطوطاً[1].

٣ ـ الكمالُ في الرجال (في الجمع بين رجال الكتب السِّتّة): لأبي عبد الله، مُحِبّ الدين، محمد بن محمود بن الحسن البغدادي، المعروف بابن النَّجّار (المتوفى سنة ٦٤٣هـ).

ذكره الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٣٣)، والكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٨).

---

(١) انظر «الفهرس الشامل»: للحديث: (٢/ ١٣٠٢).

٤ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للإمام الحافظ أبي الحجَّاج، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٣هـ).

دَرَس المِزّيُّ كتابَ «الكمال» للحافظ عبد الغني، فوجد فيه نقصاً، وإخلالاً، وإغفالاً لكثير من الأسماء التي هي من شرطه بلغت مئاتٍ عديدةً، وقَرَّر تأليفَ كتابٍ جديدٍ يستند في أُسُسه على كتاب «الكمال» وسَمَّاه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال».

وقد ظَنَّ بعضُهم غلطاً: أنَّ الحافظ المِزِّيّ إنما اختصر كتاب «الكمال» لعبد الغني حينما ألَّف كتابه «تهذيب الكمال»، وكأنهم ربطوا بين كلمتي «الاختصار» و«التهذيب» مع أنَّ الأخيرة تَدُلُّ في الأغلب على التنقية والإصلاح.

والحَقُّ أنَّ كتاب المزيّ قد تجاوز كتابَ «الكمال» تجاوزاً أصبح معه التناسُب بينهما أمراً بعيداً، سواء أكان ذلك في المحتوى، أم التنظيم، أم الحجم، وإليك بيان ذلك على وجه الاختصار:

أولاً: اقتصر كتابُ «الكمال» على رواة الكتب الستة، فاستدرك المِزِّيّ ما فات المؤلِّفَ من رواة هذه الكتب أولاً، وهم كثرةٌ، ودَقَّق في الذين ذكرهم، فحذف بعضَ من هو ليس من شرطه، وهم قِلَّةٌ، ثم أضاف إلى كتابه الرواةَ الواردين في بعض ما اختاره من مؤلَّفات أصحاب الكتب الستة، وهي:

للبخاري:

١ ـ كتاب القراءة خلف الإمام.

٢ ـ كتاب رفع اليدين في الصلاة.

٣ ـ كتاب الأدب المفرد.

٤ ـ كتاب خَلْق أفعال العباد.

٥ ـ ما استشهد به في الصحيح تعليقاً.

ولمسلم:

٦ ـ مقدِّمة كتابه الصحيح.

ولأبي داود:

٧ ـ كتاب المَراسيل.

٨ ـ كتاب الرَّدِّ على أهل القدر.

٩ ـ كتاب الناسخ والمنسوخ.

١٠ ـ كتاب التفرُّد (وهو ما تفرَّد به أهل الأمصار من السُّنَن).

١١ ـ كتاب فضائل الأنصار.

١٢ ـ كتاب مسائل الإمام أحمد (وهي المسائل التي سأل عنها أبا عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل).

١٣ ـ كتاب مُسْنَد حديث مالك بن أنس.

وللترمذي:

١٤ ـ كتاب الشَّمائل.

وللنَّسائيّ:

١٥ ـ كتاب عمل اليوم والليلة.

١٦ ـ كتاب خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، رضي الله عنه.

١٧ ـ كتاب مسند عليّ، رضي الله عنه.

١٨ ـ كتاب مسند حديث مالك بن أنس.

لابن ماجه:

١٩ ـ كتاب التفسير.

وبذلك زاد في تراجم الأصل أكثر من ألف وسبعمئة ترجمة.

ثانياً: وذكر جملةً من التراجم للتمييز، وهي تراجم تتفق مع تراجم الكتاب في الاسم والطبقة، لكن أصحابها لم يكونوا من رجالِ أصحابِ الكتب الستة.

ثالثاً: أضاف المِزِّيُّ إلى معظم تراجم الأصل مادةً تاريخيةً جديدةً في شيوخ

صاحب الترجمة، والرواة عنه، وما قيل فيه من جَرْحٍ أو تعديلٍ أو توثيقٍ، وتاريخ مولده أو وفاته، ونحو ذلك، فتوسَّعَتْ معظم التراجم توسُّعاً كبيراً.

رابعاً: وأضاف المِزِّي بعد كل هذا أربعةَ فصول مهمة في آخر كتابه لم يذكر صاحبُ «الكمال» منها شيئاً، وهي:

١ ـ فصل: فيمن اشتُهِر بالنسبة إلى أبيه أو جَدِّه أو أمِّه أو عمِّه أو نحو ذلك.

٢ ـ فصل: فيمن اشتُهِرَ بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو نحو ذلك.

٣ ـ فصل: فيمن اشتُهر بلقبٍ أو نحوه.

٤ ـ فصل: في المُبْهَمات.

وهذه الفصول تُيسِّر الانتفاعَ بالكتاب تيسيراً عظيماً في تسهيل الكشف على التراجم الأصلية، فضلاً عن إيراد بعضهم مفرداً في هذه الفصول.

خامساً: رَجَع المِزِّيُّ إلى كثير من الموارد الأصلية التي لم يرجع إليها صاحبُ «الكمال»، يعرفُ ذلك كلُّ من يُلقي نظرةً على الكتابين، وكان لا بُدَّ للمِزِّي أن يفعل ذلك بعد توسيعه لمادة الكتاب كل هذا التوسيع، فلم يكن ذلك ممكناً إلَّا بزيادة الموارد المعتمدة.

سادساً: هذا فضلاً عن زيادة التدقيق والتحقيق وبيان الأوهام ومواضع الخَلَل في كل المادة التاريخية التي ذَكَرها عبد الغني في «الكمال»، فوَضَّح سقيمَها، وَوَثَّق ما اطمأنَّ إليه، فأورده في كتابه الجديد.

لقد أدَّتْ كلُّ هذه الإضافات الأساسية إلى تضخم الكتاب تضخماً كبيراً، فصار ثلاثة أضعاف «الكمال» تقريباً.

أمَّا رموز هذا الكتاب فهي كما يلي:

(ع) للكتب السِّتّة.

(٤) للأربعة أصحاب السُّنن.

(خ) للبخاري.

(م) لمسلم.

(د) لأبي داود.

(ت) للتِّرمذي.

(س) للنَّسائي.

(ق) لابن ماجَهْ.

(خت) للبخاري في التعاليق.

(بخ) للبخاري في الأدب المُفْرَد.

(ي) في جزء رفع اليدين.

(عخ) خلق أفعال العباد.

(ز) جزء القراءة خلف الإمام.

(مق) لمسلمٍ في مقدِّمة صحيحه.

(مد) لأبي داود في المراسيل.

(قد) في القدر.

(خد) في الناسخ والمنسوخ.

(ف) في كتاب التفرُّد.

(صد) في فضائل الأنصار.

(ل) في المسائل.

(كد) في مُسْنَد مالك.

(تم) للترمذي في الشمائل.

(سي) للنَّسائي في عمل اليوم واللَّيلة.

(كن) في مُسْنَد مالك.

(ص) في خصائص عليٍّ.

(عس) في مسند عليٍّ.

(فق) لابن ماجه في التفسير.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور بَشّار عوّاد معروف في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م في (٣٥) مجلداً.

٥ ـ تذهيب تهذيب الكمال: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين أحمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

هو تذهيبٌ لكتاب «تهذيب الكمال» للمِزِّي، وقد حافظ فيه الذهبيُّ على ترتيب الأصل، وأضاف ما رآه حَرِيّاً بالإضافة، وعلَّق على كثير من تراجم الأصل، من حيث الرواية، وضبط الأسماء والوفيات، وبعض أقوال العلماء في المترجَم لهم[١].

وقد علَّق عليه الحافظُ ابن حجر بقوله: «أطال فيه العبارةَ، ولم يعد ما في التهذيب غالباً، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفياتٍ بالظنِّ والتخمين، أو مناقب لبعض المترجَم لهم، مع إهمالٍ كثيرٍ من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدارُ التضعيف والتصحيح»[٢].

وهو ما زال مخطوطاً[٣].

٦ ـ الكاشف في معرفة مَن له روايةٌ في الكتب الستة: للحافظ الذهبي أيضاً.

اقتصر فيه الذهبيُّ على الرواة الذين لهم روايةٌ في الكتب الستة، وهو مقتضبٌ من «تهذيب الكمال» وليس من «تذهيب التهذيب» كما هو شائعٌ، يقول المصنِّفُ في مقدِّمة كتابه: «هذا مختصرٌ نافعٌ في رجال الكتب الستة ـ الصحيحين، والسنن الأربعة ـ مقتضبٌ من «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحَجَّاج المِزِّي، اقتصرتُ فيه على ذكر من له روايةٌ في الكتب دون باقي تلك التواليف التي في (التهذيب) ـ يعني: تهذيب الكمال ـ ودون من ذُكر للتمييز، أو كُرِّر للتنبيه»[٤].

وقد تجلَّى منهجُ الحافظ الذهبي في «الكاشف» على النحو التالي:

ـ ترجم لرجال الكتب السِّتة الذين لهم روايةٌ فيها.

ـ حذف من له روايةٌ في كُتبٍ أخرى سِواها، اعتمدها الحافظ المِزّي في «تهذيب الكمال».

---

(١) راجع مقدمة تحقيق «تهذيب الكمال»: (١/ ٥٣).

(٢) تهذيب التهذيب: (١/ ٣).

(٣) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٢).

(٤) انظر مقدِّمة الكتاب: ص: ٤٩.

ـ حذف من ذُكر في «تهذيب الكمال» للتمييز.

ـ حذف من كُرِّر في «التهذيب» للتنبيه على وهمٍ فيه، أو نحوه.

ـ يذكر اسمَ المترجَم له ونسبه، ونسبته، وأسماءَ بعض شيوخه، وأسماءَ بعض تلاميذه.

ـ يذكر حالَه جرحاً وتعديلاً إمَّا بنسبته إلى قائله، أو بدون نسبة.

ـ نادراً ما يُورد الراويَ ولا يحكم عليه.

ـ يذكر وفاةَ الراوي، ورموز من أخرج حديثَه.

استعمل الذهبيُّ عباراتٍ مقتضبةً في الجرح والتعديل، مثل: «ثقة» و«صدوق» و«وُثِّق» و«صُدِّق» و«ضُعِّف» و«لُيِّن» و«محلُّه الصِّدق» و«لا بأسَ به» و«ليس به بأسٌ» و«ما أرى به بأساً» و«لا أعلم به بأساً» و«أرجو أنه لا بأسَ به» و«ليس بحديثه بأسٌ» و«حديثه مقاربٌ» و«مَشَّاه فلانٌ»، وقلَّما يستعمل كلمةَ «مقبول»، ولم يحدِّد اصطلاحه كما فعل الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب». ويستعمل لفظَ «شيخٌ» و«لا يُعْرَف» بدل «مجهول» التي اصطلح على أنه إذا أطلقها فهي من قول أبي حاتم، فإن أطلق عبارة «لا يُعْرَف» فيمن تفرَّد عنه راوٍ واحدٌ فهو يريد بها جهالةَ العين، وربما أراد بها جهالةَ الحال، ومن ألفاظه في ذلك: «جُهِل» و«يُجهل»[1].

أمَّا رموز الكتاب فهي كما يلي:

(خ) للبخاري.

و (م) لمسلم.

و (د) لأبي داود.

و (ت) للترمذي.

و (س) للنَّسائي.

و (ق) لابن ماجه.

و (ع) للكتب السِّتة.

---

(١) انظر مقدمة الشيخ محمد عوَّامة لـ«الكاشف».

و (٤) لأصحاب السُّنن الأربعة.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد عَوَّامة، والشيخ أحمد محمد نمر الخطيب، في دار القبلة بجُدّة، ومؤسَّسة علوم القرآن ببيروت عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م في مجلَّدين، وله طبعاتٌ أخرى.

٧ ـ **عُمدة العلماء الأخيار في تحرير علوم الأخبار**: لأبي العبَّاس، أحمد بن سَعْد العَسْكري الأندرشي (المتوفى سنة ٧٥٠هـ).

وهو مختصر «تهذيب الكمال» للمِزّيّ، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٧٠) بعنوان: «العمدة في مختصر تهذيب الكمال والأطراف».

وهو مخطوطٌ[1].

٨ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. للحافظ علاء الدين بن قُلَيْج مُغْلَطاي الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢هـ).

هو ذَيْلٌ على كتاب الحافظ المِزّي ـ أي: «تهذيب الكمال» ـ، وقد ذكر مُغُلْطَاي في مقدِّمة كتابه أنَّ استدراكه هذا لا ينقص من قيمة كتاب المِزِّي وأهميته، وقال: «معتقدي أنَّ لو كان الشيخ حيّاً؛ لرحَّب بهذا الإكمال»، وقد أشار إلى عظمة كتاب المِزِّي ومنزلته، ثم أخذ عليه جملةَ أمورٍ، من أبرزها:

ـ ذكره أشياء لا حاجة إليها مثل الأسانيد التي يذكرها من باب العلوِّ، أو الموافقات، أو نحو ذلك.

ـ ذكره للترجمة النبوية، وأخذه معظم ما ذكره فيها من كتاب أبي عمر بن عبد البرّ.

ـ إيراد بعض أخبار المترجَم لهم مما لا ينفع في بيان أحوالهم في التوثيق أو التجريح.

ـ محاولة المِزِّيّ استيعاب شيوخ صاحب الترجمة والرواة عنه، مع أنَّ الإحاطة بذلك متعذِّرةٌ لا سبيلَ إليها.

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٩٦).

ـ مسامحة المِزِّيّ لصاحب الكمال في بعض المواضع التي لم يرد عليها فيها.

هذا وقد تلخَّص منهج الإكمال فيما يلي:

ـ ترك نقد المقدِّمة، وابتدأ بالأسماء مباشرةً.

ـ أورد اسمَ المترجَم له كما ذكره المِزِّيُّ، ثم أورد تعليقاته على الترجمة، وتتكوَّن هذه التعليقاتُ من نقولٍ كثيرةٍ عن المصادر السابقة.

ـ أعاد تدقيقَ جميع النصوص التي أوردها المِزِّيُّ في كتابه، وتكلَّم على أدنى اختلافٍ في نقله.

ـ عُنِيَ بإيراد المزيد من التوثيق والتجريح، ورجع إلى مصادر كثيرةٍ جداً.

ـ عُني بضبط كثيرٍ من الأسماء والأنساب، وأورد ما يوافق المؤلِّفُ وما يخالفه في هذا الباب، معتمداً في ذلك عدداً كبيراً من المصادر.

ـ استدرك على المِزِّيّ بعضَ ما فاته من المترجَم لهم، وأكثر ما استدرك عليه في «التمييز».

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، والأستاذ أبي محمد أسامة بن إبراهيم، في مكتبة الفاروق الحديثة بالقاهرة عام ٢٠٠١م.

٩ ـ مختصر تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي بكر، ابن أبي المجد، عماد الدين الحنبلي السَّعْدي الدِّمشقي ثم المصري (المتوفى سنة ٨٠٤هـ).

ذكره ابن العماد في «شذرات الذهب» (٧/ ٤٣)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٥١٠).

١٠ ـ إكمال «تهذيب الكمال للمِزِّيّ»: لأبي حفص، سراج الدين، عمر بن علي المصري، المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١١ ـ ذيلُ «الكاشف في معرفة أسماء رجال الكتب السِّتّة للذَّهبي»: لولي الدين أبي زُرْعة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفى سنة ٨٢٦هـ).

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢١٩).

طُبع بتحقيق الأستاذ بوران الضَّناوي، في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، في (٣٨٦) صفحة.

١٢ ـ **نهاية السُّول في رواة الأصول**: للحافظ أبي الوفاء، برهان الدين، المعروف بـ: سِبط بن العجمي (المتوفى سنة ٨٤١هـ).

أضاف المؤلِّفُ في هذا الكتاب إلى رواة الكتب الستة من علَّق له البخاريُّ في صحيحه، ومن هو في مقدِّمة «صحيح مسلم»، ومن هو في كتاب «عمل اليوم والليلة» للنَّسائي، ورتَّب التراجم على حروف المعجَم مبتدئاً بالأسماء، ثم الكُنَى، ثم الأنساب، ثم الألقاب، ثم المُبْهَمات، ثم أسماء النِّساء، ثم كُنَى النّساء، ثم من لم يُسَمَّ منهن، ثم من نُسبت إلى أبيها، ثم صاحبات الألقاب، ثم المجهولات.

ورَمَز لمن أخرج الرواةَ من أصحاب الكتب الستة بالرموز المتعارف عليها، وذكر الشيوخ والتلاميذ باختصارٍ، وسنةَ الوفاة بالعدد. وقد استفاد من تعقيبات مُغْلَطَاي على المزِّيِّ، وربما ناقَشَ مغلطاي فيها، واختصر الكلامَ في الجرح والتعديل، ولم يُطِلْ بذكر المناقب. يحتوي هذا الكتاب على أكثر من ثمانية آلاف راوٍ.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربّ النبيّ، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٣ ـ **مختصر «تهذيب الكمال»**: لتقي الدين، أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي، المعروف بابن قاضي شهبة (المتوفى سنة ٨٥١هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٥١٠).

١٤ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

هو اختصارٌ وتهذيبٌ لـ: «تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّي، وقد دفعه إلى الاختصار والتهذيب عِدَّةُ أمور.

أولاً: طول كتاب المِزي، وقد قصرت الهِمَمُ عن تحصيله فاقتصر بعضُ الناس على الكشف من (الكاشف) للذهبي.

ثانياً: وجودُ عددٍ من الأسماء من «تهذيب الكمال» لم يعرِّف المِزِّيُّ بشيءٍ من

أحوالهم، بل لا يزيد عن قوله: روى عن فلانٍ، روى عنه فلانٌ وأخرج له فلانٌ، وهذا لا يروي الغُلَّةَ، ولا يشفي العِلَّةَ.

ثالثاً: محاولة المِزِّي استيعاب شيوخ صاحب الترجَمة واستيعاب الرواة عنه، لكنه شيءٌ لا سبيلَ إلى استيعابه ولا حصره بسبب انتشار الروايات، وكثرتها، وتشعُّبها، وسِعتها.

وقد تجلَّى منهج الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب فيما يلي:

ـ ذكر رجالَ «تهذيب الكمال» كلَّهم، ولم يحذف منهم شيئاً، بل ربما زاد فيهم من هو على شرطه، وقد ميَّز التراجم الزائدة على الأصل.

ـ اقتصر من شيوخ الراوي، ومن الراوين عنه إذا كان مُكثِراً على الأشهر، والأحفظ، والمعروف.

ـ إن كانت الترجَمةُ قصيرةً لم يحذف منها شيئاً، وإن كانت متوسِّطةً اقتصر على ذكر الشيوخ، والرواة الذين عليهم رقم في الغالب، وإن كانت طويلةً اقتصر على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم، ولا يعدل عن ذلك إلاَّ لمصلحةٍ.

ـ حذف ما طال به الكتابُ من الأحاديث التي يخرِّجها الحافظُ المِزِّيُّ من مروياته العالية من الموافقات والأبدال، وغير ذلك من أنواع العُلُوّ؛ لأن ذلك بالمعاجم والمَشْيَخات أشبه منه بموضوع الكتاب.

ـ اقتصر الحافظُ ابن جحر على ما يفيد الجرحَ والتعديلَ خاصّةً، وحذف ما لا يَدُلُّ على توثيقٍ أو تجريحٍ، وأضاف نقولاً كثيرةً في الحكم على الراوي.

ـ وقد ذكر: أنَّ فائدة إيراد كلِّ ما قيل في الرجل من جرحٍ، وتوثيقٍ يظهر عند المعارضة.

ـ حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الراوي إلاَّ لمصلحةٍ تقتضي عدمَ الاختصار.

ـ ميَّز الحافظُ إضافاته على الترجَمة، أو تصحيحاته بلفظة: «قلتُ».

والحقيقةُ التي لا مِرْيَةَ فيها: أن هذا الكتاب قيِّمٌ محرَّرٌ مفيدٌ، وقد بذل الحافظُ ابن حجر فيه جهداً كبيراً واضحاً، وقد اختصر ما يستحق الاختصارَ، وزاد ما يستحق الزيادةَ مما فات الأصلَ، وحرَّر وهذَّب واستعان ـ مع اطِّلاعه الواسع ـ بعددٍ من المصنَّفات في إخراج هذا الكتاب بشكلٍ مرضيٍّ.

وهو أجودُ الكتبِ وأدقُّها بين الكتب التي عملت على اختصار وتهذيب كتاب الحافظ المِزِّي، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب «تذهيب التهذيب» للذَّهبي، للميزات الكثيرة التي تميِّزه عنه التي أشار إليها ابنُ حجر في مقدِّمة كتابه «تهذيب التهذيب».

وما قاله الحافظُ عن كتاب «الكاشف» فقد ذكرتُ ما فيه قبل قليلٍ. وأمَّا ما يقوله البعضُ في هذه الأيام مِن أنَّ الحافظ ابن حجر قد اختصر كتابَ المِزِّيِّ فأخَلَّ بكثيرٍ من مقاصده، بل ربّما بالَغَ بعضُهم فقال: لقد مَسَخَ ابنُ حجر كتابَ المِزِّيِّ وأفسده، محتجِّين بأنَّ الحافظ قد حذف كثيراً من شيوخ وتلاميذ كثيرٍ من المترجَم لهم، وأنَّ ذِكْرَ هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدةٌ كبيرةٌ لا تخفى على المشتغلين بالحديث وعلم الرجال.

فالجوابُ: أنَّنا لا نُنكِر فائدةَ ذِكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، لكن يقال: إنَّ موضوع الاختصار والتهذيب هو هذا. وليس كلُّ مراجعٍ يستفيد من معرفة كلّ هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، ومن أراد التوسُّعَ أو احتاج إلى معرفة بعضهم فليرجع إلى الأصل؛ إذ من المعروف: أنّه لا تغني المختصرات عن أصولها في كلِّ شيءٍ، ومن جهةٍ ثانية فليس في الكتاب ما يُنْتَقد إلاّ هذا. مع أنَّ في اختصار كثيرٍ من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجَم لهم وجهةُ نظرٍ وليست خطأً وقع فيه ابنُ حجر، وأخيراً فلو أنصف المرء فذكر حسنات الكتاب الكثيرة لا سيما حذفه كثيراً من الأحاديث العوالي التي أوردها المِزِّيُّ من روايته لأقرَّ بأنَّ عملَ الحافظِ ابن حجر في هذا الكتاب عملٌ نافعٌ مشكورٌ، وأنَّ الكتاب من خيرة الكتب في معرفة تراجم رجال الكتب السِّتَّة، والله أعلم[(١)].

طُبع هذ الكتاب قديماً في (١٢) مجلَّداً، في دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد (الدَّكن) الهند، عام ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧، ثم صدرت له طبعات كثيرة، ومن أحسنها إلى الآن: طبعةُ مؤسَّسة الرسالة ببيروت، والتي صدرت بتحقيق الأستاذ إبراهيم زَيْبق، وعادل مرشد، عام ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، في أربع مجلَّدات.

---

(١) انظر «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» ص: ١٦٤-١٦٥.

١٥ ـ تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر أيضاً.

هو كتابٌ مختصرٌ جداً، اختصر فيه الحافظُ ابن حجر كتابه «تهذيب التهذيب» في نحو سُدُس حجمه، وذكر في مقدِّمته سببَ تصنيف هذا الكتاب، فقال: «إنني لما فرغتُ من تهذيب (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) الذي جمعتُ فيه مقصودَ «التهذيب» لحافظ عصره أبي الحجَّاج المِزِّي، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضممتُ إليه مقصود «إكماله» للعلامة علاء الدين مُغْلَطَاي. . وزِدْتُ عليهما في كثيرٍ من التراجم ما يُتعجَّب من كثرته لديهما، ويُستغرَب خفاؤه عليهما؛ وقع الكتابُ المذكور من طَلَبَة الفنِّ موقعاً حسناً عند المميِّز البصير، إلاَّ أنه طال إلى أن جاوز الثلث «والثلث كثير». فالتمس مني بعضُ الإخوان أن أجرِّد له الأسماء خاصةً، فلم أؤثر ذلك لقِلَّة جَدواه على طالبي هذا الفن. ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته. . .».

فقد أبان المصنِّفُ عن السبب الباعث له على اختصار هذا الكتاب من أصله، وأمَّا إبداعه في هذا «التقريب» فيبرز في:

ـ ابتكاره للطبقات التي أغنت ـ من حيث الجملة ـ عن ذكر شيوخ المترجَم له والراوين عنه. وجعل الحافظُ طبقاتِ الرواة المترجم له وجعلهم اثنتي عشر طبقةً، وينبغي لزاماً معرفة تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب حتى يعرف المُراجِعُ ذلك.

ـ وتغلُّبه إجمالاً على الاختلافات الكثيرة في الرجل جرحاً وتعديلاً.

ـ وقدَّم لطلاب هذا الفنِّ كتاباً في مجلَّدٍ لطيفٍ يشتمل على تراجم لنحو تسعة آلاف رجلٍ، هم غالبية رجال الرواية في القرون الثلاثة الأولى.

ـ وأفرد فصلاً في آخر الكتاب عنوانه: «فصل في بيان المُبْهَمات من النِّسوة، على ترتيب من روى عنهن رجالاً ثم نساء» قال: «ولم يُفرد المِزِّيُّ هذا الفصل في أصل (التهذيب)، فتبعتُه في (تهذيب التهذيب) ثم أفردته هنا لتمام الفائدة».

وهذا الفصل ـ على قِصَره؛ إذ فيه ثمانٌ وخمسون ترجمةً ـ لا يدرك أهميتَه إلاَّ من وقف حائراً مكتوف الأيدي أمام المُبْهَمات، لا يدري كيف يحلّ إشكاله.

ـ وفيه من الفوائد ما لا يوجد في أصْلَيه: «تهذيب التهذيب» و«تهذيب الكمال». مثال ذلك:

ـ قولُه في ترجمة: (أسمر بن مُضَرِّس): «ما روى عنه إلاَّ ابنته عَقيلة» ولفظه في «التهذيب» لا يفيد هذا الحصر.

ـ وقوله عن: (أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل): «يقال: إنَّ لها صحبة» وهذا يفيد: أنها ثقة إنْ لم تثبت لها الصحبة.

ـ وتكلَّم على كثيرين جرحاً وتعديلاً، سكت عنهم في «التهذيب» لا سيما في قسم الآباء والأبناء.

ـ وتحقيقه في كثير من رموز المترجَم لهم، بعد أن تابع المِزِّيَّ عليها في «التهذيب».

وهكذا نجد عمل الحافظ في هذا الكتاب لا يخلو عن إبداعٍ، وإجادةٍ، وتيسيرٍ للإفادةِ، رحمه الله تعالى[1].

والكتابُ جيِّدٌ مفيدٌ كافٍ لطلبة العلم المبتدئين في الفنِّ لاسيما في موضوع الحُكم على الشخص من حيث الجرح والتعديل، فإنه يعطي المراجعَ عُصَارَةَ الأقوال فيه، لكنه مضغوطٌ جداً، ويلاحظ عليه بشكلٍ خاصٍّ عدم ذِكره أيَّ شيخٍ أو تلميذٍ للمترجَم لهم في جميع الكتاب، ولذلك يتميَّز كتاب «الكاشف» للذهبي، وكتاب «الخلاصة» للخَزْرَجي على كتاب التقريب في هذا.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ محمد عَوَّامة، في دار الرشيد بحلب، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، في (٧٧٢) صفحة، وله طبعاتٌ أخرى.

١٦ ـ **زوائد الرجال على «تهذيب الكمال»**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٥١١).

١٧ ـ **خُلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للعلامة الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخَزْرجي (المتوفى سنة ٩٢٣هـ).

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب: ص: ٩٠٧.

هو مختصر «تذهيب التهذيب» للحافظ الذهبي، يقول المصنِّفُ في مقدمته: «فهذا مختصرٌ في أسماء الرجال اختصرته من «تذهيب تهذيب الكمال»، وضبطتُ ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال، وزِدْتُ فيه زياداتٍ مفيدةً، ووفياتٍ عديدةً من الكتب المعتمَدة، والنقول المسندة[1].

وقد تجلَّى منهج الكتاب فيمايلي.

- ذكر أشهر شيوخ الراوي وتلاميذه.

- نقل كلمات علماء الجرح والتعديل في الراوي بألفاظهم.

- يذكر في كثيرٍ من التراجم بيان عدد الأحاديث التي رووها.

- يبيِّن ما أخرج للراوي في الكتب الستة أو أحدها احتجاجاً، أو متابعةً، أو استشهاداً، استقلالاً أو مقروناً بغيره.

- يذكر بعضَ مناقب الراوي أو مآخذه مما يزيد التعريف بقَبوله أو رَدّه[2].

- ذكر رموزَ كتب الحديث في المقدِّمة وعددُها (٢٧) رمزاً، وهي الرموزُ التي ذكرها الحافظُ المِزِّي ثم الذهبيُّ في تذهيبه، لكنه زاد عليها رمزاً آخر وهو كلمة «تمييز»[3]، وتذكر مع الراوي الذي ليس له روايةٌ في المصنَّفات المترجَم لرواتها في هذا الكتاب.

- قسَّم الكتابَ إلى قسمين، الأول، خصَّصه لتراجم الرجال، والثاني، خصَّصه لتراجم النِّساء.

- لم يلتزم في صياغته للترجَمة خطّاً معيَّناً كما فعل الحافظُ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، فأحياناً يذكر الجرحَ أو التوثيق، وأحياناً يُهمله ولا يذكر في المترجَم له شيئاً من ذلك، وأحياناً يذكر وفاته، وأحياناً لا يذكرها[4].

---

(١) انظر «الخلاصة»: ص: ٢.

(٢) راجع مقدمة المحقق للكتاب: ص: ١٩.

(٣) المراد بـ «التمييز» حيث يتفق اسمُ راويين واسمُ أبيهما، وكان أحدُهما من رجال الكتب التي ترجم لرواتها في هذا الكتاب، والآخر ليس كذلك فذكره للتمييز بينهما، (انظر «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» ص: ١٦٩).

(٤) أصول التخريج ودراسة الأسانيد: ص: ١٦٨ـ١٦٩.

هذه بعض مزايا لكتاب «الخلاصة» تجعله كثيرَ النفع، كما أنها تعين الباحثَ على معرفة خلاصة حال الراوي بسهولةٍ ويسرٍ.

وقد طُبع الكتاب بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م في (٥٠٠) صفحة.

١٨ ـ مختصر «تهذيب الكمال»: لداود بن محمد القارصي الرُّوْمي الحنفي (المتوفى سنة ١١٦٠هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

١٩ ـ تراجم رواة الكتب السِّتَّة: للعابد بن أحمد بن الطّالب المعروف بابن سُوْدَة (المتوفى سنة ١٣٥٩هـ).

وهو غيرُ كاملٍ، ذكره تلميذُه الشيخ عبد السَّلام بن عبد القادر بن سُوْدَة في «سَلّ النِّصَال» (ص: ٩١).

(١١) كتبٌ في رجال «مسند أحمد»:

١ ـ الإكمال في ذِكر مَن له روايةٌ في مسند الإمام أحمد ممّن ليس في تهذيب الكمال: لأبي المحاسن، شمس الدين محمد بن علي الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥هـ).

ذكر فيه رجال «مسند أحمد» الذين فات المِزِّيَّ ذِكْرُهم في «تهذيب الكمال».

طُبع هذا الكتاب في الهند قديماً دُون تاريخ الطباعة، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي في الجامعة الإسلامية بكراتشي، ودار الوفاء بالمنصورة (مصر) عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

وكذلك طُبع كملحقٍ في آخر «تهذيب الكمال» في دار الفكر بيروت.

٢ ـ تعريف الأوحد بأوهام مَن جَمَع رجالَ المسند: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤٠٠).

وهو مطبوعٌ كملحقٍ في آخر «تهذيب الكمال» للمِزِّيّ، في طبعة دار الفكر بدمشق.

(١٢) كتبٌ في رجال «مسند أبي حنيفة»:

١ ـ الإيثار بمعرفة رُواة الآثار: (رواية الإمام محمد بن الحسين الشَّيْباني): للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

طُبع مع «كتاب الآثار» بتحقيق الأستاذ قاسم أشرف، في إدارة علوم القرآن بكراتشي (باكستان)، وله طبعاتٌ أخرى.

(١٣) كتبٌ في رجال الكتب العشرة:

١ ـ التذكرة برجال العَشَرة: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٦٥هـ).

يشتمل هذا الكتابُ على تراجم رُواة عشرة من كتب السُّنّة، وهي الكتبُ السِّتَّة التي هي موضوعُ كتاب «تهذيب الكمال» للمِزِّي. بالإضافة إلى أربعة كتبٍ لأصحاب أئمّة المذاهب الأربعة، وهي: «الموطّأ» و«مُسْنَد الشافعي» و«مسند أحمد» و«المسند» الذي خرَّجه الحسينُ بن محمد بن خُسْرو من حديث أبي حنيفة.

لكنه لم يذكر رجالَ بعض المصنَّفات التي لأصحاب الكتب السِّتّة، كما فعل شيخُه المِزِّيُّ، وإنما اقتصر على رجال الكتب السِّتَّة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة.

ورَمَز لمالكٍ (ك)، وللشافعيِّ (فع)، ولأبي حنيفة (فه)، ولأحمد (أ)، ولمن أخرج له عبدُ الله بن أحمد عن غير أبيه (عب)، وترك رموزَ السِّتّة على حالها، كما رَمَز لها المِزِّيُّ.

وغايتُه من هذا التصنيفِ أن يجمع أشهرَ الرُّواة في القرون الثلاثة الفاضلة الذين اعتمدهم أصحابُ المصنَّفات السِّتّة المشهورة، وأصحاب المذاهب الأربعة المتبوعة.

وهو كتابٌ جيِّدٌ نافعٌ.

طُبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المُطَّلب في مصر عام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م في خمس مجلَّدات.

(١٤) كتب في رجال الأئمة الأربعة:

١ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

بدأ الحافظُ ابن حجر هذا الكتابَ بمقدّمةٍ بَـيَّن فيها نِطاقَ الكتاب وموضوعَه والغرض من تأليفه وأهميته، فقال في بيان موضوع الكتاب: «فقد وقفتُ على مصنَّفٍ للحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي سَمَّاه: «التذكرة برجال العشرة»: ضَمَّ إلى من في «تهذيب الكمال» لشيخه المِزِّيّ من في الكتب الأربعة، وهي: الموطّأ، ومُسْنَد الشافعي، ومسند أحمد، والمسند الذي خَرَّجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة. . فالتقطتُ الآن من كتاب الحسيني من لم يُترجِم له المِزِّيُّ في التهذيب».

واضحٌ من هذه العبارة: أنَّ موضوع الكتاب زوائدُ رجالِ الأئمة الأربعة: الإمام أبي حنيفة، والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد ـ رحمهم الله ـ في كتبهم المذكورة هنا دُون سائر كتبهم، وقد أخذ الحافظُ تراجمَ هؤلاء الرجال من كتاب «التّذكرة في رجال العشرة» للشريف الحسيني الذي اختصر فيه كتابَ: «تهذيب الكمال» لشيخه المِزّيّ، وحَذَف منه مَن ليس في الكتب الستة من رجال مصنَّفاتهم الأخرى، وأضاف إليهم رجالَ أربعة كتبٍ من كتب الأئمة الأربعة المقتدى بهم.

رَتَّب الحافظُ أسماءَ تراجم هذا الكتاب على ترتيب حروف المعجم، وذلك في أسماء المُتَرْجَم لهم، وأسماءَ آبائهم وأجدادهم.

وبعدما انتهى من ذكر الأسماء انتقل إلى ذكر المشهورين بالكُنَى، وكثيراً ما يذكر الاسمَ مرَّتين، مرّةً في الأسماء، ومرّةً في الكُنى، ولكنه يُحيل بقوله: «تقدَّم» أو «يأتي»، ثم ذكر فصلاً فيمن أُبْهِمَ من الرجال بذكر أبيه أو جَدّه أو نحو ذلك، ثم فصلاً آخر في ذكر المُبْهَمين بذكر أنسابهم وقبائلهم، ثم ذكر فصلاً ثالثاً فيمن لم يُسَمَّ ولم يُنْسَبْ على ترتيب الرواة عنهم، وفصلاً رابعاً، على ترتيب الرواة عنهم

المشهورين بالكُنى، ونهج نفسَ المنهج مع النّساء، فبدأ بذكر النساء المعروفات بالأسماء، ثم المعروفات بالكُنى. ثم المُبْهَمات منهن.

أمّا رموز الكتاب؛ فهي كالتّالي:

(ك) للإمام مالك، و(فع) للإمام الشافعي، و(فه) للإمام أبي حنيفة، و(عب) للإمام أحمد. ورموز الكتب السِّتّة على حالها.

طُبع هذا الكتاب قديماً بتصحيح الأستاذ عبد الله هاشم اليَماني في دائرة المعارف الإسلامية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٢٤هـ ـ ١٩٠٦م في مجلَّدٍ، ثم صدرت له طبعةٌ محقَّقةٌ بدراسة وتحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، في أربع مجلَّداتٍ.

(١٥) كتبٌ في رجال السُّنَن والمسانيد:

١ ـ التقييد لمعرفة رُواة السُّنَن والمسانيد: للحافظ أبي بكر، محمد بن عبد الغني البغدادي، المعروف بابن النُّقْطَة الحنبلي (المتوفى سنة ٦٢٩هـ).

جَمَع الحافظُ ابن النقطة في هذا الكتاب أسماءَ رواة الكتب السِّتّة، وأخبارهم، وجرحهم وتعديلهم، ومحلّهم عند العلماء، ثم أضاف إليهم جماعةً من رواة السُّنَن والمسانيد، والتزم على ذكر الأشهر، والأعَمِّ منهم.

ثم ذَكَر أكثرَ السُّنَن والمسانيد التي يشتمل كتابُه على معرفة رواتها، فقال: «كتاب الموطأ رواية أبي مصعب، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، والسُّنن لأبي داود، ولسعيد بن منصور، وللنَّسائي، ولابن ماجَهْ، والجامع للترمذي، والسُّنن للدَّارقطني، وصحيح الإسماعيلي، وصحيح أبي عَوَانة، وكتاب المتفق للجوزقي، وكتاب السُّنن لأبي قُرَّة موسى بن طارق الزَّبيدي، وكتاب السُّنَن الكبير، والصغير، والسُّنن والآثار للبَيْهقي، ومُسْنَد أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة، وابن رَاهُوْيَهْ، ومُسَدَّد، والحُمَيْدي، وعبد الله بن وَهْب، والدَّارمي، والرُّوْياني، وأبي يَعْلى، وابن أبي عمر العَدَني، وأحمد بن مَنِيع، وأبي داود الطَّيَالِسي، وابن أبي أسَامة، والهيثم ابن كُلَيْب الشَّاشي».

ثم رَتَّب كتابه على حروف المعجم، وابتدأ بمن اسمه (محمّداً) تبرُّكاً.

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(١٦) كتبٌ في رجال «معاني الآثار» للإمام الطَّحاوي:

١ ـ مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار: للمحدِّث أبي محمد، محمود بن أحمد، بدر الدين العَيْنيّ (المتوفى سنة ٨٥٥هـ).

هذا الكتاب جعله المؤلِّف كالمقدِّمة لـ «نخب الأفكار في شرح شرح معاني الآثار»، حيث أفرد فيه الرجال، فقد قال في مقدمته: «وسمّيتُه بكتاب نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخيار في شرح شرح معاني الآثار». ثم قال بعد ذلك: «ثم إنَّ كتاب الرجال إذا أفرد يُسَمَّى مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار».

وأمَّا أهمية إفراد رجال معاني الآثار في مؤلَّفٍ خاصٍّ؛ فترجع إلى أنَّ الطحاوي أخرج عن جماعةٍ من الرواة لم يُخرج لهم أحدٌ من أصحاب الكتب الستة، فمِن هؤلاء على سبيل المثال: الحسين بن عازب، وعمر بن شُريح الحضرمي، وعبيد الله ابن تمام مولى أم حبيبة وغيرهم.

وقد ألَّف العينيُّ هذ الكتاب بعد تأليفه لـ «مباني الأخيار» ولـ: «نخب الأفكار».

وقد قَدَّم العينيُّ لكتابه هذا بمقدّمةٍ نحو ورقتين، وذكر فيها أنه أراد أن يبيِّن ما فيه من المشكلات، ويكشف ما فيه من المُعضِلات، فيُخرج رجالَه من الرواة مظهراً بأن الحنفية هم المتمسِّكون بالحديث والخبر، وأنَّ مذهبهم هو الحديث النبوي في كل أمرٍ حضر، كيف لا وهم يقدِّمون خبرَ الواحد على القياس.

ثم بيَّن منهجَه في ترتيب الكتاب فقال: «وجعلتُ كتاب الرجال على مقدمة وخمسة عشر كتاباً، أمّا المقدّمةُ ففي ذكر نبذة من سيرة النبي ﷺ على طريق الإيجاز؛ إذ الكتاب لم يوضع لذلك، ولكن لا تخلو بركته من ذلك.

وأما الكتب: فالكتاب الأول: في أسماء الرجال من الرُّواة الصحابة. الثاني: في الكُنى؛ الثالث: فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جدِّه أو نحو ذلك، الرابع: في النساء الصحابيات. الخامس: في كُناهن. السادس: في المحمَّدين. السابع: في أسماء الرجال من التابعين، وغيرهم. الثامن: في كُناهم. التاسع: فيمن اشتهر منهم

بالنسبة إلى أبيه أو جدِّه أو نحو ذلك. العاشر: في المُبْهَمات. الحادي عشر: في النسب إلى القبائل والبلدان، الثاني عشر: في النسب إلى الحرف والصَّنائع، الثالث عشر: في الألقاب. الرابع عشر: في النساء التابعيات وغيرهن. الخامس عشر: في كُناهن. وهذه طريقة سلكتها، قلَّ من سلكها أحدٌ قبلي ولا غبرها غيري على هذا الفعل، بل لم يسلكها قبلي على هذا المثال، ولم ينسجها أحدٌ على هذا المِنوال».

ثم ذكر: أنَّ من رواة الطحاوي: «من اختصَّ بهم دُون سِواه من أصحاب هذا الشأن، ومنهم جماعةٌ لم يُخرج لهم أحدٌ من أصحاب الستة بالتحرير، ومنهم جماعةٌ أخرج لهم البخاريُّ في كتاب أفعال العباد، أو في كتاب رفع اليدين في الصَّلاة، أو في كتاب القراءة خلف الإمام، أو في كتاب الأدب، يمكن ذلك ويوجد. وكذلك أبو داود في «الناسخ والمنسوخ»، والترمذي في «كتاب الشمائل»، والنَّسائي في «عمل اليوم والليلة» وفي «فضائل علي رضي الله عنه»، وابن ماجه في «تفسيره»، وربما نذكر أحداً من الصحابة أو الرواة لم يُخرج له صاحب الكتاب لزيادة فائدة يقتضيها الحال، أو لتمييز أشياء تقع بين الرجال».

وقد اعتمد العينيُّ في كتابه هذا على مصادر كثيرة في علم الجرح والتعديل وكتب السنن والتواريخ.

أمَّا تراجم الكتاب فتختلف طُولاً وقصراً حسب مكانة المترجَم له وآراء العلماء فيه، فمثلاً ترجم للإمام الشافعي بورقة، وللإمام مالك بصفحة، وكذلك للإمام أحمد، وللإمام أبي حنيفة في نحو سبع ورقات.

تُوجَد منه نسخةٌ بخطِّ المؤلِّف في جزأين بدار الكتب المصرية، رقم مصطلح (٧٢) وهي ناقصةٌ، وتُوجَد منه نسخةٌ في ثلاثة أجزاء بمتحف سراي طوبكابي بتركيا.

حقَّقه الأستاذ معوض بلال العوفي كرسالة للدكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٧هـ. طُبع مصوّراً عن نسخة دار الكتب المصرية الخَطيّة في مكتبة الدّار بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢ ـ **الإيثار في رجال معاني الآثار**: لقاسم بن قُطْلُوبغا (المتوفى سنة ٨٧٩هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٠).

٣ ـ **تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار**: للشيخ محمد أيّوب بن محمد يعقوب المَظاهري.

تَرْجَم فيه رجالَ «شرح معاني الآثار» على ترتيب المعجم.

طُبع في المكتبة الخليلية بسَهَارَنْفُوْر (الهند)، في أربعة أجزاء.

٤ ـ **كشف الأستار عن رجال معاني الآثار**: للشيخ أبي التُّراب، رشيد الله السِّنْدي (المتوفى سنة ١٣٤٠ هـ).

لَخَّص فيه «مغاني الأخيار».

طُبع في مكتبة الدَّار بالمدينة المنوَّرة.

٥ ـ **الحاوي لرجال الطّحاوي**: للمحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (المتوفى سنة ١٤١٢هـ).

يتألَّف هذا الكتابُ من مقدِّمةٍ وقسمين، والمقدِّمةُ لا تتجاوز أربعة أسطر.

القسم الأول: وهو يشتمل تراجم المُسَمَّيْن، وقد وَزَّعهم المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ على حروف المعجم، فكلٌّ من يبدأ بحرف الهمزة مثلاً جعلهم مع بعضهم بعضاً، دُون النظر إلى اعتبار الحرف الثاني من الاسم، والثالث، وهكذا، فضلاً عن اسم الأب أو الجدِّ.

وقد أدخل أسماءَ النِّساء المُترَجَم لهنَّ مع الرجال، ولم يميِّزهن عنهم، أو يُفردهن في بابٍ خاصٍّ بهن، فنراه يُترجِم لـ: (أسماء بنت زيد بن الخطاب) بعد (الأسود بن قيس العبدي) وقبل (أمية بن بسطام العيشي)، وكذلك ترجم لـ: (أسماء بنت عُمَيْس رضي الله عنها) بين (أوس بن أوس) و(إسماعيل بن رجاء الزَّبيدي)، وهكذا...

والقسم الثاني: أدمج فيه أنواعَ التراجمَ التالية معاً، دُون تبويبٍ لهم: الكُنى، الألقاب، الأنساب، المُبْهَمات.

يلاحظ المطالع لهذا الكتاب: أنَّ مؤلفه اتَّبع خطةً في ترجمته للرُّاوة ضِمن كتابه، سار عليها إلى آخر المخطوط، وهي كالتالي:

- إذا كان الراوي مُترجَماً له في كتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر، فإنه يُورد كلامَ الحافظ باختصارٍ، ولا يعلِّق عليه أو يزيد، وهذا في الأعمّ الأغلب.

وغالبُ الاختصار الذي فعله المؤلِّفُ يكون لتواريخ وفيات الرُّواة، فإنَّ المؤلِّف تعمَّد إسقاطَها بكثرة!!!، وذكره لها قليلٌ جداً بالنسبة لمن أغفل وفاته، مع أنَّ الحافظ ابن حجر ذكرها في التقريب.

وهذا فيما يظهر: أنَّ المؤلِّف لم يرد البسطَ والتوسُّعَ؛ ليكون كتابه وسطاً بين الاختصار والتطويل.

الملحظ الثاني: هو أنَّ الرُّواة الذين على شرطه ولم يُترجمهم التقريب، فإن كانوا في تعجيل المنفعة للحافظ ابن حجر؛ فإنه يسوق كلامَه في هذا الرَّاوي.

الملحظ الثالث: إن لم يكن الرَّاوي مُترجَماً له في «تقريب التهذيب» أو «تعجيل المنفعة» فإنه يبحث عن ترجَمته في كتب التواريخ الكبيرة، كتواريخ ابن مَعين، والبُخاري، وابن أبي حَاتِم، و«تاريخ بغداد» و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، وتاريخ ابن الجوزي، و«تاريخ الإسلام» للذهبي، كما يعتمد أيضاً على «ثقات» ابن حِبّان و«الأنساب» للسَّمعاني.

وهو يُحاوِل في كلِّ ذلك استحضارَ وكتابةَ ما قيل عن الرَّاوي: عمَّن روى، ومن روى عنه، وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وغير ذلك.

وغالبُ هذه التراجم تكون أطولَ من التراجم التي يأخذها من «التقريب»، يصوغها بنفسه، ويخطّها قلمه، وأسلوبه فيها يختلف عن أسلوب الحافظ ابن حجر في عرض الترجمة.

الملحظ الرابع: إذا كان الرَّاوي مشهوراً بكُنيته؛ فإنه يدوِّن اسمه وكنيته، ثم يقول: «انظر الكُنى».

استطاع المؤلِّفُ بجدِّه واجتهاده، واستقرائه الخاصّ أن يستدرك على من قبله، حيثُ إنه وجد رجالاً في كتب الطَّحاوي أغفل ترجمتهم بل ذِكْرَهُم من ألَّف قبله في رجال الطَّحاوي.

وتنقسم زياداتُ المؤلِّف على من جمع رجال الطَّحاوي إلى أربعة أقسام:

أولاً: تفرُّده برجال «مشكل الآثار»: وهو أهمّها، أعني: جميع رجال الإمام الطَّحاوي ـ رحمه الله ـ في كتابه القيم النفيس «مشكل الآثار»، وقد ميَّزها عن غيرها بوضع حرف (ش) أو الحرفين (مش) فوق اسم الرَّاوي الموجود في المشكل، فإن أراد الانتقالَ إلى رجال «شرح المعاني» رَمَز كذلك لأول راوٍ، ويكون من بعده في ذات الكتاب.

زياداته على أبي التراب السِّنْدِي: ما استدركه المؤلِّفُ على كتاب السِّنْدي من بعض رجال الطَّحاوي في المعاني، وقد أشار إليهم بقوله: «أهمله السِّنْدي»، كما أنه قد يأتي برجالٍ من رجال المعاني قد غفل السِّنْدِيُّ عنهم، ومع ذلك لا ينبِّه على إهمال السندي لهم.

زياداته على الإمام العيني: وهي ما زاده المؤلِّفُ، ولم يُترجِمه العينيُّ في «مغاني الأخيار»، وهي فوائدُ سَنِيَّةٌ، واستدراكٌ عظيمٌ على أحد أئمة الحديث المتبحِّرين العلماء، وهذا إن دلَّ على شيء؛ فإنما يَدَلُّ على ألْمعية المؤلِّف ودِقَّته، ودِقّة استقرائه لرجال الطَّحاوي في كتاب «شرح معاني الآثار»، ومن خلفه كتاب «مشكل الآثار».

ومن إضافاتِ المؤلِّف توسُّعُه الكبير جِدّاً في بابي الكُنى والمُبْهَمات، فقد استغرق ذلك في كتابه أكثر من (٣٤) ورقةً من النسخة الأم من المخطوط، و(١١٣) ورقة من النسخة الثانية، وقد استغرق هذا البابُ عند السِّنْدي (٢٠) صفحة من المطبوع فقط[١].

هذا الكتاب ما زال مخطوطاً، وقد حقَّقه نخبةٌ من الطُلاَّب كرسائل للماجستير، من جامعة أمّ درمان (فرع دمشق)، بإشراف فضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر.

* * *

---

(١) بتصرفٍ واختصارٍ من دراسة الأخ الفاضل الأستاذ محمد عيد وفا منصور للكتاب، وهو واحدٌ من الطّلاب الذين حَقَّقوا هذا الكتاب.

٤٩ ـ كتب السُّؤالات في الجرح والتعديل

لم تقتصر مجالس الحُفَّاظ من المحدِّثين على راوي الحديث، والسَّماع، وتمييز الأحاديث الضعيفة، وبيان درجتها فقط، بل كان يُبحث فيها كلُّ ما يتعلَّق بالسُّنة النبوية، وخاصةً في علم الرِّجال؛ حيثُ بيَّن الحفاظ لتلاميذهم ومن روى عنهم درجةَ الرُّواة، وفرَّقوا بين الثقات والضعفاء، وكشفوا عن أحوالهم ومروياتهم، وكثيراً ما كان تلامذتهم يتوجَّهون بالأسئلة إليهم، وهم يتولَّون الإجابة عنها.

وفي هذه الأسئلة المدوَّنة علمٌ غزيرٌ، وهي تكشف لنا عن أحوال الكثير من الرواة ـ صفاتهم، مروياتهم، شيوخهم، وغير ذلك ـ مما قد لا نجده في كتب علم الرجال الأخرى، وهذه الأسئلةُ قد تكون خاصةً بالرِّجال الضعفاء والكذَّابين كأسئلة من خلال تعليل الأحاديث.

وهذه أهَمُّ الأسئلة التي وقفتُ عليها، أذكرها لأهميتها فيما يلي:

١ ـ **سُؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن مَعين**: لأبي إسحاق، إبراهيم بن عبد الله بن الجُنيد الخُتَّلي (المتوفى سنة ٢٦٠هـ).

اشتهر ابنُ الجُنيد بسُؤالاته للإمام يحيى بن معين، فلا يُترجَم له في الغالب إلاّ وتُذكَر له هذه السؤالاتُ التي سألها ابنَ معين ودَوَّنها في هذه الرِّواية. كما أكثرت كتبُ الرجال من الاقتباس منها.

اشتملت هذه الروايةُ على مادةٍ علميةٍ مختلفةٍ، تناولت أحوالَ الرجال وما يتعلَّق بهم أو المقارنة بينهم، كما تطرَّقت إلى الحُكم على بعض الأحاديث والكلام على عِلَلها، ويمكن إجمالُ ذلك فيما يلي:

ـ ما يتعلَّق بأحوال الرجال والحُكم عليهم، ومَن روى عنهم، وعمن يروون، ومن اختلط منهم، وسماع بعضهم من بعضٍ، ومن ثبتت له الصحبةُ منهم، ووفياتهم وأسمائهم وكُنَاهم وغير ذلك.

ـ إيرادُ بعض طُرق الأحاديث لمعرفة أصحها، وما فيه عِلّةٌ منها.

ـ المقارنة بين الرُّواة.

ـ الحكمُ على الأحاديث ثبوتاً وعدماً.

ـ بيانُ دلالة بعض الأحاديث والمراد منها.

ـ إيرادُ المادة العلمية من أسئلته أو أسئلة غيره.

ـ إيرادُ أقوال النقاد الآخرين أحياناً.

ـ إيراد أمورٍ لا علاقةَ لها بمادة النقد(١).

وقد طُبعت هٰذه السُّؤالات بتحقيق لدكتور محمد نور سيف في مكتبة الدار بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٥٩٧) صفحة، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

٢ ـ **سُؤالات الدَّارمي لابن مَعِين**: للحافظ الإمام أبي سعيد، عثمان بن سعيد ابن خالد الدَّارِمي السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٨٠هـ).

تختلف هذه الروايةُ في ترتيبها عن الروايات الأخرى، فقد بدأها صاحبُها بتراجم لأصحاب بعض التابعين البارزين، مع المفاضلة بينهم في السَّماع والتثبُّت والحفظ.

ثم أتبع ذلك بتراجم الرُّواة مرتّبين على الحروف الهجائية، وختم ذلك بباب من يُعرَف بالكنية.

أمَّا المادة التي يُوردها؛ فهي محدَّدةٌ ومختصرةٌ وقاصرةٌ على الجرح أو التعديل، ولا تتطرَّق إلى تفصيلاتٍ أخرى إلا في بعض الأحيان.

امتازت هذه الروايةُ بأشياء كثيرة، منها:

ـ مادتها مرتَّبةٌ على الحروف الهجائية، والتي تُعين الباحثَ علىٰ سهولة المراجعة، وقد يستطرد عند ذكر الآباء أو الإخوة أوالأبناء أو من تربطهم بالمترجَم له علاقةٌ؛ لكن يُوردهم غالباً في مكانهم المناسب.

---

(١) انظر: مقدمة المحقّق للكتاب: ص: ٣٢ ـ ٣٣.

ـ طبقات أصحاب التابعين الذين صدَّر بهم روايته.

ـ يستدرك على يحيى بن مَعِين في نقده أحياناً، وقد يعرِّف برواة يقول يحيى بن مَعِين في ترجَمة كلٍّ منهم: «لا أعرفه».

ـ تكثر المقارنةُ عنده بين الرواة في الجرح والتعديل والسَّماع والتثبُّت.

ـ اشتملت على نصوصٍ مهمّةٍ يترتَّب على معرفتها إعادة النظر فيما حُكِم به على بعض الرواة من جهالة الحال، أو العين، أو غير ذلك[1].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف في مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، بعنوان: «تاريخ عثمان بن سعيد لدارمي، عن أبي زكريا يحيىٰ بن معين».

٣ ـ العِلَل ومعرفة الرجال: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن محمَّد بن حَنْبَل الشَّيْبَاني (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

احتوى هذا الكتابُ مواضيعَ عِلَل الحديث وأحوالِ الرجال وأحاديث في أبوابٍ مختلفةٍ لا تظهر لها في بادىء النظر علاقةٌ بموضوع الكتاب في بعض الأحيان.

وهذه الموادُّ كلُّها من غير ترتيبٍ وتنظيمٍ، ويظهر: أنَّ الإمام أحمد كان يُدَوِّن هذه الموادَ المختلفةَ في أيامٍ بل وفي سنين مختلفةٍ، فلم يُراع، أو بالأحرى لم يمكن له ترتيبٌ خاصٌّ للرواة في الطبقات ولا في الحروف الأبجدية. ولا في الشيوخ، والتلامذة وغير ذلك من اعتبارات الترتيب، كما لم يراع الترتيب والتبويب في الأحاديث الفقهية المعلَّلة وغير المعلَّلة.

وحدَّث الإمامُ أحمد مجموعَه هذا لابنه عبد الله كما هو، وهذا القسم يعبِّر عنه عبدُ الله بقوله: «سمعتُ أبي.....»، كما أنَّ الجزء الكبير من الكتاب عبارةٌ عن السؤال والجواب وَجَّه السّؤالَ عبدُ الله إلى أبيه في المسائل اليومية المختلفة التي كانت تعترض له في الرواة وأحاديثهم، وأجابَ به الإمامُ، فقيَّده عبدُ الله، ووَضَعه

---

(١) انظر: مقدمة المحقّق للكتاب: ص: ٢٨ ـ ٢٩.

بجانب ما روى له أبوه في مناسباتٍ مختلفةٍ دُون سؤالٍ منه. وهذا القسمُ هو الذي يُعَبِّر عنه عبد الله بقوله: «سألتُ أبي....».

ومِن المُمكن أن يكون في هذا القسم سؤالٌ عن غير عبد الله وُجِّه إلى الإمام، فأجابَ عليه؛ وعبدُ الله في المجلس فسَمِعَه وقيَّده، فهذا القسمُ أيضاً فيما يظهر يُعبِّر عنه عبد الله بقوله: «سمعتُ أبي».

كما أنَّ قسماً من الكتاب ـ لا بأس به ـ يحتوي على مسموعات أو سؤالات عبد الله عن غير أبيه تتخلَّل بين مواد الكتاب.

وأمَّا من حيثُ أنواع المواد والمواضيع فبإمكاننا أن نجزم: أنَّ الكتاب اشتمل على جُلِّ علوم الحديث. فمن حيث عِلَل الحديث يذكر الأحاديث من كلّ باب، ويُشير إلى نوع العِلّة فيها من إرسالٍ، وإعضالٍ، وانقطاعٍ، وكونها شاذَّةً، أو مُنْكَرةً، أو من أفراد الراوي، أو الاضطراب، أو الإدراج، أو التصحيف والتحريف وغيرها.

كما يذكر في الرواة المواليدَ، والوفيات، ثقةً، وضعيفاً، مختلطاً، ومدلِّساً، وعقيدةَ الراوي من السُّنّة والتشيّع والقدَرَ والنَّصب، والكُنَىٰ والأسماء والأنساب والقبائلَ، وكُنَىٰ المعروفين بالأسماء، وأسماء لمعروفين بالكُنَىٰ، والمؤتلف والمختلف والمتشابه، والمبهمات، وغير ذلك[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عبّاس في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م في (٤٢٤) صفحة.

٤ ـ **سُؤالات أبي بكر الأَثْرَم أبا عبد الله أحمد بن حنبل**: للإمام أحمد بن محمد ابن هانئ الطَّائي، المعروف بأبي بكر الأثرم البغدادي (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

هي روايةُ الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن أبي طاهر أحمد بن الصَّالح القَزْويني.

وهي تُسَمّى أيضاً «عِلَل الحديث ومسائل أحمد بن حنبل» و: «العِلَل ومعرفة الرجال». وفي واقع الأمر فقد أتىٰ كتابُ «العِلل ومعرفة الرجال» المروي عن الإمام

(١) انظر: مقدمة المحقّق للكتاب: ص: ١٠٩ ـ ١١١.

أحمد على شكل سُؤالاتٍ غالباً ما يوجِّهها التلميذُ إلى أستاذه، فيأتيه الجوابُ عليها. فلا إشكالَ في إطلاق إحدى التسميتين على الأخرى، وأَضِفْ إلى ذلك أنَّ الخطيب البغدادي قد قرن في تسمية الكتاب والمسائل والعِلَل معاً، وهو الأكملُ؛ لأنه بذلك جمع الموضوعات التي تتناولها، وهي المتون والأسانيد والرجال، وهو ما يعني أنّ مضمون العِلَل والمسائل واحدٌ.

احتوى هذا الكتابُ على أسئلةٍ وَجَّهها أبو بكر الأثرم للإمام أحمد في مسائل في الجرح والتعديل، وفي تاريخ الرُّواة، وأسمائهم.

وهو من الكتب المُهِمَّة في عِلَل الحديث، وعلم الجرح والتعديل، وتاريخ رُواة الحديث، ومصطلح الحديث وعلومه، وذلك لما حَوَاه من أقوال الإمامِ أحمد، وكذلك أقوالِ أشهر علماء الجرح والتعديل، مثل: يحيى بن سعيد القَطَّان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن مَعِين، وعلي بن المَدِيني وغيرهم، كما يُوجَد في هذا الكتاب بعضُ الأحكام على الرجال، أو على الأحاديث التي انفردت بها هذه الروايةُ عن الإمام أحمد، ولم تُذكَر في جميع الكتب التي اهتمَّتْ بالرواة، أو بالعِلَل.

طُبعت هذه السؤالات بتحقيق الأستاذ خير الله الشريف في دار العاصمة بالرياض عام ١٤٢٢هـ. ثم طُبعت أيضاً بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري في مجلّة «الأحمدية» العدد السابع، المحرم ١٤٢٢هـ صفحة: (١٢ ـ ٤٦).

٥ ـ سُؤالات محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة لعليٍّ بن المَدِيني في الجرح والتعديل: للإمام محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شَيْبَة العَبْسي (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

هي رسالةٌ صغيرةُ الحجم، ومع ذلك فإنها عظيمةُ الفائدة، حيثُ إنها اشتملت على (٢٦٠) ترجمة من التراجم المكرَّرة، ومن ضِمن هذه التراجم عِلَّةُ حديثٍ، أو انفرادُ راوٍ بالرواية عن راوٍ آخر. كما أنَّ هذه السُّؤالات قد شملت عدداً كبيراً من رجال الكتب السِّتَّة.

ولقد اقتبست كتبُ التراجم والجرح والتعديل الكثيرَ من هذه السؤالات، فقد اقتبس الخطيبُ البغدادي في تاريخه من طريق الحافظ أبي نُعَيْم الأصبهاني من السُّؤالات في (٣٤) موضعاً، كما اقتبس الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال»

و«المغني في الضعفاء» و«سير أعلام النبلاء» (٥٢) موضعاً، واقتبس الحافظ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» (٦٠) موضعاً.

ولا شكَّ: أنَّ كثرة الاقتباس من هـٰذه السُّؤالات علىٰ هـٰذا النحو الكبير تَدُلُّ بوضوحٍ علىٰ اهتمام علماء الجرح والتعديل فيها، وعظيمِ استفادتهم منها، واتِّخاذهم لها أصلاً ومصدراً لمؤلَّفاتهم في الجرح والتعديل.

وقد طُبعت هذه الرسالة بدراسة وتحقيق الأستاذ موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٢٠٠) صفحة.

٦ ـ **سؤالات أبي داود السِّجِسْتاني للإمام أحمد**: للإمام الحافظ أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ).

حَوَت هذه السُّؤالات مادّةً غنيةً في جرح الرُّواة وتعديلهم، بل كادت ألا تخرج بمضمونها عن هذا الجانب النقدي من علم الرِّجال.

يُفهم من موضوعات أبواب الكتاب ومضامينها: أنَّ سؤالات أبي داود، كانت تدور في فلك علم الرجال، ومعرفة أحوالهم، ومن الجدير بالذكر: أنَّه ليس كلُّ ما دَوَّنه أبو داود في هذا الكتاب جاء على صيغة السؤال، بل أورد أكثرَه على غير ذلك؛ حيث كان يسأله تارةً، ويُصغي إلى سؤال غيره تارةً أخرى، وكثيراً ما كان يجلس إليه، ويتلقَّى عنه من غير مسألةٍ، وربّما كتب عنه ذلك كلَّه.

فقد أورد (١٥٩) نصّاً على هيئةِ أسئلةٍ، صَدَّر أربعةً منها بلفظ: «سألتُ أحمد»، و(١٤٤) نصّاً بلفظ: «قلت لأحمد»، ونَصَّين بلفظ: «ذكرتُ لأحمد»، وثلاثة نصوص بلفظ: «سُئل أحمد»، ونصَّين بلفظ: «قيل لأحمد»، وخمسة بلفظ: «ذُكر لأحمد».

أمَّا بقيةُ النصوص؛ فقد رواها بصِيَغٍ أخرى؛ فروى نصّاً بلفظ: «رأيتُ أحمد»، وآخر بلفظ: «نَسَبَ لنا أحمد»، وثلاثةَ نصوص بلفظ: «حدَّثنا أحمد»، وسائر نصوص الكتاب بلفظ: «سمعتُ أحمد».

أمَّا طبيعةُ الإجابات، وطريقة الإمام أحمد في عرضها؛ فلا شكَّ أنّ الجواب ـ بشكل عامٍّ ـ يتولَّد عن السؤال، ويكون من جنس مادته، إلاَّ أنّ سؤالات أبي داود

كانت تخوض غمار علم معرفة الرجال، فجاءت إجاباتُ الإمام أحمد ضِمن الإطار نفسه، ولم تخرج عنه، بل كانت متجانسةً مع طبيعة السؤالات، ومنسجمةً معها بشكلٍ واضحٍ ودقيقٍ.

فكان الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ يُعالِج الأسئلةَ التي تُوَجَّه إليه، ويُجيب عليها بما يقتضيه السؤالُ، وقد يزيد في الجواب بما يراه مناسباً لتغطية بعض جوانب ترجَمة الراوي وبيان حاله؛ فقد يذكر عددَ الأحاديث التي يرويها عن بعض شيوخه، أو يحدِّد مكانَ السَّماع، أو وقتَه، أو عمَّن روى، أو مَن روى عنه من أصحابه وغيرهم، وقد يُشير إلى بعض كتبه، وكثيراً ما يذكر بلدَ الراوي، أو نسبتَه إليه، أو يُشير إلى مَوْطِنه ومكان استقراره، أو إلى رحلته، وعدمها. وربّما اهتمَّ بوصف الراوي، أو ذكرِ وظيفتِه، أو حِرْفَتِه، أو عقيدتِه. وقد يجعل الرَّجُلَ رمزاً للتعريف بغيره، فيعرف به جدَّه، أو أباه، أو أخاه، أو صديقه[1].

وقد طُبع هذا الكتاب أولاً بتحقيق الشيخ محمد رشيد رضا في مكتبة المنار بالقاهرة عام ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م بعنوان: «مسائل الإمام أحمد»، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ زيادة محمد منصور في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنَّورة عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م في (٥٠٢) صفحة بعنوان: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرُّواة وتعديلهم».

٧ ـ **سُؤالات التِّرمذي للبخاري**: للإمام الحافظ أبي عيسى، محمد بن عيسى ابن سَوْرَة بن موسى التِّرمِذِي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

لا يخفى: أنَّ الإمام الترمذي عَبَّر عمَّا تحمَّله من شيخه الإمام أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري في «جامعه» بشتَّى عبارات التحمُّل، منها: «قال» و«سمعتُ» و«سألتُ» و «ذاكرتُ» و. . .

وقد التزم المؤلِّفُ في هذا الكتاب بما يقول فيه الترمذيُّ: «سألتُ» و «ذكرتُ»، وهذا ما ينطبق عليه عنوان الكتاب، ويَدُلُّ عليه.

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور يوسف محمد الدَّخيل في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

---

(١) انظر مقدمة المحقِّق للكتاب: ص: ١٤٣ ـ ١٤٤، طبعة مكتبة العلوم والحِكم.

٨ ـ **سُؤالات البَرْذَعِيِّ لأبي زُرْعَة الرَّازي**: للإمام أبي عثمان، سعيد بن عمرو بن عمَّار الأزدي البَرْذَعي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

استوعب الإمام أبو زُرْعَة الكثيرَ من علم الإمام أحمد، وعليِّ بن المَدِيني، ويحيى بن مَعِين، وأضرابهم الذين أخذوا، وتأثَّروا بسيد الحُفّاظ يحيى بن سعيد القَطّان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبدِ الله بن المبارك وغيرهم؛ فلذلك لا يُستغنى عن أقواله في الرواة سواء في التوثيق، أو التجريح. لهذا حظيت أجوبتُه على أسئلة البرذعي بعنايةِ العلماء فضمَّنوا النصوصَ الكثيرةَ منها في مصنَّفاتهم، وقد تميّزت هذه الأجوبةُ بمعلوماتٍ دقيقةٍ عن بعض المحدِّثين والعلماء، وعليها عَوَّل من صَنَّف في الجرح والتعديل، أو التاريخ، فاعتمد الخطيبُ البغداديُّ، والحافظ المِزِّيّ، والسُّبْكِيّ، والذَّهبي، وابن حجر على أقواله في الحارث المحاسبي، وداود الظاهري، ويحيى الحِمَّاني وغيرهم.

كذلك تضمَّنت هذه الأجوبةُ بعضَ الاعتراضات، والرَّدّ عليها، فمثلاً: كلامُ أبي زُرْعَة في «صحيح مسلم» واعتراضه على بعض الرجال، وعلى تسميته لكتابه: «الجامع الصحيح»، ودفاع مسلم عن نفسه في ذلك.

وكشفت هذه الأجوبةُ عن بعض الجوانب العلمية أيضاً في حياة عددٍ من الرُّواة، وسبب تجريح طائفةٍ منهم، ولقاء أبي زُرْعَة، أو البرذعي ببعضهم.

طُبعت هذه السؤالات بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م في ثلاث مجلَّدات ضِمن كتاب: «أبو زرعة الرازي: جهوده في السنة النبوية» بعنوان: «أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي».

٩ ـ **سُؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّيِّ أبا داود السِّجِسْتاني في الجرح والتعديل**: للإمام أبي عُبَيْد، محمد بن علي الآجُرِّيِّ (المتوفى في أول القرن الرابع).

صَنَّف الآجُرِّيُّ كتابه هذا على البُلدان، فَذَكر فيه الرواةَ من أهل الكوفة، والبصرة، وبغداد، ودمشق، والجزيرة، وأيلة، وبعض باقي المراكز العلمية المختلفة آنذاك، سواء كانوا من أهل تلك البلاد أصلاً أو ممن دخلها من غير أهلها، ويغلب على الظَّنِّ: أنَّ الجزأين الأول والثاني هما في رواة مكَّة والمدينة على اعتبار أنهما من أهمِّ المراكز العلمية التي كان الرواة يؤمّونها.

والجزء الثالث وهو مايعنينا هنا، اقتصر فيه الآجُرِّيُّ على ذِكر رواة أهل الكوفة، ثم البصرة، ولم يستوعبهما، ويغلب على الظَّنِّ أنَّ في الجزء الثاني من هذا الكتاب ذكراً لجملةٍ من رواة أهل الكوفة، كما هو الحالُ في أول الجزء الرابع في البصريين؛ لأن المصنِّف ـ أو ربما الناسخ ـ لم يخصِّص لكلّ جزءٍ أهل بلدٍ معيَّنٍ. وقد سَبَق الآجُرِّيَّ في التصنيف على البلدان أناسٌ آخرون، ولعلَّه اقتدى بشيخه أبي داود، حيث رتَّب كتابه ـ سؤالات أبي داود لأحمد ـ على البلدان أيضاً. ولم يتبع المصنِّفُ ترتيباً معيّناً في رواة أهل بلدٍ معيَّنٍ، ولربما ذكر بعضَ مَن تشابهت أسماؤهم، أو كُناهم، أو مَن كانوا من طبقةٍ واحدةٍ على التَّوالي.

وقد يتكرَّر ذِكْرُ الراوي في أكثر من موضع، ونادراً ما يتغيَّر رأيُ أبي داود فيه، وربما تغيَّرت عبارتُه مع الحِفَاظ على الدَّلالة.

واتِّباعُ أسلوب الأسئلة في تدوين المعلومات يبرز أثره في اتِّساع المادة العلمية المدوَّنة، وبعباراتٍ مختصرةٍ دقيقةٍ.

ومن الواضح: أنَّ هذا الكتاب يُعَدّ من الكتب القديمة التي تكلَّمت في الرجال، مما جعله أصلاً يُعْتَمد عليه، وهذا ما نراه بوضوحٍ في كثرة الاقتباسات المتناثرة وبكثرة في كتب الرجال، ويُمكن القولُ بأنّ كُلاًّ من الحافظ المِزِّي والذهبيّ والخطيب البغدادي وابن حجر قد اعتمدوا عليه اعتماداً كبيراً في مختلف مصنَّفاتهم في الرجال، وهؤلاء هم أئمةُ النقد في عصورهم.

ومما يزيد في أهمية هذا الكتابِ تلك المقارناتُ الكثيرةُ بين الرجال فيه سواء كانت تلك المقارنات بين مَن هم من مرتبةٍ واحدةٍ كأن يكونوا ثقاتٍ مثلاً أو ضعفاء أو غير ذلك مما يلزم عند التعارض والترجيح، يُضاف إلى ذلك ما اشتمل عليه هذا الكتابُ من عِلَلٍ حديثيةٍ، وموادٍ تاريخيةٍ.

طُبعت هذه السؤالات بتحقيق الأستاذ محمد علي قاسم العُمَري، في المجلس العلمي، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، في ثلاث مجلَّدات.

١٠ ـ **سُؤالات أبي عبد الله ابن بُكَيْر للدَّارَقُطْني**: للحافظ أبي عبد الله، الحسين ابن أحمد بن عبد الله بن بُكَيْر البغدادي الصَّيْرَفيّ (المتوفى سنة ٣٨٨هـ).

تَعدَّدتْ سؤالاتُ كثيرٍ من تلاميذ الإمام الدَّارَقُطْني، وتنوَّعَتْ، فقد سألهُ أبو نُعَيم الأصبهاني، وأبو ذَرٍّ الهَرَوي، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، والحاكم النَّيسابوري، وحمزة بن يوسف السَّهْمي وغيرُهم كثيرٌ من أئمة السُّنَّة وعلماء الحديث.

لكننا نجد في «سؤالات ابن بُكير» هذه علماً جَمّاً، وفوائد ثَرَّةً، لا نراها في سِواها، ومن العجيب: أنَّ الحافظ الذهبي لم يُورِدْ جُلَّ فوائد هذه «السؤالات» في التجريح والتعديل إلا في جُزْئِهِ المفيد: «مَن تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ»، فتراه قد نَثَرَ كثيراً من فوائده فيه، أمَّا في كتبهِ الأخرى، فذَكَرَ نُتَفاً منها. ومِمَّا هو أعجب: أنَّ الحافظ ابن حجر لم يذكر شيئاً من فوائد هذه «السؤالات»، على الرُّغم من أنَّ الذهبي أورد كثيراً منها في «مَن تُكُلِّم فيه..» فكأنَّه لم يقف على الكتابين، والله أعلم.

وقد طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الأستاذ حسن عبد الحميد الأثري في دار عَمَّار بعمان (الأردن) عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٤م في (٧٢) صفحة.

١١ ـ سُؤالات البَرْقاني للدَّارقُطْني في الجرح والتعديل: للإمام الحافظ أبي بكر، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخُوَارِزْمي ثم البَرْقاني (المتوفى سنة ٤٢٥هـ).

أخرج لنا البرقانيُّ من خلال هذه السُّؤالات آراءَ الإمام الدَّارقطني وأفكاره في الجرح والتعديل، وعِلَل الحديث. ومعظمُ السُّؤالات في هذا الكتاب تبدأ بقوله: «قلتُ لأبي الحسن»[(١)]، وأحياناً: «سمعت أبا الحسن»، وتارةً أخرى: «وسمعتُ أبا الحسن»، ونادراً: «وقال أبو الحسن».

وأسلوبُ الدَّارقطني في نقده ـ في سؤالات البرقاني ـ هو نفسُ الأسلوب في سُؤالات السَّهْمي والحاكم[(٢)]. فأحياناً يكون نقداً كاملاً، وهو أنه يحكم على الراوي بالجرح أو التعديل بصفةٍ عامَّةٍ، كأن يقول مثلاً: «ضعيفٌ»، أو «متروكٌ...» إلى آخره. وأحياناً يكون النَّقدُ عنده من النّوع المقيَّد، وهو أن يحكم على الراوي بالتعديل مع جرحه في جانبٍ مُعيَّنٍ. وأحياناً يكون النَّقدُ في المتن، وهذا النقدُ ينبع من اطِّلاعه على سببٍ غامضٍ خفيٍّ يقدح في الحديث.

---

(١) وهو كنية الدارقطني.

(٢) سيأتي تعريف هذين الكتابين.

طُبعت هذه السؤالاتُ بتحقيق الأستاذ مجدي السيِّد إبراهيم في القاهرة، ثم طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمد القشقري في مكتبة خانه بلاهور عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م في (١٠١) صفحة.

١٢ ـ سُؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيّ في الجرح والتعديل: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

لهٰذه السُّؤالات أهميةٌ عظيمةٌ؛ حيث إنها اشتملت على (٥٣١) ترجمةً مع التراجم المكرَّرة، ومن ضِمن هذه التراجم علّةُ حديثٍ، أو علّة إسنادٍ، أو غير ذلك. ونظراً لأهمية هذه السُّؤالات فقد اهتمَّ بها الحفّاظُ والنقّادُ الذين جاؤوا بعد الدارقطني، واقتبسوا منها الكثيرَ، واعتمدوها كأصلٍ ومصدرٍ من مصادر مؤلَّفاتهم في الجرح والتعديل، فقد اقتبس منها الحافظُ ابنُ حجر في «التهذيب» و «اللسان» ما يزيد على (٢٩٠) موضعاً، كما اقتبس الذهبيُّ في كتبه «تاريخ الإسلام»، و«سير أعلام النبلاء»، و«الميزان»، و«المغني في الضعفاء» و«الضعفاء والمتروكين» و «العبر» و «تذكرة الحفاظ»، ما يزيد على (١١١) موضعاً.

أمَّا الخطيب البغدادي فقد اقتبس في كتابه «تاريخ بغداد» ما يزيد على (١٣٩) موضعاً، وكذلك فقد اقتبس ابنُ الجوزي في «المنتظم»، وابنُ كثير في: «البداية والنهاية»، وابنُ عساكر في كتابه: «تاريخ دمشق»، وابنُ العماد الحنبلي في كتابه: «شذرات الذهب» في أكثر من موضعٍ. . . إلى غير ذلك من كتب التراجم، والجرح والتعديل.

إنَّ كثرة الاقتباس من (سؤالات الحاكم للدارقطني) على هذا النحو الكبير، إنمَّا تدلُّ على أهمية هذه السؤالات، وأثرها العظيم في مجال الجرح والتعديل[(١)].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار المعارف بالرياض عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٣ ـ سُؤالات حَمْزَة بن يوسف السَّهْمي للدَّارقُطْني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل: للإمام أبي قاسم، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السَّهْمي القُرشي الجُرجاني (المتوفى سنة ٤٢٧ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب: ص: ٥١.

تُعتبر سُؤالات السَّهمي من أهمِّ كتبِ الجرح والتعديل؛ إذ إنها وُجِّهت إلى عددٍ من كبار النقاد، كما أنها شملت رجالاً من بلدانٍ وأقطارٍ مختلفةٍ، بلغت تلك السؤالاتُ (٢٤٦) سؤالاً وُجِّه للدارقطني، ويبدو: أنها وُجِّهت له من حمزة السَّهمي ومن غيره من تلاميذ الدارقطني، حيث نجد السَّهمي تارةً يقول: «سألتُ أبا الحسن عليَّ بن عمر الدارقطني»، وتارةً يقول: «سُئل الدارقطنيُّ»، وتارةً يقول: «سمعتُ». والعبارتان الأخيرتان صريحتان في الدَّلالة على أن السائل غير السهمي، ولكن الثالثة تَدُلُّ أيضاً على أنه كان حاضراً وسمع بنفسه جوابَ الدارقطني، وعليه فإن نسبة جميع السؤالات إلى السَّهمي إمَّا باعتبار أنه سأله أغلبها، وإما باعتبار قيامه بجمعها وترتيبها على الصورة التي وصلت إلينا.

وقد تضمَّنت أجوبةُ الدارقطني عن تلك السؤالات عموماً التعريفَ برجال الحديث، وبيان أحوالهم جرحاً وتعديلاً، والمصنَّفاتِ التي رَوَوْها، وبيانَ أوهامهم في بعض رواياتهم.

ويتبيَّن من دراسة هذه السؤالات وفحصها: أنَّ النقد عند الدارقطني جرحاً وتعديلاً ينقسم إلى قسمين كبيرين، أحدهما: (النقد المُطْلَق). وثانيهما: (النقد المقيَّد). أمَّا قوله في فلان: «ثقة»، أو «ضعيف»، أو «فيه لِينٌ»، وهكذا، وهذا القسم هو الصفة الغالبة على السؤالات. وأمَّا الثاني فهو أن يحكم على الراوي بالتعديل مع جرحه في جانبٍ معيَّنٍ، مثال ذلك الترجمة (٢١٠) حين يسأله حمزة عن (أبي محمد بكر بن محمد بن عبد الوهَّاب) فيقول: «صالحٌ، ما علمتُ منه إلا خيراً - إن شاء الله - ولكن ربما أخطأ في الحديث»، والترجمة (١١٦) عندما يسأل عن (البزَّار) يقول: «ثقةٌ يخطىء كثيراً، ويتّكل على حفظه»[(١)].

وأمَّا ألفاظُه في النقد؛ فهي تلتقي مع ألفاظه في كتاب «الضعفاء» حيث نجدها إما مفردةً مثل: «ثقة»، أو «ضعيف»، أو «فيه لينٌ»، أو «كذَّاب». . . . وهكذا. وإما مركَّبةً مثل قوله: «ثقة جبلٌ» أو «ثقةٌ مأمونٌ جبلٌ». وهنالك ألفاظٌ في النقد لم تشتهر

(١) انظر الترجمة: (٥٣).

في الاستعمال عند غير الدارقطني، ومنها: «آيةٌ من الآيات»[1]، أو «مدبرٌ من آيات الله»، قلت له: كان يضع الحديث؟ قال: «نعم»[2]. «آيةٌ من الآيات كان مخلصاً»[3].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر في دار المعارف بالرياض عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م في (٣١٩) صفحة.

١٤ ـ سُؤالات مسَعُود بن عَليّ السِّجْزِيّ (المتوفى سنة ٤٣٨هـ) مع أسئلة البغداديّين عن أحوال الرُّواة للحاكم النَّيسابوري:

للإمام أبي عبد الله الحاكم النَّيسابوري ـ رحمهُ الله تعالى ـ له رحلةٌ واسعةٌ في طلب الحديث وسماعِ الشيوخ.. وفي آخر رحلةٍ لهُ إلى العراق تَقَدَّم إليه جَمَاعةٌ مِن أهل الحديث سنة (٣٨١هـ) برسالةٍ يُخبرونه فيها: أنَّهم قد نشطوا في الصَّحيح، وقد ابتدأ جماعَةٌ في طَلبهِ، وأنَّا قد كتبنا عَن جماعةٍ مِنَ الخُراسانيين مِنَ الحجاجِ وغيرهم، ولم نقف على محلِّهم مِنَ الجَرحِ، ومَن يَصْلُحُ منهم لِلرِّواية عنه في الصَّحيح، ومَن لا يَصْلُحُ»، فطلبوا منهُ أنْ يُملي تحت اسمِ كُلِّ واحدٍ مِنْهُم ما يعرفهُ مِنْ حالِه...

وهكذا ابتدأت السُّؤالاتُ في الجواب عن أسئلةِ البغداديِّين، والتي بلغت (٢٩) سؤالاً.. ثُمَّ ابتدأ مسعودُ السِّجزي يسأل الحاكمَ، واستمرَّت سُؤالاتُ السِّجْزيّ حتَّى نهاية السُّوالات، ولم تُرتَّب هذه السؤالات على نظامٍ مُعَيَّنٍ.. فكلَّما خَطَرَ للمسعود السِّجزي سؤالٌ يسأل عنه.. وهكذا.. وأحياناً لا يكون مسعود هو السَّائلُ، وإنَّما يسمع الحاكمَ يقولُ قوْلاً، فيكتبه عنهُ...

فمادَّةُ الكتاب الغالبُ عليها الجرح والتَّعديل... ومع ذلك تَضَمَّنت فنوناً مُتَعَدِّدَة مِن عِلْم مُصْطلح الحديث كـ: «المؤتَلِف والمختلف» و«مَن روىٰ عن أبيه

---

(١) انظر الترجمة: (٥٨).

(٢) انظر الترجمة: (٧٦).

(٣) انظر: مقدمة المحقق للكتاب: ص: ٥٣ ـ ٥٥.

عن جدِّه»، و«الفرق بين: مثله، ونحوه»، و «المَراسيل» وغير ذلك مِن فنون مصطلح الحديث الأخرى.

تُعتبر هذه السُّؤالات مِن كُتب الجرح والتَّعديل المهمة؛ وذلك للمكانة المرموقة التي يحتلُّها الحاكم في هذا المجال، ونظراً لأهميَّة هذه السُّؤالات فقد اهتمّ بها الحُفَّاظ والنُّقاد الذين جاؤوا بعد الحاكم، واقتبسوا منها الكثيرَ، واعتمدوها كأصلٍ وَمَصْدرٍ مِن مَصَادِر مؤلَّفاتهم في الجرح والتَّعديل[1].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م في (٣١٨) صفحة.

١٥ ـ سُؤالاتُ الحافظ السِّلَفي لخَمِيْس الحَوْزي (المتوفى سنة ٥١٠هـ) عن جماعةٍ من أهلِ واسط: للحافظ أحمد بن محمد بن سِلَفَة، صدر الدين، المعروف بأبي طاهر السِّلَفي (المتوفى سنة ٥٧٦هـ).

كان السِّلَفيُّ كثيرَ السُّؤال عن أحوال الرجال، قال عنه الحافظ بن نُقْطَة: «وسأل عن أحوال الرجال شجاعاً الذُهْلِيَّ، والمؤتمن السَّاجي، وأبا علي البردَاني، وأبا الغنائم النَّرْسي، وخميساً الحوزيَّ سؤالَ ضابطٍ مُتقنٍ»[2].

كان يسأل عن أحوال الرجال كُلَّ مَن له خِبْرَةٌ بأحوالهم، وصِلاتٌ وثيقةٌ بهم فيدوِّن إجاباتهم، يَضُمّ إليها أحياناً ما سَنَح له من التعليقات، والإشارات، حتى إذا ما اجتمع له قدرٌ صالحٌ منها أخرجه للناس في جزءٍ أو في مجلَّدٍ.

تراجم هذه السُّؤالات لم تُرتَّب وفق ترتيبٍ مُعيَّنٍ، وإنما كان وُرود اسمٍ في جواب سؤالٍ ما يُفضي أحياناً إلى سؤالٍ جديدٍ عن الاسم الجديد؛ وهكذا كان تعانُقُ بعض الأسئلة. على أنّ هؤلاء المُترجَم لهم في أجوبة السؤالات يشكلون من ناحيةٍ أخرى سلسلة مترابطة الحلقات؛ فهم إما أقران الحوزيّ أو شيوخ شيوخه، وإما غرباء قادمون من أماكن قصيّة، لكنهم جميعاً مُرتبطون فيما بينهم برباط المُواطَنَة في

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.
(٢) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٦).

(واسط) سواءٌ كان ذلك لفترةٍ محدودةٍ أو بصورةٍ دائمةٍ. وهكذا نستطيع أن نستفيد من هذه السؤالات فوائد شتّى:

أوّلاً ـ تُصحِّح هذه السؤالات بعضاً من أخطاء المصادر الأخرى: من أوهام أبي سعيد السَّمعاني في «الأنساب»، وإخلال ابن الأثير في «اللُّباب»، وتخليط الجَزَري في «غاية النهاية». ثم التصحيفات الكثيرة التي تناثرت في المطبوع من هذه المصادر وغيرها.

ثانياً ـ نرى فيها صورةَ الحياة الاجتماعية في (واسط) آنذاك: من النشاط العلمي الضخم الذي يبهرنا ببريقه وألَقه، إلى ملامح من النشاط السياسي العنيف الذي كان يَهُزّ العراقَ هَزّاً، إلى صورة الجهاز القضائيّ بما فيه من قُضاة وشهود مُعدَّلين، وتاريخ تولية كلٍّ منهم وعزله، يُضاف إليهم القُرّاء ومَن تصدَّرَ منهم في الجامع الكبير بواسط، وتعاقبُ أولئك الصّدور على هذا المنصب الكبير، ثم المحدِّثون والفقهاء والصوفية، وكذلك النُّظّار والصَّيارفة والكُتّاب وأصحاب المِهَن المختلفة.

ثالثاً ـ ويستطيع الباحث اللُّغوي أيضاً أن يجد فيها بُغيتَه، حين يتعقَّب بعضَ الظواهر اللُّغوية المتصلة بحياة الكلمات ووجوه استعمال كلٍّ منها وتطوُّر مدلولاتها؛ فقد جاءت أجوبةُ الحوزي بأسلوبٍ عفويٍّ ولغةٍ بسيطةٍ قاربت العاميّةَ في بعض الأحيان[1].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الأستاذ مُطاع الطَّرابيشي في دار الفكر بدمشق عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م في (١٧٥) صفحة.

* * *

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

٥٠ ـ مصادر الجرح والتعديل المخصَّصة بمكانٍ مُعيَّن

(تواريخ الرِّجال المَحلِّيّة)

اهتمَّ المحدِّثون بمعرفة أوطان الرُّواة وبلدانهم والأمصار التي رحلوا إليها، وعَدّوا ذلك نوعاً من أنواع علوم الحديث، واعتنى كثيرٌ منهم بتراجم وأخبار علماء بلده، فظهرت كتبُ تواريخ الرجال المحلّية بكثرةٍ.

قال الحافظ زين الدين العراقي: «مما يحتاج إليه أهلُ الحديث معرفة أوطان الرواة وبلدانهم، فإنَّ ذلك ربما مَيَّز بين الاسمين المتّفقين في اللَّفظ فينظر في شيخه وتلميذه الذي روى عنه، فربّما كانا أو أحدُهما من بلد أحدِ المتفقين في الاسم فيغلب على الظّنّ أنَّ بلديهما هو المذكور في السَّند، لا سِيّما إذا لم يُعرف له سماعٌ بغير بلده، وأيضاً ربما استدلَّ بذكر وطن الشيخ أو ذكر مكان السَّماع على الإرسال بين الرَّاويين إذا لم يُعرف لهما اجتماعٌ عند من لا يكتفي بالمعاصرة»[(١)].

أمَّا عن تاريخ ظهور هذا النوع من المصنَّفات فيقول الدكتور أكرم ضياء العُمري: «كانت المصنَّفات الأولى في الرجال شاملةً لا تقتصر على رجال مدينةٍ واحدةٍ، ثم ظَهَر في النِّصف الثاني من القرن الثالث الاهتمامُ بالتصنيف في رجال المدينة الواحدة، ومن الطبيعي أن يكون المصنِّف في رجال المدينة من سُكّانها أنفسهم، ولا شكَّ: أنَّ العالم من أبناء المدينة يكون ذا معرفةٍ برجالها لاختلاطه بالمعاصرين له، ونقله عن تلاميذ الذين سَبَقوه منهم، وهذا يجعله قادراً على التعريف برجال الحديث في بلده أكثر من غيره؛ لذلك فإنَّ التواريخ المحلّية غالباً ما تكون أدَقَّ في معلوماتها عن علماء البلدة من المصنَّفات الشاملة في الرجال، وقد

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة: (٣/ ١٧٩).

اعتبر التعرّفُ على شيوخ البلدة ورواياتهم من أول ما تجب معرفته على طالب الحديث في ذلك البلد»[١].

روَى الخطيب البغدادي بسنده عن حَمَّاد بن زيد: أنه كان يقول: «بلدِيُّ الرجل أعْرَفُ بالرجل»[٢].

وذكر الخطيب في «تاريخ بغداد»[٣] بإسناده إلى أبي الفضل صالح بن أحمد التَّميمي الحافظ: أنه قال: «ينبغي لطالب الحديث ومن عُني به أن يبدأ بكتب حديث بلده، ومعرفة أهله، وتفهمه وضبطه؛ حتى يعلم صحيحه من سقيمه، ويعرف أهل التحديث به وأحوالهم معرفةً تامةً، إذا كان في بلده علمٌ وعلماء قديماً وحديثاً، ثم يشتغل بعدُ بحديث البلدان والرحلة فيه».

وبرغم: أنَّ المفاخرات المَحلّيّة لعبت دوراً في ظهور وتواريخ المُدُن إلاَّ أنه لا يمكن تناسي: أنَّ الحافز الأصلي هو الرغبة القوية في خدمة علم الحديث عن طريقِ التعريف بالرُّواة ومواطنهم.

أعرِّف فيما يلي بأهمِّ ما صُنِّف في تواريخ الرجال المَحَلِّيّة:

١ ـ **تاريخُ واسِط**: للحافظ أبي الحسن، أَسْلَم بن سَهْل بن أسلم بن حبيب الرَّزَّاز الواسِطي، المعروف بـ: «بَحْشَل» (المتوفىٰ سنة ٢٩٢هـ).

بدأ المصنِّفُ هذا الكتاب بذكر بناء مدينة (واسط) وخِطَطِها وبعضِ أخبارها، ثم ذكر من قَدِمَ إلى موضعها من الصحابة قبل بنائها وبعده، ثم يذكر من روى عن الصحابة من أهلها، وقد قَسَّم الرواة الواسطيين إلى أربعة قرون معتبراً الصحابة الذين دخلوها والتابعين من أهلها أهل القرن الأول، وأتباع التابعين أهل القرن الثاني، ثم مَن بعدهم إلى طبقة شيوخه أهل القرن الثالث، ثم مَن في طبقة شيوخه أهل القرن الرابع، وأحياناً يعتبر صلةَ القرابة، فيذكر الرواةَ من أقارب الرجل معه وإن تأخَّرت طبقتُهم عنه، ويقتصر أحياناً كثيرةً على ذكر حديث للرجل يَدُلُّ على طبقته، ويُثبت

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص: ١٤٢.

(٢) الكفاية: ص: ١٧٥.

(٣) ١/ ٢١٤.

روايته للحديث، ولكنه عند ذكر المشاهير يتعرَّض لمناقبهم وشيئاً من أخبارهم.

طُبع بتحقيق الأستاذ كوركيس عَوَّاد في مطبعة المعارف ببغداد عام ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م في (٣٩٩) صفحة، وفي عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، وفي (٣٥٩) صفحة.

٢ ـ مختصر طبقات علماء إفريقية وتُونس: لأبي العرب، محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَواني (المتوفى سنة ٣٣٣هـ).

عمل هذا المختصرَ أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الطُّلمنكي (المتوفى سنة ٤٢٦هـ) وبدأ أبو العرب كتابَه ببيان ماوَرَد في فضائل إفريقية من أحاديث وآثار، ثم يسوق أخبارَ (عُقْبَة بن نافع) فاتحها، ثم يذكر مَن دَخَلها من الصحابة والتابعين موضِّحاً: أنه سيرتِّبهم على الطبقات، وبدأ بذكر من اشترك بفتحها من الصحابة، وساق أسماءَ من دخلها منهم مجرَّدةً ولم يذكر أخبارهم ومروياتهم، ولعلَّ المُختصِرَ حذف ذلك، ثم انتقل إلى التابعين وقد جعلهم ثلاثَ طبقاتٍ، وفي الغالب جرَّد أسماءهم فقط، ثم ذكر أتباع التابعين، وقد قَدَّم لبعضهم تراجمَ مفصَّلةً بسبب بُروزهم في العلم أو تولِّيهم القضاءَ، وذكر في هذه التراجم الطويلة الجرحَ والتعديلَ والصِّفاتِ الخِلْقِيّةَ، والعقليةَ، وبيَّن اهتمامَ العالم بتصنيف الكتب أو روايتها، وربما ذكر عقائدَهم وسِنيّ مولدهم ووفياتهم وأماكن دُورِهم وقُبورهم، وبعض الأخبار الدَّالَّة على تُقاهم، وصلاحهم.

وينتقي أبو العرب رواياته من مجموعة أكبر ويشير إلى إهماله تدوين بعض الروايات التي عنده عن صاحب الترجمة. وبعد أن انتهى من ذكر علماء إفريقية انتقل إلى ذكر علماء تونس، وقد بدأ بذكر ذوي الأسنان منهم، ثم الذين يلونهم كما صَرَّح، ومعنى أنه راعى التنظيمَ على الطبقات وإن لم يضع عنواناً لكل طبقة، وبدأ بتراجم التابعين؛ لأن تونس مستحدثـةٌ لم يدخلهـا أحدٌ من الصحابة، ولا يمكن القطعُ بطول التراجم في الكتاب الأصلي؛ لأن الطلمنكي اختصره ولا يعلم مقدار ما حذفه[1].

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص: ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن أبي شنب في الجزائر عام ١٣٣٣هـ ـ ١٩١٤م، ومعه «طبقات علماء إفريقية» للخشني (المتوفى سنة ٣٦٦هـ).

٣ ـ **مشاهير علماء الأمصار**: للإمام أبي حاتم، محمد بن حِبّان التَّميمي البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

انظر: تعريفه في «مصادر معرفة الثقات».

٤ ـ **تاريخ الرِّقَّة ومَن نَزَل بها من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين والفقهاء والمحدِّثين**: لأبي علي، محمَّد بن سعيد بن عبد الرحمن القُشَيْري (المتوفى سنة ٣٣٤هـ).

ذَكَر في بدايته خبرَ فتح (عياض بن غنم) للرِّقَّة، ثم ذكر من نَزَل الرِّقَّةَ من الصحابة ثم مِن التابعين ثم مَن بعدهم. وبعض التراجم لاتتجاوز السطرَ الواحدَ، لكنَّه يقدِّم تراجم طويلة للأشخاص المهمّين مثل: (وابصة بن مَعْبَد) من الصحابة، و(ميمون بن مِهْران) من التابعين، ففي ترجَمة (ميمون بن مهران) ذكر أصلَه، وسنةَ ولادته، ووفاتَه، ووَصَف عبادتَه ورِقَّةَ قلبه، ونَقَل بعضَ أقواله في الأخلاق والرقائق، كما ذكر بعضَ الأحداث التي وقعت له، والتي يتبيَّن منها لُقياه بالشيوخ المعاصرين له، ووجوده في الأماكن التي زارها، ويزيد طولُ هذه الترجمة على المئة وخمسين سطراً، ولا شَكّ: أنَّ دور ميمون بن مهران في حياة الرِّقَّة العلمية هوالذي جعل القشيري يطيل ترجمته.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ طاهر النَّعْسَاني في مطابع الإصلاح بحماة (سورية) عام ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م في (١٨١) صفحة.

٥ ـ **طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها**: لأبي الشيخ، عبد الله بن جعفر بن حَيَّان الأنصاري (المتوفى سنة ٣٦٩هـ).

ذَكَر فيه من قَدِمَ أصبهان من الصحابة والتابعين، ومن تلاهم حتى ذكر معاصريه مع الحديث الذي يتفرَّد به واحدٌ منهم ولا يرويه غيره بذلك الإسناد. ويهتمّ أبو الشيخ بذكر الأنساب وسِني الوفيات وأحياناً الوِلادة، وقد جعلهم إحدى عشرة طبقةً ولكنه لم يذكر سِوى عشرة طبقات، أولها الصحابة. ولم يَقصِرْ بحثه على الثقات بل

ترجم لبعض المجروحين وبيَّن الجرح فيهم، مثل قوله في: (إبراهيم بن ناصح بن المُعَلّى): «كان يحدِّث بالبواطيل، متروكُ الحديث». وينقل أبو الشيخ أقوالَ أئمة الجرح والتعديل كالإمام مالك والبخاري في بعض من ترجَم لهم، وهو يذكر بعضَ من وُلد وعاشَ خارج أصبهان لمجرَّد: أنَّ أصله منها، مثل ترجمته لـ: (محمد بن عمر بن عيسى) في الطبقة الخامسة.

وقد اعتمد أبو نُعيم الأصبهاني في كتابه «ذكر أخبار أصبهان» على كتاب أبي الشيخ هذا، فنقل عنه كثيراً.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ عبد الغفور عبد الحقّ حسين بُرُّ البَلُوْشِي في مؤسَّسة الرسالة بيروت عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م في (٤٦٨) صفحة.

٦ ـ **تاريخ دَارَيّا**: لأبي عبد الله، عبد الجبَّار عبد الله الخَوْلاني الدَّارَاني (المتوفى سنة ٣٧٠هـ).

تَرْجَم فيه لسبعة وأربعين محدِّثاً من أهل داريّا من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وأهل العلم على طبقاتهم وأزمانهم، وذَكَر وفياتهم ومن أعقب منهم ومن لم يعقب إلى وقته. ولا يُطيل ذكرَ الأنساب بل يقتصر على اسم الشخص ووالده وكنيته ونسبته إلى قبيلته ونزوله داريّا، وأحياناً يذكر موضع نزوله منها، ويُورِد روايةً له أو أكثر، ويذكر أحياناً وظيفةَ الراوي، وينقل عن بعض كتب الطبقات السابقة على تأليفه لـ: «الطبقات» لأبي زُرْعَة النَّصري الدِّمشقي، وكتاب «الطبقات» لعبد الرحمن ابن إبراهيم، وقد نثر الحافظ ابنُ عساكر أكثر «تاريخ داريّا» في كتابه «تاريخ دمشق» ولكن بقيت لـ: «تاريخ داريا» مزيتان: تفرُّده ـ على صِغر حجمه ـ بمعلوماتٍ لا تُوجَد في «تاريخ دمشق» ـ على سَعَته ـ، والثانية: إلمام مؤلِّفه الشامل بداريّا وأحوال أهلها وأصولهم وأنسابهم مما يثير الإعجاب(١).

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥٠م، في (١٤٧) صفحة.

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب.

٧ ـ **تاريخ نَيْسَابور**: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله الحاكم النَّيْسَابُوْري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

وَصَل إلينا مختصرٌ له فقط، فقد اختصره أحمدُ بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النَّيسابوري، حيث أَمْعَن في تجريد الأسماء، في حينٍ أن الحاكم كان قد فصل التراجمَ أكثر مما فعل الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، ولذلك فلا يمكن تقويمُ مادة «تاريخ نيسابور» عن طريق الاطِّلاع على مختصره، لكن هذا المختصر يُفيد في بيان ترتيب الكتاب الأصلي وإطاره العام، فهو يبدأ بذكر خُرَاسان وما وَرَد من آياتٍ وأحاديثَ وأخبارَ في مدحها، ثم ذكر مَن نَزَلها من الصحابة، ثم التابعين ثم الأتباع مِمّن وَرَدها أو سكنها أو حَدَّث بها، ثم مَن بعدهم مِن علماء نيسابور، وقد رَتَّبه على الطبقات حيثُ جعلهم سِتّ طبقات.

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الدكتور بَهْمَنْ كريمي في مكتبة ابن سينا بطهران عام ١٣٣٩ هـ.

٨ ـ **تاريخ علماء مصر، أو «الذَّيْلُ على تاريخ ابن يونس المصري»**: لأبي القاسم، يحيى بن علي الحَضْرَمي، المعروف بابن الطَّحَّان (المتوفى سنة ٤١٦هـ).

وهو ذيلٌ على «تاريخ مصر» لأبي سعيد بن يونس، لكنه استدرك عليه بعضَ ما فاته من تراجم الصَّحابة الواردين إلى مصر. ويذكر ابنُ الطّحّان عادةً اسمَ الرجل وشيخَه وتلميذَه، وأحياناً يسوق روايةً من طريقه، ويذكر سماعَه من بعضهم، وقد رتَّبهم على حروف المعجم مراعياً الحرف الأول من الاسم فقط.

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الله محمود بن محمد الحدَّاد، في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (١٤٣) صفحة.

٩ ـ **تاريخ جُرْجَان، أو: «معرفة علماء جُرْجَان»**: لأبي القاسم، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السَّهْمي (المتوفى سنة ٥٢٨هـ).

جرجان بلدةٌ تاريخيةٌ كبيرةٌ، وهي من أعمال مازندران في بلاد العجم، لها شأنٌ كبيرٌ في التاريخ ولا سيّما التاريخ العلمي الإسلامي، نبغ منها طوائفُ من أهل العلم، ففي الحديث أمثال: (أبي نُعَيم عبد الملك بن محمد بن عدي)، و(الإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي)، و(الإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي)، و(الإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي) وغيرهم.

فقَسَّم السهميُّ هذا الكتابَ إلى أربعة عشر جزءاً، كل جزءٍ منها في بضع وثلاثين صفحةً من المطبوع، وافتتح الكتابَ بعد الخطبة بأبوابٍ تتعلَّق بجرجان، فذكر فيها فتحَ جرجان، ومن دخلها من الصحابة، ومن التابعين، ونسب (يزيد ين المُهَلَّب) فاتح جرجان، وأولاده، وما أسند يزيد من الحديث، ومكارمه، ثم عُمَّال بني أمية، وتسمية خِطَط المساجد في عهدهم، ثم من دخل جرجان من الخلفاء العباسيين، ثم عُمَّالها في دولتهم. استغرقت هذه الأبوابُ بضع عشرة صفحة ـ ثم شرع في التراجم مرتَّبةً على حروف المعجم بحسب أول حرف من الاسم فقط، بدأ بـ: (أحمد) ثم (إسماعيل) ثم (إسحاق) وهكذا، وبعد فراغ الحروف ذكر تراجمَ من لم يُعرَف إلا بكنيته، ثم تراجم النساء، ثم ذكر فصلاً في النسب التي تشتبه بكلمة «الجرجاني» وشرحها، ثم استدرك عِدّةَ تراجم من «تاريخ إستراباذ» للإدريسي، منها ما كان فاته، ومنها ما كرَّره لزيادةِ فائدةٍ، ذكر ذلك مرتَّباً على الحروف أيضاً، ثم زاد في الأخير عِدّة تراجم.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي، والدكتور محمد عبد المُعيد خان في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠، ثم صوَّره عالَمُ الكتب في بيروت.

١٠ ـ **ذِكر أخبار أصبهان:** لأبي نُعَيْم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ).

بدأه بمقدِّمةٍ طويلةٍ عن فضائل أصبهان وخبرِ فتحها وخططها، وقد بدأ التراجمَ بمن دَخَل أصبهان من الصحابة، ثم ذكر من بعدهم، حيث بدأ بالترتيب على حروف المعجم، ويذكر في الترجَمة عادةً اسمَ المُترجَم له، واسمَ أبيه وجدِّه ونسبتَه، وأحياناً يذكر طبقتَه، وربمَّا ذكر سنةَ وُروده أصبهان وسببَه، ويذكر روايةً أو أكثر من رواياته، كما يذكر أحياناً شيوخَ وتلاميذَ صاحب الترجَمة، وربما أورد أخباراً مقتضبةً تتّصل برحلات المُترجَم له ولُقْيَاه الشيوخَ، وقد ذكر الوظائفَ الإداريةَ لبعض المُترجَمين لهم وخاصةً القضاة.

وقد طُبع هذا الكتابُ في ليدن (بريل) عام ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣٠م.

١١ ـ **تاريخ بغداد**: للحافظ أحمد بن علي، المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ).

هذا الكتابُ وإنْ حَمَل اسمَ «تاريخ بغداد» فإنَّه من الواقع كتابُ تراجم لرجال بغداد وما حولها ولمَن اتّصلوا بها من المشهورين منذ عهد بنائها إلى أيّام المؤلِّف أكثر مما هو تاريخٌ للمدينة نفسها.

فقد اكتفى المؤلِّفُ في حديثه على بغداد وما جاورها مثل: المدائن، والنَّهروان، وعُكبرا، والأنبار، وسُرَّ مَنْ رأى بـ (١٤٠) صفحةً فقط من الجزء الأول المشتمل على (٤٤١) صفحة، ذكر فيه معالمَ بغداد وخِطَطها، وخصَّص بقيةَ هذا الجزء مع الأجزاء الأخرى إلى التراجم، فتحدَّث بتفصيلٍ عن الرجال الذين اتصلوا ببغداد سواء أكانوا من أعيان أهلها، أم من كُبَراء الواردين إليها.

وقد وضَّح في مقدمة الكتاب خُطّتَه في الحديث عن الرجال الذين ترجَم لهم فأوضح: أنه ترجم للخلفاء والأمراء والوزراء والأشراف، ثم النُّحاة والصرفيِّين والبيانيِّين واللُّغويّين والقراء والمفسِّرين والمحدِّثين والمتكلِّمين (من سائر النِّحَل) والمنطقيِّين والأصوليِّين والنُّسَّاك والمتصوِّفة والقصَّاص والوُعَّاظ والرياضيِّين والشعراء والمغنِّين والرُّماة والفُرسان ممَّن نبغ فيها أو وَرَد عليها من غير أهلها.

ومن هذا العرض لفئات الناس الذين ترجم لهم الخطيبُ البغداديُّ والذين بلغ عدد تراجمهم (٧٨٣١) ترجمةً يتضح لنا الطابع الموسوعي الذي اتسم به الكتاب، وقد رتَّب الخطيبُ التراجمَ بحسب الترتيب المعجمي مراعياً ذلك في الاسم واسم الأب، ولكنَّه قدَّم اسمَ (محمَّدٍ) تبرّكاً، وبعد الانتهاء من (المحمَّدين) بدأ بالترتيب المعجمي، وحين تتشابه الأسماءُ يقدِّم من سبقت وفاته، وأحياناً يقدِّم بعضَ الناس لاعتباراتٍ يراها ويسجِّلها مثل ذلك ما فعله في ترجمة (محمد بن إسحاق) صاحب السيرة، فقد قدَّمه على مجموعةٍ من الناس من حقِّهم في الترتيب الهجائي أن يتقدموه، ودافع عن عمله بحُجَج منها: أنه صاحبُ السيرة المشهورة. ومنها قوله: «لم أرَ في المحمَّدين الذين كانوا في مدينة السلام من أهلها والواردين إليها أكبر سِنّاً وأعلى إسناداً وأقدَم مَوْتاً منه».

خصَّ الخطيبُ في كتابه هذا المحدِّثين بمعظم تراجمه، والخطيبُ محدّثٌ

أوّلاً، وللحديث النصيبُ الأوفى في ثقافته، واهتمامُه بالحديث فاق بقيةَ الموضوعات، فمن الطبيعي أن يمنح ثقته لأهل فنّه وعلمه ومِنَ المحدِّثين.

أمّا منهجه في الجرح والتعديل في هذا الكتاب؛ فقد نَقَل أبو محمد بن الآبنوسي عن الخطيب قولَه: «كُلُّ من ذكرتُ فيه أقاويل الناس من جرح وتعديل فالتعويل على ما أخَّرتُ»[1]. ويستعمل الخطيبُ في التوثيق عباراتٍ، مثل: «ثقةٌ» و «صَدوقٌ» و «ما علمت من حاله إلّا خيراً» و «ليس بمدفوع عن الصِّدق»، وربما اكتفى بذكر تخريج البخاري، ومسلم، أو أحدهما للراوي؛ لأن كتابيهما في الصحيح، فلا يخرجان إلا للثقات. أمّا عباراتُه في الجرح فهي: «ضعيف» و: «ذاهبُ الحديث»، وأحياناً: «كذّابٌ أفّاكٌ يضع الحديثَ». لكن أكثر ألفاظ الجرح والتعديل شيوعاً في كتابه هي: «ثقةٌ» و: «صَدوقٌ» و: «ضعيفٌ».

ولا بُدّ من التنبيه إلى أنَّ الأحاديث التي أوردها الخطيبُ في «تاريخ بغداد» لا يمكن الاطمئنانُ إلى جميعها لمجرَّد ذكر الخطيب لها؛ لأنه لم ينقلها عن الكتب السِّتّة؛ بل إن معظمها من معاجم شيوخ ومنتخبات وأجزاء حديثية، يختلط فيها الصحيحُ والضعيفُ، وقد تعقَّب الخطيب بعضها وانتقدها، لكنه لم يفعل ذلك دائماً[2].

طُبع هذا لكتابُ بتصحيح الأستاذ محمد سعيد العرفي في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٣٤٩هـ ـ ١٩٣٠م في أربعة عشر مجلَّداً.

١٢ـ التدوين في أخبار قَزْوين: لعبد الكريم بن محمد الرَّافعي القَزْويني (المتوفى سنة ٥٦٢هـ).

أصدره المؤلِّفُ بأربعة فصولٍ، أحدها في فضائل البلدة وخصائصها، وثانيها في اسمها، وثالثها في كيفية بنائها وفتحها، ورابعها في نواحيها وأوديتها ومساجدها ومقابرها، ثم أتبعَ هذه الفصولَ بذكر مَن وَرَدها من الصحابة والتابعين، رضي الله

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١١٣٩.

(٢) انظر: «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» للدكتور أكرم ضياء العمري، فيه دراسةٌ مفصَّلةٌ عن الخطيب وتاريخه هذا.

عنهم، ثم اندفع في تسمية مَن بعدهم. وأمّا منهجه في ذكر التراجم؛ فهو يذكر اسمَ المُترجَم له، وشيوخه، ويهتمّ بذكر تاريخ مولده، ووفاته، ولكن ليس في جميع التراجم.

طُبع الكتاب بتحقيق الأستاذ عزيز الله العطاردي، في دار الكتب العلمية، ببيروت عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، في أربع مجلَّدات.

١٣ ـ تاريخ مدينة دمشق: للحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله، ثقة الدين، المعروف بـ «ابن عَسَاكِر» (المتوفى سنة ٥٧١هـ).

سَمَّى الحافظُ ابن عساكر هذا الكتابَ: «تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها، وتسمية من حلّها من الأماثل، أو اجتاز بنواحيها من وارديها، وأهلها».

يُفهم من هذه التسمية: أنه أرَّخ لمدينة دمشق في مرحلةٍ ما، أو في عصره، والذي يعرض للكتاب يرى: أنَّ ابن عساكر لم يخصِّص دمشق أو نواحيها فقط، بل تعدَّاها في الكلام فكتب لبلاد الشام كلها، ويصبح التخصيصُ في التسمية قاصراً عن الإحاطة بمضمون شمولية الكتابة والمواضيع والتراجم التي تطرأ إليها.

ولقد خَصَّ ابن عساكر المجلَّدَ الأول بفضائل الشام وفتوح الشام عامةً، وبعض المجلَّد بخِطَط دمشق، وذكر مساجدها، وكنائسها، وأبوابها، ودُورِها، وأنهارها، وقنواتها، ثم بدأ بالترجَمة لكل من دخلها، أو اجتاز بنواحيها من أنبيائها وهُداتها وخلفائها وولاتها وفقهائها وقضاتها وعلمائها ورواتها وقُرّائها ونُحَاتها وشعرائها ورواتها.

إنه يؤرِّخ فيه لجوانبِ من الجاهلية من حيث يُترجِم لرجالٍ من الجاهليين والمُخَضْرَمين، عرفوا دمشقَ وأعمالها، أو حلّوا بها أو اجتازوا بنواحيها من وارديها وأهلها، كما يقول في عنوان كتابه.

ثم هو يؤرِّخ للسيرة النبوية بجوانبها وللذي اتّصل بها ونَتج عنها وما كان فيها من أحداث، وذلك حين يبدأ كتابه بسيرة النبي ﷺ، ويخصِّص لذلك نصف المجلَّد الثاني، ثم هو يُترجِم للخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم، ولمن كان حولهم ومعهم تراجمَ طويلةً مستوفاةً؛ فتأتي هذه التراجم وكأنها تاريخٌ للعصر كله بالكثير من دقائقه التي لا نجد بعض مادتها عند غيره، والتي لا تمتدّ في بلاد الشام وحدَها بل في أقطار

الإسلام كلها حيث انتشر هؤلاء العربُ في العصر الأموي، من أقطار الدنيا هُداةً أو دُعاةً، قُوّاداً أو علماءَ.

وأمَّا منهجُه في التراجم، فقد رَتَّب على حروف الهجاء، وبدأ بمن اسمه: (أحْمَد) قبل من كان اسمه: (إبراهيم)، واعتبر الحروفَ في أسماء آبائهم وأجدادهم، وأردف ذلك بمن عُرف بكنيته، ولم يقف على حقيقة تسميته، ثم بمن ذُكر بنسبته وبمن لم يُسَمَّ في روايته، وأتبعهم بذكر النِّسوة، والإماء، والشواعر[(١)(٢)].

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٢) ولهذا التاريخ أذيالٌ ومختصراتٌ كثيرة، منها:

أولاً: أذياله:

- ذيلُ ولد المصنِّف القاسم بن علي بن الحسن (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ) ولم يُكمِله.
- ذيلُ صدر الدين البَكْري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).
- ذيلُ أبي حفص عمر بن الحاجب عز الدين (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ).
- ذيلُ علم الدين البِرْزَالي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ).
- ذيلُ أبي يعلى حمزة بن أسعد، المعروف بابن القَلانسي (المتوفى سنة ٧٢٩ هـ).

ثانياً: مختصراته:

وله مختصراتٌ كذلك: منها:

- ما اختصره الإمام أبُو شامة عَبْد الرَّحْمن بن إسماعيل الدمشقي (المتوفى سنة ٦٦٥هـ) وهو نسختان، وكبرى تقع في خمسة عشر مجلّداً.
- مختصر للقاضي جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم الأنصاري، المعروف بـ: «ابن منظور» (المتوفى سنة ٧١١ هـ)، صاحب «لسان العرب»، نزَّله في نحو رُبعه.
- مختصر للشيخ المحدِّث بدر الدين محمود بن أحْمَد العَيْنِيّ (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

انتقى منه الحافظ جلال الدين عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ) وسمّاه «تحفة المذكر المنتقى من تاريخ ابن عساكر».

- الذَّيل على ذيل البِرْزالي للقاضي تقي الدين أبي بكر بن شهبة.
- منتخب للقاسم بن علي بن عساكر (المتوفى سنة ٦٠٠هـ).
- منتخب للصَّفَّار. وانتقى منه أحْمَد بن عَبْد الدَّائم المقدسي كتاباً سمّاه: «فاكهة المجالس وفكاهة المجالس».
- تعليق عن تاريخ مدينة دمشق للحافظ، أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر=

طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ صلاح المنجِّد وآخرين في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م، ولم يكملوا. ثم طُبع بتحقيق لفيفٍ من المحقِّقين في دار الفكر بدمشق عام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م في مئة وعشرين مجلَّداً، وهو كاملٌ.

* * *

= العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

ـ مختصر لإسماعيل بن مُحَمَّد الجرَّاح، اسمه «العقد الفاخر بتاريخ ابن عساكر».

ـ مختصر لأبي الفتح الخطيب.

٥١ ـ الكتب المؤلَّفة في حُجِّيَّة الحديث والدِّفاع عنه

حين ظهرت في العالم الإسلامي فِرَقٌ منحرفةٌ مضلِّلةٌ (كفرقة منكري الحديث والفرقة القرآنية وغيره)، وهجماتُ المستشرقين على السُّنَّة، فتشكيكهم فيها للناس؛ دعت الحاجةُ لحماية السُّنَّة النبوية المطهّرة إلى الرّدِّ عليها، فظهرت كتاباتٌ قويَّةٌ في الدفاع عن السنَّة والتعريف بعلومها وأعلامها، ومن أهمِّ تلكم الكتب:

١ ـ **تدوين الحديث**: للشيخ محمد مناظر أحسن الكيلاني (المتوفى سنة ١٣٧٥ هـ).

وهو من أحسن الكتب التي أُلِّفت في هٰذا الموضوع، أَلَّفه المؤلِّفُ بالأردية قبل أكثر من ستين عاماً حين استشعر خطرَ تفاقم المحاولات القديمة والجديدة لإقصاء السنة النبوية من حياة المسلمين بحجج واهية باطلة. وقد ترك هذا الكتابُ أثره الحميد في الساحة الثقافية الهندية، وكان مصدراً هامّاً ملهماً لكثيرٍ من الدراسات التي جاءت بعده وتناولت موضوعه.

وقد نقله إلى العربية الدكتور عبد الرزاق إسكندر، وطُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ٢٠٠٤ م في (٣٨٢) صفحة.

٢ ـ **السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: للعالم الجليل المجاهد الصابر الدكتور مصطفى السباعي (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ).

وهو كتابٌ قيِّمٌ، ولم يكتب في هذا الباب مثلَه فيما نعلم، وأهمّ ما تميَّز به أنه بيَّن فيه مكانةَ السنَّة النبوية ودورها في التشريع، وتتبَّع شُبهات المستشرقين المعاصرين، وناقشها بنَفَسٍ علميٍّ هادىءٍ بصيرٍ حتى دحضها وقضى عليها بالحجة والبرهان.

طُبع في القاهرة عام ١٣٨٤ هـ، ثم طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٩٦ هـ، في (٤٨٨) صفحة، ثم توالت طبعاته.

٣ ـ **الحديث والمحدِّثون**: للشيخ الدكتور محمد محمد أبو ذهو.

بحث فيه المؤلِّفُ جهودَ العلماء لخدمة الحديث، وعُني بدراسة الأعصر الأولى ـ عصرِ الصحابة والتابعين ـ إلى عصر التدوين، وناقَشَ الشُّبُهات والمزاعم الباطلة مناقشةً هادئةً مفحمةً في سلاسةِ عبارةٍ، واستقصاءِ بحثٍ، وعُمقِ فكرةٍ، وقُوةِ حجةٍ.

طُبع في جامعة الأزهر بالقاهرة عام ١٣٧٨ هـ في (٤٩٥) صفحة، وفي مطبعة مصر بالقاهرة عام ١٤٠١ هـ في (٤٩٥) صفحة، وفي دار الإفتاء بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في (٤٩٥) صفحة، وفي دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في (٤٩٥) صفحة.

٤ ـ **السنة قبل التدوين**: للدكتور محمد عجاج الخطيب.

وهو من أحسن الكتب التي أُلِّفت في هـٰذا الموضوع، ويُعَدّ مرجعاً هامّاً فيه، لا يستغني عنه باحثٌ وطالبٌ، عرَّف فيه المؤلِّفُ السُّنَّةَ ومكانتها من القرآن الكريم، وفي التشريع الإسلامي، ثم تحدَّث عن تدوين الحديث بدءاً بما دُوِّن في عصر الرسول الله ﷺ وفي صدر الإسلام، ورَدَّ ردّاً مفحماً على الذين أثاروا الشُّبهات حول أبي هريرة والزهريّ، رضي الله عنهما.

طُبع في مكتبة وهبة بالقاهرة عام ١٣٨٣ هـ في (٦٥٦) صفحة، ثم طُبع في دار الفكر بدمشق عام ١٣٩١ هـ في (٦٥٢) صفحة.

٥ ـ **حُجّية السُّنّة**: للعالم الأصولي المعروف الدكتور عبد الغني بن محمد عبد الخالق (المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ).

هذا الكتاب أطروحة المؤلف للدكتوراه، وهو من أحسن الكُتب التي أُلّفت في هذا الموضوع، كما هو جديرٌ بالقراءة لكل من يعتني بالحديث دراسةً وتدريساً.

وهو مطبوعٌ في معهد الفكر الإسلامي بأمريكا عام ١٤٠٧ هـ في (٥٨٩) صفحة.

٦ ـ **دفاع عن السُّنَّة**: للشيخ العلاَّمة الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة (المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ).

هذا الكتاب بمثابة موسوعة علمية هامة في الدفاع عن الحديث النبوي، وبيانِ منزلة السنة من الدين، وفضح أولئك الذين وجَّهوا سهامهم للنَّيل من السنة، والتشكيك فيها، خاصةً القسم الثاني من هذا الكتاب، والذي يحمل عنوانه: «بعض الشُّبه الواردة على السنة قديماً وحديثاً وردها رداً علمياً صحيحاً»، ولا أَدَلُّ على قيمة هذا القسم مما قاله فيه مؤلِّفه في مستهلِّه: «هذا الكتاب الذي يُعتبر عصارة ذهني، وعقلي، وقلبي، وخلاصة عمرٍ طويلٍ في دراسة السنة النبوية المطهرَّة، والردود على ما يُثار حولها من شُبَهٍ، وتجنيات، وأباطيل ما يزيد عن ثُلث قرنٍ من الزمان».

طُبع في دار اللواء بالرياض عام ١٤٠٧ هـ، في (٣١٠) صفحة. وطُبع في مكتبة السنة بالقاهرة عام ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م، في (٥٩) صفحة. وهذه الطبعة تمتاز بإضافات المؤلِّف القيمة إلى الكتاب.

٧ ـ **السُّنَّة المطهَّرة والتّحدِّيات**: لأستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به.

هٰذا الكتابُ ـ على لطافة حجمه ـ يدحض مزاعم المشكّكين، وينقض أوهامهم، ويدرس الجهودَ العلميةَ التي تغلَّب بها علماءُ السُّنة وأهل الحديث على هذه التحدِّيات منذ ظهورها إلى الآن.

طُبع في دار المكتبي بدمشق.

٨ ـ **نُصْرَة الحديث في الرَّدِّ على منكري الحديث**: للعلاَّمة المحدِّث أبي المآثر حبيب الرحمن الأعظمي (المتوفى سنة ١٤١٢ هـ).

هذا الكتابُ دبَّجتْه يراعةُ العلامة الأعظمي في الردّ على منكري الحديث، وكان لهذا الكتاب دويٌّ في الحلقات العلمية حين صَدَر.

كتب هذا الردّ على كبير من كبراء أصحاب تلك النعرة الخبيثة، والفتنة الضالَّة، الذي كتب رسالةً سمَّاها «لماذا أنكرتُ الحديث». ولم يفصح عن اسمه لما طبعها، بل تقنّع بلقبٍ كريمٍ، يحمل دعوى كاذبة، وهو «حق غو» ومعناه: قائلُ الحقِّ، مع أنه من ألقاب الأضداد!

وكتابة الرُّدود تكون بأسلوبين، أسلوبِ الردّ على الفكرة والمبدأ، ولا يتقيَّد

صاحبه بقيد آخر، همُّه القضاء على الفكرة والإجهاز عليها، وقد ينقل كلامَ فلانٍ وفلانٍ من أصحابها.

وأسلوبِ الردّ على الفكرة وعلى رجلٍ معيَّنٍ وكتابٍ معيَّنٍ في الدعوة إليها، ويلزم من ذلك أن يتقيَّد صاحب الردِّ بالإجهاز على المبدأ، وأن ينقل كلياتٍ وجزئياتٍ من كلام المردود عليه.

وقد جمع الشيخُ ـ رحمه الله ـ بين الأسلوبين بما كتبه في مقدمة الطبعة الثانية التي جمع فيها الكثير الطيب من أخبار كتابة السنة في عهد النبي ﷺ فمن بعده، ومن الشواهد الدَّالَّة على حافظة الصحابة فمن بعدهم وسيلان أذهانهم وجودة قرائحهم.

وبعد تلك المقدمة أتبع الشيخُ ذلك بالردّ التفصيلي على أقوال خصمه وتفنيد أدلته، وهي في الحقيقة شُبه وأباطيل (وتزويرات) أعانه الله تعالى على ردّها وكشفها شبهةً شبهةً، وأمكنه من تضييق الخِناق على خصمه، وأتىٰ على كلياته وجزئياته، فلم يدع له موطىءَ قدمٍ يقوم عليه، فأظهره للعيان خاليَ الوِفاض من كلّ زاد!

كشف فيه ـ رحمه الله تعالى ـ عن حقيقة هدف الكاتب وفكره: أنه ملحدٌ متسترٌ بإنكار السنة فقط، مع أن إنكارها يستلزم إنكارَ القرآن الكريم ولا بدّ.

يجد القارىء الكريم في هذا الكتاب من لطائف الاستدلال ببعض الآيات الكريمة، ولطائف الفهوم في الجمع بين بعض النصوص ما يأنس له روحه[1].

طُبع في مؤسسة علوم القرآن بجدة، عام ١٤٢٢ هـ (٢٠٣) صفحة.

٩ ـ دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور محمَّد مصطفى الأعظمي.

أفصح المؤلِّفُ في هذا الكتاب عن جهدٍ علميٍّ محمودٍ، وولاء صادقٍ للسنة النبوية المطهَّرة مع الالتزام بالمنهج العلمي البحت، والدفاع عن السنة بتصدِّيه لآراء المستشرقين ومناقشتها مناقشةً علميةً، وردّ شبهاتهم، ونقدِ آرائهم بالأدلَّة الدامغة

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ محمد عوامة للكتاب.

والبراهين الساطعة، وإسقاط الروايات الضعيفة التي اعتمدوها، والكشف في وضوح عن خطأ فهمهم بعض الروايات العربية. وهو من أحسن ما كُتب في الدراسات المعاصرة الجيِّدة في تاريخ الحديث، يسهم هذا الكتابُ بنصيبٍ موفورٍ في خدمة السُّنَّة النبوية المطهَّرة من ناحية تاريخها وتدوينها وتصنيفها.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٠ م في مجلَّدين.

١٠ ـ **فتنة إنكار الحديث وخلفيتها التاريخية**: للأستاذ افتخار أحمد البَلْخي.

من أهمِّ ميزات هذا الكتاب: أنَّ مؤلِّفه استطاع فيه أن يلقي الأضواء على منكري الحديث من القرن الثاني الهجري إلى هذا العصر، وعرَّف فيه بعزائمهم الباطلة، ومؤامراتهم الخطيرة ضِدَّ الحديث في أسلوب علميٍّ جادٍّ.

وهو مطبوعٌ في الهند، وباكستان.

١١ ـ **القرآن والحديث**: للمفكِّر الإسلامي الكبير الشيخ أبي الأعلى المودودي (المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ).

هذا الكتابُ عبارةٌ عن مجموعة تلك المقالات التي كتبها الشيخُ في الرَّدِّ على منكري الحديث، وأثبت فيها حُجِّيَّةَ الحديث، ومكانته التشريعية في الإسلام.

وهو مطبوعٌ في الهند وباكستان.

١٢ ـ **سُنَّة الرسول ومكانتها في التشريع الإسلامي**: للشيخ المودودي أيضاً.

وهو من أنفس كتب الشيخ، دافع فيه ـ رحمه الله تعالى ـ عن السنة المطهَّرة دفاعاً قوياً، وبيَّن حجّيتها، وعرضها بشكلٍ منقَّحٍ حافلٍ بالأدلة الساطعة، والحجج القاطعة، فاستعرض فيه استعراضاً دقيقاً لمنكري الحديث وأسبابِ إنكارهم إيَّاه، وأثبت فيه: أنَّ الذين أنكروا الحديث، أو رفعوا نعرات إنكاره هم ـ في الحقيقة ـ تلاميذ المستشرقين، ومتأثّرون بالغرب.

وهو مطبوعٌ في الهند، وباكستان.

١٣ ـ **حُجّية الحديث**: للشيخ إدريس الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ).

ناقش المؤلِّفُ في هذا الكتاب أسبابَ إنكار الحديث في أسلوبٍ علميٍّ

رصينٍ، وبيَّن مكانةَ الحديث في الإسلام، كما تحدَّث أيضاً عن حجيّة الخبر الواحد.

وهو مطبوعٌ في الهند، وباكستان.

١٤ ـ حُجّية الحديث: للشيخ القاضي محمد تقي العثماني.

هذا الكتابُ عبارةٌ عن بحثٍ تقدَّم به المؤلِّفُ في إحدى الندوات الدينية في أمريكا، وهو يتضمَّن من العلم والتحقيق والنُّكات الدقيقة حول الموضوع ما لم ينتبه له كثيرٌ من الباحثين فيه، وهو كتابٌ قيِّمٌ ومفيدٌ لمن يريد الاطِّلاعَ على الموضوع؛ لأنه يحتوي على الموضوعات الأساسية عن «حجية الحديث».

وهو مطبوعٌ في الهند، وباكستان.

١٥ ـ مكانة السُّنّة في التشريع الإسلامي ودحض مزاعم المنكرين والملحدين: للدكتور محمد لقمان السَّلفي.

وهو كتابٌ قيِّمٌ جدّاً في الموضوع، قسَّمه المؤلِّفُ في أربعة أبواب، تسبقه مقدِّمةٌ ضافيةٌ، تحدَّث فيها عن السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، أثبت في الباب الأول حجية السنة، وتحدَّث في الباب الثاني عن منزلة السنة من القرآن، وعرَّف في الباب الثالث ببعض أنواع علوم الحديث، وأفاض الحديثَ في الباب الرابع عن فتنة إنكار السنة مع ذكر شبه المنكرين والرَّدّ عليها.

طُبع الكتاب في دار الراعي للنشر والتوزيع بالرياض عام ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م، في (٣٧٢) صفحة.

١٦ ـ السُّنَّة النبوية: حُجِّيةً وتدويناً: للأستاذ محمد صالح الغرسي.

رتَّبه المؤلِّفُ على مقدمةٍ وأربعة أبواب وخاتمة.

المقدمة فيما يجب تقديمه على المقصود في الكتاب وهو أمران، الأول: بيان عصمة الأنبياء في الأمور البلاغية فإن مبنى هـٰذا البحث عليه، والثاني: بيان مفهوم السنة لغةً واصطلاحاً.

وعرَّف في الباب الأول بالعناية بالسنة عند الرسول الله ﷺ والصحابة

والمحدِّثين، وعرَّف في الباب الثاني بكتابة السنة في مراحل مختلفة من الصدر الأول والثاني.

وتناول في الباب الثالث حجية السنة النبوية على وجه العموم. وخصَّص الباب الرابع بالحديث عن حجية خبر الواحد. وجعل خاتمة الكتاب للكلام على الطاعنين في حجية السنة.

طُبع في دار نور المكتبات بجُدَّة، وفي مؤسسة الريان ببيروت عام ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، في (١٨٢) صفحة.

١٧ - **تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين**: للدكتور حاكم عبيسان المطيري.

وهو جزءٌ من رسالة المؤلِّف لنيل الدكتوراه بعنوان: تحقيق كتاب: «إحكام الذريعة إلى أحكام الشريعة» للحافظ السرمري الحنبلي.

قسَّمه المؤلِّف إلى ثلاثة فصولٍ، الفصل الأول في تعريف السنة ومراحل تدوينها، والفصل الثاني في عرض آراء المستشرقين حول تدوين السنة ومناقشتها، والفصل الثالث في تعريف كتب أحاديث الأحكام ومراحل تطوُّرها.

طُبع في مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت بالكويت عام ٢٠٠٢ م في (٢١٢) صفحة.

١٨ - **السُّنَّة النبوية: حُجِّيتها وتدوينها: دراسةٌ عامةٌ**: لسيِّد عبد الماجد الغَوْري.

يشتمل هـٰذا الكتابُ على فصلين، تناول المؤلِّفُ في الفصل الأول التعريفَ بالسنة النبوية من حيث اللغة والاصطلاح عند كلٍّ من المحدِّثين والأصوليين والفقهاء، ثم عرَضها من حيث مكانتها وحجيتها واستقلالها في تشريع الأحكام بها، وعلاقتها بالقرآن الكريم، وبما جاء في التحذير من ترك العمل بها، وعاقبة مخالفتها، مع الرَّدّ على بعض الشبهات التي أُثيرت حولها قديماً وحديثاً.

وتعرَّض في الفصل الثاني لإلقاء الضوء على كتابة السنة وتدوينها وتصنيفها في المراحل المختلفة بدءاً بالصدر الأول وانتهاءً بالعصر الحاضر، وذلك كله في

أسلوب علميّ مبسط متجنّباً المسائل الخلافية، والردود الطويلة والأساليب المنطقية التي تلتوي على من لم تسبق له القراءة عن الموضوع البتة.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (١٦٠) صفحة.

١٩ ـ اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها: للدكتور محمد أبي اللَّيث شمس الدين الخيرآبادي.

يمثِّل هذا الكتاب موسوعةً تاريخيةً ناقدةً للاتجاهات والأفكار والنظريات حول السنة النبوية المطهَّرة عبر العصور، فمن الاتجاهات القديمة الممتدَّة ذكر اتجاه جمهور المسلمين قديمهم وحديثهم نحو السنة، واتجاه القرآنيين في زمن الإمام الشافعي. وموقف الخوارج والشيعة وفِرَق المعتزلة منها، وقد عرَّف هذا الكتابُ هذه الاتجاهات كلها. ثم تعرَّج على ذكر الاتجاهات الحديثة حول السنة، فأتى على بيان اتجاه المستشرقين، واتجاه عصرنة السنة، واتجاه المدرسة العقلية الحديثة، واتجاه إنكار السنة، واتجاه تقسيم السنة إلى تشريعيةٍ وغير تشريعيةٍ، واتجاه مدرسة «إسلامية المعرفة»، وغير ذلك من المباحث القيمة التي تناول هذا الكتاب في أسلوبٍ علميٍّ جادٍّ مقنعٍ.

طُبع في مركز البحوث العلمية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (٢٥٥) صفحة.

* * *

٥٢ ـ مراجع معرفة الكتب المخطوطة والمطبوعة في الحديث وعلومه

١ ـ بستان المحدِّثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الغرّ الميامين: للشيخ عبد العزيز بن الإمام وليّ الله الدِّهْلَوي (المتوفى سنة ١٢٣٩ هـ).

توخَّى فيه المؤلِّفُ التعريفَ بالكتب المؤلَّفة في علم الحديث التي يعتمد عليها العلماء ويستندون إليها، وذكر نبذاً من تراجم أصحاب تلك الكتب قبل التعريف بها.

وأولى العنايةَ بالتعريف بكتب المتون، ولكن يتخلَّله ذكرُ بعض الشروح الشهيرة للكتب المتداولة.

وقد نقله من الفارسية إلى العربية الدكتور محمد أكرم الندوي، وعلَّق عليه تعليقاتٍ مفيدةً بإلحاق التتّمات في بعض المباحث مما يزيد الكتاب قيمةً.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ٢٠٠٢ م في (٢٨٤) صفحة.

٢ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: للعلامة السيد محمد بن جعفر الكتَّاني (المتوفى ١٣٤٥ هـ).

هٰذا الكتاب فريدٌ في بابه، وإمامٌ في محرابه، لم يُؤلَّف مثله من قبل، اشتمل على (١٤٠٠) كتاب مشهور من كتب علوم الحديث، وعلى قريب (٦٠٠) ترجمة من مشهور تراجم علماء الحديث، وعلى قريب من (٢٠٠) من مشهور كتب علماء الحديث في الأندلس والمغرب، وعلى قريب من (٦٠) ترجمة من مشهور تراجم المحدِّثين في الأندلس والمغرب، مع ذكر أسماء علماء الحديث في المشرق والمغرب، بكناهم، وألقابهم، وشهرتهم، ووفاتهم، وما لكل واجد منهم من كتاب في أيِّ فن وعلم من فنون وعلوم الحديث النبوي الشريف.

طُبع في مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة عام ١٣٢٨ هـ في (١٧٦) صفحة. وطُبع في دار الفكر بدمشق عدة طبعات، منها الطبعة الثالثة عام ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م، وفيه ثلاث مقدمات في (٣٨) صفحة، ثم الكتاب في (٣٥١) صفحة. ثم طُبع في دار

البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٦هـ في (٣٤٢) صفحة مع فهارس علمية متنوعّة.

٣ ـ تاريخ فنون الحديث: للأستاذ محمد عبد العزيز الخولي.

هذا الكتابُ بمثابة المدخل إلى علوم الحديث، لذلك عرض فيه المؤلِّفُ مكانةَ السُّنَّة من القرآن الكريم ثم أطوار تدوين الحديث وأشهر المؤلَّفات في كل عصرٍ، ثم تعرَّض لبيان طُرق التصنيف في الحديث.. وأشهر المؤلَّفات في القرن الثالث والقرن الرابع الهجريين، ثم عرض لبيان المؤلَّفات كمسند الإمام أحمد والصحيحين والكتب الستة إجمالاً.. فعرض لنماذج من كلٍّ منها. ثم عرض لنماذج من كتب الحديث غير الصِّحاح، كما عَرَّف بكتب الأطراف وأهمّ الكتب الجامعة لمتون الحديث في دور التهذيب.. وكذلك الشأن في الكتب الجامعة لأحاديث الأحكام.

كذلك عرض لأقوالَ العلماء في ترتيب كُتب الحديث في الصحة، ثم عرض لعلم غريب الحديث والمؤلَّفات في هذا الشأن.. واستطرد في الحديث ليبلغ مبحث علم رجال الحديث، وهنا يناسب الكلام عن علم الجرح والتعديل.. إلى ما هنالك من علوم.

طُبع في دار القلم ببيروت عام ١٩٨٦ م في (٢٣٠) صفحة، وله طبعات أخرى.

٤ ـ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث: للعلامة المحدِّث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (المتوفى ١٤١٧ هـ).

وإن كان موضوع هذا الكتاب يدور حول وضع الحديث: أسبابه ونتائجه؛ لكن المؤلِّف ـ رحمه الله تعالى ـ تصدَّى فيه لتعريف كثيرٍ من كتب الحديث وعلومه.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤١٧ هـ، في (٣١٤) صفحة.

٥ ـ بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة: للدكتور أكرم ضياء العُمري.

وهو عبارةٌ عن مقدمة المؤلِّف لرسالته الماجستير التي تناولت تحقيقَ دراسة «كتاب الطبقات» لخليفة بن خياط العُصْفري، وقد استهدف المؤلف في المقدمة بيانَ دوافع ظهور علم الرجال، مما جرَّه إلى بحث حركة الوضع في الحديث،

وعرض جهود العلماء في مقاومتها بالتأكيد على الإسناد ومعرفة الرجال، فعرض المؤلِّفُ لوصف وتحليل كتب الرجال المصنَّفة خلال القرن الثالث والرابع والخامس الهجرية، وذلك لبيان مكانة «كتاب الطبقات» بين هـٰذه المؤلفات الكثيرة، ثم أضاف المؤلِّفُ في الطبقات الأخرىٰ بحوثاً كثيرة، تتعلَّق بتاريخ ونشأة التأليف والتصنيف في علم الرجال، وفي رواية الحديث، وذلك مع تعريف جامع لكثير من الكتب والمصنَّفات فيها، من حيث أصبح هـٰذا الكتابُ مرجعاً جيداً للاطِّلاع علىٰ كتب كثيرة في الرجال وفي رواية الحديث، لا يستغني عنه طالبٌ وباحثٌ.

طُبع في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م في (٥٠١) صفحة.

٦ ـ **الفهرس الشامل للتراث العربي والإسلامي المخطوط: الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله**: إعداد المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية.

هـٰذا الكتابُ يتضمن أسماءَ المخطوطات في الحديث وعلومه ورجاله، ويدلّ على أمكنة وجودها في العالم.

طُبع في مؤسسة آل البيت بعمان (الأردن) عام ١٤١١ هـ في ثلاث مجلَّدات.

٧ ـ **دليل مؤلَّفات الحديث الشريف المطبوعة**: للأستاتذة الفضلاء: محيي الدين عطية، وصلاح الدين حنفي، ومحمد خير رمضان يوسف.

وهو كتابٌ قيّمٌ، يشمل أسماءَ مؤلَّفات الحديث المطبوعة سواء أكانت هي في علم الرواية أو الدراية، مع الإشارة إلى مكان النشر، وسِنِّ الطباعة، وعدد الصفحات وكمية الأجزاء أو المجلَّدات.

طُبع في دار ابن حزم ببيروت عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م في مجلَّدين.

٨ ـ **معجم ما طُبع من كتب السنة**: للأستاذ مصطفى عمار منلا.

طُبع في دار البخاري بالمدينة المنورة عام ١٤١٧ هـ في (٣٢٦) صفحة.

٩ ـ **معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصىٰ**: للأستاذ عبد العزيز عبد الله.

طُبع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٥ هـ في (٢٠٧) صفحة.

١٠ ـ تطبيقات عملية لاستخدام الكمبيوتر في السنة النبوية: للأستاذ عبد القادر أحمد عبد القادر.

أعدَّه بإشراف الدكتور أكرم ضياء العمري للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٧ هـ.

*** المصادر الثانوية لمعرفة الكتب المخطوطة والمطبوعة الحديثية:**

أذكر هنا بعض أهمَّ الكتب التي تعرَّضت لتعريف وسرد أسماء الكتب الحديثية مخطوطةً ومطبوعةً، منها:

١ ـ الفهرست: لمحمد بن إسحاق النديم، المعروف بـ: «ابن النديم» (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

وهو أول كتابٍ يصلنا معرِّفاً بأقدم ما أُلّف بالعربية، ومنهجُ المؤلِّف فيه: أنه يعرِّف بكتب جميع العلوم ثم بترجمة المؤلفين الذين صنفوا في ذلك العلم، ثم سرد أسماء كتبهم وآثارهم، ثم إعطاء وصفٍ لكل كتابٍ. وفيه لكتب الحديث نصيبٌ وافرٌ في تعريفها.

طُبع بتحقيق المستشرق جو ستاف فلوغل في المانيا عام ١٨٧٢ م ثم صوِّر في بيروت. كما صدرت له طبعاتٌ محقَّقةٌ كثيرةٌ.

٢ ـ فهرست ابن خير: لمحمد بن خير بن عمر بن خليفة الإشبيلي الأندلسي (المتوفى سنة ٥٧٥ هـ).

وهو يحصر فيه الكتبَ المؤلَّفة في الأندلس أو الواردة إليها حتى عهد المؤلِّف، وذلك روايةً عن شيوخه الذين التزم الإسنادَ إليهم في كل ما تحدَّث عنه من كتب.

ورَتَّب ابنُ خير هذا الكتاب على أساس الموضوعات أو العلوم، وضمن كلِّ موضوعٍ أسماء الكتب التي أُلّفت فيه أسماء أصحابها. والموضوعات التي تَمَّ تصنيفُ الكتب من خلالها هي الموضوعات التالية: علوم القرآن ـ الموطَّآت ـ كتب

الحديث ـ كتب التاريخ ـ السِّير والأنساب ـ الفقه ـ أصول الدين ـ الفرائض ـ الآداب والأنحاء واللغات والأشعار.

وهو مِن أغنىٰ المراجع التي تمسح موجودات المكتبة الأندلسية حتى عهده.

طُبع عام ١٨٩٣ م في سرقسطة بإسبانيا محقّقاً من قبل المستشرقين الإسبانيين فرنشكو كوديرا وخوليان ريبيرا كارغوه معتمدين على الأصل المطبوع في سرقسطة ١٨٨٣ م. كما طُبع بالاشتراك بين المكتب التجاري ببيروت ومكتبة المثنّىٰ ببغداد ومكتبة الخانجي بمصر مصوراً عن هـٰذه الطبعة عام ١٩٦٣ م. كما طُبع مصوّراً عن الطبعة نفسها في دار الآفاق الجديدة ببيروت، عام ١٩٧٩ م.

٣ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لمصطفى بن عبد الله الملقّب بـ: «كاتب جلبي» وبـ: «حاجي خليفة» أي الحاج خليفة (المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ).

يمثِّل هـٰذا الكتابُ موسوعةً ضخمةً تشتمل على عددٍ كبيرٍ من الكتب التي أُلّفت منذ بدء التأليف حتى عهد المؤلِّف، وقد استغرقت رحلة الجمع والتقصي عشرين عاماً من عمر المؤلّف.

تقوم خطة حاجي خليفة في تصنيف الكتاب على مراعاة الأُمور التالية:

ـ قدَّم لكتابه بمقدمة في أحوال العلوم. ثم ببابين، أولهما للتعريف بالعلم وأقسامه وبيان فضله وأنواعه، وثانيهما لمنشأ العلوم والكتب والتدوين في الإسلام وما قبل الإسلام.

ـ ثم جاء بتصنيفه للكتب وللعلوم مرتّبةً ترتيباً هجائياً ألفبائياً مراعياً ذلك في الحرف الأول ثم في الحرف الثاني ثم في الحرف الثالث، وحاجي خليفة هو أول من استخدم هـٰذا الترتيبَ في فهارس الكتب، وعمله يقدِّم خدمةً كبيرةً للباحثين؛ إذ يسهل عليهم مهمة المراجعة وييسِّر لهم سرعةَ الوصول إلىٰ ما يبتغون.

ـ في حديثه عن كلِّ علمٍ يعطي معلوماتٍ واضحةً عن العلم محدودة أو موسَّعة بحسب قيمة كل علمٍ.

ـ في حديثه عن كل كتاب يتبع الخطة التالية:

أ ـ يُعطي تعريفاً موجزاً لمؤلِّف الكتاب، يتناول فيه تحديداً اسمه وسنوات ولادته ووفاته، ونبذة عن حياته وآثاره.

ب ـ يُعطي وصفاً للكتاب يشتمل على جميع المعلومات المتعلقة به، فيحدِّد عدد أجزائه وأبوابه وفصوله، كما يحدِّد غرضه والعلم الذي ينتمي إليه.

ج ـ يشير إلى ما رُوي من أقوال العلماء وآرائهم في الكتاب الذي يتحدَّث عنه، ويُورد طرفاً منها.

د ـ يُثبت أسماءَ الشروح والحواشي والذيول التي وُضعت حول الكتاب مع الإشارة إلى أصحابها.

هـ ـ إذا كان الكتاب مكتوباً بغير العربية (كالفارسية أو التركية) يُشير إلىٰ ذلك، وإذا كان الكتاب مترجماً أشار إلىٰ ذلك أيضاً.

و ـ الكتاب الذي اطَّلع عليه المؤلِّفُ بنفسه يثبت بعض الجمل من مطلعه توثيقاً للمعرفة من جهة، ودفعاً للتوهم الذي قد ينجم عن تشابه بعض الكتب.

ز ـ في أسماء العلوم راعى المضاف إليه في الترتيب الهجائي، فعلم التفسير يرد ذكره في حرف التاء.

ح ـ الكتب التي لا أسماء لها يذكرها مضافة إلىٰ الفن الذي تنتمي إليه أو إلىٰ الرجل الذي ألفها مع كلمة من الكلمات التالية أو ما يقاربها: «ديوان ـ رسالة ـ كتاب ـ تفسير ـ تاريخ....».

وإذا عرفنا: أنَّ الكتب التي استوعبها هـٰذا المؤلف الضخم قد بلغ عددها (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف كتاب، وأن تراجم المؤلفين قد بلغت (٩٥٠٠) تسعة آلاف وخمسمئة ترجمة، وأن حديثه عن العلوم قد تجاوز فيه (٣٠٠) ثلاثمئة علم، إذا عرفنا ذلك؛ أدركنا القيمة العلمية للكتاب[١].

طُبع «كشف الظنون» عدة مراتٍ، أولاها في مدينة ليبزيغ بألمانيا بين أعوام ١٨٣٥ ١٨٥٨ م، بعناية المستشرق الألماني فلوغيل. ثم طُبع عدة طبعات في

(١) انظر: «موسوعة المصادر والمراجع» ص: ١٢١ ـ ١٢٢.

القاهرة، أما آخر الطبعات وأدقّها فهي الطبعة التي حقّقها العالم التركي محمد شرف الدين يالت، وأصدرها برعاية وزارة المعارف التركية في جزأين في استانبول بين أعوام ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ م. وقد صدرت بعد ذلك عدة طبعات مصوَّرة عنها، منها طبعة دار المثنى ببغداد، ودار الفكر ببيروت ١٩٨٢ م وطبعة طهران.

وقد أُلّف ذيلان حديثان لهٰذا الكتاب هما:

٤ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل باشا البغدادي (المتوفى سنة ١٩٢٠ م).

استدرك فيه المؤلف ما فات حاجي خليفة في «كشف الظنون» كما أضاف إليه أسماءَ الكتب التي أُلّفت بعده.

سار فيه المؤلف على خطة حاجي خليفة في «كشف الظنون».

وقد طُبع الكتاب في استانبول بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٧ م في جزأين عن نسخة المؤلِّف، وقد أشرف على تصحيح وطباعة الجزء الأول العالمان التركيان محمد شرف الدين يالت ورفعت بيلكة، وانفرد الثاني منهما بالإشراف على تصحيح وطباعة الجزء الثاني.

٥ ـ هدية العارفين: أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين: لإسماعيل باشا البغدادي أيضاً.

ألَّفه ذيلاً على كتابي «كشف الظنون» و«إيضاح المكنون» وضمنه أسماء المؤلِّفين في هٰذين الكتابين مسلسلة ألفبائياً مع مراعاة ذلك في الاسم وفي اسم الأب. وهو يضع في المطلع الكنية أو اللقب، ثم يقدِّم ترجمةً يسيرةً للرجل، وبعدها يذكر تصانيفه ومؤلفاته، وقد حدَّد في مطلع الكتاب المراجع التي اعتمد عليها في تصنيف كتابه.

يقع الكتاب في مجلَّدين، ينتهي أولهما عند حرف اللام. ويثبت في نهاية كل جزء كشافاً بالأسماء مسلسلة ألفبائياً مع الإشارة إلىٰ رقم الصفحة التي ضمنها ترجمة ذلك الرجل.

طُبع الكتاب في إستنابول عام ١٩٥١ م، وقد صورت الكتب الثلاثة «الكشف

والإيضاح والهدية» عدة مرَّات في لبنان واعتبرت بحكم الكتاب الواحد، وأعطيت أرقاماً متسلسلة، فالأرقام ١ و٢ لـ: «كشف الظنون» و٣ و٤ لـ: «الإيضاح المكنون» و٥ و٦ لـ: «هدية العارفين».

٦ ـ **تاريخ الأدب العربي**: للمستشرق كارل بروكلمان (المتوفى سنة ١٩٥٦ م).

هَدَفُ بروكلمان من تأليف كتابه؛ هو رصدُ ما وقع تحت علمه من مخطوطات الكتب العربية التي أُلّفت في جميع العلوم عبر تاريخ الفكر العربي والفكر العربي الإسلامي. وحصرُ أماكن وجودها في مكتبات العالم تسهيلاً لوصول الباحثين إلىٰ مظانها.

وقد حرص المؤلِّفُ في مطلع كتابه على تقديم بعض المعلومات والفهارس التي تساعد على الاستفادة من الكتاب، وقدَّم في الجزء الأول منه (القسم الأول) فصولاً تحدَّث فيها عن بعض قضايا اللغة والشعر والأدب والقرآن المجيد، والرسول الكريم. وفي ما عدا هٰذه الفصول فإن بروكلمان يلتزم منهجاً موحداً في كل أقسام الكتاب، وعبر جميع العصور الأدبية.

أمَّا المنهج الموحّد الذي يلتزمه في عرض القضايا الواردة في الكتاب؛ فإنه يتجلّى في المخطط التالي:

ـ يُورد المؤلِّفُ نبذةً عن العلم أو الفنّ الذي تمّ التأليف في مجاله.

ـ وفي نطاق هٰذا العلم أو الفَنّ كان يسوق تراجم مسلسلة لأهَمِّ الكتَّاب الذين كان لهم إنتاجٌ في هٰذا العلم.

ـ وفي ترجمة كلّ كاتبٍ يُورد نبذةً موجزةً عن الرجل تشتمل علىٰ اسمه ونسبه، وسنتي ولادته ووفاته، ونشاطه العلمي. وفي نهاية كل ترجمة يقدم معلومات محدَّدة في فقرتين مطّردتين في كل التراجم الواردة في الكتاب، وهما:

الأولى: ويتناول فيها أهمَّ المصادر والمراجع التي كُتبت عن الرجل، وكذلك الكتب التي أُلّفت حوله.

الثانية: ويتناول فيها مؤلَّفات الرجل ضِمن الخطة التالية:

أ ـ يورد عناوين وآثار المؤلّف مسلسة الترقيم.

ب ـ وفي الكتب التي أُحيطت بشكوك حول نسبتها إلىٰ الرجل يُشير ما أَلَّفه منها تحقيقاً، كما يُشير إلى الكتب المنسوبة إليه، ويَدُلُّ على الأشخاص الذين نسبت إليهم.

ج ـ في حديثه عن كل كتاب من آثار الرجل؛ يُشير إلى النسخ المخطوطة من هٰذا الكتاب، ويذكر مواقعها في فهارس مكتبات العالم، مع استخدامه للرموز، وإذا كان الكتابُ قد نُشر؛ فإنه يشير إلى مواطن طبعاته وتواريخها.

وبعد الحديث عن كل كتاب يتولّىٰ بروكلمان الإشارةَ إلىٰ ما أُلّف حوله من كتب؛ إذا وجد مثل ذلك، فيثبت ما ألف حوله من ذيولٍ وشروحٍ وحواشٍ ومهذَّباتٍ ومختصراتٍ، كما يثبت الترجمات التي ترجمت له إلى لغاتٍ أخرى إذا وجدت أيضاً، وفي كل من هٰذه الملحقات يتبع نفس المنهج، فيثبت أماكن وجود المخطوطة والمطبوعة، كما يلحق كُلاًّ منها بما ألفه حوله أيضاً من شروحٍ وحواشٍ وذيولٍ. . . ، وهكذا وعلى نفس النسق[1].

طُبع الكتاب مترجماً بالعربية ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٥ م.

٧ ـ **تاريخ التراث العربي**: للأستاذ فؤاد سزكين التركي.

لقد حرص المؤلف في هذا الكتاب على أن يتدارك ما فاتَ بروكلمان في كتابه: «تاريخ الأدب العربي»، فتقصَّىٰ ما غاب عنه أو ما اكتشف بعد وفاته، وصَنَّفه في كتابٍ أعلن: أنه سيكون في عشرين جزءاً، وقد أَلَّفه باللغة الألمانية على نسق بروكلمان، ملتزماً منهجه إلى حدٍّ كبيرٍ، وقد حرص أن لا يكرّر من المعلومات ما جاء في كتاب بروكلمان إلا إذا كان متصلاً بجديدٍ وقع له، هو بهذه الصورة يعد بحكم الذيل أو التكملة لكتاب بروكلمان.

كان هدفُ سزكين من تأليف هٰذا الكتاب في أول أمره أن يجعله ذيلاً، ومتمماً

---

(١) انظر: «موسوعة المصادر والمراجع» ص: ٢٨ ـ ٣٠.

لكتاب بروكلمان كما ذكرناه آنفاً، لكنه توسَّع فيه، وحرص على جعله تاريخاً للعلوم الإسلامية المكتوبة باللغة العربية.

ومن الميزات التي يتّسم بها هٰذا الكتابُ إضافته معلومات جديدة عن المخطوطات، فهو يتحدَّث عن تاريخ المخطوطة، وعدد أوراقها وصفحاتها، وعدد أجزائها، كما يعرِّف بمحتوياتها إذا كان اسمها غامضاً، وحين يتحدَّث عن المخطوطات يذكر المخطوطات التي أوردها بروكلمان في كتابه ثم يضع العلامة، ثم يتبعها بالمخطوطات الجديدة التي وقعت له بعد ظهور كتاب بروكلمان.

يضاف إلىٰ ذلك: أنه يقدِّم لكل علمٍ بمقدمة علمية أكثر إسهاباً مما فعل بروكلمان، ويتحدَّث فيها عن أولية هٰذا العلم وتطوره والضرورة التي أدت إلى التفكير فيه، كما يتحدَّث بتفصيل عن المؤلِّفين، فيشير إلى حياتهم وثقافتهم وشيوخهم وسنوات وفياتهم، ومن ميزات هٰذا الكتاب أيضاً إلحاقه بكل جزء ما يستلزمه من فهارس عامة.

لقد صدر من هٰذا الكتاب سبع مجلَّدات باللغة الألمانية عن دار نشر بريل. وقد تناولت هٰذه المجلَّدات عدداً من القضايا الفكرية منذ عهد التأليف في العصر الأموي حتى عام ٤٣٠ هـ.

ويتعلَّق المجلَّد الأول بالقرآن وعلومه. والحديث وعلومه، والعقائد والفقه والتصوف والتاريخ، وقد صدر عام ١٩٦٧ م.

وقد تُرجم هٰذا المجلد في جزأين أولهما عام ١٩٧١ م، والثاني عام ١٩٧٨ م، وصدر عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر بترجمة الدكتور فهمي أبو الفضل والدكتور محمود فهمي حجازي. ثم طُبع الكتاب بكامله في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٨ ـ **لمحات في المكتبة والبحث والمصادر**: للدكتور محمد عجاج الخطيب.

عرَّف فيه مؤلِّفُه الفاضل بأهمِّ مصادر الدراسات الإسلامية، وخَصَّص بتعريف كتب الحديث فصلاً، جاء فيه تعريفٌ بأهمِّ ما يحتاج إليه أن يعرف الباحثُ عن كتب الحديث، وعلومه.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، ثم توالت طبعاتُه.

٩ ـ موسوعة المصادر والمراجع: للدكتور عبد الرحمن عطية.

وهو كتابٌ جامعٌ، يعرِّف بأهمّ مصادر العلوم العقلية، والنقلية، وقد خَصَّص فيه المؤلِّفُ لتعريف مصادر علوم الحديث صفحاتٍ لا بأس بها، وجاء فيها تعريفٌ جامعٌ بأهم الكتب المتعلِّقة بعلوم الدراية والرواية.

طُبع في دار الأوزاعي ببيروت عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م في (٥٨٢) صفحة.

١٠ ـ كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات القرآنية والسنة النبوية والعقيدة الإسلامية: للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان.

وإن كان أغلب مواد الكتاب يتعلق بالمناهج في كتابة البحث العلمي؛ لكنه يُلقي الضوء الكافي على مصادر الدراسات الإسلامية، ومن بينها مصادر الحديث النبوي الشريف؛ التي لم يألُ المؤلِّفُ جهده في تعريفها.

طُبع في دار الشرق بجُدَّة، عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م، في (٥٨٨) صفحة.

١١ ـ مصادر الدراسات الإسلامية ونظام المكتبات والمعلومات: للدكتور يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي.

قسَّم المؤلف في هذا الكتاب الكلامَ حول مصادر المكتبة الإسلامية إلى تمهيدٍ، وبابين، وخاتمةٍ. أمّا التمهيدُ؛ فقد خصَّصه للكلام عن تصنيف العلوم وأقسامه، وإسهام علماء المسلمين فيها. ثم خَصَّص البابَ الأول لبيان المصادر في كلِّ علمٍ من العلوم، ورتَّبه في اثني عشر فصلاً. ويحتوي المجلَّد الأول على فصلين: الأول في تعريف مصادر علوم القرآن الكريم، والثاني في تعريف مصادر علوم الحديث النبوي.

طُبع في دار البشائرُالإسلامية ببيروت عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م في (٧٢٨) صفحة.

١٢ ـ التعريف الوجيز بكتب الحديث: للشيخ سيد سلمان الحسيني الندوي.

وهو كتاب صغير يعرف بأسماء كتب مهمة في الحديث النبوي، والتي لا غنى عن معرفتها لطالب هذا العلم الشريف.

طُبع في دار جوامع الكلم بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (١٠٠) صفحة.

١٣ ـ **الوجيز في تعريف كتب الحديث**: لسيد عبد الماجد الغَوْري.

يشتمل هذا الكتاب على تعريف ثلاثين نوعاً من أنواع كتب الحديث من حيث الرواية والدراية، مع الإشارة إلى مكان نشره إذا كان مطبوعاً، وإلى مكان وجوده في المكتبات إذا كان مخطوطاً.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م في (٣٩٠) صفحة.

١٤ ـ **علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله**: لسيد عبد الماجد الغَوْري.

قام المؤلِّفُ في هذا الكتاب بتعريف أهمِّ كُتب علم مصطلح الحديث بدأً من كتاب الرَّامَهُرْمُزِي وختاماً إلى آخر ما أُلِّف في هذا العلم من الكتب المفيدة في عصرنا الحاضر.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م في (٢٠٨) صفحة.

* * *

وقد تَمَّ الفراغُ من مراجعة مُسَوَّدَةِ هـٰذا الكتابِ مساءَ يوم الجُمُعة، الواقع في ٢٥ شعبان عام ١٤٢٨ هـ (الموافق ٧ أيلول ٢٠٠٧ م) في حَيِّ ابن عَسَاكر بدمشق، حَرَسَها الله مدىٰ الزَّمان، وجعلها سخاءً رخاءً وسائر بلاد المسلمين.

والحمدُ لله في البَدْء والخِتام، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خير الأنام: محمد بن عبد الله، عليه أفضلُ الصَّلاةِ وأتمُّ السَّلام، وعلى آله وأصحابِه، وأتباعِه الغُرّ الميامين الكِرام.

كَتَبه

المُعْتَزّ بالله تعالىٰ

سيد عبد الماجد الغَوْري

* * *

الفهارس العامَّة

١ ـ فهرس المصادر والمراجع .

٢ ـ فهرس أسماء الكتب مرتباً أبجدياً .

٣ ـ فهرس محتويات الكتاب .

١ـ فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الآثار البينات في فضائل الآيات**: للأستاذ فيصل أحمد الندوي، ن: دار الفيحاء ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٦ هـ.

٢ ـ **أبجد العلوم**: للشيخ صديق بن حسن القنوجي، ن: وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ دمشق، ط: ١، عام ١٩٧٨ م.

٣ ـ **أبو جعفر الطحاوي: الإمام المحدث الفقيه**: للدكتور عبد الله نذير أحمد، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

٤ ـ **الإتقان في علوم القرآن**: للحافظ جلال الدين السيوطي: تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، ن: دار ابن كثير ـ دمشق.

٥ ـ **أسباب ورود الحديث**: للحافظ جلال الدين أبي بكر السيوطي، تحقيق الأستاذ يحيى إسماعيل أحمد، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٦ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**: للدكتور محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ٣، عام ١٤١٧ هـ.

٧ ـ **الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار**: لمحمد بن موسى الحازمي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد، ط: ١، عام ١٣١٩ هـ.

٨ ـ **أعلام المحدّثين**: للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، ن: مركز كتب الشرق الأوسط بالقاهرة، ط: عام ١٣٨١ هـ.

٩ ـ **أعلام المحدّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

١٠ ـ **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**: للدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلف، ط: ٨، عام ١٤١٨ هـ.

١١ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ**: للحافظ عبد الرحمن شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.

١٢ ـ **الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط**: لبرهان الدين بن إسحاق، إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، ن: مكتبة المعارف.

١٣ ـ **الإلزامات**: للحافظ أبي الحسن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق: الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٩٩ هـ.
١٤ ـ **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**: للدكتور نور الدين عتر، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٠٨ هـ.
١٥ ـ **الإمام ابن ماجه وكتابه السنن**: للشيخ عبد الرشيد النعماني، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.
١٦ ـ **الإمام الخطابي**: المحدّث الفقيه والأديب الشاعر: للأستاذ أحمد عبد الله الباتلي، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٧ هـ.
١٧ ـ **الإمام البيهقي شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرى**: للدكتور نجم عبد الرحمن خلف، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.
١٨ ـ **الإمام الترمذي**: **الحافظ الناقد، فقيه السلف، وجامع السنن**: للأستاذ إياد خالد الطباع، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.
١٩ ـ **الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع**: **دراسة نقدية تطبيقية**: للدكتور عداب محمود الحمش، ن: دار الفتح للدراسات والنشر، عمان (الأردن) ط: ٢، عام ١٤٢٣ هـ.
٢٠ ـ **الإمام الطبري**: للدكتور محمد وهبة الزحيلي، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.
٢١ ـ **الأنساب**: لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ط: دائرة المعارف ـ حيدر آباد (الدّكن).
٢٢ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير، (شرح الشيخ أحمد شاكر) تحقيق: الدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار السلام، الرياض ط: ٢٣ عام ١٤٢١ هـ.
٢٣ ـ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ٥، عام ١٤١٥ هـ.
٢٤ ـ **البداية والنهاية**: للحافظ إسماعيل بن عمر الدمشقي ابن كثير، ن: دائرة المعارف ـ بيروت، عام ١٣٩٧ هـ.
٢٥ ـ **بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس**: لصلاح الدين بن خليل العلائي، تحقيق: الأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي، ن: عالم الكتب ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.
٢٦ ـ **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمان.
٢٧ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق:

الدكتور بشار عواد معروف، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧٧ م.
٢٨ ـ **تاريخ بغداد**: لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ط: القاهرة، عام ١٣٤٩ هـ.
٢٩ ـ **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين ـ ن: الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧١ م.
٣٠ ـ **تاريخ فنون الحديث**: للشيخ محمد عبد العزيز الخولي، ن: دار القلم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٨٩ م.
٣١ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للشيخ عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط: ٢، عام ١٤٠٦ هـ.
٣٢ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، تصحيح وتعليق: عبد الصمد شرف الدين، ن: الدار القيمة ـ بومباي، ط: ١، عام ١٣٨٤ هـ.
٣٣ ـ **تحقيق اسم الصحيحين وجامع الترمذي**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.
٣٤ ـ **تخريج الحديث الشريف**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٢٣ هـ.
٣٥ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٧٩ هـ.
٣٦ ـ **تذكرة الحفاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ن: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٣٧ ـ **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**: لمحمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: الدكتور عبد الله الربيع، والدكتور سيد عبد العزيز، ن: مكتبة قرطبة ـ القاهرة، ط: ٣، عام ١٤١٩ هـ.
٣٨ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: عبد الله هاشم اليماني ـ القاهرة، عام ١٩٣٣ م.
٣٩ ـ **التعريف بكتب الحديث الستة**: للدكتور محمد أبو شهبة، ن: مكتبة العلم ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٤٠٩ هـ.
٤٠ ـ **تعريف الدارسين بمناهج المفسرين**: للدكتور عبد الفتاح خالدي، ن: دار القلم ـ دمشق.

٤١ ـ **التفسير والمفسرون**: للدكتور محمد حسين الذهبي، ن: آوندرانش ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٥ هـ.
٤٢ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار الرشيد ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٨ هـ.
٤٣ ـ **تكملة الإكمال**: لمحمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي ابن نقطة، تحقيق: صالح المراد والدكتور عبد القيوم، ن: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٤٠٨هـ.
٤٤ ـ **تكملة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**: للشيخ محمد تقي العثماني، ن: مكتبة دار العلوم ـ كراتشي.
٤٥ ـ **التكملة لوفيات النقلة**: للحافظ زكي الدين عبد العظيم عبد القوي المنذري، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.
٤٦ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٤٧ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٢ هـ.
٤٨ ـ **توضيح المشتبه في أسماء الرجال**: لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقق الأستاذ محمد نعيم العرقسوسي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.
٤٩ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.
٥٠ ـ **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٥١ ـ **الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين**: للدكتور محمد طاهر الجوابي، ن: الدار العربية ـ تونس.
٥٢ ـ **جهود المعاصرين في خدمة السنة النبوية المشرفة**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.
٥٣ ـ **جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**: اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.
٥٤ ـ **الحافظ ابن حجر العسقلاني: أمير المؤمنين في الحديث**: للأستاذ عبد الستار الشيخ، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٣ هـ.

٥٥ ـ **الحافظ جلال الدين السيوطي: وجهوده في الحديث وعلومه**: للدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار قتيبة ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٥ هـ.

٥٦ ـ **الحافظ الذهبي: مؤرخ الإسلام، ناقد المحدثين، إمام المعدّلين والمجرحين**: للشيخ عبد الستار الشيخ، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.

٥٧ ـ **الحديث والمحدِّثون**: للأستاذ محمد محمد أبو زهو، ن: جامعة الأزهر ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٧٨ هـ.

٥٨ ـ **الحطة في ذكر الصحاح الستة**: للشيخ صديق حسن خان القنوجي، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.

٥٩ ـ **خصائص المسند**: لأبي موسى محمد بن عمر المديني، تحقيق: الأستاذ أحمد شاكر، ن: دار المعارف ـ القاهر، ط: ١، عام ١٣٧٣ هـ. (وهو مطبوع في أول المسند).

٦٠ ـ **الخلاصة في أصول الحديث**: لحسين بن محمد الطيبي، تحقيق: الأستاذ صبحي السامرائي، ن: رئاسة ديوان الأوقاف ـ بغداد، ط: ١، عام ١٣٩١ هـ.

٦١ ـ **خمس رسائل في علوم الحديث**: جمعها واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.

٦٢ ـ **دراسات في الحديث النبوي**: تأليف: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.

٦٣ ـ **دراسات في مناهج المحدثين**: للدكتور عامر حسن صبري، الدكتور شرف القضاة، ن: جامعة الإمارات ـ دبي.

٦٤ ـ **دراسات في منهج النقد عند المحدّثين**: للدكتور محمد علي قاسم العمري، ن: دار النفائس ـ عمان (الأردن)، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٦٥ ـ **دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث**: للدكتور امتياز أحمد، ن: دار الوفاء ـ المنصورة، ط: ١، عام ١٤١٠ هـ.

٦٦ ـ **دليل مؤلفات الحديث الشريف**: للأساتذة محي الدين عطية، صلاح الدين حفني، ومحمد خير رمضان يوسف، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٨ هـ.

٦٧ ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لمحب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).

٦٨ ـ **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٦ هـ.

٦٩ ـ **الرسالة**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ن:

مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٨ هـ.
٧٠ ـ **الرسالة المستطرفة**: للعلامة محمد بن جعفر الكتاني، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١ هـ.
٧١ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام عبد الحي أبي الحسنات اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١ هـ.
٧٢ ـ **السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٢ هـ.
٧٣ ـ **السنة ومكانتها في الشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفى السباعي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
٧٤ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.
٧٥ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.
٧٦ ـ **سنن الدارقطني**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، طبعة هاشم عبد الله اليماني ـ القاهرة، عام ١٣٨٦ هـ.
٧٧ ـ **سنن الدارمي**: للإمام أبي محمد عبد الله الدارمي، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤١٧ هـ.
٧٨ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النَّسائي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.
٧٩ ـ **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، عام ١٤٠١ هـ.
٨٠ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لعبد الحي بن العماد الحنبلي، ن: دار المسيرة ـ بيروت.
٨١ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار العطاء ـ الرياض، ط: ٤، عام ١٤٢١ هـ.
٨٢ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ٤، عام ١٤٢٦ هـ.
٨٣ ـ **شروط الأئمة**: لمحمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ن: دار المسلم ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.

٨٤ ـ **شروط الأئمة الخمسة**: لمحمد بن موسى الحازمي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٧ هـ.
٨٥ ـ **شروط الأئمة الستة**: لمحمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٧ هـ.
٨٦ ـ **صحيح ابن حبان**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٤ هـ.
٨٧ ـ **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ٢، عام ١٤٢١ هـ.
٨٨ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
٨٩ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**: للحافظ أبي عمرو بن الصلاح، تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ن: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٨٤ م.
٩٠ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، ن: دار صادر ـ بيروت.
٩١ ـ **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث**: للإمام محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.
٩٢ ـ **علم زوائد الحديث**: للدكتور خلدون الأحدب، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
٩٣ ـ **علم مصطلح الحديث**: **نشأته وتطوّره وتكامله**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.
٩٤ ـ **علم الرجال**: **تعريفه وكتبه**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨هـ.
٩٥ ـ **علم الرجال وأهميته**: للشيخ عبد الرحمن المعلِّمي اليماني، ن: دار البصائر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٠١ هـ.
٩٦ ـ **علم طبقات المحدثين**: **أهميته وفوائده**: للأستاذ أسعد سالم تيم، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض.
٩٧ ـ **علوم الحديث**: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

٩٨ ـ **عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين**: للدكتور أحمد محمد نور سيف، ن: دار الاعتصام ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.
٩٩ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.
١٠٠ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للحافظ عبد الرحمن السخاوي، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.
١٠١ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للحافظ أبي الفضل زين الدين العراقي، تحقيق: الأستاذ محمود ربيع، ن: مكتبة السنة ـ القاهرة.
١٠٢ ـ **الفوائد المستمدَّة من تحقيقات العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة**: جمع وترتيب: الدكتور ماجد الدرويش، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط١، عام ١٤٢٧ هـ.
١٠٣ ـ **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله**: إعداد المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية. ن: مؤسسة آل البيت ـ عمان، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.
١٠٤ ـ **فهرست ابن خير**: لمحمد بن خير بن عمر الإشبيلي، ن: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.
١٠٥ ـ **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط:٧، عام ١٤٢٤ هـ.
١٠٦ ـ **كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات القرآنية والسنة النبوية والعقيدة الإسلامية**: للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ن: دار الشروق ـ جده، ط: ٢، عام ١٤١٨ هـ.
١٠٧ ـ **كتاب التعريفات**: للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي، ن: دار النفائس ـ بيروت، ط:١، عام ١٤٢٤ هـ.
١٠٨ ـ **كتب الزوائد: نشأتها وأهميتها**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، ن: دار القلم ـ دمشق، ط:١، عام ١٤١٧ هـ.
١٠٩ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، ن: وزارة المعارف التركية ـ استنبول، ط: ١، عام ١٩٤١ م.
١١٠ ـ **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي، ن: الكتب الحديثة ـ القاهرة، عام ١٩٧٢ م.
١١١ ـ **الكنى والأسماء**: لأبي بشر محمد بن أحمد الدُّولابي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط:١، عام ١٣٢٢ هـ.

١١٢ ـ **لسان العرب**: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٧٤ هـ.
١١٣ ـ **لمحات في أصول الحديث**: للدكتور محمد أديب صالح، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤١٨ هـ.
١١٤ ـ **لمحات في المكتبة والبحث والمصادر**: للدكتور محمد عجاج الخطيب، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢٤، عام ١٤١٦ هـ.
١١٥ ـ **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٧ هـ.
١١٦ ـ **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، توزيع: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٥ هـ.
١١٧ ـ **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الأستاذ يوسف المرعشلي، ن: دار المعرفة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
١١٨ ـ **مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدّثين منه**: للدكتور أسامة عبد الله خيّاط، ن: مطابع الصفا ـ مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.
١١٩ ـ **المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغَوْري. ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
١٢٠ ـ **المدخل إلى دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
١٢١ ـ **مصادر السيرة النبوية وتقويمها**: للدكتور فاروق حمادة، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، ١٤٢٥ هـ.
١٢٢ ـ **مصطلحات المذاهب الفقهية**: للأستاذة مريم محمد صالح الظفيري، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.
١٢٣ ـ **المصدر الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد**: لأبي الخير محمد بن علي الجزري، ن: مطبعة السعادة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٤٧ هـ.
١٢٤ ـ **المدونة الكبرى**: للإمام مالك بن أنس، ن: مطبعة السعادة ـ القاهرة، ط: ١.
١٢٥ ـ **المسند**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة بولاق الأميرية ـ القاهرة، ط: ٢، عام ١٣١٣ هـ.
١٢٦ ـ **مصادر الدراسات الإسلامية ونظام المكتبات والمعلومات**: للدكتور يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.
١٢٧ ـ **المعجم الكبير**: للحافظ أبي عبد الله أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الأستاذ

محمد حبيب الهيلة، ن: دار الصديق ـ الطائف، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.
١٢٨ ـ **المعجم المختص بالمحدثين**: للحافظ أبي عبد الله عثمان بن أحمد الذهبي، تحقيق: الأستاذ محمد حبيب الهيلة، ن: مكتبة الصديق ـ الطائف، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.
١٢٩ ـ **معجم المصنَّفات الواردة في فتح الباري**: للأستاذ مشهور حسن سلمان. ن: دار الهجرة ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.
١٣٠ ـ **المعجم الوسيط**: إعداد إبراهيم مصطفى وآخرين، ن: دار الدعوة ـ استنبول، ط: ١، ١٩٩٦ م.
١٣١ ـ **معرفة الصحابة عند المحدِّثين**: للدكتور أحمد بن عبد الله الباتلي، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٥ هـ.
١٣٢ ـ **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**: لطاش كبرى زاده أحمد بن مصطفى، ن: دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٨ م.
١٣٣ ـ **مفتاح كنوز السنة**: ترجمة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: دار إحياء التراث ـ بيروت.
١٣٤ ـ **مقالات الكوثري**: للعلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري، ن: المكتبة التوفيقية ـ القاهرة.
١٣٥ ـ **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**: للدكتور فاروق حمادة، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.
١٣٦ ـ **المنهج الحديث في علوم الحديث**: للدكتور محمد محمد السماحي، ن: دار العهد الجديد ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٨٢ هـ.
١٣٧ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: تأليف الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤١٨ هـ.
١٣٨ ـ **مناهج المحدِّثين العامة في الرواية والتصنيف**: للدكتور نور الدين عتر، ن: دار الرؤية ـ بدمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٤ هـ.
١٣٩ ـ **مناهج المحدِّثين العامَّة والخاصَّة (الصناعة الحديثية)**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.
١٤٠ ـ **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٣٩٥ هـ.
١٤١ ـ **موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة**: إعداد الأستاذ علي حسن الحلبي وآخرين، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

١٤٢ ـ **موسوعة علوم الحديث وفنونه**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
١٤٣ ـ **موسوعة المصادر والمراجع**: للدكتور عبد الرحمن عطية، ن: دار الأوزاعي ـ بيروت، ط: ٥، عام ١٤١٨ هـ.
١٤٤ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس، ترقيم: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.
١٤٥ ـ **الموطآت**: للإمام مالك رضي الله عنه: للأستاذ نذير حمدان، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٢ هـ.
١٤٦ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.
١٤٧ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه**: لابن شاهين، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي، (رسالة الدكتوراة)، جامعة الأزهر ـ القاهرة، عام ١٣٩٩ هـ.
١٤٨ ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة.
١٤٩ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٨ هـ.
١٥٠ ـ **هداية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل باشا البغدادي، ن: استنبول، ط: ١، عام ١٩٥١ م.
١٥١ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.
١٥٢ ـ **الوسيط في علوم مصطلح الحديث**: للدكتور محمد أبو شهبة، ن: عالم المعرفة ـ جدّة، ط: ١، عام١٤٠٣ هـ.
١٥٣ ـ **الوضع في الحديث وطريقة التخلّص منه**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.
١٥٤ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

* * *

فهرس أسماء كتب الدراية
مرتَّباً أبجدياً

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدَّال

حرف الذَّال

حرف الرَّاء

حرف الزاي

حرف السِّين

حرف الشين

حرف الصَّاد

حرف الضَّاد

حرف الطَّاء

حرف الظاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللاَّم

حرف الميم

حرف النُّون

حرف الهاء

حرف الواو

* * *

فهرس محتويات الكتاب

* * *